

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

دراسة نقدية

د. محمد بن فريد زريوح

المجلد الثاني

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

د. محمد بن فريد زريوح

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب  
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



— TAKWEEN —  
للدراسات والأبحاث  
Studies and Research

Business Center 2 Queen  
Caroline Street, Hammersmith  
London W6 9DX, UK

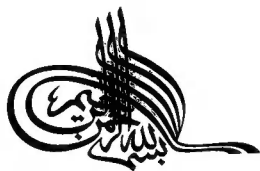
[www.Takween-center.com](http://www.Takween-center.com)  
[info@Takween-center.com](mailto:info@Takween-center.com)

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث الصحيحين





## المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: الاحتجاج بسبق نقد العلماء لأحاديث الصّحّيحين في القديم والحديث ٦٥٣	
المبحث الأول: استناد الطّاعنين في أحاديث «الصّحّيحين» على سابق عمل المُحدّثين في	
نقدتهما ..... ٦٥٥	
المبحث الثاني: نبذة عن أشهر مَنْ نقد «الصّحّيحين» من المُتقدّمين ..... ٦٦٠	
المبحث الثالث: طبيعة تحليل النّقاد المُتقدّمين لأخبار «الصّحّيحين» ..... ٦٦٣	
المطلب الأول: أقسام الأحاديث المُعلّلة في «الصّحّيحين» من قِبَل المُتقدّمين ..... ٦٦٤	
المطلب الثاني: تصدير الأئمة للصّحّيحين فرُغ عن نقد مُحققها لهما ..... ٦٦٩	
المطلب الثالث: كلام المتقدّمين في «الصّحّيحين» أغلّبه في رسوم الأسانيد دون ردّ	
للمتون ..... ٦٧٢	
المبحث الرابع: التّفاوت الفسّيح بين منهج المُتقدّمين وطُرق المُعاصرين من غير ذوي	
الأهليّة في تحليل «الصّحّيحين» ..... ٦٧٤	
المبحث الخامس: نقد احتجاج المُعاصرين على طعنهم في أحاديث «الصّحّيحين» بالأئمة	
الأربعة ..... ٦٧٩	
المطلب الأول: دراسة ما أعلّله أبو حنيفة الثّعمان (ت ١٥٠هـ) وهو في «الصّحّيحين» ٦٨١	
المطلب الثاني: دراسة ما أعلّله مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وهو في «الصّحّيحين» .. ٦٩٤	
المطلب الثالث: دراسة ما أعلّله الشّافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو في أحد «الصّحّيحين» .. ٧١٠	
المطلب الرابع: دراسة ما أعلّله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وهو في أحد «الصّحّيحين» ٧١٥	

- المبحث السادس: الاحتجاج بتضعيف المُحدثين المعاصرين لبعض أحاديث «الصَّحِيحَيْن» ٧٢٥
- المطلب الأول: المعايير المُصحَّحة لأيّ نقدٍ مُعاصرٍ لأحاديث «الصَّحِيحَيْن» ..... ٧٢٧
- المطلب الثاني: موقف محمّد زاهد الكوثريّ (ت ١٣٧١هـ) من «الصَّحِيحَيْن» ونقد عمله في إعلال بعض أخبارهما ..... ٧٣١
- المطلب الرابع: موقف أحمد بن الصّدّيق التُّماري (ت ١٣٨٠هـ) من «الصَّحِيحَيْن» ٧٣٨
- المطلب الخامس: موقف عبد الله بن الصّدّيق التُّماري (ت ١٤١٣هـ) من «الصَّحِيحَيْن» ودراسة بعض ما أعلّه فيهما ..... ٧٤٧
- المطلب السادس: موقف الألبانيّ (ت ١٤٢٠هـ) من «الصَّحِيحَيْن» ..... ٧٥٢
- الباب الأول: نقدُ دعاوىِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لأحاديثِ «الصَّحِيحَيْن» .. ٧٦٤
- الفصل الأول: نقدُ دعاوىِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ للأحاديثِ المُتعلّقةِ بالإلهيات ٧٦٩
- المبحث الأول: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الجارية ..... ٧٧١
- المطلب الأول: سَوَق حديث الجارية ..... ٧٧٣
- المطلب الثاني: سَوَق المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة لحديث الجارية ..... ٧٧٤
- المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة عن حديث الجارية ..... ٧٨٠
- المبحث الثاني: نقدُ دعاوىِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة لحديثِ «احتج آدم وموسى» ٧٩٥
- المطلب الأول: سَوَق حديثِ «احتج آدم وموسى» ..... ٧٩٧
- المطلب الثاني: سَوَق دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة لحديثِ «احتج آدم وموسى» ..... ٧٩٩
- المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة عن حديثِ «احتج آدم وموسى» ..... ٨٠٢
- المبحث الثالث: نقد دعاوىِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة لحديث رؤية الله في الجنة ٨٠٩
- المطلب الأول: سَوَق أحاديثِ رؤيةِ الله تعالى في الجنة ..... ٨١١
- المطلب الثاني: سَوَق المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة لأحاديثِ رؤيةِ الله تعالى في الجنة ..... ٨١٢
- المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرة عن أحاديثِ رؤيةِ الله تعالى في الجنة ..... ٨١٦

الفصل الثاني، نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة	
بالتفسير .....	٨٣١
المبحث الأول: نقد المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .....	٨٣٣
المطلب الأول: سق أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب .....	٨٣٥
المطلب الثاني: سق دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب .....	٨٣٧
المطلب الثالث: دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب .....	٨٤٤
المبحث الثاني: نقد دعاوى المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ فَلَا يَمَسُّهُ الْآسَافُ وَلَا يَمَسُّهُ الْهَمَزُ﴾ .....	٨٦١
المطلب الأول: سق التفسير النبوي لآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ فَلَا يَمَسُّهُ الْآسَافُ وَلَا يَمَسُّهُ الْهَمَزُ﴾ .....	٨٦٣
المبحث الثاني: سق المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ فَلَا يَمَسُّهُ الْآسَافُ وَلَا يَمَسُّهُ الْهَمَزُ﴾ .....	٨٦٤
المطلب الثالث: دفع المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ فَلَا يَمَسُّهُ الْآسَافُ وَلَا يَمَسُّهُ الْهَمَزُ﴾ .....	٨٦٧
المبحث الثالث: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذَا يُرِىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكُوتِ أَتَىٰ مَعَكُمْ﴾ بقال الملائكة في بدر .....	٨٧٣
المطلب الأول: سق التفسير الأثري لقوله تعالى: ﴿إِذَا يُرِىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكُوتِ أَتَىٰ مَعَكُمْ﴾ بقال الملائكة في بدر .....	٨٧٥
المطلب الثاني: سق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذَا يُرِىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكُوتِ أَتَىٰ مَعَكُمْ﴾ بقال الملائكة .....	٨٧٦
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث تفسير آية: ﴿إِذَا يُرِىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكُوتِ أَتَىٰ مَعَكُمْ﴾ بقال الملائكة .....	٨٧٩
المبحث الرابع: نقد دعاوى المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِيَمَّهُمْ هَلْ أَتَاكَ مِن مَّزِيدٍ﴾ .....	٨٨٥

- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٨٧
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لتفسير آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٨٩
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٩٢
- المبحث الخامس: نقد المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠١
- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠٣
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠٤
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث: «مفاتيح الغيب خمس» ٩٠٧
- المبحث السادس: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْتَفَى عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ٩١٣
- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْتَفَى عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ٩١٥
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ يُكْتَفَى عَنْ سَاقٍ﴾ ٩١٦
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن التفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ يُكْتَفَى عَنْ سَاقٍ﴾ ٩١٨
- الفصل الثالث، نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالغيبيات ٩٢٥
- المبحث الأول: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٢٧
- المطلب الأول: سوق حديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٢٩
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٣٠
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «مفاتيح الغيب خمس» ٩٣١
- المبحث الثاني: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث نخس الشيطان للمولود ٩٤٧
- المطلب الأول: سوق حديث نخس الشيطان للمولود ٩٤٩

- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَلَى حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ  
لِلْمَوْلُودِ ..... ٩٥٠
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ  
لِلْمَوْلُودِ ..... ٩٥٣
- المَبْحَث الثالث: نَقْدُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ  
صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ..... ٩٥٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ..... ٩٦١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ» ..... ٩٦٢
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ  
صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ..... ٩٦٥
- المَبْحَث الرابع: نَقْدُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى  
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ..... ٩٦٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ..... ٩٧١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى  
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ..... ٩٧٢
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى  
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ..... ٩٧٣
- المَبْحَث الخامس: نَقْدُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِأَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ  
الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمَاءَةِ ..... ٩٧٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ أَحَادِيثَ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمَاءَةِ ..... ٩٨١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِأَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ  
مِائَةِ سَنَةٍ ..... ٩٨٣
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ  
الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمَاءَةِ ..... ٩٨٥
- المَبْحَث السادس: نَقْدُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «خُلِقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ  
السَّبْتِ» ..... ٩٩١
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ خُلِقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ..... ٩٩٣
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي صَحَّةِ حَدِيثِ خُلِقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ..... ٩٩٤

- المَطْلَب الثالث: بيان رُجحان قول المُنكرين لحديث خلق التُّربة يومَ السَّبْتِ ونقدُ  
مُعارضاتهم في ذلك ..... ١٠٠٣
- المَبْحَث السَّابع: نقد المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديث الجَسَّاسة ..... ١٠٢٣
- المَطْلَب الأوَّل: سَوِّق حديث الجَسَّاسة ..... ١٠٢٥
- المَطْلَب الثاني: سَوِّق المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديث الجَسَّاسة ..... ١٠٢٩
- المَطْلَب الثالث: دفع المُعارضات الفكرية المُعاصرة عن حديث الجَسَّاسة ..... ١٠٣٦
- المَبْحَث الثَّامن: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديث المسيح الدَّجال ..... ١٠٥٧
- المَطْلَب الأوَّل: سَوِّق الأحاديث المُتعلِّقة بالمسيح الدَّجال ..... ١٠٥٩
- المَطْلَب الثاني: سَوِّق المُعارضات الفكرية المُعاصرة للأحاديث المُتعلِّقة بالدَّجال ..... ١٠٦٣
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة للأحاديث المُتعلِّقة  
بالدَّجال ..... ١٠٦٤
- المَبْحَث التَّاسِع: نقد المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديث نزولِ المسيح عيسى  
ابن مريم ؑ ..... ١٠٨٤
- المَطْلَب الأوَّل: سَوِّق أحاديث نزولِ المسيح عيسى ابن مريم ؑ ..... ١٠٨٩
- المَطْلَب الثاني: سَوِّق المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديث نزولِ المسيح عيسى  
ابن مريم ؑ ..... ١٠٩١
- المَطْلَب الثالث: دفع المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديث نزولِ المسيح عيسى  
ابن مريم ؑ ..... ١٠٩٥
- المَبْحَث العاشر: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديث سُجودِ الشَّمس تحت  
العرش ..... ١١١١
- المَطْلَب الأوَّل: سَوِّق حديث سُجودِ الشَّمس تحت العرش ..... ١١١٣
- المَطْلَب الثاني: سَوِّق المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديث سُجودِ الشَّمس تحت  
العرش ..... ١١١٥
- المَطْلَب الثالث: دفعُ دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة عن حديث سُجودِ الشَّمس  
تحت العرش ..... ١١١٨
- المَبْحَث الحادي عشر: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة للأحاديث الدَّالَّة على أنَّ  
شِدَّةَ الحرِّ والبرد من جهنَّم ..... ١١٢٥
- المَطْلَب الأوَّل: سَوِّق الأحاديث الدَّالَّة على أنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبرد من جهنَّم ..... ١١٢٧

- المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقَ المعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ على الأحاديثِ الدَّالةِ على أَنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ ..... ١١٢٨
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ دعوى المعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن الأحاديثِ الدَّالةِ على أَنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ ..... ١١٣٠
- المَبْحَثُ الثَّانِي عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ ..... ١١٣٧
- المَطْلَب الأول: سَوَّقَ أحاديثِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ ..... ١١٣٩
- المَطْلَب الثاني: سَوَّقَ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ القبرِ ونعيمِهِ ..... ١١٤١
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ دعاوى المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن أحاديثِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ ..... ١١٤٣
- المَبْحَثُ الثالث عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ عذابِ المِيتِ بِيكاءِ أهلهِ عليه ..... ١١٥٣
- المَطْلَب الأول: سَوَّقَ أحاديثِ عذابِ المِيتِ بِيكاءِ أهلهِ عليه ..... ١١٥٥
- المَطْلَب الثاني: سَوَّقَ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ عذابِ المِيتِ بِيكاءِ أهلهِ عليه ..... ١١٥٧
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ دعوى المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن أحاديثِ عذابِ المِيتِ بِيكاءِ أهلهِ عليه ..... ١١٥٩
- المَبْحَثُ الرَّابِع عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديثِ الشِّفاعةِ الكبرى ..... ١١٦٥
- المَطْلَب الأول: سَوَّقَ حديثِ الشِّفاعةِ الكبرى ..... ١١٦٧
- المَطْلَب الثاني: سَوَّقَ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لحديثِ شِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ ..... ١١٧٠
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ عن حديثِ شِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ ..... ١١٧٣
- المَبْحَثُ الخَامِس عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ شِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..... ١١٧٩
- المَطْلَب الأول: سَوَّقَ أحاديثِ شِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..... ١١٨١
- المَطْلَب الثاني: سَوَّقَ المُعارضاتِ الفكريةَ المُعاصرةَ لأحاديثِ شِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..... ١١٨٢

المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ	
أَبِي طَالِبٍ .....	١١٨٤
المَبْثَحُ السَّادِسُ عَشَرَ: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ ذُبِحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .....	١١٨٩
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوْقُ حَدِيثِ ذُبِحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .....	١١٩١
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ ذُبِحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .....	١١٩٢
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ ذُبِحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ .....	١١٩٤
الفصل الرابع، نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِلْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ .....	١١٩٩
المَبْثَحُ الْأَوَّلُ: نَقْدُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِلْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ	١٢٠١
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوْقُ الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ .....	١٢٠٣
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ .....	١٢٠٥
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ .....	١٢١١
المَبْثَحُ الثَّانِي: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحُسَيْنِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ .....	١٢٢٧
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوْقُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحُسَيْنِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ .....	١٢٢٩
المَطْلَبُ الثَّانِي: دَفْعُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحُسَيْنِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ .....	١٢٣٥
المَبْثَحُ الثَّلَاثُ: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِأَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ .....	١٢٤٥
المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوْقُ أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ .....	١٢٤٧
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوْقُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ .....	١٢٤٨
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ .....	١٢٥٢



- المبحث الرابع: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث الإسراء والمعراج ١٢٦١
- المطلب الأول: سؤق أحاديث الإسراء والمعراج ..... ١٢٦٣
- المطلب الثاني: سؤق المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث الإسراء والمعراج ١٢٦٨
- المطلب الثالث: دفع دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة عن أحاديث الإسراء والمعراج ..... ١٢٧٠
- المبحث الخامس: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان ..... ١٢٧٩
- المطلب الأول: سؤق حديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان ... ١٢٨١
- المطلب الثاني: سؤق المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان ..... ١٢٨٣
- المطلب الثالث: دفع المعارضة الفكرية المعاصرة عن أحاديث شق صدر النبي ﷺ، وحفظه من وسواس الشيطان ..... ١٢٨٥



## الفصل الرابع

الاحتجاج بسبقِ نقدِ العلماء  
لأحاديث الصّحّاحين في القديم والحديث



## المبحث الأول

### استناد الطاعنين في أحاديث «الصحيحين»

### على سابق عمل المحدثين في نقدهما

لا يتحرّج فئام من المعاصرين من إنكار خبر مُودّع في «الصحيحين» إذا ضاقت أعطانهم عن تقبّل متبّه، بدعوى أنّ باب النّقد للكتابين مفتوح، لما رآوه من تتابع نُقاد أهل الحديث ودقّاق النّظر من الفقهاء على نقدهما إلى يومنا هذا، من غير تحرّج يُدونه في ذلك.

فبهذا المُستند التاريخي سوّغ (جمال البنا) في مقدّمة كتابه إسقاط ثلثي أحاديث «الصحيحين»<sup>(١)</sup> وبمثله تذرّع (سعيد القنوبي)<sup>(٢)</sup>، و(إسماعيل الكردي)<sup>(٣)</sup>، و(محمد الأدهمي)<sup>(٤)</sup> لإلحاق ما تلقّاه المحدثون بالقبول فيهما برُكام الموضوعات، وذلك كلّه باسم تنقية الثّراث الإسلاميّ وتجديده.

والواحد من هؤلاء يتصوّر أنّه بهذا الاعتذار المَشروح لا يخرج عن جادة العلماء في النّقد للأخبار، وأنّ منهجه الثّوريّ على الصّحاح سائر فيه على نفس المهيع الذي سلّكه؛ لا يرى نفسه إلّا مُتطوِّعاً لإكمال ما بدّأوه! على ما قد يلقاه

(١) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/١٦-٣١).

(٢) في كتابه «السيف الحادّ في الردّ على من أخذ بحديث الآحاد في الاعتقاد» (ص/٨٣).

(٣) في كتابه «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٧).

(٤) في كتابه «قراءة في منهج البخاري ومسلم» (ص/١٣).

المسكين جرّاءها من مشقة نفسيّة لتشييع العامّة عليه، فلا يجد ما يشفي به غيظه إلا أن يعذل أهل الحديث أن كانوا السبب في صدّ العامّة عن سبيل «الصّحّاحين» وغربلتها من جديد.

يقول أحد هؤلاء الذين أشرّبت قلوبهم بغض حُرّاس الشريعة: «علماء الحديث المعاصرون كَسَالَى عن التَّنْقِيحِ والبحث، ومَرعوبون مِن فكرة تنقيح أحاديث البخاري! برغم أنّه قد رَفَضَ مَنْ قَبَلَهُمْ أئمةٌ ورجال دين مُستنيرون بعض أحاديث البخاري». لتعارضها مع العقل»<sup>(١)</sup>.

وقبله (أبو رية) في عجيبة من مُستهجنات كتابه المتكاثرة، يتوسّل باتِّفاق العلماء على مشروعيّة نقد الأخبار على وجه العموم، لردّ ما اتَّفَقُوا على قبوله من أخبار على وجه الخصوص! تجده يُغالط القراء بهذا التناقض قائلاً: «لا يَتَوَهَّمَنَّ أَحَدٌ أَنِّي بِذِغٍ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ عِلْمَاءَ الْأُمَّةِ لَمْ يَأْخُذُوا بِكُلِّ حَدِيثٍ نَقَلْتَهُ إِلَيْهِمْ كُتُبُ السُّنَّةِ، فَلْيَسْغِنِي مَا وَسِعَهُمْ!»<sup>(٢)</sup>.

دغ عنك غريص الوسايد هذا؛ وانظر إلى قامة جليلة من قامات الدعوة والأدب الإسلامي؛ إلى (محمّد الغزالي السقا) في كتاباته النقدية للمرويات؛ كيف تَلَمَّحُ منها حرصه على إفهام قارئيه بأنّ إنكاره لما أنكر من صحاح الآثار، ما هو فيه إلا مُتَّصِلُ الإسناد بنقداً من مَضَى مِن أَهْلِ الْعِلْمِ غير شارٍ عن منهجهم في نقد ما يستوجب النقد.

يقول في ذلك: «إننا نلتزم بما وضعه أئمتنا الأولون، ولا نفكر في البعد عنه، كلٌّ ما لَفَتْنَا النَّظَرَ إِلَيْهِ، أَنَّ الشُّدُودَ وَالْعِلَلَ فِي مَتُونِ الْأَحَادِيثِ يَتَدَخَّلُ فِيهَا الْفَقَهَاءُ إِلَى جَانِبِ الْحِفَاطِ، وَقَدْ تَدَخَّلُوا فِعْلاً فِي الْمَاضِي، وَجَدَّ فِي عَصْرِنَا مَا يَسْتَدْعِي الْمَزِيدَ مِنَ الْبَحْثِ وَالِاسْتِقْصَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «وهم الإعجاز العلمي» لخالد منتصر (ص/٤٢).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/٢٥-٢٦).

(٣) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٠٢).

فهذه المسوغات التي يقدمها هؤلاء الكتاب المعاصرين للطعن في الصحاح - وإن كانت من بعضهم عن حسن قصد، لا على سبيل التحيل - لم تكن وليدة النكبة الفكرية المعاصرة قط، بل قديمة قدم الفرق المجافية للسنة والجماعة؛ الذين إذا راعهم أمر حديث نبوي لمخالفته لشيء مما يقولون به - وإن كان مبنياً على مجرد الظن - بادروا لتكذيبه، والحكم بوضعه، أو نفي صحته رفعه، وإن كان إسناده خالياً عن كل علق؛ وإن ساعدتهم الحال على تأويله على وجه لا يخالف أهواءهم بادروا إلى ذلك، وهو خير أحوالهم.

فهذا نهج الاعتزال ومن هذا حذوه في التعمقل على النصوص، وإلي أربابه نسبة من «نسبوا رواة ما أنكروه من الأحاديث إلى الاختلاق والوضع، مع الجهل بمقاصد الشرع، والمُجاملون منهم اكتفوا بأن نسبوا إلى الرواة الروم والغلط والنسيان، وهو مما لا يخلو عنه إنسان، وقالوا: إن المُحدثين أنفسهم قد ردوا كثيراً من أحاديث الثقات بناءً على ذلك»<sup>(١)</sup>.

ولمن يعترض على أحاديث «الصحيحين» بسبق الأئمة إلى ذلك مآرب أخرى غير مسألة استحلال نقد الصحاح في نظر العامة، من أبرزها: إقناع الناس بأن في ما يذكرونه من نقداً العلماء المتقدمين للصحيحين خرمًا لما يدعيه أهل السنة من إجماع على صحة ما في الكتابين! وإكذاباً لدعوى تلقى الأئمة لهما بالقبول.

بل نجد من الطوائف البدعية من يستكثر النقل عن نقاد أهل السنة في تحليلهم لأحاديث «الصحيحين»، قياماً بالحجة على أهل السنة - بزعمهم - بكلام علماء السنة أنفسهم!

وباستحضار هذا المقصد، تفهم سبب اقتصار (سعيد القنوي) العثماني على سرد نقداً أهل السنة لما في «الصحيحين»، دون أن يجلب كلام طائفته في هذا المقام من الرد، معللاً ذلك لمريديه الإباضية بقوله: «أزاني مضطراً لذكر كلام

(١) فتوحه النظر طاهر الجزائري (ض/١٩٣) بتصرف يسير.

طائفة من العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة، أو ممن يعترفون  
الحشوية<sup>(١)</sup> بأرائهم، ويكثرون من نقل كلامهم، حول وجود بعض الأحاديث  
الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما<sup>(٢)</sup>.

وعلى نفس هذا الأسلوب مشى (إسماعيل الكردي) في مقدمة كتابه، تمهيداً  
لتقبل نفوس قارئيه لعبته في الكتابين، فلذلك قال: «أتيت بهذا الكتاب، الذي  
كانت معظم اقتباساته ونقوده التي تنقد البخاري ومسلم موجهة من الأئمة الأربعة  
ومن تلاميذهم، وممن هم مرجع وثقة لهم بالذات، أي لتلك الفئة المتشبهة  
بالماضي...»<sup>(٣)</sup>.

وكان من كدهاء بعض هؤلاء، أن أمعنوا في الاستشهاد بعلماء معاصرين  
مشتغلين بالحديث وتخرجه خاصة، لهم رأي في بعض أحاديث «الصحيحين»؛  
أبرزهم حسب تتبعي لكتاباتهم في هذا الشأن خمسة: محمد رشيد رضا، ومحمد  
زاهد الكوثري، وأحمد وأخوه عبد الله القماريان، وناصر الدين الألباني<sup>(٤)</sup>؛ فقد  
كانوا أحرص على نقل كلام هؤلاء مع من مضى من المتقدمين، لغاية إقناع  
الجماهير بأن باب النقد للكتابين لم يغلَق بعد ولن يغلَق، وأن لا مزية لهؤلاء  
المعاصرين عليهم، فكلهم باحثون على الحقيقة أبناء عصر واحد!

فهذا أوان الشروع في تزييف هذه الدعاوي المَسْوَغات لما نراه من عبث  
بدواوين أهل السنة، وذلك مني ببيان طبيعة تعليقات المتقدمين لما في

---

(١) الحشوية: مصطلح قديم تنبذ به المعتزلة ومن تأثر بهم أهل السنة، لأنهم يجرون آيات الله تعالى على  
ظاهرها ويعتقدون أنها مرادة، ولكثرة روايتهم للأخبار، وقبلوها ما ورد عليها من غير إنكار، انظر  
تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص/١٣٦)، وشمس العلوم لشتوان الحميري (٣/١٤٥٢).

(٢) «الطوفان الجارف» لسعيد القنوبي (١/٥٩)، وانظر أيضاً كتابه «السيف الحادة» (ص/٨٣).

(٣) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/٨).

(٤) انظر أمثلة الاستشهاد بهؤلاء المعاصرين في «تجريد البخاري ومسلم» (ص/٢٥-٢٩) لجمال البنا،  
و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي، وكلا في عدد من الصحف المصرية ذوات  
التوجه الليبرالي، كصحيفة «المصري اليوم»، في مقالها الذي نشرته بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥م، بعنوان:  
«أشهر اثني عشر عالماً إسلامياً انتقدوا البخاري».



«الصَّحِيحِينَ»، وَأَنَّهَا بِمَنَآئِ عَنْ طَرِيقَةِ خَبِطِ الطَّاعِنِينَ فِي السُّنَنِ؛ وَبَيَانِ غُلُوطِ  
الاعتماد على الخمسة العلماء المُحَدَّثِينَ الَّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ قَرِيبًا فِي تَعْلِيلَاتِهِمْ  
لِأَحَادِيثِ الْكُتَابِينَ -سَوَى رَشِيدِ رِضَا الَّذِي سَبَقَ الْكَلَامَ عَنْهُ-، كَيْ لَا يَتَّخِذَ ذَلِكَ  
وَلِيجَةً لِلْإِعْتِضَادِ.

ذَلِكَ أَنَّ بَيَانَ مَآخِذِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَفْصِيلَ مَوَارِدِ الظُّنُونِ عَنْهُمْ، مِنْ أَشْرَفِ مَا  
تَتَغَيَّاهُ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةُ؛ مَعَ الْإِعْلَانِ بِخَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي نَقْدِهِ وَحُكْمِهِ،  
فَقَطْعًا لِعِلَاقَتِي الْمُتَأَوِّلِينَ الْمُتَعَلِّقِينَ بِأَذْيَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِبَاطِلٍ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ  
مِنْ لَوَازِمِ الدِّيَانَةِ؛ فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

## المَبْحَثُ الثَّانِي

### نُبْذَةٌ عَنْ أَشْهُرٍ مِّنْ نِّقْدِ «الصَّحِيحِينَ» مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ

علِمنا قَبْلَ اهْتِمَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَخُذَاقِ الْعِلَلِ بِفَحْصِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» مِنْذُ وَقْتٍ مُّبَكَّرٍ، حَيْثُ احْتَفَوا بِهِمَا كَأَشَدِّ مَا تَكُونُ الْحَفَاوَةُ وَالْإِجْلَالُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُمْ ذَلِكَ أَنْ يُعْلِنُوا بِأَحَادِيثِ رَأَوْا فِيهَا نَوْعَ عِلَّةٍ تَجُلُّ بِشَرِّطِ الْمُصَنِّفَيْنِ، مَيَّزُوهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ مُسْتَقْلَةٍ عَدِيدَةٍ.

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَى حَدِيثِي أَنْ أَهْرَزَ مِنْ تَوَجُّهِهِ إِلَى نِقْدِ الْكَتَابَيْنِ مِنْ أَثَمَّةِ الْعِلَلِ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِي (ت ٣٨٥هـ)، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ، تَفَاوَتَتْ فِي عَدَدِ مَا أَعْلَنَهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَشْهُرُهَا «التَّبَعُ»؛ مُحْصَلُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَحَادِيثٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهَا - مِنْ غَيْرِ الْمُكْرَرِ - مِائَتًا حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

وَالدَّارِقُطَنِي لَمْ يَتَّعَى فِي هَذَا السُّفَرِ اسْتِيعَابَ جَمِيعِ مَا يَرَاهُ مُنْتَقَدًا عَلَى الشَّيْخَيْنِ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي كِتَابِهِ الْآخَرَ الْمَشْهُورِ بِـ«الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ» أَحَادِيثَ أَعْلَاهَا لَمْ يَذْكُرْهَا فِي كِتَابِ «التَّبَعِ»، قَدْ بَلَغَ تَعْدَادُهَا سَبْعَةً وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر «الإلزامات والتبع» بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي (ص/٣٨٢).

(٢) اشترك الشَّيْخَانِ فِي ثَمَانٍ مِنْهَا، وَانْفَرَدَ الْبَخَارِيُّ بِأَرْبَعَةِ أَحَادِيثٍ مُنْتَقَدَةٍ، وَمُسَلَّمٌ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ، وَهَذَا حَسَبِ التَّلَبُّعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ بِتَحْقِيقِ مَحْفُوظِ الرَّحْمَنِ السَّلْفِيِّ سَنَةِ ١٤٠٥هـ، وَالَّتِي فِي إِحْدَى عَشْرٍ مَجْلَدًا مِنْ أَوَّلِ حَدِيثِ أَبِي يَكْرَ ١٠٠٠، إِلَى نَهَايَةِ حَدِيثِ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ ١٠٠٠، وَانْظُرْ «أَحَادِيثَ الصَّحِيحِينَ الَّتِي أَعْلَاهَا الدَّارِقُطَنِي فِي كِتَابِهِ الْعِلَلِ وَلَيْسَتْ فِي التَّبَعِ» لِد. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْقُحْطَانِي (ص/٥٢٠-٥٢٢).

فضلاً عن جُزءٍ آخرٍ له مُفَرِّدٌ صغيرٌ أملاه على أَحَدِ السُّؤَالِينِ جَفَظَهُ،  
اشتمَلَ على إثني وعشرين حديثاً في البخاريّ تَكَلَّمَ في أسانيدِها، فيه زوائدٌ قليلةٌ  
على ما في «العلل» وفي «التتبع»<sup>(١)</sup>.

والدَّارَقُطْنِيُّ مع ما أبداه في هذه الصُّحُف من كلامٍ في بعض أسانيدِ  
«الصَّحِيحِينَ»، شديدُ التَّعْظِيمِ للكتابين صاحبيهما، كثيرُ الإحالة عليهما، مُعْتَدٌّ  
بتوثيقهما للرِّوَاةِ<sup>(٢)</sup>.

وقبله تَكَلَّمَ بعضُ الحُقَاطِظِ على ما أورده مسلم في «صحيحه»، أشهرهم ابنُ  
عَمَّارِ الشَّهِيدِ (ت ٣١٧هـ)، حيث تَكَلَّمَ في كتابه «علل الأحاديث في كتابِ  
الصَّحِيحِ لمسلم بن الحَجَّاجِ» على سِتَّةِ وثلاثين حديثاً، منها ما لم يُورده  
الدَّارَقُطْنِيُّ في «التتبع»<sup>(٣)</sup>.

ثم أتى بعدهما مَنْ اشْتَغَلَ بذكر نقداً على «الصَّحِيحِينَ»، أشهرهم أبو عليٍّ  
الغَسَّانِيُّ (ت ٤٩٨هـ) في كتابه «تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ، وَتَمْيِيزُ الْمُشْكَلِ»، غُني في فَصْلَيْنِ  
منه بذكرِ الأحاديثِ المُعْلَلةِ في الكتابين ممَّا لم يذكره الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٤)</sup>؛ لِيُلْحَقَهُ

---

(١) كالتحديث العاشر والحادي عشر من هذا الجزء المطبوع باسم «بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح وبين عللها الحافظ أبو الحسن الدارقطني» بتحقيق د. سعد الحميد، سنة ١٤٢٥هـ، وقد وقع هذا الجزء لابن حجر العسقلاني ونقل منه بعض المسائل التي ليست في «التتبع»، غير أنه ليس من مسموعاته التي ذكرها في «معجمه المفهرس» و«المجمع المؤسس»، انظر (ص/٢٢) من مقدمة المحقق لهذا الجزء.

(٢) يذكر عبد الله الرحيلي في كتابه «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية» (ص/١٦٠-١٦١) جملةً من المواضع من كتب الدارقطني التي تدل على اعتداده بالصَّحِيحِينَ وتعظيمه لهما.

(٣) منها ثلاثة أحاديث عزاها إلى «صحيح مسلم» برقم (٢٩، ٣٢) ولا توجد في النسخ المطبوعة منه ولا في شروحه.

(٤) إلَّا حديثاً واحداً ظنَّ الغساني في «تقييده» (٨٦٦/٣) أنَّ الدارقطني لم يورده، وهو حديث مسلم: «أَنَّ اللَّهَ بَعْدَ مَنْ عَابَدَهُ أَنَّهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا...»، مع أن الدارقطني أورده في «التتبع» (ص/٣٠٧).

أبو الحسن ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، الذي تَكَلَّمَ في شيءٍ ممَّا فيهما في «بيان الوهم والإيهام»<sup>(١)</sup>.

في مُقابل هؤلاء؛ برزَ من أهل الفنِّ مَنْ تصدَّى للردِّ على أكثرِ تلك التَّعليلات، والانتصار للشيخين في أغلبِ ما انتُقد عليها؛ وذلك قول الشُّوطي (ت ٩١١هـ):

وانتقدوا عليهما يسيرًا فكنمَ قرئ نحوهما نصيرًا<sup>(٢)</sup>  
أشهرهم في ذلك أبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ) في كتابه «الأجوبة عمَّا أشكلَ الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم»، وهذا النوع من الجواب هو أغلب مادة الكتاب<sup>(٣)</sup>.

وليس يستغني أحدٌ ينشد متينَ جوابٍ عن تلك التَّقدات، عمَّا دَبَّجته يراعُ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وذلك في مُقدِّمته البديعة لشرح البخاري «هَدْيُ السَّاري»؛ أوردَ فيه مائةَ حديثٍ وعشرةً (١١٠) ممَّا أعلَّه الدارقطني وغيره على البخاري بخاصَّة، ذَكَرَ أنَّ مسلمًا شاركه في أربعٍ وأربعين حديثًا، دافعَ عنها على سبيل الإجمال، ثُمَّ فَصَّلَ القول في كُلِّ حديثٍ منها على تَرتيبِ أبواب «الصَّحيح»؛ وما لم يذكره في المُقدِّمة، استدرَكَ الكلامَ عليه في مواضعٍ شَرَّحَ لها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يقول إبراهيم بن الصديق الغماري في كتابه «علم علل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام» (٣١٦/٢): «... تارة يصفى -يعني ابن القطان- ما أخرجه في الصحيح، وتارة يقول: إن ما صححه البخاري كثيره يجب النظر فيه».

وقال (ص/٣٤٧): «علل ابن القطان كثيرا من إحدائهم الصحيحين أو أحدهما بالظن في رجل في إسناد من أسانيدهما، واعتبر الحديث المتكلم فيه إما ضعيفا وإما حسنا».

(٢) «الفة الحديث» للشُّوطي (ص/٧).

(٣) وفيه إيراد تعقيب على مسلم في روايته عن بعض الرُّولة مع ربيعهم بالضَّيف -وهم قِلَّة- والجواب عن ذلك كله، وقد يوافق الدارقطني على تعليله، لكنَّه لا يال جهداً في الاعتذار عن مسلم ما أمكنه إلى ذلك، انظر مقدمة تحقيق كتاب «أجوبة أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم» لإبراهيم الكليب (ص/٩٧) وما بعده.

(٤) انظر «هَدْيُ السَّاري» (ص/٣٤٦).

### المبحث الثالث

## طبيعة تحليل النقاد المتقدمين لأخبار «الصّحّيحين»

هدفي من هذا المبحث إيقاف القارئ على الشريعة التي اقتناها نقاد الحديث في تعاملهم مع «الصّحّيحين» إجمالاً، ورسم الخطوط العريضة التي خطها المتقدمون منهم في نقد ما في الكتابين؛ لتستنير بذلك بعض الدروب الموحشة للجدل القائم حول هذه المشكلات عند المعاصرين، ولتنكشف اضطرابات كثير ممن لم يسلكوا شيئاً من طرائق التعليل لدى الأسلاف، وإنما هي أوجه فضفاضة للنظر في الأخبار، تتسرع لكلّ لايس ثوب زور في هذا الفن؛ فنقول:

## المطلب الأول

### أقسام الأحاديث المعلّة في «الصحيحين» من قبل المتقدّمين

لأجل أن نفهم طبيعة التعليل القديم لأحاديث الكتّابين، والتي كانت سبباً للعملية النقدية للمحدثين الأول، فنصوّر على مراديات أصحابها ومناهجهم فيها، نسهّل سبيل تحصيلها للمبتدي بإيجاز، عبر تقسيم ما نكلّم فيه من «الصحيحين» إلى أربعة أقسام نوعيّة، كل قسم ننبه بحكمه ومسالك الأئمة في التعامل معه.

هذه الأقسام قد أشار إليها ابن حجر في معرض تقييمه لما وُجّه إلى أحاديث البخاريّ من تعليقات بقوله: «ليست كلّها قاذحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف»<sup>(١)</sup>.

فأمّا القسم الأول: فما أخرجّه أحد الشيخين من طريق فيه كلام، لكن جاء من طرق أخرى صحيحة في نفس كتابيهما.

فهذا النوع يُعلّق الناقد فيه الرواية التي جاءت بهذا الإسناد المتكلم فيه، لا أصل الحديث؛ وهذا القسم أمره سهل لا إشكال فيه.

وأما القسم الثاني: فإن يُخرج الشيخان أو أحدهما حديثاً من طريق متكلّم فيه، وله طرق أخرى أو شواهد عاضدة عند غيرهما من أصحاب المصنّفات الحديثيّة.

(١) «هدى الساري» (ص/٣٤٨، ٣٨٣).

ولا إشكال في هذا القسم كسابقه، فإنَّ الحديث في النَّهاية صحيح وإنَّ ضَعْفَ النَّقاد طَرِيقَهُ الَّتِي فِي «الصَّحِيحِينَ»، وقد يُصَرِّحُونَ هُمْ بِصَحِّهِ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>؛ وَإِنَّمَا يَخْتَارُ الشَّيْخَانِ هَذَا الطَّرِيقَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِ لِفَائِدَةِ مَا، سَيَأْتِي عَلَيْهَا الْبَيَانُ.

فهذان القسمان الأول والثاني حال أغلب الممل في «الصَّحِيحِينَ»! والشَّيْخَانِ إِنَّمَا أوردَا أَغْلَبَ أمثلتهما في المُتَابَعَاتِ والشُّوَاهِدِ<sup>(٢)</sup> لا في الْأَصُولِ<sup>(٣)</sup>، إِذْ جَرَتْ عَادَتُهُمَا فِي هَذَا التَّنَوُّعِ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى تَخْفِيفِ حِدَّةِ النَّقْدِ فِيهَا، بِخِلَافِ أَصُولِ الْأَبْوَابِ الْمُصَفَّاءِ لِلصَّحِيحِ الصَّرْفِ.

ثمَّ كثيرًا ما يكون غَرَضُهُمَا مِنْ إيرادِ هذه الرِّوَايَاتِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهَا (الإشارة إلى الخلافِ عليها)، فَإِنَّهُمَا لَا يَكَادَانِ يَرَوِيَانِ لَفْظًا مُنْتَقَدًا فِي «صَحِيحِهِمَا» إِلَّا وَيَرَوِيَانِ اللَّفْظَ الْآخَرَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُنْتَقَدٌ<sup>(٤)</sup>؛ فَلَا يَصِحُّ الْاسْتِدْرَاكُ عَلَيْهِمَا فِي مِثْلِ

(١) انظر أمثلة لهذا التصحيح من وجوه أخرى لما نُقِّدَ فِي «الصَّحِيحِينَ» فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِ «التَّبَعِ وَالْإِزْمَاتِ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ص/٦)، وَ«الْأَحَادِيثُ الْمُتَنَقِّدَةُ فِي الصَّحِيحِينَ» لِمُصْطَفَى بَاحِرٍ (١/٧٢).

(٢) المُتَابَعَةُ: أَنْ يُؤَافِقَ رَاوِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا رَوَاهُ مِنْ قِبَلِ رَاوٍ آخَرَ فَيُرْوِيهِ عَنْ شَيْخِهِ أَوْ عَنِّ فَوْقَهُ. يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النَّزْهَةِ» (ص/٧٤-٧٥): «لَا اقْتِصَارُ فِي هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ عَلَى اللَّفْظِ، بَلْ لَوْ جَاءَتْ بِالْمَعْنَى لَكُنَتْ، لَكِنَّا مُخَصَّصَةٌ بِكُونِهَا مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، وَإِنْ وَجَدَ مِثْلَ يَرْوِيهِ مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ يَشَبْهُهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ فَهُوَ الشَّاهِدُ.

وَحُصِّنَ قَدَمُ الْمُتَابَعَةِ بِمَا حَصَلَ بِاللَّفْظِ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ أَمْ لَا، وَالشَّاهِدُ بِمَا حَصَلَ بِالْمَعْنَى كَذَلِكَ، وَقَدْ تَطَلَّعَ الْمُتَابَعَةُ عَلَى الشَّاهِدِ وَبِالْعَكْسِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ.

وَالْمَقْصُودُ بِكُلٍِّ مِنْهُمَا هُوَ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ، وَلِذَا فَلَا انْحِصَارَ لِلْمُتَابَعَاتِ فِي الثَّقَاتِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ السَّلَاحِ فِي «مُقَدِّمَتِهِ» (ص/٨٤) قَائِلًا: «أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رِوَايَةُ مَنْ لَا يَحْتِجُّ بِحَدِيثِهِ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ مَعْدُودًا فِي الضُّعْفَاءِ، وَفِي كِتَابِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمِ جَمَاعَةٍ مِنَ الضُّعْفَاءِ ذَكَرَاهُمْ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ، وَلَيْسَ كُلُّ ضَعِيفٍ يَصِلُحُ لِذَلِكَ».

يَقُولُ الشُّخَاوِيُّ فِي «فَتْحِ الْمَغْنِيِّ» (١/٢٥٧): «قَدْ يَكُونُ كُلٌُّّ مِنَ الْمُتَابِعِ وَالْمَتَابِعِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ، فَاجْتِمَاعُهُمَا تَحْصِلُ الْقُوَّةُ»!

(٣) انظر الفرق بين أحاديث الأصول والمتابعات لدى الشَّيْخَيْنِ فِي «الْمَوْقُظَةِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص/٧٩-٨٠)، وَ«مُقَدِّمِ السَّارِيِّ» لِأَبْنِ حَجَرٍ (ص/٣٨٤).

(٤) نَبَّهَ عَلَى هَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَنْهَاجِ السَّنَةِ» (٧/٢١٦).

هذه المواطن، ولو نَبَّه النَّاطِرُ إِلَى أَنَّ «الصَّحَّاحِينَ» لَيْسَا كِتَابِي سَرْدٍ لِلْحَدِيثِ الْمَحْضِ، بَلْ هُمَا مِنْ كِتَابِ التَّعْلِيلِ أَيْضًا - وَلَوْ عَلَى قُلْتِهِ فِيهِمَا - لَانْحَلَّتْ لَهُ الْكَثِيرُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ الْمُنْتَشِرَةِ الْيَوْمَ بِخُصُوصٍ بَعْضُ أَسَانِيدِ الْكُتَاتَيْنِ.

أَوْ يَكُونُ إِيْرَادُ الشَّيْخَانِ لِلْسَّنَدِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ رَغْبَةً لِلْعُلُوِّ فِي الْإِسْنَادِ، وَيَكُونُ أَصْلُ حَدِيثِهِ مَعْرُوفًا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ؛ وَبِهَذَا أَجَابَ مُسْلِمٌ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ (ت ٢٦٤هـ) حِينَ بَلَّغَهُ إِنْكَارَهُ رِوَايَتِهِ فِي «صَحِيحِهِ الْمُسْنَدِ» عَنْ رِوَاةِ ضَعْفَاءٍ، كَأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، وَقَطْنِ بْنِ نَسِيرٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ عِيسَى، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّمَا قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ مِنْ حَدِيثِ أَسْبَاطِ وَقَطْنِ وَأَحْمَدَ مَا قَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ شُيُوخِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَقَعَ إِلَيَّ عَنْهُمْ بَارْتِفَاعٌ، وَيَكُونُ عِنْدِي مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُمْ بِنَزُولٍ، فَاقْتَصَرْتُ عَلَى أَوَّلِكَ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ»<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى فَرْضِ كَوْنِ تِلْكَ التَّعْلِيلَاتِ الْمَوْجُوهَةِ لِأَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» صَحِيحَةً فِي ذَاتِهَا! وَإِلَّا فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ<sup>(٢)</sup>.

أَوْ يَكُونُ الْمُجِلُّ لَمْ يَذْكُرْ مَا ظَاهَرَهُ التَّعْلِيلُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِمَالِ<sup>(٣)</sup>.  
أَوْ يَكُونُ إِعْلَالُهُمْ يَسِيرًا غَيْرَ مُؤَثِّرٍ فِي أَصْلِ صَحَّةِ الرِّوَايَةِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْجَوَابُ عَنْهُ مُتَنَاوِلًا<sup>(٤)</sup>.

(١) «الضعفاء» لأبي زُرْعَةَ الرَّازِي (ص/٦٧٦).

(٢) كَانَ يُعَلِّقُ ابْنُ الْقَطَّانِ الْغَاسِي أَحَادِيثَ بِاخْتِلَافِ رِوَايَاتِهَا أَوْ تَدْلِيلِهِمْ، وَيَتَّبِعُ بِجَمْعِ الطَّرِيقِ أَنَّ الرِّوَاةَ عَنْ الْمُخْتَلَفِ قَدْ أَخَذُوا عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَافِهِ، أَوْ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا خَرَجُوهُمَا مِنْ طَرَفٍ صَرَّحَ فِيهِ الْمَدْلُسُ بِالسَّمْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، انْظُرْ أَمْثَلُهُ لَذَلِكَ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (٤/٣٤٤، ٣٤٥).

(٣) وَبَيَّنَّ هُوَ نَفْسَهُ صَوَابَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، فِي نَفْسِ الْكِتَابِ، أَوْ مَوْطِنِ آخَرٍ، كَأَحَادِيثِ مَرْوَةَ فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِالْإِجَازَةِ وَالْمَرَاةِ، ذَكَرَهَا الدَّارِقُطْنِي فِي «التَّبَيُّنِ» (ص/٢٩١، ٣٠٥)، ثُمَّ صَرَّحَ بِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ الْإِجَازَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ، وَكَأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى بَعْضٍ مِنْ لَا يَصْحَحُ حَدِيثَ الْمَكَاتِبَةِ، انْظُرْ «مَنْهَجَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ وَتَعْلِيلِهَا» لِأَبِي بَكْرٍ كَاتِبِي (ص/٢٢٢-٢٢٣).

(٤) كَانَ يُغْلِظُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا فِي اسْمِ رَاوٍ، وَهُوَ يَصْحَحُ الْحَدِيثَ لَكِنْ بِاسْمِ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحِ، انْظُرْ أَمْثَلُهُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُنْتَقَدَةِ فِي الصَّحَّاحِينَ» (١/٢٥٩، ٢٩١).



وبعد هذا البيان بأكمله، يأتينا اليوم من جَهْلَةِ الإمامية وَمَنْ يحذو حذوهم في عداوة السُّنَنِ، مَنْ يطعنُ في «الصَّحيح» باكتشاف رِوَاةٍ ضعفاء في بعض أسانيدهما! وهم يجدون البخاريَّ نفسه يَضَعُفُهُمْ في كُتُبِ التَّراجِم! فاستعصى عليهم حلُّ هذه المعادلة، لفرط جهلهم بمناهج التَّصنيف الحديثيِّ، ثُمَّ جهلهم بأنَّ علماء الإسلام مُتَّفِقُونَ على أَنَّ البخاريَّ ومسلما قد يخرجان للضعيف انتقاء إذا ثَبِتَ ضبطه لحديث معيَّن، بأدلَّةٍ مُعتبرة عندهم وقرائن، قد مرَّ ذكر بعضها آنفاً<sup>(١)</sup>.

وأما القسم الثالث: فَإِنَّ يُخْرِجَ الشَّيْخَانِ الْحَدِيثَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِ، وله شواهد ضعيفة ضَعْفًا يَسِيرًا.

وهذا القسم أَقْلُ الْقِسْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ حَدِيثًا في «الصَّحيحين»؛ فإذا انضَمَّ إليها ورودُها مِنْ أَوْجِهٍ أُخْرَى في أسانيدِها ضَعْفٌ يَسِيرٌ، فلا رَيْبَ أَنَّهَا تَبْتَعُوثُ بِمَجْمُوعِهَا، ويكون أَقْلُ أَحْوَالِهَا أَنْ تُبَوِّأَ رُتَبَةَ الْحُسْنِ.

ثُمَّ عَلَى «تَقْدِيرِ تَوْجِيهِ كَلَامٍ مَنْ انتَقَدَها عليهما، يكون قوله مُعَارِضًا لِتَصْحِيحِهِمَا، ولا رَيْبَ في تَقْدِيرِهِمَا في ذلك على غيرهما»<sup>(٢)</sup>.

وأما القسم الرابع والأخير: فما أخرجاه وأَعْلَلْ بِوَعْلٍ مُؤَثَّرَةٍ، لا يوجد له ما يُقَوِّيه.

وهذا القسم صحيح الأصل (في أغلبه)، لكن وَقَعَ في أحاديثه زيادات مُرْسَلَةٌ، أو مُدرِجَةٌ، أو وَهْمٌ مَا<sup>(٣)</sup>؛ ولا يصل مَجْمُوعُ أَحَادِيثِ هذا القسم إِلَّا إلى خمسة عشر حديثًا، أو قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) ولتفصيل هذه المسألة، يُنظر «منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم» لصالح الصَّيَّاح (٢/٥٤٥).

(٢) «هدى الساري» لابن حجر (ص/٣٤٩).

(٣) كالحديث الطويل الَّذِي رواه شريك بن أبي نمر في الإسراء، حَيْثُ أَنَّ أصله صحيح، لكن وقعت في روايته ألفاظ أعْلَاهَا كثير من النقاد بلغت اثني عشر فقرَةً، لبعضها شواهد، وبعضها أعلالها غير قاضٍ، وبقيت ستة ألفاظ لا شاهد لها، انظر تخريجها في «الإسراء والمعراج» للألباني (ص/٢٦).

(٤) وهو عَدُّ مصطفى باحو في كتابه «الأحاديث المتنقلة في الصحيحين» (ص/٦٣)، ومنه استفدت هذا التقسيم للأحاديث المُعْلَلَّة عندها. وتجد في الكتاب أمثلة كثيرة عن كل قسم من الأربعة الَّتِي ذكرتها، =

وفي هذا القسم يقول ابن تيمية: «كذلك التصحيح لم يُقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صحّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً مُتَلَفًى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما، قد نَظَرَ أئمةُ هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صحّحاه، إلّا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً، غالبها في مُسلم، انتقدَها عليهما طائفةٌ مِنَ الحُفَاطِ»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن حجر: «جملة أقسام ما انتقده الأئمة على «الصحيح»، قد حرّرتها، وحَقَّقَتها، وقَسَمَتها، وفَصَّلَتها، لا يظهر منها ما يؤثّر في أصل موضوع الكتاب - بحمد الله - إلّا النادر»<sup>(٢)</sup>.

---

= غير أنّ المؤلف زاد قسمًا خامسًا جعله للأحاديث التي ذكر فيها الناقد تعليلاً، ثم رُجِّح ما أخرجه الشيخان، أو ضَعُفَ التعليل هو نفسه، كما فعله الدارقطني مرّات، لكن استغنى عن هذا القسم، لأنه في حقيقته ليس تعليلاً.

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٢١٦/٧).

(٢) «هدى الساري» (ص/٣٤٨، ٣٨٣).

## المَطْلَب الثَّانِي

### تصدير الأُمَّة للصَّحِيحِينَ فَرْعٌ عَنْ نَقْدِ مُحَقِّقِيهَا لَهَا

الحالُ أَنَّ مَرْيَّةَ «الصَّحِيحِينَ» وَجَلَّالَتُهُمَا ثَابِتَةٌ بُيُوتَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي،  
«لَا يُهَوَّنُ مِنْ أَمْرِهَا إِلَّا مُبْتَلِغٌ مُتَّبِعٌ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>(١)</sup>؛ وَهَذَا الْإِجْمَاعُ مِنْ  
عُلَمَائِهِمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ أَحَادِيثُ «الصَّحِيحِينَ»، لَا عَلَى كُلِّ حَرْفٍ فِيهِمَا  
عَلَى حِدَةٍ، هُوَ فِي ذَاتِهِ فَضِيلَةٌ لَمْ يَبْلُغْهَا غَيْرُ الشَّيْخَانِ.

وَالْعَاقِلُ مِنَ النَّاسِ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نَقَدَ سَبْعَةَ آلَافِ دَرَاهِمٍ مُتَنَوِّعَةٍ، أَتَتْهُ مِنْ بِلَادٍ  
مُخْتَلِفَةٍ، فَلَمْ يَرْجُ عَلَيْهِ مِنْهَا إِلَّا دَرَاهِمُ مَعْدُودَةٌ، «وَهِيَ مَعَ هَذَا مُغَيَّرَةٌ لَيْسَتْ  
مَغْشُوشَةٌ مَحْضَةً: فَهَذَا إِمَامٌ فِي صَنْعَتِهِ!

فَالْكِتَابَانِ سَبْعَةُ آلَافٍ حَدِيثٍ وَكَمَرٌ»<sup>(٢)</sup>، وَاشْتِمَالُهُمَا عَلَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ  
خَوْلِفَا فِيهَا مِنْ حُذَاقِ الْقَرْنِ لَا يَعْيِيهِمَا فِي شَيْءٍ، بَلْ مَحْمُودَةٌ اسْتَحَقَّا عَلَيْهَا التَّنْوِيهِ  
مِنَ الثَّقَادِ الْعَارِفِينَ بِوَعُورَةِ مَا اشْتَرَطَاهُ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَالتَّسْلِيمِ لِلشَّيْخَيْنِ بِالْحِذْقِ فِي  
هَذَا الْقَرْنِ، وَنُفُوذِ بَصِيرَتِهِمَا فِي انْتِقَاءِ الْمَتُونِ، وَشِدَّةِ احْتِيَاطِهِمَا فِي تَصْحِيحِ  
الْأَسَانِيدِ.

(١) «حجة الله البالغة» للدهلوي (١/٢٣٢).

(٢) «مبناهج السنة» لابن تيمية (٧/٢١٦).

هذا لنفهم مُستند ما انبئى عليه قبول الأُمَّة للكتابين؛ لم يكن أبداً امرأً اعتبارياً أو ناشئاً عن تعصب، بل الإجماع المذكور مرده إلى اختبار المُتخصِّصين وتوافقهم في الحكم العام عليهما؛ على خلاف ما ادَّعاه (جولنزيهر) من «أنَّ من الخطأ اعتقاد أنَّ مكانة هذين الكتابين مردها إلى عدم التشكيك في أحاديثهما، أو نتيجةً لتحقيقٍ علميٍّ، فسلطان هذين الكتابين يرجع لأساسٍ شعبيٍّ لا صلة له بالتدقيق الحرِّ للتصوُّص، هذا الأساس هو إجماعُ الأُمَّة»<sup>(١)</sup>.

ولم يكن للمتأخرون من حملة الشرع أن يخفوا هذه التقدّات «للصّحّحين» ويطمسوها عن العامة - كما يفتره بعض من يلقي الكلام على عواهنه - بل على العكس من ذلك! نراهم يُلقنونها صغار الطلّبة في حلقات التدريس لمتون المُصطلح؛ لعلمهم بأنَّ ما اكتسب «الصّحّحين» هذا القبول العام، ورفقهما على سائر مُصنّفات السُّنة، هو تظافر المُحقّقين على مُناقشتيها، وفرز ما فيهما من عُلل، وبلوغهم في تقييُمها النّسبة العالية من حيث إصابة غرض مُصنّفيها.

نعم؛ قد يحجّب الرّبانيّون من العلماء على عوامِّ النَّاس ذكر تفاصيل الخلاف في أحاديث «الصّحّحين»، ومُبعت كلّ ناقدٍ في تعليقه وطبيعته، فإنَّ أعطان العامة تضيق عن استيعاب ذلك في الغالب! بل قد يؤول إلى مفسدة التشكُّك في هذا العلم وانقراض أئمّته!

وهذا من البصائر التي ضمّنها أبو داود (ت ٢٧٥هـ) رسالته لأهل مكّة حين أوصاهم بقوله: «... ضررٌ على العامة أن يُكشف لهم كلّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأنَّ علمَ العامة يَقْصُر عن مثلي هذا»<sup>(٢)</sup>.

وأجمل منه، ما أعقب به ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) هذه الوصيّة حين قال: «هذا كما قال أبو داود، فإنَّ العامة تقصّر أفهامهم عن مثلي ذلك، وريّما ساء

(١) «دراسات محمّدية» (ص/٢٣٦).

(٢) «رسالة أبي داود إلى أهل مكّة» (ص/٣١).

ظَنُّهُمْ بِالْحَدِيثِ جَمْلَةً إِذَا سَمِعُوا ذَلِكَ، وَقَدْ تَسَلَّطَ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَطْعَنُ فِي أَهْلِ  
الْحَدِيثِ عَلَيْهِمْ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَكَانَ مَقْصُودُهُ بِذَلِكَ الطَّعْنَ فِي  
الْحَدِيثِ جَمْلَةً وَالتَّشْكِيكَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>!

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١/٣٥٧).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### كلام المتقدمين في «الصَّحِيحِينَ»

### أغلبه في رسوم الأسانيد دون ردِّ للمتون

بنتيغ الانتقادات الموجهة من أئمة العلل إلى أحاديث «الصَّحِيحِينَ»، والتي تبلغ في مجموعها زهاء (عشرين وأربعمئة) حديث مُتَكَلِّمٍ فيه<sup>(١)</sup>، نجد أغلب هذه الإعلالات مُنتِجه إلى الصنعة الإسنادية البحتة<sup>(٢)</sup>.

وذلك أنا رأينا الدارقطني وغيره يتكلمون في سند معين، ومن وجوه خاص لا مطلقاً، كأن يُعللوا طريقاً أو رواية شيخ بعينه، خلط في إسناده، أو زاد راوياً أو أسقطه توهماً، أو أنه مُدْلَس، وفيه ضعف، أو أنَّ الإسناد مُضطرب، أو مُرسَل، أو موقوف . . إلخ<sup>(٣)</sup>؛ فأكثر استدراكاتهم على الشيخين إنما هو قدح

(١) أوصلها مصطفى باحو في كتابه «الأحاديث المنتقلة في الصحيحين» إلى ثلاثمئة وستة وتسعين (٣٩٦) حديثاً، واستدرك عليه عبد الله القحطاني ثلاثين (٣٠) حديثاً أعلنها الدارقطني في «العلل» لم يذكرها الباحث الأول في كتابه، وذلك في رسالته العلمية «أحاديث الصحيحين التي أعلنها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع» (ص/٨).

(٢) انظر مصداق هذا في أنواع الأحاديث السبعة المنتقدة على «الصحيحين» في «هدهى الساري» لابن حجر (ص/٣٤٧).

(٣) لم أقف على تعليل متني للدارقطني لأحاديث «الصَّحِيحِينَ» إلا في مثالين: ما أخرجه من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ وهو يخطب: «إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين»، حكى عليه بالشذوذ في «التتبع» (ص/٣٦٨)، وأجاب عنه ابن حجر في «هدهى الساري» (ص/٣٥٥).

في بعض ما أوردها من أسانيد<sup>(١)</sup>، غير مُخرج لمتون الحديث من حيز الصحة<sup>(٢)</sup>.  
 أمّا كلام الثّقاد في ذات المتونِ فقليلٌ جدًّا، وهو مع ذلك مُتّجه في أكثره  
 إلى طرفٍ من المتني لا أصله، كوّهم في لفظ، أو شدوذه، أو قلب فيه ونحو  
 ذلك<sup>(٣)</sup>؛ اللهم إلّا في النّادر من الحديث، وهم في ذلك يرجعون خلل المتن إلى  
 سببه في الإسناد.

فأين هذا من منهج من يروّع على أحاديثهما ضربًا باليمين لأدنى إشكال  
 يتوهمه في متونهما، ولا هو يبالى بالنظر إلى مكنى الخلل في إسناده؟!

= وما أخرجه مسلم (برقم ١٤٨٠) من حديث فاطمة بنت قيس في نفقة البائن، حكم على قول عمر فيه:  
 «... ولا سُنةٌ نبينا» بالثّوّد، في كتابه «الجلل» (١٤١/٢-١٤٢).

(١) وقلت هنا: (أكثر)، نغاديّ لما وقع فيه بعض الأفاضل من تعميم الدّفع عن كلّ الأحاديث المُتّقة، لِمَا  
 مرّ معنا من كون بعض الأئمّة قد علّلوا أحاديث في «الصّحّحين» تعليلًا حقيقيًا، يودي بالحديث إلى  
 الرّد، وخاصّةً أمثلة هذا موجودة في القسم الثّالث والرّابع من أقسام الأحاديث المُعلّة التي ذكرت آنفًا.  
 وبه نعلم خطأ ما أطلقه (أحمد شاكر) في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (٥٥٣/٦) من دعواه أن انتقادات  
 الأئمّة لما انتقدوه فيها ليس غرضها إلّا بيان الأصحّ من أوجه الحديث فحسب، مع التسليم بكون ما  
 في «الصّحّحين» صحيح كلّهُ، فتراه يقول في ذلك: «فَلَا بعضُهم، فزعم أن في الصّحّحين أحاديث غير  
 صحيحة، إن لم يزعم أنّها لا أصل لها، بما راوا من شبهات في نقد بعض الأئمّة لأسانيد قليلة فيها،  
 فلم يفهموا اعتراض أولئك المتقدّمين الذين أرادوا بتقديم أن بعض أسانيدهما خارجة عن الدّرجة المُليّا  
 من الصّحة التي التزمها الشّيخان، لم يريدوا أنّها أحاديث ضميّة فقط».

وتبعه على مثل هذا الإطلاقي بعض من تصلّى للذب عن الصّحّحين من المعاصرين، كالذي وقع فيه  
 الباحثون في موسوعة «بيان الإسلام» (٧٢/٦) من دعوى أن إجماع علماء الحديث على أن أحاديث  
 «صحيح مسلم» صحيحة!  
 وهذا نموذج من الأخطاء الثّقليّة التي يستمسك بها أولئك الطّاعنون، للّتهوين من ردود أهل السّنة،  
 والشّخريّة من تقريراتهم، للأسف.

(٢) انظر تقرير هذا في «صيانة صحيح مسلم» لابن الصّلاح (ص/١٧٧)، والنكت على مقدمة ابن الصّلاح  
 للزركشي (٢٧٨/١).

(٣) من أمثلته: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٢/٥)، برقم: ٤٢٠٣ من طريق الزّهري قال: أخبرني  
 سعيد بن المسيّب أنّ أبا هريرة رضي الله عنه قال: «شهدنا خير...»، فأصل الحديث صحيح، إلّا قوله في  
 آخره: «ثم يا بلال فأذن...» فمدرج في روايةٍ شيعيّةٍ التي خرّج البخاري، كما قرّره ابن حجر في  
 «هدى الساري» (ص/٣٧٠).

**المبحث الرابع**  
**التفاوت الفسح بين منهج المتقدمين وطرق المعاصرين**  
**من غير ذوي الأهلية في تعليل «الصحيحين»**

ومما يتأكد التذكير به ابتداء قبل استجلاء أوجه الاختلاف بين الفريقين: أنَّ الذي يُسوي في أيِّ علم كان، بين الرجلِ المعروفِ بالعلم به والدقة فيه والسعي في تحصيله، والمهارة البحثية المكتسبة فيه عبر أزمان مديدة، وشهادة الناس له بالدين والصدق في الطلب؛ ومن هو دونه ومن تخلّف عنه هذه الأوصاف، بجامع أنَّ الكلَّ يُصيب ويُخطئ؛ إنَّ التسوية بين هذين في العلوم لمن أفسد القياس! والسبب في ما ابتليت به الأمة من هذه الفوضى في استصدار الأحكام، والعيب بمصادر تشريعها.

فهذا الصنف الثاني لا يحقُّ له التَّبجُّح بقدرات الفحول القدامى للتراث ومن سبق ذكرهم، ولا التعلُّذ بسابقي نظراتهم في مرويات السنة، بل كان الأسر لهم التحايد عن هذا المسلك بالمرّة! إذ حادوا عن جادتهم تنظيراً وتطبيقاً، وذلك من علة وجوه:

**الوجه الأول:** جياذهم عن منهج المتقدمين في الصناعة الحديثة وأصولها، وعدم مراعاتهم للضوابط الآلية التي التزموها في التقيد، وتراهم على نقد المتن -أو ما يسميه بعضهم بالنقد الداخلي- دون مراعاة لأحوال الأسانيد ومراتب الرواة وحيثيات الرواية؛ ومردُّ ذلك إلى اختلاف الرؤى الفكرية بين الفريقين،



والمَقْصِد من النَظَر في السُّنة ومرتبتها في التشريع؛ ما أدَّى إلى تباين في المعايير التَّقْدِيَّة المُحدَّدة للمقبول منها والمردود.

فلَمَّا تَنَافَرَت هَاتَانِ المَنهَجِيَّتَانِ الصَّنَاعِيَّتَانِ في نقد السُّنة، تَوَسَّعَت رُقْعَةُ المَنَقُودِ المَنقُوض منها عند هؤلاء المُحَدِّثِينَ لِصَحَاحِهَا، حَتَّى بَلَغُوا بِهَا قِرَاطِيسَ غَفِيرَةٍ! في الوقت الَّذِي ضَاقَ فِيهِ البَابُ عَلَى المُتَقَدِّمِينَ لِنَقْدِ «الصَّحِيحِينَ»، فلم يُعْلَمُوا فِيهِمَا إِلَّا أَحَادِيثَ مَعْدُودَةٍ، نَظَرًا لِانضِبَاطِهِمْ بِأَنْظَارٍ دَقِيقَةٍ لِلْأَخْبَارِ، ضَاقَتْ صُدُورُ المُعَاصِرِينَ عَنْ دَرْكِ مَا جَذَّهَا، وَضَبِطَ قَوَاعِيدَهَا<sup>(١)</sup>.

الوجه الثَّانِي: جَهْلُهُمْ بِمَنَاجِجِ الْأَثْمَةِ المُتَقَدِّمِينَ فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ وَالاعتِبَارِ، وَضَعْفُ تَصَوُّرِهِمْ لَكَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ «عِلْمِ الْحَدِيثِ»، أَوْقَعَهُمْ فِي خَطَايَا عِلْمِيَّةٍ جَسِيمَةٍ فِي أَحْكَامِهِمْ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَدْرُوسَةِ<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثَّالِث: غَفْلَتُهُمْ عَنْ طُرُقِ المُتَقَدِّمِينَ وَمَقَاصِدِهِمْ مِنَ التَّصْنِيفِ؛ كَمَا نَرَاهُ مِنْ تَوَهُُّمِ بَعْضِ المُتَعَجِّلِينَ أَنَّ صَاحِبِي «الصَّحِيحِينَ» إِنَّمَا أَخْرَجُوا كُلَّ حَرْفٍ

---

(١) انظر بحثًا معروفًا في مؤتمر «الانتصار للصَّحِيحِينَ» منشورًا باسم «المنهجية المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصَّحِيحِينَ عند النقاد المُتَقَدِّمِينَ» لجميل بن فريد أبو سارة (ص/١٥-٢٠).

(٢) من أمثلة هذا الجهل بقواعد المُحَدِّثِينَ في التَّعْلِيلِ: مَا أَغْلَى بِهِ حَسَنُ السَّقَافِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو المَشْهُورَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (رقم: ٢٦٦٩) وَغَيْرِهِ مَرْفُوعًا: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»، حَيْثُ قَالَ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ «الْمَلُو» لِلذَّهَبِيِّ (ص/٣٩): «هَذَا اللَّفْظُ لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ لَفْظَ رَايَةَ مُسْلِمٍ مُخَالَفٌ لِلذَّكَاءِ، وَنَصُّهُ: (وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ...)، وَلَيْسَ حَدِيثُ (حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ)، فَالَّذِي أَرَاهُ وَأَعْتَمِدُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقُولُ هَذِهِ الْقَوْلَةَ...».

ثُمَّ أَتَجَهَّ إِلَى تَأْكِيدِ هَذَا التَّحْلِيلِ الْإِسْنَادِيِّ، بِدَعْوَى أَنَّ الْمُتَنَ مَخَالَفًا لظَاهِرِ الْقُرْآنِ. وَهَذَا مِنْهُ هَرَاءٌ، أَبَدُ مَا يَكُونُ عَنْ مَنَهِجِ المُحَدِّثِينَ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الَّذِي غَرَّاهُ السَّقَافُ إِلَى مُسْلِمٍ حَدِيثٍ لِصَحَابِيٍّ آخَرَ، هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَّاهُ بِهِ هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَمَخْرَجُ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى هَذَا مُخْتَلِفَيْنِ تَمَامًا، كُلُّهُمَا حَدِيثٌ مُسْتَقِلٌّ بِحَالِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ وَالتَّحَرُّقُ أَنَّهُمَا مُتَوَافِقَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى غَيْرِ مُتَعَارِضَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَغْلَى السَّقَافُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ تَعْلِيلًا هُوَ أَوَّلَى بِوَصْفِهِ بِهِ! وَهَذَا مِثَالٌ لَا تَكَادُ تَجِدُهُ إِلَّا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ، فَلَا يُعْرِفُ لِهَذَا الْمَبْتِ نَظِيرٌ فِي كُتُبِ التَّخْرِيجِ وَالْوَلَلِ.

فيهما على وجه التصحيح والاحتجاج به! والواقع أنهما يُخرِجان ما يَعْلَمانِ عِلَّتَهُ أحياناً، لمقاصد لا تخفى على الْمُتَمَرِّسِينَ بِأَسَالِيبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي التَّأْلِيفِ.

الوجه الرابع: تَحَايُدهم - في الجملة - عما تستوجبه المنهجية العلمية الرصينة من الإنصاف والموضوعية في نقد «الصَّحَّاحِينَ»؛ فَإِنَّ أَثْمَةَ الْجِلَلِ لَا يُغْمَطُونَ فِي غَرَضِهِمْ مِنْ نَقْدِ السُّنَنِ بِسَبَبِ عَدَاوَةِ مَذْهَبِيَّةٍ أَوْ شَخْصِيَّةٍ؛ بَلْ تَجِدُ جَبْلاً مِثْلَ الدَّارِقُطْنِيِّ يَخْطِئُ الْبُخَارِيَّ فِي حَدِيثٍ مَا، لَكِنْ يُصَوِّبُ حَكَمَ الْبُخَارِيِّ فِي آخَرٍ مُخْتَلَفٍ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّقَادِ.

فَالْإِشْكَالُ أَنَّ دَوَافِعَ الْمَتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ تَرَامَوْا عَلَى الصَّحَّاحِينَ بِالطَّعْنِ، غَالِبًا مَا يَكْتَنِفُهَا الْإِنْحِيَاؤُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْعَقْدِيِّ أَوْ التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ؛ يَكْفِيهِ الْحَصِيفُ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا مِنْ لَحْنٍ تَصْرِيحَاتِهِمْ فِي حَقِّ السُّنَّةِ؛ فَلَقَدْ سَأَلَتْ الْبَغِضَاءُ مِنْ أَقْلَابِهِمْ وَمَا تُخْفِي صَدُورُهُمْ أَكْبَرًا!

هذه البواعث الإيديولوجية هي بِحَقٍّ مِنْ أْبْرَزِ إِشْكَالَاتِ الْفِكْرِ الْحَدِيثِ فِي نَقْدِهِ لِلتَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ؛ تَرَى الْوَاحِدَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَرُدُّ كُلَّ حَدِيثٍ يُخَالِفُ اعْتِقَادَهُ بِرِدَّةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم وَلِزُومِ الْوَصِيَّةِ لِعَلِيِّ عليه السلام!

وَالْإِبَاضِيُّ يَضَعُفُ مِنَ السُّنَّةِ كُلِّ أَصْلٍ لَا يَجِدُهُ فِي حَفَنَةِ الْكُتُبِ الَّتِي وَرَثَهَا مِنْ أَسْلَافِهِ، وَآخَرَ جَهْمِيًّا غَالِيًّا فِي تَكْذِيبِ كُلِّ أَثَرٍ يَهْدِمُ مَذْهَبَهُ فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ؛ وَذَلِكَ حَدَاثِيٌّ سَاحَظٌ عَلَى التَّرَاثِ وَكُلِّ إِسْلَامِيٍّ قَدِيمٍ؛ . . وَهَلُمَّ جَرًّا، فَيَحْمِلُهُمْ تَعْصِبُهُمْ هَذَا لِلطَّائِفَةِ عَلَى تَنْقِصِ قَدْرِ الشَّيْخِينَ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ لِرَوَايَتِهِمَا مَا يَخَالِفُ قَوْلَهُمْ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَخِيرُ: فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ نَفْسَهَا الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي نَقْدِ «الصَّحَّاحِينَ» مِتَافِرَةٌ فِيمَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ!

فَبَيْنَمَا نَجِدُ تَقْدِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ لِلْخِلَافِ وَالْمُخَالَفِ أَثْنَاءَ تَقْدِهِمْ لِبَعْضِ مَرْوِيَّاتِ الْكُتَّابِينَ، وَقَبُولَهُمُ الْإِحْتِمَالَ فِيهَا بِلَطِيفِ الْبَيِّنَاتِ، وَتَخْيِيرِ أَنْسَبِ النُّقَدَاتِ فِي أَوْجُوهُ التَّعْلِيلَاتِ، كَقَوْلِهِمْ: هَذَا أَشْبَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَهَذَا خَالَفَهُ

فلان، والأرجح عندي كذا، ونحو هذه العبارات المُحتاطة؛ نُصَعِّقُ في مقابلها من كمّ شراسة ألفاظ الطّاعنين المُعاصرين، وتكذيبهم الفجّ للأخبار المُتَّفَقِ على صحتها، بلغوا جازمةً وساخرة، مع التَّجَنِّيِ على الشَّيْخِينَ بِشَتَّى الاتِّهَامَاتِ والتَّهْكُمَاتِ.

وكلُّ إناءٍ بما فيه ينضح!

يقول الحنْجُوئي: «الَّذِينَ انتَقَدُوا الصَّحِيحِينَ -كَالدَّرَاقُطِيِّ- لَمْ يَجْرُوا أَنْ يَقُولُوا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ، أَوْ لَمْ يَقُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ قَالُوا فِي رَأْيٍ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَاثِمَا وَضَّاعٍ أَوْ كَذَّابٍ! أَوْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِلْحَادِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا كَرْهًا! وَصَارُوا يَكِيدُونَ لِلْإِسْلَامِ بِالزِّيَادَةِ فِي السَّنَةِ! كَمَا قَالَ هَذَا الرَّاعِمُ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ عَبْدُ الْمَصْرِيِّ؛ فَهَذِهِ مَقَالَةٌ مُخْتَرَعَةٌ، لَمْ يَجْسُرْ أَحَدٌ أَنْ يَطْعَنَ بِهَا فِي الصَّحِيحِينَ، بَلْ وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا تَجَاسَرَ وَقَالَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فكان على ما بيَّناه قبيحًا بهؤلاء المُخَدِّثِينَ أَنْ يَتَذَرَّعُوا بِنَقَدَاتِ الْأُثْمَةِ وتعليهم لبعض ما في «الصَّحِيحِينَ»، لتبايُن ما بينهما في المكانة والمنهج والآلة والأغراض.

وسيزيد انكشاف هذا التَّبايُنِ بِذِكْرِ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مِنْ تَعْلِيلَاتِ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ لبعض أخبارهما، لكثرة ما يُنْقَلُ الْمُعَاصِرُونَ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ، بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمْنَا إجمالاً عَنْ أُثْمَةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ، لَتَسْتَبِينَ الْمَحْجَّةَ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامَ يَا بَعْدَهُمْ عَنْ عَيْثِ الْمُعَاصِرِينَ! فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى:

(١) «الدِّفَاعُ عَنِ الصَّحِيحِينَ دِفَاعٌ عَنِ الْإِسْلَامِ» لِلْحَنْجُوئِيِّ الْقَاسِي (ص/١١٨).



المبحث الخامس

نقد احتجاج المعاصرين على طعنهم  
في أحاديث «الصّحّاحين» بالأنمّة الأربعة



**المَطْلَب الأوَّل**  
**دراسة ما أعلَّه أبو حنيفة النُّعْمان (ت ١٥٠هـ)**  
**وهو في «الصَّحِيحِينَ»**

بلغت أحاديث «الصَّحِيحِينَ» الَّتِي يُدْعَى عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ طَعْنُهُ فِيهَا سِتَّةَ أَحَادِيثَ، نَأْخُذُهَا وَاحِدَةً تَلُو الْأُخْرَى، لِنَسْتَبِينَ حَقِيقَةَ دَعْوَى اتِّبَاعِهِ فِي إِنْكَارِ الْمَتُونِ إِذَا صَحَّتْ أَسَانِيدُهَا، وَالْمَنْهَجُ الَّذِي يُعَامَلُ بِهِ هَذَا الْإِمَامُ مَقُولَاتِ السُّنَّةِ، فَنَقُولُ:

**الفرع الأوَّل: دراسة ما نُسبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ إِعْلَالُهُ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ».**

**الحديث الأوَّل:**

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عَدَا يَهُودِيٌّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ، فَأَخَذَ أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا، وَرَضَخَ رَأْسَهَا، فَأَتَى بِهَا أَهْلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أَصَمَّتْ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَكَ؟ فُلَانٌ؟» -لَغَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا- فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا،

---

(١) أَيِ اعْتَمَلَ لِسَانَهَا فَلَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ، انْظُرِ «النهاية» لابن الأثير (٢/٢٢٩).

قال: فقال لرجلي آخر غير الذي قتلها، فأشارت: أن لا، فقال: «فمُلان؟» لقاتلها، فأشارت: أن نعم، فأمر به رسول الله ﷺ، فرضخ رأسه بين حجرين<sup>(١)</sup>. هذا الحديث ادّعى (زكريّا أوزون)<sup>(٢)</sup> و(إسماعيل الكردي)<sup>(٣)</sup> و(جمال البنا)<sup>(٤)</sup> أن أبا حنيفة رَدّه لمعارضته ما هو معروف في الشرع من قتل المَقْتُولِ مِن غير بَيِّنَةٍ، وينقلون عنه أنه قال فيه: «إِنَّهُ هَذَبَان»<sup>(٥)</sup>!

ومثل هذا لا يثبت عن أبي حنيفة، حيث جاء عنه من طريقين:

**الأول:** من طريق زكريّا السّاجي، عن عصمة بن محمد، عن العباس بن عبد العظيم، عن أبي بكر بن أبي الأسود، عن بشر بن المفضل، أنه سأل أبا حنيفة . . إلخ الكلام<sup>(٦)</sup>.

وزاد ابن عبد البر في سنده مع عصمة هذا: سعيد بن محمد بن عمرو<sup>(٧)</sup>.

وكلاهما عصمة وسعيد لم أجد لهما ترجمة، والرّاجح أنهما غير معروفين، فلا تقوم بمثلهما حجة.

**والثاني:** من طريق محمّد بن عمر بن بهته، عن أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة الكوفي، عن موسى بن هارون بن إسحاق، عن العباس بن عبد العظيم بنفس الإسناد الأوّل<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في (ك: الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور، رقم: ٤٩٨٩)، ومسلم في (ك: القسامة، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، رقم: ١٦٧٢).

(٢) «جناية البخاري» (ص/٧٤).

(٣) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٢).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٠).

(٦) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/٧٠).

(٧) «الإنقاء» لابن عبد البر (ص/١٥١).

(٨) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٣).



وابن عقدة - مع حفظه وإكثاره من الرواية - قد صَغَفَه الدَّارِقُطْنِي<sup>(١)</sup>، وكان من أعلم النَّاسِ به وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُ؛ بَلْ رَمَاهُ بِالْإِكْثَارِ مِنَ الْمَنَائِكِرِ<sup>(٢)</sup>، وقال: «لَمْ يَكُنْ فِي الدِّينِ بِالْقَوِيِّ، وَلَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا»<sup>(٣)</sup>؛ وَمَنْ تَمَّ خُلُوصُ الذَّهَبِيِّ إِلَى كَوْنِهِ «صَاحِبَ تَصَانِيفٍ، عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ عِنْدِي مِنْ مَجْمُوعِ مَا قِيلَ فِي ابْنِ عَقْدَةَ، مِنْ سَرَقَةِ لِلْكِتَابِ، وَالْأَمْرُ بِالْكَذِبِ وَبِنَاءِ الرِّوَايَةِ عَلَيْهِ: «أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ»<sup>(٥)</sup>، وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا يُسْتَفَرِّجُ مِنْهُ أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ، كَحَالِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَبِمَا يَشْهَدُ لِبُطْلَانِهَا: أَنَّ أَحَدًا مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يَذْكُرْهَا عَنْهُ، فَلِذَا لَمْ يَعْتَمِدْهَا الْحَنْفِيَّةُ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

وهذا (الكردي) نفسه، يَعْلَمُ بِطَعْنِ أَعْلَامٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ وَنَقْلُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ يُصِرُّ عَلَى التَّهْوِيشِ بِهَا فِي كِتَابِهِ ذَاكَ! لِيَصْدُقَ عَلَيْهِ قَوْلُ (الكوثري) عَقِبَ رَدِّهِ لِهَذَا الْهَذِيانِ عَنْ إِمَامِهِ: «حَاشَا أَنْ يَقُولَ فِي حَدِيثٍ صَحَّ عَنْهُ: هَذَا هَذِيانٌ؛ وَهُوَ تَرْيُّهُ اللِّسَانَ فِي مَخَاطِبَتِهِ لِلنَّاسِ، فَكَيْفَ يَقُولُ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ؟! .. وَبَعْدَ اسْتِذْكَارٍ مَا فِي سِيَرِهِ مِنْ وَجْهِ السَّقُوطِ، لَا تَشُكُّ لِحِظَةٍ أَنَّ الْهَازِي هُوَ مَنْ يَنْسِبُ الْهَذِيَانَ إِلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا السُّنَدِ»<sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا عَنْ أَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ: فَلَيْسَ فِي وَدْعِهِمُ الْاجْتِنَاجَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْقَصَاصِ مَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ، كَمَا يَدَّعِيهِ مَنْ لَمْ يَدْرِ مَا أَخَذَ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ وَمَنَاطِئَهُ أَحْكَامَهُمْ؛ فَإِنَّ الْحَنْفِيَّةَ يُصَحِّحُونَهُ أَيْضًا تَبَعًا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ وَلَكِنْ مَذْهَبُ إِمَامِهِمْ أَنَّ الْقَصَاصَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالسَّيْفِ، لِأَدَلَّةٍ خَاصَّةٍ مُقَدِّمَةٍ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ،

(١) كما في «السنن» له (٣/٣٠٧)، برقم: (٢٦٣١).

(٢) تاريخ بغداد (٦/١٤٧).

(٣) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص/١٠٧).

(٤) «أعلام النبلاء» (١٥/٣٥٤).

(٥) انظر «التشكيل» (١/٣٧٣).

(٦) فتايب الخطيب للكوثري (ص/١٦٠).

وهم يُخْرِجون حديث الرُّضَيْح: إمَّا على النَّسخ، أي بنسخِ المُثَلَّة، أو على أَنَّهُ خَاصٌّ بِقُطَاعِ الطَّرِيقِ<sup>(١)</sup>.

والمُؤَيِّفُ حقًّا: أَنَّ مَنْ ذَكَرْتُ أَنفًا مِنْ بَعْضِ الْمُعَاَصِرِينَ لَجَهْلِهِمْ بِمَنَاحِجِ الْأُثْمَةِ فِي التَّنْصِيفِ، ادَّعَوْا أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ إِقَامَةٌ لِلْحَدِّ عَلَى مُتَّهَمٍ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ سَوَى إِشَارَةِ الْمَقْتُولَةِ، فَتَوَجَّهُوا بِإِنْكَارِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الَّتِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ مِنْ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»، وَهُوَ كِتَابُ الطَّلَاقِ، وَشَنَعُوا عَلَى الْبَخَارِيِّ مَا اخْتَارَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ مِنْ لَفِظٍ مُخْتَصَرٍ لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ يَخْلُو مِنْ اعْتِرَافِ الْقَاتِلِ بِالْقَتْلِ؛ وَتَجَاهَلُوا بِأَقْيَمِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَى فِي «صَحِيحِهِ» الَّتِي فِيهَا ذَكَرُ هَذَا الْاعْتِرَافِ فِي نَصِّ الْمَتْنِ!

والباعث للبخاري لإخراج تلك الرواية النَّاقِصَةِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ: عَادَتُهُ فِي ذِكْرِهِ تَحْتَ كُلِّ بَابٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحَادِيثٍ تَامَّةٍ يُخْرِجُهَا مُنَاسِبَةً لِتَرَاجُمِهَا، وَإِذَا احتَاجَ لِحَدِيثٍ مِنْهَا فِي بَابٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ فِيهِ مُقْتَصِرًا عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ.

وجملة الاعترافِ فِي الْحَدِيثِ قَدْ ذَكَرَهَا الْبَخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحُدُودِ، حَيْثُ بَوَّبَ فِيهِ عَلَى الْحَدِيثِ بِبَابَيْنِ: بَابُ: «سُؤَالُ الْقَاتِلِ حَتَّى يَقْرَأَ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ»<sup>(٢)</sup>، وَبَابُ: «إِذَا أُقِرَّ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ»<sup>(٣)</sup>؛ فَلَمَّا جَاءَ إِلَى كِتَابِ الطَّلَاقِ، اخْتَصَرَ الرُّوَايَةَ هُنَاكَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الشَّاهِدِ مِنْهَا الْمَتَعَلِّقَ بِمَوْضِعِ الطَّلَاقِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ بَرِيءٌ مِنَ الطَّلْعِنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَضْلًا عَنْ إِزْدِرَائِهِ.

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٢٢/٢٦)، و«اللباب» للمنبجي (٧١١/٢)، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزُّبَيْدِيِّ (١٠٦/٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٢٠/٦)، برقم: (٦٤٨٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٢٤/٦)، برقم: (٦٤٩٠)، وانظر أيضا (٨٤٩/٢)، باب: ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي.

## الحديث الثَّاني:

أَدْعَى (الكردِي)<sup>(١)</sup> و(جمال البنا)<sup>(٢)</sup> إِعْلَالَ أَبِي حَنِيفَةَ لِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ مِنْهُ، وَتَقْدِيمَهُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَلَيْهِ، فِي قَوْلِهِ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَهَذِهِ دَعْوَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ عَنِ الْإِمَامِ، فَلَيْسَ الْمَنْقُولُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى رَفْعَ الْيَدَيْنِ، فَإِنَّهُ وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اقْتَصَرُوا عَلَى مَا بَلَغَهُمْ مِنْ تَرْكِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لِلرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>، وَغَيْرُ لَازِمٍ مِنْ عَدَمِ عَمَلِ الْعَالَمِ بِالنَّصِّ تَضْعِيفُهُ<sup>(٥)</sup>، وَلَكِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ بَاقِي الْأَحَادِيثِ فِي سُنَنِ الرَّفْعِ؛ وَهَذَا كَافٍ فِي الْاِعْتِدَالِ لِأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ دَعْوَى إِنكَارِ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمُذَرِّ لَهُ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

«أَمَّا رَفْعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ فَقَهَاءِ الْكُوفَةِ، كِبَرَاهِيمُ النَّخَعِي، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِي، وَغَيْرُهُمْ، وَأَمَّا أَكْثَرُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَعُلَمَاءِ الْأَنْبَارِ، فَإِنَّهُمْ عَرَفُوا ذَلِكَ، لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ السُّنَّةُ عَنْ

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٣).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في «مسنده» ٥٢/٢، برقم: ١١٣٣، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١١٣/٢، برقم: ٢٥٣٤، وضَعَفَهُ الدارقطني قائلاً: «تَرَدَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ وَكَانَ ضَعِيفًا، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرِ حَمَادٍ يَرْوِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَرَلًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ فِعْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ الصَّوَابُ».

(٤) يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» ٢٤٨/٢٢: «وَأَبْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَصْرَحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ لَكِنَّهُمْ رَأَوْهُ يَصَلِّي وَلَا يَرْفَعُ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ نَسِيَ، وَقَدْ يَذْهَلُ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ التَّطَبُّقُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَانَ يَصَلِّي وَإِذَا رَكَعَ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ إِنَّ التَّطَبُّقَ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرُوا بِالرُّكْبِ، وَهَذَا لَمْ يَحْفَظْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ».

(٥) وَهَذَا الْكُوثَرِيُّ - وَهُوَ الْمُتَعَصِّبُ لِأَبِي حَنِيفَةَ - قَدْ أَقَرَّ بِصَحَّةِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، انْظُرْ «التَّنْكِيلُ» ٧٧٠/٢.

النَّبِيِّ ﷺ، كالأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، وهو إحدى الروايتين عن مالك<sup>(١)</sup>.

### الحديث الثالث:

ما اتَّفَقَ عليه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا<sup>(٢)</sup> فِي أَنْ تُبَاعَ بِخَرِصِهَا كَيْلًا<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ زَعَمَ (الكردي) أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا ذَلِكَ الْخَبَرَ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ، إِذْ هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثِثِلٍ، وَيَحْرُمُ فِيهِ رَبَا الْفَضْلِ، وَفِي بَيْعِهِ بِالْخَرِصِ مَقْلَعَةُ الرِّبَا، وَشُبْهَةُ الرِّبَا تَعْمَلُ كَالرِّبَا، فَتُوجِبُ التَّحْرِيمَ»<sup>(٤)</sup>.

وَحَدِيثُ التَّرْخِصِ فِي الْعَرَايَا -عَلَى نَقِيضِ مَا ادَّعَاهُ- لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ» لَمْ يَرُدِّ الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ -كَمَا هِيَ دَعْوَى (مُحَمَّدٍ أَبُو زَهْرَةَ) أَيْضًا<sup>(٧)</sup>- فَهَذَا الطَّلَاوِي وَهُوَ الْأَعْلَمُ بِالْمَنْقُولِ عَنْ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٤٧-٢٤٨) بتصرف.

(٢) العرايا: جمع عرية، الأصل فيها أنه إذا عرض النخل على بيع ثَمَرَهَا عَرِيَتْ مِنْهَا نَخْلَةٌ أَيْ عَزَلَتْ عَنِ الْمَسَامَةِ فَتَلَكِ النَّخْلَةُ عَرِيَّةٌ أَيْ مَعْرَاةٌ مِنَ الْبَيْعِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا: بَيْعُ الرُّطْبِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ خَرَصًا، بِالْتَّمَرِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَيْلًا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِمَنْ يَهْ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ، وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ مَثَلًا، وَانْظُرْ «تَفْسِيرَ غَرِيبٍ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَمِيدِيِّ (ص/١٠٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْبَيْعِ، بَاب: تَفْسِيرِ الْعَرَايَا، بِرَقْم: ٢٠٨٠)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْبَيْعِ، بَاب: تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمَرِ، بِرَقْم: ١٥٣٨).

(٤) «نَحْوُ تَقْوِيلِ نَقْدِ مَثْنِ الْحَدِيثِ» (ص/٥٦).

(٥) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (بِرَقْم: ٧٢٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١/٣٧٩، بِرَقْم: ٥٠٠٦) وَعَنْ غَيْرِهِ.

(٦) نَقَلَهُ بِشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْبَيْعِ، بَاب: تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمَرِ غَلَا فِي الْعَرَايَا، بِرَقْم: ١٥٤٠).

(٧) فِي كِتَابِهِ «أَبُو حَنِيفَةَ» (ص/٣٢٧) حِينَ ادَّعَى أَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ».

أبي حنيفة ومذهبه يقول: «جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ وتواترت في الرخصة في بيع العرايا، وقيلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحة مجيئها، وتنازعوا في تأويلها»<sup>(١)</sup>.

فالتأويل الفقهي للحديث هو محل الخلاف بين أبي حنيفة والفقهاء لا صحته، حيث نزع الحنفية بالحديث إلى معنى الثمر الذي وهبه صاحبه، وهو ما زال في رؤوس النخل، ثم تراجع عن هبته، لتحرجه من دخول الموهوب له بستانه أو لنحو ذلك، فباح له أن يعطيه بذلك بخبره تمرًا.

واستبعد أبو حنيفة أن يكون المراد بالعرايا فيه بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر خرصاً<sup>(٢)</sup>؛ فرد أن يكون معنى الترخيص هنا داخلاً في البيوع، بل في معنى الهبة، توفيقاً منه بين هذا الحديث وحديث النهي عن المزانية<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن هذا التأويل كله من أبي حنيفة فرع عن تصحيحه الخبر.

### الحديث الرابع:

عن أبي هريرة ■ عن النبي ■ قال: «لا تُصروا»<sup>(٤)</sup> الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر<sup>(٥)</sup>.

فقد نسب (الكردى) إلى أبي حنيفة الإعراض عن هذا الحديث<sup>(٦)</sup>، ويُبرر

(١) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣٠/٤).

(٢) انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«المبسوط» للرخسي (١٩٣/١٢).

(٣) الذي فيه بيع الثمر بالتمر خرصاً، انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«فتح المقدير» لابن الهمام (٣٨١/٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٣٦٤/٤).

(٤) على وزن (تَزَكُّوا)، من التصرية: وهي الجمع والشّد، ومعناها في الحديث حبس اللين في شروع الأنعام لثباج كذلك فيمنع بها المشتري، انظر «مشارك الأنوار» (٤٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري (ك: البيوع، باب: باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل، والبقر والغنم وكل محفلة، برقم: ٢٠٤١)، ومسلم (ك: البيوع، بابك حكم بيع المصرة، برقم: ١٥٢٤).

(٦) نسب هذا القول إلى أبي حنيفة أيضاً محمد أبو زهرة في كتابه «أبو حنيفة» (ص/٣٢٧).

فخر الإسلام البزدوي الحنفي عدم اعتماد الأحناف هذا الخبر بأنه مُخالف للقواعد والأصول<sup>(١)</sup>.

والحديث لم يُفَرَّد به أبو هريرة -كما أوهمه (الكردي) في معرض كلامه- بل رواه معه ابن عمر، وأنس، وعمرو بن عوف، وأفتى بمُوجبه ابن مسعود وأبو هريرة، ولا مُخالف لهؤلاء من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدداً، وبظاهره أخذ جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

ثم الأحناف أنفسهم لم يتفقوا على ترك العمل به، فقد أخذ به زُفر، وأبو يوسف في رواية<sup>(٣)</sup>.

وما أثير عن أبي حنيفة تركه لهذا الحديث، فهو من جهة العمل بظاهره لا غير، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أصحابه أن مُستند تركه العمل به كونه منسوخاً<sup>(٤)</sup>، والقول بنسخ الخبر فرع تصحيحه.

يؤكد هذا قول الطحاوي: «ذهبوا -يعني الحنيفة- إلى أن ما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك منسوخ، فروي عنهم هذا الكلام مُجملاً، ثم اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو...»<sup>(٥)</sup>؛ والله أعلم.

### الحديث الخامس:

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ماله بيمينه عند رجل -أو إنسان- قد أفلس فهو أحق به من غيره»<sup>(٦)</sup>.

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٦).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤/٣٦٤-٣٦٦)، وما نُقل في «المنية» عن مالك رد هذا الحديث قد أنكره عنه ابن عبد البر في «المهذب» (١٨/٢٠٣) قال: «هذه رواية منكورة، والصحيح عن مالك ما رواه ابن القاسم»، يعني أخذه بحديث المصراة.

(٣) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٦/٤٠٠)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٦/٥١).

(٤) «المهذب» لابن عبد البر (١٨/٢٠١).

(٥) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/١٩).

(٦) أخرجه البخاري في (ك: الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، والقرض والوديعة فهو أحق به، برقم: ٢٢٧٢)، ومسلم في (ك: المساقاة، باب: باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، برقم: ١٥٥٩).

قال الكردي: «ورد أبو حنيفة الحديث المروي عن أبي هريرة وحده، أن رسول الله ﷺ قال ..» وذكر الحديث<sup>(١)</sup>؛ وتبعه على هذه الدعوى (جمال البنا)<sup>(٢)</sup>.

ولم يرد عن أبي حنيفة التَّنْصِيصُ على رد الحديث، إنما الوارد عنه وأصحابه تأويله، وذلك أن الحديث عندهم يحتملُ مَعْنَيْنِ:

**المعنى الأول:** أن يكون استردادُ هذا المالِ بعد أن انتقلت ملكيته إلى الذي أفلسَ بعدُ؛ فهذا المعنى مردودٌ عندهم، لأنها لم تُعد في ملكية البائع حتى يَحِقُّ له استرجاعها بعينها.

**والمعنى الثاني:** أن المُفْلِسَ لم يَتَمَلَّكْ ذلك المالَ أصلاً، فقد جاء فيه قوله: «.. فأصاب رجلٌ مالهَ بعينه»، وإنما مالهَ بعينه يَقَعُ على المَنصُوبِ والعَواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك مالهَ بعينه، فهو أحقُّ به من سائر الغرماء؛ أمَّا المبيع: فلم يَبَقْ بالبيع من أمواله حقيقة! وكان حملُ الكلام على الحقيقة أولى<sup>(٣)</sup>.

وهذا المعنى هو المراد عند الحنفية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، توفيقاً منهم بينه وقواعد الباب وباقي الآثار فيه<sup>(٤)</sup>؛ فبانَ بذا بأنهم يُصَحِّحون الحديثَ بدليل تأويله.

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٤).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) وهو ما ذهب إليه محمد بن الحسن -أحدُ صاحبي أبي حنيفة- في كتابه «الحجة على أهل المدينة» (٧١٦/٢)، وانظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٦٥/٤)، و«الغرة المنيقة» لأبي حفص الغزنوي (ص/٩٩).

(٤) من الأحاديث التي يحتجون بها في هذا الباب مما يعضد المعنى الثاني للحديث دون الأول: ما ذكره البدر العيني في «البنية شرح الهداية» (١٢٨/١١) قال: «أما رجل باع سلعة فأدركها عند رجل قد أفلس فهو ماله بين غرمائه»، أخرجه الدارقطني، فاختلفت الرواية، وذلك يوجب هنا في الحديث على ما عُرِف. فإن قلت: في إسناده ابن عثاش، وهو ضعيف! قلت: قد وثقه أحمد، وقد احتج بالحديث الخصاف والرازي.

بيد أنَّ المعنى الأول الذي استبعدوه، قد جاء التأكيد عليه في ألفاظ أخرى صحيحة للحديث وردَّ فيها لفظ (البيع) صراحةً، بمعنى أنَّ المتاعَ خرجَ من البائع إلى مُلْكِ المُشتري الغارِمِ حَقِيقَةً، فأذِنَ النَّبِيُّ ﷺ للبائع أن يُعِدَّ تَمَلُّكَهُ بعينه إذا أفلس المُشتري، كما في قوله ﷺ مثلاً: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاغَهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاغَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وظنِّي بأبي حنيفة أنَّ لو وقفت على مثل هذه الروايات الصحيحة سنداً، والصريحة دلالةً على هذا المعنى، لترك قوله الآخر، ولأدعيتُ لسنَّةِ نبيِّه ﷺ دونما تَرَدُّدٍ؛ وهذا عينُ ما ظنَّه الطُّحاويُّ بإماميه؛ فبعد أن رجَّح الطُّحاويُّ عن القول بمذهبِ إماميه أبي حنيفة في هذه المسألة، قال في تقريره له يَصْلُحُ مثلاً لِحُسْنِ التَّجَرُّدِ لِلْحَقِّ وَتَرْكِ التَّمَعُّبِ لِلأَشْيَاخِ:

«.. وقد كُنَّا نقول في هذا الحديث: إنَّ قول رسول الله ﷺ فيه: «.. فَوَجَدَ رَجُلٌ مَالَهُ بِعَيْنِهِ»: أنَّ ذلك قد يحتملُ أن يكون أريدَ به الودائعُ والعمَّالُ، وأشباههما التي مَلَكَ وَاجِدُهَا قائمٌ فيها، ليست الأشياءُ المبيعات التي ليست لواجِدِها حينئذٍ، وإنما هي أشياء قد كانت له، فزال مُلكه عنها، كما يقول أبو حنيفة وأصحابه في ذلك.

وقد كان بعض النَّاسِ مِمَّنْ يذهب في ذلك مذهب مالك ومَن تابعه، على قوله في ذلك، يحتجُّ علينا في ذلك<sup>(٢)</sup>، وكُنَّا لا نرى ذلك حُجَّةً له علينا في خلافنا إيَّاه الَّذِي ذَكَرْنَا، لانقطاع هذا الحديث...».

= فإن قلت: قال الدارقطني: لا يثبت هذا الحديث عن الزُّهري مستنداً، وإنما هو مرسل! قلت: المرسل عندها حجةٌ.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (ك: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، برقم: ٣٥٢٢)، والدارقطني في «سننه» (برقم: ٢٩٠٢)، والبيهقي في «سنن الكبرى» (٧٨-٧٩)، وصحَّحه ابن التُّركماني في «الجوهر النقي» (٤٧/٦)، والألباني في «إرواء الغليل» (٥/٢٧٢).

(٢) وذكر الحديث بلفظه الآخر: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا...».



ثُمَّ أَقْرَبَ بَأْنَهُ اسْتَدْرَكَ عَلَى مَا كَانَ قَالَهُ آنَفًا، بِمَا حُذِّثَ بِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَوْصُولًا مِنَ الثَّقَاتِ، فَقَالَ: «... فَقَوِيَ بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قُلُوبِنَا، لَمَّا اتَّصَلَ لَنَا إِسْنَادُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَدْ ذَكَّرْنَا... فَلَمْ يَسْغَ عِنْدَنَا خِلَافٌ هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ بَلَّغَهُ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَقْبُولَةِ خِلَافَهُ، وَرَجَعْنَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَرْوِيَّةِ فِيهِ إِلَى مَا كَانَ مَا لَيْكَ يَقُولُهُ فِيهَا، وَعَذَرْنَا مَنْ خَالَفَهَا فِي خِلَافِهِ إِيَّاهَا، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَقَامَتْ عِنْدَهُ كَوْنٌ لِمَا قَامَتْ عِنْدَنَا: لَمَّا خَالَفَهَا، وَلَرَجَعَ إِلَيْهَا وَقَالَ بِهَا»<sup>(١)</sup>.

### الحديث السادس:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهَمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ): «أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى أَنْ مَنْ قَاتَلَنَا مِنْ أَفْرَادِ الْكُفَّارِ قَاتِلِنَاهُ، فَإِنْ قُتِلَ فَإِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ، أَمَّا مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ وَعَهْدٌ، فَقَاتِلُهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ، وَمَنْ ثُمَّ رَفَضَ حَدِيثَ: «لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ»، مَعَ صِحَّةِ سَنَدِهِ، لِأَنَّ الْمَتْنَ مَعْلُولٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ»<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: لَمْ يَرْفُضْ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا أَعْلَى مَتْنَهُ بِمُخَالَفَةِ الْقُرْآنِ كَمَا ادَّعَى الْغَزَالِيُّ؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى السِّيَاقِ الْآخِرِ لِحَدِيثِ عَلِيِّ ﷺ: «... لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ

(١) «شرح مشكل الآثار» (١٢/١٧-١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الديات، باب: لا يقتل مسلم بكافر، رقم: ٦٩١٥).

(٣) «السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٤-٢٥).

(٤) أخرجه أبو داود في (ك: الديات، باب: باب أبقاد المسلم بالكافر، رقم: ٤٥٣٠)، والنسائي في

(ك: القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، رقم: ٤٧٣٥) بإسناد صحيح.

أَتَمُّ مِنَ الْأَوَّلَى، وهي عندهم على «التَّقديم والتَّأخير في المعنى: أي لا يَقْتُلُ مُؤَمَّنٌ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ؛ فَيَكُونُ الْكَافِرُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ هُوَ: الْكَافِرُ غَيْرُ ذِي الْعَهْدِ»<sup>(١)</sup>.

فالمُرَاد -إِذَنْ- بِالْكَافِرِ: الْحَرْبِيُّ، لِأَنَّ الْكَافِرَ عَنْدهُمْ مَتَى أُطْلِقَ، يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَرْبِيِّ عَادَةً وَعُرْفًا، فَصَرَفُوا الْحَدِيثَ إِلَيْهِ، تَوْفِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمُومَاتِ الْقُرْآنِ، وَمَا يَرَوْنَهُ أَيْضًا مِنْ آثَارٍ فِي هَذَا الْبَابِ، كَحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَادَ مُسْلِمًا بِذِمَّتِي، وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَلَّى بِذِمَّتِي»<sup>(٢)</sup>.

فهذه جملة الأحاديث المشهورة التي ادَّعى على أبي حنيفة إنكارها، وهي في «الصَّحَّاحِينَ» أو أَحَدِهِمَا، قَدْ لَاحَتْ بَرَاءَتُهُ عَنْ دَعْوَى إِنْكَارِ مَتُونِهَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

## الفرع الثاني: عدم صحة المَقُولَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي عَرْضِ الْحَدِيثِ عَلَى الْقُرْآنِ.

وَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ الْمُعَاصِرِينَ بِمَا يُنْسَبُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ «الْعَالَمِ وَالْمُتَعَلِّمِ» مِنْ تَقْرِيزٍ طَوِيلٍ فِي ضَرُورَةِ عَرْضِ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ مَطْعُونُ النَّسَبَةِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَمَعْلُومٌ تَعْظِيمُ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَاحْتِجَاجُهُ بِهِ، بَلْ «أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ عَنْدهُ أَوْلَى مِنْ

(١) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٢٧٧/٣).

(٢) «الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن (٣٣٩/٤)، وانظر «بدائع الصنائع» للكاظمي (٢٣٧/٧)، و«الاختيار لتعليل المختار» لأبي الفضل الحنفلي (٢٧/٥)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٢١٩/١٠).

(٣) ذكره التذميد في «فهرسته» (ص/٢٥١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٤٣٧/٢)، وقد درس محمد الخميس في كتابه «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» (ص/١٤١) نسبته إلى الإمام أبي حنيفة، وخلص إلى عدم ثبوته إسناداً عنه، وإنما هي آمال وأقوال جمعت ونسبت إليه فيما بعد لا تُدرى صحتها. ومن ثم يخطئ من يعتمد على الكتاب لنسبة مذهب إلى أبي حنيفة، كما فعله علي الخضر في رسالته «الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين» (ص/٤٩٠-٤٩١).

القياس والرأي! وعلى ذلك بنى مذهبه؛ كما قدّم حديث القهقهة -مع ضعفه- على القياس والرأي<sup>(١)</sup>؛ وإن كان قد خولف من الجمهور في منعه تخصيص الأحاد لعام القرآن، لاعتباره إثباتاً نسخاً، والظني عنده لا ينسخ القطعي<sup>(٢)</sup>.

وأما تلك القواعد التي يوردها بعض الحنفية فهي من اختراع عيسى بن أبان (ت ٢٢١هـ)<sup>(٣)</sup>، فهو من أصل لوجوب عرض الصحاح على القرآن<sup>(٤)</sup>، وأنه يرد منها فيما نعلم به البلوى، وقام باستخلاص ما يؤيد ذلك من بعض فتاوى أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد الشيباني، «وهو كذب عليه، وعلى أبي يوسف ومحمد، فلم يقل ذلك أحد منهم البتة»<sup>(٥)</sup>؛ ومع ذلك اغتر بها بعض الحنفية كأبي الحسن الكرخي<sup>(٦)</sup>.

وبهذا نكون قد أنهينا ما يتعلّق بأبي حنيفة؛ وعلى نفس هذا المهيّج نمشي في تفحص ما نسب إلى مالك من الظعن في بعض أحاديث «الصحيحين»، فنقول:

(١) «إعلام الموقعين» (١/٦١).

(٢) انظر تفصيل الأدلة الفريقين في «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/٣٨٧).

(٣) عيسى بن أبان بن صدقة، قاض من كبار الحنفية، كان عفيفاً، وسرياً بإنفاذ الحكم، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، من كتبه «إثبات القياس» و«الجامع في الفقه»، توفي سنة (٢٢١هـ)، انظر «الجواهر المضية» (١/١٠٤).

(٤) انظر «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١/١٥٤).

(٥) «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (ص/٦٠٧).

(٦) انظر «المبسوط» للرخسي (١/٣٦٤-٣٦٧) و«كشف الأسرار» للملاء البخاري (٨/٣).

## المَطْلَبُ الثَّانِي

### دراسة ما أعلَّه مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وهو في «الصَّحِيحِينَ»

#### الحديث الأول:

روى الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ نَفْسِهِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ، فَلْيُغْسِلْهُ سَبْعًا»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ نَقَلَ (الكردي)<sup>(٢)</sup> و(جمال البنا)<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّاطِئِيِّ (ت ٧٩٠هـ) رَدُّ مَالِكٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَلْمِيزَهُ ابْنَ الْقَاسِمِ (ت ١٩١هـ) سُئِلَ عَنْهُ: «هَلْ كَانَ يَقُولُ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي اللَّبَنِ وَفِي الْمَاءِ؟ فَقَالَ: قَالَ مَالِكٌ: قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَمَا أَدْرِي مَا بِحَقِيقَتِهِ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْكَلْبَ كَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَيْسَ كَغَيْرِهِ مِنَ السَّبَاعِ. وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ يُغْسَلُ فِي الْمَاءِ وَحْدَهُ، وَكَانَ يُضَحِّقُهُ...»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، برقم: ١٧٢)، وَمُسْطَمٌ فِي (ك: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، برقم: ٢٧٩).

(٢) «تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٧).

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «الموافقات» للشَّاطِئِيِّ (١٩٦/٣).

(٥) «المدونة» (١١٥/١).

قلت: ليس في كلام ابن القاسم ردٌّ مَالِكٍ للحديث، بل الثَّابِتُ عنه كما في بعض الرواياتِ تصحيحُهُ إِيَّاهُ؛ إنَّما الخلافُ عن مالِكٍ في وجه تأويله، لِمَا في ظاهره من إشكالٍ على بعض الأصول.

ومرَّدُ ذلك: إلى أنَّ الحديثَ ذلَّ على وجوبِ غسلِ الإناءِ من ولوغِ الكلبُ فيه، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَهُ نجسٌ، والقرآنُ ذلَّ على جِلِّ صيدِ الكلبِ، بدونِ غسلِ موضعِ العَضِّ، مع أنَّ لُعَابَهُ مُخْتَلِطٌ بالحيوانِ المَصِيدِ، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَ الكلبِ طاهرٌ.

وقد نصَّ مالِكٌ على هذا السَّبَبِ بقوله: «لا أدري ما حقيقته .. يُؤكل صيده، فكيف يُكره لعابه؟»<sup>(١)</sup>.

من هنا جاءت رواية ابن القاسم عنه بطهارة سُورِ الكلبِ، ممَّا يعني أنَّ الحكمَ الَّذي لم يأخذ به مالِكٌ من الحديث: هو نجاسة الكلبِ فقط -على المشهورِ من قوله- لا أنَّه ينكر الحديث؛ بل يأخذ بالغسلِ فيه على وجوه الاستحبابِ، وأمَّا الأمرُ بِتَدْيِ النَّسَلَاتِ فَتَعَبُدٌ مَحْضٌ عنده لا لِمَلَّةٍ<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن رُشد الجُدُّ: «واختَلَفَ قول مالِك في الحديثِ الواردِ في الكلبِ، فمرةً حمَّله على عمومه في جميعِ الكلابِ، ومرةً رآه في الكلبِ الَّذي لم يُؤذَن في اتِّخاذه، وتفرقة ابن الماجشون بين البدويِّ والحضريِّ قولٌ ثالثٌ»<sup>(٣)</sup>.

فيظهر جليًّا من أقوال مالِك وأصحابه خُلُوقُها من إنكارِ الحديثِ<sup>(٤)</sup>، والاختلاف بينهم كامن في تحديدِ المسلكِ الأرجحِ لدفع ما يبدو من تعارضِ بينه وبين آية صيدِ الكلبِ، وهذا -لا شكَّ- فرْعٌ عن قولهم بصحَّة.

(١) «المدونة» (١١٦/١).

(٢) يقول ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٠٦/١): «ملعب مالِك عند أصحابه اليوم: أنَّ الكلب طاهر، وأنَّ الإناء يُغسل منه سبًّا عبادةً، ولا يُهْرَق شيء مما ولغ فيه غير الماء وحده، لیسارة مثنوته».

(٣) «المقدمات الممهدة» (٨٩/١)، وانظر «الجامع» لابن يونس الصقلي (٨٧/١).

(٤) وقد نقل الخلاف في هذه المسألة عن مالِك أيضًا: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في كتابه «الطهور» (ج/ ٢٧٠) ولم يذكر عنه قولًا بتضييف الحديث فيها.

لكن يبقى الإشكال فيما نقله ابن القاسم عن مالك قوله عنه: «... وكان يُضَفُّه!» وبها تُشَبِّثُ مَنْ نَسَبَ إِلَى مالِك طَعْنَهُ فِي الْحَدِيثِ؛ وَمَنْ يُغْلَبُ كُتِبَ مُحَقِّقِي الْمَالِكِيَّةِ، يَجِدُ جَهْمَهُمْ يَدْفَعُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرَ إِلَى بَعْضِ الْأَذْهَانِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لِإِمَائِهِمْ.

تَرَى مِثَالَ هَذَا الدَّفْعِ فِي قَوْلِ الْقَاضِي عِيَّاض (ت ٥٤٤هـ): «الْأَشْبُهُ عِنْدِي أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْوُجُوبُ، كَمَا نَحَا إِلَيْهِ الْقَاسِي، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: تَخْصِيصُهُ (الْمَاءَ) بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَغْظَمَ إِرَاقَةَ الطَّعَامِ؛ وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ضَعْفُ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ»، فَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُرَدُّهُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: مَا حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَحِكْمَةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَبُو عِمْرَانَ الْفَاسِيَّ (ت ٤٣٠هـ)<sup>(٢)</sup> وَإِنْ نَحَى إِلَى اِحْتِمَالِ قَصْدِ مالِكِ بِتِلْكَ الْعِبَارَةِ تَضْعِيفَ الْحَدِيثِ حَقِيقَةً<sup>(٣)</sup>، فَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ رَشِيدِ الْجَدُّ (ت ٥٢٠هـ) فِي هَذَا الْاِحْتِمَالِ وَأَبْطَلَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَالصَّحِيحُ أَنْ سَبَبَ تَرْكِ مالِكِ لِلْأَخْذِ بِظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ رَاجِعٌ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ طَهَارَةِ لُعَابِ الْكَلْبِ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ<sup>(٥)</sup>؛ لَكِنْ لَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِمَشْرُوعِيَّةِ غَسْلِ إِنْاءِ الْمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِالذَّاتِ<sup>(٦)</sup> - كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ - وَهُوَ عِنْدَهُ لِلنَّدْبِ، لاعتباره مخالفةً لظاهره للأصل القرآني، فكان بمثابة الصَّارِفِ لِلأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْاِسْتِحْبَابِ.

(١) «التَّشْبِهَاتُ الْمُسْتَبْطَةُ» لِلْقَاضِي عِيَّاضِ السَّبْئِي (٣٨/١-٤١).

(٢) وَلَعَلَهُ أَوَّلُ مَنْ جَعَلَ اِحْتِمَالَ تَضْعِيفِ مالِكِ لِلْحَدِيثِ اِحْتِمَالًا وَّارِدًا عَلَى كَلَامِهِ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، كَمَا فِي «الْجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ (٨٥/١) لَابْنِ يُونُسَ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِامِ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ، انْظُرْ تَرْجُمَتِي فِي «سِيرِ أَهْلِامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (٥٤٥/١٧)، وَ«الصَّلَّةُ» لَابْنِ بَشْكَوَالِ (٥٧٧/١).

(٣) كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ يُونُسَ فِي «الْجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ» (٨٦/١).

(٤) «الْمَقْدَمَاتُ الْمَهْمَدَاتُ» لَابْنِ رَشِيدٍ (٩١/١)، وَقَدْ ذَكَرَ اِحْتِمَالَ تَضْعِيفِ مالِكِ الْحَدِيثَ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِامِ الْمَذْهَبِ، لَكِنْ أَبْطَلُوهُ، كَخُوزِ مَنَّادٍ فِي «الْجَامِعِ» لَابْنِ يُونُسَ (٨٥/١)، وَالبَّاجِي فِي «الْمُنْتَقَى» (٧٣/١)، وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٤٤٣/٣).

(٥) «الْمَوَاقِفَاتُ» (٢١/٣).

(٦) انْظُرْ «الْمُنْتَقَى» لِلْبَّاجِيِّ (٧٣/١).

وفي تقرير هذا الموقف من مالك، يقول أبو العباس التِّرْمِذِيُّ - المشهور بِخُلُولٍ - (تبعه ٨٩٥هـ): «أما مسألة الولوغ: فلم يُسْقَط فيه العمل بالخبر، بل حَمَلَ الأمر فيه على التَّنَدُّبِ، لمُعَارَضَتِهِ للقياس<sup>(١)</sup>، فهو من بابِ الجمعِ بين الدَّلِيلَيْن، لا من بابِ تقديمِ القياس<sup>(٢)</sup>».

### الحديث الثاني:

أخرج الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعِ الْخِيَارِ»<sup>(٣)</sup>.

فينقل ابن القاسم عن شيخه مالك قوله: «الْبَيْعُ كَلَامٌ، فَإِذَا أُوجِبَ الْبَيْعُ بِالْكَلَامِ، وَجَبَ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْتَنَعَ مِمَّا قَدْ لَزِمَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وبيان المخالفة عند مالك في هذا: مَنَعُ تَعْلِيلِ الْبَيْعِ عَلَى الْجَهَالَةِ، وهذا الحديث قد أثبت خيار المجلس، والمجلس مجهول المدة من وجهة نظر مالك، وعليه قال عَقِبَ الحديث: «لَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ، وَلَا أَمْرٌ مَعْمُورٌ بِهِ فِيهِ»<sup>(٥)</sup>.

يقول الشَّاطِبِيُّ في شرح هذا عن مالك: «... إشارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَجْلِسَ مَجْهُولَ الْمُدَّةِ، وَلَوْ شَرَطَ أَحَدُ الْخِيَارِ مُدَّةً مَجْهُولَةً لَبْطَلَّ إِجْمَاعًا، فَكَيْفَ يَثْبُتُ

(١) المقصود بالقياس هنا: القواعد والأصول المقررة شرعاً، لا القياس بمفهومه الأصولي، وهو إطلاق مستعمل عند كثير من العلماء، انظر «أصول فقه الإمام مالك - أدلته الثقلية» لعبد الرحمن الشعلان (٧٩٣/٢).

(٢) «التوضيح في شرح التقيح» لحلولو (ص/٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع من «صحيحه»، منها في (ك: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، برقم: ٢١١١)، ومسلم في (ك: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، برقم: ١٥٣١).

(٤) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٦٧١/٢).

(٥) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٦٧١/٢).

بالشَّرعِ حكمٌ لا يجوز شرطًا بالشَّرعِ؟<sup>(١)</sup> فقد رَجَعَ إلى أصلٍ إجماعيٍّ؛ وأيضًا فإنَّ قاعدةَ الغَرَرِ والجهالةِ قطعِيَّةٌ، وهي تُعارض هذا الحديثَ الظَّنِّيَّ<sup>(٢)</sup>.

فتوهَّم (الكرديُّ) و(جمال البنا)<sup>(٣)</sup> من هذا الكلام للشَّاطِبيِّ، أنَّ مالَكًا طَعَنَ في صِحَّةِ هذا الحديثِ؛ وليس في عبارة الشَّاطِبيِّ ما يُفيد ذلك، «إنَّما أرادَ به أنَّه لو كان هذا أمرًا مَعْمولًا به، لتشاغل النَّاسُ بتحديدِ هذا المجلسِ، وتوقيفِ لزومِ البيعِ»<sup>(٤)</sup>.

والغلَطُ على مالِكٍ في هذا الحديثِ قَدِيمٌ، بَلَغَ بابن أبي ذئبٍ (ت ١٥٨هـ) أن قال في مالِكٍ حين بلغه تركه له: «يُسْتَتَابُ، وإلَّا ضُرِبَتْ عُنْقُهُ!»؛ فتصدَّى له أحمد بن حنبلٍ (ت ٢٤١هـ) بقوله: «مَالِكٌ لم يُردِ الحديثَ، ولكنَّ تَأَوَّلَهُ على غير ذلك»<sup>(٥)</sup>.

هذا؛ وليس في أصحابِ مالِكٍ مَنْ يطعنُ في ثبوتِ الحديثِ، ومُحْصَلُ مُدافعاتهم لظاهره لا يخرجُ عن مَسْلَكَيْنِ: إمَّا القولَ بنسخه<sup>(٦)</sup>، أو تأويله على معنَى الافتراقِ بالأقوالِ، وأنَّ الْمُتَبَايِعِينَ فيه بِمَعْنَى الْمُتَسَاوِينَ<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا النص اقتبه الشاطبي إلى هنا من كلام ابن العربي في كتابه «القيس» (ص/٨٤٥).

(٢) «المواقات» (٣/١٩٧).

ووين أظهر الأدلة التي تحول دون العمل بالحديث عند المالكية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا فِي السُّبُلِ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النساء: ١]، والعقد هو الإيجاب والقبول، والأمر على الوجوب، وخيار المجلس يوجب ترك الوفاء بالعقد، لأنَّ له عندهم أن يرجع في البيع بعد ما أتمَّ ما لم يفتقرًا. وأما القياس: فإنَّهم قالوا: عقد معاوضة، فلم يكن لخيار المجلس فيه أثر، أصله سائر العقود، مثل الكفاح، والكتابة، والخلع، والرهن، والصِّلح على دم التمدد.

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «شرح التلخيص» للمازري (٢/٥٢٢).

(٥) «المعرفة والتاريخ» للقسوي (١/٦٨٦).

(٦) انظر «المقدمات الممهدة» (٢/٩٦)، وأشار المازري في «شرح التلخيص» (٢/٥٢١) أنَّ مالَكًا أشار إلى هذه الطريقة في «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٢/٦٧١).

(٧) انظر «التيهات المستنبطة» للقاظمي حياض (٣/١٢٦٣)، و«بداية المجتهد» (٣/١٨٨).



يقول المَازَرِيُّ (ت ٥٣٦هـ): «وَقَدْ سَلَكَ أَصْحَابُنَا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ...»<sup>(١)</sup>،  
وَكِلَا الْمَسْلُوكَيْنِ فَرَّغَ عَنْ تَصْحِيحِهِمَ لِلخَبَرِ.

عَلَى أَنَّ الْمَازَرِيَّ اجْتَرَأَ عَلَى مَخَالَفَةِ أُسَاطِينِ مَذْهَبِهِ فِي مَوْقِفِهِمِ مِنَ الْعَمَلِ  
بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، فَكَانَ يَقُولُ: «الْإِنْصَافُ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ حَكْمِ مَسْأَلَةٍ مِنَ  
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ كَلَامٍ أَوْزَدَهُ مُخْتَصًّا بِهَا، مُعَلَّقًا حُكْمُهَا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ قَصْدُهُ بَيَانُ  
مَعَانٍ أُخَرَ لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا إِلَّا بِحَكْمِ الْعَرَضِ، أَوِ الْإِتْفَاقِ، أَوْ دَعْوَى  
عُمومٍ بَعْدَ ادِّعَاؤِهِ، وَجَمِيعُ مَا أوردناه عَنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ هَذَا شَأْنُهُمْ  
فِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَقْبَدُ مِنْهُ مَوْقِفَ ابْنِ رَشِيدِ الْحَفِيدِ (ت ٥٢٠هـ) مِنْ تَرْكِ أَثْمَنَةِ لِلْعَمَلِ بِظَاهِرِ  
هَذَا الْحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَ: «أَمَّا أَصْحَابُ مَالِكٍ، فَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ظَوَاهِرِ  
سَمْعِيَّةٍ، وَعَلَى الْقِيَاسِ؛ فَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الظَّوَاهِرَ الَّتِي تَحْتُجُّونَ بِهَا يُخَصِّصُهَا  
الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ، فَلَمْ يَبْقَ لَكُمْ فِي مَقَابِلَةِ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقِيَاسُ، فِيلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا  
أَنْ تَكُونُوا وَمَنْ يَرَى تَغْلِيْبَ الْقِيَاسِ عَلَى الْآثَرِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ مَهْجُورٍ عِنْدَ  
الْمَالِكِيَّةِ... فَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ رَدِّ الْحَدِيثِ بِالْقِيَاسِ  
وَلَا تَغْلِيْبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَأْوِيلِهِ وَضَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ»<sup>(٣)</sup>.

### الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ:

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ  
وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح الثَّقَلَيْنِ» لِلْمَازَرِي (٥٢١/٢)

(٢) «شرح الثَّقَلَيْنِ» (٥٢٤/٢).

(٣) «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رَشِيدِ الْحَفِيدِ (١٨٨/٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الصَّوْمِ، بَاب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، بِرَقْم: ١٩٥٢)، وَمُسْلِمٌ (ك: الصَّيَامِ،

بَاب: قَضَاءُ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، بِرَقْم: ١١٤٧).

وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أَنَّ رجلاً جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ، وعليها صَوْمُ شهرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عنها؟ فقال: «لو كَانَ عَلَى أَثَّكَ ذَنْبٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عنها؟» قال: نعم، قال: «فَذَبْنِ اللهَ أَحَقُّ أَنْ يُقَضَّى»<sup>(١)</sup>.

فهذان -كالحديث السابق- تَوَهَّم (الكردي)<sup>(٢)</sup> و(جمال البنّا)<sup>(٣)</sup> مِنْ كلامٍ للشَّاطِطِي<sup>(٤)</sup> أَنَّ مَالِكًا يُعْلِمُهُمَا، لِمَنَافَاتِهِمَا لِلأَصْلِ القَرَأَنِي الكُلِّي: «أَلَا نَزِدُ وَازِدَةً وَنَزِدُ أَفْرَقًا» [التَّحْفَةُ: ٣٨].

وبالرُّجُوعِ إلى كلامِ مالِكٍ نَفْسِهِ، نجدُه يذكُرُ في هذا الباب بَلَاغًا عن ابنِ عمر رضي الله عنه سُئِلَ فِيهِ: هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؟ فقال: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»<sup>(٥)</sup>؛ فقال مَالِكٌ: «وَهَذَا أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدُنَا»<sup>(٦)</sup>.

فأين ذَكَرَ حَدِيثَ عائِشَةَ أو ابنِ عَبَّاسٍ في كلامِ مالِكٍ؟ غَايَةُ ما في النُّص

(١) رواه مسلم في (ك: الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، برقم: ١١٤٨).

(٢) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٨).

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٨)، وزاد البَيَّا أَنَّ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ اسْتَنَكَرَهُ أَيْضًا، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّهْمِيِّ فِي «أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٠/٦) قَالَ: «... وَقد قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مَرَّةً -يَعْنِي فِي عِبِيدِ اللهِ بنِ أَبِي جَمْفَرٍ رَآوِي حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا-: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاسْتَنَكَرَ لَهُ حَدِيثًا ثَابِتًا فِي (الصُّحُوحِينَ). فِي مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ» اهـ.

قلت: عِبِيدُ اللهِ بنُ أَبِي جَمْفَرٍ جَمْهُورُ النُّقَادِ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَأَحْمَدُ نَفْسُهُ وَرَدَ عَنْهُ تَوْثِيقُهُ كَمَا فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِقَةِ الرِّجَالِ» بِرَوَايَةِ المَرْوُذِيِّ (٦٤/١).

أما عَنْ نِسْبَةِ اسْتِنْكَارِ الْحَدِيثِ إِلَى أَحْمَدَ فَهِيَ غَرِيبَةٌ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَحْمَدَ تَصْحِيحُهُ إِيَّاهُ كَمَا فِي «التَّلْخِيسِ الحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١٤٦٣/٣)، عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَرَفَهُ عَنْ إِطْلَاقِهِ إِلَى صَوْمِ النَّفْسِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٣١٥/٢) وَغَيْرُهُ.

(٤) «المواقف» للشَّاطِطِي (١٩٨/٣).

(٥) «الموطأ» بِرَوَايَةِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ (ص/٣٠٣).

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٧/٩).

مَنْعُ الصَّيَامِ عَنْ الْمَيِّتِ بِدَلَالَةِ الْأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ الْعَامِّ، مُسْتَصْحَبًا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا نَقْلُ مَالِكٍ لِهَذَا الْإِجْمَاعِ: فنَقَرُ بِكَوْنِهِ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ الَّتِي وَرَدَ اسْتِثْنَاؤها بِالنَّصِّ!

كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «... أَمَّا الصَّلَاةُ: فإِجْمَاعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فَرَضًا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا سُنَّةً وَلَا تَطَوُّعًا، لَا عَنْ حَيٍّ وَلَا عَنْ مَيِّتٍ، وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ عَنْ الْحَيِّ، لَا يُجْزِئُ صَوْمُ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ عَنْ أَحَدٍ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ وَأَمَّا مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ: فَبِهَذَا مَوْضِعِ اخْتِلَافٍ فِيهِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا...»<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَوْلُ مَالِكٍ بَعْدَ بَلَاغِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: «وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَمَرَ أَحَدًا قَطُّ بِصَوْمٍ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَتَأَدَّى مِنْ أَحَدٍ»<sup>(٣)</sup>.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَعَ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِخُصُوصِهِ -كَمَا فِيهِمْ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(٤)</sup>-؛ إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَالِكٍ تَوْكِيدٌ لِأَصْلِهِ السَّالِفِ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ...».

فَمَالِكٌ نَفَى عِلْمَهُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ الْمَدِينَةِ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّيَامِ عَنْ الْمَيِّتِ، وَعَدَمُ عِلْمِ مَالِكٍ بِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْقَائِلِ بِهِ فِي الْوَاقِعِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ أَحَدُ فَقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ<sup>(٥)</sup>!

---

(١) ذَكَرَ الطَّاهِرُ ابْنُ عَاشُورٍ فِي «كَشْفِ الْمَغْطَى» (ص/١٦٨) أَنَّهُ نَقَلَ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَفْتَى بِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ»، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْمَصَارِفِ الْأَصْلِيَّةِ لِأَقُولُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ بَعْدَ بَحْثِي فِيهَا.

(٢) «الاسْتِذْكَارُ» (٣/٣٤٠).

(٣) «الموطأ» لِمَالِكٍ بِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ الزَّهْرِي (١/٣٢٣)، وَرَوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ (بِرَقْم: ٥٢٤).

(٤) انْظُرِ «الْمَفْهَمُ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ (٣/٢٠٩).

(٥) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٤/٤٢٦)، وَانْظُرِ «عَمْدَةُ الْقَارِي» لِلْمِيزِيِّ (١١/٥٩).

ومثل هذا قد وَقَعَ لِمَالِكٍ فِي مَسَائِلٍ أُخْرَى، حَكَمَ فِيهَا بِمُقْتَضَى عَدَمِ بَلُوغِهِ  
مَنْ عَمِلَ بِخَيْرٍ مَا؛ وَيُتَضَيِّحُ بَعْدُ بَأَنَّهُ قَدْ قَالَ بِمُوجِبِهِ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ،  
فَيُتَعَقَّبُ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ الْأَصُولِيَّ مِنْ مَالِكٍ لَا يَقْتَضِي بَلُوغَ  
حَدِيثًا عَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ إِلَيْهِ مِنْ وَجُوِّ تَقْوَمُ بِهِ الْحُجَّةُ<sup>(٢)</sup>؛ وَهُوَ مَا مَالَ إِلَيْهِ  
الدَّوَادِي (ت ٣٠٧هـ) فِي قَوْلِهِ: «لَعَلَّ مَالِكًا لَمْ يَلْغُهِ هَذَا الْحَدِيثُ، أَوْ ضَعَّفَهُ لِمَا  
فِي سَنَدِهِ مِنَ الْخِلَافِ»<sup>(٣)</sup>.

هَذَا الْإِحْتِمَالُ إِذْنٌ وَارِدٌ عَلَيْهِ، لَا يَوْجُدُ مَا يَقْطَعُ بِخِلَافِهِ، وَمَالِكٌ عَلَى  
إِمَامَتِهِ فِي السَّنَنِ لَمْ يُحِطْ بِكُلِّ السَّنَةِ، فَكَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ أَفْتَى فِيهَا بِخِلَافِ حَدِيثٍ لَمْ  
يَلْغُهُ، قَدْ عُلِمَتْ صِحَّتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ عَلَى قَرِصِ عِلْمِ مَالِكٍ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: فَلَيْسَ يَعْني تَكْذِيبُهُ لِهَمَا بِحَالٍ!  
فَهَوْلَاءُ مِنْ بَعْدِهِ أَصْحَابُهُ وَاتَّبَاعُ مَذْهَبِهِ لَمْ يَذْهَبَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى مُخَالَفَةِ أَهْلِ

(١) مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ -مِمَّا هُوَ قَرِيبٌ جَدًّا مِنْ مَسَائِلِنَا- مَا تَرَاهُ مِنْ تَعَقُّبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَالِكًا فِي قَوْلِهِ:  
«لَا يَحِلُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٥٨٥/١١): «... وَفِيهَا تَعَقُّبٌ عَلَى مَا نُقِلَ  
عَنْ مَالِكٍ... وَاحْتِجُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْغُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ مِنْذُ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حُجٌّ عَنْ  
أَحَدٍ، وَلَا أَمْرٌ بِهِ، وَلَا إِذْنٌ فِيهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ قُلَّدَ: قَدْ بَلَّغَ ذَلِكَ غَيْرَهُ، وَهَذَا الزُّهْرِيُّ مَعْدُودٌ فِي قَهْقَرِ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ...».

وَكَذَا مِثَالُ رَجُوعِهِ عَنْ فِتْوَاهُ بِعَدَمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِينِ لِلْمُقِيمِ بِدَعْوَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ رَجُوعِهِ عَنْ تِلْكَ الْفِتْوَى بَعْدَ ثَبُوتِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، انْظُرْ «الْبَيَانَ وَالتَّحْقِيقَ»  
(٨٤/١)، وَ«أَصُولُ فِقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - أَدْلَتُهُ الثَّقَلَانِ » (٨٧٧/٢-٨٧٩).

(٢) وَيَسْتَلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ لَوْ بَلَّغَهُ ذَلِكَ مِنْ وَجُوِّ صَحِيحٍ لَكَانَ ذِكْرُهُ وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى بَلَاغِ  
ابْنِ عَمْرٍ مِنْ قَوْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ الْخُضَمِيِّ فِي جَوَازِ الْحُجِّ عَنِ الْوَالِدِ الْعَاجِزِ، ثُمَّ تَرَكَهُ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ،  
مَعَ إِخْرَاجِهِ لَهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٥٩/١)، وَكَذَا حَدِيثُ «الْبَيْتَانِ بِالْخِيَارِ»، لِيُثْبِتَ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ لَهُ كَانَ عَنْ  
عِلْمٍ بِهِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ لِمَا هُوَ أَرْجَحُ دَلَالَةً مِنْهُ.

(٣) «التَّوَضُّعُ» لِابْنِ الْمَلَنِ (٣٨٨/١٣).

(٤) انْظُرْ بَعْضَ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ فِي «الْمَسَالِكِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٥٣٧/٣)، وَ«شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَالٍ  
(٣٩٨/٤)، وَ«شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى «مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ» (٥٠٢/٢).

الحديث في تصحيحه<sup>(١)</sup>، بل أقوالهم دائرة فيه بين القول بنسخه<sup>(٢)</sup>، أو القول بتأويله على ما يوافق الأصول<sup>(٣)</sup>؛ والله أعلم.

### الحديث الرابع:

روى الشيخان من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، وَأَصْبَنَّا إِيْلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَّاتِ النَّاسِ، فَجَعَلُوا فَتْصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ»<sup>(٤)</sup>.

فقد ذَكَرَ (الكُرْدِيُّ)<sup>(٥)</sup> و(جمال البنا)<sup>(٦)</sup> هذا الحديث في جملة ما رَدَّهُ مَالِكٌ وهو في «الصَّحِيحِينَ»، مُعْتَمِدِينَ عَلَى قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: «أَنكَرَ مَالِكٌ حَدِيثَ إِكْفَاءِ الْقُدُورِ الَّتِي طُبِخَتْ مِنْ الْإِيْلِ وَالْغَنَمِ قَبْلَ الْقِسْمِ، تَعْوِيلًا عَلَى أَصْلِ رَفَعَ الْحَرَجِ، الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِالمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، فَأَجَازَ أَكَلَ الطَّلَامِ قَبْلَ الْقِسْمِ لِمِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ»<sup>(٧)</sup>.

وعند الرَّجُوعِ إِلَى كَلَامِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، لَا نَجِدُ لَهُ إنْكَارًا لِلْحَدِيثِ!

---

(١) يقول البيهقي كما في مختصر «الخلافيات» (٧٠/٣): «لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي صَحَّتِهَا» هـ، وَلِذَا فُتِي أَرَى أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ د. الْحَسَنِ الْحَيَّانُ فِي كِتَابِهِ «مَنْهَجُ الاسْتِدْلَالِ بِالنَّسَبِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ» (٨٦١/٢) -تبعًا للشَّاطِبِيِّ فِي «المَوَاقِفَاتِ» (٢٢/٣)- مِنْ أَنَّ مَالِكًا ضَعَّفَ حَدِيثَ عَائِشَةَ بِالأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ الْكَلِيِّ غَيْرَ دَقِيقٍ.

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠٠/٤).

(٣) بحمله عَلَى أَن يُفْعَلَ مَا يَنْبَغُ مِنْهَا الصُّومُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْذَّعَاءِ، انْظُرْ «الذَّخِيرَةَ» لِلْقُرَافِيِّ (٥٢٤/٢) وَ«الْمُفْهَمَ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٢٠٩/٣)، وَانْظُرْ «الإِشْرَافَ عَلَى نَكْتِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِعَبْدِ الْوَهَّابِ الْبُخْدَادِيِّ (٤٤٦/١)، وَ«إِكْمَالَ الْمَعْلَمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (١٠٤/٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْجِهَادُ وَالسِّيرُ، بَاب: مَا يَكْرَهُ مِنْ ذِيحِ الْإِيْلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ، بِرَقْم: ٢٩١٠، وَمُسْلِمٌ (ك: الْأَصْحَابِيُّ، بَاب: جَوَازُ اللَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ وَالْظُّفَرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ، بِرَقْم: ١٩٦٨).

(٥) «نَحْوُ تَفْعِيلِ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ» (ص/٥٨).

(٦) «تَجْرِيدُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ» (ص/١٨).

(٧) «المَوَاقِفَاتِ» (١٩٨/٣).

ولا تَقَلَّ عنه تلاميذه شيئًا من ذلك، غايةً ما في «الموطأ» تجويزُ الأكلِ مِنَ الغنِمةِ قبلِ القِسْمةِ للجيشِ في دارِ الحربِ، بِقِيْدِ الحاجةِ وبقدْرِها.

ونصُّ كلامِ مالكِ قوله:

«لا أَرَى بِأَسَا أنْ يَأْكُلَ المسلمونَ إذا دَخَلُوا أرضَ العدوِّ مِنْ طعامِهِمْ ما وجدوا مِنْ ذلك كُلِّهِ قَبْلَ أنْ يَقَعَ في المَقاسِمِ، وأنا أَرَى الإِبِلَ والبَقَرَ والعَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ المسلمونَ إذا دَخَلُوا أرضَ العدوِّ، كما يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعامِ، ولو أنَّ ذلكَ لا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ المَقاسِمِ، وَيُقَسَمَ بَيْنَهُمْ أَصَرُّ ذلكَ بِالْجِيوشِ، فلا أَرَى بِأَسَا بما أَكَلِ مِنْ ذلكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ المَعْرُوفِ، ولا أَرَى أنْ يَدْخِرَ أَحَدٌ مِنْ ذلكَ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(١)</sup>.

فأين رُدُّ مالكٍ لحديثِ رافعٍ؟!

والَّذي يشهدُ لقولِ مالكٍ في هذه التَّفْصِيلِ قولُ ابنِ عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا نُصِيبُ في مَغَارِزِنَا العِسلَ والعَنَبَ، فنَأْكُلُهُ ولا نَرْفَعُهُ»<sup>(٢)</sup>؛ يقولُ ابنُ حجر: «أي ولا نَحْمِلُهُ عَلَى سَبِيلِ الاذْخَارِ، أو: ولا نَرْفَعُهُ إِلَى مُتَوَلِّي أَمْرِ الغَنِمةِ، أو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ولا نَسْتَأذِنُهُ في أَكْلِهِ، اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الإِذْنِ»<sup>(٣)</sup>.

فهذا قولُ مالكٍ له وجهه القويُّ مِنْ جِهَةِ التَّقْلِيلِ والتَّعْلِيلِ، وليس في حديثِ رافعٍ ما يُناقِضُهُ، ولا ما يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الأَكْلِ مِنَ الغَنِمةِ قَبْلَ القِسْمِ مُطْلَقًا، ولا صُرِّحَ فِيهِ بِالْعِلَّةِ مِنْ إِهْرَاقِ القُدُورِ أَصْلًا حَتَّى يَعَارِضَ بِهِ فتوى مالكٍ.

وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ المَالِكِيَّةُ في تَحْدِيدِ العِلَّةِ في الحديثِ عَلَى أَقْوَالٍ:

مِنْهَا: أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ انْتَهَوْا إِلَى دَارِ الإِسْلَامِ، وَهُوَ المَحَلُّ الَّذِي لا يَجُوزُ فِيهِ الأَكْلُ مِنَ مَالِ الغَنِمةِ المُشْتَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مُبَاحُ الأَكْلِ مِنْهَا قَبْلَ القِسْمَةِ فِي دَارِ الحَرْبِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «الموطأ» بزواية يحيى الليثي (٤٥١/٢).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الجهاد، باب: ما يصيب من الطعام في أرض الحرب، برقم: ٢٩٨٤).

(٣) فتح الباري (٦/٢٥٦).

(٤) ذكره القاسبي عياض في «إكمال المعلم» (٦/٤٢١)، ورتَّبه النووي في «شرحہ علی مسلم»

(١٢٦/١٣).

وقيل: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَرَادُوا الْأَكْلَ مِمَّا نَهَبُوهُ مِنْ أَنْاسٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مُتَأَوِّلِينَ لِمُضْرُورَةِ الْجُوعِ، فَزَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ لِأَنَّهُمْ أَكَلُوهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ<sup>(١)</sup>.

وقيل في تعليل إهراقِ النَّبِيِّ ﷺ غيرُ ذلك<sup>(٢)</sup>، وليس فيها ما يُعارض كلامَ مالكٍ بفضلِ الله.

فعندي أَنَّ الشَّاطِئِيَّ وَهَمَ فِي دَعْوَاهُ إِنْكَارَ مَالِكٍ لِلْحَدِيثِ، وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِمُعَارَضَةِ الْمَصْلُوحَةِ اجْتِهَادًا مِنْهُ.

وقد لاحظنا أَنَّ إِسْنَادَ الشَّاطِئِيَّ لِمَا ادَّعَاهُ عَلَى مَالِكٍ كَانَ إِلَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ (ت ٥٤٣هـ)، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى كَلَامِ الْأَخِيرِ فِي شَرْحِهِ لـ «الْمَوْطَأِ»، وَجَدْتُهُ يَنْقُلُ تَجْوِيزَ مَالِكٍ لِلْأَكْلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِقَيِّدِ الْحَاجَةِ دُونَ إِدْخَالِهَا وَهُوَ عَيْنُ مَا قَرَّرْنَاهُ آنَفًا مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ!

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ: الْمَقْصِدُ الَّذِي لِأَجْلِهِ نَقَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذِهِ الْفَتْوَى مِنْ مَالِكٍ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يُجَوِّزُ الْأَكْلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيِّدٍ، وَقَرَّرَ أَنَّ مَا أَفْتَى بِهِ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ مِنْ دَلَالَةِ الْمَصْلُوحَةِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا<sup>(٣)</sup>؛ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### الحديث الخامس:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤٢١/٦)، وعنه ابن حجر في «فتح الباري» (٦٢٦/٩)، ويقوي هذا المعنى مُرَادًا لِلْحَدِيثِ: مَا ذَكَرَهُ وَجَلَّ مِنْ الْأَنْصَارِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَاصْطَابَ النَّاسُ حَاجَةً شَدِيدَةً وَجْهًا، وَأَصَابُوا غَنَمًا فَانْتَهَبُوهَا، فَإِنَّ قَدُورَنَا لَتَغْلِي إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي عَلَى قَوْسِهِ، فَأَكْفَأُ قَدُورَنَا بِقَوْسِهِ، ثُمَّ جَعَلُ يَرْمِلُ اللَّحْمَ بِالْثَرَابِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الثَّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَى مِنَ الْبَيْتَةِ»؛ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (رقم: ٢٤٠٥)، وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٦٢٦/٩).

(٢) انظر «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢٦/١٣).

(٣) «القبس» لابن العربي (٦٠٥-٦٠٦).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصيام، باب: استحباب صوم سنة أيام من شوال اتباعاً لرمضان، برقم: ١١٦٤).

فقد ذكر (الكردِّي)<sup>(١)</sup>، و(جمال البنا)<sup>(٢)</sup> أنَّ مالكا لم يعمل بهذا الحديث، وعُدُّوا ذلك مَطْعَنًا منه فيه، بل غلا بعض مُتَعَجِّلِي الصُّحُفِيِّين حتَّى ادَّعُوا بِدَعْيَةِ العملِ ما فيه، لتَرْكِ مالِكٍ له<sup>(٣)</sup>.

وليست نسبة التَّركِ إلى مالِكٍ بصحيحةٍ بهذا الإطلاقِ المُتَوَهَّم، ولم يَثْبُت عنه طَعْنٌ صريحٌ في هذا الحديث، والذي في «مَوْطِنِهِ» فيما نقله عنه يحيى اللَّيْثِي قال: «سمعتُ مالكا يقول في صِيَامِ سَنَةِ أَيَّامِ بَعْدِ الْفِطْرِ من رمضان: إِنَّهُ لَمْ يَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، وَيَخَافُونَ بِدَعْتَهُ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمْضَانَ مَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

وهؤلاء أعلمُ النَّاسِ بِمَذْهَبِ مالِكٍ، قد حملوا كلامه هذا على ثلاثِ محامِلٍ، تخلو ثلاثُها من تعليلٍ للحديث:

### المَحْمَلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مالكا قاله لَأَنَّهُ لَمْ يبلِغْهُ الحديثُ:

وهذا ما نقله المازريُّ عن بعضِ الشُّيوخ، قالوا: «لعلَّ الحديث لم يبلِغ مالكا»<sup>(٥)</sup>.

وهو احتمال تَرَدَّد ابن عبد البرِّ في الرُّكُونِ إليه، فقال: «لم يبلِغ مالكا حديثُ أبي أيوب، على أَنَّهُ حديثٌ مدنيٌّ، والإحاطة بعلم الخاصَّة لا سبيل إليه...» ثُمَّ رَجَعَ عن هذا الظَّنِّ، فقال: «وما أَظُنُّ مالكا جَهِلَ الْحَدِيثِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ، لَأَنَّهُ حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ، انْفَرَدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ رَوَى عَنْهُ مالِكٌ، وَلَوْ لَا عِلْمُهُ بِهِ مَا أَنْكَرَهُ، وَأَظُنُّ الشَّيْخَ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَمِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَكَ

(١) انحو تفصيل فقد متن الحديث (ص/٥٩).

(٢) تجريد البخاري وسلم (ص/١٨).

(٣) منهم (جميل خياط) في جريدة الوطن الكويتية عدد ٢٥٦٧ بتاريخ ١٤٢٨/٩/٢٨هـ، وقُلِّدَ في ذلك كاتب آخر يسمَّى (تريب عصام يمانى)، في جريدة عكاظ السعودية عدد ٣٠٣٣ بتاريخ ١٤٣٠/١٠/١٧هـ.

(٤) «الموطأ» (ص/٣١١).

(٥) «التاج والإكليل» للمواقى الغرناطي (٣/٣٢٩).



مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذا لم يثق بحفظه ببعض ما رواه.

ثم عاد مرة أخرى لاحتماله الأول فقال: «وقد يُمكن أن يكون جهل الحديث، ولو علمه لقال به، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.  
والذي نخلص إليه من كلام ابن عبد البر: أن مالكاً إما أنه لم يبلغه حديث أبي أيوب، وإما:

### المحمل الثاني: أن الحديث بلغ مالكاً، لكن من طريق ضعيف:

يقول الباجي: «الأصل في صيام هذه الأيام السنة: ما رواه سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري؛ وسعد بن سعيد هذا ومن لا يحتل الانفراد بمثل هذا، فلما ورد الحديث على مثل هذا، وجد مالك علماء المدينة منكرين العمل بهذا: احتاط بتركه، لئلا يكون سبباً لما قاله»<sup>(٢)</sup>.  
وهذا الذي رجحه ابن رشد الحفيد<sup>(٣)</sup>.

### المحمل الثالث:

أن الأمر لا يتعلق بثبوت الحديث من عدمه عند مالك، بل هو صحيح عند مالك، وإنما كره صيام هذه الست بعد الفطر من رمضان خشية إلحاقها به، وأن لا يميزوا بينها وبينه، ويعتقدوا مع طول العهد فرضيتها، سداً منه للدريعة إلى ذلك<sup>(٤)</sup>، وإبقاء للعبادة المقدرة على حالها غير مختلطة بغيرها<sup>(٥)</sup>؛ أمّا للرّجل في خاصّة نفسه يصوم صوماً، فلا يكره مالك له صيامها لهذا الحديث.

(١) الاستذكار (٣/٣٨٠).

(٢) «المتقى شرح الموطأ» (٧٦/٢) باختصار.

(٣) «بداية المجتهد» (٧١/٢).

(٤) تأصيل هذه المنزعة الأصولية عند مالك تجده في «الموافقات» (٤٠١/٤-٤٠٢)، و«مجالس التذكير» لابن باديس (ص/٥٤).

(٥) وهذا مسلوك قويّ معتبر عند الأصوليين، وابن قيم الجوزية مع استماتته في تصحيح هذا الحديث، والرّد على من لم يأخذ بمقتضاه: اعترف بقوّة هذا المحمل من مالك، وجدّه في النّظر الفقهي، كما في كتابه «تهذيب سنن أبي داود» (٦٨/٧).

يقول القاضي عياض: «يُحْتَمَلُ أَنَّ كَرَاهَةَ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ: اتِّصَالُ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِرَمَضَانَ إِلَّا فَضْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ، فَأَمَّا لَوْ كَانَ صَوْمُهَا فِي شَوَّالٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَلَا اتِّصَالٍ، أَوْ مُبَادَرَةً لِيَوْمِ الْفِطْرِ: فَلَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ»<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ثَمَّ يَحْتَمَلُ الْأَمْرُ أَنَّ مَالِكًا حَمَلَ حَرْفَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مِنْ شَوَّالٍ» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا التَّبْيِضِ، أَيْ أَنَّهَا تُصَامُ فِي أَيِّ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الشُّهُورِ ابْتِدَاءً مِنْ شَوَّالٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَجِدْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا بَلْغَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ مَنْ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَهَا فِي شَوَّالٍ؛ فَضَلًّا عَمَّا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِبْتِدَاعِ.

وَهَذَا مَا انْتَصَرَ لَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي قَوْلِهِ: «كَرِهَ عُلَمَاءُ الدِّينِ أَنْ تُصَامَ الْأَيَّامُ السِّتَّةُ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ» مُتَّصِلَةً بِرَمَضَانَ، مَخَافَةً أَنْ يَعْتَقِدَ أَهْلُ الْجَهَالَةِ أَنَّهَا مِنْ رَمَضَانَ.

وَرَأَوْا أَنَّ صَوْمَهَا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ إِلَى شُعْبَانَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا حَاصِلٌ بِتَضْعِيفِ الْحَسَنَةِ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا مَتَى فَعَلْتَ؛ بَلْ صَوْمَهَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَفِي شُعْبَانَ أَفْضَلُ؛ وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ صَوْمَهَا مَخْصُوصٌ بِثَانِي يَوْمِ الْعِيدِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ سَأَلَكَ سَنَنُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الزِّيَادَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَلَى هَذَا الْمَحْمَلِ مَشَى مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ فِي فَهْمِ مَوْقِفِ إِمَامِنَا مِنْ صِيَامِ السِّتَةِ مِنْ شَوَّالٍ<sup>(٣)</sup>: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدَّ الْحَدِيثُ فِيهَا؛ يَشْهَدُ لَهُمْ بِذَلِكَ تَصْرِيحُ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ صَوْمَهَا لِئَلَّا يُلْحَقَ

(١) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/١٤٠).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/١٠٩).

(٣) كما تراه في «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/٣٨٠)، و«المتفق شرح الموطأ» للهاجي (٢/٧٦)، و«النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (١/٧٨)، و«المقدمات الممهدات» لابن رشد (١/٢٤٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٢/٢٣٧-٢٣٨)، وغيرهم.

وهو قول الحنفية أيضا، انظر «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٢/٣٤٩).

(٤) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار اليساري الهلالي، ابن أخت مالك، تفقه عليه عشرين سنة، وهو ثقة في الحديث، توفي سنة (٢٢٠هـ)، انظر «ترتيب المدارك للقاضي عياض» (٣/١٣٣)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف المالكى (١/٨٦).

أهلُ الجاهليَّةِ ذلكَ برمضانَ، فأما مَنْ يَرغبُ في ذلكَ لِمَا جاءَ فيه [يعني حديثَ أبي أيوب] فلمَ يَنهه<sup>(١)</sup>.

وحاصلُ هذا المبحث: أنَّ مالكا لم يصحَّ أنَّه ردَّ حديثًا صحيحًا أخرجه الشَّيخان بعده في «الصَّحيحين»، ولكن بصرف معناه عن ظاهره على سبيل التَّأويل.

---

(١) «الأنوار والزيادات» للقيرواني (٧٨/١)، و«المنتقى» للباقي (٧٦/٢)، والقرطبي في «تفسيره» (٣٢٢/٢).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### دراسة ما أعلَّه الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو في أحد «الصَّحيحين»

#### الحديث الأول:

روى الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَنتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ عَلَى ثَوْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

فأوردَ (الكردِّي)<sup>(٢)</sup> و(القنُوي)<sup>(٣)</sup> و(جمال البنا)<sup>(٤)</sup> كلامًا للشَّافعي على الحديث، يقول فيه: «هذا ليس بثابتٍ عن عائشة، هم يخافون فيه غَلَطَ عمرو بن ميمون، إنما هو رأيُ سليمان بن يسار، كذا حَفِظَ عنه الحُفَّاطُ أَنَّهُ قَالَ: (غُسْلُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ)؛ وقد رُوِيَ عن عائشة خلافُ هذا القول، ولم يَسْمَعْ سليمان -عَلِمْنَاهُ- من عائشة حرفًا قَطُّ، ولو رَوَاهُ عنها كان مُرسَلًا»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: غسل المني وفرجه وغسل ما يصيب من المرأة، برقم: ٢٢٧)،

ومسلم (ك: الطهارة، باب: حكم المني، برقم: ٢٨٩)، واللفظ للبخاري.

(٢) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٦٠).

(٣) «السيف الحاد» (ص/١٢٦).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/٢٠).

(٥) «الأم» للشافعي (١/٧٤).

قلت: فأما قول الشافعي: «لم يَسْمَعْ سليمان -عِلْمناه- من عائشة حرفاً قط»، فهو من ورعه في الحيلة، فقد قيد كلامه بحسب ما يعلمه من ذلك<sup>(١)</sup>؛ كما أن في قول الشافعي: «... هم يخافون فيه غلط ميمون»، ما يوحي بعدم جزومه بذلك أيضاً.

لكن الصحيح سماع سليمان من عائشة رضي الله عنها من وجوه عدة، منها ما هو ما مُصرَّح به عند الشيخين في «صحيحيهما»<sup>(٢)</sup>؛ وعليه بوب ابن حبان بقوله: «ذكر الخبر المذحج قول من زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع هذا الخبر من عائشة»<sup>(٣)</sup>.

وعمر بن ميمون راويه عن سليمان -وهو من خاف الشافعي غلظه فيه- من الثقات المشهورين<sup>(٤)</sup>، قد رواه عنه أحد عشر راوياً فيهم أئمة كبار<sup>(٥)</sup>؛ فضلاً عن ورود الحديث من طرق أخرى عن غير سليمان بن يسار<sup>(٦)</sup>.  
فالحديث بهذا ثابت عنه بلا ريب.

وأما شبهة احتمالي غلط (عمر بن ميمون)، فمبعثها: مجيء رواية عنه أنها فتوى لسليمان؛ وهذا الاختلاف قد أجاب عنه ابن حجر بقوله: «ليس بين فتواه وروايته تناف، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروایتين، حيث وقع في إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان، وفي الأخرى: أن سليمان سأل عائشة، لأن كلا منهما سأل شيخه، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، وكلهم ثقات»<sup>(٧)</sup>.

(١) وجرم بنقي السماع البراء، نقله ابن الجوزي في «التحقيق» (١٦٢/٢).

(٢) جاء في البخاري (برقم: ٢٢٨) بإسناده عن سليمان قال: «سمعت عائشة...» وفي لفظ: «سألت عائشة...»، وكذا في مسلم (برقم: ٢٨٩) عن سليمان قال: «أخبرتني عائشة...».

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢٢٢/٤)، أوردته في طريق يزيد بن هارون.

(٤) انظر «الكاشف» للذهبي (٨٩/٢)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/٤٢٧) وقال: «ثقة فاضل».

(٥) انظر أسماؤهم في «المستد الجامع» لمحمود خليل (١٩/٣٠٠).

(٦) تجدهما في «السنن» للدراقطني (١٢٥/١)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (٥١/١)، و«المستند لأبي حنيفة» (١٧٤/١).

(٧) «فتح الباري» (٣٣٤/١).

وأما قول الشافعي: «وقد رُوي عن عائشة خلاف هذا القول»، فيعني به رواية قُرَيْشِ بْنِ الْمُنَيِّ بِدَلِّ غَسَلِهِ<sup>(١)</sup>.

وكثيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ آلَفُوا بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ، وَتَفَوُّا التَّضَادَّ بَيْنَهُمَا بِأَوْجِهِ مُتَعَدِّدَةٍ<sup>(٢)</sup>، مِنْ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ جَعْلَنَاهُ ثَابِتًا، فَلَيْسَ بِخِلَافٍ لِقَوْلِهَا: «كَنتُ أفرُّهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ»، كَمَا لَا يَكُونُ غَسْلُهُ قَدَمَيْهِ عُمَرَهُ، خِلَافًا لِمَسِّحِهِ عَلَى خُفَيْهِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تُجْزَى الصَّلَاةُ بِالمَسْحِ، وَتُجْزَى الصَّلَاةُ بِالغَسْلِ، وَكَذَلِكَ تُجْزَى الصَّلَاةُ بِحَتِّهِ، وَتُجْزَى الصَّلَاةُ بِغَسْلِهِ، لَا أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا خِلَافُ الْآخَرِ<sup>(٣)</sup>.

فَبَانَ خَطَأُ الشَّافِعِيِّ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالشَّافِعِيَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيهِ.

### الحديث الثاني:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا»<sup>(٤)</sup>. فَقَدْ زَعَمَ (الْكُرْدِيُّ)<sup>(٥)</sup> أَنَّ الشَّافِعِيَّ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ هُوَ وَعَدَدٌ مِنَ الْحَفَاطِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ مُنِيتٌ لِأَصْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ فَقَطْ: «لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .. إلخ»، حَيْثُ انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِهَذَا اللَّفْظِ الْمُصَرِّحِ بِنَفْيِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (كَ: الطَّهَارَةُ، بَاب: حَكَمِ الْمُنَى، رَقْم: ٢٨٨).

(٢) انْظُرْ «جَامِعُ» التِّرْمِذِيُّ (٢٠١/١)، وَتَأَوَّلَ مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ «لَا بَيْنَ قِيَةِ (ص/٢٥٥).

(٣) «الْأَم» لِلشَّافِعِيِّ (٧٤/١).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (كَ: الصَّلَاة، بَاب: حُجَّةٌ مِنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ، بِرَقْم: ٣٩٩).

(٥) «نَحْنُو تَغْيِيلُ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ» (ص/٦٠).

فأَعْلَلَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> وَبَعْضُ النُّقَادِ<sup>(٢)</sup> رَوَايَةَ اللَّفْظِ الْمُصْرَحِ بِالْبِسْمَةِ، لِمَا رَأَوْهُ مِنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَذِكْرِ الْبِسْمَةِ، وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء رَأَوْا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الرَّائِدِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهُ، حَيْثُ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ» نَفْيَ الْبِسْمَةِ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ، وَرَأَوْهُ قَدْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ، إِذِ الْمَعْنَى الْمُرَادُ عَنْهُمْ: أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا هِيَ «الْفَاتِحَةُ»، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَذِكْرِ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَةِ<sup>(٤)</sup>.

والحديث بهذه الجملة أخرجه مسلم في المُتَابَعَاتِ لَا الْأَصُولَ، وَغَيْرِهِ مِنْ بَعْضِ الْحَفَاطِ قَدْ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ، فَلَمْ يَرَوْهَا مُخَالَفَةً لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى<sup>(٥)</sup>؛ كَمَا أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَدْ دَافَعَ عَلَى صَحَّتِهَا أَيْضًا، نَافِيًا عَنْهَا وَصَفَ

(١) «معركة السنن والآثار» لليبقي (٣٧٩/٢).

(٢) كالدرناطني واتباعه البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٧٤/٢)، وابن عبد البر في «المتمهيد» (٢٢٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الصلاة، باب: ما يقال بعد التكبير، برقم: ٧٤٣)، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)».

(٤) انظر «التقييد والإيضاح» للمراقبي (ص/١١٨).

قلت: ذهب ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤١٣/٢٢) إِلَى أَنَّ حَمْلَ الْإِفْتِتَاحِ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) عَلَى السُّورَةِ لَا الْآيَةَ مِمَّا تَسْتَبْعِدُهُ الْقَرِيعَةُ، وَتَمُتُّهُ الْأَفْهَامُ الصَّحِيحَةُ، لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، كَمَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَجْرَ رَكْعَتَانِ، وَأَنَّ الظُّهْرَ أَرْبَعٌ، وَأَنَّ الرُّكُوعَ قَبْلَ السُّجُودِ، وَالتَّسْبِيحَ بَعْدَ الْجُلُوسِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي نَقْلِ مِثْلِ هَذَا فَائِدَةً، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ أَنَّ أَنْشَأَ قَصْدَ تَعْرِيفِهِمْ بِهِذَا، وَأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْهُ؟ وَإِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ مَنْ يَقُولُ: فَكَانُوا يَرْكَعُونَ قَبْلَ السُّجُودِ، أَوْ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ فِي الْمَشَائِينِ وَالْفَجْرِ، وَيَخْفَتُونَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْمَعْرِ . . . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ، وَقَدْ نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ التَّيْنِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤٠٣/٣) بِنَفْسِ عِبَارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ دُونَ أَنْ يَمِزُوهَا إِلَيْهِ!

(٥) صَحَّحَ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي آخِرِهِ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص/٨١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٩/١-١٥٠) مِنْ حَدِيثِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ بِمَعْنَاهُ، وَحُسْنُهُ التَّرْمِيزُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ فِي «جَامِعِهِ» (١٢/٢) وَقَالَ: «وَالْقَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

وصحَّحه أَيْضًا: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤١٤/٢٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ» (٤٦/٣)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٣٨٩/٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْمَحْرُوفِ فِي الْحَدِيثِ» (١٨٧/١).

الاضطراب أو الإدراج أو الشذوذ<sup>(١)</sup>.

فإذا سلّمنا لتعليل الشافعي وغيره من الحفاظ لهذه الجملة، فإنّها بذلك تندرج في الحروف البسيرة من «الصّحيحين» التي تُستثنى من تلقّي الأُمَّة، لوقوع الخلاف فيها قديمًا بين المُعتبرين من النُّقاد؛ فلا حرج على مَنْ أخذَ بأحدِ القولين بدليله؛ والحمد لله.

---

(١) «فتح الباري» (٢/٢٢٨).



## المَطْلَب الرابع

### دراسة ما أعله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)

### وهو في أحد «الصَّحِيحِينَ»

#### الحديث الأول:

أخرج الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قَرِيشٍ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ  
اعْتَزَلُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

ذكر (الكردي)<sup>(٢)</sup> و(جمال البنّا)<sup>(٣)</sup> أَنَّ أَحْمَدَ أَنْكَرَهُ، بِدَلَالَةِ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي «مُسْنَدِهِ» عَقِبَ سَوَقِ هَذَا الْحَدِيثِ،  
حَيْثُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «قَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: إِضْرِبْ عَلَيَّ هَذَا  
الْحَدِيثَ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «إِسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا،  
وَاضْبِرُوا»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، برقم: ٣٦٠٤)، ومسلم (ك: الفتن  
وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من  
البلاد، برقم: ٢٩١٧).

(٢) فتحو تفصيل نقد متن الحديث (ص/٦٣).

(٣) فتجريد البخاري وسلم (ص/٢٠).

(٤) «المسنَد» لأحمد (١٣/٣٨٣، برقم: ٨٠٠٦).

فظاهرٌ من كلام أحمد إنكارُ الجملةِ الأخيرةِ من الحديث فقط: «لو أنَّ النَّاسَ اعتزلوهم».

لكن قيل: ليس فيه تضعيفٌ للحديث! ولكن قاله منعًا لُفُشُوا ما ظاهره الخروج على الولاء<sup>(١)</sup>، خوفًا من قصور فهم بعض الناس له، فيُظَنُّوا أنَّ الاعتزال معناه المُحاداة والخروج، فيَقْعُوا بذلك في مفاصد أشدَّ؛ وهذا تخريجُ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) لكلايه<sup>(٢)</sup>، وتبعه عليه بعضُ المعاصرين<sup>(٣)</sup>.

وكلام أحمد يَأْبَى هذا التَّأويل، فإنَّه ظاهرٌ في إنكارِ منيَّه، فقد نَصَّ على كونه مُخالِفًا لما تَظَاهَرَتْ به السُّنَّةُ من الأمرِ بالسَّمْع، والطَّاعة، ولزوم الجماعة، وتركِ الشُّذُوذ والانفراد؛ فأيُّ محلٍّ للاجتهاد في صرفِ كلايه عن معناه مع نَصِّه على مُرَادِهِ!

ويمَّا يَشْهَدُ عَلَى أَنَّهُ يُعْلِلُ الحديثَ حقيقةً: صَرِيحٌ ما نقله عنه تلميذه المروزي (ت ٢٧٥هـ) من نَبْزِه للحديث بقوله: «هو حديثٌ رَدِيٌّ أَرَاهُ، هؤلاء المعتزلة يَحْتَجُّونَ بِهِ، يعني في تَرْكِ حضورِ الجُمُعة»<sup>(٤)</sup>؛ فلو كان الحديث صحيحًا عند أحمد، ما كان أَبَدَهُ أَنْ يَصِفَهُ بِالرَّدِيِّ<sup>(٥)</sup>!

نعم؛ لا يَمْنَعُ مِنْ تعليله إِيَّاهُ أَنْ يَمْسَحَهُ مِنْ «مُسْنَدِهِ» لما يخاف أيضًا مِنْ

---

(١) يقول ابن حجر في «الفتح» (١/٢٢٥): «وممن كره التحديث ببعض دون بعض: أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان».

(٢) في تخريجه لـ «مسند أحمد» (١١٨/٨).

(٣) كبشير علي عمر في كتابه «منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث» (٢/٩٤٧)، و(علي رضا) في «مجموع رسائله الحديثية» (٢/٣٨٢) وكاد يَجْزِمُ بِهِ!

(٤) «الورع» لأحمد برواية أبي بكر المروزي (ص/٤٥)، و«المنتخب من جِلل الخلال» لابن قدامة (ص/١٦٣).

(٥) وهذا الذي فهمه أيضًا جماعة من أهل العلم من كلام أحمد في هذا الحديث، كابن الجوزي في كتابه «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/٤٧١)، وابن القيم في «الفروسيّة» (ص/٢٦٦) وغيرهم.

مفسدته أن يكون مَطِيَّةً لأهل الأهواء للخروج على الإمام؛ وإلا ففي «مُسْنَدِهِ»  
أحاديث مَعْلُوقَةٌ كَثِيرَةٌ لم يأمر بالضرب عليها، إذ لم يشترط هو الصَّحَّةُ<sup>(١)</sup>.

فلذا تَعَقَّبَ أَحْمَدُ في إعلاله لِمَتَنِ الحديثِ عَدَدٌ من العلماء، ونفوا تعارضه  
مع أصل الطَّاعَةِ، فينقل عنهم ابن القيم وجه الحديث بقوله: «... هذا في أوقات  
الِفْتَنِ والِقِتَالِ على المُلْكِ، ولزوم الجماعة في وقت الأتِّاقِ والِتِّامِ الكلمة؛  
وبهذا تجتمعُ أحاديثُ النَّبِيِّ ﷺ التي رَغِبَ فيها في العُزلة والقعود عن القتال،  
ومَدَحَ فيها مَنْ لم يكن مع أحدِ الطَّائِفَتَيْنِ، وأحاديثُ التي رَغِبَ فيها في الجماعة  
والدُّخُولِ مع النَّاسِ؛ فإنَّ هذا حالُ اجتماعِ الكلمة، وذلك حالُ الفِتْنَةِ والِقِتَالِ،  
والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

هذا ما أقره المُحَقِّقُونَ مِنَ الشُّرَاحِ في معنى الحديث<sup>(٣)</sup>؛ وما خَشِيَهُ أَحْمَدُ  
من معنى الحديث أن يُؤدِّي إلى مَفْسَدَةٍ<sup>(٤)</sup> قد أثبت ابنُ بَطَّالٍ (ت ٤٤٩هـ) من معناه

(١) على خلاف ما ذهب إليه أبو موسى المديني في «خصائص مسند الإمام أحمد» (ص/١٦-١٨)، حيث  
زعم أن أحمد لم يرو فيه إلا ما صحَّ عنده.

(٢) «الفروسي» لابن القيم (ص/٢٦٦).

(٣) انظر «الإفصاح» لابن هبيرة (٤٤٤/٦)، و«الإحكام» لابن حزم (٣/٣٦)، و«إكمال المعلم» للقاضي  
عياض (٨/٤٦٠)، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٧١)، و«عمدة القاري» للمعيني (١٦/١٣٩)،  
و«فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٠).

(٤) وإلى يومنا هذا، لا يزال هذا الفهمُ للحديث - كما خشيهِ الإمام أحمد - قابلاً في عقول كثير من منظري  
بعض الأحزاب الإسلامية المناكفة للسلطة السياسية في بعض البلدان الإسلامية؛ بله في بلدنا المغرب،  
وأشغافاً! حيث أتخذوه وأمثلةً من الأحاديث مطيَّةً لتسويغ نهجهم التصادمي، و«ذريعة شرعية» -زعموا-  
لإسقاط ما لا يرتضونه من الشَّاسَةِ ولو بالقوَّة.

فهذا مثلاً لما أقول: متفانٍ لأخيه رَوَّادِ الفكر في إحدى الجماعات الإسلامية في المغرب. عنون لها  
بـ «نظرات في فقه الاعتزال السياسي»، منشور بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٥م على الموقع الرسمي للجماعة  
العدل والإحسان»، بقول مقلِّداً على الحديث:

«... فهذا الحديث يفتح لنا باباً فقهياً عظيماً في كيفية التعامل مع أنظمة الاستبداد التي ما زال حُودها  
شديداً، وقوَّةُ الثَّاهِضِينَ ما زالت لم تستر بعد على سوقها، فيأمر الرسول ﷺ عندها بأنَّ اعتزال الظُّلْمَةِ  
المهلِكِينَ للأُمَّة هو المفتاح، ويجب أن نلاحظ أنَّ الحديث لا يدعو إلى اعتزال الظُّلْمَةِ فُرادى، بل يدعو  
إلى العمل حتَّى يعتزلهم النَّاسُ! وذلك يفترض بداهة أنَّ هناك دعوةً وسطهم وبينهم لاعتزال مهلكي =

نقيض ما خشيَه أحمدًا حيث جعله «حُجَّةً لجماعة الأئمة في ترك القيام على أئمة الجور، ووجوب طاعتهم، والسَّمْع والطَّاعة .. وأَنَّهُ مِنْ أَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى الْخَوَارِجِ»<sup>(١)</sup>

قلت: لعلَّ ما جرَّأ أحمدَ على تعليل هذا الحديث ما رآه من تفرُّد شُعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بجملة الاعتزال في آخره، حيث جاء الحديث من أوجهٍ أخرى صحيحة ليس فيها تلك الجملة، فرآه من غرائب شُعبة، كما قاله ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

لكن شُعبة قد رَواه على الوجهين جميعاً: بجملة الاعتزال وبدونها، وكلا الوجهين رواهما ثقات أثبات<sup>(٣)</sup>، وهذا إن دُلَّ على شيءٍ فعلى ضبط شُعبة للحديث على كلا الوجهين؛ بل الأقرب من حيث الصُّنعة أن تكون رواية الوجه الذي بجملة الاعتزال أصحَّ من التي بدونها<sup>(٤)</sup>.

فلهذا كلُّه لم يتردَّد البخاريُّ ومسلم في إخراج رواية شُعبة بجملة الاعتزال، ليُبيِّن غلطَ شيخهما أحمدَ في تعليله إياها، والله يأجره على اجتهاده.

= الأئمة، ومقاتلتهم عبر إسقاط هيتهم في نفوس النَّاس، وتثبيت كراهيتهم وبغضهم، وهو أدنى الإيمان الذي يكون بالتَّغيير القلبي، ويكون المقدِّمة الأولى من أجل حصول التَّغيير باليد عندما يشتد ساعد المقاطعة والاعتزال والممانعة، فيلجأ عندها إلى وسائل أكثر قوَّة واشدَّ مضاعاً

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/١٠).

(٢) ذكر هذا ابن حجر في «الفتح» (٦/٦١٥).

(٣) فقد شارك شُعبة سفيان الثوريُّ وأبا عوانة وابنُ أبي زائدة في رواية هذا الحديث: عن سيمك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، دون ذلك اللَّفْظ.

ثم رَواه شُعبة باللَّفْظ الرَّكَد من طريقٍ آخر: عن أبي الثَّيَّاح يزيد بن حميد، عن أبي زرعقة عن أبي هريرة؛ وانظر تخريج هذين الوجهين في «المسند الجامع» (١٨/٣٨١)، و«المسند المصنَّف للمعلِّ» (٤٩٧/٣٤).

(٤) فإن رواية مالك بن ظالم فيها اختلاف، فمرة يروى عنه أنه عبد الله بن ظالم، وأخرى عن مالك بن ظالم، انظر هذا الاختلاف في «تمجيد المصنفة» لابن حجر (٢/٢٢٥).

وقال الأزدِي -كما في «ميزان الاعتدال» (٣/٤٢٧)- عن رواية مالك هذا عن أبي هريرة هذا الحديث: «لا يتابع عليه».

## الحديث الثاني :

روى مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال :  
 « ما مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِئُونَ وَأَصْحَابُ ،  
 يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ ، يَقُولُونَ مَا  
 لَا يَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ  
 بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ  
 حَبَّةٌ خَرْدَلٍ »<sup>(١)</sup> .

فقد ذَكَرَ (الكردي)<sup>(٢)</sup> أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْجَبَائِيَّ (ت ٤٩٨هـ) نقلَ عن أحمدَ تكلّمه  
 في هذا الحديثِ بقوله : « هذا الحديث غير محفوظ ، قال : وهذا الكلام لا يُشبه  
 كلامَ ابنِ مسعود ، وابنُ مسعود يقول : اضربوا حتّى تَلْقُونِي » .

وقد أحالَ (الكردي) هذا النّقلَ إلى الثّووي في شرحه لـ « صحيح مسلم »<sup>(٣)</sup> ،  
 وجعل أنَّ الثّوويَّ إنّما أخذَه عن عِيَاضٍ في شرحه « الإكمال »<sup>(٤)</sup> ، الَّذِي نقله بدوَره  
 مِنْ كِتَابِ الْجَبَائِيَّيْنِ حَيْثُ تَعَقَّبَ مُسْلِمٌ بَنَ الْحَجَّاجَ<sup>(٥)</sup> ، وَمَصْدَرُ هَذَا النّصِّ عَنْ  
 أَحْمَدَ فِي « مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ لِأَحْمَدَ » !

وبرجعونا إلى هذا الأصلِ وتركْ تلكَ الوسائطَ ، وجدنا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ عَنْ  
 شَيْخِهِ أَحْمَدَ كَلَامًا مُخْتَلِفًا عَمَّا نَقَلْتَهُ هَذِهِ الْوَسَائِطُ عَنْهُ ! يَقُولُ هُوَ فِيهِ : « سَمِعْتُ  
 أَحْمَدَ ذَكَرَ حَدِيثًا لِصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ فُضَيْلِ الْخَطَمِيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ  
 بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ،  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَكُونُ أَمْرَاءُ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ، فَمَنْ  
 جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ . . » .

(١) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كون النّهي عن المنكر من الإيمان، برقم: ٥٠).

(٢) «نحو تفعليل نقد متن الحديث» (ص/٦٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للثّووي (٢/٢٨).

(٤) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/٢٩٢).

(٥) «تقيد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجبائي (٣/٧٧٦).

قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، و(الحارث بن فضيل) ليس بمحمود الحديث<sup>(١)</sup>، وهذا الكلام لا يُشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: اضربوا حتى تلقوني<sup>(٢)</sup>.

فَبَانَ بهذا النص أن كلام أحمد مُتَّجَهٌ إلى لفظ آخر للحديث، ليس هو لفظ مسلم محل البحث كما أوهمته عبارة الجياني!

فالمنكور عند أحمد هو الذي بلفظ «الأمراء»، أمّا ما في «صحيح مسلم» بلفظ: «خُلُوف»، وُفِرَّقَ بين اللفظين من جهة المعنى؛ فالأولى قد أعلّها أحمد لكون ظاهرها باباً للخروج على الولاة<sup>(٣)</sup>، أمّا التي في «مسلم»: فليس للأمراء فيها ذكر، فـ(الخُلُوف) جمع خُلف، وهو القرن بعد القرن، والأحقّ بعد السابق<sup>(٤)</sup>، وهذا عام في الناس.

وأحسب أن هذا القدر من البيان كافٍ في نقض دعوى (الكردي) في نسبة تعليل هذا الحديث الذي بلفظ مسلم إلى أحمد.

لكن يبقى الإشكال في توضيحين من كلام أحمد:

الأول: ذكره للحديث الذي بلفظ «الأمراء» في «مسائل أبي داود له»، بنفس السند الذي أخرج به مسلم حديث «الخُلُوف»! من طريق (صالح بن كيسان)، عن (الحارث بن فضيل) إلى آخر السند؛ مع أنني لم أقف على طريق عن صالح هذا

(١) وفي رواية المهني بن يحيى عنه: «غير محفوظ الحديث»، «تهذيب التهذيب» (٢/٢٦٥).

وقد خالف أحمد بحكمه هذا عليه جمهور الثقات وقد وثقوه، ولا ريب أن كلامهم مُقَدَّم على جرحه إياه من غير ريبة مفسرة، اللهم إلا إن كان هذا الحديث نفسه ما اقتضى تجريده عنه؛ ولذلك لم يُعتبر علامة فيه أحدٌ ممن صنف في «الرجال» من المتأخرين بخلافه.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية أبي داود السجستاني (ص/٤١٨)، ونقله عنه الخلال بنفس لفظه في كتابه «السنة» (١/١٤٢).

(٣) وقد تُعْبَق أحمد في إنكاره لمتن هذا الحديث، وبين العلماء وجهه الصحيح، منهم ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٤٩)، وابن الصلاح في «مناقب صحيح مسلم» (ص/٢٠٩).

(٤) «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» لأبي العباس القرطبي (١/٢٣٦).

بلفظ «الأمراء»! فكلُّها بلفظ «الخلوف»<sup>(١)</sup>، وتابَّعه عليه (عبد العزيز الدَّراوردي)<sup>(٢)</sup>.

أمَّا لفظ «الأمراء»: فَمَرُويٌّ مِنْ طَرِيقِ (عبد الله بن جعفر المَخْرَمي)<sup>(٣)</sup> عن (الحارث بن فضيل)، قال فيه: «خَوَالِفُ أَمْرَاءٍ»<sup>(٤)</sup>، وهو عند أحمد في «مُسْنَدِهِ»، لكنَّ من دُونِ ذِكْرِ «الجهاد» في آخره<sup>(٥)</sup>؛ وهذا سند مقبولٌ عند أحمد إلى (الحارث بن فضيل)<sup>(٦)</sup>.

يتحصَّلُ بهذا أنَّ (الحارث بن فضيل) قد ثَبَّتَ عند أحمد أنَّه مَرُويٌّ عنه بِكِلَا اللَّفْظَيْنِ: بلفظ «الخلوف»: مِنْ طَرِيقِ صالح بن كيسان عنه، مع جملة «المُجاهدة» في آخره؛ وبلفظ «الأمراء الخَوَالِفُ»: مِنْ طَرِيقِ المَخْرَميِّ عنه، بدون جملة «المُجاهدة»..

---

(١) كما أخرجه أحمد نفسه في «مسند» (٣٨٧/٧، برقم: ٤٣٧٩). ولعلَّ هذا ما أَوْهَمَ الجَيَّاني ومن تابعه كالقاضي عياض وابن الصَّلاح والثَّوذي وغيرهم أنَّ أحمد قد تكلَّم في حديث مسلم بذاته الَّذِي بلفظ «الخلوف»!

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان، برقم: ٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/١٠، برقم: ٩٧٨٤) وابن حبان في «صحيحه» (٧٣/١٤، برقم: ٦١٩٣) لكن بلفظ «أقوام».

والدراوردي: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ كما في «التقريب»، ومتابعة ابن كيسان له دليل على ضبطه لهذه الرواية.

(٣) هو ثقة عند أحمد في الجملة، انظر «موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله» (٢٣٤/٢). وزاوي هذا الحديث عنه (أبو سعيد البصري) كان أحمد يرضاه أيضًا، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد، مولى بني هاشم، وانظر كلامه فيه في «تهذيب الكمال» (٢١٩/١٧)، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ربَّما أخطأ».

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٣/١، برقم: ٩٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢١٢/١)، برقم: ٥٤.

(٥) «المسند» لأحمد (٤١١/٧، برقم: ٤٤٠٢) بلفظ: «خوالف أمراء»، وكذا رواه عن غير لفظ المُجاهدة الطبراني في «الأوسط» (٥٠/٩، برقم: ٩١٠٧).

(٦) مع ما يُضَمُّ إليه من متابعٍ قاصِرٍ له أودعها «مسند» (٣٧٤/٧، برقم: ٤٣٦٣): مِنْ طَرِيقِ عامر بن السَّطِّ، عن معاوية بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، عن ابن مسعود به، ورجال هذا الإسناد ثقات، على اختلاف في سماع عطاء من ابن مسعود، وجزم أبو حاتم الرازي بعمده، كما في «المراسل» لابنه (ص/١٥٦).

وَعَرَضِي: بَيَانُ كَوْنِ (ابْنِ كَيْسَانَ) هَذَا لَمْ يُرَوْ عَنْهُ لَفْظُ «الْأَمْرَاءِ» أَصْلًا حَتَّى يَسْتَنْكِرَهُ عَلَيْهِ أَحْمَدُ! وَكَأَنَّ أَحْمَدَ وَهَمَ فِيهِ، حَيْثُ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ بَيْنَ رَوَايَةِ ابْنِ كَيْسَانَ وَرَوَايَةِ غَيْرِهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بِصَحَّةِ لَفْظَةِ «الْأَمْرَاءِ» عَنِ (الْمَخْرُمِيِّ): فَيَنْبَغِي مُعَارَضَتُهَا بِرَوَايَةِ (صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ)؛ وَصَالِحٌ هَذَا لَوْحِدِهِ أَوْثَقُ وَأَجْلُّ مِنَ (الْمَخْرُمِيِّ) بِدَرَجَاتٍ، فَضْلًا عَنْ مُتَابِعَةِ (الدَّرَاوَرْدِيِّ) لَهُ فِي لَفْظِهِ!

مِمَّا لَا يَدْعُ مَجَالَاً لِلشُّكِّ عِنْدِي بِأَنَّ زِيَادَةَ (الْمَخْرُمِيِّ) لِلْفِظِ «الْأَمْرَاءِ» هِيَ مِنْ أَوْهَامِهِ، يَبْلُغُ بِهَا الْحَكَمَ بِالشُّذُودِ، خُصُوصًا أَنَّهَا تُسَبِّبُ إِشْكَالًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَالَّذِي جَرَّأَنِي عَلَى تَخْطِئَةِ هَذَا الْإِمَامِ الْكَبِيرِ قَرِينَةُ أُخْرَى فِي كَلَامِهِ تُلَوِّحُ بِخَطِئِهِ:

وَهُوَ مَا عَنِيهِ بِالْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ مُشْكِيلِ كَلَامِ أَحْمَدَ:

حَيْثُ نَسَبَ حَدِيثَ «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» إِلَى رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ تَصَحَّ رَوَايَةُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَصْلًا! بَلْ هِيَ رَوَايَةُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup>، أَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَدْ رَوَى حَدِيثَ: «أَنَا قَرَأْتُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»<sup>(٢)</sup>؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وَهْمٌ: أَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ، وَكَعْبُ بْنُ حِجْرَةَ، انْظُرْ رَوَايَاتَهُمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُصَنَّفِ الْمُعْمَلِ» (٣٤٤/١) (٥٢٨/٣) (٢٢٥/٤) (٢٥٤/١١)، وَبَيِّنْ أَيْضًا عَدَمَ رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخَلْوِ أَحَادِيثِهِ الَّتِي فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» لِلْمَرْيِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

(٢) كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي (ك: الرِّقَاقُ)، بَابُ: فِي الْحَوْضِ، بِرَقْمِ: ٦٥٧٥، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفَضَائِلُ)، بَابُ: إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ وَصَفَاتِهِ، بِرَقْمِ/٢٢٩٧.



وبعد؛

تبعه هذا العرض والنقد لما استشهد به من كلام الأئمة الأربعة على تعليل بعض أحاديث «الصحيحين»، يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَغْلَبَ مَا سَبَقَ لَهُمْ مِنْ أَمْثَلَةٍ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا هِيَ فِي صَالِحِ الشَّيْخَيْنِ، لَمْ تَخَالَفْهُمَا فِيمَا صَحَّحَاهُ مِنْ أَخْبَارٍ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَوْلَئِكَ الْأَئِمَّةِ الْمَتَّبِعِينَ كَلَامٌ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا هُوَ سُوءُ فَهْمٍ لِلْمُسْتَشْهِدِ الْمُعَاَصِرِ.

وَلَمْ أَجِدْ مِمَّا أَعْلَهُ الْأَرْبَعَةُ وَمِمَّا خَرَّجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، تَكَلَّمَ الشَّافِعِيُّ فِي اثْنَيْنِ: أَخْطَأَ فِي الْأَوَّلِ، وَتُرِكَ فِيهِ قَوْلُهُ؛ وَالْحَدِيثُ الثَّانِي فِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ بَيْنَ النُّقَادِ، فَيُخْرِجُ مِنْ حَيْزِ التَّلَقِّيِّ، مَعَ أَنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا أَخْرَجَهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ لَا الْأَصُولَ.

وَتَكَلَّمَ أَحْمَدُ فِي وَاحِدٍ، قَدْ أَثْبَتَ غَلَطَهُ فِيهِ.

فَصَوِّبْتُ تَصْحِيحَ الشَّيْخَيْنِ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ كُلِّهَا، وَجُمْهُورُ أَتْبَاعِ مَذْهَبِي الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ عَلَى قَبُولِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا؛ فَيَكُونُ الْخِلَافُ فِيهَا قَدِيمًا، ثُمَّ أُنْذِرُ بِتَتَابُعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى قَبُولِهَا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَّقَ وَيَسِّرَ.



التبعت السوس

الاحتجاج بتضعيف المُحدثين المعاصرين  
لبعض أحاديث «الصَّحِيحِينَ»



## المطلب الأول

### المعايير المصححة لأيّ نقدٍ مُعاصرٍ لأحاديث «الصّحّاحين»

توجّه بعضُ المُشتغلين بالنقدِ الحديثي في عصرنا إلى «الصّحّاحين» ببيان ما ظهر لهم من عِلَلٍ أحاديثهما، مُتمرسين في ذلك بقواعد «علم المُصطلح»؛ قد ساروا فيها على مناهج مُتباينة من حيث التّزويل، حتّى تباينت أحكامهم على المنقود من أحاديث الكتّابين، حسب تمكّن كلّ منهم من آلات النّقد، وتمكّن التّزعة الفكريّة أو المذهبيّة من هواء.

فقد كان أبرز هؤلاء المُعاصرين الذين تكلّموا في بعض أحاديث «الصّحّاحين»، وأمكن أقرانهم أقرانهم من الصّنع الحديثيّة، وكان لأرائهم النّقدية الوقّع الأكبر على أبناء زمنهم ومن جاء بعدهم، وتدرّع بأقوالهم كثيرًا من أرباب النّحل الفكريّة المختلفة في الكلام في «الصّحّاحين»: محمّد زاهد الكوثري، ثمّ أحمد بن الصّديق الثّماري، وشقيقه عبد الله بن الصّديق، ثمّ محمّد ناصر الدّين الألباني، آخر الأربعة وفاة.

ومنّا لأيّ خطيئ منهجٍ يُودي بالصّحاح المُتفق عليها، وقبل دراسة ما أجّله هؤلاء المُعاصرون من الصّحّاحين: وجب التّنبية إلى ثلاثة معايير شرطيّة، لا بدّ لكلّ من تعنى النّظر في «الصّحّاحين» أن يَعتبر بها قبل الاستعلاء بحكمه، فأيّ نقدٍ لم تتحقّق فيه عدّة هملات، ولم يكن له قيمة عند المُحقّقين من أهل الحديث، وهي على النّحو الثّالي:

المعيار الأول: الانضباط بقواعد الأئمة المُتَقَدِّمِينَ في التَّعْلِيلِ وقواعد التَّقْد؛ وهذا لا أرى خلافاً عليه بين من تحقَّق علوم الحديث على أصولها.

المعيار الثاني: مُراعاة طريقة تصنيف «الصَّحَّاحِينَ»، ومَنْهَجُ الشَّيْخِينَ في انتقاء أحاديثهما؛ فَمِنْ غَيْرِ اللَّاتِي -مثلاً- أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى تَضْعِيفِ مَا عُلِّقَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» بِصِغَةِ التَّمْرِضِ، أَوْ أَنْ يُنَكِّرَ عَلَيْهِمَا مَا أَخْرَجَاهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ لَهُ، أَوْ مَا ذَكَرُوا لَهُ أَوْجَهَا مُتَبَايِنَةً إِشَارَةً إِلَى عِلْمِهِمَا بِالْخِلَافِ، فَيَأْتِي مَنْ لَا يَفْهَمُ عَوَائِدَهُمَا فِي التَّصْنِيفِ، لَيْسْتَ دِرْكَ عَلَيْهِمَا مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ.

المعيار الثالث: أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلُ الْحَدِيثِ فِي أَحَدِهِمَا مَسْبُوقًا إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ بَعْدَ الشَّيْخِينَ؛ وَهَذَا نَحْتَاجُ إِلَى نَوْعِ تَفْصِيلٍ لِهَذَا الشَّرْطِ، لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَ وَجْهِينَ مِنْ أَوْجِهِ التَّعْلِيلِ لِأَخْبَارِ «الصَّحَّاحِينَ»، فَقَوْلُ: إِنَّ تَعْلِيلَ الْمُعَاَصِرِينَ لِمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ» لَا يَخْرُجُ عَنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يُعْلَلَ أَحَدُهُمْ أَصْلَ حَدِيثٍ بِتَمَامِهِ، احْتِجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، دُونَ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

فَهَذَا مِمَّا لَا يَقْبَلُ مِنْ صَاحِبِهِ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَيْنِ قَدْ تَلَقَّتْ الْأُمَّةُ جَمَلَةَ أَخْبَارِهِمَا بِالْقَبُولِ؛ وَلَيْسَ مِنَ الْمَقْبُولِ اعْتِقَادُ قُدْرَةِ أَحَدِنَا عَلَى اسْتِدْرَاكِ حَدِيثٍ بِالتَّعْلِيلِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَى أَعْيُنِ أَكَابِرِ الثُّقَاتِ وَالْحُقَاطِ وَالْفُقَهَاءِ طِيلَةٌ قُرُونٍ مُتَتَابِعَةٍ، مُعْتَقِدِينَ لِمُقْتَضَاهُ؛ بِخِلَافِ مَا يُنَازَعُ فِيهِ بَعْضُ الثُّقَاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي التَّصْحِيحِ، كَمَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «مَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ، فَهُوَ مِثْلُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَحْكَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا صِدْقًا، وَجُمْهُورُ مُتَوَنِّهِ «الصَّحَّاحِ» مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَعَامَّةُ هَذِهِ الْمُتَوَنِّهِ تَكُونُ مَرْوِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِدَّةٍ وَجُودٍ، رَوَاهَا هَذَا الصَّاحِبُ، وَهَذَا الصَّاحِبُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَاطَأَ، وَمِثْلُ هَذَا يُوجِبُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ»<sup>(١)</sup>.

(١). مجموع الفتاوى (٢٢/١٨).

فهؤلاء الذين يتذرعون من المعاصرين بقواعد المصطلح ليتسلطوا بها على أخبار «الصحيحين» بالإعلال، لشيء ظهر لهم في أسانيدها، هم مخالفون بادي الرأي لأولئك العلماء الذين أخذوا عنهم تلك القواعد! فلکم أعلموهم أن أحاديث الكتّابين قد جاوزت القنطرة، وفُرع من دراستها، وتُلقيت بالتصديق لجملة ما فيها.

يقول العلائي (ت ٧٦١هـ): «إذا جزم المحدث بالخبر وصحّحه، واطلع غيره فيه على علّة قاذحة فيه، قُدّمت على تصحيح ذاك، ما عدا تصحيح الشيخين، لاتّفاق الأئمة على تُلقي ذلك منهما بالقبول»<sup>(١)</sup>.

فكان حقاً من الجهل بالحقيقة والشّرع في الحكم، أن يخضع الدّارسون للأحاديث لتلك القواعد الرّسومية المحدودة التي جاءت في كُتب من تأخّر زمانه عن زمانهم، وانحطّ مكانه عن مكانهم، فيؤخذ «تهذيب الكمال» للوزي -مثلاً- أو مختصراته للمحافظ ابن حجر، أو «ميزان الاعتدال» للذهبي -على فضل هذه الكتب، وفضل مؤلفيها على المُستغلين بهذا العلم- فيحكم على «الجامع الصحيح» للبخاري، أو «الجامع الصحيح» لمسلم، أو «الموطأ» للإمام مالك.

فيُعاد الأمر جذعاً! ويُستأنف النّظر في هذه الكتب التي تُلقتها الأئمة بالقبول، وبلغ أصحابها إلى أقصى درجات التّحقيق والدّقّة والتّحرّي، وتُشرح تشريح الأجسام، وتُسلط عليها المقاييس المحدودة، التي تقبل النقاش، وتُتسع فيها مجال الكلام.

فهذا النوع من القسوة العلميّة، والجفاف الفكري، والعمل التّقليديّ -على حدّ تعبير النّدوي- «سيُحْدث فوضىّة تزلزل بها أركان الدّين، وتضعُضُ بها العقيدة واليقين، ويتورّط المسلمون في اضطراب قد أغناهم الله عنه، وكفاهم سرّه»<sup>(٢)</sup>.

(١) «جامع التحصيل» للعلائي (ص/ ٧٤).

(٢) «نظرات في صحيح البخاري» لأبي الحسن النّدوي (ص/ ١٦).

الحالة الثَّانية: أن يكون كلام المُعاصِر فيما يَتعلَّق ببعض الألفاظِ  
اليسيرة في أخبارِ «الصَّحَّيْحين»، لا في أصلِ الخبرِ:

فهذا بابٌ مَفْتُوحٌ لِمَن انطبَقَ عليه المِعياريانِ الأوَّلانِ مِن مَعاييرِ نقدِ  
المُعاصرينِ «الصَّحَّيْحين»، لأنَّ الأُمَّةَ إِنَّمَا تَلَقَّتْ أخبارَ «الصَّحَّيْحين» بِالْقَبولِ في  
الجملة، ولم تُطبَّقْ على تصديقِ ما فيهما بكلِّ الحروفِ والألفاظِ! فهذا ليس إلَّا  
لكتابِ الله، فهو الَّذي قَبولُهُ فَرَضٌ بحروفِهِ وألفاظِهِ، وما نُقلَ إلينا مِن أحاديثِ  
-سواء في «الصَّحَّيْحين» أو غيرهما- لم يَكُن النَّبِيُّ ﷺ تَلَفَّظَ بها جميعَها بحروفِها،  
بل منها ما رُوِيَ بالمعنى كما هو معلوم.

فَمَن بَانَ لَهُ عِلَّةٌ لَفِظٍ فِي حَدِيثٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي أَصْلِهِ وَمَعْنَاهُ، أَوْ زِيَادَةُ بَرَاهِهَا  
ضَعِيفَةً فِي مَبْنَاهُ، فَلَهُ أَنْ يُفَصِّحَ عَنْ ذَلِكَ بِشَرْطِهِ الْمُتَقَدِّمُ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى  
الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي نَقْدِ «الصَّحَّيْحين»، مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ، وَابْنُ  
الْقَطَّانِ الْقَاسِي، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ،  
لِمَنْ تَأَمَّلَ مَوَاطِنَ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ.

فِيهذه المَعاييرِ الثَّلَاثَةُ الْمُفَرَّدةُ عَلَى نَاقِدِ الْكِتَابِينَ، مُعْتَمَدُنَا فِي اسْتِكْنَاءِ مَوْقِفِ  
الْمَشَايخِ الْأَرْبَعَةِ الْمُعَاصِرِينَ مِنْ أَخْبَارِ «الصَّحَّيْحين»، وَنَقَدِ تَعْلِيلَاتِهِمْ لِمَا أَعْلَوْهُ  
مِنْهَا، اخْتِبَارًا لِسَلَامَةِ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَوهُ فِي ذَلِكَ، وَتَبَيُّنًا لِمَدَى وَهَاءِ الْفِكْرَةِ  
الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا مَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ الطَّعْنَ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحَّيْحين» فِي تَذَرُّعِهِ  
بِهَوْلَاءِ الْمُعَاصِرِينَ؛ فنقول مُستعِينِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى:



## المَطْلَب الثَّانِي

موقف محمّد زاهد الكوثري<sup>(١)</sup> (ت ١٣٧١هـ) من «الصّحّاحين»  
ونقد عمله في إعلال بعض أخبارهما

### الفرع الأوّل: موقف الكوثريّ من «الصّحّاحين».

لا شك أنّ الكوثريّ رأس من رؤوس الحنفيّة في وقته، ورافع رايّتهم في صيغته، ذاع صيته في الأوساط العلميّة، بين مادح لمؤلّفاته مُتِمِّم بها، وذاّم لطريقته في الاستدلال والمُغالبة؛ تميّز عن أكثر مُعاصريه بمشاركاته في العلوم الثّقليّة التي عجز أكثر أقرّانه عن خوضها، كعلوم الحديث والتّواريخ والسّير، فضلاً عن معرفة واسعة بمُصنّفات العلماء مطبوعها ومخطوطها.

---

(١) محمد زاهد بن الحسن الكوثري: فقيه حنفي تركي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والحديث والسّير؛ وُلد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي إسطنبول، وتفقّه في جامع (الفاصح)، وتولّى رئاسة مجلس التدريس، واضطهده (الاتحاديون) في خلال الحرب العامّة الأولى، لمعارضته خطّتهم في إحلال العلوم الحديثة محلّ العلوم الشّرعية، ولشأ تولّى (الكماليون) وجاهروا بالإلحاد، أريد اعتقاله، فركب إحدى البواخر إلى الإسكندرية (١٩٢٢م)، وتقلّ زمناً بين مصر والشّام، ثم استقرّ في القاهرة موظفاً في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربية، وتوفي بالقاهرة. وله من التّأليف: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ويعني بالخطيب صاحب تاريخ بغداد، و«النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شَيْبَةَ على أبي حنيفة» وله نحو مئة مقالة جمعها أحمد خيرى في كتاب «مقالات الكوثري»، انظر «الأعلام للزركلي» (١٢٩/٦).

فقد أسالَ إِدَادَ الْمُتَتَقِدِينَ عَلَيْهِ -بِحَقِّ وَبِاطِلٍ- فِي نُصْرَةٍ مَا يَعْتَقِدُ، مُنْفَلَتِ العِنَانِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، دَرَبَ اللَّسَانِ -أَحْيَانًا- بِالْإِبْلَاحِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَسَاطِينِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرِجَالِ الْفَقْهِ، فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنْ إِمَامِهِ أَبِي حَنِيفَةَ.

فلقد طالت نِبَالُهُ الْبَخَارِيُّ نَفْسَهُ! حَتَّى لَمَزَهُ فِي مُعْتَقَدِهِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَأَنَّهُ بِهِ فِي سَبِيلِ الْإِنْحِيَاذِ إِلَى الْمَعْتَزِلَةِ أَوْ الْخَوَارِجِ! فَكَانَ مِمَّا قَالَهُ فِي حَقِّهِ: «مِنَ الْغَرِيبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ أَمْرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ! يَتَّبِعُ قَائِلًا: إِنِّي لَمْ أَخْرِجْ فِي كِتَابِي عَمَّنْ لَا يَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَقْصُصُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَنْ غُلَاةِ الْخَوَارِجِ وَنَحْوِهِمْ فِي كِتَابِهِ»<sup>(١)</sup>.

ولستُ أدري مِنْ أَيْنِ أَتَى الْكُوْثُرِيُّ بِذَاكَ اللَّفْظِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْبَخَارِيِّ، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ عَنْهُ قَوْلُهُ: «كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفَرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَمَّنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ»<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين الْعِبَارَتَيْنِ لَاحِظٌ! فَإِنَّ الَّتِي لِلْكُوْثُرِيِّ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِ الْبَخَارِيِّ رِوَايَةً أَحَدِ رُؤْيَا بِالْإِرْجَاءِ، بَيْنَمَا اللَّفْظُ الصَّحِيحُ عَنِ الْبَخَارِيِّ، يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ أَخْذِهِ هُوَ عَنْ شَيْخٍ مُرْجِيٍّ كِتَابَةً عَنْهُ، لَا أَنَّ أَسَانِيدَ كِتَابِهِ خَالِيَةٌ وَمِمَّنْ رُمُوا بِالْإِرْجَاءِ بِالْمَرَّةِ، وَلَوْ تَقَدَّمُوا فِي الطَّبَقَةِ! وَلَا وَرَدَ فِي عِبَارَتِهِ ذِكْرُ «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ» أَصْلًا.

وعلى خِلافٍ مَا تَقَصَّدَ الْكُوْثُرِيُّ بِنَقْلِ تِلْكَ الْعِبَارَةِ مِنْ حَشْرِ الْبَخَارِيِّ فِي الْمَيَالِينِ إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَدْ اسْتَبْطَنَ تَحَامُلُهُ هَذَا تَغَافُلًا عَنْ مَنَهِجِ الْبَخَارِيِّ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ.

(١) «تَأْيِيبُ الْخُطِيبِ» (ص/ ٩٠-٩١).

(٢) كَذَا رَوَاهُ عَنْهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» (٩٥٩/٥) بِرَقْمٍ: (١٥٩٧)،

وَانْظُرْ «تَفْلِيقَ التَّعْلِيقِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٨٩/٥).

بيان ذلك: أن مَنْ رُويَ من رجالِ «صحيحه» ببدعة الإرجاء قد بَلَّغُوا أَحَدَ عَشَرَ رَوايًا<sup>(١)</sup>، رَوَى لَهُمْ فِي الْأَصُولِ وَالْمُتَابَعَاتِ عَلَى السَّوَاءِ<sup>(٢)</sup>؛ بَيْنَمَا لَمْ يَرَوْا عَمَّنْ رُويَ بِقَوْلِ الْخَوَارِجِ إِلَّا ثَلَاثَةً فَقَطْ! وَهَم:

عِكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (ت ١٠٤هـ): عَلَى قَرَضٍ تَلْبِيسِهِ بِهَذِهِ الْبِدْعَةِ، فَلَا تَضُرُّ حَدِيثَهُ، فَقَدْ كَانَ صَادِقَ اللَّهْجَةِ، غَيْرَ ذَا عِزٍّ إِلَى مَقَالَتِهِ؛ وَالْحَالُ أَنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ (ت ١٥١هـ): وَهَذَا صُدُوقٌ غَيْرُ ذَا عِزٍّ إِلَى نَحْلَتِهِ، قَدْ وَفَّقَهُ كَثِيرٌ مِنَ النُّقَادِ<sup>(٤)</sup>.

وَعِمْرَانُ بْنُ جِطَّانٍ (ت ٨٤هـ): وَيُرَوَّى رَجُوعُهُ عَنْ ذَلِكَ بِأَخْرَجِهِ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ أَشْهُرُ مَنْ يُسْتَشْكَلُ عَلَى الْبَخَارِيِّ رَوَايَتَهُ عَنْهُ، مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يُخْرَجْ لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» إِلَّا حَدِيثِي فِي الْمُتَابَعَاتِ فَقَطْ، وَفِي هَذِهِ لَا يَضُرُّ التَّخْرِيجَ لِمَثَلِهِ، وَلَا صِلَةَ لِحَدِيثَيْهِ بِالْخَوَارِجِ<sup>(٦)</sup>، مَعَ كَوْنِهِمَا ثَابِتَانِ مِنْ وَجُودِ غَدِيدَةِ أُخْرَى<sup>(٧)</sup>.

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْهُجَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْدَعِ فِي مَبْحَثٍ سَابِقٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٥٩-٤٦٠)، مِنْهُمْ مَنْ لَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْبِدْعَةُ.

(٢) كَعْبِدُ الْحَمِيدِ الْحَمَّانِي (ت ٢٠٢هـ)، وَعُثْمَانُ بْنُ غِيَاثِ الْبَصْرِيِّ، وَعَمَرُ بْنُ ذَرٍّ (ت ١٥٣هـ)، انْظُرْ «مَنْهَجُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ رُويِ بَدْعَةٍ لِأَنْدُنُوسِيَا بِنْتِ خَالِدٍ (١٨٥/١).

(٣) انْظُرْ «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٢٥).

(٤) انْظُرْ «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (٣٤٥/٤).

(٥) قَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُ حَالِهِ فِي (١٩٥/١-١٩٧)، انْظُرْ «تَهْلِيلُ التَّهْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١٢٨/٨).

(٦) فِي كِتَابِ الْبَيَاسِ بِرَقْمِ (٥٨٣٥) وَ(٥٩٥٢)، وَلَيْسَ حَدِيثًا وَاحِدًا كَمَا ظَنَّهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص/٤٣٢)، وَتَابِعَهُ عَلَيْهِ عَطَا اللَّهِ الْمَعَايِطَةُ فِي بَحْثِهِ «فِرْدُ الشُّبُهَاتِ الْمَثَارَةِ حَوْلَ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِأَحَادِيثِ الْخَوَارِجِ» (ص/١٢) الْمَقْدَمَ لِمَوْتَمَرِ «الْإِتِّصَارِ لِلصَّحِيحِينَ» الْمُنْعَقِدِ بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ بِعَمَّانِ الْأُرْدُنِيَةِ ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م.

(٧) انْظُرْ «مَنْهَجُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي دِفَاعِهِ عَنْ رِجَالِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ» لِصَالِحِ الصَّبَّاحِ (٤٢٦/٢).

(٨) انْظُرْ (١٩٥/١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

وإن كنتُ مع ذلك لا أرتاب في كونِ الكوثريِّ مُبْجَلًا لصحيحِي البخاريِّ مسلمٍ، محتجًا بأحاديثهما على المُخالف، موصيًا طَلَبَةَ العلم والقائمين على المعاهد بالحرص على تدارسهما والاعتناء بحفظ أحاديثهما<sup>(١)</sup>.

**الفرع الثاني:** تُعَثِّرُ الكوثريُّ في نقدِ بعضِ أحاديثِ «الصَّحَّاحين» جرَّاء صلايته المذهبية.

لقد أُطِيعَ بالكوثريِّ في أخطائه على الرواة والعلماء برودُ مُتعاقدٍ مُتنصرة، لا يسيما في تعقُّبِ المُعلِّمي لكتابه «تَأْنِيبُ الخَطِيب» الغايز بجمهرة من الرواة بغير وجهٍ حقٍّ؛ فتصدَّى المُعلِّمي في «التَّنْكِيل» للذَّبِّ عن ذِمَارِ ثلاثٍ وسبعين ومائتي ترجمةٍ من المُحدِّثين وغيرهم، وذلك بالتي هي أحسن فهمًا ومنهجًا وتقريبًا، فلم يجدْ (المؤنَّب) بعدُ مِنَ الرَّاسِخين تَبِيْعًا.

والَّذِي آلَ بِالْكوثريِّ إلى مثلِ هذه الهَنَاتِ العِلْمِيَّة، تسرَّعه في إثباتِ ما يراه صوابًا من غيرِ مزيدِ تَقْلِيلٍ نظريٍّ فيما هو بصددِ تحقيقه، جرَّاء صلايته في مذهبِ إماميه أبي حنيفةٍ في الفروع، وعقيدَةِ أبي منصورٍ في الأصول، تصل أحيانًا إلى حَدِّ التَّعَصُّبِ! و«العَصِيَّةُ لَهَا هَوَاةٌ، وَكَمْ جَرَّتْ مِنْ مَهَازِلٍ»<sup>(٢)</sup>

يَشْهَدُ عليه بهذه العَصِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ أَحَدُ مُعْجِبِيهِ مِنْ علماء المغرب؛ أعني به عبد الله الغُمَارِيُّ، فقد قال في حقِّه: «كُنَّا نَعْجَبُ بِالْكوثريِّ، لِعِلْمِهِ وَسَعَةِ أَطْلَاعِهِ، كَمَا كُنَّا نَكْرَهُ مِنْهُ تَعَصُّبَهُ الشَّدِيدَ لِلْحَنَفِيَّةِ، تَعَصُّبًا يَفُوقُ تَعَصُّبَ الرُّمُخْشَرِيِّ لِمَذْهَبِ الْاِعْتِزَالِ، حَتَّى كَانَ يَقُولُ عَنْهُ شَقِيقُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَيْضِ: مَجْنُونٌ أَبِي حَنِيفَةَ!»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر شيئًا من أخبار ذلك في وصيته للقائمين على جامعة الأزهر في «مقالاته» (ص/ ٤٨١).

(٢) «براءة أهل السنة» لِبَكْرِ أَبُو زَيْد (ص/ ٢٧٦).

(٣) «بَدْعُ النَّاسِر» لِعَبْدِ اللَّهِ الْغُمَارِيِّ (ص/ ١٨٠).

وهذا الوصف بدوره مُجْحَفٌ مِنَ الْغُمَارِيِّ غَيْرِ مُنْصَفٍ، فَإِنَّ الْكوثريَّ وَإِنْ بَالِغٌ غَيْرُ مَرَّوٍ فِي الدَّفَاعِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَذْهَبِهِ بِنَوْحِ شَطُولٍ عَلَى الْمُخَالَفِ، بِدَافِعٍ نَفْسِيٍّ مِمَّا كَانَ يَمْتَقِدُهُ تَتَقَضَّا مِنْ مُخَالَفَةِ إِمَامِيهِ =

والمنهج العلمي الدقيق المتناسق دلالة على حسن تصور صاحبه، وسلامة فطرته؛ وإني لأسف أن أقول أن الكوثري كان في كثير من مقالاته وردوده - ما تعلق منها بمسالك التصحيح والتعليل بخاصة - يكلم بيد ويأسو بأخرى! قد نبأ بهذا عامة من تناول الكوثري بالرّد؛ فلذا خص له أحمد الغماري «سفرًا نارياً تجاوزَ في الحدّ، بعامل ردّ الفعل العنيف»<sup>(١)</sup>، طبع بعد وفاة الرجلين، جمع فيه متناقضات الكوثري، وضّم إليه متضارباته، وسَمّه بـ «بيان تلبس المفتري»<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثالث: مثالان للخلل القابع في منهج الكوثري في إعلال الصّاح.

ولقد كان لهذا التّجانف من الكوثري عن إنصاف أهل الحديث في منهج النّقْد، آثاره الوخيمة على نظره إلى أحاديث «الصّحّاحين»، بحيث تراه جرّئاً على نسف كلّ ما لم يرقّه من متونهما بدعاوي عقديّة ومذهبيّة.

= ومنهـب أصحابه، فإنّه كان يؤسّل نظرياً لكون دين الله ليس وفقاً على أحد من المجتهدين؛ وما من أحد من الفقهاء - ومنهم أبو حنيفة - إلّا وفي كلامه ما يؤخذ منه ويؤدّ.

فتراه -مثلاً- يقول في مقدمة «تأنيب الخطيب» (ص/١٢) في سياق تجويزه لأتباع أحد المجتهدين من أرباب المذاهب الأربعة المعروفة: «.. وأما ادّعاء أن إمامه هو المُصنّف في المسائل كلّها في نفس الأمر، فرجّم بالغب . . ومن أقرنا له بأنّه مجتهد، فقد اعترنا له بأنّه يخطئ ويصيب . . فيكون القول في أحد المجتهدين بأنّه مُصنّف مطلقاً، مجازفة يبرأ منها أهل العلم المُتصّفون، لأنّه يؤدّي إلى رفعه لمقام العصمة».

ولا يقال عن هذا مجرد تنظير منه قد جفاه في تطبيقاته؛ لا بل قد خالفت الكوثري إمامه أبا حنيفة نفسه في مسائل عدّة، بل بيّن خطأه فيها، كرّده عليه في «مقالاته» (ص/١٩٧) في إلزامه الوقف عند حكم القاضي به وعدم لزومه عند عدم حكمه، وبيّن الكوثري أن التّليل الصحيح يخالفه، وكذا في بعض المسائل الأخرى التي خالفه فيها في كتابه «الثّكت الطّرفية»، كمسألة انتباز الخليطين، والمُزارة.

(١) من مقدمة محمد الأمين بوخيزة لكتاب «تكميل العينين» (ص/٦).

(٢) مع أن أحمد بن الصّديق قد استجاز الكوثري بمروياته فأجازها ذكر روايته عنه في تَبته الكبير «البحر المميّ» (١/٤٢٦)، وكذلك في تَبته المختصر «المعجم الوجيز» (ص/١٠)، إلّا أنّه لم يستحتمل من مُجيزه خطاياهم العلميّة، خاصّة بعد أن عرّض به الكوثري في بعض ردوده.

فَمِنْ أَشْهُرِ أَمْثَلِهِ هَذَا فِي بَابِ الْعُقَاثِدِ<sup>(١)</sup>:

رَدُّهُ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه فِي سَوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَّارِيَةِ:  
بِ«إِنِ اللَّهُ؟»<sup>(٢)</sup>، نَحَى فِيهِ إِلَى تَعْلِيلِهِ بَعْدَ انْصَارِفِهِ عَنْ تَأْوِيلِهِ، فَرَاخَ يَضْرِبُ  
رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ، فَاسْتَرْوَحَ الْكُوْثُرِيُّ لِإِسْقَاطِ  
الْحَدِيثِ بِنْدَا، مَعَ عَلَيْهِ بَضْعُفٍ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهَا مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَكَلِّفٍ<sup>(٣)</sup>.

وَمِثَالُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَابِ الْفَقْهِ:

إِعْلَالُهُ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ  
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ مِثْنَى، فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: إِذْبَحْ وَلَا تَخْرُجْ، وَجَاءَ  
آخَرُ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: إِرْمِ وَلَا تَخْرُجْ... الْحَدِيثُ<sup>(٤)</sup>.

فَتَعَجَّلَ الْكُوْثُرِيُّ فِي مَقَامِ نَصْرَةِ مَذْهَبِهِ إِلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ بِكَلَامِ  
عَجِيبٍ وَاللَّهُ يَقُولُ فِيهِ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ السَّائِلِينَ مُجَاهِلِينَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ»<sup>(٥)</sup>

فَلَمْ تُسَوِّغِ الْعُمَارِيُّ نَفْسَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهُ هَذِهِ الْهَنَاتِ! حَتَّى اسْتَشَاطَ عَلَيْهِ  
حَنْقًا فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ قَائِلًا: «هَذَا أَقْسَى مَا يَكُونُ فِي الْوَقَاحَةِ وَالْإِجْرَامِ!.. فَهَذَا  
-كَمَا تَرَاهُ- خَرَقَ لِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي آيٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ الْعَقْلَ بِالصَّرُورَةِ  
يَقْضِي أَنَّهُ لَا دَخَلَ لِإِبْهَامِ السَّائِلِينَ وَالْجَهْلِ بِهِمْ فِي الرُّوَايَةِ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِثَقَلَةٍ،  
إِنَّمَا ذُكِرُوا فِي الْخَبَرِ سَائِلِينَ، فَلَوْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْحُكْمَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

(١) انظر جملة من أحاديث العقائد التي ردّها الكوثري في «الصحّاحين» في «زاهد الكوثري وآراؤه  
الاعتقادية» لعلي الفهيد (ص/٣٨٧) وما بعده.

(٢) أخرجه مسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من  
إباحته، رقم: ٥٣٧).

(٣) سيأتي الرد على بعض مُعارضاته لمتن هذا الحديث في محله من الجزء الثاني من هذا البحث.

(٤) أخرجه البخاري (ك: العلم، باب: الفتيا وهو واقف على الدابة وتحوها، رقم: ٨٣)، ومسلم

(ك: الحج، باب: من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي، رقم: ١٣٠٦).

(٥) «لُكْتُ الظَّرِيفَةُ» لِلْكُوْثُرِيِّ (ص/٥٦-٥٧).

سؤال سائل، لَمَا كَانَ لَذِكْرِهِمْ أَيُّ تَأْثِيرٍ فِي الْحَدِيثِ، لَا فِي الْمَتْنِ، وَلَا فِي  
الْإِسْنَادِ<sup>(١)</sup>.

فهذان حديثان في «الصَّحِيح» قد عَجِبَ رَأْيُ الْكَوْثَرِيِّ فِي تَضْعِيفِهِمَا، لَمْ  
يَسْلُكْ فِي ذَلِكَ مَسْلَكًا عِلْمِيًّا صَحِيحًا، وَلَا سَبَقَهُ إِلَى تَعْلِيلِهِمَا أَحَدٌ أَعْرَفَهُ مِنَ  
الْمُعْتَبَرِينَ، فَمَا كَانَ جَائِزًا الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ فِي مَا زَلَّ فِيهِ، فَضْلًا عَنْ اتِّخَاذِ نَقْدَاتِهِ  
وَلِيَجْهَ لِعِضَادِ الْمَعَاصِرِينَ بِهِ فِي اسْتِبَاحَةِ الصَّحَاحِ؛ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ.

---

(١) «بيان تليس المفتري» (ص/١٢٥).

**المَطْلَب الرَّابِع**  
**موقف أحمد بن الصَّدِّيق الغُمَارِي<sup>(١)</sup> (ت ١٢٨٠هـ)**  
**من «الصَّحِيحِينَ»**

**الفرع الأوَّل: تَمَيُّزُ الغُمَارِي فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَسِعَةِ أَطْلَاعِهِ عَلَى مُصَنَّفَاتِهَا.**

تَبَوَّأَ الغُمَارِيُّ مَكَانَةً فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ لَا تَكَادُ تُسَامَى فِي عَصْرِهِ وَمِصْرِهِ، لَمْ يُنَازَعْ مُنْصَفٌ لِقِيَّتِهِ فِي قُوَّةِ حِفْظِهِ لِمَتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَسِعَةِ مَعْرِفَتِهِ بِدَوَاوِينِهَا، وَغَزَاوَةِ تَصْنِيفِهِ فِي عِلْمِهَا<sup>(٢)</sup>؛ فَلَسْتُ أَبَالِغُ إِنْ نَقَيْتُ لَهُ مُسَاوِيًا فِي ذَلِكَ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ كُلِّهَا، فِي زَمَنِهِ وَلَا قَبْلَهُ!<sup>(٣)</sup>

---

(١) أحمد بن محمد بن الصَّدِّيق بن أحمد أبو الفَيْض الغُمَارِي الحُسَيْنِي: مَحَلَّتْ مَغْرِبِي طُلُوعُهُ، مَيَّالٌ إِلَى فَنِّهِ الظَّاهِرِيَّةِ، مِنْ نَزْلَاءِ طَنْجَةٍ؛ تَعَلَّمَ فِي الْأَزْهَرِ، وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلْطَةِ فِي الْمَغْرِبِ جَفْوَةٌ، وَاسْتَقْبَلَهُ جَمَالُ عَبْدِ النَّاصِرِ وَوَعَدَهُ بِأَنْ يَبْنِيَ لَهُ دَارَ حَدِيثٍ بِمِصْرَ، وَأَخْلَفَهُ! ثُمَّ تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ كَمَا حِينَ سَمِعَ بِخَبَرِ اخْتِفَالِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بِالْمَغْرِبِ.

مِنْ تَأْلِيْقِهِ: «تَوْجِيهِ الْأَنْظَارِ لِتَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِنْفَاطَارِ»، وَ«التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ» فِي سِيرَةِ وَالِدِهِ مُحَمَّدٍ، وَ«المُعْجَمُ الْوَجِيزُ لِلْمُسْتَجِيزِ» رِسَالَةٌ فِي شَيْوَعِهِ وَلَمَحَةٍ مِنْ تَرَاجُمِهِمْ، وَ«الْمُدَاوِي لِعِلَلِ الصَّنَاوِي» وَغَيْرِهَا كَثِيرٌ، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٢٥٣/١).

(٢) يَتَبَيَّنُ هَذَا لِمَنْ طَالَعَ كِتَابَهُ «لَيْسَ كَذَلِكَ» فِي الْإِسْتِدْرَاكِ عَلَى الْحِفَاطِ كَثِيرًا مِنَ الطَّرِيقِ وَمَا يَنْتَلِقُ بِالرُّوَاةِ بِمَا أَذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، فَاصَابَ فِي كَثِيرٍ، وَأَخْطَأَ فِي بَعْضٍ.

هَذِهِ الْمَصْنَفَاتُ فِيهَا الْمَطْبُوعُ وَالْمَخْطُوطُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ الْغُمَارِي قَائِمَةً بِجُلِّهَا فِي كِتَابِيهِ «الْبَحْرُ الْعَمِيقُ فِي مَرْوِيَّاتِ ابْنِ الصَّدِّيقِ» وَتَرْجِمَتِهِ لِنَفْسِهِ «سَبِيحَةُ الْعَقِيقِ»، وَفِي آخِرِ كِتَابِهِ «تَوْجِيهِ الْأَنْظَارِ إِلَى تَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِنْفَاطَارِ» (ص/١٥١-١٥٨) جَدُولٌ بِأَسْمَاءِ مُصَنَّفَاتِهِ.

(٣) اعْتَنَى سَعِيدُ مَمْلُوحُ الْمِصْرِيُّ بِسَرْدِ أَسْمَاءِ مَصْنَفَاتِ الْغُمَارِيِّ الْحَدِيثِيَّةِ، وَتَمَيَّيزِ الْمَطْبُوعِ مِنْهَا مِنْ =



يقول عنه تلميذه محمد الأمين بوخيزة: «لقد كان العُمَارِيُّ كثيرَ الكتابةِ سريعاً، فهو يكتُبُ في مجلسٍ واحدٍ ما يعجزُ عنه جماعةٌ في ساعاتٍ، وأنفقَ له أن يكتُبَ مؤلفاتَ يَوْمِيَّةٍ، أي أَنَّهُ يكتُبُ مؤلفاً في كِرَاسَاتٍ ثلاثةٍ أو أربعةٍ في يومٍ أو بعضِهِ! ولكن الجَلو لا يثُم - كما يقول المَثَلُ -، فَإِنَّ عَيْبَ هذا الرَّجُلِ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَقْلِهِ، فهو مُتَسَرِّعٌ وصاحبُ مُبالغةٍ، ولا يَتَحَرَّى كثيراً مِنَ الثَّقَلِ»<sup>(١)</sup>.

وحقاً وجدته في عَامَّةِ تحقيقاته كما قال؛ يحشُرُ الطُّرُق والأسانيد حشراً دون نقدٍ ولا تمييزٍ، وكثيراً ما يبني على مُجرد ذلك أحكاماً لا تصحُّ، وهذا شيءٌ يعرفُهُ مَنْ طالعَ مؤلفاتِهِ بتجرُّدِ النّاقِدِ، خاصَّةً منها «المُدَاوِي لِعِلَلِ المُناوِي»، و«فتح المَلِكِ العَلِيِّ بصحَّةِ حديثِ بابِ مدينةِ العلمِ عليّ».

وعلى ما هو عليه مِنْ سِيعةِ اطلاعٍ وفهمٍ لهذا الفنِّ، ودُريةٍ في مُمارسته، هو وأخُوهُ عبد الله وعبد العزيز؛ فَإِنَّ ذلك لم يعصمه من الوقوع في هناتٍ قبيحةٍ في مسائلٍ منه، خالفت بها المُحدِّثين في منهجِ التَّعليل والجرح والتَّعديل؛ ممَّا يُعطي النَّاظر في كثيرٍ من مُصنَّفاته هو والآخرين انطباعاً باستحكام الهَوَى في أحكامِهِمْ؛ فلقد وقعوا فيما أنكروه على الكوثريِّ مِنَ التَّعَصُّبِ للرَّأي والشُّذوذ فيه!

**الفرع الثَّاني: نقد كلامٍ للعُمَارِيِّ يُحتجُّ به لفتح بابِ الطَّعن لأخبار «الصَّحيحين».**

تَهاوَى بعضُ المُعاصرين المَتهوِّسين بفكرة تنقية الثُّراث الإسلاميِّ على ترديدِ بعضِ مُقرَّراتِ العُمَارِيِّ، أشهرها فقرَةٌ مِنْ كلامه طاروا بها كلَّ مَطَارٍ، يذكر فيها بعضُ معاييرِ معرفةِ الحديثِ المَوْضوع<sup>(٢)</sup>، يقول فيها:

= المخطوط، في كتابه «الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر» (ص/٣٨٦)، فبلغت (٩٣) مصنفًا، ما بين رسالَةٍ صغيرةٍ إلى عدَّةٍ مجلِّداتٍ، بل جاوزت المائة على عَدِّ محمد بن عبد الله التليدي في كتابه «تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه»، وينظرُ إلى سردِ الأخير لمصنَّفاتِ الحديث وعلومه في بلادِ الأندلس والمغرب الأقصى منذ الإسلام، نجد عدَّها (١٢١١) مصنفًا مع فَوْتِ الكثيرِ عليه، لتكون نسبةِ مصنَّفاتِ العُمَارِيِّ منها لوَحِيدًا قُرابة (٩%)!

(١) «جرب الأديب السَّامِعُ لبوخيزة الحَسَنِي (١/١١٣ مخطوط).

(٢) كما نراه في كتاب «السَّيف الحاد» (ص/١٠٢-١٠٣) لسعيد القنوبي محدِّث الإِباضية، و«تجريد البخاري ونسلم من الأحاديث التي لا تلزم» لجمال البنا (ص/٢٨).

«كَمْ مِنْ حَدِيثٍ صَحَّحَهُ الْحُقَاطُ وَهُوَ بَاطِلٌ! بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَاهُ وَمُعَارَضَتِهِ لِلْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ مَخَالَفَةِ الْوَاقِعِ وَالتَّارِيخِ؛ وَذَلِكَ لَدُخُولِ الْوَهْمِ وَالْغَلَطِ فِيهِ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِالْعَدَالَةِ، بَلْ قَدْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبُ! فَإِنَّ الشُّهْرَةَ بِالْعَدَالَةِ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ فِي الْوَاقِعِ.

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ «الصَّحَّاحِينَ»، فَإِنَّ فِيهَا مَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِطُلَانِهِ! فَلَا تَغْتَرَّ بِذَلِكَ، وَلَا تَتَهَيَّبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهِمَا، فَإِنَّهَا دَعْوَى فَارِغَةٌ لَا تَثْبُتُ عِنْدَ الْبَحْثِ وَالتَّمْحِصِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ غَيْرَ مَعْقُولٍ وَلَا وَاقِعٍ»<sup>(١)</sup>.

فَعَامَّةُ هَذَا الْكَلَامِ مُحَضَّرٌ غَلَطٌ، وَالْعُمَارِيُّ يُشْنَعُ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ تَنَاقُضَاتِهِ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهَا! فَمَا هُوَ ذَا يَفْتَحُ بَابَ التَّكْذِيبِ لِمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِدَعْوَى أَنْ لَا إِجْمَاعَ عَلَى مَا فِيهِمَا؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ طَعْنًا لَهُ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، مُحْتَجًّا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ «ظَنَّنَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا»<sup>(٢)</sup>!

وَهُوَ نَفْسُهُ مَنْ دَافَعَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «يُعْتَبَرُ تَوْثِيقُ مُسْلِمٍ لَهُ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَا سِيمَا بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْكِتَابِ الْمُجْمَعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّتِهِ»<sup>(٣)</sup>!

وَلَقَدْ حَوَتْ فِقْرَتُهُ السَّابِقَةَ جَمْلَةً مِنَ الْمَغَالِطَاتِ، لَنَا فِي كَشْفِهَا ثَلَاثُ وَقَفَاتٍ:

**الوقف الأولى:** قول العُمَارِيِّ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا صَحَّحَهُ الْحُقَاطُ بَاطِلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَتْنِهِ:

فهذا مثال لما ذكرناه عنه آنفًا من تسرُّعه في أحكامه المبالغية! وهو كلام عاموه مُشْكَلٌ يُسْتَفْصَلُ عَنْهُ:

(١) «المُخِيرُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص/١٣٧-١٣٨).

(٢) «بيان تلبس المفتري» (ص/١٢٥).

(٣) «المُدَاوِي لِمَلِلِ الْمُنَاوِي» (٢/٥٤٨).

فإن كان قصده ما اتفق الحُقَاطُ على تصحيحه من الأخبار، وتلقَّوها بالقَبول - كحال أصول المرفوعات في «الصَّحيحين» - فكلَّامه ردٌّ؛ فإنَّ جريان عملهم على تصحيحها والاحتجاج بها مُستلزمٌ لاستقامة مُتونها ضرورةً، فلن يَغيب عن جميعهم نكارةُ متنها إن وُجِدت؛ وسبق الكلام حول هذه المسألة.

وإن كان يريدُ بإطلاقه بعض الحُقَاطِ، وأنَّ آخرين يُخالفونهم: فهذا يقع كثيرًا؛ يَنزاعُ النُّقاد في ترجيحِ صِحَّة حديث من عدمه، فما يُصحِّحه جماعةٌ ويَقبلون متنه، قد يراه آخرون مَعْلُولًا وَيُبطِلون مدلوله! فلا حَرَجَ من اختيارِ أَحَدِ القولينِ بدليله.

والظاهر من كلام الثُّماريّ نزوعه إلى المقصد الأوَّل لا الثَّاني! فإنَّ من كبائر الثُّماريّ وأصل بليَّته: استحقاقه لإجماعات المُحدِّثين! فلا يكاد يُبالي بأقوالِ ساداتهم إذا خالفت رأيه.

تَرى شاهدَ هذا صارخًا من قبيح قوله: «في المُحدِّثين عادةٌ قبيحةٌ! هي تَقْلِيدُ السَّابِقِ منهم، والاعتماد على ما يقول من غير تأمُّلٍ ولا رويَّةٍ، ومع صرفِ النَّظَر عن التَّحْقِيق والاستدلال والبحث فيما يُؤيِّد قولَ ذلك السَّابِقِ أو يُبطِّله ويَرُدُّه، لأنَّهم ليسوا أهلَ نظرٍ واستدلال، وإنَّما أهلُ روايةٍ وإِسنادٍ».

فإذا قال واحدٌ منهم، مثل أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرع، في حديثٍ أو رجلٍ قولًا، فكلُّ مَنْ جاء بعدهم سيعتمد ذلك القول، ويردُّ به الأحاديث المتعدِّدة ويضعفها، لا لدليل ولا برهان..

فلا يهولنك اجتماعُهم على أمرٍ واتِّفاقهم على شيءٍ! ولا تعتمد عليه، حتَّى تعلم صِحَّتَه أو بطلانه من جهة الدَّلِيل، فإنَّ أهل التَّحْقِيق والنَّظَر لو سَلَكُوا طريقَتهم هذه، لأبطلوا ثُلث الشَّريعة! وردُّوا أكثر الأحاديث الصَّحيحة، لولا أنَّ الله أيَّدَهم بنوره، وأمَّدهم بتوفيقه، فضربوا بأقوالهم عرضَ الحائط، وداسوا اتِّفاقانهم بالأقدام، وتطلَّعوا بنظرهم الصَّائب إلى الحقائق..

فإذا بحثت في الأمر وحققت المسألة، وجدتهم يتفقون في وقت الضحى على إنكار وجود الشمس في السماء، لأنَّ أولهم الأعمى أنكرها فتابعوه على ذلك! ثقةٌ منهم بقوله، وتقديماً لتقليده على يقين حسهم، وهكذا تجد اتفاقهم على تضعيف عبد السلام بن صالح الهروي<sup>(١)</sup>، وعلى إبطال حديث: «الطير»، وحديث: «أنا مدينة العلم»<sup>(٢)</sup>، وغير هذا ممَّا يطول ذكره، ويصعب تتبعه»<sup>(٣)</sup>.

**الوقفه الثانية:** قوله أنَّ سبب بطلان المتن راجع إلى دخول الوهم على العدل:

نعم؛ مُسلم به أنَّ الثقات مهما بلغوا في قوَّة ضبطهم، فلا بدَّ لهم من هناتٍ في كثير ما يروونه، والمعصوم من عصمه الله؛ لكنَّ الغماري أتبع كلامه بما كان الواجب تركه، ادَّعى فيه على مشهور العدالة إمكان تعُدُّ الكذب في الحديث! وهذا لغو لا طائل منه؛ فإنَّ الثقات لم يُنزلوا العدل مكانته إلَّا بعد تتبع سيرته ونخل مروياته، فإذا اجتمعوا على تعديل راوٍ، فهم شهداء الله في الأرض، والأصل الثابت عند العلماء لا يُشغَّب عليه بمثل هذه الاحتمالات. ولا يُستغرب الشيء من معدنه! فإنَّ الغماري هو من فاه بـ «أنَّ الجرح والتعديل غيرُ مُحققِ النسبة إلى جميع المؤثقين والمجروحين، فكم من ثقةٍ جرحوه! وكم من مجروحٍ وثقوه!»<sup>(٤)</sup>.

وهذا - لا شك - من بقايا تأثره بالزيدية ومُحدثهم محمد بن عقيل الحضرمي<sup>(٥)</sup>؛ فلَكم أننى على كتابه «العتب الجميل» في الطعن على أهل الجرح

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: «صديق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط الغيالي فقال: كذاب».

(٢) قد سبق الكلام تفصيلاً على هذين الحديثين، في بحث «موقف الإمامية من الصحيحين».

(٣) «المداوي» للغماري (٣٦٤-٣٦٣/٥).

(٤) من كلام الغماري في الجزء الأول من كتابه «جُزْءُ المكارم» (ص/١٦).

(٥) محمد بن عقيل بن عبد الله (ت ١٣٥٠هـ): من آل يحيى، الملوئي الحسيني؛ رحالة تاجر، من بيت علم زيديٍّ بحضرموت، كان شديد التشيع؛ له كُتب منها: «التصانع الكافية»، تحايل فيه على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ونال منه، و«العتب الجميل» على علماء الجرح والتعديل، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٦٩/٦).

والتَّعْدِيلُ؛ فَلَقَدْ «أَفْسَدَ هَذَا الرَّجُلُ وَقِيلَهُ مِنْ آلِ السَّقَافِ الرَّيْثِيِّينَ بِدَسَائِسِهِمُ الشَّيْخَ  
أَبَا الْفَيْضِ الْعُمَارِي، وَقَلْبُوهُ زَيْدِيًّا أَكْثَرَ مِنْهُمْ! كَمَا تَرَاهُ جَلِيًّا فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمَلِكِ  
الْقَلْبِيِّ، بِصَحْحِهِ حَدِيثُ: بَابُ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَلَيَّ<sup>(١)</sup>»، حَتَّى جَعَلَ الْمُحَدِّثِينَ أَغْلَبَهُمْ  
زَيْدِيَّةً<sup>(٢)</sup>»

وَلَا عَتَبَ عَلَى نَقَادِ الرِّجَالِ وَهُمْ مَنْ قَامَ بِأَعْبَاءٍ مَا حُمِّلُوا مِنْ أَمَانَةِ نَبِيِّهِمْ  
فَتَحَمَّلُوهَا، فَكَشَفُوا عَنْ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ عَوَارِهِمْ، وَمَحَوُا عَنِ السُّنَنِ عَارَهُمْ،  
فَمُحَالٌ أَنْ يَتَوَافَقُوا عَلَى عَدَالَةٍ رَأَوْا هُوَ خِلَافُ مَا حَسِبُوهُ، ثُمَّ تَتَّبِعَهُمُ الْأُمَّةُ فِي  
التَّنْدِينِ بِأَخْبَارِهِ، وَلَا يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَامَةً عَلَى سُوءِ حَالِهِ، وَبِرَاءَةٍ وَخِيَةٍ مِنْ  
مُفْتَرِيَاتِهِ! وَاللَّهُ مَا سَتَرَ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ»، كَمَا قَالَ سَفِيَانُ بْنُ  
عُيَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

يَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ: «إِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى تَوْثِيقِ رَجُلٍ، وَلَمْ يَطْعُنْ فِيهِ أَحَدٌ  
بِحُجَّةٍ، فَتَمَّ الْمَحَالُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَمُنُّ قَدْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، إِذْ لَوْ  
كَانَ كَذَلِكَ، لَقَضَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ سِتْرِهِ مِنَ الْبُتْصَاقِ مَرْوِيٍّ بِالشَّرِيعَةِ،  
وَقَدْ تَكْفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهَا؛ نَعَمْ، يَبْقَى احْتِمَالُ الْقَلْبِطِ فِي بَعْضِ مَا رَوَى، وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ  
أَنْ يُبَيِّنَ اللَّهُ ﷻ عَلَيْهِ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٤)</sup>».

**الوقفَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُ الْعُمَارِيِّ عَنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ  
مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهِ .. إلخ:**

قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ أَقْسَامِ مَا انْتَقَدَ الْحُقَاطُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَأَنَّ  
مِنْهَا أَحَادِيثَ مَرْدُودَةَ مَعْدُودَةٍ عَلَى أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ لَا تَصُمِدُ أَمَامَ النُّقْدِ، مِنْهَا مَا  
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَهُمَا يَعْلَمَانِ عِلَّتَهُ.

(١) «روثي القرطاس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/ ١٧٢ مخطوط) بتصرف يسير.

(٢) فِي كِتَابِهِ «جُزْءُ الْمَقَارِ» (١/ ١٥٠).

(٣) «الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (١/ ١٤٦).

(٤) «رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه» (١٩/ ١٥٤ - آثار المعلِّم).

لكن ما يشين عبارة العُمَارِيِّ إطلاقه للفظ (الْوَضْع) على حديث في «الصَّحِيحِينَ»! بل ودعوته غيره إلى عَدَمِ التَّهْيِيبِ مِنَ الْحُكْمِ عليها بذلك إن بدا له! مُتَذَرِّعًا بَانْتِفَاءِ الإجماعِ عليها؛ ولا رَيْبَ أَنَّهُ تَهَوُّزٌ يَفْتَحُ ذِرَاعَ لِنَكَارِ كُلِّ مُتَطَفِّلٍ جَهُولٍ ما لا يَرُوقُهُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ؛ فلم يُبْقِ الرَّجُلُ بَذَا لِلصَّحِيحِينَ حُرْمَةً!

فَمَنْ يَدُلُّنِي عَلَى نَاقِذٍ مُعْتَبَرٍ رَمَى رَاوِيًا فِي «الصَّحِيحِينَ» بِالْكَذْبِ وَالْوَضْعِ قَبْلَ الْعُمَارِيِّ لِمُجَرَّدِ نَكَارَةِ رَأَاهَا فِي مَتْنٍ رَوَاهُ؟! وَأَيُّ نَاقِذٍ مُعْتَبَرٍ حَكَّمَ عَلَى حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟<sup>(١)</sup> اللَّهُمَّ إِلَّا ابْنَ حَزْمٍ (ت ٤٥٦هـ) وما أَشْبَهَ الْعُمَارِيَّ بِهِ فِي جِدَّتِهِ! فَقَدْ تَابَعَهُ فِي تَكْذِيبِ قِصَّةِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لِابْنَتِهِ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وهي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٢)</sup>، ووافقه فِي اتِّهَامِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ رَاوِيَهُ بِوَضْعِهِ<sup>(٣)</sup>!

وَفِي الشَّهَادَةِ عَلَى هَذَا التَّأَثُّرِ الْعُمَارِيُّ بِابْنِ حَزْمٍ، يَقُولُ بِوَحْبَةِ الْحَسَنِ: «شَيْخُنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِّيقِ الْعُمَارِيُّ الطَّنْجِي .. كَانَ لِهَجَا بَابِنِ حَزْمٍ، دَاعِيًا إِلَى كُتْبِهِ، حَتَّى إِنَّهُ أَوْلَمَ لَنَا خَتَمَ الْمَرَّةِ الْأُولَى مِنَ «الْمُحَلَّى» عَنْ طَبْعَتِهِ الْأُولَى! وَخَرَجَ مِنْهَا -وَهُوَ شَابٌ يَتَوَقَّدُ ذَكَاءً وَطُمُوْحًا- نِقَمَةً عَلَى الْفُقَهَاءِ، وَلَعْنَةً عَلَى الْمُتَعَصِّبَةِ!»

(١) وَأَمَّا مَا نُسِبَ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثٍ: «كَيْفَ بَكَ يَا ابْنَ عَمْرٍ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُخَيَّبُونَ رِزْقَ سِتْنَمٍ، وَيَضَعِفُ الْيَقِينَ»، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ مَوْضُوعٍ، تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ الْجَوَّاحُ بْنُ مَنَاهِلٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ مَثْنَمٌ: فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَضَعُ نَسْبَتَهُ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي أَيِّ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَايَاتِ «الصَّحِيحِ»، وَمَا اشْتَهَرَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَبَعْضِ كُتُبِ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْضُوعَاتِ» وَنَسَبَهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ: هُوَ مُحَضَّرٌ وَهُمْ عَلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ إِنَّمَا عَنَّنَا حَدِيثًا آخَرَ! وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْوَهْمِ الْعِرَاقِيُّ وَبَعْدَهُ الشَّيْطَانِيُّ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَانْظُرْ تَحْرِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جُزْءِ بَعْنَوَانِ «بَطْلَانِ نَسْبَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ»: (كَيْفَ بَكَ يَا ابْنَ عَمْرٍ إِذَا بَقِيتَ ..) إِلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ! لِأَسَاتِظَا عَبْدِ الْبَارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (ك: الْقَضَائِلُ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، رَقْم: ٢٥٠١).

(٣) «جُوزَةُ الْعَمَلَاءِ» (١/١٦)، وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ بِالْوَضْعِ أَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الصَّدِّيقِ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ» لِأَبِي الشَّيْخِ (ص/٥٤) فَقَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، لِمَخَالَفَتِهِ لِلْوَاقِعِ».

فكان يُجرعهم الحنظل، ويلقمهم الجنذل؛ حتى إنني استفظعتُ نعتَه لأبي حنيفة بـ (أبي حنيفة)!! .. في حين أنه يصف كثيراً من جهلة المتصوفة بالخصوصية والولاية الكبرى، وهم لا يؤهلون لحمل يعال أبي حنيفة»<sup>(١)</sup>.

إن الأصل في حكم النقاد على الراوي الثقة، إذا خلط في ذكر حديث فوهم في نسبته إلى النبي ﷺ، أن يدرجوا حديثه هذا في حدّ النكارة أو البطلان -على أشدّ تقدير-؛ أمّا أن يصموه بالموضوع -كما فعل العُماريّ بحديث مسلم- فما أبعدهم عن هذا الغلو! فإنّ الموضوع في عاتق استعمالهم -كما استخلصه الذهبيّ من رحيق كلامهم- «ما كان متنه مخالفاً للقواعد، وراويه كذاباً»<sup>(٢)</sup>؛ وقد سلّم الله عكرمة بن عمار أن يكون كذلك.

وسياتي مزيد بسط في نقض شديد كلام ابن حزم والعُماريّ في حقّ حديث عرض أبي سفيان لابنته على النبي ﷺ في «صحيح مسلم»، وذلك في مبحثه الخاص من القسم الثاني للبحث.

وللعُماريّ من مثل هذا الشطط في أحكامه على المُحدثين ودواوينهم الشيء الكثير؛ فهو الذي سنّ الغارة على الترمذي وأئمة الحديث بثمة جمودهم على ظاهر السند، وزعم أنّ هذا الجمود هو العلة في إخراج البخاريّ ومسلم للأباطيل في صحيحيهما<sup>(٣)</sup>، ثم لم يرعو عن غيّه حتى بهت البخاريّ بنصب العداوة لأهل البيت<sup>(٤)</sup>! نسأل الله السلامة.

إنّ آفة العُماريّ في نظري -فضلاً عما أمضيناه من بوائقه- تسرع نفسه المضطربة إلى إصدار الأحكام المنفعلة! لا أكاد أراه في كثير من الأحاديث التي يدرسها يكلف نفسه التفتيش في أسانيدنا بنفس المُقشّ، ولا استقراء كلام الأئمة عنها بنفس المُوازن؛ ولكن يُطلق لقلبه العنان بما أملاه بادئ رأيه.

(١) «جواب الأديب السائح» لبوخيزة (٢٣٨/١١) مخطوط.

(٢) «الموقظة» (ص/٣٦).

(٣) انظر «جوة المطار» (١٦/١).

(٤) «روث القراطس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/١٢٠) مخطوط.

وسترى أمثلة هذا ملء العين إن طالعت رسالته الموسومة بـ «المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»؛ حيث السرد المجل والتعقيب بالقطع المجرد سيمتان بارزتان له؛ والدَيانة تستوجب الورع في دراسة الوحي، والتَّحري يفرض التَّريث واستفراغ الجهد في إثبات شيء فيها أو نفيه؛ والله من وراء القصد.



## المطلب الخامس

### موقف عبد الله بن الصديق النميري<sup>(١)</sup> (ت ١٤١٣هـ) من «الصحيحين» ودراسة بعض ما أعله فيهما

عبد الله بن الصديق أعلم النعمانيين بالحديث بعد أخيه بكر أحمد، فسيبه أحب هذا الفن وتوجه لدراسته، وأثره على قلبه الحديثي واضح في مؤلفاته؛ وإن كان عبد الله ألطف عبارة منه في النقد، وألن جانباً في الرد. فإنه مع ضعف اندفاعه هذا -مقارنةً بأحمد- لم يكن لينجو من بعض العيوب المنهجية التي وقع فيها شقيقه تصحيحاً أو تعليلاً، والعجلة في رمي الحديث بالوضع من غير دليل رجيح، وهذا يحصل منه أحياناً لاستحكام النزعات المذهبية عليه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني: أبو الفضل النميري، تلقى تعليمه الأولي في زاوية أبيه الصديقية، ثم ارتحل إلى جامع القرويين بفاس فأخذ عن علمائها، ثم التحق بالجامع الأزهر بمصر سنة ١٩٣٠م فحصل على شهادة العالمية الأزهرية فيها، إلى أن استقر بطنجة خطيباً بزاوية الصديقية ومدرساً بها؛ من تليفه: «بدع التفاسير»، و«الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المرفودة»، انظر ترجمته لنفسه في كتابه «سبل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق».

(٢) كحكيه في كتابه «بدع التفاسير» (ص/١٨١) على حديث أبي هريرة الذي في «مسند أحمد» (٣٣٢/١٣) برقم: ٧٩٥٠: «لو كان العلم معلقاً بالثريا، لتناوله قوم من أبناء فارس» بالوضع، وأن بعض الرواة الرضاعين هم من غير لفظ «الإيمان» و«الذين» -وهما اللفظان الصحيحان في الحديث- بلفظ «العلم». وحكمه مبالغ فيه، والصواب ما أثبت أخوه أحمد بن الصديق من شذوذه فحسب، في جزء له سماه =

ومن مظاهر تحكّم عبد الله بن الصديق في نقد «الصّحيحين»: بما ندّعيه عليه من استحكام النزعة المذهبيّة: محاولته اليأسه للطعن في حديث معاوية بن الحَكَم رضي الله عنه الذي سأل فيه النّبي صلى الله عليه وآله الجارية عن الله بأين<sup>(١)</sup>، حيث حَكَم عبد الله بشذوذ هذا الحديث الصّحيح وهو في «مسلم» وبنفس العلل التي ساقها سلفه الكوثري لإبطال الحديث؛ ثم زاد عليه أشياء تنقض المتن في زعمه لم يذكرها الكوثري<sup>(٢)</sup>.

وقد تَمدّأ بعبد الله الخطلُ في مثال آخر أبطل فيه الحديث المُتفق علو صِحّته بين العلماء! من قوله صلى الله عليه وآله آخرُ عُمره المُبارك: «لَمَنَ الله اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد»<sup>(٣)</sup>؛ بل أبطل أحاديث هذا الباب كلّها! بدعوى مُخالفيتها لما يفهمه من القرآن غير مُبالٍ بتكاثر طرقها، وتواتر معناها عن النّبي صلى الله عليه وآله<sup>(٤)</sup>.

هذا وهو المقرُّ بأن أكثر أهل العلم متقدّمين ومتأخّرين قد عَمِلُوا به، لكن عذرهم في ذلك عنده: أنهم لم يَتَفَقَّطُوا لِمَا تَفَقَّنَ له فيه من العلل التي تقضي بترك العمل به واعتقاده.

يقول: «هذا حديث ثابت في الصّحيحين وغيرهما من طرق، وقد عَمِلَ به كثير من العلماء المُتقدّمين والمتأخّرين، ولم يَتَفَقَّطُوا لِمَا فيه من العلل التي تقتضي

= «إظهار ما كان خفيًا، من بطلان حديث: لو كان العلم بالثريا»، ووافقه عليه الألباني في «سلسلة الضعيفة» (٥/٧٥، رقم: ٢٠٥٤)، فجملة القول أن الحديث ضعيف بهذا اللفظ: (العلم)، وإنّما الصّحيح فيه (الإيمان) والدين)، والله أعلم.

(١) «الفرائد المصنوعة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» لعبد الله الغماري (ص/ ٨٧-٩١).

(٢) ستأتي مناقشتها في موضعها المُناسب من هذا البحث (٢/ ٧٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، رقم: ١٣٩٠)، ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، رقم: ٥٢٩).

(٤) ذكره الكُتّابي في «نظم المتناثر» (ص/ ١٣٠-١٣١).

ترك العمل به، وذلك أَنَّ القرآن الكريم يُعارض هذا الحديث مِنْ ثلاثة أوجه...»<sup>(١)</sup>.

وخلاصة الوجوه الثلاثة عنده: أَنَّ اليهود آذوا الله ورسوله بِثَمَمٍ شائنة، استحقُّوا عليها اللَّعنة، وأنَّهم كانوا يَقْتُلُونَ الأنبياء، وأنَّهم حاولوا قتل عيسى ﷺ ومحمَّد ﷺ، فلا يَتَصَوَّرُ هو بعدَ عُدوانهم هذا على المُرسَلين أن يَتَّخِذُوا قبورهم مساجد!.

وما أحسنَ ما قُتِدَ به (محمَّد الغزالي) هذه الشُّبهة التي ألقى بها العُماريُّ بجواب مُختصرٍ، يقول فيه: «إِنَّ الله وَصَفَ اليهودَ بقوله: ﴿وَقَطَعْنَاهُ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا يَنْهَهُ الصَّالِحُونَ وَهُمْ ذُنُوبُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ السَّيِّئَاتِ لَعْنَهُمْ يَـجْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٨]؛ فالصَّالحون أَبَوْا الاعتداءَ على الأنبياء، والمُجرمون سَفَكُوا دماءَهم، وبعد قتلهم، بُيِّنَت المَعَادِ على قبورهم، تَكْرِيمًا لهم، على أَنَّ هذه المقابر وساكنيها حُصِدَتْ مع اجتياح الأعداءِ للأرض المُقدَّسة، فليس هناك الآن قبرٌ قائمٌ به نبيٌّ معروف! وحلَّ محلَّ القبور الدَّارسة أصنامٌ وأنصابٌ ومذابح في الكنائس المسيحيَّة»<sup>(٢)</sup>.

لقد كان عبد الله في دراسته النَّقدية لهذا الحديثِ وأشباهه مِنْ حيثِ تخريجِهِ، مُتَمَمًّا هو فيه لما بَدَأَه قَبْلُ أخوه أحمد مِنْ دراستِهِ مِنْ جِهَةِ الفقه، في كتابه «إحياء المقبرِ، بأدلة استحبابِ المساجد والقباب على القبور»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الفوائد المقصودة» (ص/١٠٥).

(٢) قرائنا الفكري في ميزان العقل والشرع» (ص/١٥٢).

(٣) سأل محمد بوخيزة شيخه أحمد العُماري عن تناقضه في كتابه هذا مع ما قرَّره في رسالته «الاستنفار لغزو التَّشْبِيه بِالْكُفَّارِ»، حيث عقد بابًا في تحريم اتِّخَاذِ المساجد على القبور لعلُّ التَّشْبِيه بِالْكُفَّارِ، فنردَّ العُماري واضطرب! ثم أشار له إلى أَنَّ المدار على القصد والنية!

يقول بوخيزة في كتابه «صحيفة سوابق» (ص/٢٤٤): «... ولعلَّ ظهور البطلان فيما ذهب إليه هو الَّذي حدا بعبد الله التَّليدي -تلميذ أحمد العُماري- إلى مخالفتِهِ في هذه المسألة في تهذيبه لكتاب شيخه «الاستنفار» (ص/٤٠-٤١)، وكتبه -يعني التَّليدي- نَهَجَ هذا المنهج في سائر موفقاته، وفيها ما هو أبعث وأظفَع، ولكنَّها الرُّأْيُ والطَّرِيقَةُ»<sup>١</sup>.

فَلَمْ أَغْضَبْ هَذَانِ الْكُتَابَانِ عِنْدَ طِبَاعَتِهِمَا صَهْرَهُمَا الْأَمِينِ بُوخِيزَةَ! فَسَارَعَ  
بَعْدَ انْعِتَاقِهِ مِنْ طَرِيقَتِهِمَا إِلَى إِخْرَاجِ جِزْءٍ صَغِيرٍ مَطْبُوعٍ، يَرُدُّ فِيهِ عَلَيْهِمَا ضَمَنًا  
تَجْوِيزُهُمَا بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، حَوَتْ وَاحِدًا وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي النَّهْيِ عَنِ  
ذَلِكَ.

فَمَا كَانَ يَجْسُرُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ إِسْقَاطِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ وَجَرَى  
عَمَلُ الْأَثَمَةِ عَلَيْهَا، تَعَصُّبًا لِمَذْهَبِ الطَّرِيقَةِ الْمُتَأَخَّرِ، وَدَفْعًا لِلرَّيْبِ عَمَّا آَلَ إِلَيْهِ  
آلُ النُّعْمَارِيِّ مِنْ بِنَاءِ الزَّوَايَةِ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِمْ، وَيَبِيعِ قُبُورِهَا لِلنَّاسِ<sup>(١)</sup> لَأَمْرٍ قَبِيحٍ،  
يَتَسَامَى عَنْهُ الْمُتَجَرِّدُونَ لِلْحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَنْ غَيْرِهِمْ.

يَقُولُ الْأَمِينُ بُوخِيزَةُ: «حَدَّثَنِي الْفَقِيهَ التُّجْكَانِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ خَالِهِ وَصْهَرَهُ  
الْأَسَازِدَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ خُرُوجَ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمْ التَّنَّارُ  
كَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْأَعْمَى الَّذِي عَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ وَتَزَلَّتْ فِي شَانِهِ  
سُورَةُ (عَبَسَ)، لَيْسَ هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ! كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ  
وَالْآخَرُونَ.

وَرَأَيْتُ لَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كَ«خَوَاطِرِهِ الدِّينِيَّةِ» أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا الْفَقِيلِ، يُرِيدُ بِهَا  
الْإِنْفِرَادَ وَالْإِتْيَانَ بِالْجَدِيدِ دُونَ بَرَهَانٍ وَلَا بَيَانٍ، عَلَى قَاعِدَةٍ: خَالَفْتُ تُعْرِفُ!<sup>(٢)</sup>.

وَلَعَبِدُ اللَّهِ مِنْ مِثْلِ ذَاكَ الْعُدْوَانِ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» كَثِيرٌ<sup>(٣)</sup>؛ يَعْمِدُ  
إِلَى حَدِيثٍ مِنْهَا مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ثُبُوتًا، صَرِيحٍ الْمَعْنَى ظَاهِرِ الدَّلَالَةِ، فَيُطِلُّهُ بِآيَاتِ قُرْآنِيَّةٍ  
ظَنِيَّةٍ الدَّلَالَةِ، عَلَى خِلَافِ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا السَّلَفُ الْأَوَّلُونَ؛ قَدْ تَعَقَّبَهُ فِيهَا بَعْضُ  
الْمُسْتَعْلِينَ بِالتَّخْرِيجِ وَغَيْرِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَكَانَ أَخُوهُمْ مُحَمَّدُ الزُّمَزْمِيُّ مِنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ هَذَا الْفِعْلَ مِنْ إِخْوَتِهِ، وَيُصْرِّحُ فِي كِتَابِهِ «الزَّوَايَةُ وَمَا فِيهَا  
مِنَ الْبِدْعِ» (ص/١٣) أَنَّ وَالَّذِهِمُ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّدِّيقِ قَدْ غَيَّرَ رَأْيَهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْخُلُوفِ فِي الطَّرِيقَةِ،  
وَأَنَّهُ كَانَ مَيَّالًا فِي آخِرِ عَمَرِهِ إِلَى التَّزَامِ الشُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ وَالْإِجْتِهَادِ.

(٢) «جَرَابُ الْأَدِيبِ السَّائِحِ» لِمُحَمَّدِ بُوخِيزَةَ (ج ١، ص ٨ مَخْطُوط).

(٣) أَمْثَلُهُ هَذَا فِي كِتَابِهِ «الْفَوَائِدُ الْمَقْصُودَةُ» عَدِيدَةٌ، وَكَذَا كِتَابُهُ «الصُّبْحُ السَّافِرُ»، رَدًّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ  
وَالْفُقَهَاءُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «فَرَضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ...» بِدَعْوَى الْمُخَالَفَةِ نَفْسِهَا لِلْقُرْآنِ.

(٤) انْظُرْ «آدَابَ الزُّوَافِ» لِلْأَبْيَانِيِّ (ص/٥٦-٥٧)، وَارْدَعَ الْجَانِيَّ لَطَارِقَ عَوْضِ اللَّهِ (ص/٤٤).

فكيف يصحُّ بعد هذه المَعاييرِ العلميَّة كُلِّها أن يُستباحَ حَمَى «الصَّريحين»  
تأسيًا به؟!

## المطلب السادس

### موقف الألباني<sup>(١)</sup> (ت ١٤٢٠هـ) من «الصحيحين»

الألباني لو أن آخر من رتوت المحدثين وأفذاذ المخرجين في هذا العصر، كرّس حياته لمشروع «تقريب السنة بين يدي الأمة»<sup>(٢)</sup>، فهو في هذا الباب من التخرّيج نهاية لا تقارب، وهمة في البحث لا تقارص، يحشد لما يراه حقاً من الثقولات ما يحرّج المخالف، ويهزّ المؤلف.

أقول هذا إنزالاً له منزلته المستحقّة لا تحيُّراً - معاذ الله - فلقد لامست بنفسه قوّة عريضته النقديّة أثناء دراستي لما أعلّه من أحاديث «الصحيحين»؛ فأخذ الرد عليه من جهدي وزاد نقده في كذي ما لم أجده ممّن عرّجت عليهم من معاصريه ممّن ذكّرتهم قريباً.

---

(١) محمد بن توح نجاتي، الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني: وُلد بمدينة أشقودة بألبانيا ١٩١٤م، هاجرت به أسرته إلى الشام هرباً بدينها بعد أن تولّى حكم ألبانيا العلماني أحمد زوغو، تعلّم على والده هناك شيئاً من العربيّة وفقه الحنفيّة، ثمّ حُبّ إليه علم الحديث تأثراً بمجلة المنار لرشيد رضا، فانكبّ على دراسته حتّى برع فيه واشتهر به، وله العديد من المؤلفات، منها: سلسلتا الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وإرواء الغليل، وجلباب المرأة المسلمة؛ انظر ترجمته في كتاب «حياة الألباني وأثاره» لمحمد الشيباني.

(٢) أفصح عن ذلك في مقدّمته لـ «مختصر صحيح مسلم» (ص/٥).

## الفرع الأول: موقف الألباني من أحاديث «الصَّحَّاحين».

الألباني مُعْتَرِفٌ بِعَظِيمِ فَضْلِ «الصَّحَّاحين»، شَدِيدُ الْحَافَاةِ بِهِمَا، وَهُوَ عَلَى جَلَدِهِ فِي التَّحْقِيقِ، وَحَرَصَهُ عَلَى التَّدْقِيقِ، إِذَا بَدَأَ لَهُ ضَعْفُ شَيْءٍ فِيهِمَا، تَبَاطَأَ فِي إِصْدَارِ حُكْمِهِ، وَأَنْعَمَ النَّظَرُ تَحِيصًا لِنَقْدِهِ، هَيْبَةً مِنْهُ لِلشَّيْخَيْنِ، وَإِجْلَالًا مِنْهُ لِلكِتَابَيْنِ، خِلَافًا لِلثَّلَاثَةِ الْمَعَاصِرِينَ قَبْلَهُ!

فَكَانَ مِنْ جَمِيلِ مَا يَقُولُ فِي حَقِّ الْبَخَارِيِّ: «إِنَّ حَدِيثًا يُخْرِجُهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحَّاحِ» لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ الطَّلْعِ فِي صِحَّتِهِ لِمُجَرَّدِ ضَعْفٍ فِي إِسْنَادِهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَوَاهِدُ تَأْخُذُ بِعُضْدِهِ وَتُقَوِّيه»<sup>(١)</sup>.

وَكَلَامُ الْأَلْبَانِيِّ هُنَا مُتَوَجِّهٌ فِيهِ بِالنَّصِيحَةِ إِلَى مَنْ يَجْرِي فِي مِصْمَارِ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمَلُ أَدَوَاتِ نَقْدِهِمُ الَّتِي أَصْلُوهَا فِي كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَالتَّخَارِيجِ، فَيُنْبِيهِ بِوَعُورَةِ مَسَالِكِ النَّقْدِ لِلصَّحَّاحِينَ؛ وَأَمَّا الْحَادِدُونَ عَنْ مَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتْرَامُونَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ بِشِبْهَاتِ الْعَقْلَنَةِ وَهَوَى الثَّفُوسِ، فَقَدْ كَانَ الْأَلْبَانِيُّ لَهُمُ بِالْإِرْصَادِ!

فَهَذَا الْكُوْنَرِيُّ وَهُوَ الطَّلْعَةُ الْوُدْعِي، حِينَ تَعَدَّى حَدَّهُ بِإِعْلَالِ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فِي «الصَّحَّاحِينَ» دُونَ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، لَمْ يَسْكُتْ لَهُ الْأَلْبَانِيُّ، بَلْ أَخَذَ قَلَمَهُ يُسَطِّرُ بِهِ غُلَطَاتِهِ وَيُبَيِّنُ تَعَالَمَهُ فِيهِ، حَمِيَّةً مِنْهُ لِهَٰذَيْنِ الْأَصْلِيِّينَ الْعَظِيمَيْنِ مِنْ أَصُولِ السَّنَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِثْلُ ذَلِكَ فَعَلَ بِالْعُمَارِيِّ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ أَعْلَلَ حَدِيثَيْنِ فِيهِمَا، وَاحِدًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَالْآخَرَ فِي «مُسْلِمٍ»؛ فَتَصَدَّى لَهُ بِأَنْ نَقَى الْعِلَّةَ عَنْ أَسَانِيدِهِمَا، وَبَرَّاهُمَا مِنَ الشُّذُوزِ فِي مَتْنَيْهِمَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلَّأَ أَحَقُّ بِوُصْفِ الشُّذُوزِ، إِذْ خَالَفَ فِيهِمَا أَثْمَةَ الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «السَّلْسَلَةُ الصَّحَّاحَةُ» (٤/١٨٥).

(٢) انظر مقدمة تخريج لـ «المقيدة الطحاوية» (ص/٥٠-٥١).

(٣) انظر «السَّلْسَلَةُ الصَّحَّاحَةُ» (رقم: ٢٨١٤)، و«آداب الزُّفَّاف» (ص/٥٦-٥٧).

إلى غير هذين مِمَّنْ تصدَّى الألبانيُّ لدفع مُعارضاتهم عن «الصَّحَّيحين»<sup>(١)</sup>؛  
قد بَلَغَ ما دافعَ عنه فيهما خمسةٌ وعشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>.

**الفرع الثَّاني: المآخذاتُ على نقداَتِ الألبانيِّ لأحاديثِ «الصَّحَّيحين».**  
ومع ما أظهره الألبانيُّ من مَوْضوعيَّةٍ في التَّنْقِذِ، وَتَجَرُّدٍ في الأحكامِ، وَدَبَّ  
عن «الصَّحَّيحين» يُشْكِرُ عليه؛ إلَّا أَنَّهُ أُوخِذَ عليه في أحاديثِ رأى أَنَّ البخاريَّ  
ومسلمًا -مع جلالتهما في الفنِّ- قد أخطأ في تصحيحهما، والفرضُ أَنَّهُما غير  
معصومين في ما اجتهدا فيه، فجائزٌ عنده الاستدراكُ عليهما مادام هذا التَّنْقِذُ مبنياً  
على قواعدِ العلميَّةِ المعتمدة، بدليلِ نقدِ الحفَّاطِ لهما على مرِّ القرونِ .

فلَمَّا طَبَّقَ ما دَرَسَه مِنْ قواعدِ عِلْمِ الحديثِ على ما مرَّ به من أحاديثِ  
«صحيح البخاري»، وَجَدَ بعضها تقصُّرٌ عن مرتبةِ الصَّحِيحِ أو الحسنِ؛ فضلاً عَمَّا  
وَجَدَه من ذلك في «صحيح مسلم».

يقول بعد حكمه على جملةٍ من حديث في «البخاري» بالشُّذُوذِ: «هذا  
الشُّذُوذُ في هذا الحديثِ مثال من عشرات الأمثلة التي تدلُّ على جهل بعض  
النَّاشئين الذي يتعصَّبون لـ «صحيح البخاري» وكذا لـ «صحيح مسلم» تعصباً أعمى،  
ويقطعون بأنَّ كلَّ ما فيهما صحيح! ويُقابل هؤلاء بعض الكُتَّاب الذين لا يقيمون  
لـ «الصَّحَّيحين» وزناً، فيردُّون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، . . . وقد  
رددتُ على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع»<sup>(٣)</sup>.

فهو يرى أَنَّ من الواجبِ بيان حالِ مثل هذه الضَّعَافِ في «الصَّحَّيحين»، أداءً  
لأمانة العلم، ومنعاً لدخولِ ما ليس بسُنَّةٍ في السُّنَّةِ، وردعاً لمن يُخرج منها ما هو  
ثابت فيها؛ فقد كان يُبدي هذه النِّيةَ أحياناً أثناء تخريجِهِ لِبَعْضِ أَحَادِيثِ البخاريِّ،

(١) راجع تَعَقُّباته الكثيرة لحسان عبد المَنَّان في تضعيفه لعددٍ من أحاديثِ «الصَّحَّيحين» في كتابه «النَّصيحة»،  
في التَّحْذِير من تخريب ابن عبد المَنَّان لَكُتُبِ الأئمةِ الرَّجِيَّةِ.

(٢) انظر «ردع الجاني» لطارق عوض الله (ص/٥٢).

(٣) «السَّلسلةُ الصَّحيحة» (٩٣/٦).



كما تراه في تضعيفه للفظ في البخاري، قال أثناءه: «لو جاز لنا أن نحايي الإمام البخاري، لقلنا: إنه قد توبع الفضيل على لفظه، ولكن معاذ الله أن نحايي في حديث رسول الله ﷺ أحداً»<sup>(١)</sup>.

ولأجل الوقوف على منهج الألباني في نقد أحاديث «الصحيحين»، ومدى موافقته في ذلك للمنهج النقدي عند المحدثين، تبيناً لنسبة الصواب في أحكامه التي قضى فيها بالضعف أو النكارة لما في «الصحيحين»، فقد درست هذه الأحاديث المعلّة ممّا وقفت عليه من تخريجاته لها في مُصنّفاته المتنوّعة<sup>(٢)</sup>؛ ومشيئت في تقسيم هذه المعلولات على نفس الطريقة التي ذكرها في جوابه لبعض من سألته عن حقيقة تضعيفه لبعض ما في «البخاري»، فقال خلاله: «نقدي الموجود في أحاديث «صحيح البخاري» تارة يكون للحديث كلّ، يُقال: هذا حديث ضعيف؛ وتارة يكون نقداً لجزء من حديث، وأصل الحديث صحيح، لكن يكون جزء منه غير صحيح»<sup>(٣)</sup>.

وأزيد علي هذين القسمين قسماً آخر، وهو ما تكلم فيه في «الصحيحين» إسناداً مع تصحيحه للمتن، فوجدت النتائج التالية:

**القسم الأول: ما علّله الألباني إسناداً في «الصحيحين» والمتن صحيح عنده.**

مثاله: كلامه في إسناد حديثي أبي هريرة رضي الله عنه في «صحيح البخاري»: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا»<sup>(٤)</sup>، «وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَّقِنِ بِالْقُرْآنِ» من رواية أبي عاصم الضحاك<sup>(٥)</sup>، وهو يُصحّهما من أوجه أخرى.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٠٥٥/٧٤).

(٢) أرجو الله تعالى أن يوفني لنشرها في رسالة مستقلة؛ آمين.

(٣) سلسلة الهدى والنور، الشرط الصوتي رقم: (٧٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الرقاق، باب: التواضع، رقم: ٦٥٠٢)، وتخرّج الألباني له في «السلسلة

الصحيحة» (١٨٣/٤) برقم: (١٦٤٠).

(٥) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: (وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ)، رقم: ٧٥٧٧)،

وكلام الألباني عليه في «أصل صفة الصلاة» (٥٨٥-٥٨٦/٢).

ومثلها في «صحيح مسلم» قد بَلَّغَتْ ثلاثة عشر حديثاً<sup>(١)</sup>، منها تسعة أحاديث من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، يُضَعِّفُ الألباني أسانيدَها بدعوى تدليس أبي الزبير وقد عَنَّن، لكنَّ مُتُونها صحيحةٌ عنده من أوجهٍ أخرى.

فهذا القسم لا إشكال فيه، ما دام نقد الألباني متعلِّقاً برسوم الإسناد البَحْثَة، مع إقراره بصحة المتون من وجوهٍ أخرى.

وأما القسم الثاني: ما أعلَّه الألباني مُطْلَقاً وهو في «الصَّحِيحِينَ».

فمجموع ما أعلَّ فيهما الحديث كاملاً: اثنا عشر حديثاً:

سبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في تعليلها جميعاً! ولم يكن له سَلَفٌ في ذلك.

وخمسة منها في مسلم: أخطأ في ثلاثة أحاديث ولم يكن له سَلَفٌ من المُتَقَدِّمِينَ في تضعيفها؛ وأصاب في حديثين كان مسبوqاً في أحدهما إلى تعليله من بعض المُتَقَدِّمِينَ، والآخر آخره مسلم في الباب عن الرواية الأصحَّ إشارة إلى علته.

وأما القسم الثالث: ممَّا قد أعلَّ الألباني فيهما جزءاً من حديث دون أصليه: فبلغت ستة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>.

ما كان من ذلك مُتَّفَقاً عليه: فحديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: «إن أمتي يُدْعَوْنَ يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ

(١) انظر «دراسات في صحيح مسلم» لعلي الحلبي (ص/١٠٤).

(٢) أعرضت عن إيراد كلام الألباني في حديث أبي الدرداء من طريق شعبة في «صحيح مسلم» مرفوعاً: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»، وحكيه على لفظ «من آخره بالشُّذُودِ، وَأَنَّ الْمَحْفُوظَ قَوْلَ الْجَمَاعَةِ: «مَنْ أَوَّلَ»، لِأَجْلِ أَنَّ الْأَلْبَانِي يَعْلَمُ أَنَّ مُسْلِمًا نَفْسَهُ بَيِّنُ شُذُودٍ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَقَدْ أوردَه بِعِدِ الرَّوَايَةِ الْمَحْفُوظَةِ فِي «صَحِيحِهِ» (١/٥٥٦)، فَهَرِ تَحْصِيلِ حَاصِلِ.

يُطِيلُ عُزْرَتَهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(١)</sup>، فقد حكم الألباني على الجملة الأخيرة: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ . . .»  
بالوقوف على أبي هريرة، وذكر أن بعض الرواة أدرجها في المرفوع<sup>(٢)</sup>؛ وهو  
مَسْبُوق في هذا من عدة حقاظ متأخرين، والأمر عندي فيه محتمل.

وسبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في أربعة منها، وأصاب في ثلاثة،  
ثلاثها خُرِجَتْ في المتابعات أو الشواهد، قد سبق إلى تضعيف ذلك الجزء فيهما  
من متقدمين.

وتسعة منها في مسلم: أصاب الألباني في ثمانية، وأخطأ في واحد، لكن  
أغلبها في المتابعات.

والخلاصة: أن الألباني لم يُصِبْ فيما أعْلَه من أصول «الصحيحين» جملةً  
إلا في اثنين في «صحيح مسلم» قد سبق إلى تعليلهما من المتقدمين؛ أمّا ما كان  
كلمةً أو فقرةً من الحديث، فقد أصاب في اثني عشر من مجموع سبعة عشر،  
وواحد محتمل، أغلبها في «مسلم»، وأغلب هذه عنده في المتابعات والشواهد  
لا في الأصول.

ومن تكلم فيهم من الرواة الذين احتج بهم البخاري: الصحيح أنهم في  
درجة الصدوق، كفلح بن سليمان، ويحيى بن سليم، وأبو شهاب الحنّاط؛  
أو تكون تهمة الاختلاط منتفية عن بعضهم، كحال أبي إسحاق السبيعي؛ فإن  
كانوا ضعفاء حقيقةً فيكونون متابعين في ما أخرجه لهم البخاري، كفضيل بن  
سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن دينار؛ ومن ثبت عليه الضعف من غير  
متابعة، فقد سبق الألباني إلى التنبيه عليه من المتقدمين، كحال شريك بن  
عبد الله.

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: فضل الوضوء، رقم: ١٣٦)، ومسلم (ك: الطهارة، باب:  
استحباب إطالة الغرة والتحجيل، ٢٤٦).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١٠٤/٣).

وأما الذين في صحيح مسلم، فمن ضعفهم الألباني فإثماً أن يكون مسبوقةً في ذلك من المتقدمين، كحال عمر بن حمزة العمري؛ أو يكونوا ممن أخرج لهم مسلم في المتابعات والشواهد لا الأصول، ك هشام بن حسان وعياض بن عبد الله الفهري.

لتصلق بهذا مقولةً الذَّهبي في الراوي الذي أخرج له الشَّيْخان في الأصول: «تارةً يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة (الحسن)، التي قد نُسِّمها: (من أدنى درجات الصحيح)، فما في الكتابين -بحمد الله- رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة»<sup>(١)</sup>.

ولقد رأيتُ كيف أقدم في نقده للصَّحيحين على تعليل أحاديث كاملةٍ لم يُسبقَ فيها من ناقدٍ متقدم، بل العلماء على الإقرار بصحتها روايةً ودرايةً، ثم تأكد هذا الغلط في التعليل من غير سلفٍ بخطئه فيها من حيث الصُّنعة الحديثية.

ولن أستاذل في هذا المقام على غلط الألباني بأكثر من أن أنقل كلامه هو الموافق على منع تعليل ما تلقَّته العلماء بالقبول في «الصَّحيحين»، وهو ما علَّق به على نصِّ ابن حجر لإفادة الحديث المتلقَّى بالقبول العلم، يقول فيه:

«.. وقد غفل عن هذا التلقي وأهميته كثير من النَّاس في العصر الحاضر، الذين كلُّما أشكل عليهم حديثٌ صحيحُ الإسناد لجؤوا إلى ردِّه، بحجة أنه لا يفيد القطع واليقين، فهم لا يقيمون وزناً لأقوال الأئمة المتخصصين الذين قِيلوا قولهم بأن حديث الآحاد يفيد الظن بقبول، منها: إذا كان مختلفاً في قبوله.

أما إذا كان متلقَّى من الأئمة بالقبول، لا سيما إذا كان في «الصَّحيحين» على ما بيَّنه المؤلف رحمه الله: فهو يفيد العلم واليقين عندهم، ذلك لأنَّ الأئمة معصومة عن الخطأ،.. فما ظنَّت صحته، ووجب عليها العمل به، فلا بدَّ أن يكون صحيحاً

(١) «المقظة» (ص/ ٨٠).

في نفس الأمر، كما قال العلامة أبو عمرو بن الصلاح في مقدّمته، وتبعه الحافظ ابن كثير وغيره<sup>(١)</sup>.

وفي كلام له آخر أُبين في المقصود يقول: «خبر الأحاد يُفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان، من ذلك: الأحاديث التي تلقّتها الأئمة بالقَبُول، ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ممّا لم يُنتقد عليهما، فإنّه مَقْطوع بصيغته، والعلم اليقيني النظري حاصل به...»<sup>(٢)</sup>.

فليتّ الألباني أخذ بهذا التّأصيل القويم بعين الاعتبار أثناء تعليقه لبعض أحاديث «الصّحّاحين»؛ والذي ظهر لي في سِرّ هذا التّناقض بين ما أصله هنا في هذه المسألة، وبين تضعيفه ما ليس له فيه سَلَف من المُتقدّمين من آحاد «الصّحّاحين»:

أنّ الألباني متابع لرشيد رضا في تسويته بين نوعين من التّفقيد مختلفين في تعليل أحاديث «الصّحّاحين»، كان ينبغي التّفريق بينهما:

بين تضعيف كلمة من حديث، أو شطرٍ منه، لشذوذٍ ونحو لذلك: فهذا جائزٌ كما قدّمنا تقريره لمن تأهّل له بشروطه.

وتضعيف أصل حديث بأكمله من غير سلفٍ في ذلك! فهذا الذي نمنعه. ولعلّ الألباني لمّا رأى بعض المُحدّثين المتأخّرين مَشَوْا في نقدِ أحاديث «الصّحّاحين» على النّوع الأوّل -كابن القُطّان، وابن تيمية، وابن حجر- قاسَ على ذلك النّوع الثّاني فاستجاز فيه ما استجازَ في الأوّل!

ظهر لي هذا التّأليف منه بين هذين النّوعين المُختلفين في مثالي جوابه لمن سألَه عَمَّن سَبَقَه إلى إعلالِ بعضِ أحاديث «البخاري»، حيث قال: «... في أثناء البحث العلمي، تمرُّ معي بعضُ الأحاديث في «الصّحّاحين» أو في أحدهما، فينكشف لي أنّ هناك بعضُ الأحاديث الضّعيفة، لكن من كان في ريبٍ ممّا أحكم

(١) «الكتك على نزعة النظر» لعلي الحلبي (ص/ ٧٤).

(٢) «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للألباني (ص/ ٦٢).

أنا على بعض الأحاديث، فليُمد إلى «فتح الباري»، فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جدًا، ينتقدُها الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني<sup>(١)</sup>.

وكنّا قررنا أنّنا أن نقدات ابن حجر لبعض ما في «الصحيحين» هو من النوع الثاني المُتعلّق بكلمة أو بعض كلمات في الحديث، لا أصل الحديث كما فعل الألباني!

وكان الألباني قد قدّم لجوابه السالف بأن قال للسائل: «أمّا ما يتعلّق بغيري ميّما جاء في سؤالك: وهو هل سبقك أحد؟ فأقول -والحمد لله- سبقت من ناس كثيرين، هم أقعد منّي وأعرف منّي بهذا العلم الشريف، وقُدّامى جدًا بنحو ألف سنة، كالإمام الدارقطني وغيره، فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث، أمّا أنا فلم يبلغ بي الأمر أن انتقد عشرة أحاديث...».

وهذا أراه خطأ منهجيًّا في تسويغ مذهبه هذا؛ فالألباني وإن سبق من سلف المحدثين في أصل النقد والتعليل لأحاديث «الصحيحين»، لكنّه لم يسبق إلى تعليل أفراد منها بمِئها! ومحلّ النزاع في هذا لا الأوّل.

وهذا نفس ما وقع فيه (رشيد رضا) قبله، غير أنّ هذا كان يلج إلى ذلك من خلال طعونه العقلية في المتن، والألباني يلج إلى تعليلها من خلال الصنعة الإسنادية!

وقد ظهر من خلال دراسة أحاديث الأقسام الثلاثة السابقة، أنّ الألباني قد أصاب في بعض ما أعله من أحاديث القسم الثالث، وأكثرها قد سبق إليه من الحفاظ، لكنّه غلّط في تضعيف ما وَهّنه من أحاديث «الصحيحين» بأكملها، صنعة وانعدام سلف.

هذا وهو الألباني! وقد أمضى ستين سنة من عمره بين أسفار الحديث نقدًا وتخريبًا وتحقيقًا، فكيف بأفزام زماننا من أصاغر هذا العصر، ومَن توجّهوا إلى «الصحيحين» بالظن من غير حُدّة علميّة ولا سلف من الأئمة؟! ١

(١) فتاوى الشيخ الألباني (ص/٥٢٦) جمع عكاشة الطيبي.

حتَّى إِذَا جَاءَهُمْ عَالِمٌ نَاصِحٌ بِالْكَفِّ عَنْ هَذَا الْعَبَثِ فِي الصُّحاحِ، أَخَذَتْهُمْ  
الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، وَقَالُوا: أَلَيْسُوا رَجَالًا وَنَحْنُ رَجَالٌ؟! فَهَذَا الْأَلْبَانِيُّ طَعَنَ، فَلِمَ  
التَّحْجِيرُ عَلَيْنَا نَحْنُ؟!

تَسْمَعُ مِثْلَ هَذَا الْقِيَاسِ الْبَاطِلِ عَلَى نَقْدَاتِ الْأَلْبَانِيِّ مِنْ أَحَدِ الْمُتَهَوِّرِينَ فِي  
نَقْدِ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ بِمَحْضِ الرَّأْيِ، حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّ نَقْدَ أَحَادِيثَ بَعْضِهَا لَنْ يَكُونَ  
مُطْلَقًا فِي السُّنَّةِ، وَلَا فِي مَنْ قَامَ بِالنَّقْدِ، وَهَذَا الشَّيْخُ نَاصِرُ الْأَلْبَانِيِّ، قَدْ نَقَدَ  
عَشْرَاتِ الْأَحَادِيثِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَشَيْئًا يَسِيرًا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ!..»<sup>(١)</sup>.

فَمَحِثُهُ نَقُولُ لِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ: إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا اقْتِحَامَ أَرْضِ السَّبَاعِ، فَاتْرَكُوا  
عَنْكُمْ الْاجْتِهَادَ بِالْأَلْبَانِيِّ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ عَدْرَ هَذَا فِيمَا تَوَلَّاهُ مَعْقُولٌ  
-عَلَى مَا فِيهِ مِنْ هَنَاتٍ- صَادِرٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَنْ تَخْصُّصِهِ فِي قَوَاعِدِ النَّقْدِ وَجِبْرِهِ،  
ثُمَّ الْمُتَخَصِّصُونَ يَتَعَبَّوْنَهُ بِنَفْسِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ مَنَهِجِهِمْ؟!

فَهَا هِيَ أَحَادِيثُ «الصَّحَّاحِينَ» الَّتِي تَكَلَّمُ فِيهَا الْأَلْبَانِيُّ مَبْثُوثَةٌ فِي كُتُبِهِ،  
فَتَأْمَلُوهَا؛ هَلْ رَأَيْتُمُوهُ يَطْعَنُ فِي أَيِّ مِنْ مَتُونِهَا لَأَنَّ عَقْلَهُ أَوْ ذَوْقَهُ لَمْ تَرْقُ كَمَا  
تَفْعَلُونَ؟!

وَالْأَلْبَانِيُّ إِذْ تَكَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ فِي سِتَّةِ مَتُونٍ -بَصْرِفِ النَّظَرِ عَنْ صَوَابِ نَقْدِهِ  
مِنْ خَطْئِهِ- قَدْ كَانَ مُتَّبِعًا لِلذَّكَاءِ بِنَقْدِ أُسَانِيدِهَا! مُعْلَلًا مَصْدَرِ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ  
الْحَدِيثِيَّةِ كَمَا هِيَ الْجَادَّةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

فَاسْمَعُوهَا مِنْهُ يُعْلِنُهَا مُذَوِيَّةً فِي أَذَانِ الْمُتَصَيِّدِينَ لِبَعْضِ اجْتِهَادَاتِهِ ذَرِيعَةً  
لِلطَّعْنِ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» بِمَحْضِ التَّمَعُّقِ وَالتَّشْهُيِّ، حَيْثُ يَقُولُ بَعْدَ  
تَضْعِيفِهِ لِفَقْرِهِ مِنْ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ:

(١) من مجموع مقالات لـ محمد سعيد حوّا بعنوان: «منهجية التعامل مع السنة النبوية» برقم: ٦٨، مركز  
الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢ م.

«.. قد أَطْلُتُ الكلامَ على هذا الحديثِ وروايهِ، دفاعًا عن السُّنة، ولكي لا يَتَقَوَّلَ مُتَقَوِّلٌ، أو يقول قائلٌ من جاهلٍ أو حاسِدٍ أو مُغرَضٍ: إِنَّ الألبانيَّ قد طَعَنَ في «صحيح البخاري» وَضَعَفَ حديثَهُ! فقد تَبَيَّنَ لكلِّ ذي بصيرةٍ، أَنِّي لم أَحْكَمْ عقلي أو رأيي، كما يفعل أهلُ الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنَّما تمسَّكت بما قاله العلماء في هذا الرَّأْيِ، وما تَقْتَضِيهِ قواعدهم في هذا العلم الشريف ومُصطلحهِ من ردِّ حديثِ الضَّعيف، وبخاصَّةٍ إذا خالَفَ الثَّقة، والله وليُّ التَّوفيقِ»<sup>(١)</sup>.

ويقول في موضعٍ آخر:

«بعضُ النَّاسِ مِنَّ لهم مُشاركةٌ في بعضِ العلوم، أو في الدَّعوة إلى الإسلام - ولو بمفهومِهِم الخاصِّ - يَتَجَرَّؤْنَ على ردِّ ما لا يُعْجِبُهُم من الأحاديث الصَّحيحة وتضعيفها، ولو كانت ممَّا تَلَقَّته الأُمَّة بالقبول! لا اعتمادًا منهم على أصولِ هذا العلم الشريف، وقواعده المعروفة عند المحدِّثين، أو لشبهةٍ عَرَضَتْ لهم في بعضِ رَوَاتِها - فإنَّهُم لا عِلْمَ لهم بذلك، ولا يُقِيمُونَ لأهلِ المعرفة به والاختصاصِ وزنًا - وإنَّما يَنْطَلِقُونَ في ذلك من أهوائِهِم، أو من ثقافتِهِم البعيدة عن الإيمانِ الصَّحيح القائم على الكتاب والسُّنة الصَّحيحة، تقليدًا مِنهم للمُستشرقين أعداءِ الدِّين، وَمَن تشبَّه بهم في ذلك من المُستغربين، أمثالِ أبي رِيَّة المصري، وعزِّ الدين بليق اللُّباني ..»<sup>(٢)</sup>.

**الفرع الثالث: بيان ما أقرَّه الألبانيُّ من كلام التُّماري بوجود موضوعاتٍ في «الصَّحيح».**

يَزْعُمُ بعضُ المعاصرين<sup>(٣)</sup> مُوافقةَ الألبانيِّ لما سبق من كلام أبي الفيض التُّماري في أحاديث «الصَّحيحين» من «أَنَّ فيها ما هو مَقْطُوعٌ بِبطلانه، فلا تَقْتَرُ

(١) «السلسلة الضعيفة» (٣/٤٦٥).

(٢) مقدمته لمختصر صحيح الإمام البخاري» (٢/٨).

(٣) كما نراه مثلاً عند القُتوبي الإباضي في كتابه «السِّيف الحاد» (ص/١٠٦).



بذلك، ولا تنهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما . . .<sup>(١)</sup>.

فيزعمون أنه قد أقرَّ العُماريُّ على وجود الموضوعات في «الصَّحيحين»، وأنه لا ينبغي التَّهيب من الحكم بذلك فيهما، يَغنونَ ما عَقَّبَ به الألبانيُّ كلامَ العُماريِّ حيث قال: «وهذا مِنَّا لا يَشْكُ فيه كلُّ مُتَمَرِّسٍ في هذا العلم، وقد كُنْتُ ذَكَرْتُ نحوه في مُقدِّمة «شرح العقيدة الطَّحاوية» . . . غير أنني أَتَخَوَّفُ من قولِ العُماريِّ أخيراً: «.. لِمُخَالَفَتِهَا لِلوَاقِعِ»، لِمَا يُخَشَى من التَّوسُّعِ في ذلك»<sup>(٢)</sup>.

هذا كلامُ الألبانيِّ؛ وعند نظري في سياقه وباقي نصوصه في هذه المسألة، خلُصت إلى أنَّ الألبانيَّ -وإن أخطأ في عباراته تلك التي توهم الموافقة للعُماريِّ! إذ كان ينبغي في مثل هذه المضائق التَّفصيل والاحتراز والدِّقَّة في انتقاء الالفاظ كما عهدناه من مزاي الألبانيِّ في الجملة- غير أنني أحيِد بتعليقه ذاك أن يكون صريحاً في موافقة كلامِ العُماريِّ كلُّه؛ ذلك أنَّ كلامَ العُماريِّ تَضَمَّنَ عدَّةَ أفكار:

أولاًها: القطع ببطلان أحاديث في «الصَّحيحين» لمخالفتها للواقع.

ثانيها: لزوم الحكم على مثل هذه الأحاديث فيهما بالوضع.

ثالثها: نفي الإجماع على صحة كلِّ أحاديثهما.

رابعها: أنَّ هذه الأباطيل والمُنكرات ليست سِمةً في الكتابين، وليس كثيرةً فيهما.

والَّذي يَتَأَمَّلُ تعليقَ الألبانيِّ -مع استحضار ما نقلناه من نصوص كلامه- اتَّعَا في موقفه من الصَّحيحين- سيظهر له أنَّه إنَّما استشهد بالفكرتين الأخيرتين من كلامِ العُماريِّ فحسب، والدَّلِيلُ استعماله لهذا النصِّ العُماريِّ في معرض الرَّدِّ

(١) سبق نقله (١/٧٤٠).

(٢) «آداب الزُّلف» للألباني (ص/٥٩-٦٠).

على مَنْ أنكرَ عليه إعلالَه لبعضِ أحاديثِ «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>، بدعوى أنَّ العلماء أجمعوا على صحَّة كلِّ ما فيه.

فتقصِّد الألباني نُسفَ هذا الادِّعاء من مُدَّعيه بإثباتِ انتقادِ العلماء لأحاديثِ «الصَّحيحين» قديمًا وحديثًا، واختصَّ منهم أبا الفيضِ الحُمَاريَّ بالتَّمثيلِ لكونه مُبجِّلًا عند المُنكرِ عليه وأنَّه تلميذٌ لمدرسته!

فكأنَّه يُحاجُّ هذا الدَّعيَّ بشيوخه الحُمَاريِّين أنَّهم كذلك يعلُّون في الصَّحيحين كما علَّى الألباني، بل أشدَّ! ليلزِمَه الإنكارُ عليهما كما فعل معه، أو السُّكوتُ والتَّبرُّم من أصلِ الفكرة التي لأجلها أنكر عليه من الأساس.

وقد تتبَّعتُ الأحاديثَ التي تكلم فيها الألباني في أحدِ «الصَّحيحين»، فلم أجِدْ له في مؤلَّفاته كلَّها حديثًا حَكَمَ عليه بالوضع؛ قُصَّارى حُكمه لا يُجاوز دائرة التَّضعيف؛ فليس مِنَ المعقولِ أن يترك هو الأحاديثَ الموضوعة دون بيانٍ، ليتَّجه إلى بيانِ ما دونها في الضَّعف!

ومن ثَمَّ فإنَّ عبارة الألباني لا يُمكن بحالٍ أن يُستشهد بها على ادِّعاء وجودِ موضوعاتٍ في البخاريِّ من جهةِ الواقعِ العلميِّ للمتمرِّسين؛ بل على العكسِ من ذلك نجدُ الألبانيَّ يَنفي عن نفسه ما اتَّهمه به بعضُ أقرانه من العلماء من أنَّه يُسوِّي بين «الصَّحيحين» وباقِي كُتُبِ السُّنَنِ في التَّوقُّفِ حتَّى يُعلمَ درجة كلِّ حديثٍ فيها<sup>(٢)</sup>، بل دافع عن نفسه بالإقرارِ بأنَّ «الصَّحيحين» أصحُّ الكتبِ بعد كتابِ الله تعالى باتِّفاقِ علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، يقولُ فيهما: «قد امتازا على غيرهما من كُتُبِ السُّنة بتفَرُّدهما بجمع أصحِّ الأحاديثِ الصَّحيحة، وطرحِ الأحاديثِ الضَّعيفة والمتونِ المنكرة، على قواعدٍ متينةٍ وشروطٍ دقيقةٍ، وقد وُفِّقا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفِّقْ إليه من بعدهم ممَّن نحا نحوهم في جمع الصَّحيح،

(١) وهو محمود سعيد ممدوح المصري، في كتابه «تنبيه المسلم، إلى تعدِّي الألبانيِّ على صحيح مسلم».

(٢) من كلام عبد الفتاح أبو غدة في الألبانيِّ كما نقله عنه في مقدمة «شرح الطحاوية» (ص/٢٣).

كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، حتَّى صار عرفاً عاماً أَنَّ الحديث إذا أخرجهُ الشَّيْخَانُ أو أحدهما فقد تجاوز القنطرة ودخلَ في طريقِ الصَّحَّةِ والسَّلامة، ولا ريب في ذلك، وأَنَّهُ هو الأصل عندنا<sup>(١)</sup>.

فلقد كان -إذن- مِنَ الأمانة والمروءة على مَنْ يَنْقُلُ تعليقَ الألبانيِّ على كلامِ العُمَارِيِّ يُوهِمُ بذلك إقراره، أَن يَنْقُلَ في مُقابِلِهِ تشييعَ الألبانيِّ على العُمَارِيِّ تضعيفَهُ لأحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» بِمَحْضِ الهَوَى والتَّحُكُّمِ! وَلْيَذْكُرْ أَيضاً قَوْلَهُ عَنْ: «بَعْضُ الْمُشْتَغَلِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ، لَغَلَبَةِ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ عَلَيْهِمْ، وَتَمَكُّنِ الْأَهْوَاءِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يُضَعِّفُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، كَالشَّيْخِ الْكُوْثُرِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ الْعُمَارِيِّ، وَأَخِيهِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ...»<sup>(٢)</sup>

والله الهادي إلى سواء الصراط.

---

(١) مقدمة «شرح الطحاوية» (ص/٢٢-٢٣).

(٢) مقدمة «مختصر الإمام البخاري» (٩/٢).



# البَابُ الْأَوَّلُ

## نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ لأَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»

ويشتمل على ثمانية فصول:

■ الفصل الأول: نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بِالْإِلَهِيَّاتِ.

■ الفصل الثَّانِي: نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بِالتَّفْسِيرِ.

■ الفصل الثَّالِث: نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بِالْعَبَائِثِ.

■ الفصل الرَّابِع: نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

■ الفصل الْخَامِس: نقدُ دَعَاوىِ المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بِبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ.

■ الفصل السادس: نقد دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ للأحاديثِ  
المتعلّقة بالطبيعيّات.

\* الفصل السابع: نقد دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ للأحاديثِ  
المتعلّقة بالمرأة.

\* الفصل الثامن: نقد دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ للأحاديثِ  
المُدّعاة أنّها مِنَ الإسرائيليّات.

## الفصل الأول

نقدُ دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ  
للأحاديثِ المُتعلِّقةِ بالإلهياتِ





المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث الجارية



## المَطْلَب الأوَّل

### سَوِّقْ حَدِيثَ الْجَارِيَةِ

عن معاوية بن الحَكَم السُّلَمي رضي الله عنه، بعد ذكرِهِ قِصَّةَ دخوله لمسجدِ النَّبِيِّ ﷺ وكلامِهِ في الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَوَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عن الكُهَّانِ والتَّطِيرِ، قال:

كانت لي جاريةٌ تَرَعِي عَنِّي لِي قَبْلَ أُحُدٍ والجَوَّانِيَّةِ<sup>(١)</sup>، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَإِذَا اللَّذِّبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفٌ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً.

فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعِظُمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُعْطِهَا؟

قال: «أَتَيْتَنِي بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قال:

«مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قال: «أَعْطِهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الجَوَّانِيَّةُ: موضع أو قرية قرب المدينة من جهة الشَّمال، انظر «معجم البلدان» (١٧٥/٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد، باب: تحریم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، رقم: ٥٣٧).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سَوْقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ لِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ

تمهيد:

لا يزال حديث الجارية مُشكلاً على كثيرٍ من المُحَصِّلِينَ حَقِيقَةً ما أريد به، قد تَشَعَّبَتْ بهم صِبْغُ القول فيه؛ حتَّى أَفْضَى بِفَرِيقٍ إِلَى ادِّعَاءِ ما لا يُعْرَفُ له في تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَصْل<sup>(١)</sup>، فَهَؤُلاءِ لا نَتَشَاغَلُ بِنَقْدِ مَقَالَتِهِمْ تِلْكَ ما دَامُوا يُقَرِّونَ لَنَا بِثَبُوتِهِ؛ وَإِنَّمَا وَجْهَةُ التَّقَدُّ صَوَّبَ فَرِيقٍ انْتَهَى إِلَى التَّكْثِيرِ وَالطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَمِيَاءٍ فَلَمْ يَعدْ إِلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِفْكَ صَرِيحٍ، إِذْ قَابَلُوا الصُّدُقَ بِالْكَذِبِ، وَعَارَضُوا الْيَقِينَ بِالشُّكِّ.

فكان أشهر مَنْ تَوَلَّى مِنْهُمْ كِبَرَ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا هَذَا رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا فِي الْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ فِي الْمَغْرِبِ؛ فَأَمَّا الْمَشْرِقِيُّ: فَمُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوثرِي، وَأَمَّا الْمَغْرِبِيُّ: فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصُّدُوقِ الْقُمَارِيُّ؛ ثُمَّ رَدَّدَ مَزَاعِمَهُمَا وَاعْتَرَّ بِشَبَهَاتِهِمَا مَنْ لَا تَحْقِيقَ لَهُ فِي فَنِّ الرِّوَايَةِ، وَلَا فَهْمَ لَهُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ، الصَّبْغُ بِهَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ تَلْمِيزٌ أَرَدْنِي لِلْقُمَارِيِّ يُدْعَى (حَسَنَ السَّقَاف).

---

(١) انظر بعضاً من هذه التَّأْوِيلَاتِ لِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ فِي: «مَشْكَلُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ فُورْكَ (ص/١٥٨)، و«الْمَوَاقِفُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/٣٧)، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ؛ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٤/٢٣٥)، وَفَرْشُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ (٥/٢٤).

وليس يشكُّ حَدِيثِي أَنَّ الْقَوْلَ بِضَعْفِ حَدِيثِ معاوية بن الحكم رضي الله عنه تَنَكُّبٌ  
عن جماعةِ المُحَدِّثِينَ، وَتَقْضَى لِمَا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ أَجْيَالُ الْأُمَّةِ مِنْ تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ؛  
فَأَهْلُ الصَّنِيعَةِ مُسْلِمُونَ بِثَبُوتِهِ، مِنْهُمْ: الْبَيْهَقِيُّ <sup>(١)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ <sup>(٢)</sup>، وَالْبَغَوِيُّ <sup>(٣)</sup>،  
وَالْجَوْرْقَانِيُّ <sup>(٤)</sup>، وَابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ <sup>(٥)</sup>، وَالذَّهَبِيُّ <sup>(٦)</sup>، وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ <sup>(٧)</sup>،  
وَابْنُ الْوُزَيْرِ الْيَمَانِيُّ <sup>(٨)</sup>، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

لَكِنْ بَعْضُ مَنْ أَسْلَفْتُ ذَكَرَ أَسَامِيَهُمْ مِنْ مُنْكَرِي الْحَدِيثِ لَمْ يَرْفَعُوا بِكَلَامٍ  
هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ رَأْسًا، بَلْ طَافُوا حَوْلَ الْحَدِيثِ تَهْوِيشًا بِكُلِّ شُبْهَةٍ وَقَدْفًا بِكُلِّ مَظْلَنَةٍ،  
قَصْدُ الْإِنْفِكَافِ عَنْ مُقْتَضَى مَا فِي السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بِأَيِّنِ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ لَهُ  
سَبِيحَانَهُ.

وَالسَّبِيلُ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ بِالْقَبُولِ، وَالْإِذْعَانِ لَخْبِيرِهِ  
عَلَى مُرَادِهِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ أَعْرَفَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ -بَابِي هُوَ وَأُمِّي-، وَأَعْلَمَهُمْ بِطَرِيقِ  
الْهُدَايَةِ إِلَيْهِ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ خَلْقِ اللَّهِ أَنْ يَشْمِزُّ عَنْ قَالِهِ قَالَهَا، أَوْ يَتَنَكَّبَ عَنْ  
مَحَبَّةِ سَلَكِهَا، فَمَا يَأْتِي مِنْهُ ﷺ إِلَّا مَا طَابَ وَكَرُمَ، وَمَا لَهُ مِنَّا فِيمَا بَلَّغْنَا عَنْهُ إِلَّا  
السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ.

هَذَا؛ وَإِنَّ الْمُتَنَفِّرَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، الْمُجِدِّ فِي الْهَرَبِ عَنْهُ، لَوْ أَنْعَمَ  
النَّظَرُ فِيهِ، مَعَ مَا يُتْلَى عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ، وَيُرَوَّى لَهُ مِنَ الشُّنَنِ  
بِالثَّقَلِ الْقَوِيمِ: لَنْ يُعَدَّمَ لَهُ نِظَائِرٌ فِي الْقِيَلَيْنِ.

(١) «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» (٢/٣٢٥).

(٢) «الْإِسْتِيعَابُ» (٣/١٤١٥).

(٣) «شرح الشُّنَّةِ» (٣/٢٣٩).

(٤) «الْأَبَاطِيلُ وَالْمَنَاقِبُ» (٢/٣٩١).

(٥) «إثبات صفة العلو» (ص/٦٩).

(٦) «العلو» (ص/١٤).

(٧) «فتح الباري» (١٣/٣٥٩).

(٨) «العواصم والقواصم» (١/٣٨٠).

تأمل لوائح هذا في قول أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ):

«قال تعالى حاكياً عن فرعون -لعنه الله-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْنَكُنْ آيُنِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتْلُفُ الْأَسْبَابَ﴾ (١) أَتَبَّ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَهُ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا» (٢: ٣٦-٣٧)؛ كَذَّبَ موسى ﷺ في قوله: إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ.

وقال تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ مَن فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (الزَّكَاةُ: ١٦): فَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ قَالَ: ﴿ءَأَنتُمْ مَن فِي السَّمَاوَاتِ﴾، لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ»<sup>(١)</sup>.

ونظير ذلك في سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قوله: «إِرْحَمُوا مَن فِي الْأَرْضِ، يَرْحَمَكُم مَّن فِي السَّمَاءِ»<sup>(٢)</sup>؛ وقوله ﷺ: «أَلَا تَأْمِنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَّن فِي السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

فما جاء من جوابِ الجارية في الحديث واقعٌ بمثل ما نطق به التَّنْزِيلُ الكريم، وأبانت عنه سُنَّةُ الْهَادِي الْأَمِينِ، وتوارثه النَّاسُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وهؤلاء «لَا يَقُولُونَ شَيْئًا مِّنْ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ أَخَذُوهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُمْ لَا مَسَاقَ لَهُمْ فِي الْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَقُولُوهُ بِأَرَائِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

فلأجل ذلك نرى الأشعريَّ يُدرج حديثَ الجارية هذا في ما توارثه السَّلَفُ من أدلَّةٍ في إثباتِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى، معلِّقاً عليه بقوله: «هذا يدلُّ على أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ السَّمَاءِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٠٦).

(٢) خرَّجه الترمذي في «الجامع» (ك: البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة المسلَّعين، رقم: ١٩٢٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم: ٤٣٥١)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: ذكر الخواص وصفاتهم، رقم: ١٠٦٤).

(٤) «العرش» للذهبي (٢/١٥٩).

(٥) «الإبانة» (ص/١١٩).

وابن كُلاب (ت ٢٤٥هـ)<sup>(١)</sup> نفسه قد بين أن إنكار ما في هذا الخبر من سؤال النبي ﷺ للجارية عن الأئمة وجوابها له، من قباح ما تقحمته الجهمية دون سائر الأئمة، فقال: «رسول الله ﷺ، وهو صفة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم جميعاً به، يميز قول الأئمة، ويقول، ويستصوب قول القائل: إنه في السماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجههم بن صفوان وأصحابه لا يميزون الذي زعموا، ويحولون القول به».

ثم قال: «... ولو كان خطأ، كان رسول الله ﷺ أحق بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها: لا تقولي ذلك، فتوهمين أنه ﷺ محدود، وأنه في مكان دون مكان؛ ولكن قلني: إنه في كل مكان، لأنه هو الصواب دون ما قلت».

كلًا! لقد أجاز رسول الله ﷺ، مع علمه بما فيه، وأنه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجلب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قال، وكيف يكون الحق في خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له؟!.

يقول أبو بكر ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) بعد نقله لنص كلام ابن كُلاب: «قد حققنا في هذا الفصل شيئاً من مذاهبه:

أحدها: إجازة القول بـ «أين الله» في السؤال عنه.

والثاني: صحة الجواب عنه بأن يقال: في السماء.

والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصة والعامة»<sup>(٢)</sup>.

ومع هذه البصائر البيّنات كلّها، لم يقتنعوا من عينا قبل من المتأخرين بهذه الدلائل ولا تبصروا بكلام من مرّ من الأوائل، ومع إعلانهم التقليد في العقائد، وتبجحهم باقتفاء تأصيلهم للقواعد، فقد أجلّبوها على الحديث بما قدروا من يدع المعارضات، ممجّلة فيما تعلّق منها بالمتن في الآتي:

(١) عبد الله بن سعيد ابن كُلاب، أبو محمد القطان: من رؤوس المتكلمين، يقال له ابن كُلاب: لأنه كان يجذب الناس إلى معتقه إذا نظر عليه كما يجذب الكلاب الشيء! له كتب، منها: «الصفات»، و«خلق الأعمال»، و«الرد على المعتزلة»، انظر «الأعلام» (٩٠/٤).

(٢) نقله ابن تيمية عن كتاب «الصفات» لابن فورك في كتابه «بيان تليس الجهمية» (٨٩/١-٩١).

**المعارضة الأولى:** أنَّ الحديثَ مُضطرب المتن، إذ أنَّ لفظ معاوية بن الحَكَم فيه أنَّ النَّبي ﷺ سأل الجارية: «أين الله؟»، بينما غيره من الصَّحابة وقع في حديثهم أنَّ سؤاله للجارية كان بلفظ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، أو «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله؟»، فلا يُدرى عندهم أيُّ الألفاظ هو لفظ النَّبي ﷺ.

وقالوا بعدُ: إنَّ البيهقيَّ قد أشار إلى هذا الاضطراب، حيث قال بعد روايته له: «.. وقد ذُكرت في كتاب الظَّهار مِنَ الشُّنن مخالفةً مَنْ خالفت معاويةَ بنَ الحَكَم في لفظِ الحديث»<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ ما أبرَزَ يقيِّهم بهذا الاضطراب، أن رأوا بعض الرواة عن معاوية بن الحَكَم يقول بأنَّ الجارية كانت خرساء، وأنها أشارت إشارة، وأنَّ النَّبي ﷺ مدَّ يده إليها، وأشار مستفهماً: مَنْ في السَّماء؟ فجاء الراوي الَّذي في «صحيح مسلم» فسبَّك ما فهمه مِنَ الإشارة في لفظ اختاره، فرواه بحسب المعنى الَّذي فهمه<sup>(٢)</sup>!

**المعارضة الثانية:** أنَّ المعهود مِنَ حالِ النَّبي ﷺ، والمتواتر عنه في تلقين الإيمان واختيار إسلام الإنسان، إنَّما كان منه بكلمة التَّوحيد، وليس بالسُّؤال عن الأئنيَّة؛ فما وقع في بعض الروايات لهذا الحديث بلفظ: «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله»، هو اللَّفظ الوحيد الَّذي ينبغي أن يكون جارياً على الجادة، وأجدر أن يكون هو اللَّفظ التَّبوي<sup>(٣)</sup>.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ البخاريَّ لم يرو هذا الحديث في «صحيحه»، بل أخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكرٍ ما يتعلَّق بكونِ الله في السَّماء، ولم يُشر هو إلى أنَّه اختَصَرَ الحديث، ومِمَّا يدلُّ على تعليله لهذه الجُمْل منه<sup>(٤)</sup>.

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٣٢٧).

(٢) انظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» بتحقيقه (ص/٣٩١)، وتعليقه على «السَّيف الصَّقيل» للسبكي (ص/٨٢)، وتعليق عبد الله القُماري على «التمهيد» لابن عبد البر (٧/١٣٥)، وتعليق السَّقاف على «دفع شبه التَّشبيه» لابن الجوزي (ص/١٠٨).

(٣) انظر تعليق القُماري على «التمهيد» (٧/١٣٥)، وتعليق الكوثري على «السَّيف الصَّقيل» (ص/٨٣).

(٤) انظر تعليق الكوثري على «السَّيف الصَّقيل» (ص/٨٢).



المعارضة الرابعة: أنَّ مسلماً أخرجَ هذا الحديث في باب تحريم الكلام في الصلاة، ولم يروه في (كتاب الإيمان)، فدلَّ صنيعة على كونه مُتعلِّقاً منه بباب الأعمال، ولا دخلَ له في باب الاعتقاد<sup>(١)</sup>.

المعارضة الخامسة: أنَّ في الحديث إثباتاً لعلوِّ الذات الإلهية وفوقيته على خلقه، والإشكال الكبير في هذا السياق هو أنَّ جمهور أهل الإسلام مُتفقون على أنَّ الله تعالى لا يحده مكان ولا زمان، ولا يُقال عنه أين ولا كيف، ورسول الله أعلم الخلق بالله، فلا يمكن أن يسأل مثلَ هذا السؤال عن الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

المعارضة السادسة: أنَّ اعتقادَ علوِّ الله تعالى على خلقه في السماء عقيدة العرب المشركين في الجاهلية! شاهد ذلك قصة إسلام حُصين والِدِ عمران، حيث سأله النبي ﷺ: «كم إلهاً تعبد؟ فقال: سِتَّة في الأرض، وواحد في السماء . . .» الحديث<sup>(٣)</sup>، فكيف يكون هذا الاعتقاد دليلاً على الإيمان وهو اعتقاد الجاهلية؟!<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر تعليق الكوثري على «الشيف الصغير» (ص/٨٢).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/٢١٨-٢١٩).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» (ك: الدعوات، باب، رقم: ٣٤٨٣)، وقال: «هذا حديث غريب، وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه».

(٤) انظر «فتح المعين بنقد الأربعين» للشمري (ص/٢٨)، وتعليقه على «التمهيد» (٧/١٣٥).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ دَفْعُ دَعْوَى الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ عَنْ حَدِيثِ الْجَارِيَةِ

فَأَمَّا دَعْوَى الْمُخَالِفِينَ فِي الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى قِيَامَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْفَاطِ  
الْحَدِيثِ تَعَارُضًا يُقْضَى إِلَى اضْطِرَابِهِ:

فَقَوْلُهُمْ أَوَّلًا: إِنَّ بَعْضَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ تُثَبِّتُ أَنَّ  
الْجَارِيَةَ لِحَرَسِهَا كَانَ الْكَلَامَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ إِشَارَةً، بِخِلَافِ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ الَّتِي  
يُظْهِرُ مِنْهَا أَنَّهُ كَلَامٌ لِفُطْيٍّ؛ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثٌ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ» مَعَ حَدِيثٍ  
خَارِجِهِمَا، مَعَ انْسِدَادِ وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَالْقَوَاعِدُ الْحَدِيثِيَّةُ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ رَوَايَةِ  
«الصَّحِيحِينَ» عَلَى مَا فِي بَاقِي الْمُسْتَنْفَاتِ<sup>(١)</sup>؛ وَلَا يُقَالُ هُنَا إِذَا تَعَارَضَا تَسَاقُطًا،  
وَلَا أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ مِنَ الْأَسَاسِ، لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْقُوَّةِ، وَاتِّحَادِ  
مَخْرَجِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَدَرْنَا جَدَلًا تَسَاوِي الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْقُوَّةِ كَمَا يُوْهِمُهُ الْمُعْتَرِضُ، وَتَعَدَّرَ  
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: تَعَيَّنَ التَّرْجِيحُ حِينَئِذٍ، وَلَا تَرْجِيحَ لْغَيْرِ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ»! فَتَقَدَّمَ  
رَوَايَةُ مُسْلِمٍ الَّتِي بِاللَّفْظِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، عَلَى الْوَارِدَةِ بِالْإِشَارَةِ خَارِجَهَا؛ وَهَذَا عَلَى

(١) انظر «نزهة النظر» لابن حجر (ص/٧٦)، و«النتك الوفية» للبقاعي (١/١٥٥-١٥٦).

(٢) انظر «هدي الساري» لابن حجر (ص/٣٤٨).

التَّسْلِيمُ أَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَةَ مُسَاوِيَةٌ فِي القُوَّةِ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، فَكَيْفَ وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا وَاهِبَةٌ لَا تَقْوَى عَلَى المَدَافَعَةِ؟! بَيَانُ ذَلِكَ فِي:

الوجه الثاني: أَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَ بِهَا مِنْ قِبَلِ الكُوْثُرِيِّ لَا تَنْهَضُ بِحَالٍ لِمَزَاحِمَةٍ مَا فِي «الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ الذَّهَبِيَّ أوردَ رِوَايَةَ الإِشَارَةِ فِي كِتَابِهِ «الْعُلُوفُ» مُعْلَقَةً مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ، فَقَالَ: «عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ الجَارِيَةِ نَفْسُهُ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى الحَدِيثَ .. وَفِيهِ: فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ إِلَيْهَا، وَأَشَارَ إِلَيْهَا مُسْتَفْهِمًا: مَنْ فِي السَّمَاءِ؟»<sup>(١)</sup>.

وَالكُوْثُرِيُّ إِنَّمَا احْتَجَّ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى بَطْلَانِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ الَّتِي أوردَهَا الذَّهَبِيُّ<sup>(٢)</sup>؛ وَالعَجَبُ مِنْهُ؛ كَيْفَ اسْتَبَاحَ تَقْدِيمَهَا -وَهِيَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ- عَلَى مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» بِأَصْفَى إِسْنَادٍ وَأَصَحِّهِ<sup>(٣)</sup>!

عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ الكُوْثُرِيُّ لِإِسْقَاطِ لَفْظِ مُسْلِمٍ -دُونَ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ حَقِيقَةَ إِسْنَادِهِ- قَدْ ذَكَرَ المَزِيَّ إِسْنَادَهُ كَامِلًا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ»! وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ: سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ -أَخِي حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ-، عَنْ تَوْبَةِ العَنَبَرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الجَارِيَةِ نَفْسَهُ ..، فَذَكَرَ الحَدِيثَ<sup>(٤)</sup>.

وهؤلاء ثقات، ما عدى سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي اخْتَلَفَ الثَّقَاتُ فِيهِ<sup>(٥)</sup>؛ فَكَانَ

(١) «العلو» للذهبي (ص/١٥).

(٢) تعليق على «الأسماء والصفات» بتحقيقه (ص/٣٩١).

(٣) يزول شيء من العجب إذا أدركت صدق مقولة عبد الله الثماري فيه في كتابه «سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق» (ص/٣٨)، حيث وصفه بقوله: «... أَمَّا الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيُّ صَدِيقُنَا وَمُجِيزُنَا: هُوَ عَالِمٌ بِالْفَقْهِ، وَالْأَصُولِ، وَعِلْمُ الْكَلَامِ، وَمُتَخَصِّصٌ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، .. لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ؛ نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْبَحْثَ عَنْ حَدِيثٍ يَعْرِفُ كَيْفَ يَبْحَثُ عَنْهُ، وَيَعْرِفُ مَا فِي رِجَالِهِ مِنْ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِحُكْمِ تَخَصُّصِهِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا هُوَ عِلْمُ الْحَدِيثِ».

(٤) «تحفة الأشراف» (٤٢٦/٨).

(٥) بين مَنْ يُمَشِّي حَدِيثَهُ وَيُحْسِنُهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَالْعَجَلِيَّ، انظر «الجرح والتعديل» (٢١٤-٢٢٢)، و«الثقات» للعجلي (ص/١٨٤). وَبَيْنَ مَنْ يَصْرُحُ بِتَضَعِيفِهِ وَيُؤَيِّنُهُ، كَابْنِ مَعِينٍ، وَالْجَوْزْجَانِيَّ، وَالْبَذَرْقَانِيَّ، انظر «الجرح والتعديل» (٢١٤/٢)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص/٢١٣)، و«أحوال الرجال» (ص/١١٤). بَلْ كَانَ يَحِيثُ الثَّقَاتَانِ يَضَعِفُهُ جَدًّا، كَمَا فِي «الجرح والتعديل» (٢١/٤).

أعدل الأحكام فيه ما وُفق إليه ابن حبان بقوله: «كان صدوقاً حافظاً، بمن كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، حتى لا يحتج به إذا انفرد»<sup>(١)</sup>.

قلت: روايته هذه لحديث الجارية بالإشارة، قد خالف فيها ما رواه الثقات بصيغة التلطف، فقد انفرد عنهم في ذلك وهم أوثق منه وأضبط؛ فهي بهذا الاعتبار من قبيل المنكر أو الشاذ! ولفظ مسلم: «أين الله؟» هو المحفوظ الصحيح.

وأما قول المعترض ثانياً: أن الرواة من الصحابة تفرقوا في ألفاظ الحديث، فتارة يقولون: «أين الله؟»، وتارة: «من ربك»، وتارة: «أنتهدين إلا إله إلا الله»:

فجوابه: نفس ما دفعنا به المعارضة قبله: أن رواية معاوية بن الحكم في «صحيح مسلم»، وباقي الروايات المدعاة معارضتها له خارج «الصحيح»، والمنهج الحديثي يقتضي تقديم ما في «الصحيح» على ما في غيره عند التعارض. هذا على فرض تساوي جميع الطرق في القوة.

ودعوى الكوثري إشارة البيهقي إلى ترك مسلم ذكر قصة الجارية في حديث معاوية بن الحكم، ثم تعليله لهذا الترك منه باختلاف الرواة في لفظه: ففيه نظر لا يخفى؛ فإن قصة الجارية قد ذكرها مسلم ضمن حديث معاوية بن الحكم في «صحيحه» حقيقة، ونسخ كتابه شاهدة، ولم يزل العلماء ينسبون القصة إلى «صحيح مسلم» من قبل عهد البيهقي.

والتحقيق: أن ما وقع من اختلاف مدعى في بعض ألفاظ هذا الحديث، ليس من الاختلاف المفضي إلى الاضطراب - كما يريد الكوثري - لما قام عليه الدليل من كون بعض تلك الروايات إما حكاية حادثة مستقلة، أو ضعيفة لا تنهض للمعارضة أصلاً، كما سيأتي تحقيقه.

(١) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٢٠).

وبما أنَّ الحكم في هذا المَقَامَ يفتقر إلى دراسة الأسانيد ومقارنتها فيما بينها، لِيُطْرَحَ منها ما لا يَصَحُّ أن يُعَارَضَ به، وما صَحَّ يُنظر في سياقه ودعوى المخالفة فيه؛ ناسب أن يُحَقِّقَ القول في ذلك لتَنكشِفَ الغُمَّة عن ضعيف الآلة في تمييز الصُّحاح عن الضُّعاف من الأخبار، فأقول:

أما حديث معاوية بن الحكم الَّذي أخرجه مسلم، فقال في إسناده:

«حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصُّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَتَقَارِبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوْفِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ» به.

قلت: هذا الإسناد مُسَلْسَلٌ بِالْحِفَاطِ الْأَثْبَاتِ لِمَنْ طَالَعَ تَرَاجُمَهُمْ فِي مِظَانِهَا، قَدْ أَجْمَعَ عَلَى وَثَاقَتِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْفَرَنْ، غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ فِيهِ -مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ- كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، بَلْ نَعْتَهُ النَّسَائِيُّ بِالتَّدْلِيسِ<sup>(١)</sup>؛ وَهَذَا الْوَصْفُ فِيهِ وَمَا اعْتَلَّ بِهِ الْكُوْثَرِيُّ لِتَضْعِيفِ هَذَا الْخَبَرِ<sup>(٢)</sup>

وَلَيْسَ يَصِفُو لَهُ هَذَا الْإِعْتِلَالُ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ كَثِيرٍ قَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(٣)</sup>؛ وَعَلَى افْتِرَاضِ عَدَمِ التَّصْرِيحِ، فَقَدْ تَوَبَّعَ يَحْيَى عَنْ شَيْخِهِ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ مِنْ اثْنَيْنِ:

١- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ<sup>(٤)</sup>؛ وَكَفَى بِهِ إِمَامَةً فِي الدِّينِ، وَغُنْيَةً فِي الْمَتَابَعَاتِ.

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص/٣٦).

(٢) تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» - بتحقيقه (ص/٣٩٠).

(٣) (٣٩/١٨٤)، برقم: ٢٣٧٦٧.

(٤) كما في «الموطأ» (ك: العتق والولاء، باب: ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة، رقم: ٨)، إلا أنه قال: «عن عمر بن الحكم» بدل «معاوية بن الحكم»، وقد وهم مالك في اسمه، كما بيَّنه تلميذه الشافعي في «الرسالة» (ص/٧٣)، ومثله البرزاري وغيرهما، كما نقله عنهم ابن عبد البر في «التمهيد» (٧٦/٢٢).

٢- وفُليح بن سليمان، وحديثه في رتبة الصَّدوق - كما سبق بيَّانه - ومتابعته ليحيى مختصرةً المتن<sup>(١)</sup>.

فبانَ بهذا نفاوةً إسنادهِ مسلم، ويحيى بن كثير الذي فيه يكفيه فضلاً أنَّه «أحسنُ النَّاسِ سِياقاً له عن هلال بن أبي ميمونة»<sup>(٢)</sup>.

**وأما عن الروايات الأخرى التي عورض بها حديث معاوية بن الحكم:**  
فأسمُن ما وقفْتُ عليه - على غثائِهِ، ممَّا يستدعي نوعَ نظرٍ فيه - روايتان<sup>(٣)</sup>:  
أولاهما: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أنَّ رجلاً أتى النَّبيَّ صلى الله عليه وآله بجاريته سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله، إنَّ عليَّ عتقَ رقيةً مؤمنة، فقال لها رسول الله: «أبين الله؟»، فأشارت إلى السَّماء بإصبعها السَّبابة، فقال لها: «مَن أنا؟»، فأشارت بإصبعها إلى رسول الله وإلى السَّماء، أي: أنتَ رسول الله، فقال: «أعقها»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرج حديثه من هذا الوجه: أبو داود في «السنن» (ك: الصلاة، باب: تسميت العاطس في الصلاة، رقم: ٩٣١) بذكر قصة المطاس فقط، وكذا البخاري في «تعلق أفعال العبادة» (ض/١٠٧) مختصراً جداً، ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٦/١)، وأحال به على رواية يحيى بن أبي كثير، فقال: «ثم ذكر نحوه».

(٢) شهد له به ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٤١٥/٣)، حيث جاء الحديث في بعض المصنفات تاماً، وفي الأخرى مختصراً، مع ما فيها من تقديم وتأخير فيما يختصُّ بالقصة.

(٣) قد أعرضت عن إيراد رواية ثالثة، احتجَّ بها (السَّكاف) في كتابه «تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت في حديث الجارية» (ص/١١) على إبطال لفظ حديث معاوية بن الحكم الذي في «مسلم»، وهو ما أخرجه النسائي في «سننه» (٣٦٥٣) وغيره، من طريق: حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن الشريد، قال: أثبت النبي صلى الله عليه وآله فقلت: إنَّ أمي أوصت أن تُعتقَ معها رقية، وإنَّ عندني جارية نوبية، أفيجزئ عني أن أعقها عنها؟ قال: اتبني بها، فأثبت بها، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: «مَن ربُّك؟»... الحديث. فهذه الرواية كما تراها سندُها ومُتْنُها في وادي، وسند ومُتْنُ التي في «صحيح مسلم» في وادٍ آخر! تلك أمُّ شريد من تريد إعتاقَ رقية، استفسر ابنُها النبي صلى الله عليه وآله عن جواز ذلك في جاريته له أعجمية، أمَّا الذي في «مسلم» فالمُعتق هو معاوية، والمُعتق جاريته هو لا أمُّه، تكفيراً منه عن صُكِّه لها، فأين هذا من ذلك؟

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨٥/١٣)، رقم: ٧٩٠٦.

فهذا الحديث قد جاء من طريق: يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا إسناد رجاله ثقات، والمسعودي وإن كان قد اختلط بأخرة<sup>(١)</sup>، وكان يزيد بن هارون -الراوي عنه- ممن أخذ عنه بعد الاختلاط<sup>(٢)</sup>: فإن هذا توبع عنه من عبد الله بن رجاء<sup>(٣)</sup>، وهو ممن أخذ عن المسعودي قبل اختلاطه<sup>(٤)</sup>؛ غير أنه رواه عن المسعودي بلفظ: «مَنْ رُبُّكَ؟»، فيُقدَّم على لفظ يزيد عنه في السؤال عن الأين.

فالحديث بهذا «مَحْفُوظٌ عن المسعودي»<sup>(٥)</sup>، مُتَرَدِّدٌ بين الصَّحَّةِ والحُسْنِ<sup>(٦)</sup>. إذا تَقَرَّرَ هذا الحكم لهذه الرواية: أمكن الانفصالُ عن دعوى التعارض والاضطراب المزعوم بينها وبين حديث معاوية بن الحكم بالنزوع إلى اختلاف الواقعتين من الأساس، وهذا ظاهر لمن تأمل سياقهما:

أ- فإنَّ الرَّجُلَ في حديث أبي هريرة: هو مَنْ جاء بالجارية ابتداءً دون طلب، وكان عتق رقية عليه واجبة؛ بخلاف حديث ابن الحكم: حيث لم يأت هو بجاريته إلَّا بعد طلب النَّبِيِّ ﷺ، وكانت رغبته في عتقها نَدْبًا منه، تكفيرًا عن صُكُّها.

ب- والجارية في حديث أبي هريرة عَجَمَاءٌ لا تُفْصَحُ، بينما جارية ابن الحكم فصيحة اللسان!

(١) انظر «المختلطين» للعلائي (ص/٧٢)، و«الاختلاط» لابن العجمي (ص/٢٠٥).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» ١/٣٨٤-٣٨٥، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٣٣٦).

(٣) وهو ثقة بصري، وقيل صدوق لا بأس به، انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/٢١٠).

(٤) انظر «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص/٢٩٤).

(٥) كما قال الدَّارَقُطَنِي في «العلل» له (٩/٣٠)، بخلاف من ضَعَّفَ هذا الحديث من المعاصرين كونه من طريق المسعودي برواية يزيد بن هارون عنه، كما تراء عند الألباني في «مختصر العلل» (ص/٨١-٨٢)، وتابعه عليه سليم الهلالي في كتابه «أين الله؟ دفاع عن حديث الجارية» (ص/٢٣ فما بعده).

(٦) كما نحا إليه الذهبي في «العلل» له (ص/١٦).

ج- أضيف هذا إلى اختلاف مَحْرَجِي الحديثين، وهو قرينة قوية على انفصال كل من الحديثين عن الآخر، وكونهما حادثين مُستقلّين.

ثم على فرض انسداد وجوه الجمع بينهما -كما يوهمه الكوثري-: فقد كرّرنا مراراً أن قواعد العلماء تقتضي الانتقال إلى الترجيح، وحينئذ لا محيد عن ترجيح رواية معاوية بن الحكم على رواية أبي هريرة، لعدّة اعتبارات:

أولاهـا: أن حديث ابن الحكم في «الصحيح»، ورواية أبي هريرة خارجه.

ثانيها: لأن رواته أضبط وأكثر من رواية حديث أبي هريرة.

ثالثها: لأن حديثه لم يُختلف في سنده، بخلاف حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد اختلف في وصله وإرساله<sup>(١)</sup>؛ ولا شك أن ما لم يُختلف فيه أرجح ممّا اختلف فيه<sup>(٢)</sup>.

رابعها: أن معاوية بن الحكم هو صاحب القصة، فروايته لها مُقدّمة على رواية غيره<sup>(٣)</sup>، وهذا كافٍ في الترجيح وحده.

وهذا -كما قدّمنا- على تقدير كون الحديثين حادثاً واحداً، وأن الجمع بينهما عويص؛ وقد تبين لك أن الحديثين مُتغييران في الحادثة، مختلفان في المخرج، فلا وجه لتكلف الاضطراب فيما بينهما.

وأما ثاني الروايات التي عورض بها حديث معاوية بن الحكم:

فنفس حديث أبي هريرة السابق، لكن بسياقٍ مُغايرٍ له، جاء من رواية معمر بن راشد، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجلٍ من الأنصار:

أنه جاء بأمة سوداء إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة، فقال لها النبي ﷺ: «أتشهدين أن لا إله

(١) ذكره الدراطيني في «العلل» (٢٩/٩)، وسيأتي ذكر هذا الاختلاف قريباً.

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣٨/٢، ٣١٥).

(٣) انظر «الواضح في أصول الفقه» لأبن عقيل (٨٢/٥)، و«المُدّة» لابن القراء (١٠٢٥/٣).



إلا الله؟» قالت: نعم، قال: «أشهدين أنني رسول الله ﷺ؟» قالت: نعم، قال: «أؤمّنين بالبعث بعد الموت؟» قالت: نعم، قال: «أعتقها»<sup>(١)</sup>.

كذا رواه معمر عن الزُّهري موصولاً، وخالفه يُّقْتان بُتّان في الزُّهري، حيث أرسلّا الحديث، هما: مالك بن أنس<sup>(٢)</sup>، ويونس بن يزيد الأيلي<sup>(٣)</sup>، فلا ريب بعدُ في تقديم رواية هذين المرسلتين، على رواية معمر التي ظاهرها الاتصال<sup>(٤)</sup>. وعليه؛ فالصّواب في الرواية الثانية لأبي هريرة الإرسال<sup>(٥)</sup>، والمُرسل لا يقيّ على معارضة حديث معاوية بن الحكم، فضلاً عن أن يُرمَى بالاضطراب لأجله.

### وحاصل القول:

أنّ حديث الجارية برواية مسلم له راسخٌ في ثبوت سنده، بليغٌ في استقامة متنه، لم تقع الرواية فيه بالمعنى كما زعمه الكوثري والغماري، بل السؤال فيه به «أين الله» هو عين لفظ النبي ﷺ؛ وهذا ما أقر به، لم ينهض أحدٌ من الحُفّاظ النقاد لمسلم باعتراضٍ عليه في ذلك، حتّى خرّج علينا الاثنان بما يُناقض إجماعهم بما قد علمته من واهي العلل؛ والله يغفر لهما.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ك: المُدبر، باب ما يجوز من الرقاب، رقم: ١٦٨١٤)، ومن هذا الطريق عن عبد الرزاق أخرجه غير واحد من المصنفين.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٧٧٧، رقم: ٩)، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٦٣٨، رقم: ١٥٢٧١).

قال ابن عبد البر في «المُتمهّد» (٩/١١٤): «لم يختلف رُواة الموطأ في إرسالي هذا الحديث».

(٣) أخرجه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٩٨، رقم: ١٩٩٨٨). ويونس ثقة، قال أحمد بن صالح: «نحن لا نقمّ في الزُّهري على يونس أحداً»، انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥٦).

(٤) قال الذهبي في «معمر»: «ما نزال نحتجُّ بمعمر، حتّى يلوح لنا خطؤه بمخالفه من هو أحفظ منه، أو نعلّمه من الثقات»، قاله في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص/١٦٦).

(٥) رواها عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مرسلّة، ولم يرد في طريق من طرق الحديث ما يدلُّ على أنّ عبيد الله هذا قد سمعه من ذاك الأنصاري، وهو ما استظهره الدارقطني من علل في هذه الرواية، فقال في «الملل» (٩/٣٠): «الصحيح عن الزُّهري مرسلّة».

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمَعْبُودَ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ تَلْقِيْنُ  
الْإِيمَانِ وَاخْتِيَارَ إِسْلَامِ الْإِنْسَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَلَيْسَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْإِثْنَةِ ..  
إِلَخ، فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ هَذَا التَّقْعِيدَ الْعَامَّ لِمَثَلِ هَذَا الْحُكْمِ، إِنْ كَانَ مُسْتَنَدَهُ اسْتِقْرَاءُ الْأَحَادِيثِ:  
فَإِنَّ حَدِيثَ الْجَارِيَةِ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ! فَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّقْعِيدِ  
لِلْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ انتِقَاضٌ لِسُلْبِيَّةِ، وَخَلَلٌ فِي مَنِهْجَةِ الاسْتِقْرَاءِ.

وَمَا رَدُّ بِهِ الْمُعْتَرِضُ مَبْدَأُ السُّؤَالِ النَّبَوِيِّ لِلْجَارِيَةِ بِكَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْبُودِ  
مِنْهُ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ تَنْزُلًا إِلَى قَدْرِ فَهْمِ جَارِيَةٍ نَاشِئَةٍ مَعَ قَوْمٍ مَعْبُودَاتِهِمْ  
فِي بَيُوتِهِمْ، بِمَا تَبَيَّنَ مِنْ حَالِهَا، وَتَبَيَّنَ لَهُ مِنْ مِقْدَارِ عَقْلِهَا، حَيْثُ أَرَادَ ﷺ أَنْ  
يَتَعَرَّفَ مِنْهَا بِذَلِكَ الْأَسْلُوبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ الَّتِي فِي  
الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ كَانَتْ هِيَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: تَبَيَّنَ بِأَنْ تُشِيرَ إِلَى صَنِمِ بِلَدٍ أَوْ قَوْمٍ<sup>(٢)</sup>؛ فَلَمَّا  
أَجَابَتْهُ بِأَنْ مَعْبُودَهَا وَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مُوَحِّدَةٌ، إِذْ عَلَامَةُ  
الْمُوَحِّدِينَ قَصْرُ الْعِبَادَةِ عَلَى اللَّهِ فِي عَالِيَاتِهِ، دُونَ مَا يُرَى مِنَ الْأَلْهَةِ الْمَعْبُودَةِ فِي  
الْأَرْضِ.

يَقُولُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨هـ): «إِنَّ هَذَا السُّؤَالُ هُوَ عَنْ أَمَارَةِ  
الْإِيمَانِ، وَبَيِّنَةٍ أَهْلِهِ، وَلَيْسَ بِسُّؤَالٍ عَنِ أَصْلِ الْإِيمَانِ وَصِفَةِ حَقِيقَتِهِ.

وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا يَرِيدُ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فُوصِفَ مِنَ الْإِيمَانِ  
هَذَا الْقَدْرَ الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ الْجَارِيَةَ: لَمْ يَصِرْ بِهِ مُسْلِمًا حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ الَّذِي كَانَ يَمْتَقِنُهُ.

وإِنَّمَا هَذَا كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ يَوْجِدَانِ فِي بَيْتٍ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ هَذِهِ مِنْكَ؟  
فَيَقُولُ: زَوْجَتِي، وَتَصَدِّقُهُ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّمَا نَصَدَّقُهُمَا فِي قَوْلِهِمَا، وَلَا نَكْشِفُ عَنْ  
أَمْرِهِمَا، وَلَا نَطَالِبُهُمَا بِشَرَايِطِ عَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ، حَتَّى إِذَا جَاءَانَا وَهُمَا أَجْنَبِيَّانِ،

(١) انظر «المفهم» للقرطبي (٧٣/٥، ٧٥).

(٢) «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (١٠٨/٤).

يريدان ابتداء عقد النكاح بينهما، فإننا نطالبهما حينئذٍ بشرائط عقد الزَّوجية، من إحصار الولي والشهود وتسمية المهر.

كذلك الكافر إذا عُرِضَ عليه الإسلام، لم يُقتصر منه على أن يقول: إني مسلم، حتَّى يصفَ الإيمانَ بكَماليه وشرائطه، وإذا جاءنا مَنْ نجهلُ حاله بالكفر والإيمان، فقال: إني مسلم، قبلناه، وكذلك إذا رأينا عليه أمارَةَ المسلمين، من قِيَّةٍ، وشارِقٍ، ونحوهما: حَكَمنا بِإسلامه، إلى أن يظهر لنا منه خلاف ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما جواب المعارضة الثالث: في دعوهم أن البخاريَّ ترك إخراج الحديث في «صحيحه»، وأخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكر ما يتعلَّق بكون الله في السَّماء .. إلخ:

فليس يخفى على مُبتدئٍ في التحصيل أن البخاريَّ لم يقصد في «صحيحه» إخراج كلِّ الصَّحيح، وهُوَ مَنْ أَشارَ إلى قصد الاختصار في عنوان كتابه نفسه، تبصرةً لمن عَمِيَ عن هذا المقصد من تأليفه، فسَمَّاهُ «الجامع المسند الصَّحيح (المختصر) من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّته وأَيَّامه».

وكذا إخراجُه للحديث في كتابه «خلق أفعال العباد» مختصراً، لا يلزمه فيه التَّصريح باختصاره، فقد أخرج في هذا الجزء نفسه غيره ممَّا اختصره دون إشارة منه إلى اختصاره، مع ورودِه كاملاً في مواضع أخرى من كُتبه<sup>(٢)</sup>!

وأما جواب المعارضة الرَّابعة: في دعوهم أن مسلماً أخرج الحديث في باب تحريم الكلام في الصَّلَاة، ولم يروه في كتاب الإيمان .. إلخ:

فدعوى الكوثريَّ فيها تزيُّد ظاهرٌ على مسلم؛ وقد تقدَّم البيان على أن مسلماً لم يَصِدَّ لِمَا تُصدَّى له البخاريُّ من استنباط الأحكام وتقطيع الأجايد

(١) «معالم السنن» للخطابي (١/٢٢٢-٢٢٣).

(٢) مثاله: حديث هاتم بن يزيد ؓ قال: قلت للمُنْبِي ﷺ: أخبرني بشيء يدخلني الجنة، قال: عليك بحسن الكلام، وبذل الطعام، هكذا رَواه مختصراً في «خلق أفعال العباد» (ص/٦٨)، دون أن يشير إلى اختصاره، مع أن في الحديث قصة حذفها منه، قد أسندها البخاري بنفس إسناده المختصرة في «الأدب المفرد» (ص/٤٣٦، رقم: ٣٥٣)، وانظر «تكميل العين» (ص/١٤٢).

على أبوابها المناسبة، بل مسلمٌ يجمعُ طرق الحديث في أنسب مكانٍ، لا يكاد يكرّر الحديث في أكثر من بابٍ إلا نزرًا يسيرًا.

فلما كان أغلب لفظ حديث معاوية بن الحكم هذا مندرجًا في الفقهيات، ارتأى مسلمٌ وضعه في كتابٍ فقهيٍّ، فيما اختاره من كتاب الصلاة والمساجد.

وإذ لم يرق للكوثريّ إلا تبويب مسلم لهذا للحديث في الفقهيات، فإنّ غيره من أبواب المصنّفات قد احتسبوه في أبواب الاعتقاد وما تعلّق بها<sup>(١)</sup>! بل منهم من استدلّ به في التقديّات والفقهيات معًا<sup>(٢)</sup>! فأين هو من هؤلاء؟

وإنّما دعوى المخالف في المعارضة الخامسة: أنّ الله لا يسأل ■ بأيّن، وأنّ في إثبات علوِّ الله وفوقيته على خلقه تحييرًا له في جهة، وتموضّعًا في مكان، وهذا ينافي تنزيهه .. إلخ؛ فجوابه:

أنّ ما جاء في هذا الحديث وأمثاله من إثبات العلوّ لله تعالى وجواز السؤال عنه بأيّن والإشارة له في جهة العلوّ، ليس هو قول المجسّمة ولا المُشبهة، بل قول ربّنا في كتابه ونبينا في سنّته؛ وهو ما اجتمع على الإيمان به علماء المسلمين وعوامّهم صدر هذه الأئمة المباركة، كما قاله نجمهم مالك بن أنس: «إنّ الله فوق السّماء، وعلمه في كلّ مكان»<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ): «قوله في هذا الحديث للجارية أين الله: على ذلك جماعة أهل السّنة، وهم أهل الحديث، ورواؤه المتفقهون فيه، وسائر نقلته كلّهم، نقول ما قال الله تعالى في كتابه ..»، وبعد أن سرّد بعض الآيات في إثبات العلوّ قال: «.. ولم يزل المسلمون إذا دهمهم أمرٌ يُقلِّعهم فرّعوا إلى

---

(١) منهم النّسائي حين أخرجه في «السنن الكبرى»، في باب تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾، برقم: ١١٤٠١.

(٢) كابن خزيمة، حيث أوردته في كتاب الصلاة من «صحيحه» (٣٥/٢)، رقم: ٨٥٩، والبيهقي، حيث أوردته في كتاب «الأسماء والصفات» (١/٢٧٨)، ثمّ احتجّ به في كتاب الظهار وكتاب الإيمان من «سنّته الكبرى» (٢/٣٢٥)، رقم: ٨٩٠.

(٣) رواه عنه أحمد بسنده في «العلل ومعرفه الرجال» (٣/١٨٠)، ومسائل الإمام أحمد. رواية أبي داود (ص/٣٥٣).

رَبِّهِمْ، فَرَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَوْجَهُهُمْ نَحْوَ السَّمَاءِ يَدْعُونَهُ، وَمَخَالَفُونَا يَنْسُبُونَا فِي ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِيهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَمَنْ قَالَ بِمَا نَقُطُّ بِهِ الْقُرْآنَ فَلَا عَيْبَ عَلَيْهِ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ<sup>(١)</sup>.

فَعَلَى أَيِّ أَسَاسٍ نَقْلِي يُقَالُ بَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بَآيْنَ؟ بَلْ كَيْفَ يُجْتَرَأُ عَلَى حَدِيثِهِ ﷺ أَنْ يُوصَفَ سَوَالُهُ فِيهِ بِـ «أَنَّهُ اللَّفْظُ الْمُسْتَشْنَعُ»<sup>(٢)</sup>؟  
فَأَمَّا ظَاهِرُ مَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْجَارِيَةِ: فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ أَنَّهُ فِي جَوْفِهَا! أَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ تَحْصُرُهُ وَتَحْوِيهِ؛ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا عَاقِلٌ بَاقٍ عَلَى فِطْرَتِهِ؛ بَلِ الْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا أَعْمَالِهِ.

بَلِ عَقْلَاءُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمِنُونَ بَأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاءِ، مَحْصُورٌ مُحَاطٌ بِهِ، تَحْوِيهِ الْمَصْنُوعَاتِ، وَتَحْصِرُهُ السَّمَوَاتِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ فَوْقَهُ، وَبَعْضُهَا تَحْتَهُ، أَوْ أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِ الْعَرْشِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ: أَنَّهُ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ زَنْدِيقًا!  
وَنَقُولُ -فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ- فَيَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ رَبٌّ يُصَلَّى لَهُ وَيُسَجَّدُ! وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ؛ وَلَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ عِنْدِهِ: أَنَّهُ مُعْطَلٌ مُبْتَدِعٌ.

وَقَدْ احْتَجَّ مُجَوِّزُو الْأَيْنِيَّةِ -مَعَ مَا قَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَاجْتِمَاعِ السَّلَفِ- بِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الوجودُ بِذَوْنِهَا، وَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْبَدِيهِيَّاتِ وَأَوْضِحِ الصَّرُورِيَّاتِ<sup>(٣)</sup>؛ وَاللَّهُ ﷻ قَدْ قَطَرَ الْعِبَادَةَ عَرَبِيَهُمْ وَعَجَمِيَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا دَعَا اللَّهُ تَوَجَّهَتْ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْعُلُوِّ؛ لَا يَقْصِدُونَهُ عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَلَا عَنْ شِمَائِلِهِمْ أَوْ تَحْتَ

(١) «الاستذكار» (٣٣٧/٧).

(٢) تعليق السقاف على «دفع شبه التشبيه» (ص/١٨٨).

(٣) «الفاصل إلى تصحيح العقائد» للمعلمي (ص/٢٠٨).

أرجلهم؛ فطيرة أفحم بها أبو جعفر الهمداني (ت ٣٥١هـ)<sup>(١)</sup> أبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)، وذلك فيما حكاه عنه قال:

«سمعت أبا المعالي الجويني وقد سُئِلَ عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فقال: كان الله ولا عرش...، وَجَعَلَ يَتَخَبَّطُ فِي الْكَلَامِ. فقلتُ: قد علمنا ما أشرتُ إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة؟

فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟ فقلت: ما قال عارف قط: يا رباه، إلّا قبل أن يتحرك لسانه، قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة، يقصد الفوق! فهل لهذا القصد الضّروري عندك من حيلة؟..

وبكيت وبكى الخلق، فضرب الأستاذ بكفه على السرير، وصاح: يا للحيرة! وخرق ما كان عليه،.. ونزل ولم يُجِبنِي،.. فسمعتُ بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمداني!<sup>(٢)</sup>

فهذه الفطرة التي ما بُعث الرُّسل إلّا بتكميلها وتقريرها، لا بتحويلها وتغييرها كما يفعل من خالفت سُنَنهم، من الحلولية والجهمية ونحوهم، فيستنكرون أن يُشارَ إلى الله بأين، ويوردون على الناس شبهات، بكلماتٍ مشتهاتٍ، لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها؛ ولا تحسن مع ذلك أن تُجيبهم.

يقول ابن كُلاب: «لو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلّا ما ذكرتُ من هذه الأمور، لكان فيه ما يكفي، كيف وقد عُرس في بنية الفطرة، وتعارف الأديمين من ذلك، ما لا شيء أبين منه ولا أوكد؟ بل لا تسأل أحداً من الناس عنه، عزيزاً ولا عجمياً ولا مؤمناً ولا كافراً، فتقول: أين ربك؟

(١) محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الهمداني الحافظ، قال السمعاني: «ما أعرف أن في شيوخ عصره سمع أحد أكثر مما سمع هو»، وقال الذهبي: «الحافظ الرّحال الزاهد، بقية السلف والأدباء»، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠١/٢٠).

(٢) أخرجهما الذهبي في «العرش» (١٥٣/١)، و«العلو» (ص/٢٥٩)، بإسناد رواه ثقات حفاظ.

إِلَّا قَالَ: فِي السَّمَاءِ، إِنْ أَفْصَحَ، أَوْ أَوْماً بِيَدِهِ، أَوْ أَشَارَ بِطَرَفِهِ، إِنْ كَانَ لَا يَفْصَحُ، لَا يُشِيرُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَرْضٍ وَلَا سَهْلٍ وَلَا جَبَلٍ.

وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا دَاعِيًا لَهُ إِلَّا رَافِعًا يَدِيهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا وَجَدْنَا أَحَدًا غَيْرَ الْجَهْمِيَّةِ يُسْأَلُ عَنْ رَبِّهِ فَيَقُولُ: فِي كُلِّ مَكَانٍ! كَمَا يَقُولُونَ، وَهُمْ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، فَتَاهَتِ الْعُقُولُ، وَسَقَطَتِ الْأَخْبَارُ، وَاهْتَدَى (جَهْمٌ) وَحْدَهُ وَخَمْسُونَ رَجُلًا مَعَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَضَلَاتِ الْفِتَنِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ثَمَّ نَقُولُ: إِنَّ أَصْلَ ضَلَالِ مَنْ طَعَنَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ تَكْلُفُهُ فِيهِ بِكَلِمَاتٍ مُجْمَلَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ؛ وَلَا قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا تَرَاهُ فِي نَصِّ مَا مَرَّ عَلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ الْخَامِسَةِ، كَلْفِظِ التَّحْزِيزِ، وَالْجِسْمِ، وَالْجِهَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْشَأُ الْغُلْطِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ: خُلْطُهُمْ بَيْنَ نَوْحِي الْأَمْكِنَةِ: الْوُجُودِيَّةِ الْمَخْلُوقَةِ، وَالْعَدَمِيَّةِ، فَلَمْ يَفْهَمُوا مِنْ كَوْنِهِ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ إِلَّا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلْمَكَانِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَعْدُونَهُ فِي الشَّاهِدِ! وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ إِمَامٌ لِلْسُنَّةِ قَطُّ.

وَتَفْصِيلُ الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي دَفْعِ الْمَعَارِضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى حَدِيثِ «رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ» مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ السَّادِسَةِ: أَنَّ اعْتِقَادَ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَلَى خَلْقِهِ عَقِيدَةٌ لِلْعَرَبِ الْقَدَامِي فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ .. الْخ؛ فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ إِيْمَانَ الْمَشْرِكِينَ الْعَرَبِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاءِ هُوَ مِنَ الْقَضَايَا الْمَرْكَوزَةِ فِي الْفُطَرِ، فَلَيْسَ لِلْعَرَبِ الْجَاهِلِيِّينَ اخْتِصَاصٌ بِذَلِكَ، مَا هُوَ إِلَّا كإِقْرَارِهِمْ بِبَاقِي مُتَقَضِّيَّاتِ رَبُّوبِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، كَالْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ، وَالتَّنْدِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمِمَّا جَاءَ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الْأَنْكَارُ: ٦١].

(١) نَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنْ كِتَابِ «الْصِّفَاتِ» لِابْنِ فُورْكَ فِي كِتَابِهِ «بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٩١/١).

ثُمَّ إِنَّا إِذْ نَقَرُ بِسْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَّارِيَةِ عَنِ الْإِيْنِيَّةِ فِي مَقَامِ اسْتِكْشَافِهِ لِدِينِهَا،  
فَلَسْنَا نَدْعِي أَنَّ الْإِقْرَارَ بَعْلُوَ اللَّهِ تَعَالَى دَلِيلَ عَلَى الْإِيْمَانِ بِمُجَرَّدِهِ! وَلَا هَذَا مَا  
رَمَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سْوَالِهِ ذَاكَ.

بل نقول: إِنَّ الْإِيْمَانِ بِالْعَلْوِ هُوَ (مِنْ) الْإِيْمَانِ وَلَيْسَ الْإِيْمَانُ كُلُّهُ؛ وَإِنَّمَا  
اسْتَحْضَرَهُ ﷺ فِي سْوَالِهِ لِلجَّارِيَةِ بِخَاصَّةِ اسْتِجْلَابًا لِأَمَارَةِ إِيْمَانِهَا، بِمَا سَبَقَ شَرْحَهُ  
مِنْ مُلَابَسَاتٍ فِي جَوَابِ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ، بِمَا لَمْ يَجْرِي بِهِ لِسَانَهُ ﷺ إِلَّا مَرَّةً  
أَوْ مَرَّتَيْنِ طَوْلَ حَيَاتِهِ لاعتبارٍ ضيقٍ.

فَمَا أَرَى مِنْ الْكِيَاسَةِ اخْتِبَارُ الْعَامَّةِ بِمَثَلِ هَذَا السْوَالِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ  
سُنَّةً! -كَمَا قَدْ يَعْتَقِدُهُ بَعْضُ الْمُتَنَطِّعَةِ- بل هُوَ بِيَابُ الْكِرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ الصَّقِ إِنْ  
آلَ أَمْرُهُ إِلَى الْخُصُومَاتِ وَانْفِكَالِ الْجَمَاعَاتِ، فِي زَمَنِ صَارَ النَّاسُ يَنْسَلِخُونَ فِيهِ  
مِنْ دِينِ اللَّهِ سِرَاعًا!

وَالْأَصْلُ فِي مَثَلِ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ -كَمَا يَقْرُرُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ- أَنْ يُمْنَعَ الْعَامَّةُ عَنْ  
الْخَوْصِ فِي التَّفَاصِيلِ الَّتِي تُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْفُرْقَةَ وَالتَّنَاحِرَ، وَجَمْعُهُمْ عَلَى الْجُمْلِ  
الْثَّابِتَةِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الْفُرْقَةَ وَالْاِخْتِلَافَ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ  
وَرَسُولُهُ<sup>(١)</sup>؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٣٧/١٢)، وه الاستقامة (١٩٢/١) لابن تيمية.



## التبعية الثاني

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث «احتج آدم وموسى»



## المطلب الأول

### سُوق حديث «احتج آدم وموسى»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة» قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده: أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟<sup>(١)</sup>

(١) قد يتوهم القارئ نوع معارضة بين هذه الجملة من الحديث، مع ما ثبت في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن كتابة المقادير متحققة قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، إذ ظاهره أن تقدير معصية آدم متأخر عن كتابة المقادير، فلا يشملها التقدير المتقدم.

والحاصل أنه يمكن الإجابة عن هذا المعارض بالتالي:

الأول: أن تقدير معصية آدم مخصوص من التقدير العام المتقدم، فتكون الكتابة حاصلة قبل خلق آدم بأربعين سنة، وقد يكون وقوعها مدة ليه طيناً إلى أن نُفِخت فيه الروح؛ على ما روي أن ما بين تصويره ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة، وكلا التقديرين العام والخاص قد أحاط الله بهما علماً؛ وهذا القول اختاره ابن الجوزي، كما في كتابه «كشف مشكل أحاديث الصحيحين» (٣/٢٨٣).

الثاني: أن هذا التقدير حاصل بعد التقدير الأول، والتقدير الأول قد انتظمه واشتمل عليه، فلم يخرج عنه، وهذا اختيار ابن القيم في «شفاء العليل» (١/٨٢).

الثالث: أن هذه الكتابة هي الكتابة في الثوراة، كما ورد في رواية مسلم التالية، وهذا اختيار المازري في «المعلم» (٣/١٧٨).

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى -ثَلَاثًا- مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ لمسلم<sup>(٢)</sup> تَفَرَّدَ بِهِ: قال رسول الله ﷺ:

«احتجَّ آدم وموسى عليهما السَّلام عند ربِّهما، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قال موسى: أنت آدم الَّذي خلَقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنَّته، ثُمَّ أَهْبَطَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ!

فقال آدم: أنت موسى الَّذي اصطفاك الله برسالته، وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجياً، فَيَكُم وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قال موسى: بأربعين عاماً، قال آدم: فهل وَجَدْتَ فِيهَا: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: نعم، قال: أَفَتُلَوِّنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتَ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟

قال رسول الله ﷺ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

---

(١) رواه البخاري في (ك: القدر، باب: تحاج آدم وموسى عند الله، رقم: ٦٦١٤)، ومسلم في

(ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسى ■■■ رقم: ٢٦٥٢).

(٢) في (ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسى ■■■ رقم: ٢٦٥٢).

## المطلب الثاني

### سُوق دَعَوَى الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

#### لحديث «احتج آدم وموسى»

أُسُّ الْمُعَارَضَاتِ الدَّارِجَةِ عَلَى لِسَانِ الطَّاعِنِينَ فِي قَدْحِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَرَكُّزٌ فِي دَعْوَاهُمْ: أَنَّ آدَمَ ﷺ فِيهِ احْتِجٌّ بِمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لِفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَسَائِرِ الْكُفَّارِ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَا، وَلَمَّا بَطُلَ ذَلِكَ، عَلِمْنَا فَسَادَ هَذِهِ الْحُجَّةِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ):

«الْإشْكَالُ الْكَبِيرُ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْسِبُ لآدَمَ احْتِجَاجَهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ لِلَّهِ، بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَهَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ؛ وَبِالتَّالِي: فَلَا يَجُوزُ مَلَامَتُهُ عَلَيْهَا! وَهَذَا عَيْنُ قَوْلِ فِرْعَوْنَ الْجَبَرِيَّةِ، وَعَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَصَاةِ جَمِيعِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا فَعَلُوهُ كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَزَلِّ! إِذَنْ فَلِمَاذَا الْحُدُودُ، وَالْقَصَاصُ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ؟»

وَالْأَنْكَبُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَنْسَبُ لِلرَّسُولِ مُوَافَقَتَهُ لِكَلَامِ آدَمَ، وَاعْتِبَارَهُ أَنَّهُ غَلَبَ مُوسَى وَحُجَّتَهُ؛ مَكْرَرًا ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ هَذَا مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَبْطَلَ هَذَا الشُّوعَ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ . . وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَعْلَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ أَمْرًا يَخَالِفُ الْقُرْآنَ<sup>(١)</sup>.

---

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ٢٨٤).

ويقول (سامر إسلامبولي): «النبي موسى يلوم آدم على إخراج الذرية من الجنة، وسبب ذلك هو معصية آدم، فاللوم هو على المعصية التي نتج عنها الإخراج من الجنة، ولا علاقة هنا لكون آدم تاب من المعصية أو لم يُنَّب؛ لأن ذلك متعلق به وبمغفرة الله له، والذي يهمنا ما ترتب على المعصية الذي هو الإخراج من الجنة؛ أما تبرير آدم فكان بالقدر، واحتج أن ذلك الإخراج كان مكتوباً عليه قبل خلقه بأربعين سنة، والجواب النبوي هو: أن آدم حج موسى.

ولاشك هنا أن احتجاج آدم بالقدر على إخراجه من الجنة يتضمن تبرير المعصية؛ لأن الإخراج نتيجة المعصية، ولا مُبرّر لأي تأويل ولك دوران لجعل النصّ صحيحاً وأن الاحتجاج بالقدر كان على الإخراج فقط دون معصية، أو أنه يصح الاحتجاج بالقدر على المعصية التي تاب منها الإنسان وهي في حكم الماضي: ذلك كله تأويل متهافت لنصّ باطل، فالتصّ صريح في ترسيخ فكرة أن المعاصي وما ينتج عنها إنما هو بتقدير الله ﷻ، وذلك مكتوب قبل الخلق، وذلك يُرسّخ فكرة الإجمار والإكراه على الأعمال<sup>(١)</sup>.

وهذان المعترضان ومن وافقهما في هذا الفهم للخبر أذياناً للمعتزلة؛ فقد سئل كبيرهم الجبائي (ت ٣٠٣هـ): «ما تقول في حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ألا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها؟ فقال الجبائي: هو صحيح.

قال البركاني: فبهذا الإسناد نُقل حديث: حج آدم موسى!

فقال الجبائي: هذا خبر باطل!

فقال البركاني: حديثان بإسناد واحد؛ صححت أحدهما، وأبطلت الآخر!

قال الجبائي: لأن القرآن يدل على بطلانه، وإجماع المسلمين، ودليل

العقل.

فقال: كيف ذلك؟

(١) تحرير العقل من القل (ص/ ٢٣٧-٢٣٨).

قال الجبائي: أليس في الحديث: إنَّ موسى لقي آدم في الجنة...، قال الجبائي للبركاني: أليس هذا الحديث هكذا؟ قال: بلى، قال الجبائي: أليس إذا كان عذراً لآدم يكون عذراً لكل كافر وعاصٍ من ذريته، وأن يكون منَ لامهم محجوجاً؟.. فسكت البركاني<sup>(١)</sup>.

فأنت ترى أنَّ الجبائي لما استقرَّ عنده ما هو نقيض الظاهر من الحديث؛ انبنى على ذلك اعتقاده مناقضة الحديث للضرورتين الثقلية والعقلية، فردَّ الحديث بناءً على فهمه المغلوط هذا، وعلى ذلك سار المُحدثون من أشياعه.

---

(١) «طبقات المعتزلة» (ص/٨١).

### المَطْلَب الثالث

## دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

### عَنْ حَدِيثِ «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى»

قبل الإبانة عن تهافت ما استند إليه الطَّاعِنُونَ في هذا الحديثِ مِنَ المعاصرينِ وأُسُوئِهِمْ في ذلكِ بالمعتزلة؛ فَإِنَّهُ يجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ تحرُّرَ القولِ في الحديثِ يَكُمُنْ في بَظَرَيْنِ:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: في صَحَّةِ الحديثِ، وتلقِّي الأُمَّةِ له بِالْقَبُولِ.

النَّظَرُ الثَّانِي: في جَرَيَانِ ظَاهِرِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصُولِ، والفهمِ المغلوطِ لظَاهِرِهِ مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَرِضِينَ.

وَضَبْطُ الْقَوْلِ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ:

اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَا مَطْعَنَ فِيهِ؛ لَا مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَتْنِهِ، وَبِتَلَقُّي الْعُلَمَاءِ لَهُ بِالْقَبُولِ يَرْتَقِي إِلَى إِفَادَةِ الْعِلْمِ، هَذَا إِنْ لَمْ يُقَلَّ بِتَوَاتُرِهِ، لِنَحِيصِمْ بِذَا الْخَوْضِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّأْنِ فِي صِحَّتِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ، يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَنَظَّهٍ فِيهِ: «... هَذِهِ أَحَادِيثُ صِيَحَّاحٍ ثَابِتَةٌ لَا مَدْفَعَ لَهَا، وَلِهَذَا الْحَدِيثُ طُرُقٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»<sup>(١)</sup>.

(١) «الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» لابْنِ مَنَظَّهٍ (ص/٣٧).



ويقول ابن عبد البر: «هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لا يختلفون في ثبوته، رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة من التابعين، وروى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية الثقات الأئمة الأئمة»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن القيم: «هذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها صلى الله عليه وسلم قرناً بعد قرن، وتقبله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله، وحكموا بصحته»<sup>(٢)</sup>.

وممن نص على بلوغه مبلغ التواتر عن صحابته ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، حيث قال: «من كذب بهذا الحديث فمعاذ الله؛ لأنه متواتر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وناهيك به عدالة، وحفظاً، وإتقاناً؛ ثم هو مروى عن غيره من الصحابة...»<sup>(٣)</sup>.

وأما النظر الثاني: فإن الحديث جارٍ على مقتضى الأصول الشرعية، ليس مخالفاً لشيء منها؛ حتى قال ابن عبد البر: «هذا الحديث من أوضح ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر ودفع قول القدرية»<sup>(٤)</sup>.

ووجه ذلك: أن الحديث قد انتظم معاهد الإيمان بالقدر، بدلالة المنطوق والمفهوم.

**فأما دلالته على هذه المعاهد بالمنطوق:**

فمن جهة أنه وقع التخصيص في الحديث على كتابة الله السابقة لمعصية آدم عليه السلام، ولما ترتب عليها من مصيبة الإخراج.

(١) «التمهيد» (١٢/١٨).

(٢) «شفاء العليل» (ص/١٣).

(٣) «البداية والنهاية» (١٩٨/١)، وانظر «العواصم والقواصم» لابن الوزير (٣٦٢/٨).

(٤) «التمهيد» (١٧/١٨).

والمَدْلُول عليه من هذه الأصول بدلالة المفهوم:

تحقّق العلم السَّابِق للكتابة «وأيضاً فإنَّ في جوابِ آدم ﷺ ما يُشعر بدلالة المفهوم على الأمور الثَّالِية:

الأوّل: خلَقُ الله لهذه المعصية، ولما اثبتَ عليها بعد ذلك من الإخراج، ولازم هذا الخلق، هو:

الثَّاني: سَبَقُ المشيئة له؛ إذ المشيئة تَسْبِقُ الخلق، ولا خلقَ بلا مشيئة تستلزمها.

وكما أنَّ الخلق يستلزم المشيئة، فإنَّ المشيئة تستلزم:

الثَّالث: سَبَقُ العلم بها؛ إذ يستحيل إيجاده ﷺ للأشياء مع الجهل؛ لأنَّ إيجاد الأشياء بإرادة الرّب تبارك وتعالى، وهذه الإرادة تستلزم تصوُّر المُراد، فالإرادة مستلزِمةٌ للعلم قطعاً.

الرَّابع: إثبات أنَّ للعبد فعلاً اختياريّاً يُنسَب إليه، ووجهُ هذا اللّزوم: أنَّه لا معنى من لَوْمِ موسى لآدم عليهما السَّلام على عَمَلٍ لا اختيار له فيه، ولم يَجِرِ احتجاجه ﷺ بالقَدَر لينفي اختيارَه! إذ لو كان كذلك، للزِمَ أيضاً أن يكون احتجاجُه هو أيضاً لا اختيارَ له فيه! فلا تقوم الحُجَّةُ إذنً، وسيأتي بيان فساد مَن فُهِم هذا الحديث على خلاف ظاهره.

والمقصود: أنَّ هذا الحديث -كما قال ابن عبد البر- مُتَضَمِّنٌ لمراتب الإيمان بالقَدَر التي انعقد إجماع أهل السُّنة عليها:

المرتبة الأولى: إثباتُ عِلْمِ الله تعالى المُحِيط بكل شيء.

المرتبة الثَّانية: إثبات أنَّ الله كَتَبَ كُلَّ ما يكون من حين خلق القلم، حتّى قيام السَّاعة وأحصاه؛ فلا يخرج شيءٌ عمَّا كتبه.

المرتبة الثَّالثة: إثبات المشيئة النَّافذة في خلقه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، على أنَّ الإرادة الخَلْقِيَّةَ الكونيَّةَ ليست كالشَّرْعِيَّةِ مستلزِمةً لرضا الرّب ومحبَّته.

المرتبة الرَّابِعة: إثبات خلق الرَّبِّ تبارك وتعالى، فهو الخالق وما سواه مخلوق.

وقد أسلفنا الإشارة إلى أنَّ للعبد مَشِيئَةً وَقُدْرَةً وَفِعْلاً تُنسب إليه، وكلُّ ذلك ليس خارجاً عن إرادة الله ﷻ الكونيَّة ومشيئته، يتجلَّى هذا الأصل في أنواع الدلائل الَّتِي تضمَّنْها القرآن الكريم، مِن إسنَادِ الفعلِ أو الصَّنْعِ أو المَشِيئَةِ ونحو ذلك إلى عبده<sup>(١)</sup>.

فبهذه الأصول نطقَ أهل السنة والجماعة، وعليها انعقد إجماعهم؛ كما تراه في مثل قول الأشعري: «قد أجمع المسلمون قبل حدودِ الجهميَّة والمعتزلة والحروريَّة على أنَّ لله علماً لم يزل. وعلم الله سابق في الأشياء .. فَمَنْ جَحَدَ أنَّ لله علماً فقد خالف المسلمين، وخرَّج عن اتِّفاقهم»<sup>(٢)</sup>.

وكذا في ما نقله ابنُ القُطَّانِ الفاسي (ت ٦٢٨هـ) بقوله: «أجمعوا على أنَّ الإقرارَ بالقَدَر مع الإيمان به واجب .. واجمع المسلمون على قول: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله، وعلى قول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن .. وأجمعوا على أنَّه تعالى قَدَّر أفعال جميع الخلق، وآجالهم، وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم، وأجمعوا على أنَّه الخالق لجميع أفعال العباد، وأرزاقهم، والمنشئ لجميع الحوادث وحده؛ لا خالق لشيء منها سواه»<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبيَّن ما انطوى عليه حديث المُحاجة مِن الأصولِ العظيمة في هذا الباب الَّتِي قام الإجماع عليها.

إلَّا أنَّ هناك قَدْرًا مِن الحديث جالت فيه فهم أهل العلم: وهو حقيقة ما وَقع عليه لَوْمُ موسى ﷺ، وحقيقة ما احتجَّ به آدَمُ ﷺ.

(١) انظر في أدلَّة هذه المراتب «شفاء العليل» لابن القيم (ص/٢٩)، وفي تقرير كونها ظاهر الحديث «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٦٦-٦٢٠).

(٢) «الإبانة» (ص/١٤٥).

(٣) «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/٥٤-٥٦).

وحاصل هذه الأنظار تتمحور في ثلاثة<sup>(١)</sup>:

**النَّظَرُ الْأَوَّلُ:** أَنَّ مُوسَى لَمْ آدَمْ ﷺ عَلَى الذَّنْبِ نَفْسِهِ، فَكَانَ الْاِحْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ عَلَيْهَا، عَلَى اخْتِلَافِ أَرْبَابِ هَذَا النَّظَرِ فِي وَجْهِ غَلْبَةِ آدَمَ ﷺ بِالْحُجَّةِ، دَهَبَ إِلَى هَذَا النَّظَرِ بَعْضُ أَهْلِ لَعْلَمٍ، مِنْهُمْ: الْقَنَازَعِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٣)</sup>.

وهذا نَظَرٌ مَرْجُوحٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ مُوسَى ﷺ لَمْ يَنْظُرْ لَوْمَهُ بِالذَّنْبِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ أَصْلًا، فَإِنَاطَةُ اللَّوْمِ بِذَلِكَ مَعَ سَكُوتِ النَّصِّ عَنْهُ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؛ عَلَى أَنَّ مُوسَى ﷺ أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَبِدِينِهِ أَنْ يَلُومَ آدَمَ ﷺ عَلَى ذَنْبٍ قَدْ أَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فَاعِلَهُ تَابَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ اجْتَبَاهُ بَعْدَ وَهْدَاهُ<sup>(٤)</sup>.

**وَالنَّظَرُ الثَّانِي:** أَنَّ لَوْمَ مُوسَى لِأَبِيهِ آدَمَ كَانَ عَلَى مُصِيبَةِ الْإِخْرَاجِ لَا عَلَى الذَّنْبِ، وَهَذَا الْقَوْلُ نَصَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ<sup>(٥)</sup>، وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>، وَابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٧)</sup>.

**أَمَّا النَّظَرُ الثَّلَاثُ:** فَهُوَ تَصْحِيحُ لِلنَّظَرَيْنِ، أَي: جَوَازُ أَنْ يَكُونَ لَوْمُ مُوسَى ﷺ عَلَى الْمُصِيبَةِ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّوْمُ مُتَوَجِّهًا عَلَى الذَّنْبِ لِكَوْنِهِ سَبَبُ الْمُصِيبَةِ، فَلَوْمُ مُوسَى ﷺ عَلَى الذَّنْبِ لِكَوْنِهِ سَبَبًا لِإِخْرَاجِ آدَمَ وَالذَّرِيَّةِ مِنَ الْجَنَّةِ؛ لَا أَنَّهُ لَوْمٌ عَلَى الذَّنْبِ لِذَاتِهِ كَمَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ النَّظَرِ الْأَوَّلِ.

وهذا الثَّلَاثُ مَذْهَبُ ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ سَوْقِهِ لِكَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي الْحَدِيثِ بِمَا يُوَافِقُ النَّظَرَ الثَّانِي:

«قَدْ يَتَوَجَّهُ جَوَابٌ آخَرٌ؛ وَهُوَ: أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِالْقَدَرِ عَلَى الذَّنْبِ يَنْفَعُ فِي مَوْضِعٍ، وَيُضَرُّ فِي مَوْضِعٍ؛ فَيَنْفَعُ إِذَا احْتَجَّ بِهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَالثَّبُوتِ مِنْهُ، وَتَرِكَ

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٢) «تفسير الموطأ للقنازعي» (٢/٧٤٠).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/١٥).

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/٣١٩، ٣٢١)، و«شفاء العليل» (١/١٤).

(٥) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» له (١/٢٦).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٨/٣١٩).

(٧) انظر «البداية والنهاية» (١/١٩٨).

معاودته - كما فعل آدم ﷺ - في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذّاكر والسّامع<sup>(١)</sup> لأنّه لا يدفع بالقدر أمراً ونهيّاً، ولا يُبطل به شريعة؛ بل يخبر بالحقّ المحض على وجه التّوحيد والبراءة من الحول والقوّة.

وأما الموضوع الَّذي يضرُّ الاحتجاج به: ففي الحال أو المستقبل؛ بأن يرتكب فعلاً محرّماً، أو يترك واجباً، فيلومه عليه لاثم، فيحتجّ بالقدر على إقامته وإصراره، فيُبطل بالاحتجاج به حقّاً، ويرتكب باطلاً.

ونكتة المسألة: أن اللّوم إذا ارتفع صحّ الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللّوم واقعاً، فالاحتجاج بالقدر باطل<sup>(٢)</sup>.

واختار هذا الجميع ابنُ الوزير اليماني<sup>(٣)</sup>؛ فهو متضمّن للنظر الثاني وزيادة، وكلاهما له ما يدلُّ عليه<sup>(٤)</sup>.

وقصدي من سؤفي لهذه الأنظار في القدر المختلف فيه من الحديث:

إثبات كون ورثة الأنبياء مع اختلافهم في هذا القدر، متفقون على أن حقيقة ظاهره لا تدلُّ على تسويغ الاحتجاج بالقدر على المعايير، وإسقاط الملامة عمّن أذنب، قد حكى الإجماع على ذلك غير واحد.

يقول أبو بكر ابن العربي: «أجمع العلماء على أنّه غير جائز لأحد إذا أتى ما نهى الله عنه أو حرّمه عليه أن يحتجّ بمثل هذا، فيقول: أفتلومني على أنّي قتلت، وقد سبق في علم الله أن أقتل؟! وتلومني على أن أسرق وأزني، وقد سبق في علم الله وقدره؟! هذا ما لا يسوغ لأحد أن يجعله حجةً لنفسه.

والأئمة مُجمعة على أنّه جائز لو لم من أتى ما يُلام عليه من معاصي الله، وذمّه على ذلك، كما أنّهم مُجمعون على حمْد من أطاع، وأتى من الأمور المحمودّة ما يُحمّد عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) «شفاء العليل» (ص/١٨).

(٢) انظر «الرّوض الباسم» (٢/٤٦٥).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٤) «المسالك في شرح موطأ مالك» (٧/٢٢٠-٢٢١).

ويقول ابن بطال الأندلسي (ت ٤٤٩هـ): «أَمَّا مَنْ عَمِلَ الْخَطَايَا وَلَمْ تَأْتِهِ الْمَغْفِرَةُ؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُجْمِعُونَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِمَثَلِ حَبَّةِ آدَمَ، يَقُولُ: أَتُلُومُنِي عَلَى أَنْ قَتَلْتُ، أَوْ زَنَيْتُ، أَوْ سَرَقْتُ؛ وَقَدْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَلِكَ؟! وَالْأَمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى جَوَازِ حَمْدِ الْمُحْسِنِ عَلَى إِحْسَانِهِ، وَلُومِ الْمُسِيءِ عَلَى إِسَاءَتِهِ، وَتَعْدِيدِ ذُنُوبِهِ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل هؤلاء؛ نرى مخالفيهم من القدرية يفهمون من الحديث خلاف هذا الظاهر، فتقاطعت فهمهم على أنه يدل على صحة الاحتجاج بالقدر على المعايير؛ وعلى هذا الاعتبار يسقط اعتبار التكليف والمواظبة على الجرم؛ وبهذا الفهم المغلوط للخبر، والتأسيس لظاهر ليس هو في الحقيقة الظاهر الحقيقي الذي قصد المتكلم بالنص الإفصاح عنه، أسسوا لرد الحديث والظعن في دلالته. وقد بينا أن الظاهر الحقيقي للحديث مفارق للظاهر الذي ادَّعاه؛ فإنَّ نصه بسياقه يدل على أحد أمرين:

إمَّا أَنَّ اللُّومَ لَا يَتَوَجَّهُ فِي الْمَصَائِبِ، لِجَرَيَانِ الْقَدَرِ السَّابِقِ بِهَا؛ فَيَرْتَفِعُ حَيْثُ ذُلُّ اللَّومِ.

ب- أَوْ أَنَّ اللَّومَ لَا وَجَهَ لَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ، لَا قَبْلَهُ.

وفي كلتا الدَّلالتين ما يَنْفِي دَلَالَةَ النَّصِّ عَلَى تَسْوِيفِ الاحتجاج بالقدر على غُشْيَانِ الذُّنُوبِ، وَرُكُوبِ الْمَحَارِمِ؛ لِمُجَرَّدِ جَرَيَانِ الْقَدَرِ بِهَا؛ وَالْبُؤْسِ فَسِيحِ بَيْنِ الظَّاهِرِ الْحَقِّ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيْنِ الظَّاهِرِ الْمَتَوَهَّمِ الَّذِي اسْتَبْطَنَهُ الطَّاعِنُونَ بِهِ.

فإذا تحرَّرَ لَنَا مَثَارُ الْغَلْطِ فِي فَهْمِ الْمَسْأَلَةِ؛ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا أَثَارَهُ الطَّاعِنُونَ حَوْلَ الْحَدِيثِ قِضَايَا لَيْسَتْ مَوْضُوعِيَّةً، وَمَا سَاقَوْهُ فِي حَقِيقَتِهِ طَعْنٌ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ، لَا الظَّاهِرَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ وَأَرَادَهُ مُخْبِرُهُ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣١٥/١٠-٣١٦).

### المبحث الثالث

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث رؤية الله في الجنة





## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «جَنَّتانِ مِنْ فَضَّةٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا» وَجَنَّتانِ مِنْ ذَهَبٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءَ الْكَبِيرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وعن عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا»<sup>(٢)</sup>.

وعن صهيب رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تَبَيِّضْ وَجُوهَنَا؟ أَلَمْ تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكَشِّفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾» [يُونُسَ: ٢٦] <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَبَيْنَ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾، رقم: ٤٨٧٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، رقم: ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قول الله تعالى: ﴿وَنُورٌ يُوقَدُ لَنُورِهِ﴾ [٣٣] إِنَّ رَبَّكَ نَاطِقٌ، رقم: ٧٤٣٤)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، رقم: ٦٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم، رقم: ٢٩٧).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لأحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

حاصل ما ساقه المخالفون لأهل السنة على نصوص الرؤية من معارضات عقلية، يمكننا إجماله في مقامين:

الأول: معارضات ماردة على أصل الرؤية.

الثاني: معارضات سبقت على بعض الألفاظ الواردة في أحاديث الرؤية، تستلحق رد الحديث كله.

فأما المقام الأول: فمما أورد على أصل الرؤية: دعواهم أن ما تضمنته تلك الأحاديث مضاداً للدلائل العقلية والثقلية:

أما العقلية: فادّعوا أن البصر لا يدرك إلا الألوان والأشكال، والله تعالى ذات غير مادية، فمن المستحيل إذن أن يقع عليه بصر سبحانه، والقول به جهنم للتزيه، ونشبهه لذات الله؛ ذلك أن الرؤية لا تحصل إلا بانطباع صورة المرئي في الحدة، ومن شرط ذلك انحصار المرئي في جهة معينة من المكان، حتى يمكن اتجاه الحدة إليه، وهذا شأن الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، ولا تحلّه جهة من الجهات، ولو جاز أن يرى في الآخرة لجازت رؤيته الآن، فشرط الرؤية لا تتغير في الدنيا والآخرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر مجمل شبهات المعتزلة لنفي الرؤية في «الأصول الخمسة» للفاضل عبد الجبار (ص/ ٧٤).

وأما الدلائل الثقلية: فاستدلُّ نفاة أحاديث الرؤية ببعض الأدلة القرآنية، زعموا تأكيدها لما دلَّ عليه نظرهم العقلي، من أشهرها:  
 قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والمعنى عندهم: لا تراه الأبصار.  
 وقول الله تعالى لموسى ﷺ بعد طلبه البَظَرَ إليه: ﴿كَانَ رَجَبِي﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و(لن) تفيد التأييد.

وفي تقرير هاتين المعارضين لتلكم الأحاديث، يقول (جعفر الشبhani):  
 «ما قيمة رواية تخالف الذكر الحكيم؟ .. وتخالف أيضاً العقل الصريح الذي به عرفنا الله سبحانه، والذي يحكم بامتناع رؤيته، لاستلزامها كونه جسماً أو جسمائياً، مُحاطاً، واقعاً في جهة ومكان، تعالى عن ذلك علواً كبيراً»<sup>(١)</sup>.  
 وعلى هذا أطلق سيّئ له في مِلَّة الرِّفْضِ<sup>(٢)</sup> دعوى عريضة على أهل السنة، يتهمهم فيها بتولية ظهورهم عن الآيات الثافية للرؤية، وانجراهم وراء سراب أحاديث «الصّحّاحين»، كما تراها في قول (صادق النجّمي):  
 «إنَّ مُستند علماء أهل السنة في إثبات الرؤية هو الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم في كتابيهما، وأخرجها أرباب الكتب المعتمدة عند أهل السنة، وبالتالي إنّ هذه الأحاديث هي التي صدّتهم ومنعتهم عن التدبّر والتّفكّر في آيات القرآن المجيدة»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الحديث الثبوتي بين الرواية والدراية» (ص/٢٤٣).

(٢) ذهب الشيعة الإمامية إلى نفي الرؤية مجازة للمعتزلة، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه «التوحيد»، وجمع أكثرها صاحب «بحار الأنوار»: تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لرؤيهم في الآخرة، حتّى جعل الحرّ العاملي في كتابه «الفصول المهمة في أصول الأئمة» (ص/١٢) نفي الرؤية من أصول الأئمة الاثني عشر التي يكفّر من قال بخلافها.

ونفي الاثنا عشرية لرؤية المؤمنين رؤيهم في الآخرة هو خروج عن مذهب أهل البيت أنفسهم! فقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، منها ما رواه ابن بابويه القتيّ: عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ قال: قلْتُ له: أخبرني عن الله ﷻ هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم، انظر مختصر التحفة الاثني عشرية (ص/٩٧)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٢/٥٥١-٥٥٢).

(٣) «أضواء على الصّحّاحين» (ص/١٤٣).

وَمِنْ قِحة ما تَفَحَّمه الإمامية في خصوصيتهم مع أهل السنة، أن احتجُّوا عليهم في بطلان أحاديث الرؤية بكلام أمهم عائشة عليها السلام وهم يطعنون فيها! فزعموا استدلالها على نفي رؤية النبي ﷺ لرَبِّه بقوله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾، وهو نفس ما استدلُّوا به على نفي عموم الرؤية أيضًا، حيث سألت: «يا أمتا! هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فكانَ جَمًّا قالته: .. مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾»<sup>(١)</sup>.

فأمُّ المؤمنين عائشة إذ أنكرت هذا القول في رؤية محمد ﷺ ربه ليلة المعراج، تمسكت في نصره مذهبا بهذه الآية، فلو لم تكن هذه الآية مفيدة للعموم بالنسبة إلى كلِّ الأشخاص وكلِّ الأحوال لما تمَّ ذلك الاستدلال عندها.

وفي تقرير هذه الشبهة يقول (هاشم معروف): «هذه الرواية تتنافى مع الروايات التي تنصُّ على أنه يُرى كما يُرى القمر ليلة تَمَامِهِ، .. ولا بدَّ من تكذيب إحدى الطائفتين، ولا شكَّ أنَّ رواية السيدة عائشة تتفق مع الكتاب، ويؤيدها العقل، فهي أولى بالقبول والاعتبار»<sup>(٢)</sup>.

وأما المقام الثاني من المعارضات المستنكرة لبعض ألفاظ أحاديث الرؤية، فأمُّهُما اثنتان، تلخصان في الآتي:

الأولى: ادَّعى فيها (حسن السَّاف) بأنَّ حديث أبي موسى الأشعري في الرؤية: «جِئْتَانِ مِنْ فُضَّةٍ، أَنْبَتْهُمَا وَمَا فِيهِمَا ..»، مُعَارِضٌ بِمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ أَنَّهَا «لَبِنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبِنَةٌ مِنْ فُضَّةٍ»<sup>(٣)</sup>، فليست ذهبًا خالصًا،

(١) أخرجه البخاري هكذا مختصرًا في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَسَيَحِبُّ حَسَنُ رَبِّكَ﴾ قُلْ طَلُوعُ الشَّمْسِ وَغُلُوبُهَا، رقم: ٤٨٥٥)، وأخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَدْرِكُهُ نَظْرَةُ الْعَيْنِ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، رقم: ٢٨٧).

(٢) «دراسات في الكافي وصحيح البخاري» لهاشم معروف (ص/٢٠٨).

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه» (ك: صفة الجنة، باب: باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها، رقم: ٢٥٢٦)، وأحمد في «المستدرک» (رقم: ٨٧٤٧)، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (باب: وصف الجنة وأهلها، ذكر الإخبار عن وصف بناء الجنة التي أعدّها الله ﷻ لأوليائه وأهل طاعته، رقم: ٧٣٨٧)، وأشار إليه مخرَّج «مسند الإمام أحمد» (٤١٠/١٣) بالصححة لشواهد.

أو فضة خالصة، كما في حديث أبي موسى، ولذا قال هذا السَّقَاف: «والجمع بينهما مُتَكَلَّفٌ، لا يَنْتَظَمُ مع عِلْمنا به»<sup>(١)</sup>.

**الثَّانِيَّة:** ادَّعَى فِيهَا نَفْسُ (السَّقَاف) بِأَنَّ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «... وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ»: دَالٌّ عَلَى خِلَافِ مَقْصُودِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِذْ فِيهِ أَنَّ الرِّذَاءَ حَاجِبٌ عَنِ الرُّؤْيَا، فَيَقُولُ: «... فَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ رُؤْيَا النَّاسِ لِرَبِّهِمْ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبُ الْإِسْنَادِ، بَاطِلُ الْمَتْنِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «مسألة الرؤيا» لحسن السقاف (ص/٢٨).

(٢) «مسألة الرؤيا» لحسن السقاف (ص/٢٩).

## المطلب الثالث

### دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

تمهيد:

قبل الشروع في دحض شبهات المعاصرين في أحاديث الرؤية، ننبه إلى أن هذا المبحث من أجل مسائل أصول الدين وأجلاها أدلة، وأنصعها بياناً في مدونات عقائد أهل السنة؛ كيف ورؤية الله ﷻ هي الغاية التي شمر إليها المشركون، وتنافس فيها المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابهم مطرودون!

ولقد دلّ أكثر من دليل من الكتاب والسنة والعقل على إثبات رؤية المؤمنين لربهم ﷻ في الجنة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٧-٢٥٨].

وهذه من أظهر الآيات على إثبات الرؤية من عدة أوجه، منها:

أ- أن الله أضاف النظر إلى الوجه الذي هو محل البصر.

ب- تعدي (النظر) في الآية بأداة الجر (إلى)، وهي في لسان العرب

صريحة في نظر العين فقط، دون ما سوى ذلك من المعاني المحتملة<sup>(١)</sup>.

ج- خلو الكلام من قرينة تدل على خلاف الحقيقة، وتصرف اللفظ عن معناه الحقيقي المتبادر<sup>(٢)</sup>.

وكذا في قوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ آمَنُوا لُتَّى وَزِيَادَةٌ﴾ [الزُّنُّار: ٢٦]: فالحسنى فيها الجنة، والزيادة بعدها النظر إلى وجه الله الكريم؛ بل فسرنا نبينا ﷺ<sup>(٣)</sup>، ثم الصحابة رضوا عنه من بعده<sup>(٤)</sup>.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [الطَّافِقِينَ: ٤١٥]: وفيها يقول الشافعي: «لَمَّا حَجَبَ اللَّهُ قَوْمًا بِالسُّخْطِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ قَوْمًا يَرُونَهُ بِالرُّضَا»<sup>(٥)</sup>.

### أما دلالة العقل على جواز الرؤية:

فإن كل ذات موجودة يجوز في الأصل رؤيتها، ووجود الله تعالى هو أكمل وجود، فجاز رؤيته سبحانه.

يقول الأشعري: «مما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار: أنه ليس موجود إلا وجائز أن يُرى الله ﷻ، وإنما لا يجوز أن يرى المعدم، فلما كان الله ﷻ موجوداً مُتَبَيَّنًا، كان غير مستحيل أن يُرى نفسه ﷻ»<sup>(٦)</sup>.

### يوضح ذلك:

أن تعدل الرؤية يكون إما: لخباء المرئي عن نظر الرائي، أو لضعف وآفة في الرائي.

(١) انظر «تصحيح الفصيح» لابن المرزبان (ص/١٥٤)، و«شرح المفصل للمختصري» لابن يعين (٤/٤٦٤).

(٢) انظر «الإبانة» للأشعري (ص/٤٠)، و«الترجيد» لأبي منصور الماتريدي (ص/٨٤).

(٣) كما مر في حديث صهيب في «صحيح مسلم» أول هذا البحث.

(٤) انظر «جامع البيان» (١٦٥/١٢) فما بعده.

(٥) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/١٩١).

(٦) «الإبانة» (ص/٥١).

فأله تعالى ليس به خفاء، وإنما تَعَدَّتْ رؤيته في الدنيا لضعفِ القوة الباصرة للمخلوق أن تتحمَّل رؤية باريها ﷻ، كما جرى لموسى ﷺ حين تجلَّى ربه للجبل حتَّى ﴿جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَوْفًا﴾ [الأنعام: ١٤٣].

ففي هذا إبطال لقول من ادَّعى أنه لو جازَ أن يُرى في الآخرة لجازت رؤيته في الدنيا، فإنما «الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يُرى الباقي في الدار الفانية، ولو أراه في الدنيا، لكان الإيمان به ضرورة، والجملة أن الله تعالى أخبر أنها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»<sup>(١)</sup>.

وبهذا تتماخض أدلة القرآن والعقل مع السُّنة النبوية لإثبات عقيدة الرؤية لله تعالى في الجنة، لا كما افتراه (النجمي) على أهل السنة من أنهم لم يسوغوها إلا من مصدِّ واحد، وأنها عقيدة لم تَرِدْ إلا بأخبار آحادا وليس الأمر كذلك، فإنه مع ما قد علمنا من أدلة الكتاب والعقل عليها، فإنَّ ما ورد في هذا الباب من المتواتر المَعْنَوِي القطعي، فقد رُويت عنه ﷺ بعبارات متنوعة، من وجوه كثيرة، يمتنع بمثلها في العادة التواطؤ على الكذب. فعن يحيى بن معين قال: «عندي سبعة عشر حديثا في الرؤية، كلها صحاح»<sup>(٢)</sup>.

وجمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة<sup>(٣)</sup>، فزادت على العشرين، ثم تَبَّعَهَا ابن القيم<sup>(٤)</sup>، فبلغت الثلاثين، يقول ابن حجر: «وأكثر أسانيدنا جيادا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «التعرف لمذهب أهل التصوف» للكلايادي (ص/٤٣).

(٢) «العواصم والقواصم» لابن الوزير اليماني (١٩٣/٥).

(٣) في جزئه التطبيع «رؤية الله».

(٤) في كتابه «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦-٢٩٧).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (٤٣٤/١٣).



وفي تقرير هذه الحقيقة المتواترة يقول أبو الحسن الأشعري: «... وخالفوا -يعني المعتزلة- روايات الصحابة عليهم السلام عن نبي الله ﷺ في رؤية الله ﷻ بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة، وتواترت بها الآثار، وتتابعت بها الأخبار»<sup>(١)</sup>.

ويقول أبو بكر الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ): «الأخبار في هذا مشهورة متواترة، وجب القول به، والإيمان والتصديق له»<sup>(٢)</sup>.

وممن جهر بتواتر أحاديث الرؤية غير من سبق جم غفير من أئمة الإسلام، منهم: أبو محمد ابن حزم<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وابن قيم الجوزية<sup>(٥)</sup>، وأبو الفداء ابن كثير<sup>(٦)</sup>، وأبو العباس القرطبي<sup>(٧)</sup>، وابن أبي العز الحنفي<sup>(٨)</sup>، وابن حجر العسقلاني<sup>(٩)</sup>، وغير هؤلاء كثير.

ولذلك قال ابن تيمية:

«وأهل العلم بالحديث يعلمون أحاديث الرؤية متواترة، أعظم من تواتر كثير مما يظنونه متواتراً، وقد احتج أصحاب الصحيح منها أكثر مما خرجه في الشُّفعة، والطلاق، والفرائض، وسجود السُّهو، ومناقب عثمان وعلي، وتحريم المرأة على عمِّتها وخالتيها، والمسح على الخفين، والإجماع، وخبر الواحد، والقياس، وغير ذلك من الأبواب الذين يقولون إن أحاديثها متواترة؛ فأحاديث

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٤).

(٢) «المعروف لمذهب أهل التصوف» للكلاباذي (ص/٤٢).

(٣) «الفيض في الملل والنحل» (٣/٣).

(٤) «المحرر الوجيز» (٢/١٣١).

(٥) «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٠٩).

(٧) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/٢١).

(٨) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/٢١٥).

(٩) «فتح الباري» (٨/٣٠٢).

الرؤية أعظم من حديث كل نوع من هذه الأنواع، وفي الصحاح منها أكثر مما فيها من هذه الأنواع»<sup>(١)</sup>.

فعلى ما تضمنته هذه المتواترات من وجوب الإيمان برؤية المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة، انعقد إجماع الصدر الأول من هذه الأمة. يقول عثمان الدارمي (ت ٢٨٠هـ) بعد إيراده ما في هذا العقد من دلائل نقلية:

«هذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية، على تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديماً وحديثاً يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا يُنكرونها، ومن أنكرها من أهل الزَّيغ نسبوه إلى الضلال... فإذا اجتمع الكتاب، وقول الرسول، وإجماع الأمة: لم يبقَ لمتأولٍ عندها تأول، إلّا لمكابِر أو جاحِد»<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن أورد البيهقي (ت ٤٥٨هـ) جملة أحاديث الباب، عَقَّبَ ببيان اتفاق السلف على ما تضمنته، وأن الخلاف فيها لم يوجد بينهم أبداً، إذ لو وُجِدَ لُنُقِلَ إلينا كما نُقِلَ في مسائل هي أدنى شأنًا من مسألتنا هذه، فتراه يقول:

«رؤينا في إثبات الرؤية عن: أبي بكر الصديق ﷺ، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي موسى، وغيرهم ﷺ، ولم يرو عن أحدٍ منهم نفيها، ولو كانوا فيه مختلفين لُنُقِلَ اختلافهم إلينا.

وكما أنهم لما اختلفوا في الحلال والحرام والشرائع والأحكام: نُقِلَ اختلافهم في ذلك إلينا، وكما أنهم لما اختلفوا في رؤيته بالابصار في الدنيا: نُقِلَ اختلافهم في ذلك إلينا، فلما نُقِلَت رؤية الله بالابصار عنهم في الآخرة، ولم يُنْقَلْ عنهم في ذلك اختلاف -يعني في الآخرة- كما نُقِلَ عنهم فيها اختلاف في

(١) قدره تعارض العقل والنقل» (٣٠/٧).

(٢) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص/١٢٢).

الدُّنْيَا: عَلِمْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْقَوْلِ بِرُؤْيَا اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ فِي الْآخِرَةِ مُتَّفِقِينَ مُجْتَمِعِينَ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ إِجْمَاعٍ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ، لَصْرَاحَةٍ مَا أوردَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَدَلَّةٍ، فَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْ أَوْلَاءِ الْأَثْمَةِ لَصْرَاحَةِ النَّصُوصِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَضَافَرُ الْأَدَلَّةُ عَلَى ذَاتِ الْمَعْنَى: لَا يَرْتَابُ فِي تَضْلِيلِ كُلِّ مَنْ يَنْكُرُ الرُّؤْيَا، وَالْحَاقِقُ عَلَى الْفَوْرِ بِالْجَهْمِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا دَعَاوِي الْمَخَالِفِينَ فِيمَا أوردُوهُ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَعَاضَاتِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَا: فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ مَرِيئًا فَلَا بَدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورَتُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْمَعْنَى، وَاللَّهُ تَعَالَى يَنْتَزِعُهُ عَنِ الصُّورَةِ وَالْمِثَالِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَرِيئًا فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ لَوْنٍ وَشَكْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجِبَ الْأَبْرُ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الرُّؤْيَا بِالْإِنْطِبَاجِ، وَمَنْعَ كَوْنِ الْمَرِيئِ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَرِيئِ الْمَخْلُوقِ الْمُشَاهَدِ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا رُؤْيَا الْخَالِقِ فِي الذَّارِ الْآخِرَةِ، فَلَيْسَتْ هِيَ كَرُؤْيَا الْمَخْلُوقِ قِطْعًا، وَبِمَا أَنَّ الْمَخْتَلَفَاتِ فِي الْمَاهِيَةِ لَا تَسْتَوِي لَوَازِمَهَا، فَلَيْسَتْ تَجِبُ تِلْكَ اللَّوَازِمُ الْمُدَّعَاةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَا دَعَاوَاهُمْ أَنَّ الْمَرِيئَ لَا بَدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورَتُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْعَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَشَاهِدَةَ الْمُحَسَّنَةَ لَا تُرَى إِلَّا كَذَلِكَ، وَقِيَاسَ رُؤْيَا الْخَالِقِ سَبْحَانَهُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَبْطُلِ الْأَقْيَسَةِ قِطْعًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>(٤)</sup>، «وَلَا تُقَاسُ شُيُورُ الْبَشَرِ فِي

(١) «الاعتقاد للبيهقي (ص/١٣٠).

(٢) نقل الإجماع أيضًا: أبو الحسين الشعري في «رسالة إلى أهل الثغرة» (ص/١٣٤)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٣٤٢)، ونقل قبله أقوال جمع غفير من علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم في إثبات الرؤية.

(٣) كما ثبت ذلك عن وكيع بن الجراح، انظر «السنن» لعبد الله بن أحمد (١/٢٣١)، و«الصفات» للدارقطني (ص/٤١).

(٤) «رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها» (ص/٧١-٧٢).

الآخرة على شئوئهم في الدنيا؛ لأنَّ لذلك العالمِ سُنَّتًا ونواميسَ، تخالف سُنَّتَ هذا العالمِ ونواميسَه»<sup>(١)</sup>.

فيبقى أنَّ الرؤيةَ التي يهيئها الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين في الجنة، هي من الأمور الغيبية التي تقطع فيها الطَّمَعُ عن إدراك حقيقتها وكيفيتها على وجه الإحاطة واليقين، وذلك يدلُّ على مذهب السلف، الذي عبَّر عنه بأوجز عبارة اتَّفَقَ عليها جميعهم، في قولهم: «رؤية بلا كيف»، فهي خالية «عن الشرائط والكيفيات المُعتَبَرة في رؤية الأجسام والأغراض»<sup>(٢)</sup>.

وأما قولهم: بأنَّ إثبات الرؤية يستلزم إثبات الجهة لله تعالى والتَّحْيُزَ له، وأنه مُنَزَّه عن ذلك.. إلخ، فجوابه:

أنَّ لفظ (الجهة) من الألفاظ المُجمَّلة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الشرع، فتأخذ حكمَ مثيلاتها من استفسارِ قائلها عن مُرادِه منها، فإنَّ أرادَ حقًّا قُبُلَ، وإنَّ أرادَ باطلًا رُدًّا، وإنَّ احتمَلَ حقًّا وباطلًا: لم يُقْبَلْ مُطلقًا، ولم يُرَدَّ جميعُ معناه، بل يُتَوَقَّفُ في اللَّفْظِ، ويُفسَّرُ المعنى.

فيقال هنا لمن نفى ما سَمَّاه بالجهة:

«أتريد بالجهة أنها شيءٌ موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم، بائنٌ من المخلوقات.

وكذلك يُقال لمن قال: إنَّ الله في جهة:

أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم؟ أو تريد به أنَّ الله داخلٌ في شيءٍ من المخلوقات؟!

فإنَّ أردتَ الأوَّلَ فهو حقٌّ، وإنَّ أردتَ الثاني فهو باطل، ولا معنى (الجهة)

(١) «تفسير المنار» (٩/ ١٣٥).

(٢) «جلاء العينين» لخير الدين الألوسي (ص/ ٤٧٤)، وانظر «تفسير المنار» (٩/ ١٥٤).

يُسَعِّفُكَ عَلَى ذَلِكَ، لَأَنَّ الْجِهَةَ لَيْسَتْ أَمْرًا وَجُودِيًّا، بَلْ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ  
الْجِهَاتِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَا لَا يَوْجُدُ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك نقول في لفظ «التَّحْيِيزُ»:

إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحَوَّرَهُ الْمَخْلُوقَاتُ: فَالْهَذَا أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ، بَلْ قَدْ وَبَّعَ  
كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ . . وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌّ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَيْ مُبَايِنٌ  
لَهَا، مُنْفَصِلٌ عَنْهَا، لَيْسَ حَاقًّا فِيهَا: فَهُوَ سَبْحَانَهُ كَمَا قَالَ أَثَمَةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ  
سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ<sup>(٢)</sup>.

وكذا إِذَا قِيلَ: أَنَّهُ فِي جِهَةٍ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ الَّذِي قُرِّرَ هُنَا قَرِيبًا، فَهُوَ  
صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتْ الْمَخْلُوقَاتُ، فَهُوَ بِذَا فَوْقَ الْجَمِيعِ،  
عَالٍ عَلَيْهِمْ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ اللَّوْازِمَ السَّالِفَ إِيرَادَهَا مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَرِضِينَ، مِنْ لَفْظِ  
الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ وَنَحْوِهَا: لَيْسَتْ مَمْتَنَعَةً عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ (الْمُقَابَلَةُ)  
لِأَمْرٍ لِلرُّؤْيَا فَهِيَ حَقٌّ، وَمَا كَانَ حَقًّا وَصَوَابًا، فَلَا زَمَةَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْمُعْتَرِضِ عَلَى نَفْيِ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَا بِآيَةِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ  
الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾:

فَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ، لِأَنَّهُ لَوْ تَأَمَّلَهُ بِتَجَرُّدٍ، لَوَجَدَهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ! بِكَلَامٍ  
قَوْلِي الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِهَا.

فَأَوَّلُ قَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا، وَحَمَلُوا الْآيَةَ  
عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا فِي الدُّنْيَا بِخُصُوصِهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢٦٧/١) بتصرف يسير.

(٢) «التدمرية» (ص/٦٦-٦٧).

(٣) وما مرَّ مِنْ تَفْصِيلٍ فِي هَذَا الْجَوَابِ، يَقُولُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مِمَّا خَاطَبْتُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْخَةِ  
وَالْمَعْتَزِلَةِ، فَخَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ، وَانْكَشَفَ سَبَبَ هَذَا التَّفْصِيلِ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْإِسْتِشْبَاحِ وَالتَّعْطِيلِ»،  
«منهاج السنة» (٣/٢٤٩).

تموتوا<sup>(١)</sup>، فهذا هو مُراد عائشة عليها السلام حين استدلالها بالآية على نفي رؤية النبي صلى الله عليه وآله ربّه ليلة المعراج، غاية ما في ذلك أنّها فهمت من الآية عدم قدرة أبصارنا على رؤيته سبحانه في الدنيا، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة عليهم السلام من طريق صحيح ولا ضعيف أنّه أراد بذلك نفي الرؤية في الآخرة<sup>(٢)</sup>.

وبهذا ينتفي التعارض المتوهم بين تلك الآية على قول عائشة ومن وافقها<sup>(٣)</sup>، وبأبي الآيات الصريحة على ثبوت الرؤية في الآخرة.

وثاني القولين في الآية: أنّ الإدراك فيها هو بمعنى إحاطة الراي بربه صلى الله عليه وآله، وهذا ما جرت عليه أقوال جلّة من الصحابة والأئمة بعدهم، تراه -مثلاً- في تفسير ابن عباس عليه السلام للآية: «لا يحيط بصّر أحد بالمليك»، وقول عطية العوفي: «ينظرون إلى الله، ولا تحيط أبصارهم به من عظمته، وبصره يحيط بهم»<sup>(٤)</sup>.

وقد قرّر ابن تيمية وجه الاستدلال من الآية على مسألة الرؤية أحسن تقرير والطفه في قوله:

«أنا التزم أنّ لا يحتجّ مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله، إلّا وفي ذلك الدليل ما يدلّ على نقيض قوله! فمنها هذه الآية، وهي على جواز الرؤية أدلّ منها على امتناعها، فإنّ الله سبحانه إنّما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أنّ المدح إنّما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأمّا العدم المحض فليس بكمال ولا يُمدح به.

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ك: النعوت، باب: المعاقاة والعقوبة، رقم: ٧٧١٦)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الفتن، باب: فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم، وخروج ياجوج، ومأجوج، رقم: ٤٠٧٧)، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢٦٤/٨)، والألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٧٦).

(٢) «معارج القبول» للتحكمي (١/٣٦١)، فلا وجه لنصب الخلاف بين الصحابة عليهم السلام في ذلك كما أراد أن يوهمه (هاشم معروف).

(٣) وهذا مذهب إسماعيل ابن عليّ، وهشام بن عبيد الله الرازي، ونعيم بن حماد، انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/٥٧٧)، وبه أخذ أحمد بن حنبل في «ردّه على الجهمية» (ص/٧٨)، وعثمان الدرامي في «نقض الميرسي» (٢/٧٣٨)، وأبو الحسين الملقبي في «النتية والرد» (ص/٦٠).

(٤) انظر القولين في «جامع البيان» للطبري (٩/٤٥٧-٤٥٩).

وإنَّمَا يُمدِّحُ الرَّبَّ -تبارك وتعالى- بالعدم إذا تَضَمَّنَ أمراً وجودياً، كتمدُّحه بنفي السَّنةِ والنَّومِ، المتَضَمَّنَ كمالَ القيوميَّةِ، ونفي الموتِ المتَضَمَّنَ كمالَ الحياةِ، ونفي اللُّغوبِ والإعياءِ المتَضَمَّنَ كمالَ القدرةِ، ونفي الشُّرِكِ والصَّاحِبَةِ والولدِ والظَّهيرِ المتَضَمَّنَ كمالَ ربوبيَّةِهِ وإلهيَّتهِ وقهرِهِ، ونفي الأكلِ والشُّربِ المتَضَمَّنَ كمالَ الصَّمْدِيَةِ وغناه، ..

ولهذا لم يتملَّحْ بعدمِ محضٍ لا يتَضَمَّنُ أمراً ثبوتياً، فإنَّ المعدومَ يشارك الموصوفَ في ذلك العدمِ، ولا يوصفُ الكاملُ بأمرٍ يشتركُ هو والمعدومُ فيه. فلو كان المرادُ بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أَنَّهُ لَا يُرَى بِحَالٍ: لم يكن في ذلك مَدْحٌ ولا كمال، لمشاركة المعدومِ له في ذلك، فإنَّ العدمَ الصُّرْفَ لَا يُرَى وَلَا تدرِكُهُ الأبصارُ والرَّبُّ ﷻ يَتَعَالَى أَنْ يُمدَّحَ بما يشاركه فيه العدمُ المَحْضُ.

فإذن المعنى: أَنَّهُ يُرَى وَلَا يُدْرِكُ وَلَا يُحَاطَ بِهِ ..<sup>(١)</sup>.

فالآية على هذا دلالةٌ على كمالِ عظمتهِ سبحانه، وهو لعظمتهِ أَجَلٌ وأَكْبَرُ وأَوْسَعُ من أن يُدْرِكَ ويُحَاطَ بِهِ، فإنَّ (الإدراك) هو الإحاطة بالشَّيء، وهو بهذا قدر زائدٌ على الرُّؤية، والتَّنْفِي في الآية الكريمة ورد على الرُّؤية المحيطة، لا جنسِ الرُّؤية، فهو يُرَى بلا إدراكٍ له.

نظير ذلك ما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِمْ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، والمعنى: يحيطُ بهم علماً، لأنَّه يَعْلَمُ ما بين أيديهم وما خلفهم، وهم لا يحيطون به علماً، وإن كانوا يَعْلَمُونَ عنه ما أَدْنَى الله به، لأنَّ إحاطةَ المُحَاطَ بِهِ بالمَحِيطِ مُحَالٌ<sup>(٢)</sup>.

فكلا الآيتين جارٍ على قاعدةٍ معروفةٍ في اللُّغة: أَنَّ التَّنْفِي إذا وَرَدَ على مُقَيَّدٍ

(١) نقله عنه ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٢٩٣).

(٢) انظر «جامع البيان» للطبري (٤٥٩/٩).

بقيده، كان النفي مُنصبًا على القيد لا المُقيد، وأن نفي وصفٍ خاصٍّ لمعنى عامٍّ، يستلزم إثبات ذلك العام<sup>(١)</sup>.

وأما استدلال المُعترض بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾، وأن (لن) تفيد التأييد: فالآية كسابقتها حُجّة عليهم لا لهم! فإن الاستدلال بها على ثبوت الرؤية من عدّة وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يُظنُّ بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم الناس بربه في وقته، أن يسأل الله ما لا يجوز عليه، بل هذا من أعظم المحال، بدليل:

الثاني: أن الله تعالى لم يُنكر عليه سؤاله، في حين أنه لما سأل نوح عليه السلام: ﴿فَلَا تَقْصُ فِعْكَ وَتَرَىٰ أَنَّهُ يُلَقَّ بِكَ﴾، أنكر عليه سؤاله، وزجره إذ سأل المحال بقوله: ﴿فَلَا تَقْصُ فِعْكَ وَتَرَىٰ أَنَّهُ يُلَقَّ بِكَ﴾ [مؤمن: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى إنما قال: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾، ولم يقل: إنى لا أرى، أو لا يجوز رؤيتي، أو لست برئي.

والفرق بين الجوابين ظاهر، مثّل له الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ): بأن من كان في كمه حَجَر، فظنه رجلًا طعامًا، فقال له: أطمعني، فالجواب الصحيح أن يقول له: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعامًا صحَّ أن يقول: إنك لن تأكله<sup>(٢)</sup>؛ فالآية -على ذلك- تدلُّ على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تحمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ يوضحه:

الوجه الرابع: قوله تعالى له: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَفَرَّ مَكَانَهُ سَوَّوْا رُبِّي﴾ [الأنبياء: ١٤٣]، فالحق أعلنه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يشبث للتعالي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟ ولا شك أن الله قادر على أن يجعل الجبل مستقرًا، وقد علّق به الرؤية، ولو كانت مُحالًا لكان

(١) تفسير المنار ٤/١١٩.

(٢) معالم أصول الدين للرازي (ص٧٨).



نظيرَ أن يقول: إن استقرَّ الجبل فسوف أكل وأشرب وأنا - تعالى الله عن ذلك -  
فالكلُّ عندهم سواء<sup>(١)</sup>!

وأما دعوى المُعترضِ تأييدَ النَّفيِ بـ (لن)، وأنه يدلُّ على نفيِ الرؤيةِ في  
الآخرة:

فهو قول فاسد من جهة العربيةِ نفسها، وفي تقريرِ عدمِ إفادتها للتأييد، يقول  
ابن مالك الأندلسي في «ألفيته» المشهورة:

ومن رأى النَّفيَ بـ «لن» مُؤيِّداً فقوله ازدُد وسواه فاعضدا  
ثم (لن) لو قدَرنا أنها للتأييد في الآية، لما دلَّ ذلك على دوام النَّفي في  
الآخرة، لوجود أدلَّةٍ خارجيَّةٍ تفيد خلاف ذلك؛ نظيرُها في كتاب الله، قوله:  
﴿فَتَمَنَّا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ ﴿٣﴾  
[البقرة: ٩٤-٩٥].

ثمَّ هو يُخبر عنهم وعن أمثالهم من أهل النَّارِ بتمنَّيهم للموت في الآخرة،  
كما في قوله: ﴿وَنَادَىٰ بِنَجْمِكَ يُفَضِّلُ عَلَيْكَ رَجُلًا﴾ [الزمر: ٧٧].

هذا؛ مع أنَّ في ذات سياق الآية ما يدلُّ على عدمِ التأييد، وهو ما أبانَ  
الباقلائي عنه بقوله: «أرادَ في الدنيا -يعني طلبَ موسى ﷺ الرؤية-، لأنَّه إنَّما  
سأل ربَّه أن يُريه نفسه في الدنيا، فقوله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ جوابُ هذا السؤال»<sup>(٢)</sup>.

وأما قولُ (حسن السَّعاف) في المقامِ الثَّاني من معارضاتِ أحرفٍ في متن  
أحاديثِ الرؤية: في دعواه أنَّ حديثنا هذا: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ، أُتِيَتْهُمَا وَمَا  
فِيهِمَا . .»، مُعارضٌ بحديثِ آخر لأبي هريرة ؓ في وصفِ الجَنَّةِ أنها «لَبَنَةٌ مِنْ  
دَهَبٍ، وَلَبَنَةٌ مِنْ فَضَّةٍ»، فيُقال له:

إنَّ الظَّاهرَ من قول النَّبيِّ ﷺ في حديثِ أبي موسى: «أُتِيَتْهُمَا وَمَا فِيهِمَا . .»  
أنَّه بدَّلَ اشتمالاً لما قبلها: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ . . مِنْ ذَهَبٍ»، وعليه فإنَّ الَّذي هو  
مِنْ فَضَّةٍ وذَهَبٍ: ما كان داخلَ تلكِ الجَنَّتَيْنِ من أواني، وقصورٍ، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «المواقف» للأمدني (١٧٥/٣)، وشرح الطحاوي لابن أبي العز (٢١٢/١-٢١٥).

(٢) «تمهيد الأوائل» للباقلاني (ص/٣٠٧-٣٠٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٣٣/١٣).

أما ما أحاط بتلك الجنان، من أسوارٍ وحواظٍ، فلم يُشير له حديث أبي موسى هذا، وإنما دلَّ على طبيعة هذا البناء الخارجي ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَبْنَةٌ مِنْ فِصَّةٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ...»، ويؤيدُه أنه وقع في حديث آخر لأبي هريرة نفسه: «حَالِطُ الْجَنَّةِ مَبْنِيُّ لَبْنَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ فِصَّةٍ...»<sup>(١)</sup>.

فهذا يتَّسق الحديثان ويتكاملان، ولا يتعارضان كما يشتهيه (السَّافِه)!

وأما دعواه الثانية: بأن ما في حديث أبي موسى: «... وما بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ» دالٌّ على أَنَّ الرِّءَاءَ مانع من رؤيته:

فهذا كلام مَنْ غلبت عليه عُجْمَتُهُ، وانبطحت لثقلِ رأسه وسادته! فإنَّ الحديث قد جاء في سياق التَّبْشِيرِ والتَّفْضِيلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَأَيُّ تَبْشِيرٍ وَتَفْضِيلٍ عَلَيْهِمْ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِأَنَّهُ سَيَمْنَعُهُمْ مِنْ رُؤْيَيْهِ؟!

فليت شعري؟ إذا لم تكن الرُّؤْيَا له فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ وهي دارُ الْفَرَارِ وَالنَّعِيمِ، وقد وعدهم بها في آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، فمتى تكون؟!

إذا قال لك إنسان: رُدُّ لِي مَالِي، فَقُلْتُ: مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَنْ أَرْجِعَ لَكَ مَالَكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ... فهذا يدلُّ على رَدِّهِ مَالَهُ إِذَا صَلَّى أَوْ عَلَى عَدَمِهِ؟! فأنظر كيف يُفْسِدُ الرَّحِيَّ وَيُحَرِّفُ مَعْنَاهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ السَّخِيفَةِ.

(١) أخرجه عنه مرفوعاً: ابن عبدويه في «الغيلانيات» (٧٣٢)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٣٨)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢٥٦).

ورواه عنه مرفوعاً: معمر بن راشد كما في «جامعه» (١١٦/١١) - آخر مصنف عبد الرزاق، رقم: (٢٠٨٧٥)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٧٢/٢).

وقد رجَّح غير واحد وقفه على أبي هريرة دون الرفيع، كالدرناقيني في «العلل» (١١٩/١١)، والمنذري في «الترياق والترييب» (٢٨٣/٤)، وابن القيم في «حادي الأوزاع» (ص/٢٧٧).

وهو وإن كان موقوفاً على أبي هريرة، إلَّا أنَّ له حكم الرَّفْعِ، فمثله لا يُقال بمجرد الرَّأي.

وقد ورد له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه المخلص البغدادي في «المخلصيات» (٤٤٠/١)، رقم: (٧٨٢) أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٣٧)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢١٤)، (٢٦٦)، وابن بشران في «أماليه» (١٠٦٥)، لكن في إسناده علي بن الفضل، وهو متروك الحديث كما في

«التقريب».

ومن ثمَّ نقول: إنَّ الغرض من الحديث حاصل؛ فإنَّ المعنى بيان قُرْبِ النَّظَرِ، «فكأنَّ في الكلام بعد قوله (إِلَّا رداء الكبرياء) حَذَقًا تقديره: فَإِنَّهُ يَمُنُّ عَلَيْهِمْ بِرَفِيعِهِ، فيحصلُ لهم الفوز بالنَّظَرِ إليه»<sup>(١)</sup>؛ والله أعلم.

.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٢).



## الفصل الثاني

نقدُ دَعَاوى المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرةِ  
للأَحاديثِ المُتعلِّقة بالتَّفسيرِ



المبحث الأول

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث الموافقات القرآنية  
لعمر بن الخطاب رضي الله عنه





## المَطْلَبُ الأوَّل

### سَوَقُ أَحَادِيثِ الْمَوَافَقَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ

عن أنس بن مالك قال: قال عمر رضي الله عنه:

«وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتَّخَذْتُ مقام إبراهيم مصلِّي.

وقلت: يا رسول الله، يدخل عليك البرُّ والفاجر، فلو أمرت أمَّهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب.

قال: وبلغني معاتبَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بعض نساؤه، فدخلت عليهن، قلت: إن انتهيتنَّ أو ليبدلنَّ الله رسولَه صلى الله عليه وسلم خيرًا منكنَّ، حتَّى أتيتُ إحدى نساؤه، قالت: يا عمر، أمَّا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعظ نساءه حتَّى تعظهنَّ أنت؟ فأنزل الله: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مِصْلَتِ ﴿الْحَجَّزِيِّ: ٥﴾ [الآية]»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال:

«لَمَّا مات عبد الله بن أبي بن سلول، دُعي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه، فلمَّا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله، أتصلي على ابن أبيي وقد قال يوم كذا وكذا وكذا؟ أعدد عليه قوله، فتبسَّم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال:

---

(١) أخرجه البخاري في «ك: تفسير القرآن، باب: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلِّي، رقم: (٤٤٨٣)، وأخرجه مسلم مختصرًا في (ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل عمر رضي الله عنه، رقم: (٦٣٥٩) لكن بذكر أسارى بدر عوضًا عن موعظة أمهات المؤمنين في الثالثة.

«أَخْرَعَنِي يَا عَمْرُ»، فلما أكَثَرَتْ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِنِّي خُيِّرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي  
 إِن زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يَغْفِرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ  
 انصرف.

فَلَمْ يَمُكِّثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ  
 بَعْدَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَطْعَمَةٍ دَارَ مَنْ دَارَ﴾ [التَّوْبَةِ: ٨٤]،  
 قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدَ مَنْ جَرَأَنِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، رقم: (٤٦٧١)، ومسلم من حديث ابن عمر في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، رقم: (٢١٤٠).

## المطلب الثاني

### سَوَقُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرة لِلْأَحَادِيثِ الْمَوَافَقَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ

فَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْمَوَافَقَةِ الْأُولَى مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ:

فَقَدْ رَوَى (ابن قُرَناس) أَنَّ آيَةَ ﴿وَأَعِدُّوا مِنْ مَقَابِلِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] قَدْ نَزَلَتْ فِي السَّنَةِ الْأُولَى لِلْهِجْرَةِ، «فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ يُتَوَقَّعُ أَنْ تُفْتَحَ مَكَّةُ بَعْدَ سَبْعِ سِنَوَاتٍ، وَعِنْدَهَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ الْمَقَامُ مُصَلًّى بِاقْتِرَاحِ مَنْ عَمَرَ مَزْعُومًا»<sup>(١)</sup>.  
وَالَّذِي أَوْهَمَهُ نَفْيُ نَزْلِهَا مَوَافَقَةً لِكَلَامِ عَمَرَ عليه السلام كَوْنُهَا «ضَمِنَ الْحَدِيثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَمَا حَدَّثَ لَهُ، أَيْ أَنَّهَا تَخْبِرُ عَنْ تَارِيخِ مَضَى، . . . وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ النَّاسَ بِأَنْ يُتَّخَذُوا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى مِنْذُ ذَلِكَ الْعَهْدِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا عَنِ الْمَوَافَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ نَفْيِهِ:

فَأُورِدَ عَلَيْهَا جَمَلَةٌ مِنَ الْمَعَارِضَاتِ، يَرْجِعُ مُجْمَلُهَا إِلَى أَمْرَيْنِ: دَعْوَى التَّنَاقُضِ بَيْنَهَا، وَالْقَدَحِ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ.

أَمَّا دَعْوَى التَّنَاقُضِ: فَرَعَمُوا أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي هَذَا الشَّانِ مُتَضَارِبَةٌ، فَبَعْضُهَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ عَمْرُرُضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حُجَّابَ

(١) «الحديث والقرآن» لابن قُرَناس (ص/٤٤٢).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قُرَناس (ص/٤٤٢).

نسائه حين قال: «يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهنَّ البرِّ والفاجر»، ورواية أخرى تقول: إنها نزلت عندما لبَّى عمر دعوة النَّبي ﷺ للأكل، وأصابته يده إصبعٌ عائشة، فقال عمر: «حسن! لو أطاع فيكبنَّ ما رأتكنَّ عين»<sup>(١)</sup>. ثمَّ حديث آخر يروي أنها نزلت عندما أرادت سودة أم المؤمنين الخروج لقضاء الحاجة، فلمَّا رآها عمر، وكان حريصًا على نزول آية الحجاب، ناداها: «يا سودة، أما والله ما نخفين علينا، فانظري كيف تخرجين...»<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ رواية أخرى يعجزم فيها أنس بن مالك ﷺ أنها نزلت يوم أصبح النَّبي ﷺ عروسًا بزينب بنت جحش، وقد دعا قومًا لطعامه، فجعل النَّبي ﷺ يخرج ثمَّ يرجع، وهم قعود يتحدثون، وكان النَّبي ﷺ شديد الحياء، فخرج منطلقًا نحو حجرة عائشة ﷺ، فأخبر أنَّ القوم خرجوا فرجع، يقول أنس ﷺ: «حتَّى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخلة، وأخرى خارجة، أرخى السَّتر بيني وبينه، وأنزلت آية الحجاب»<sup>(٣)</sup>.

وفي تقرير دعوى التَّضارب بين هذه الروايات، يقول (صادق النَّجمي): «هذه التَّنقضات في قصَّة واحدة - نزول آية الحجاب موافقة لرأي عمر - مصداق

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم: ١٠٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (ك: التفسير، باب: قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم، رقم: ١١٣٥٥) وغيرهما من طريق مسعر، عن موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن أم المؤمنين عائشة.

قال الدراقطني في «العلل» (٣٣٨/١٤): «يرويه مسعر، واختلف عنه:

فرواه ابن عينة، عن مسعر، عن أبي الصباح موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن عائشة.

وغيره يرويه عن مسعر، عن أبي الصباح، عن مجاهد مرسلًا، والصواب المرسل» أ.هـ.

(٢) أخرجه البخاري أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِذَا كُنَّ يُؤَذِّنُ لَكُمْ لَكُمْ طَعَامٌ حَتَّى تَخْرُجُوا مِنْهُنَّ﴾، رقم: ٤٧٩٥)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِذَا كُنَّ يُؤَذِّنُ لَكُمْ لَكُمْ طَعَامٌ حَتَّى تَخْرُجُوا مِنْهُنَّ﴾، رقم: ٤٧٩١-٤٧٩٤) ومسلم (ك: النكاح، باب: باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإبانت وليمة العرس، رقم: ١٤٢٨).

بارز، ودليل بين على صحة المثل المعروف الذي يقول: الكذاب كثير النسيان! ولا حافظة للكذاب!«<sup>(١)</sup>.

وأما عن دعوى القبح في العلم الإلهي:

فيقول (ابن قرناس) في آية الحجاب<sup>(٢)</sup>: «هذه الآية لم تنزل لوحدها، وبسبب اقتراح عمر أعجب الله -أستغفر الله- فأنزل فيه آية، ولكن الآية جاءت ضمن موضوع كامل يحد نساء النبي ﷺ أن يتمسكن بالحشمة. ولم تنزل آية واحدة في هذه السورة ولا في القرآن الكريم بناء على اقتراح عمر بن الخطاب، أو سعد بن معاذ، أو حتى رسول الله! فالله أعلم وأحكم من أن يحتاج لمقترحات خلقه»<sup>(٣)</sup>.

وأما عن الموافقة الثالثة المتعلقة بآية سورة التحريم:

فقد عورضت بنفس المعارضة الثانية للموافقة الأولى، بدعوى أنها لم تنزل لوحدها، «ولكن ضمن خمس آيات افتتحت بها سورة التحريم، وتحدثت عن مشاكل أسرية بين الرسول وزوجاته»<sup>(٤)</sup>.

وأما فيما يتعلق بصلاة النبي ﷺ على ابن سلول:

فقد اعترض على متنيه بعدة اعتراضات، قد كانت مثار جدل قديم بين بعض الطوائف الإسلامية، من أبرزها:

ما أورده (رشيد رضا) في «تفسيره» وناقشه، مع كونه أميل إلى رد الحديث، مع إعداره لمن أثبتته؛ حيث كان أقوى ما عول عليه في موقفه منه دعوى أن ظاهر الأمر في قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] «وَأَرَادَ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، أَي: أَنَّ الْإِسْتِغْفَارَ وَعَدَمَهُ سَيِّئَانِ، وَبِهَا اسْتَدَلَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى تَرْكِ

(١) «أضواء على الصحيحين» (ص/٣١٣).

(٢) وقد جعل كلامه هذا في سبب نزولها ينطبق على الموافقتين الآخرين أيضاً.

(٣) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٤٣-٤٤٥).

(٤) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٤٤).

الصَّلَاةَ عَلَى ابْنِ سُلُولٍ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ بِخِلَافِ هَذَا الظَّاهِرِ الْقُرْآنِيِّ، حَيْثُ فِيهِ حَمْلٌ (أَوْ) عَلَى التَّخْيِيرِ.

فَلَقَدْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ بِحَقِّ مَرَلَّةٍ أَقْدَامٍ لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى أَنْكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ صَحَّتَهُ بِقَوْلِهِ: «هَذَا الْخَبَرُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ ثُبُوتُهَا»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْجَوِينِيُّ: «هَذَا لَمْ يَصَحِّحْهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: «الْأَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ وَهُوَ شَارِحُ الْبَخَارِيِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»<sup>(٤)</sup>.

وَنَظَرْنَا إِلَى مَقَامِ هَؤُلَاءِ الْقَائِلِينَ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «اسْتَشْكِلَ فَهْمُ التَّخْيِيرِ مِنَ الْآيَةِ، حَتَّى أَوْدَعَ جَمَاعَةً مِنَ الْأَكَابِرِ عَلَى الطَّلْعِ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ! مَعَ كَثْرَةِ طُرُقِهِ، وَاتِّفَاقِ الشَّيْخِينَ وَسَائِرِ الَّذِينَ خَرَّجُوا الصَّحِيحَ عَلَى تَصْحِيحِهِ، وَذَلِكَ يُنَادِي عَلَى مُنْكَرِي صَحَّتِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَقِلَّةِ الْأَطْلَاعِ عَلَى طُرُقِهِ»<sup>(٥)</sup>.

وَالسَّبَبُ فِي إِنْكَارِهِمْ صَحَّتَهُ: مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ - وَهُوَ الَّذِي فَهَمَهُ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ أَنَّ أَدَاءَ (أَوْ) تُحْمَلُ عَلَى التَّسْوِيَةِ، لِمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْقِصَّةِ، وَلَفْظُ (السَّبْعِينَ) يُحْمَلُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ؛ وَأَهْلُ الْبَيَانِ لَا يَتَرَدَّدُونَ فِي أَنَّ التَّخْصِصَ بِالْعَدَدِ فِي هَذَا السِّيَاقِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَمِنْ هُنَا شَكُّكَ (رَشِيدُ رِضَا) فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ:

«إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّخْيِيرُ لَوْ كَانَتِ الْآيَةُ كَمَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بَقِيَّتُهَا، أَيِ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمُتَبَادَّرُ مِنْ (أَوْ) فِيهَا أَنَّهُ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا

(١) «التَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ» لِلْبَاقِلَانِيِّ (٣/ ٣٤٤).

(٢) «الْبِرْهَانُ» لِأَبِي الْمَعَالِي الْجَوِينِيِّ (١/ ١٧٠).

(٣) «الْمُسْتَصْفَى» (ص/ ٢٦٧).

(٤) «التَّوْضِيحُ» لِابْنِ الْمَلْفَنِ (٩/ ٤٨٤).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» (٨/ ٣٣٨).

قبلها لا للتَّخِير، وبه قَسَرها المحقِّقون، كما فهمها عمر، واستشكلوا الحديث، إذ لا يُعقل أن يكون فهمُ عمر أو غيره أصحَّ من فهم رسول الله ﷺ لخطابِ الله له! ولذلك أنكرَ بعضهم صحَّته<sup>(١)</sup>.

وقد توارَد مِن بعد رشيد رضا على فهم الآية على هذا المعنى من التَّسوية فنام أنكروا أن تكون للتَّخِير، وهو ما جنح إليه من طعن في الحديث من المعاصرين، ك (جعفر السُّبحاني)<sup>(٢)</sup>، و (صادق النُّجَامي)<sup>(٣)</sup>، و (فتح الأصهباني)<sup>(٤)</sup>، و (الكردي)<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

فأما (السُّبحاني)، فكان أسهَب هؤلاء في تفصيلِ هذا الفهم دليلاً على نُكْرانِه للحديث<sup>(٦)</sup>، فناسَبَ إيرادُ معارضاته، وفي ضمنها كلامُ (رشيد رضا)، ليتمَّ الردُّ على كلِّ فرعٍ منه على جِدَّة، وُيَسْتَمُّ لَنَا دَحْضُ مُعَارَضَتِهَا جَمَلَةً، فنقول مُستعينين بالله<sup>(٧)</sup>:

يقول هذا المُعْتَرِض:

«أَوَّلًا: إِنَّ المتبادر مِن لفظة (أو) في الآية من قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٠] أَنَّهَا لِلتَّسْوِيَةِ، أَيِ الاسْتِغْفَارِ وَعَدَمِهِ سَيَّانَ، لِأَنَّ المحلَّ غير قابلٍ للاستفاضة، لكنَّ النَّبِيَّ ﷺ حسب الرواية حملها على التَّخِير، حيث قال: إِنَّمَا خَيْرُنِي اللَّهُ.. فكيف خفي على النَّبِيِّ مفاد الآية ١٩!

(١) تفسير المنار (١٠/٤٩٦).

(٢) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص/٥١٨-٥٢٠).

(٣) أضواء على الصحيحين (ص/٣١٨-٣١٩).

(٤) القول المصراح في البخاري وصحيحه الجامع (ص/١١٥-١١٦).

(٥) فنحو تفصيل قواعد نقد المتن (ص/١٥٤).

(٦) ومن يطالع كلام رشيد عن الحديث في «تفسير المنار»، يعلم أنَّ (السُّبحاني) قد اختلَسَ من كلام (رشيد رضا) ما ناسب طعنه في الحديث، متغافلاً عن المناقشات المفيدة التي سجَّلَ (رشيد رضا) أكثرَها عن ابن حجر في الدُّفاع عن الحديث!

(٧) غايرت بين ترتيب الشبهتين الأوليين في الأصل لأن الرد على الثاني مضمن جزء منه في الأول كما سيأتي.

ثانيًا: المتبادر من الآية عند الناطقين بالصاد، هو أن عدد السبعين فيها كناية عن الكثرة، بمعنى أن الاستغفار لا يجدي لهم مهما بلغ عددها، سواء أكان أقل من سبعين أو أزيد منه، وهذا ما يفهمه العربي الصميم من الآية، ويؤيد ذلك أنه: سبحانه علل عدم الجدوى بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠].

ولكن الظاهر أن النبي ﷺ فهم من الآية أن لعدد السبعين خصوصية! وأنه ما أقدم على الصلاة على عبد الله بن أبي وهو رأس المنافقين إلا لأجل أن يستغفر له أزيد من السبعين، الذي ربما تكون الزيادة نافعة لحاله، ولا خفاء في أنه على خلاف ما يفهمه العربي الصميم من الآية، فكيف بنبي الإسلام، وهو أفصح من نطق بالصاد؟!

ثالثًا: كيف قام النبي ﷺ بالصلاة على المنافق وهو يشمل على الاستغفار، مع أن المروي في الصحاح أنه سبحانه نهى النبي ﷺ عن الاستغفار للمشركين وهو في مكة المكرمة؟! قال: ﴿مَا كُنْتُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّنَا هُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

رابعًا: أنه سبحانه نهى النبي ﷺ عن الاستغفار في سورة المنافقين، وقد نزلت في غزوة بني المصطلق، وغزاهم النبي ﷺ في العام السادس من الهجرة، قال سبحانه: ﴿سِوَاهُ عَلَيْهِمْ أَشْفَقْتُ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَشْفَقْ لَهُمْ لَنْ يَقْبُرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

ومع هذا البيان الصريح، كيف أقدم النبي ﷺ على الصلاة على المنافق، والتي لم تكن إلا عملاً لغواً غير مفيد؟ وما ربما يتوهم أنه ﷺ قدم على الصلاة استمالة لقلوب عشيرته، فهو كما ترى، لأن القرآن يخبر بصراحة أن الصلاة والاستغفار لا تفيد بحاله، أفيكون عمل النبي ﷺ بعد هذا التصريح سبباً للاستمالة؟!<sup>(١)</sup>

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٥١٨-٥٢٠).



ثم أتانا (صادق النجفي) مُتبرِّعًا من كيسِ فهمه بشبهةٍ أخرى، يقول فيها:

الخامسة: إنَّ القول بموافقة الله لعمر في ترك الصلاة على ابن أبي منافس للعقل، «ذلك أنَّ قبوله يستلزم أن يكون هناك مَنْ هو أعلم من النبي ﷺ بالأحكام والتعاليم السماوية، وأدرى منه في معرفة فلسفة الأحكام الإلهية وأسرارها، وأعرف بالمصالح والمفاسد المترتبة على التعاليم الإسلامية، لأننا نشاهد في الحديث أنَّ الله تعالى قد أنزل آيةً تؤيد فكرة فردٍ ما غير النبي ﷺ، وتُفند عملَ رسول الله، وتنهاه، وتمنعه... ألم يكن من الأفضل أن يُنزل الوحي على هذا الرجل بدلًا من رسول الله ﷺ؟»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «أضواء على الصحيحين» لصادق النجفي (ص/٣١٧).

### المطلب الثالث

## دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب

أما دعوى المُعترض بأن آية مقام إبراهيم هي من أوائل ما نزل في المدينة بعد الهجرة، فلا يقال فيه أكثر من أنه: قولٌ يُعَدُّ دليلاً يقيمه!

نعم؛ قد ذكر بعض أهل العلم أن سورة البقرة أول ما نزل في المدينة بعد الهجرة<sup>(١)</sup>، لكن لا يستلزم ذلك أن تكون جميع آياتها كذلك في الأوليّة؛ إذ من المُتَحَقِّقِ علمه أن القرآن نزل مُنْجِماً لا جُمْلَةً، تنزل السورة في وقتٍ، ثم تُلْحَقُ بها آياتٌ قد نزلت بعدها بوقتٍ، فكان النبي ﷺ يُرشد كُتَّابَهُ إلى ما نزل من الآيات حديثاً، فيكتبوها ضمن سورٍ قد تنزلت قبلُ، والإجماع والنُصُّ مترادفان على أن ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره، من غير خلافٍ في هذا بين المسلمين<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر عند تبصُّر حديث عمر رضي الله عنه: أن آية مقام إبراهيم قد تأخر نزولها إلى وقتِ اعتمادِ المسلمين، أو وقتِ فتحهم لمكة، أو قبل حجة الوداع،

(١) مروي عن عكرمة في «أسباب النزول» للواحدي (ص/ ٢١ ت: الحميدان) بإسناده إليه، وانظر الخلاف في أول ما أنزل من السور في المدينة في «الإتقان» للسيوطي (٩٦/١).

(٢) انظر هذا الإجماع في «البرهان» للزركشي (٢٥٦/١)، و«الإتقان» للسيوطي (٢١١/١-٢١٢).

فإحدى هذه الأزمان الثلاثة أنسب الظروف الموضوعية لاستثارة الفكرة في ذهن عمر رضي الله عنه بلا شك، ثم اقتراحها بعدُ على النبي ﷺ <sup>(١)</sup>.

وأما زعم المعارض بأن سياق الآيات دالٌّ على أنَّ الأمر باتخاذ المقام إنما خوطب به النَّاس في ذلك الوقت الذي ابْتَنِيَتْ فيه الكعبة فيما مضى، وليس هو أمرًا لأُمَّة المسلمين:

فقد غفل المعارض عن تفصيل في معنى الآية، كان أجدى لتقوية شبهته الواهية هذه لو تأمل! فنحن نفيده به وبضده كذلك، فنقول:

لو جعل المعارض الأمر في الآية مُحتملاً أحدَ معنيين ابتداءً:

إثما أن تكون الآية مُجرَّد إخبارٍ إلهيٍّ بخطابٍ تزامن مع بناء الكعبة، قد حُصَّ به النَّاس وقتها، كما يدَّعيه هو.

أو تكون أمرًا لأُمَّةٍ محدَّدةٍ ﷺ؛ وهنا على المعارض السَّعيُّ إلى ترجيح المعنى الذي يوافق هواه، بأن يورد القراءة الثانية للآية التي جاءت بصيغة الإخبار: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء <sup>(٢)</sup>، فكان هذا المسلك أقوى دلالةً على مُرادِهِ مِنَّا هَرَفَ بِهِ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ!

ولو سَلَكَ هذا الأقوى لتهاوى أيضًا وما نَفَعَهُ في رصِفِ شبهته! وذلك أنَّ جوابَ هذا المسلك في الاعتراض على كلا القراءتين للآية:

أنا إنَّ حَمَلْنَا الآيةَ على صيغة الأمر: يكونُ حديث عمر رضي الله عنه بهذا قد أَبَانَ أنَّ القصدَ بها أُمَّة المسلمين، ولا غرو؛ وهم المخاطبون بأوامر القرآن ابتداءً وأصالةً، فمناسبٌ على هذا أن يكون الحديث مثالاً لتعيين السُّنة أحدَ المعاني التي تحتملها الآية.

---

(١) يقوي هذا الظنَّ عدَّةُ روايات تدلُّ على أنَّ اقتراح عمر رضي الله عنه كان زمن الفتح أو حجة الوداع، أوردها ابن رجب في كتابه «فتح الباري» (٣١٧/٢-٣١٨)، وإن كان لا يخلو إسنادُ منها من ضعف كما ذكر، لكن قد يفيدُ مجموعها وجودَ أصل لها.

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر، انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص/ ١٧٠).

وَأَمَّا إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ مُوجَّهٌ فِي أَصْلِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَأَتَابِهِ،  
أَوْ أَنَّهَا بِصِيغَةِ الْإِخْبَارِ: فَيَكُونُ حَدِيثُ عُمَرَ ﷺ هُنَا ذَالًا عَلَى فَضْلِ اقْتِدَاءِ  
الْمُسْلِمِينَ بِجَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِي هَذِهِ الشَّعِيرَةِ وَغَيْرِهَا، بَلْ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ،  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ كَانَتْ لَكُمْ أَسْرُهُمْ حَسَنَةً ۚ إِنَّكُمْ لَفِي ذَلِكُمْ فَتًى ۚ﴾ [التَّحْتِ: ٤٤].  
وَبِهَذَا يُعْلَمُ وَفَاقُ حَدِيثِ عُمَرَ لِلآيَةِ عَلَى كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ وَالْقَرَاءَتَيْنِ.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ التَّنَاقُضَ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ،  
فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ: أَنَّ لَيْسَ ثَمَّةَ تَعَارُضٍ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، وَأَتَيْنَ طَرِيقَ  
لِلْجَمْعِ بَيْنَهَا: أَنَّ يُقَالُ بِتَعَدُّدِ أَسْبَابِ نَزُولِ الْآيَةِ وَلَا بَأْسَ، فَيَكُونُ خَبَرُ قِصَّةِ  
زَيْنَبَ ﷺ هِيَ آخِرُ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ حَدُوثًا، لِلنَّصِّ عَلَى قِصَّتِهَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ،  
وَكَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ.

وَلَا مَانِعَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْآيَةُ نَزَلَتْ بَعْدَ الْمَجْمُوعِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً  
خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَلَيْسَ بَيِّنٌ أَنْ يَكُونَ لِلآيَةِ الْوَاحِدَةِ عَدَّةُ أَسْبَابٍ مُسْتَوِيَةٍ  
الدرَجَةِ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ<sup>(١)</sup>، فَيَنْسَبُ الرَّأْيُ النَّزُولَ إِلَى سَبَبٍ مِنْهَا دُونَ  
الْآخَرِ، بِاعْتِبَارِ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فَوْرَ وَقُوعِ ذَلِكَ السَّبَبِ.

وَفِي تَقْرِيرِ سَوَاغِ هَذَا الْجَمْعِ، يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «يُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ  
قَبْلَ قِصَّةِ زَيْنَبَ، فَلَقُرْبِهِ مِنْهَا أُطْلِقَتْ -بِعَيْنِي عَائِشَةُ- نَزُولَ الْحِجَابِ بِهَذَا السَّبَبِ  
-بِعَيْنِي قِصَّةُ سَوْدَةَ-، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ»<sup>(٢)</sup>.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ كَانَ مُلِحًّا فِي حِجْبِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ،  
وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلِذَا لَمْ يَأْمُرْهُنَّ بِالْحِجَابِ مَعَ  
وَضُوحِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ عِنْدَهُ إِلَى أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «نظم الدرر» للبياضي (٣٩٩/١٥).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٣١/٨).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٢٥٠/١) يتصرف يسير.

(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (١٣٧/٢٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢٤٩/١).

على أَنَّ البخاريَّ روى في «كتاب التفسير» في سياق آية الحجاب ما هو صريح في كون قصة سودة رضي الله عنها كانت بعد الحجاب لا قبله، وهو المشهور عند أهل العلم<sup>(١)</sup>، كما تراه في قول عائشة: «خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب لحاجتها، وكانت امرأة جسيمة، لا تخفى على من يعرفها، فرأها عمر بن الخطاب، فقال: يا سودة، أما والله ما تخفين علينا، فانظري كيف تخرجين...» الحديث<sup>(٢)</sup>.

يُقال على هذا: إنَّ الأمر حين وَقَعَ على وفق ما أراده عمر قبل من إيجاب حجاب الوجوه على أمهات المؤمنين، أحب أيضًا أن يُحجب أشخاص مُبالغ في التستر، فلذا قال لسودة: «قد عرفناك...»، حرصًا منه على أن ينزل حكم الحجاب أضيّق منه، فلا تُرى أشخاص البتة ولو مع حجابهن، لكنَّ الله تعالى أذن لهنَّ بخلاف رغبة عمر، وأنزل آية الحجاب وليس فيها التضييق الذي أراده عمر، لأجل ما فيه من الحرج<sup>(٣)</sup>، فلذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لسودة بعد شكواها له قول عمر في الحديث السابق: «إنَّه قد أذن لكنَّ أن تخرجن لحاجتكن».

ولأنَّما عُذَّ الحجاب من موافقات عمر في قصة سودة هذه<sup>(٤)</sup>، لنزول حصّة منه على وفق رأيه<sup>(٥)</sup>.

ويُقال في الجمع بين هذا وحديث أنس رضي الله عنه في نزول الحجاب بسبب زينب: أنَّ عمر رضي الله عنه حرص على ذلك، حتَّى قال لسودة ما قال، فأنقذت القصة

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٥٤/٦).

(٢) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه، رقم: ٤٧٩٥)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢٤٩/١).

(٤) كما في رواية عن عائشة في البخاري (ك: الاستئذان، باب: آية الحجاب، رقم: ٦٢٤٠)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٥) فيض الباري للكشميري (٣٤٦/١).

لِلَّذِينَ قَعَدُوا فِي الْبَيْتِ فِي زَوْاجِ زَيْنَبَ، فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ، فَكَانَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ سَبَبًا لِنَزُولِهَا<sup>(١)</sup>.

وفي تقرير ما مضى من الجمع بين سَبَبَي النُّزُولِ، يقول أبو العباس القرطبي:

«الأوَّلُ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه تَكَرَّرَ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلُ قَبْلَ نَزُولِ الْحِجَابِ وَبَعْدَهُ، وَلَا بُعْدَ فِيهِ .. فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَقَعَ فِي قَلْبِهِ نُفْرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَأَنْفَةٌ شَدِيدَةٌ مِنْ أَنْ يُطْلِعَ أَحَدٌ عَلَى حَرَمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، حَتَّى صَرَخَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «احْجِبْ نِسَاءَكَ، فَإِنَّهُنَّ يَرَاهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ..»، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ عِنْدَهُ، إِلَى أَنْ نَزَلَ الْحِجَابَ وَبَعْدَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ قَصْدُهُ أَلَّا يَخْرُجَنَّ أَصْلًا، فَأَفْرَطَ فِي ذَلِكَ! فَإِنَّهُ مُفْضِي إِلَى الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ وَالْإِضْرَارِ بِهِنَ، فَإِنَّهُنَّ مُحْتَاجَاتٌ إِلَى الْخُرُوجِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ قَدْخَ الْحَدِيثِ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، فَيُقَالُ لَهُ:  
إِنَّ جَعْلَكَ مُوَافَقَةً عُمَرَ اقْتِرَاحًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِ مَنْرَعٌ خَبِيثٌ فِي فَهْمِ الْتَّصُوصِ، مَشَاهُ التَّحَامُلِ عَلَى الصَّحْبِ الْكِرَامِ رضي الله عنهم، فَأَيُّ تَلَاوَمٍ عَقْلِيٍّ بَيْنَ الْمَوَافَقَةِ وَالْإِسْتِدْرَاكِ حَتَّى يُطْعَنَ بِهِ عَلَى الْأَخْبَارِ؟

وَلَوْ ادَّخَرَ الْمُعْتَرِضُ فَرْطَ ضَعْفِيَّتِهِ عَلَيْهِمْ بِمَزِيدٍ تَأَمَّلٍ لِهَذِهِ الْأَخْبَارِ، دُونَ انْتِهَاضٍ مِنْهُ لِمُجَرَّدِ الْإِعْتِرَاضِ: لَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَاكَ الْإِقْتِرَاحَ -كَمَا يَسْمِيهِ- إِنَّمَا تَوَجَّهَ بِهِ عُمَرُ رضي الله عنه إِلَى شَخْصِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَزَوْجَاتِهِ، لَا إِلَى اللَّهِ أَصَالَةً! وَلَا خَطَرَ بِبَالٍ عُمَرَ أَنْ يُنْزَلَ رَبُّهُ فِي ذَلِكَ آيَاتٍ تَوَافِقُ مُرَادَهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَنْقُصَ الدَّيْلُ عَلَى آيَاتِهِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ، وَحَاشَا عَاقِلًا أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ.

وقد أسلفنا التَّنْبِيهَ مَرَارًا أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مُنْجِمًا ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، مِنْهُ مَا نَزَلَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَعْلُومٍ بَعِيْنِهِ، وَمِنْهُ مَا نَزَلَ عَقِبَ وَاقِعَةٍ أَوْ سُؤَالٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كُلَّمَا أُلْقِيَتْ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم آيَةٌ أَوْ أَكْثَرُ، أَمِرَ بِوَضْعِهَا مِنْ فَوْرِهِ فِي مَكَانٍ

(١) دفع الباري لابن حجر (١١/٢٣).

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/١٨).

مُرْتَبٍ مِنْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا قَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا التَّنْجِيمُ فِي التَّنْزِيلِ لِيُخِلَّ بِالوَاحِدَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ لِكُلِّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى جَدَّةٍ<sup>(١)</sup>.

وَفِي هَذَا رَدِّمٌ لِمَا أَرَادَ (ابْنُ قُرْنَسٍ) أَنْ يُفْهِمَهُ قُرْأَهُ، مِنْ نَفْيِهِ أَنْ يَكُونَ لآيَةِ الْحِجَابِ سَبَبُ نَزُولِ مُسْتَقْلٍ، كَوْنُهَا «جَاءَتْ ضَمْنُ مَوْضُوعٍ كَامِلٍ يَحْتَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتِمَّكَنَ بِالْحَشْمَةِ . . .» إِنْخِ تَخْرُصَاتِهِ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّ التَّرَابُظَ الْمَوْضُوعِيَّ بَيْنَ الْآيَاتِ فِي الْمَقْطَعِ الْوَاحِدِ مِنَ الْقُرْآنِ، لَا يَنْفِي نَزُولَ بَعْضِهَا قَبْلَ بَعْضٍ، وَلَا أَنَّ لِبَعْضِهَا سَبَبًا لِلنُّزُولِ مُخْتَلَفًا عَنِ الْآخَرِ.

فَكَمْ مِنْ سُورَةٍ نَزَلَتْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فِي الْفَتَرَاتِ بَيْنَ النُّجُومِ مِنْ سُورَةٍ أُخْرَى، وَكَمْ مِنْ آيَةٍ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ تَقَدَّمَتْ فِيهَا نَزُولًا وَتَأَخَّرَتْ تَرْتِيبًا، وَكَمْ مِنْ آيَةٍ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ . . .

وَهَذَا -وَرَبِّي- مِنْ أَجْلِ مَظَاهِيرِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ فِي تَنْزِيلِهِ، وَعَلَوْ نَظْمِهِ أَنْ يَبْلُغَهُ بَشَرٌ، فـ «هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَلَ مُنْجَمًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ عَامًا، تَنْزِيلُ الْآيَةِ أَوْ الْآيَاتِ عَلَى فِتْرَاتٍ مِنَ الزَّمَنِ، يَقْرُؤُهُ الْإِنْسَانُ وَيَتْلُو سُورَهُ، فَيَجِدُهُ مُحْكَمَ النَّسْجِ، دَقِيقَ السَّبْكِ، مُتَرَابُظَ الْمَعَانِي، رَصِينَ الْأَسْلُوبِ، مُتَنَاسِقَ الْآيَاتِ وَالسُّورِ، كَأَنَّهُ عَقْدُ فَرِيدٌ نُظِمَتْ حَبَائِثُهُ بِمَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَثِيلٌ فِي كَلَامِ الْبَشَرِ!

وَلَوْ كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ، قَبِلَ فِي مَنَاسِبَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَوَقَائِعٍ مُتَنَالِيَةٍ، وَأَحْدَاثٍ مُتَعَاقِبَةٍ: لَوَقَّعَ فِيهِ التَّفَكُّكَ وَالْإِنْفِصَامَ، وَاسْتَعَصَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ التَّوَافُقُ وَالْإِنْسِجَامُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «مناهل العرفان» للزرقاني (١/٤٤-٤٥).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٤٣-٤٤٥).

(٣) «مباحث في علوم القرآن» لمتاع القطان (ص/١١٦-١١٧)، ولمحمد عبد الله دراز في كلام نفيس رائق في كتابه العظيم «اللبأ العظيم» (ص/١٨٧-١٨٩) عن دلالة التناسق بين التنازل والترتيب على الإعجاز القرآني، فليراجع هناك.

وبهذا الجواب ندحض حُجَّة (ابن قرناس) في اعتراضه على الموافقة القرآنية لعمر في آية سورة التَّحْرِيمِ.

وأما المعارضات المُتَّجِهَةُ إلى خبر موافقة عمر في التَّهْيِ عن الصَّلَاةِ على المنافقين، فيقال في أولاهَا، وهي دعوى حملِ النَّبِيِّ ﷺ لـ (أو) في الآية على التَّخْيِيرِ، وهي للتَّسْوِيةِ.. إلخ:

فإنَّه يجدر بنا الاستنارةُ بأقوالِ السَّلفِ الأقدمين في هذا الحديث، فبهم فهِمْنَا الْكِتَابَ والسُّنَّةَ، وهم أجدرُّ أن ينزعوا عَنَّا قِيَدَ الْإِشْكَالِ الظَّاهِرِ مِنْهُمَا، فنقول:

نَحَا جَمْعَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ مَقْصُودَ هَذِهِ الْآيَةِ التَّسْوِيةَ بَيْنَ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُنَافِقِينَ وَعَدَمِهِ مِنْ حَيْثُ أَثَرُهُ، وَمِنْ ثَمَّ التَّيْسِيسُ مِنْ أَنْ تُلْحَقَهُمْ أَيُّ مَغْفِرَةٍ، وَأَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا آخِرُ الْآيَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآلِهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّحْرِيمِ: ٨٠].

ذَهَبَ إِلَى هَذَا الثَّأْوِيلِ ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(١)</sup>، وَأَبُو بَكْرِ الْجَسَّاصُ<sup>(٢)</sup>، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(٣)</sup>، فِي آخِرِينَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ.

وهؤلاء مع هذا القول، لم ينزعوا يَدًا عَنْ قَبُولِ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ أَعْمَلُوا آلَةَ الثَّأْوِيلِ لَهُ عَلَى مَعْنَى يَتِمُّ بِهِ وَفَاقَ الْآيَةِ، وَلِنَعْمَ مَا فَعَلُوا.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَابْنِ سُلَولٍ لَعَدَمِ يَقِينِهِ بِوَفَاتِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْهُ الْإِقْرَارُ بِالْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ لَفَرَطَ رَحْمَتَهُ ﷺ بِالنَّاسِ، وَحَرَصَهُ عَلَى نَجَاتِهِمْ، اخْتَارَ الْأَخَذَ بِمَفْهُومِ التَّعَدِّي فِي لَفْظِ (السَّابِعِينَ) عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَتَرَكَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ لَهُ، اسْتِقْصَاءً لِمَظَنَّةِ الرَّحْمَةِ، وَلَوْ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) «جامع البيان» (٣٩٤/١٤).

(٢) «أحكام القرآن» للجصاص (٣٥١/٤).

(٣) «تذاد المسيرة لابن الجوزي» (٤٧٧/٣).

(٤) انظر «أحكام القرآن» للجصاص (٣٥١/٤)، و«تذاد المسيرة» لابن الجوزي (٤٧٧/٣)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (١٦١/١).

(٥) انظر «جامع البيان» للطبري (٣٩٥/١٤)، و«الكشاف» للزمخشري (٤٥٣/٢).



وذهب آخرون: إلى أنَّ المقصودَ بالآية حقيقةً تخييرُ النبي ﷺ بين الاستغفارِ وعديمه، اعتمادًا على ظاهرِ الحديث، منهم: أبو بكر ابنُ العربي<sup>(١)</sup>، وابنُ عطية<sup>(٢)</sup>، وابنُ جُزي<sup>(٣)</sup>، والألوسي<sup>(٤)</sup>.

وهؤلاء أجابوا عن دلالةِ التَّيْسِيسِ في الآية: بأنه مُستفادٌ من طريق الاستنباط، والحديث أقوى منه من حيث أنه نصٌّ صريحٌ فيقدمُ عليه؛ فما فوق السَّبعين لم تُبين الآية حكمه، ويُنَّ الحديث حكمًا مخالفًا<sup>(٥)</sup>.

والَّذي يظهر لي بعد تأملٍ في الآية الكريمة -والعلم عند الله تعالى-: عدم الثَّنَافِي بين كلا هذين القولين، فأقول:

إنَّ الآيةَ تحتلُّ معنَى التَّسْوِيَةِ والتَّيْسِيسِ مع معنَى التَّخْيِيرِ أيضًا<sup>(٦)</sup>، فإنَّها خَلَوُ من نَهْيٍ صَرِيحٍ عن الاستغفار للمنافقين، غايتها إعلامُ النبي ﷺ بأنَّ الله تعالى لا يَغْفِرُ لهم، ولو أكثرَ من الدُّعاء لِبَعْضِهِمْ، فالمعنى أَنَّ الاستغفَارَ مِنْ عَدَمِهِ سِوَاةٍ مِنْ حَيْثُ الْمَالِ فِي آخِرَتِهِمْ، لِيَكُونَ التَّيْسِيسُ مُنْصَبًّا فِي هَذِهِ الْجِهَةِ فَقَطْ.

أَمَّا حُكْمُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِي الدُّنْيَا مِنْ جِهَةِ تَحَقُّقِ الْمَصَالِحِ وَدَرِئِ الْمَفَاسِدِ: فَلَمْ تَتَطَّرَقِ الْآيَةُ لَهُ، فَيَبْقَى تَحْقِيقُ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ عَلَى أَصْلِهِ رَاجِعًا إِلَى سِيَاسَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْلُومٌ مَعَ هَذَا كَوْنُهُ ﷺ يُجْرِي عَلَى الْمَنَافِقِينَ أَحْكَامَ ظَاهِرِ أَحْوَالِهِمْ بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، «وَالْقُرْآنُ يَنْعُتُهُمْ بِسَيِّمَاهُمْ، كَيْلَا يَطْمَئِنَّ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَلِيَأْخُذُوا الْحَذَرَ مِنْهُمْ، فَبِذَلِكَ قُضِيَ حَقُّ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا»<sup>(٧)</sup>.

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٥٥٧).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية الأندلسي (٦٤/٣).

(٣) «التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزي (١/٣٤٤).

(٤) «روح المعاني» للألوسي (٣٠٩/٧).

(٥) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٦٤/٣)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٥٥٨).

(٦) ثُمَّ وَجَدْتُ الْأَلُوسِيَّ قَدْ أَشَارَ فِي تَفْسِيرِهِ (٥/٣٣٦) إِلَى قَوْلٍ مِنْ سَبْقِ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ مِنْ «بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ بِدِاخْتِيَارِهِ لِلتَّسْوِيَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ: إِنَّهَا لَا تَنَافِي تَخْيِيرٌ...».

(٧) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٠/٢٧٩).

وابن سلول نفسه، لم يكن يعاجله النبي ﷺ بعقوبة، مع ما صدر منه من بوائق، مُراعاةً منه للمآلات والعواقب في إدارة المجتمع المدني بكافة طوائفه، ودفعاً منه لما يُتوقع من مفاصد على الدعوة الإسلامية ودولتها الفتية آنذاك<sup>(١)</sup>، مع ما جُبِلَ عليه من فِرط رحمةٍ يُحمد عليها إلى يوم الدين.

فلماً لم تقتض المصلحة إهانة ابن سلول حين وفاته، مع ما له من حظوة عند عشيرته، ومُراعاةً منه لولده الصالح، تطبيقاً لقلوب بعض الأحياء من قراباته، ورغبةً منه في استمالة قومه إلى الدين إذا ما رآوه لئلي طلب ابن زعيمهم في إكرام مثواه: بادر النبي ﷺ إلى هذا الإجراء من باب السياسة الشرعية، طالما المانع من ذلك غير قطعي ولا صريح في كتاب الله، فالآية -كما قلنا- وإن قُطعت رجاء حصول المغفرة للمنافقين، فلم تمنع فعل الاستغفار صراحةً كما هو الحال مع المشركين الصُّرحاء.

فتخيل معي بعد هذا، لو كان النبي ﷺ «ترك الصلاة عليه قبل ورود النهي عنها: لكان سبباً على ابنه! وعاراً على قومه! فاستعمل ﷺ أحسن الأمرين وأفضلهما في مبلغ الرأي، وحق السياسة في الدعاء إلى الدين، والتأليف عليه، إلى أن نهي عنه فأنهى»<sup>(٢)</sup>.

ونفي المُعترض أن تكون لهذه الصلاة على ابن سلول فائدة من جهة استمالة قلوب عشيرته، بدعوى أن القرآن يُخبر أن الاستغفار لا تفيد بحاله: هو نفي صحيح لو كنّا على علم بأن قومه على علم بأن زعيمهم هذا واحدٌ من أولئك المنافقين الذين عناهم القرآن بشخصه! إذن لاستهجنوا فعل النبي ﷺ واستخفوا به، إذ كيف يُصلي مُحَمَّد ﷺ على غير أهلٍ مِثْلِهِ؟  
في حين أن هذا العلم منهم ممّا يستحيل إثباته عنهم.

(١) أشار إلى هذا المعنى ثلثة من أهل العلم، كأبي العباس القرطبي في «المفهم» (٦٤٢/٢)، وأبو عبد الله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢٢٠/٨)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٧٨/٨).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (١٨٤٩/٣).

فهذا عبد الله ﷺ وهو ابنه، قد خفي عليه استصحاب أبيه للكفر! فما كان إلا أن «حمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام، ولدفع العار عنه وعن عشيرته، فأظهر الرغبة في صلاة النبي ﷺ، ووقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما ظهر من حاله، إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك»<sup>(١)</sup>؛ هذا مع كونه أقرب الناس إليه لحال النبوة، فكيف الظن بغيره من قومه ممن هم أبعد منه عنه، ممن لا يعلم عنه إلا ظاهره؟! لم يكن هؤلاء إلا لحيبوه واحداً من أفراد المسلمين.

وبعد هذا البيان، يبقى لنا الإشكال المتعلق بآخر الآية: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِأَلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠]: فالمعلوم ضرورة من الدين: أن من ثبت كفره لا يستغفر له، قولاً واحداً، وبه تثبت من حصر الآية في التسوية المستلزمة للنهي عن الفعل البتة.

وقد وردت في بعض جوابات أهل العلم ما يحل هذا الإشكال، من ذلك ما تراه في قول ابن حجر: «في بقية هذه الآية من التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله ما يدل على أن نزول ذلك وقع متأخراً عن القصة، ولعل الذي نزل أولاً وتمسك النبي ﷺ به، قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، إلى هنا خاصة، ولذلك اقتصر في جواب عمر على التخيير وعلى ذكر السبعين»<sup>(٢)</sup>.

فلما وقعت القصة المذكورة، كشف الله عنهم الغطاء، وفضحهم على رؤوس الملأ، ونادى عليهم بأنهم كفروا بالله ورسوله، ولعل هذا هو السر في اقتصار البخاري في الترجمة من هذه الآية على هذا القدر إلى قوله: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، ولم يقع في شيء من نسخ كتابه تكميل الآية، كما جرت به العادة من اختلاف الرواة عنه في ذلك..

(١) عمدة القاري للعيني (١٨/٢٧٣).

(٢) معنى ذلك أنه ﷺ ما دام اقتصر على ذلك الجواب، ولم يجب عمر عن التعليل الذي في آخر الآية، دل ذلك أنها لم تنزل بعد، وإلا لبقى الإشكال قائماً لم يزل بعد نقصان جوابه، ولم يكن له ﷺ عذر في الاستغفار بعد نزولها.

فكون ذلك وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ متمسكًا بِالظَّاهِرِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْرُوعُ فِي  
الْأَحْكَامِ إِلَى أَنْ يَاقُومَ الدَّلِيلُ الضَّارِفُ عَنْ ذَلِكَ: لَا إِشْكَالَ فِيهِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى  
مَا أَلْهِمَ وَعَلَّمَ»<sup>(١)</sup>.

وعندي في جواب ابن حجر هذا نوعٌ نظر، أقول فيه -والعلم عند الله:-  
إنَّ القول بتأخُّر نزولِ تِيَمَّةِ الْآيَةِ -والتي فيها ذكر تعليلٍ نفى المغفرة- يُحْتَاجُ  
فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى دَلِيلٍ نَفْيِيٍّ مُسْتَقْلٍ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي نَزُولِ سُورِ الْقُرْآنِ وَأَيِّهِ وَتَنْجِيهِهِ  
مُتَوَقَّفٌ عَلَيْهِ عَلَى الرَّوَايَةِ أَصَالَةً، لَا عَلَى اجْتِهَادٍ فِي الرَّأْيِ.

ومع ذلك يُقَالُ هُنَا: إِنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ مَا سَلَفَ تَقْرِيرُهُ مِنْ تَفْرِيقِ بَيْنِ الْمَالِ  
الْأُخْرَوِيِّ وَالْفَائِدَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَنَافِقِينَ، لَمْ نَحْتَاجْ بَعْدَ إِلَى الْقَوْلِ  
بِتَأَخُّرِ نَزُولِ بَاقِي الْآيَةِ مِنَ الْأَسَاسِ، حَتَّى عَلَى فَرَضِ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِكُفْرِ  
ابْنِ سُلُولٍ فِي الْبَاطِنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، جَرِيًّا عَلَى حُكْمِ  
الظَّاهِرِ، عَلَى مَا بَجَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ الْحَكِيمَةُ فِي مَعَامَلَةِ هَذَا الصَّنِيفِ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كَوْنِ الْمِتَابَدِرِ مِنَ الْآيَةِ كِنَايَةً السَّبْعِينَ عَنْ  
الْكَثَرَةِ.. إلخ، فْجَوَابُهَا:

أَنَّ فِي رَوَايَاتِ قِصَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ ابْنِ سُلُولٍ بَعْضُ  
اِخْتِلَافٍ فِي الْفَاطَهَا، قَدْ تَبَّهَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ  
الْأَلُوسِيُّ: «.. وَالْأَخْبَارُ فِيمَا كَانَ مِنْهُ ﷺ مَعَ ابْنِ أَبِي مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهَا  
لَا تَخْلُو مِنَ التَّعَارُضِ..»<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا رَوَايَةُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَفْسِهِ لِلْحَادِثَةِ: فَجَاءَتْ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْهُ،  
وَالَّذِي فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَخْرَجْنِي يَا عَمْرُ»، قَالَ عَمْرُ: فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ  
قَالَ: «إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ، لَزِدْتُ  
عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري» (٣٣٩/٨).

(٢) «دروس المعاني» (٣٤٢/٥)، وانظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٢٧٨/١٠).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: ما يكره من الصلاة على المنافقين، والاستغفار للمشركين،  
رقم: ١٣٦٦)، وفي (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى ﴿لَا تَسْتَفْزِرُ لَهُمْ أَنْ يَسْتَفْزِرَ لَهُمْ﴾  
سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»، رقم: ٤٦٧١).

وأما رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فوقع في ألفاظها اختلاف:  
ففي طريق أنس بن عياض <sup>(١)</sup> وأبي أسامة <sup>(٢)</sup> عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعمر:  
«إِنَّمَا خَيْرُنِي اللَّهُ.. وَسَازِيئُهُ عَلَى السَّبْعِينَ» <sup>(٣)</sup>.

وجاء من طريق صدقة بن الفضل <sup>(٤)</sup> عن يحيى بن سعيد <sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ ﷺ لم يزد  
على أَنْ تَلَا الآية في جوابه لعمر <sup>(٦)</sup>.

ففي هذا الاختلاف في بعض ألفاظ المتن دلالة على تصرف بعض الرواة  
في المتن، ونقلهم لفظ كلام النَّبِيِّ ﷺ بالمعنى الَّذِي اسْتَقَرَّ في حافظتهم على ما  
فهموه، ظَهَرَ هذا الاختلاف بين لفظ رواية عمر رضي الله عنه الأولى -وهي كما ترى تفيّد  
علم النَّبِيِّ ﷺ بانتفاء مفهوم العدد في الآية، وعدم الفائدة من الزيادة على  
السَّبْعِينَ- وبين رواية ابنه عبد الله من طريقها الأولى بخاصة، حيث أفادت عزم  
النَّبِيِّ ﷺ على الزيادة على السَّبْعِينَ.

فلا شك بعقد هذه المقارنة يتضح أَنَّ رواية عمر هي الصَّحيحة الرَّاجحة،  
وذلك لثلاثة اعتبارات:

**الأول:** لموافقة رواية عمر رضي الله عنه دلالة الآية على التَّيَسُّبِ مِنَ الْمَغْفِرَةِ  
للمنافقين لكفرهم، حيث لا تنفع معه كثرة استغفار، والسَّبْعُونَ فيها جارٍ مَجْرَى  
الْمَثَلِ لِلتَّكْرُرِ.

(١) أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة المدني، ثقة من أوساط أتباع التابعين كما في «التقريب»، توفي  
سنة ٢٠٠هـ.

(٢) حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي، من صفار أتباع التابعين، قال ابن حجر في  
«التقريب»: «ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره»، توفي ٢٠١هـ.

(٣) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى ﴿إِن تَقْوَرُوا لَهُمْ أَوْ لَا تَقْوَرُوا لَهُمْ إِنَّهُ فَتَقَوِّرَ لَهُمْ  
سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْوِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، رقم: ٤٦٧٠)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل عمر بن  
الخطاب، رقم: ٢٤١٠).

(٤) صدقة بن الفضل أبو الفضل المروزي، ثقة من كبار الأخطلين عن تبع الأتباع كما في «التقريب»، توفي  
سنة ٢٢٣هـ. وقيل ٢٢٦هـ.

(٥) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، أبو سعيد البصري، ثقة إمام قدوة، من صفار أتباع التابعين كما في  
«التقريب»، توفي سنة ١٩٨هـ.

(٦) أخرجه البخاري في (ك: اللباس، باب: لبس القميص، رقم: ٥٧٩٦).

الثاني: عمر رضي الله عنه هو من عايش الحديث، وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومعلوم من قرائن الترجيح: أن رواية صاحب القصة مقدمة على غيرها عند اختلاف المتون<sup>(١)</sup>.

الثالث: رواية عمر رضي الله عنه مستقلة الإسناد عن رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ ثم رواها لم يختلفوا في ألفاظها كما اختلفت رواية حديث عبد الله بن عمر، وترجيح ما اتفق على ألفاظه أولى مما اختلف في ألفاظه<sup>(٢)</sup>.

وبهذه الثلاثة يرجح ضعف رواية عبد الله بن عمر: «وسأزيده على السبعين»، ويغلب على الظن - كما قال ابن عاشور<sup>(٣)</sup> - أنه لفظ زائد وهم الراوي فيه بحسب ما فهمه.

فإذا كانت هذه الجملة ساقطة، فقد انزاح عن الحديث معضلة كانت أكثر ما استشكله الشراح والمفسرون من حديث عمر هذا، حتى ساروا مذاهب شتى في التوفيق بينه ودلالة الآية الكريمة<sup>(٤)</sup>، والحمد له وحده على توفيقه.

أما دعوى المعارضة الثالثة: في استكراههم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على منافق، مع سبق نهى القرآن عن الصلاة على المشركين، فجواب ذلك أن يقال:

قد أُلْحِنَّا قَبْلُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ لِمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا لَا يَسْتَلِزِمُ النَّهْيَ عَنْهُ لِمَنْ مَاتَ مُظْهِرًا لِلْإِسْلَامِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْتَقِدَهُ صَاحِبًا<sup>(٥)</sup>، وَلَعَلَّ

(١) انظر «الإشارة» للباقي (ص/ ٨٤)، و«الإحكام» للآمدي (٢٤٣/ ٤).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركشي (١٨٢/ ٨ - ١٨٣).

(٣) في «التحرير والتوير» (٢٧٨/ ١٠).

(٤) بل توقف بعضهم في تفسير الحديث، فجعله الصنعاني في كتابه «التحجير لإيضاح معاني التيسير» (١٩٦/ ٢)

«من المشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، والمشتابه من الحديث ثابت كالمشتابه من القرآن»

وتكلف آخرون الجمع بطرق بعيدة المآخذ، ترى كثيرا منها وما أوجب عليها في «روح المعاني»

(٣٣٨/ ٥)، من ذلك ما في «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١١٦/ ٨) أنه جعل رواية ابن عمر من الوعد

المطلق منه صلى الله عليه وسلم، ليحملة على رواية عمر المقتبذة، فيكون المعنى عنده: وسأزيده على السبعين لو نفعه

استغفاري، والواقع أنه لا ينفعه يا عمرا وإن كان القرطبي يرى في نفس الموضع أن رواية عمر أولى

من هذا اللفظ التي في رواية ابنه عبد الله.

(٥) يقول ابن حجر في «فتح الباري» (٣٣٩/ ٨): «وهذا جواب جيد».

هذا الاحتمال ما حدا بعبد الله ولِد ابن سلول إلى أن يطلب من النبي ﷺ الصلاة عليه، مع عليه بما كان من أبيه من جرائم في حق الإسلام وأهله.

لكن مخالطة أمثال هؤلاء لأحوال الإيمان، ولو في ظاهر الحال، قد يجرُّ إلى تعلُّقِ هديِّه بقلوبهم بأقلِّ سبب، وهذا بخلاف المُعلِنِ لكفره، المجاهرِ بعداوته للدين، وقد عَلِمْنَا أَنَّ سياسة النبي ﷺ مع كلا الفريقين مُتَبَايِنَةٌ بِالْكُلِّيَّةِ، وابنُ سلولٍ بقي على دعوى الإسلام إلى أن مات، والنبي ﷺ يُجري على المنافقين أحكامَ ظاهرٍ حالهم في عامَّةِ المسلمين.

يقول ابن عاشور:

«... من أجل هذا الجري على ظاهر الحال، اختلف أسلوب التأسيس من المغفرة، بين ما في هذه الآية -يعني قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾- وبين ما في آية: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، لأنَّ المشركين كفرهم ظاهرٌ، فجاء التَّهْيِ عن الاستغفار لهم صريحاً، وكفر المنافقين خفيٌّ، فجاء التَّأْيِيسُ من المغفرة لهم منوطاً بوصف يعلمونه في أنفسهم، ويعلمه الرسول ﷺ، ولأجل هذا كان يستغفر لمن يسأله الاستغفار من المنافقين، لئلاً يكون امتناعه من الاستغفار له إعلاماً بباطن حاله، الَّذِي اقتضت حكمة الشريعة عدم كشفه»<sup>(١)</sup>.

أما دعوى المُعْتَرِضِ: في كون موافقة القرآن لعمر في هذا مُستلزم أن يكون مَنْ هو أعلم من النبي ﷺ بمفهوم الآيات ومقاصد الشريعة:

فقد مرَّ جوابه في ثنايا جواب الاعتراض الأول المتعلِّق بالمعنى المقصود من آية: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، حيث بيَّنا أَنَّ الآية لا تحوي نهياً صريحاً عن الاستغفار للمنافقين، بل هي حمالة لمعنى التسوية والتَّيْسِيس، ومحملة لمعنى التَّخْيِيرِ إذا ما بانَّ للنبي ﷺ فائدة في إحدى الخيَرتَين.

(١) التحرير والتنوير: (١٠٠/٢٧٩).

فاختيار النبي ﷺ الاستغفار لابن سلول كان صحيحًا وقتها في حقه، لاحتمال الآية له، ولم يكن غلطًا منه في فهم الآية كما توهمه المعترض.

كما أن ما نزع إليه عمر من معنى منع الآية للاستغفار بلازم نفي الفائدة منه في المال الأخروي؛ هو أيضًا فهم منه صحيح، تحتمله الآية بهذا القيد أيضًا، فإنه إذا لم يكن للاستغفار فائدة المغفرة يكون عبثًا، فيكون منهيًا عنه<sup>(١)</sup>.

لكن فهم النبي ﷺ للآية وتأويلها باعتبار مآلها المصلحي في الدنيا هو الأقرب إلى الحق بلا شك، كل ما في الأمر أن عمر ﷺ لطبعه الشديد وقوته في ما يراه حقًا، أخذ بالمعنى الذي يتضمّن الشدة على المنافقين وإهانتهم، جزاء ما لقي المسلمون من أذاهم؛ وأما النبي ﷺ، فلأنه أرحمّ الأُمّة بالآثمة، وأعلم بالمصالح في حالها ومآلها، ولأنه «لم يَنْهَ عن الصّلاة عليه صراحةً: مشى على محتمل اللَّفْظ، وليس في الآية إلّا أن استغفارك غير مُفيد له، فلم يَبْحَثْ عن النَّفْعِ الأخروي، فإنه لما أراد أن يُصَلِّي عليه، اكتفى بِسَعَةِ الألفاظ فقط، ولم يكن فيها إلّا عدم نفع صلاته<sup>(٢)</sup>»، وهذا سبق تقريره.

وهو مع ذلك ﷺ لم يخف عليه المناط الذي علّق عمر عليه المنع! فإنه لم يُنكِر عليه ما كان يذكره به ﷺ ومما جرى على لسان ابن سلول من قبائح، ولكن نظره ﷺ كان أبعد من عمر في اعتبار المصالح، والمعلوم من حاله ﷺ أنه ما خُير بين أمرين إلّا اختارَ أيسرهما وأنفعهما، ولم يكن مَيَّالًا إلى جانب العقوبة والتشديد إلّا بوحى، أمّا عمر، فلم يلتفت إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره، لما غلب عليه من الصّلاية المذكورة.

فأين عمر ﷺ من النبي ﷺ؟! وأين فهمه من فهمه؟! فإنه كان نبيهم وأولى به وبالمؤمنين من أنفسهم.

(١) «الكواكب الدراية» للكرمانى (١٧/١٣٩).

(٢) «فيض الباري» للكشميري (٣/١٨).



والَّذِي يَنْبَغِي تَبَيُّنُهُ هُنَا: أَنَّ نَزُولَ ظَاهِرِ الْآيَةِ بِمُوَافَقَةِ رَأْيِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنَّمَا هِيَ مُوَافَقَةٌ جُزْئِيَّةٌ فِي النَّتِيجَةِ، وَلَيْسَتْ مُوَافَقَةً تَامَّةً فِي مَقْدَمَاتِ تِلْكَ النَّتِيجَةِ!

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَجَّ فِي حِوَارِهِ بِمَا صَدَرَ مِنْ ابْنِ سَلُولٍ مِنْ جَرَائِمٍ عَلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقُهُ لِلِاسْتِغْفَارِ، لَكِنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ قَدْ رَاعَتْ فِي نَهْيِهَا الصَّرِيحِ أَمْرًا آخَرَ أَجَلٌ: إِنَّهُ مَتَغَيِّرَاتِ الْحَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَتَمَرُّزُ فِي مَوْجِعِ قُوَّةٍ وَهَيْبَةٍ لَمْ يَكُنْ مُتَاحًا لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ، هَذَا مَا لَمْ يَجْرِ اعْتِبَارُهُ عَلَى بَالِ عُمَرَ فِي مُجَادَلَتِهِ.

ذَلِكَ أَنَّ «النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَانَ يَصْبِرُ عَلَى أَذَى الْمُشْرِكِينَ، وَيَعْفُو وَيُصْفَحُ، ثُمَّ أُمِرَ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، فَاسْتَمَرَ صَفْحُهُ وَعَفْوُهُ عَمَّنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَلَوْ كَانَ بَاطِنُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لِمَصْلَحَةِ الْإِسْتِثْلَافِ وَعَدَمِ التَّنْفِيرِ عَنْهُ، . . فَلَمَّا حَصَلَ الْفَتْحُ، وَدَخَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَقُلَّ أَهْلُ الْكُفْرِ وَذُلُّوا: أُمِرَ بِمُجَاهَرَةِ الْمُنَافِقِينَ، وَحَمْلِهِمْ عَلَى حُكْمِ مَرِّ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>.

فَلِأَجْلِ ذَا نُهِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِغْدَاقِ رَحِمَتِهِ عَلَى الْعَدُوِّ الْبَاطِنِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ، لَا لِإِمْجَرْدِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا وَفَعَلُوا كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكِنَّ عَاجِلَ عَقُوبَةٍ لَهُمْ قَبْلَ يَوْمِ التَّلَاقِ، وَاقْتِلَاعِ لَجْدُورِ الْخَوْنَةِ مِنْ تُرْبَةِ التَّفَاقِي.

وإِنَّ فِي إِعْرَاضِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ابْنِ أَبِي سَلُولٍ مَعَ اتِّسَاعِ صَحِيفَةِ هَذَا بِسَوَادِ أَعْمَالِهِ، لِدَلِيلًا حَيًّا عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْ إِغْرَاءِ السَّيْفِ، وَطُمُوحَاتِ الْمُسْتَكْبِرِينَ فِي الْأَرْضِ!

فَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَيْهِ وَسَلِّمْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٨/٣٣٦).



## المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات المعاصرة

للتفسير النبوي لقوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾



**المطلب الأول:**  
**سوق التفسير النبوي لآية:**  
**﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾**

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«قيل لبني إسرائيل: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّكَاءَ وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]،  
 فدخلوا يزحفون على أستاههم<sup>(١)</sup>، فبدّلوا وقالوا: حِنطة، حَبَّة في شعرة<sup>(٢)</sup>».

---

(١) أي ينجرون على ألياتهم فعل المقعد الذي يمشي على آليته، يقال: زحف الصبي إذا مشى كذلك، والأستاء جمع أست وهو الدبر، انظر «طرح التريب» (١٦٦/٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: باب) (وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً)، رقم: ٤٤٧٩ واللفظ له، ومسلم في (ك: التفسير، رقم: ٣٠١٥).

## المبحث الثاني،

سوق المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى،

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

هذا الحديث قد رده بعض المعتضين على الشيخين، وجعله (جمال البنا) فاتحةً لأحاديث التفسير التي ينبغي في نظره إسقاطها من جملة «الصحيحين»<sup>(١)</sup>.

وتلخص اعتراضاتهم على متن الحديث في ما يلي:

المعارضة الأولى: إن المقصود بالشجود من الآية: مطلق الطاعة وإقام الصلاة، حثاً لبني إسرائيل على شكر المنعم عليهم، فيكون القصد بالتبديل ترك الطاعة وكفر النعمة.

المعارضة الثانية: كيف لبني إسرائيل زمن موسى ﷺ أن يتلفظوا بكلمتين عربيتين، مع أن لسانهم آنذاك بغيرها؟

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (دروزة عزت): «الحق أن في الحديث شيئاً عربياً، وبخاصة هذا التوافق في الألفاظ العربية، وهو قولهم: (حنطة)، مقابل أمرهم بأن يقولوا (حطة)»<sup>(٢)</sup>، وبني إسرائيل إنما كانوا يتكلمون العبرانية في زمن موسى ﷺ، الذي يحكي عنهم هذه المخالفة»<sup>(٣)</sup>.

(١) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم لجمال البنا (ص/ ٢٠١-٢٠٢).

(٢) «التفسير الحديث» لدروزة عزت (٢/ ٤٥٢)، وقد رتب تفسيره للآيات القرآنية حسب الترتيب الزمني لنزولها!

وقد جَمَعَ (ابن قُرْناسي) كِلْتَا الشُّبْهَتَيْنِ السَّالِفَتَيْنِ فِي جُمْلَةٍ شَبَهَاتٍ لَهُ يَقُولُ فِيهَا :

«مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَقًّا﴾، تَعْنِي الْاِمْتِنَانُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَأَدَاءِ الصَّلَاةِ. لَكُنْهُمْ كَفَرُوا بِأَنْعَمَ اللَّهُ وَلَمْ يَطِيعُوا أَمْرَهُ، فَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ طَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْبَابَ وَهُمْ فِي وَضْعِ السُّجُودِ! وَيَرُدُّونَ<sup>(١)</sup> كَلِمَةً (حَقًّا)، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْنَانِهِمْ وَقَالُوا: (حِنْطَةٌ، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ)! وَكَانَتْهُمْ يَتَكَلَّمُونَ الْعَرَبِيَّةَ!

لَكِنَّ الْإِسْلَامَ ابْتُلِيَ بِخَيَالَاتٍ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، الَّتِي وَرِثْنَاهَا عَنْهُمْ، وَاعْتَبَرْنَاهَا دِينًا لِلَّهِ...»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ إِلَى الْعَمَزِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ بِالشَّرْعِ (مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ)! حَيْثُ ارْتَمَى عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ ضَرْبًا بِتُهْمَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «... وَلِلْيَهُودِ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَتَأْوِيلَاتٌ خُلِيعَ بِهَا الْمَفْسُرُونَ، وَلَا تُجِيزُ حَشْوَهَا فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ تَعَالَى»<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ أَقْرَأَهُ عَلَى هَذَا التُّكْرَانِ تَلْمِيْزُهُ (رَشِيدَ رِضَا)، وَتَبَرَّعَ بِالِاسْتِدْلَالِ لَهُ وَتَعَزِيْزِهِ بِجُمْلَةٍ وَمِمَّا لَا يُحْسِنُ الشَّيْخُ الْخَوْضَ فِيهِ، فَكَانَ يَمَّا قَالَ:

«... وَلَا ثِقَةٌ لَنَا بِشَيْءٍ مِمَّا رَوَى فِي هَذَا التَّبْدِيلِ مِنَ الْفَاطِئِ عِبْرَانِيَّةٍ وَلَا عَرَبِيَّةٍ، فَكُلُّهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْوَضْعِيَّةِ، كَمَا قَالَ الْأَسَاطِذُ الْإِمَامُ هُنَالِكَ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ فِي الصَّحِيحِ وَالسُّنَنِ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَرْفُوعِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا.

وَلَمْ يُصَرِّحْ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَمَاعٍ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، إِذْ ثَبِتَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ، وَهَذَا مَذْرُوعٌ عَدَمِ اعْتِمَادِ الْأَسَاطِذِ عَلَى مِثْلِ

(١) كَذَا فِي أَصْلِ كِتَابِهِ، وَالصَّوَابُ نَصْبُهُ بِحَذْفِ التَّوْنِ، لِدُخُولِ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

(٢) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» لِابْنِ قُرْنَسٍ (ص/ ٣٣٥-٣٣٧).

(٣) «تَفْسِيرُ الْمَنَارِ» (١/ ٢٦٩).

هذا من الإسرائيليات، وإن صحَّ سنُّه، ولكن قلَّما يوجد في الصَّحيحِ المرفوعِ شيءٌ يقتضي الطَّعنَ في سنِّها»<sup>(١)</sup>.

---

(١) تفسير المنار (٩/٣٦٥).



### المطلب الثالث:

دفع المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

فأما دعوى المعارض في المعارضة الأولى: بأن قصد الآية بالسجود مطلق الطاعة وأداء الصلاة:

فمخالفت لظاهر الآية نفسها، وسجود كل شيء بحسبه، وإذا أُطلق في الإنسان فالأصل فيه أنه خروجه بوجهه على الأرض، خضوعاً منه لخالقه، وتحتويل الآية أن يكون معناه السجود فيها انحناءهم خضوعاً متواضعين كالرَّاكع، ولم يُرد به نفس السجود المعهود عندنا بالجهة<sup>(١)</sup>.

وعلى كلا المعنيين لا تخالف بين الآية والحديث، والذي يتعارض والآية حقاً تأويل المعارض لها على معنى الطاعة وإقام الصلاة، فإن الآية قيّدت السجود بلحظة دخول الباب، ومطلق الطاعة ليس خاصاً بتلك اللحظة، ولا بتلك الجماعة، فلا معنى لتقييده بذلك.

ليبقى المعنى الأجدر بالآية: أن الأمر فيها بالسجود أمر لبني إسرائيل بسجود جسدي حقيقي عند دخولهم باب القرية، إظهاراً للافتقار إلى من من عليهم بفتحها، واستغفاراً منهم لما سلف من خطاياهم.

(١) «باب التأويل في معاني التنزيل» للخازن (١/٤٨).

فَقِيلَ لَهُمْ: قُولُوا حِطَّةً، أَي: حُطَّ عَنْنَا ذُنُوبُنَا، وَلَا تُعَذِّبْنَا بِمَا فِيهِ أَسْرَفْنَا، لَكُنْهُمْ بَدَلُ ذَلِكَ اسْتَهْزَؤُوا بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالُوا: «مَا يَشَاءُ مُوسَى أَنْ يَلْعَبَ بَنَا إِلَّا لَعِبَ بَنَا؟ حِطَّةً، حِطَّةً، أَيُّ شَيْءٍ حِطَّةٌ؟» وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: حِطَّةٌ! <sup>(١)</sup>.

و«الْحِنطَةُ»: الْقَمْحُ، وَ«حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ»: تَفْسِيرُ لَهَا، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «حِطَّةٌ» دُونَ «حِطَّةٍ» <sup>(٢)</sup>، أَي قَالُوا هَذِهِ الْكَلِمَةُ بَعِيْنَهَا، وَزَادُوا عَلَيْهَا مُسْتَهْزِئِينَ: «الْحَبَّةُ فِي الشَّعْرَةِ» <sup>(٣)</sup>، صَمُّوا إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامَ الْخَالِيَّ عَنِ الْفَائِدَةِ، تَتِمِّمًا لِلْاسْتَهْزَاءِ، وَزِيَادَةً فِي الْعُتُوِّ <sup>(٤)</sup>.

فَهُمْ قَدْ بَدَّلُوا السُّجُودَ بِالرُّحْفِ، وَاسْتَبَدَّلُوا تِلْكَ الْكَلِمَةَ الضَّارِعَةَ الْخَاشِعَةَ، بِكَلِمَةٍ أُخْرَى قَرِيبَةِ اللَّفْظِ، لَكِنْ بِمَعْنَى آخَرَ مُغَايِرَ، فَبَدَّلَ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالضَّرَاعَةِ، تَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِطَلَبِ الْقُوَّةِ! وَأَمَرُوا بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ نَظَرًا إِلَى حَيَاةِ قُلُوبِهِمْ، فَظَلَبُوا الْحِنطَةَ نَظَرًا إِلَى حَيَاةِ جُسُومِهِمْ <sup>(٥)</sup>.

وَفِي هَذَا مِنَ التَّلَاعِبِ بَدِينَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْاسْتَهْزَاءِ بِأَمْرِهِ وَالْعَدُولِ عَنْ إِرْضَائِهِ إِلَى الْإِعْلَانِ بِمَا يُرْضِي أَهْوَاءَهُمْ، وَيُشْبِعُ شَهَوَاتِ بَطُونِهِمْ، مَا سَطَّرَهُ الْوَحْيُ عَنْهُمْ فَضْحًا لِقَبِيحِ أَخْلَاقِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(١) «جامع البيان» للطبري (١/٧٢٨).

(٢) جاء في «مطالع الأنوار» للقاضي عياض (٢/٢٧٥): «رواه المروزي: حِطَّةً، بدلًا من: حِطَّةً، وبالثَّوْنِ أَصَوَّبٌ؛ لِأَنَّهُمْ بَدَّلُوا اللَّفْظَ بِزِيَادَةِ الثَّوْنِ، كَمَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِمْ: حِطُّ سَهْمَاتَا، مَعْنَاهُ: حِنطَةُ حِمْرَاءَ».

يَقُولُ ابْنُ الدِّمَاسِيِّ فِي كِتَابِهِ «مَصَابِيحُ الْجَامِعِ» (٨/١٥٥) مُتَقَبِّحًا هَذَا الْقَوْلَ: «إِذَا حَمَلُوا الْقَوْلَ الَّذِي أَمَرُوا بِهِ عَلَى غَيْرِ الْمُرَادِ مِنْهُ، وَعَتُوا بِهِ مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ اسْتَهْزَؤُهُمْ وَجَرَائِهِمْ، وَزَادُوا مَعَ ذَلِكَ لَفْظًا آخَرَ مِنْ تَلَقُّاهُ نَفْسُهُمْ يُبَيِّنُ مَا زَادَهُ مِنَ الْمَعْنَى الْمَخْتَرَعِ صِدْقَ التَّيْدِيلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُمْ: حِطَّةً، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ، هُوَ غَيْرُ الْقَوْلِ الَّذِي أَمَرُوا بِهِ، فَقَدْ بَدَّلُوا، وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ لَيْسَ لَفْظَ (حِطَّةً) -بِالْثَّوْنِ- أَصَوَّبٌ مِنْ (حِطَّةً) بِدُونِهَا».

(٣) أَي: حَبَّةٌ حِنطَةٌ فِي شَعْرَةِ الْحِنطَةِ، وَهُوَ السَّفَاءُ، وَهُوَ شَوْكُ الْحِنطَةِ، انْظُرِ «التَّوْضِيحَ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ (٢٢/٣٤).

(٤) انْظُرِ «الْكَوَاكِبُ الدَّرَايَ» لِلْكَرْمَانِيِّ (١٧/٨)، وَ«طَرَحُ التَّنْرِيبِ» لِلْعَرَاكِيِّ (٨/١٦٧).

(٥) قَرَأْتُ أَبِي الْحَسَنِ الْحَرَالِي الْمَرَاكِشِيَّ (ص/٢٢٥).

يقول البقاعي (ت ٨٨٥هـ): «ذَكَرَ تَعَالَى عُذُولَهُمْ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَاشْتَغَالَهُمْ بِبَطُونِهِمْ وَعَاجِلِ دُنْيَاهُمْ، فَطَلَبُوا طَعَامَ بَطُونِهِمُ الَّتِي قَدْ فَرَّغَ مِنْهَا التَّقْدِيرُ، وَأَظْهَرَ لَهُمُ الْغَنَاءَ عَنْهَا فِي حَالِ الثَّيِّهِ، بِإِنْزَالِ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، إِظْهَارًا لِبِلَادَةِ طَبَاعِهِمْ، وَغَلَبَةِ حُبِّ الْعَاجِلَةِ عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>.

فتحريف القول عن مواضعه سِمَةً لَا تُسْتَغْرَبُ مِنْ يَهُودٍ، وَاللَّهِ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ ﴿وَيَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النِّسَاء: ٤٦]، وَكَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُونَ: رَاعِنَا، يَعْنُونَ الرُّعُونََةَ، لِيَأْتِيَ بِالسَّنْتِهِمْ، وَإِذَا جَاءُوهُ حَيَّوْهُ بِمَا لَمْ يُحَيِّهِ بِهِ اللَّهُ، وَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ، يُؤْهِمُونَ بِسَرِيعِ اللَّفْظِ أَنَّهُمْ سَلَّمُوا<sup>(٢)</sup>.

فَمَا يُسْتَغْرَبُ بَعْدُ أَنْ يُحَرِّفُوا لَفْظَ أَمْرِهِ كَمَا فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟  
وَأَمَّا دَعْوَى الْمُتَنَكِّرِ فِي الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ تَحْرِيفَ لَفْظِ (حِطَّة) إِلَى لَفْظِ (حِنْطَة) لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَلِسَانِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عِبْرَانِيٍّ، فَجَوَابُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

**أولها:** إِنْ كَانَ قَصْدُ الْمُعْتَرِضِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ اللَّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ بِمَا نَعْرِفُهُ الْيَوْمَ: فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِسَانَ قَوْمِ مُوسَى ﷺ أَصْلًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ كَلَامِ الْمُخْتَصِّصِينَ فِي عِلْمِ اللُّغَاتِ الْعَتِيقَةِ؛ فَإِنَّ أَوَّلَئِكَ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ إِنْ كَانُوا «يَحْتَفِظُونَ بِلَفْظٍ لَأَنْفُسِهِمْ إِلَى جَانِبِ الْمَصْرِئَةِ الَّتِي هِيَ لَفْظُ الْمَحَلِّ الَّذِي سَكَنُوهُ لَعْدَةُ قُرُونٍ، فَإِنَّ هَذِهِ اللَّغَةَ الْخَاصَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ اللَّغَةُ الْعِبْرِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ لَدَيْنَا، فَهَذِهِ لَمْ تَتَبَلَّرْ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ مُوسَى بِحَوَالِي أَرْبَعَةِ قُرُونٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «نظم الدرر في تناسب الآيات والسورة» (١/٤٠٠).

(٢) كما في حديث عائشة في البخاري (ك: الجهاد والسير، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم: ٢٩٣٥)، وحديث ابن عمر في مسلم (ك: الآداب، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، رقم: ٢١٦٤).

(٣) «لغات الرسل وأصول الرسالات» لمجموعة من الباحثين الأكاديميين (ص/٤٩).

ثانيها: لو افترضنا أنَّ لغة القوم زمنَ موسى ﷺ كانت العبريَّة -تَنزُلًا- فإنَّه لا تعارضَ بين ما ورد في الحديث، بيأن ذلك من جهتين:

**الجهة الأولى:** أنَّ العبريَّة والعبريَّة كلاهما من الأسرة السامية<sup>(١)</sup>، والمُشترك اللُّغوي بين اللُّغات من أسرة واحدة يكون كبيرًا، فلا مانعَ من أن يكون لفظًا (جُطَّة) و(جِنطَة) من هذا المُشترك<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن حزم: «لأنَّ الذي وَقفنا عليه وعلمناه يقينًا: أنَّ السَّريانيَّة والعبرانيَّة والعبريَّة -هي لغة مُضر وربيعة، لا لغة جَمير- لغة واحدة، تَبَدَّلَتْ بِتَبْدِيلِ مَسَاكِن أَهْلِهَا، فَحَدَّثَتْ فِيهَا جَرَشُ كَالَّذِي يَحْدُثُ مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّ إِذَا رَامَ نَعْمَةً أَهْلِ الْقَيْرَوَانِ، وَمِنَ الْقَيْرَوَانِيِّ إِذَا رَامَ نَعْمَةً الْأَنْدَلُسِيِّ. وَهَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ، فَإِنَّهُ بِمَجَاوِرَةِ أَهْلِ الْبَلَدَةِ بِأَمَّةٍ أُخْرَى، تَبَدَّلَ لُغَتُهَا تَبْدِيلًا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وعليه؛ فإنَّ وجود تشابه بين العبريَّة وغيرها من اللُّغات السَّامية في مفرداتها وقواعدها ليس بالمستنكر؛ خاصَّةً مع قولِ ثلَّةٍ من الباحثين في علم اللُّغات والاجتماع بكونِ العبريَّة هي الأصل التي تفرَّعت عنها باقي اللُّغات السَّامية<sup>(٤)</sup>، بل باقي اللُّغات بإطلاق<sup>(٥)</sup>.

(١) السَّامِيُّونَ شعوب عديدة، بعضها انقرض أو اندمج في غيره من الشعوب، كالبابليين، والآشوريين، والفينيقيين، والآراميين، وبعضها لا يزال باقيًا إلى يومنا هذا، كالعرب، واليهود، والأحباش السُّمر، وقلة من بقايا الآرامية، وأول من أطلق عليها هذه التسمية (سامية) عالم الماني اسمه (شلوتسر) بناءً على أقدم محاولة لتقسيم البشر إلى عائلات، وهي تلك التي وردت في سفر التكوين، وفي الإصحاح العاشر، ومع أنَّ هذا التقسيم غير دقيق، فقد أبقَى عليه علماء التاريخ والاجتماع. لِعَدَمِ وجود مصطلح أفضل منه للدلالة على مجموعة الشعوب تربطها معًا وحدة اللغة والجنس والذهنية، انظر «في قواعد الساميات» لـ د. رمضان عبد التواب (ص/٩-١٢).

(٢) هذا ما ذهب إليه الفخر الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب» (٦/٥٠٤).

(٣) «الإحكام» لابن حزم (١/٣١).

(٤) وهو ما ذهب إليه العالم الاجتماعي الإيطالي (ساباتينو موسكاتي) في كتابه الشهير «الحضارات السامية القديمة».

(٥) ألَّفت الدكتوروة تحية عبد العزيز إسماعيل -المختصة بعلم اللغويات- كتابًا حافلًا أسمته «اللغة العربية أصل اللغات»، حشدت فيه دلائل كثيرة على أولية اللغة العربية، وأنها أصل اللغات، وشرحت فيه =

**الجهة الثانية:** أَنَّ الْعِبْرِيَّةَ الْقَدِيمَةَ نَفْسَهَا خَلِيطٌ مِنْ عِدَّةٍ لُغَاتٍ، أَهْمُهَا  
الْأَرَامِيَّةُ، وَالْأَكَادِيَّةُ الْبَابِلِيَّةُ مِنْهَا وَالْأَشُورِيَّةُ، وَالْهِيرُوغْلِيفِيَّةُ الْمِصْرِيَّةُ، وَكَذَا  
الْعَرَبِيَّةُ، فَوَارِدٌ جَدًّا أَنْ يَكُونَ اللَّفْظَانِ الْوَاردَانِ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ  
الَّذِي اخْتَلَطَ فِي ذَلِكَ الْمَزْجِ الْعِبْرِيِّ<sup>(١)</sup>!

وَفِي تَقْرِيرٍ قَرِيبٍ مِنْ هَذَا التَّأْصِيلِ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْأَلْفَاظُ الْعِبْرِيَّةُ تُقَارِبُ  
الْعَرَبِيَّةَ بَعْضُ الْمَقَارِبَةِ، كَمَا تَقْتَارِبُ الْأَسْمَاءُ فِي الْأَشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ، وَقَدْ سَمِعْتُ  
الْفَاطَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرِيَّةِ مِنْ مُسْلِمَةٍ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَوَجَدْتُ اللَّغَتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ غَايَةً  
التَّقَارِبِ، حَتَّى صِرْتُ أَفْهَمُ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمُ الْعِبْرِيِّ بِمَجْرَدِ الْمَعْرِفَةِ  
بِالْعَرَبِيَّةِ.»<sup>(٢)</sup>.

**ثالثها:** يَذْهَبُ عَدَدٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ إِلَى أَنَّ اللَّغَةَ الَّتِي كُتِبَتْ بِهَا التَّوْرَةُ الْأَصْلِيَّةُ  
كَانَتْ الْأَرَامِيَّةُ، فَإِنَّهُ لَا بَدَأَ أَنَّ مَا أُوتِيَ مُوسَى ﷺ مِنْ أَلْوَحٍ قَدْ كُتِبَ بِلُغَةٍ مُقَعَّدَةٍ  
مَفْهُومَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَاللُّغَةُ الَّتِي كَانَتْ مُتَدَاوِلَةً فِي الشَّامِ آنَ ذَاكَ هِيَ الْأَرَامِيَّةُ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهَا  
تَفَرَّعَتِ السَّرْيَانِيَّةُ<sup>(٥)</sup>، فَلِذَا سُمِّيَتْ بِاللُّغَةِ الْمَقْدَسَةِ، وَهَاتَانِ لُغَتَانِ قَرِيبَتَانِ فِي  
الْمَعْجَمِ وَالْقَوَاعِدِ، وَمِنْهَا أَخَذَتِ الْعِبْرِيَّةُ قِسْطًا وَافِرًا مِنْ لُغَتِهَا، وَقَدْ سَبَقَتْ  
الْإِشَارَةُ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى.

= الكلمات اللاتينية واليونانية والهيريوغليفية، وكشفت عن تراكيبها، ورددتها إلى أصولها العربية فيما ترى،  
كما حدثت مزاي اختصت بها العربية عن غيرها، وقد بذلت فيه جهدا مشكورا.

وكذا لـ د. عبد الرحمن البروني بحث قيم بلغ فيه نفس النتيجة السابقة أسماء «اللغة العربية أصل اللغات  
كلها»، مطبوع بدار الحسن للنشر - عمان، ١٩٩٨م.

(١) وهذا موسى ﷺ مع علمه باللغة المصرية لغة المنشأ. قد تعلم العربية وتكلم بها حين ساكن أهل مدين  
عده سنين، وكانوا عربا، وقد كان من آثار ذلك تضمن أسفار موسى الإيجابية الموجودة في التوراة  
كلمات كثيرة من المصرية والعربية.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١١٠).

(٣) ويؤكد جدد أن تكون التوراة قد كتبت بالرموز الهيريوغليفية المصرية القديمة التي نشأ عليها موسى ﷺ  
برسومها الحيوانية وأشكالها المستغربة!

(٤) انظر «الحضارات السامية القديمة» لساباتيوس موسكاتي (ص/ ١٨٠).

(٥) «في قواعد الساميات» لـ د. رمضان عبد التواب (ص/ ٨١).

يؤيد هذا: ما أورده جَمْعُ مِنَ المفسرين من أخبار تدلُّ على أَنَّ قولَ الفسفة من بني إسرائيل: (جنطة) قد كان بالنبطية، حيث قالوا: «حَطَّا سمقائا»، أي: جنطة حمراء - كذا وَرَدَ عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما<sup>(١)</sup> - والنَّبْط كانت لُغَتُهُم الرُّسْمِيَّةُ الآرامِيَّةُ<sup>(٢)</sup>

والعربية والآرامية السريانية يجتمعان في الأصل السامي العربي، وفي نفس هذا الحديث ما يشهد لذلك، حيث إنَّ لفظ (جنطة) في آرامية العهد القديم هكذا: (ح ن ط ه)<sup>(٣)</sup>، فهو بنفس حروفه في العربية تمامًا، فلا يُستبعد بهذا أن يكون لفظ الفعل العربي (حَطَّ) الوارد في حديث أبي هريرة هو بنفس حروفه في الآرامية.

فأُخْلِقَ بهذه الحقائق أن يكون بها حديث أبي هريرة ﷺ شاهدًا في علم تاريخ اللغات، لا مَطْعُونًا به من طالبي الهتات من صحاح الروايات! والحمد لله.

(١) انظر «جامع البيان» للطبري (٧٢٨/١)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٢٨١/١)، و«الكشاف» للزمخشري (١٤٣/١)، و«مدارك التنزيل» للنسفي (٩٢/١)، و«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٣٦٣/١).

(٢) ولذا تُصنَّف النبطية بأنها إحدى فروع الأبجدية الآرامية، انظر «تاريخ دولة الأنباط» لإحسان عباس (ص/١٨).

(٣) «معجم المفردات الآرامية القديمة» لسليمان النقيب (ص/١٠٦).

### المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ  
أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بقتال الملائكة في بدر





## المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقُ التَّفْسِيرِ الْأَثَرِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بِقِتَالِ الْمَلَائِكَةِ فِي بَدْرٍ

ورد في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ: «هَذَا جَبْرِيلُ، أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ، عَلَيْهِ أَدَاةُ الْحَرْبِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ أَحَدٍ، وَمَعَهُ رَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضُ، كَأَشَدِّ الْقِتَالِ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتُ الْفَارَسِ يَقُولُ: أَقْدِمَ حَيْزُومَ! فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَجَرَّ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ، وَشَقَّ وَجْهُهُ، كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «صَدَقْتُ، ذَلِكَ مِنْ مَدِيدِ السَّمَاءِ الْثَّلَاثَةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَغَازِي، بَاب: شُهُودُ الْمَلَائِكَةِ بِدْرًا، رَقْم: ٣٩٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَغَازِي، بَاب: إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ، رَقْم: ٤٠٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ، بَاب: بَابُ الْإِمْدَادِ بِالْمَلَائِكَةِ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَإِبَاحَةُ الْفِتْنَانِ، رَقْم: ١٧١٣).

## المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية:  
﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بقتال الملائكة

أورد على هذه الأحاديث المخيرة بقتال الملائكة جنب المسلمين في بدر جملة من المعارضات، ألخص جملتها في الآتي:

المعارضة الأولى: أن مفاد الآيات حصر وظيفة الملائكة في بدر في تبشير المؤمنين وتطمينهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلَعَلَّكُمْ يَهْتَفُونَ بِهَا﴾ [الأنفال: ١٠] وهذا أسلوب يفيد الحصر، فلا غرض من إنزال الملائكة إلا حصول البشرى، وهو ما ينفي إقدامهم على القتال.

المعارضة الثانية: أن الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَنزِلْنَا قُوَّةً عَلَىٰ آلِ عِمْلَانَ وَأَنزِلْنَا فِيهِمْ كَلًّا بَنَانًا﴾ موجه لمن خوطب بهذا القرآن، وهم الصحابة رضي الله عنهم، وليس الملائكة.

وفي تقرير هاتين الشبهتين، يقول (رشيد رضا):

«مقتضى السياق أن وحي الله للملائكة قد تم بأمره إياهم بتثبيت المؤمنين، كما يدل عليه الحصر في قوله عن إمداد الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ إلخ، وقوله تعالى: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلَرَأَيْتِ﴾، بدء كلام خوطب به النبي ﷺ والمؤمنون تنمة للبشرى، فيكون الأمر بالضرب موجهاً إلى المؤمنين

قطعا، وعليه المحققون الذين جزموا بأنّ الملائكة لم تقاتل يوم بدر، تبعًا لما قبله من الآيات .

فكفانا الله شرّ هذه الروايات الباطلة التي شوّهت التفسير وقَلّبت الحقائق، حتّى إنّها خالفت نصّ القرآن نفسه، فالله تعالى يقول في إمداد الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرًا وَمَغْلَبًا﴾، وهذه الروايات تقول: بل جعلها مقاتلة!..<sup>(١)</sup>

**المعارضة الثالثة:** أنّ في القول بقتال الملائكة في بدر تنقيصًا من شأن أهل بدر من الصحابة رضي الله عنهم، ونفيًا لمزيّتهم عن باقي المسلمين، فأَيُّ فائدةٍ من ابتلائهم بقتال المشركين، إذا كانوا هم قد كفّوا ذلك من الملائكة؟! وفي تقرير الشبهة، يقول (رشيد رضا):

«.. ما أدري أين يضع بعض العلماء عقولهم عندما يغترون ببعض الظواهر وبعض الروايات الغريبة التي يردها العقل! ولا يثبتها ما له قيمة من الثقل! فإذا كان تأييد الله للمؤمنين بالتأييدات الروحانية التي تُضاعف القوة المعنوية، وتسهله لهم الأسباب الحسية، كإنزال المطر وما كان له من الفوائد، لم يكن كافيًا لنصره إياهم على المشركين بقتل سبعين وأسرى سبعين، حتّى كان ألف -وقيل آلاف- من الملائكة يقاتلونهم معهم! فيفلقون منهم الهام، ويقطعون من أيديهم كلّ بنان.

فأَيُّ مزيّة لأهل بدر فضّلوا بها على سائر المؤمنين ممّن غزوا بعدهم، وأذلّوا المشركين، وقتلوا منهم الألوف؟!»<sup>(٢)</sup>.

ثمّ حاول تعليل هذه الروايات وهي في «الصحّاحين» بكون ابن جرير لم يذكرها في «تفسيره» البتّة، لأنّ مثلها في رأيه «لا يصدر عن عاقلٍ إلّا وقد سلب

(١) تفسير المنار (٩/٥١٠-٥١١).

(٢) تفسير المنار (٩/٥١١).

عقله لتصحيح روايات باطلة لا يصحُّ لها سند . . وابن عباس لم يحضر غزوة بدر؛ لأنَّه كان صغيراً، فرواياته عنها حتَّى في «الصَّحيح» مرسلة، وقد روى عن غير الصَّحابة، حتَّى عن كعب الأحبار وأمثاله»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «تفسير المنار» (٥١١/٩).

### المطلب الثالث

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن احاديث تفسير آية: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾  
بقتال الملائكة

أما عن المعارضة الأولى في دعوى المعترض حصر الآيات لوظيفة الملائكة في تبشير وتثبيت المسلمين يوم بدر، فيقال جواباً لمثلها:

إنه استدلالٌ بِمَحَلِّ الخلاف غير جائز؛ ذلك أَنَّا نَدَّعِي أَيْضًا أَنَّ الله تعالى قد كَلَّفَهُم في الآياتِ نَفْسَهَا بشيءٍ زائدٍ على مجرد التثبيت، وهو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿فَأَضَرُّوا قَوْمَ الْأَعْنَقِ وَأَضَرُّوا مِنْهُمْ كُلُّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ٤١٢].

فقول المعترض بعدم قتال الملائكة في بدر، قرينةٌ على كون الأمر بالضرب في هذه الآية للمؤمنين: لا يصلح، لأن نفس هذه الدعوى تنازعهم عليها، فأي مانع في أن تكون أمراً للملائكة أيضاً؟

ثم إن نزول الملائكة لتسكين القلوب لا يعني بالضرورة عدم مشاركتهم في القتال، فالأفيد أن يُنتقل بالنقاش إلى إثبات من هو المُخاطَب بالأمر الإلهي في الآية، وهو ما يظهر جوابه في:

رد الاعتراض الثاني: وهو دعوى أن الأمر بالقتال مُوجَّه للصحابه لا الملائكة:

فإنه لا يخفى الخلاف القديم في المعنى بالمُخاطَب هنا بين أهل التفسير

أنفسهم<sup>(١)</sup>، ولنا نذكر أنَّ الآية ظنيَّة الدلالة، تحتل كلا الوجهين؛ لكنَّ القواعد العلمية تقتضي تصحيح أحدهما بالمرجِّحات المُعتبرة أصوليًا، وباستعمال هذه يَتَبَيَّن رجحان قول الجمهور في كون قتال الملائكة كان بأمر الله تعالى، وقولهم يعود الأمر في الآية إلى الملائكة يعتمد على أصلين:

### الأول: دلالة الأحاديث على ذلك نصًّا:

وهذه تلقاها أهل الحديث بالقبول، يكفي منها ما أخرجه الشَّيْخَان مِمَّا سبق سَوَقَهُ، ومعلوم من علم الأصول أنَّ نصوص السُّنة مُبَيَّنَةٌ لمُجْمَلِ الآيات، والنَّص إذا وَرَدَ لم يُعَارَضْ بالمُحتملات.

### الثاني: دلالة السِّياق القرآني نفسه على ذلك:

وذلك أنَّ الله تعالى أخبر أنَّه أنزل الملائكة في بدرٍ مُردفين: ﴿إِذْ قَتَلْتُمْوَن رَّيْكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِ بْنِ الْمَلَكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، أي: أنزلوا فرقةً بعد فرقة<sup>(٢)</sup>، وهذا تعبير يتضمَّن حمولةً عسكريةً واضحةً فكأنَّهم مجموعاتٌ مآزرَّة، تأتي الواحدة تلو الأخرى، كما المعهود من الجيوش في الحروب، فجاء عدد الملائكة مُساوياً لعدد المشركين، وكان الصَّحابة زيادةً.

ولو كانت الغاية مُجرَّد التَّسكين لقلوب مَنْ قاتلَ في بدرٍ، لَمَا احتِيجَ إلى كلِّ هذا الإردافِ والتَّتابع بهذا الشَّكلِ من هذه الأعدادِ الكثيرة.

ثمَّ المعلوم من حال الحروب، أنَّ مَعنويَّات الجنود إنَّما تَتَقَوَّى في حماةِ المعارك إذا علموا بالتحاقِ فُرْقٍ أخرى من حُلَفاءِهِم تخفِيفاً عنهم لضغطِ المعركة، وتحقيقاً للتَّغَوِّي الماديِّ على العدوِّ، ومن ثَمَّ تزدادُ الرَّغبة في الإجهازِ على العدوِّ، وتُشجِّدُ الهِمَمَ للظَّفَرِ منه بالتَّصر.

(١) نسب القرطبي في «جامع أحكام القرآن» (٣٧٨/٧) كون الملائكة هي المعينة بالأمر بالضرب في الآية إلى الجمهور، وهو الذي اختاره النووي في شرحه لمسلم (١٠/٨)، وابن كثير في «تفسيره» (٢٥/٤)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢٨٥/٥)، وذهب قلة من المفسرين إلى أن المعني به هم المؤمنون، كالغفر الرازي في «تفسيره» (٤٦٠/١٥)، وجعله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥٠٨/٢) محتملاً لكليهما.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤٠٣/٢).

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠] ليس يفيد الحصر بحال كما ادّعاه المُعترض، لأنّ الضمير في قوله: ﴿جَعَلَهُ﴾ عائِدٌ إلى فعل الله من الإمدادِ نَفْسِهِ، لا إلى الملائكة، أي: القصد من إنزاله الملائكة للقتال طمأننة المؤمنين إذا علموا بزيادة عددهم بعد ما رأوا من وفرة المشركين وعدم تكافئهم، فنفسُ قتالِ الملائكة بجوارهم تَطْمِئِنُّ لهم، وفيه تبشِيرٌ ضمنيّ بالنصر، بأن أوقع في نفوسهم ظنَّ النصر، وهذا منه إلهامٌ وتبشُّيرٌ، وفيه إرشادٌ لما سيُطابق الواقع، ودفعٌ لأيِّ وسوسةٍ شيطانيّةٍ.

وفي سباقِ الآياتِ نَفْسِهَا ما يدلُّ على كونِ المُخاطَبينَ بالضربِ الملائكة، حيث أنها افتتحت بخطابِ الله لهم، في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فناسِبُ أن يكون مُخْتَتَمًا للملائكة أيضًا.

لكنَّ (رشيد رضا) فصل هذا الأمرَ عن سياقِهِ القريبِ، والحقُّه بسياقِ بعيدٍ عنه الَّذي فيه خطابُ المؤمنين! ولا يجوز استصحابُ السِّياقاتِ البعيدة دون القريبةِ إلّا بدليل، فإنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَخْبِرُوا فَوْقَ الْأَغْنَابِ﴾ تفرِيعٌ على جملة: ﴿سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ المفرَّعة هنا أيضًا على جملة: ﴿فَنَبِّئُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في المعنى<sup>(١)</sup>.

هذا؛ ولو قرَّضنا أنَّ الأمرَ بالقتالِ في الآية كان للمؤمنين، لَنَزَلَتْ عليهم قبل المعركةِ بدهاءةٍ ليمثلوه! في حين أنَّ السُّورة نَزَلَتْ بعد انكشافِ الملحمةِ، وفراغِ المؤمنين من القتال!

وعلى فرضِ أنَّ الأمرَ القرآنيَّ مَوْجَّهٌ للمؤمنين أصالةً، فما المانعُ أن تكون الملائكة شاركتهم في القتال؟! فلم يكن من داعٍ لردِّ الأخبارِ الصَّحيحة في هذا الباب.

(١) التحرير والتوير: لابن عاشور (٩/٢٣٧-٢٣٨).

وأما دعوى المعارض في أنَّ قتال الملائكة تنقيص من شأن أهل بدر، ونفَى لمزيتهم عن باقي المسلمين.. إلخ:

فهذا منه صحيح لو كان الحسم في المعركة من جهة الملائكة فقط، وكان الصحابة رضي الله عنهم في دَعْوٍ لا يكادون يرفعون سيفاً؛ ولكن الواقع أنَّ قتال هؤلاء كان هو الأصل، وقد أبلوا فيه بلاءً حسناً، وأنَّ الملائكة ما نزلت إلاَّ عوناً وتأييداً وتبشيراً، وما خبر مبارزة الثلاثة من المؤمنين أوَّل المعركة عن أذهاننا بغائب<sup>(١)</sup>، فكلُّ هذا لإرادة أن يكون الفعل للأنبي عليهم السلام وأصحابه، وتكون الملائكة مدداً على عادة مدد الجيوش، رعايةً لصورة الأسباب وسنتها التي أجراها الله تعالى في عباده<sup>(٢)</sup>.

فتنفي (رشيد رضا) أن تكون لأهل بدر بقتال الملائكة مزية على من بعدهم قولٌ منه عجيب، فإنَّ أهل بدر إما اجتمع فيهم من الفضائل خصَّهم الله بقتال الملائكة، وغزوهم كانت فاتحة الصراع المباشر بين الإسلام والكفر، وفرقاً بين الحقِّ والباطل؛ فلما احتفت بهذه الغزوة من فرائد الخصال، وما ترتب عليها من أثرٍ على الدعوة في الحال والمآل، مع قلَّة عددٍ وعناد: اقتضت حكمة الله أن تكون الغلبة فيها للمسلمين، رحمةً منه وفضلاً بعد استضعافهم، ولعدوهم عذاباً وإذلالاً بعد كبرهم عن الحقِّ وطغيانهم.

فما جرى بين الفريقين كان -في حقيقته- «إيدالاً للحقائق الثابتة باقتلاعها ووضع أضدادها، حيث جُعِل الجبن شجاعةً، والخوف إقداماً، والهلع ثباتاً في جانب المؤمنين، وجُعِلت العزَّة رُعباً في قلوب المشركين، وقُطعت أعناقهم

(١) حيث قُتل حمزة وعلي رضي الله عنهم الذين بارزاهما، وطمعن عبيدة بن الحارث رضي الله عنه بعد قتله لعدوه عتبة بن ربيعة، ثم مات بعدها، في نزالٍ شديد جرى بين هؤلاء الرهط الستة خلد الله تعالى ذكره في كتابه، فكان أبو ذر الغفاري رضي الله عنه -في البخاري (رقم: ٤٧٤٣) ومسلم (رقم: ٣٠٣٣)- يُقسم بالله أنَّ هذه الآية نزلت فيهم: ﴿هَٰذِهِ حَسَنَاتُ لَّخَسَنَاتٍ لِّیْهِمْ﴾.

(٢) من كلام الشُّبكي، نقله ابن حجر في «فتح الباري» (٣١٣/٧).



وأيديهم بدون سبب من أسباب القطع المعتادة، فكانت الأعمال التي عُهد للملائكة عملها خوارق عادات<sup>(١)</sup>، بَعَثَ عليها عناية الله بهذه العصابة المؤمنة التي لم هلك لم يُعبد في الأرض.

ثم ما أدري (رشيداً) أن الله لم يُنزل ملائكةً تقاتل مع غيرهم من المؤمنين بمن عَزَوْا بعدهم وأذلُّوا المشركين وقتلوا منهم الألوف<sup>(٢)</sup>؟ إذا ما حَقَّقُوا شرط الإيمان، ونصرة الدين، والأخذ بما توافر من أسباب، كما فعله أهل بدر؟!

إنَّ إعلالَ (رشيد رضا) حديث الباب بأنه من رواية ابن عباس رضي الله عنه وهي مرسلّة لا يقوم على ساق في مقام الحجاج، هو قول لم يلتفت إلى مثله المحققون، فإنَّ العمل جارٍ منهم على قبول مراسيل الصحابة والاحتجاج بها في العقائد والأحكام، فضلاً عن المغازي والسيرة؛ فرواية الصحابة عن التابعين نادرة جدّاً، لم يكونوا يروون إلّا عن الصحابة مثلهم، وهم يبيّنون ذلك عند المحافضة<sup>(٣)</sup>.

وما كان لابن عباس أن يلجأ إلى تابعي ليَقْصَّ عليه أحداث بدر، وحوله كبار الصحب متوافرون!

ولو سلّمنا لرشيد قوله في ابن عباس، فما يقول في رواية سعد بن أبي وقاص وقد حكى ما رآه عيناه في بدر من قتال الملائكة؟!

أمّا دعواه آخر هذه المعارضة، بأنَّ هذه الأخبار لو كانت صحيحة لأخرجها الطبري في تفسيره:

فإطلالة من الشيخ خاطفة لموضع تفسير ابن جرير لآية: ﴿أَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُبَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِكَلِمَةٍ يَخْوِضُ فِيهَا مَنَافِقُ﴾ وهي في آل عمران نفسها: كانت

(١) «التحرير والتنوير» (٢٨١/٩) بتصرف يسير.

(٢) «تفسير المنار» (٥١١/٩).

(٣) انظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (٥٧٤-٥٧٥)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (٥٦١/٢).

لتكون كفيلاً لتُخجِّلَه من إيرادِ هذا الكلام! فإنَّ الطَّبريَّ قد مَلَأَ موضِعَ تأويلِ هذه الآيةِ من تفسيره بجملةٍ من الآثارِ الدَّالةِ على قتالِ الملائكةِ يومَ بدرٍ، وبأسانيد له صحيحة.

وسبحان مَنْ لا يسهو ويغفل.

## التبعض الرابع

نقد دعاوي المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي  
لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾



## المطلب الأول

### سوق التفسير النبوي لآية:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

«اِخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ النَّارُ: أَوْثَرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحِمَتِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أَصِيبُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ<sup>(١)</sup>، فَيُلْقُونَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ -ثَلَاثًا- حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَيْطٌ، قَيْطٌ، قَيْطٌ! أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>».

وعند مسلم: «... فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رِجْلَهُ،

---

(١) الصواب في هذه الجملة: «وإنه يُنشئ للنار من يشاء» أنها غير محفوظة، ولكن على جادة الشكالة مشى الراوي فانقلب عليه لفظ الحديث، قاله يُنشئ للجنة خلقًا وليس للنار، وإلى هذا ذهب القاسبي والبلقيني كما في «فتح الباري» (١٣/٤٤٦)، وقد بين أدلة هذا الغلط في الحديث ابن تيمية في «منهاج السنة» (١٠١/٥)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٢٧٨)، وابن كثير في «تفسير» (٣٥/٥).

(٢) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ يَتَذَكَّرُ الْمُتَعَبِّينَ﴾، رقم: ٧٤٤٩).

تقول: قط، قط، قط! فهناك تمتلئ، ويُزوى<sup>(١)</sup> بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحداً، وأما الجنة فإنَّ الله يُنشئ لها خلقاً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أي تُجمع وتُنْبِض، انظر «لسان العرب» (١٤/١٤).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٦).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرة

لتفسير آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

ترجع مُجْمَل طعون المعاصرين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلى سبعة أوجه من المعارضات المَتَنِيَّة:

المعارضة الأولى: أَنَّ ظاهَرَ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَضِيقُ بِمَنْ فِيهَا مَهْمَا بَلَغَتْ أَعْدَادُهُمْ، بينما يُشير الحديث إلى ضيقها من ذلك حتَّى تمتلئ.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (ابن قرناس): «إِنَّ الْآيَاتِ تُصَوِّرُ كَيْفَ أَنَّ النَّارَ لَنْ تَضِيقَ بِمَنْ يُلْقَى فِيهَا مِنَ الْمَكْذُوبِينَ مَهْمَا بَلَغَتْ أَعْدَادُهُمْ»<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثانية: أَنَّ فِي إثْبَاتِ صِفَةِ الْقَدَمِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ نَوْعَ تَجْسِيمٍ، وَالْقَدَمُ صِفَةٌ لِلْمَخْلُوقِ تُنَزَّهُ الذَّاتُ الْإِلَهِيَّةُ عَنْ مِثْلِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراضِ الْحَقْدِيُّ يَقُولُ (زهير الأدهمي): «...عندما يضع الله - سبحانه وتعالى - عمَّا يصفون- قَدَمَهُ عَلَى سَطْحِ هَذَا الْوِعَاءِ، تَكُونُ جَهَنَّمُ قَدْ امْتَلَأَتْ، تَقُولُ: حَسْبِي، كَفَانِي، وَعندما تُجَرُّ أَطْرَافُ هَذَا الْوِعَاءِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَكُونُ جَهَنَّمُ قَدْ تَمَّ إِغْلَاقُهَا عَلَى أَهْلِهَا،...وعلى طريقة المجسمة

(١) «القرآن والحديث» (ص/٤١٤).

أو المشبهة - تعالى الله الذي ليس كمثله شيء - يمكن أن نتخيل رب العزة هنا على هيئة صورة أقل ما يقال فيها إنها لا تليق بجلالة الله وعظمته<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثالثة: أنه يلزم من وضع قدم الله تعالى في النار مس الخلق للذات الإلهية ومخالطتها، فإن لفظ (في) في رواية أنس رضي الله عنه: «... حتَّى يضع فيها رب العالمين قدمه»<sup>(٢)</sup>، يفيد الظرفية، و«معنى ذلك أن بعض أجزاء جسمه تحلّ بخلقه، لأن النار بعض خلقه»<sup>(٣)</sup>، وهذا باطل شرعاً وعقلاً.

ثم فرغ المُعترض عن هذا التوهم الوجه التالي من أوجه المعارضة، وهو: أن القرآن أخبر أن النار تمتلئ بإبليس وأتباعه فقط: «لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ يَتَّبِعُكَ مِنْهُمْ أجمعين» [سورة الزمر: ٨٥]، بينما الحديث يذكر امتلائها بوضع قدم الرب فيها أيضاً<sup>(٤)</sup>.

المعارضة الرابعة: أن الجنة والنار من الجمادات المسلوطة للعقل والحاسة، فلن يكون لهما «معرفة بما حلّ فيهما من متجبر ومتكبر، أو ضعيف وساقط من الناس»<sup>(٥)</sup>، وعليه فإن في «متن هذا الحديث تحلاً في المعنى، لأن الجنة والنار غير عاقلتين فتتكلمان»<sup>(٦)</sup>.

ثم فرعوا عن هذا الاعتراض اعتراضاً لازماً له، مفاده في:

المعارضة الخامسة: أن من علم أساليب العربية في الخطاب القرآني، يدرك أن ما ورد في آية «وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» من كلام جهنم، هو محمول على المجاز

(١) «قراءة في منهج البخاري ومسلم» لمحمد زهير الأدهمي (ص/٣٥١)، وانظر «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (ك: التوحيد)، باب قول الله تعالى: «وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ الْحَكِيمُ»، «سَيَكُنْ رَبُّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ»، «وَالَّذِي أُولِيَ الْأَمْرَ فِي رَسُولِهِ»، ومن حلف بعزة الله وصفاته، رقم: ٧٣٨٤، ومسلم (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٨).

(٣) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٥١).

(٤) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٣٣٨)، وقوله آخر كلامه (لم يُعد) صوابه: لم يبعد.

(٥) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٣٣٨).

(٦) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردى (ص/١٦١).



لا الحقيقة، ومعناه: استيعابها لمن ألقى فيها مهما بلغت أعدادهم، لكن الحديث صَوَّر ذلك على أنه حقيقة.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول إسماعيل (الكردي): «أغلب الظن أن واضع الحديث يُريد أن يفسر بهذا الحديث قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [سورة ق: ٣٠]، مع أن أدنى من له إمام وتذوق للغة العربية يُدرك تمامًا أن الآية بيان بلاغي تخويفي رائع التعبير عن مدى سعة جهنم، دون أن يقصد منه أن هناك مخاطبة حقيقية، لجهنم وإجابة من قبلها هذا عدا عن أنه لا ذكر في الآية لقدم الجبار أو رجله...»<sup>(١)</sup>.

وليت هؤلاء سلكوا في الحديث ما سلكه (رشيد رضا) من تأويله متحاشيًا إنكاره<sup>(٢)</sup>.

المعارضة السادسة: أنه من المُحال أن تتبرم الجنة بمن فيها من أولياء الله تعالى وإن كانوا ضعفة، وتغبط النار بمن فيها من المُتجبرين! وهذا ما ظهر للموسوي من الحديث، فيقول: «فأي فضل للمُتجبرين والمُتكبرين لتفتخر بهم النار، وهم يومئذ في أسفل سافلين؟! وكيف تظن الجنة أن الفائزين بها من سقطة الناس، وهم من الذين أنعم الله عليهم بين نبي وصديق وشهيد وصالح؟! ما أظن الجنة والنار قد بلغ بهما الجهل والحمق والخرف إلى هذه الغاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «نحو تفصيل قواعد متن الحديث» (ص/٢٠٨)، وبهذه العلة أيضًا ردّه ابن قرناس في «القرآن والحديث» (ص/٤١٥).

(٢) «تفسير المنارة» (١/٢٣٣)، وهو قول عدد من المفسرين، منهم الزمخشري في «الكشاف» (٤/٣٩٢)، والياضوي في «تفسيره» (٥/٢٣٠).

(٣) «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي. (ص/٦٢).

### المطلب الثالث

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

أما قول المعارض في المعارض الأولى: أن جهنم لن تضيق بمن فيها مهما بلغت أعدادهم، فيقال في الجواب عنه:  
إن الآية مُحتملة لمعنيين:

الأول منهما: أن السؤال فيها جاء سؤال نفي، بمعنى: أنها تُخبر ألا احتمال لها لمزيد حيث امتلات، فالآية بهذا المعنى مُتوائمة مع مدلول الحديث.  
المعنى الثاني: أن السؤال فيها سؤال طلب واستزادة، فحيث بقي فيها مُتسع لذلك، استزادت من ربها وقودها.

ذكر الطبري كلا المعنيين اللذين تفرق عنهما قول أهل التفسير، ثم رجح المعنى الثاني مقصوداً للآية، فقال: «وأول القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: هو بمعنى الاستزادة، هل من شيء أزداده؟ وإنما قلنا ذلك أولى القولين بالصواب: لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ...»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه ونحوه من أحاديث هذا الباب.

(١) «جامع البيان» للطبري (٢١/٤٤٥).

والجمع بين هذا المعنى الثاني ودلالة الحديث على امتلاء جهنم مُتناوَل ميسور بفضل الله، وذلك أن نقول: بأنَّ جهنم لن تَزَالَ تَطْلُبُ المزيدَ من ربِّها، حتَّى يَضَعَ عليها الجبار سبحانه قدمه، فيزوي بعضها إلى بعض، وتَضيق، حتَّى تَمتلئ بذلك.

وفي تقرير هذا الوجه القويم من التوفيق بين النصين يقول ابن تيمية: «الصحيح أنها تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ على سبيل الطلب، أي: هل من زيادة تُزَاد في؟ والمزيد ما يزيده الله فيها من الجن والإنس، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ - وذكر حديثنا هذا -.

فإذا قالت: حسبي، حسبي! كانت قد اكتفت بما ألقي فيها، ولم تقل بعد ذلك: هل من مزيد، بل تَمتلئ بما فيها، لانزواء بعضها إلى بعض؛ فإن الله يُضيقها على من فيها لِسَعَتِها، فإنه قد وعدا لِمَلَأَها من الجنة والناس أجمعين، وهي واسعة فلا تَمتلئ، حتَّى يُضيقها على من فيها»<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن هذا الجواب، يُمكن أن يُزاد عليه فيقال: إنه يجوز أن يُقالَ للبشيء: هو مُمتلئ، مع أن فيه مكاناً -ولو صَغُرَ- لا يزال فارغاً! نَبَّه عليه الدارمي في معرض تبييته لِمَنْ رَدَّ هذا الحديث، فقال: «يجوز في الكلام أن يُقالَ لممتلئ: استزاد، كما يَمتلئ الرجل من الطعام والشراب، فيقول: قد امتلأت وشبعْتُ، وهو يقدر أن يزداد، كما يُقال: امتلأ المسجد من الناس، وفيه فضلٌ وسعة للرجال بعدُ، وامتلا الوادي ماءً، وهو محتَمَلٌ لأكثر منه...»<sup>(٢)</sup>.

وأما دعوى المُعترضِ استنكاره للقدم أن تكون صفةً لله تعالى في المعارضِ الثانية، فجوابه أن يُقال:

إنَّ من لوازم الإيمان بالله تعالى الإيمان بما وَصَفَ به نفسه في كتابه، وَوَصَفَ به رسوله ﷺ في سُنَّتِهِ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكْيِيفِ

(١) «مجموع الفتاوى» (٤٦/١٦).

(٢) «رد الدارمي على المريسي» (٤٠٢/١).

ولا تمثيل، مع قطع الطَّمَع عن إدراكنا لكيفية تلك الصفات، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [آل عمران: ١١٠]، وتنزيهه سبحانه أن يُشبه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومعلوم أن السَّمْع والبصر من حيث هما سَمْع وبَصَر يتَّصِف بهما جميع الحيوانات، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فكان الله يُشير للمخلوق: ألا يَنفُوا عنه صِفَةً سمِعه وبَصَره، بدعوى أن الحوادث تَسْمَع وتُبصر، بدعوى أن ذلك تشبيه؛ بل عليهم أن يُثبتوا له صِفَةً سمِعه وبَصَره على أساس ليس كمثله شيء؛ فالله ﷻ له صفات لا تُقَامُ بكماله وجلاله، وللمخلوقات صفاتهم المناسبة لحالهم، وكلُّ هذا حَقٌّ ثابت لا شك فيه، وصِفَةُ الربِّ أعلَى وأكمل وأجلُّ من أن تُشبه صفات المخلوقين<sup>(١)</sup>. هذا التَّأصيل العقديُّ في باب الأسماء والصفات يشمل نوعي أدلَّة هذا الباب:

**الصفات الشرعية العقلية:** وهي التي يَشْتَرِك في إثباتها الدَّلِيل السَّمْعِي، والدَّلِيل العقلي.

**والصفات الخبرية:** وهي التي لا سَبِيل إلى إثباتها عقلاً إلا بطريق الخبر عن الله تعالى أو رسوله ﷺ؛ وهذه بدورها تكون فعلية: كالفرح، والغضب، والاستواء، وتكون ذاتية: كالوجه، واليدين.

فمن هذا القسم الأخير صِفَةُ القَدَم - كما ثبت في حديثنا هذا وغيره ممَّا وَرَدَ في هذا الباب - فيجري على هذه الصِّفَةِ الدَّاتِيَّة ما يَجْزِي على باقي الصفات الثابتة شرعاً، من الإيمان بها على ما يليق بالله تعالى، من غير تعطيل ولا تمثيل بصفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، وفيها يقول أحمد بن حنبل: «قول النبي ﷺ: يَضَعُ قَدَمَهُ، نُؤْمِنُ بِهِ، ولا نَرُدُّ على رسول الله ما قال»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر منهج ودراسات آيات الأسماء والصفات لمحمد الأمين الشنقيطي (ص/١١).

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/١٤٤).

وكذا في تنزيل هذا الأصل على هذه الصفة، قال الطَّبَّيُّ (ت ٧٤٣هـ):  
 «الْقَدَمُ وَالرَّجُلُ الْمَذْكُورَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْزُوعَةِ عَنْ  
 التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَالْيَدِ،  
 وَالْأَصْبَعِ، وَالْعَيْنِ، وَالْمَجْيَاءِ، وَالْإِتْيَانِ، وَالتَّزْوِلِ، فَالْإِيمَانُ بِهَا فَرَضٌ، وَالْإِمْتِنَاعُ  
 عَنْ الْخَوْضِ فِيهَا وَاجِبٌ، وَالْمُهْتَدِي مَنْ سَلَكَ فِيهَا طَرِيقَ التَّسْلِيمِ، وَالْخَائِضُ فِيهَا  
 زَانِعٌ، وَالْمَنْكِرُ مُعْطَلٌ، وَالْمُكَيِّفُ مُشَبَّهٌ»<sup>(١)</sup>.

فالحاصل: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي جِنْسِ الصِّفَةِ التَّمَاثُلُ فِي حَقِيقَتِهَا،  
 وَأَلَّا لَزِمَ مِثْلُهُ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِجَنْسِهَا الْمَخْلُوقُ، وَمَا أَكْثَرُهَا  
 فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

فإن رُعِيَ أَنَّ هَذِهِ مَجَازٌ، فَيُقَالُ: فَلِمَ لَا يُقَالُ مِثْلُ هَذَا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ  
 الَّتِي نَقَضَتْهَا أَنَّهَا مَجَازٌ؟ بَلْ سَعَيْتُمْ فِي إِبْطَالِهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مُحَقِّقِي  
 الْمُتَكَلِّمِينَ الْقَطْعُ فِي ثُبُوتِهَا؛ وَلَوْلَا أَنَّ الْخَبَرَ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ، مَا تَكَلَّفَ  
 جُمْهُورُهُمُ التَّقْيِيبَ عَنْ دَلَالَتِهِ، وَالْخَوْضَ فِي تَأْوِيلِهِ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا ادِّعَاءُ الْمَعَارِضَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ يُفِيدُ حَصُولَ الْمُعَاسَاةِ بَيْنَ الْخَالِقِ  
 وَالْمَخْلُوقِ:

فهذا كلامٌ مَنْ يَقِيسُ صِفَاتِ اللَّهِ عَلَى صِفَةِ الْمَخْلُوقِ، أَوْ لَمْ يَفْهَمْ الْحَدِيثَ  
 أَسَاسًا! بَأَنَّ تَوَهُّمَهُ أَنَّ قَدَمَ الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ قَدْ وَلَجَتْ جَهَنَّمَ وَبَقِيَتْ فِيهَا مُدَّةً!  
 تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا؛ وَقَدْ تَوَهُّمَ هَذَا الْإِفْكَ عَلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ مِنْ أَهْلِ  
 السُّنَّةِ قَوْمٌ مِنَ الْمُعْطَلَةِ<sup>(٣)</sup>.

وهذا جَهْلٌ يَمُنُّ تَوَهُّمُهُ أَوْ نَقْلُهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ  
 الْجَوْزَةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ...»، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَعَاسَاةٌ لَا لُغَةً وَلَا عَقْلًا، فَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ  
 تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٠]، وَ﴿أَسْتَوِي عَلَى الْمَرْوَةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٤]،  
 وَنَحْوِهَا.

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» للطَّبَّيِّ (١١/٣٥٩٦).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/١٨٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٨/٥٩٥).

(٣) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣/٢٤٠-٢٤١).

وَأَمَّا لَفْظُ الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ»، فَمَجْيئُهُ (فِي) فِيهِ بِمَعْنَى (عَلَى)، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُمْ فِي جُلُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَالْمَعْنَى: عَلَى جَذْوَعِ النَّخْلِ<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى شِدَّةِ الْإِلْتِصَاقِ أَبْدَلَ بِحَرْفِ (فِي)؛ فَكَذَا أَبْدَلَ حَرْفُ الْجَرِّ (عَلَى) فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِـ (فِي) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِمْلَاءِ.

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الرَّابِعَةِ: فِي دَعْوَى كَوْنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ لَا عَقْلَ لَهَا وَلَا مَعْرِفَةَ وَلَا حَاسَّةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ كَلَامِ جَهَنَّمَ لِرَبِّهَا هُوَ مُجَازٌ، يُقَالُ فِيهِ:

حَمَلُ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَصْلٌ لَا يُحَادُّ عَنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ عَلَى إِرَادَةِ الْمَخَاطِبِ لِلْمَجَازِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَيْنَ الْقَرِينَةُ هُنَا؟ أَيْ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ يَحُولُ دُونَ كَلَامِ جَهَنَّمَ أَوْ الْجَنَّةِ وَتُمَيِّزُهُمَا إِذَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُمَا ذَلِكَ؟ وَفِيَّاسِ عَالَمِ الْغَيْبِ عَلَى مَا عِنْدَنَا فِي عَالَمِ الشَّهَادَةِ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ «لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ فِيهِمَا دَائِمًا»<sup>(٣)</sup>.

وَرَجِمَ اللَّهُ ابْنَ الْمُنِيرِ (ت ٦٨٣هـ) عَلَى كَلِمَاتٍ رَصِينَاتٍ سَبَكْهُنَّ فِي مَعْرَضٍ تَعْقِبُهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ حَمَلَهُ كَلَامَ النَّارِ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَجَازِ، يَقُولُ فِيهِنَّ: «نَعْتَقِدُ أَنَّ سُؤَالَ جَهَنَّمَ وَجَوَابَهَا حَقِيقَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ فِيهَا الْإِدْرَاكَ بِذَلِكَ بِشَرْطِهِ، وَكَيْفَ نَفَرَضُ وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ وَتَظَاهَرَتْ عَلَى ذَلِكَ؟ مِنْهَا هَذَا، وَمِنْهَا: حِجَاجُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمِنْهَا: اشْتِكَاؤُهَا إِلَى رَبِّهَا فَأَذِنَ لَهَا فِي نَفْسِنِ».

وَهَذِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَصُوصًا، فَظَوَاهِرُ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى حَقَائِقِهَا، لِأَنَّ الْمُتَعَبِّدِينَ بِاعْتِقَادِ الظَّاهِرِ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، وَلَا مَانِعٌ هَاهُنَا، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ،

(١) انظر «تهذيب اللغة» (١٥/٤١٨).

(٢) انظر «إرشاد الفحول» للشوكانى (٢/٢٦٩).

(٣) «فشرح النووي على مسلم» (١٧/١٨١).

والمعلل بجوّز، والظواهر قاضيةً بوقوع ما صوّره العقل، وقد وقع مثل هذا قطعاً في الدنيا، كتسليم الشجر، وتسبيح الحصا في كفّ النبي ﷺ وفي يد أصحابه. ولو فُتِح باب المجاز والعدول عن الظواهر في تفاصيل المقالة، لانتسح الخرق، وضلّ كثير من الخلق عن الحق<sup>(١)</sup>.

فالحاصل أنّ ما في هذه النصوص من المحاجة جاريةً على التحقيق، وعلى فرض احتمال الآية لكلا الحقيقة والمجاز، فقد جاءت السنة تُعين المراد منهما، فوجب الأخذ بها مُبيناً، وطرح أيّ اجتهاد عداها.

ومع كون «جلّ المفسرين على أنّ القول في الآية حقيقة»<sup>(٢)</sup>، فقد نحى بعض المفسرين إلى تأويل الآية على المجاز، فنّفوا حقيقة الحوار بين الله تعالى والنار<sup>(٣)</sup>، وآخرون منهم توقّفوا في ترجيح المراد<sup>(٤)</sup>، إلّا أنّهم لم يقدّموا على ما أقدم عليه هؤلاء المُحدثون من الغمز في الحديث! إذ كانوا أعقل وأكثر اتّساقاً من أن يُنكروا لفظ خبر مثله كائن في كتاب الله.

أمّا قول المُنكر في المعارضة السادسة أنّ في الحديث تبرّم الجنة ومَن فيها من الضمّة. إلخ، فجوابه:

أنّ المفهوم من ظاهر الحديث معنيان، لا أرى الحقّ يحيد عن أحدهما: المعنى الأول: أنّ الجنة والنار تخاصمتا في الأفضليّتهما، فأقامت كلُّ واحدةٍ منهما الحجة على أفضليّتها.

وهذا المعنى أبان عنه أبو زرة الجراقي (ت ٨٢٦هـ) بقوله: «الظاهر أنّ المراد بتحاوُّج الجنة والنار: تخاصُّمهما في الأفضليّتهما، وإقامة كلِّ منهما الحجة على أفضليّتها، فاحتجّت النار بقهرها للمُتَكَبِّرِينَ والمتجَبِّرين، واحتجّت الجنة بكونها مأوى الضعفاء في الدنيا، عوّضهم الله تعالى عن ضعفهم الجنة،

(١) «الاتصاف فيما تضمنه الكشف. المطبوع بهامش الكشف للزمخشري» (٣٨٨/٤).

(٢) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» للكرماني (١١٣٣/٢).

(٣) انظر مثلاً «الكشف» للزمخشري (٣٩٢/٤)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢٣٠/٥).

(٤) انظر مثلاً «البحر المحيطة» لأبي حيان (١٢٦/٨)، و«التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٣١/١٠).

فقطع ﷻ التَّخَاصُمَ بينهما، وَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنَّةَ رَحْمَتُهُ، أَي: نِعْمَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ، .. وَأَنَّ النَّارَ عَذَابُهُ النَّاشِئُ عَنْ غَضَبِهِ، وَإِرَادَةُ انتِقَامِهِ جَلٌّ وَعِلَاءٌ<sup>(١)</sup>.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الْمَحَاجَّةَ وَالتَّخَاصُمَ بَيْنَهُمَا لَيْسَ لِلْمَغَالِبَةِ، بَلْ بِمَعْنَى حِكَايَةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا اخْتَصَّصَتْ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشُّكَايَةِ<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُنْكِرُ مَا ابْتَلَيْتَ بِهِ.

وهذا المعنى ما أميلُ إلى كونه الأرجح -إن شاء الله تعالى- لسياق الحديث؛ فانظر كيف ردَّ عليهما الله تعالى فقال للجنة: «أنتِ رحمتي»، وللنار: «أنتِ عذابي»! وكأنَّ فيه إفحامًا لكلِّ منهما بما اقتضته مشيئته ﷻ، بِالْأَمَشِيئَةِ لهما إزاء مَشِيئَتِهِ.

وفي تقرير هذا المعنى، يقول الكوراني (ت ٨٩٣هـ) في معرض ردِّه على أربابِ المَعْنَى الْأَوَّلِ: «إِنَّ الْخِصَامَ هُنَا مَجَازٌ عَنِ الشُّكَايَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ كُلِّ وَاحِدَةٍ: (مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا كَذَا -قَوْلُ الْجَنَّةِ- مِنَ الضُّعْفَاءِ وَالسَّقَطِ)، وَقَوْلِ النَّارِ: (مَا لِي لَا يَدْخُلَنِي إِلَّا الْمُتَكَبِّرُونَ وَالْجَبَّارُونَ)؟ وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ تَفْتَخِرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؟ وَهَلْ يُقَالُ فِي مَعْزُصِ الْإِفْتِخَارِ: (مَا لِي)؟ أَلَا تَرَى قَوْلَ سَلِيمَانَ: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَذْهَدَ﴾ (النَّحْلُ: ٢٠)، كَأَنَّهُ يَرَى نَقْصًا فِي مُلْكِهِ.. فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: (أَنْتِ رَحْمَتِي، وَلِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي) أَي: أَنْتُمَا تَحْتَ مَشِيئَتِي لَا إِرَادَةَ لَكُمَا»<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا اسْتِنكَارُ الْمُعْتَرِضِ تَنْكَرَ الْجَنَّةِ فِي الْحَدِيثِ لِصِفَاتٍ مَن دَخَلَهَا، بِكَوْنِهِمْ سَقَطٌ<sup>(٤)</sup> النَّاسِ وَضَعْفَاءُهُمْ .. الْخ:

فَيُقَالُ: إِنَّ شِكَايَةَ الْجَنَّةِ مِنْ صِفَةٍ سَاكِنِيهَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ لَا الْكُلِّ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الشُّكْوَى الْأَنْبِيَاءُ، وَالْمُرْسَلُونَ، وَالْمُلُوكُ الْعَادِلَةُ، وَالثَّلَاءُ مِنْ أَهْلِ

(١) «طرح الشريب» (١٧٨/٨).

(٢) انظر هذا المعنى في «الكاشف عن حقائق السنن» للطبيبي (٣٥٩٦/١١)، و«إكمال إكمال المعلم» للأبي المالكي (٢١٧/٧).

(٣) «الكوثر الجاري» للكوراني (٢٥٠/١١).

(٤) قال ابن هبيرة في كتابه «الإفصاح» (٢٢٢/٧): «سُمُّوا سَقَطًا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُكْرَمُونَ بِصَدْرِ الْمَجَالِسِ، وَلَا يُقْتَدُونَ إِذَا غَابُوا، وَلَا يُعْرَفُونَ إِذَا حَضَرُوا، وَهَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ مِنْ صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».



العلم، ونحوهم، و«الأشياء تُوصَفُ بغالِيها، لأنَّ الجَنَّةَ قد يدخلها غيرُ الضُّعفاء، والثَّارُ قد يدخلها غير المتكَبِّرين»<sup>(١)</sup>، هذا أوَّلًا.

وثانيًا: يمكن أن يُقال هنا: بأنَّ شِكَايةَ الجَنَّةِ هي مِن ذاتِ الصِّفاتِ، لا مِن المتَّصِفِينَ بها، بمعنى أنَّها كَرِهَتْ أن يكونَ الضُّعَفُ والمَسْكَنَةُ صِفَةً لأهلها، وإن كانت هي في واقعِ الأمرِ فَرِحَةً بهم، راضِيَةً عن أشخاصهم، والله تعالى أعلم.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٧).



## المبحث الخامس

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير  
النَّبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾



**المَطْلَبُ الْأَوَّلُ**  
**سَوَقُ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ لآيَةِ:**  
**﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾**

في هذه الآية، يقول النبي ﷺ فيما رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما:

«مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «مفاتيح الغيب خمس» ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾<sup>(٢)</sup> [التكْوِين: ٣٤] أخرجهما البخاري.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ﴾ فَمَا يَكُونُ عَلَى عِلْمِهِ لَمَّا، رقم: ٧٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، برقم: ٤٧٧٨).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

للتفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

ترجع مجمل نقذات مُنكري الحديث إلى أصليين:

الأول: ما تعلّق منها بجانب التفسير وكونه مُصادماً لنص القرآن نفيه.

والثاني: ما تعلّق بجانب المكتشفات العلمية الحديثة.

فتقتصر هنا على الأول منهما لاندراجّه تحت موضوع هذا الفصل، والكلام

عن الثاني نستوفيه في الفصل الثالث المتعلّق بالغيبيّات -إن شاء الله-.

أمّا اعتراضات المُعاصرين الخاصّة بهذا التفسير النبوي، فتتّحصر في أوجه

ثلاثة:

الوجه الأول: أنّ في الحديث حصرَ مفاتيح الغيب في خمسة، والآية

أطلقت علمَ الله بالغيوب، فدلّت على عدم قصرها على مجرد تلك الخمسة.

وفي تقرير هذا الوجه من الاعتراض على الحديث، يقول (جواد عفانة):

«أمّا متنّ هذا الخبر فتفسير خاطئ للآية الكريمة، .. فكيف حصرها الراوي

بخمسة فقط؟! .. ومفاتيح الغيب لا يعلم عددها وماهيّتها إلا الله!»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٢/ ١١٧٢، ٣/ ١٨٤١).

الوجه الثاني: أَنَّ الآيةَ لا تفيّد اختصاصَ العلمِ بنزولِ الغيثِ، ولا العلمِ بما في الأرحامِ بالله تعالى وحده، كما يُفهمه الحديث، بدلالةِ التّغايرِ في التّعبيرِ في الآيةِ بين جملةِ إنزالِ الغيثِ، فجاءت فعليةً، وبين جملةِ (العلمِ بالسّاعةِ) المعطوفةِ عليها، حيث جاءت جملةً اسميةً.

وفي تقريرِ هذه الشبهة، يقول (جعفر السّبحاني): «لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَخْبَرَ بِأَنْ ثَمَّةَ أُمُورًا خَمْسَةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، يَجْتَمِعُ عَلَيْنَا الْقَبُولُ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ صَادِقٌ مُصَدَّقٌ، إِنَّمَا الْكَلَامُ إِذَا حَاوَلْنَا اسْتِخْرَاجَ هَذَا الْخَبَرِ الْغَيْبِيِّ مِنَ الْآيَةِ الْوَارِدَةِ فِي آخِرِ سُورَةِ لُقْمَانَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْحِصَارِ إِلَّا فِي مَوَارِدٍ ثَلَاثَةٍ:

علم السّاعة: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾.

العلمُ بما يَكْبِيهِ الإنسانُ في غِيهِ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾.

العلمُ بالأرضِ الَّتِي تَمُوتُ فِيهَا: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾.

هذه الأمور الثلاثة ممّا استأثّر الله سبحانه علمها لنفسه، وأمّا الأمران

الباقيان فلا دلالة في الآية على الاستثارة

أما الأول، أعني قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾: فهو إخبارٌ عن كونه سبحانه مُنْزِلَ الغيثِ، ولا دلالة في قوله على استثارةِ علمِ النّزولِ بنفسه، ويشهد لذلك تغيير الصّيغة بين المعطوف عليه والمعطوف، فالمعطوف عليه جملة اسمية ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، والمعطوف جملة فعلية ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾، فلو كانت الجملة الثانية هادفةً لبيانِ الانحصار، كان الأنسب أن يقول: (ونزولُ الغيثِ)!

وأما الثاني: ﴿وَيَسِّرْ مَا يَفْعَلُونَ﴾: فهو بصدد إثباتِ العلمِ لله سبحانه، لا بصدد التّفنّي عن غيره، واستفادة التّفنّي منه يحتاج إلى دليلٍ قاطعٍ<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: لو كان هذا الحديث وَحْيًا حَقًّا، لما اسْتَعْمِلَ لَفْظُ (الْمَطَرِ) فِيهِ بَدَلُ لَفْظِ (الْغَيْثِ)، فهو الَّذِي جَاءَ فِي الْآيَةِ، إِذْ دَلَالَةُ الْأَوَّلِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الشَّرِّ، ودلالة الثاني فيه على الخير.

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والذّاية» (ص/٤١٥-٤١٦).

حَتَّى جَعَلَ (نِيازِي عَزُّ الدِّينِ) هَذَا الْوَجْهَ قَاطِعًا عَلَى وَضْعِ الْحَدِيثِ! مُدَّعِيًا  
جَهْلَ رَاوِيهِ بِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: «... إِنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ وَضَعَ بِصَمَةِ  
التَّأْلِيفِ بِيَدِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ»، فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَمْ  
يَسْتَخْدِمِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ كَلِمَةَ الْمَطَرِ إِلَّا غَضَبًا عَلَى الْعِبَادِ، أَمَّا إِذَا كَانَ خَيْرًا  
اسْتَخْدَمَ الْغَيْثَ!

فَلَوْ كَانَ -فِعْلًا- وَحِيًّا ثَانِيًا مِنَ السَّمَاءِ كَمَا يَدَّعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ السُّنَّةِ،  
لَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَنَاقَضَ مَعَ الْقُرْآنِ فِي اسْتِخْدَامِ الْكَلِمَاتِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَلْتَزِمَ فِي هَذَا  
الْوَحْيِ كَمَا التَّزَمَ فِي الْوَحْيِ الْأَوَّلِ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «دين السلطان» (ص/٣٢٣).



### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

#### دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ

#### عَنْ حَدِيثٍ: «مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ»

أَمَّا جَوَابُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجُوهِ رَدِّ هَذَا الْحَدِيثِ، فِي دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ  
مُخَالَفَةَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ بِتَقْيِيدِهِ لِمَفَاتِحِ الْغَيْبِ فِي خَمْسَةٍ:

فَإِنَّ الْمُتَحَقِّقَ عِلْمُهُ عِنْدَ الرَّاسِخِينَ فِي عِلْمِ الْوَحْيَيْنِ، أَنَّ أَوَّلَى مَا سَلَكَهُ مِنْ  
طَرَفٍ لَتَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ كَلَامُ اللَّهِ نَفْسُهُ، ثُمَّ تَفْسِيرُهُمْ إِيَّاهُ بِكَلَامِ أَعْلَمِ الْخَلْقِ بِهِ ﷺ.  
وَمِنْ جَمِيلِ مُوَافَقَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ وَفَضَائِلِهِ، أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَسْلُوكَيْنِ  
الْحُسْنَيْنَيْنِ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرًا نَبَوِيًّا لِمَا أُجِيلَ فِي الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا الرِّبْطُ النَّبَوِيُّ  
بَيْنَ الْآيَتَيْنِ لَا رَيْبَ فِي حُرْمَةِ فَكِّهِ وَلَوْ بِاجْتِهَادِ، اللَّهُمَّ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا يَرْفَعُ لِلسُّنَّةِ  
رَأْسًا، فَهَوْلَاءُ حَقُّهُمْ أَنْ يُرْجَعَ بِهِمْ إِلَى أَصُولِ الْإِسْلَامِ بِقِنَاعَةٍ، وَاسْتِنَابَتِهِمْ عَنْ  
غَيْبِهِمْ وَشَذُوذِهِمْ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

أَقُولُ هَذَا؛ لِأَنَّ مِثْلَ (جَوَادِ عِفَانَةٍ) حِينَ تَأْبِطُ شَرْهَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، كَانَ قَدْ لَهَجَ  
بِقَدْرِ السُّنَّةِ قَبْلُ وَتَبَرَّمَ مِنْ إِنْكَارِهَا، وَلَا يَفْتَأُ يُذَكِّرُ مُعْجِبِيهِ بِـ «أَنَّ الذِّكْرَ هُوَ الْقُرْآنُ،  
وَأَنَّ السُّنَّةَ هِيَ بَيَانُهُ، بِمَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ السُّنَّةَ تَبَيَّنَ الْقُرْآنُ: تُفَصِّلُ بَعْضَ مُجْمَلِهِ،  
وَتَقْيِدُ بَعْضَ مُطْلَقِهِ، وَتَخْصُصُ بَعْضَ عُمُومِهِ، وَلَا شَيْءَ غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١). «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (١/١).

فأين تقريره الحلُّ هذا من مرارة إنكاره تفسير آية بسُنَّة تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ؟! لَكِنَّهُ الْفَهْمُ السَّقِيمُ حِينَ يَنْجَرَّعَ الْهَوَى، فيجعلُ الدَّاءَ في أصلِ الدَّوَاءِ؛ والهادي هو الله.

فلننظرُ بعدُ إلى حديث أبي هريرة هذا: هل فيه حصرٌ لمفاتيح الغيبِ في خمسةٍ بعينها، دون أن يشملَ ذلك عالمُ الغيبِ كُلِّه، كما يدَّعي المعترض؟  
 إنَّ كان قوله تعالى المُجْمَلُ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ...﴾ دَلَالاً على شمولِ علمِ الله تعالى لكلِّ شيءٍ، بَدْءٌ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ وما عَظُمَ منها -وهي مفاتيح الغيب-، إلى الجزئيات الدقيقة وما خَفِيَ منها: فغايةُ ما في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ تفصيلُ أصولِ تلك الغيبيَّاتِ في الآية السَّابِقَةِ، بحصرِها في خمسةٍ كبرى ترجع إليها سائر المُغَيَّبَاتِ.

بيان ذلك:

في أنَّ تخصيصَ الحديثِ لتلك الخمسة المذكورة فيه بلفظ: «مفاتيح الغيب»، إنما هو باعتبارُ أنَّ تلك الخمسة هي «الأمَّهات»، فإنَّ الأمورَ إمَّا أن تتعلَّقَ:

بالآخرة: وهو علمُ السَّاعةِ.

أو بالدُّنيا: وذلك إمَّا مُتعلِّقٌ: بالجمادِ المآخِذِ مِنَ الْغَيْبِ.

أو بالحيوانِ في مَبْدِئِهِ: وهو ما في الأرحامِ.

أو معاشِهِ: وهو الكسبِ.

أو معادِهِ: وهو المَوْتُ<sup>(١)</sup>.

وهذا ما قرَّره ابنُ عطيةٍ مُرادًا للحديث بقوله: «لن تجدَ مِنَ الْمُغَيَّبَاتِ شيئًا إلَّا هذه -يعني الخمسة- أو ما يُعيدُهُ النَّظَرُ والتَّأْوِيلُ إليها»<sup>(٢)</sup>.

(١) «فيض القدير» للمناوي (٥/٥٢٥).

(٢) «المحرر الوجيز» (٤/٣٥٦).

أَمَّا وَجْهُ التَّمْيِيزِ عَنْهَا بِالْمِفْتَاحِ: فـ «لتَقْرِيبِ الْأَمْرِ عَلَى السَّمْعِ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ جُعِلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ فَقَدْ غُيِّبَ عَنْكَ، وَالتَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْبَابِ، فَإِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ، احْتِيجَ إِلَى الْمِفْتَاحِ، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يُطْلَعُ عَلَى الْغَيْبِ إِلَّا بِتَوْصِيلِهِ لَا يُعْرَفُ مَوْضِعُهُ، فَكَيْفَ يُعْرَفُ الْمَغْيِبُ؟»<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ دَعَوَى الْمُعْتَرِضُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي عَدَمَ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِعِلْمِ نَزُولِ الْغَيْثِ وَمَا فِي الْأَرْحَامِ:

لَا يَقُومُ عَلَى سَاقِ الْعَقْلِ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ، لَمْ يَنْبَسِ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْجَمَلَةِ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَائِمٌ عَلَى اخْتِصَاصِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الْخَمْسِ.

وَمُجَادَلَةُ الْمُعْتَرِضِ بِتَغَايُرِ صَيَغِ الْجَمَلِ فِي الْآيَةِ، لِيَتَوَسَّلَ بِذَلِكَ إِلَى نَفْيِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَذْكُورَاتِ فِي مَعْنَى الْحَصْرِ: قَوْلُ أَجْنَبِيٍّ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، يَأْبَاهُ سِيَاقُ الْآيَةِ نَفْسِهَا.

فَأَمَّا لُغَةً: فَالْأَصْلُ فِي (وَاوِ) الْعُطْفِ أَنْ تَفِيدَ إِشْتِرَاكَ الْمَعْطُوفِ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا نِزَاعَ فِي دَلَالَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ عَلَى الْحَصْرِ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَدُلُّ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، مِنْ إِنْزَالِ الْغَيْثِ وَالْعِلْمِ بِالْأَرْحَامِ عَلَى الْحَصْرِ أَيْضًا.

وَأَمَّا السِّيَاقُ: فَالْآيَةُ لَمْ تُسَقْ إِلَّا تَمْذَحًا لِلَّهِ بِالْإِخْتِصَاصِ، فإِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا تَشْمَلُهُ دَلَالَةُ السِّيَاقِ إِخْلَالٌ بِمَا سَبَقَ لَهُ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْبَلَاغَةِ، وَتَفْتِيتٌ لِمَتَاسِكِ الْآيَةِ بِرُفْئِهَا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْجَوَابِ، يَقُولُ الْجِرَاقِيُّ (ت ٨٠٦هـ): «إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ النَّفْيُ<sup>(٢)</sup> لَقُلَّتْ فَائِدَتُهُ، لِأَنَّهُ تَعَالَى عِنْدَهُ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِصِ هَذِهِ الْأُمُورِ بِالذِّكْرِ إِلَّا إِخْتِصَاصُهُ بِعِلْمِهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقله ابن حجر عن ابن أبي جمره في «فتح الباري» (٥١٤/٨).

(٢) يعني نفي العلم بهذه الأشياء الخمسة في الآية عن غير الله.

(٣) «طرح التريب» (٢٥٥/٨).

أما كون المَعطوف عليه جملةً إسميَّةً مُغايرةً لفعليةً المَعطوف: فليس في ذلك إبطالاً لما قرَّره من وجوب الاشتراك، بل هو مُثبتٌ لها مع زيادة فائدة، وذلك:

أنَّ الجملة الفعلية المَعطوفة ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ تقديرُها: وإنَّ الله يُنزلُ الغيث، «وهذا يُفيد التَّخصيصَ بتنزيلِ الغيث، والمقصود أيضًا عنده: علم وقت نزول الغيث، وليس المقصود مُجرد الإخبارُ بأنَّه يُنزلُ الغيث، لأنَّ ذلك ليس ممَّا يُنكرونه، ولكن نُظِّمت الجملة بأسلوبِ الفعلِ المضارع، ليحصلَ مع الدلالة على الاستثارة بالعلم به الامتنانُ بذلك المَعْلوم الَّذي هو نعمة، وفي اختيارِ الفعلِ المضارع إفادةٌ أنَّه يُجددُ إنزالَ الغيثِ المرَّةَ بعد المرَّة عند احتياج الأرض».

وعُطِف عليه ﴿وَيَمَلَأُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، وحيء بالمضارع فيه: لإفادة تكرر العلم بتبدل تلك الأطوار والأحوال، والمعنى: ينفرد بعلم جميع تلك الأطوار الَّتِي لا يَعْلَمُهَا النَّاسُ، لأنَّه عطفٌ على ما قُصِدَ منه الحصر، فكان المُسندُ الفِعْلِيُّ المتأخَّر عن المسند إليه مُفيدًا للاختصاص بالقرينة<sup>(١)</sup>.

وأما ردُّ المُعتَرِض للحديث في الوجود الثالث من المُعارضات، بدعوى أنَّ الحديث استعملَ لفظَ (المطر)، فخالَف استعمالَ القرآن له في العذاب:

فإنَّ قولنا بأنَّ السُّنة وَحي ثاني، لا يلزم منه تطابق ألفاظه مع ألفاظِ الوحي الأوَّل، فلكلِّ خصائصه الَّتِي تُميِّزه، ومفادُهما واحدٌ لا اختلاف فيه.

وَألسنة العرب قد جرت على الإبدالِ بين لفظي (المَطَر) و(الغَيْثِ) بلا عَضاضة<sup>(٢)</sup>، وجاءت بِذا الأخبار النبويَّة نفسها عن الجَمِّ العَفِيرِ من أربابِ البيانِ وقصيحِ اللسان، ما سَمِعنا أحدًا منهم اعترضَ على الحديث كاعتراضِ مَنْ ابتُلينا به مِنْ مُتَفِيهِقَةِ الزَّمانِ.

(١) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٩٧/٢١).

(٢) انظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣٣٢/٥)، و«لسان العرب» لابن منظر (١٧٨/٥).

وَأَمَّا دَعْوَى أَنْ لَفْظَ (الْمَطَرِ) لَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلْعَذَابِ: فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ الْقُرْآنِ لِلْمَطَرِ فِي الْعَذَابِ أَغْلَبِيٌّ<sup>(١)</sup>، ودَعْوَى الْأَطْرَادِ يَرُدُّهَا الْقُرْآنُ فِي نَحْوِهِ، وَيُكَذِّبُ صَاحِبَهَا فِي وَجْهِهِ، صَادِحًا فِي أَذْنِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٤]! وبِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٢]! فَإِنْ جَعَلَ الْإِمطارَ فِي الْآيَتَيْنِ عَذَابًا، فَقَدْ تُؤَدِّعُ مِنْ عَقْلِهِ، وَانْتَهَتْ مَقَاوِلُهُ مِثْلُهُ.

والحمد لله على هدايته بفضيله.

(١) انظر «التحرير والتوير» (١٨٤/٨).



## التبجيت الساوس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ  
سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾





## المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِي وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسَمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»؛ أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

وفي رواية مسلم: «... فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِي، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: «يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِي»، رقم: ٤٩١٩).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: «معرفة طريق الرؤية»، رقم: ٣٠٢).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

#### للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

اعترض على حديث أبي سعيد هذا بثلاث معارضات تقضي عند أصحابها بنكارة منته:

فأما المعارضة الأولى فقالوا فيها: إن التعبير القرآني بالكشف عن الساق استعارة لغوية، وغرض الآية تصوير قول الشهيد يومئذ وشيئته، بينما الراوي يجعل هذا التعبير المجازي في الآية حقيقة في روايته، وينسب صفة لله تعالى. وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (إسماعيل الكردي):

«من الواضح أن الراوي يحاول أن يفسر بهذا الحديث قوله تعالى في سورة القلم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيَذْعَبُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، مع أن معنى الآية يختلف تمامًا عن المعنى الذي يريد إثباته! فالآية تتحدث عن يوم عصيب يكشف فيه عن ساق، وهذا مجاز عربي بليغ معروف، يدل على تعظيم الأمر واشتداد هول، وهو ما فسر به عبد الله بن عباس الآية<sup>(١)</sup>.

وأما المعارضة الثانية: أن في هذا الحديث ذكرًا لاختبار يجري للناس يوم القيامة، مع أن الآخرة إنما هي دار جزاء لا دار اختبار كالدنيا.

(١) نحو تفهيم قواعد متن الحديث (ص/ ٢٠٣-٢٠٤).

وفي تقرير هذا الاعتراض الثاني، يقول (محمد الغزالي): «قالوا: إنَّ السَّاق هي العلامة التي يَعْرِفُ بها المؤمنون رَبَّهُمْ في امتحانٍ عَصِيبٍ يجري لهم يوم القيامة .. وليست الآخرة دارَ اختبارٍ، إنَّ الاختبارَ تَمَّ في الدُّنيا، كما جاء في البخاري: اليومَ عملٌ ولا حساب، وغدًا حسابٌ ولا عمل»<sup>(١)</sup>.

**وأما المعارضة الثالثة:** فإنَّ في نسبة السَّاقِ صِفَةً لله تعالى تُشَبِّهُها له سبحانه بصفات خلقه، وهو منافٍ للتَّنزيه الواجب له عقلاً وشرعاً.

فبعد أن ذَكَرَ (الغزالي) ما وَرَدَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه في تفسير الآية بالشُّدة،

قال:

«ما نعرفُ إلَّا هذا التفسيرَ للوحيِّ الكريم؛ حتَّى جاء بعضُ المولعينَ بمشكِلِ الحديثِ وغريبِ الروايات، فذكروا كلامًا آخرَ لا بدَّ من كشفِ حقيقته، لخطورة مَضامينه وشذوذها عمَّا يَعْرِفُ علماء المسلمين ..».

وبعد أن ساقَ حديثَ أبي سعيدٍ رضي الله عنه، استثنى منه بأن قال:

«هذا سياقٌ غامضٌ، مضطربٌ، مبهمٌ، وجمهور العلماء يرفضه، ..»

والحديثُ كُلُّهُ مَعْلُول، وإلصاقُه بالآية خطأ، وبعضُ المَرَضِيّ بالتَّجسيم هو الَّذِي يُشيع هذه المَروِّيات!«<sup>(٢)</sup>.

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٣).

(٢) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٢).

### المطلب الثالث

## دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن التفسير النبوي لآية: ﴿بَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

أما دعوى المنكر في شبهته الأولى كون التعبير في الآية مجرد استعارة لغوية .. إلخ:

فيقال في الجواب عنه:

فلا يُنكرُ قَدَمُ الخلاف في تفسير هذه الآية من سورة القلم مُنذَ زمن السلف، فقد «قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمرٍ شديد»<sup>(١)</sup>، وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنه وبعض أصحابه، نزوعاً منهم إلى أساليب العرب في التعبير.

وأصل ذلك: أنَّ الرجل كان إذا وَقَعَ في أمرٍ عظيم يحتاج إلى معاناة وجد فيه: شَمَّرَ عن ساقه، فاستُعيرت السَّاقُ في موضع الشدة<sup>(٢)</sup>.

ونَحَا جماعةٌ آخرون من الصَّحْبِ الكِرامِ إلى روايةٍ مثل ما في حديث

(١) «جامع البيان» للطبري (١٨٦/٢٣).

(٢) «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٨٤/٢).

وقيل أصله: أن يموت الولد في بطن الثاقفة، فيدخل المذمر يده في رجمها، فيأخذ بساقه فيخرجه، فهذا هو الكشف عن الساق، فجعل لكل أمر فظيع، انظر «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٢٨٠/٣).

أبي سعيد في كون المَكشوف هو ساقُ هي صِفَةٌ لله تعالى، رُوي ذلك عن ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهما <sup>(١)</sup>.

والمقرّر عند أربابِ أصولِ التفسير بالإجماع <sup>(٢)</sup>: أنَّ الخلافَ إذا وَقَعَ في تفسير مُجمل آيةٍ من كتابِ الله، وكان فيها مِنَ النَّبيِّ ﷺ بَيَانٌ عَنْهُ صَحِيحٌ، فلا شكَّ أنَّ السُّنةَ قاضيةٌ في هذا المَقَامِ.

ولإنما مناطُ الخلاف: في ما إذا كَانَ الحديثُ ظاهراً في تفسيرِ آيةٍ لا نصّاً فيها، ففي هذه الحالة يُحتمَلُ الخلاف؛ وما نحن بصددِ دراستِهِ مِنْ حديثِ أبي سعيد رضي الله عنه مِنْ أَوْضَحِ الأمثلةِ عَلَى هذه المسألة! ذلك أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وإن نَحَا في تفسيرِ الآيَةِ مَنْحَى لُغَوِيًّا، وَغَيْرُهُ أَخَذَ فِيهَا بِمَا صَحَّ مِنْ خَبَرِ مَرْفُوعٍ، فَإِنَّ ابنَ عَبَّاسٍ وَمَنْ تَبِعَهُ لَا يُعَدُّونَ بِذَا مُخَالَفِينَ لِلتَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الحديثَ وإن كَانَ التَّشَابُهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الآيَةِ ظَاهِراً، لَكِنْ لَمْ يُنْصَ صَرَاخَةً عَلَى كَوْنِهِ تَفْسِيرًا لِلآيَةِ! فَتَرْجُعُ المسألةُ حِينَئِذٍ إِلَى الاجْتِهَادِ.

وفي تقريرِ هذه القاعدةِ فِي خِلَافِ الْمُفَسِّرِينَ، يَقُولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ:  
«الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم قَدْ تَنَازَعُوا فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ: هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ عَنِ الشُّدَّةِ؟ أَوِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَكْشِفُ الرَّبَّ عَنْ سَاقِهِ؟

وَلَمْ يَتَنَازَعِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فِي مَا يُذَكِّرُ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ إِلَّا فِي هَذِهِ الآيَةِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بَنِيَّ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١٧٥]، وَ﴿وَبَنَى تَحْتَهُ رَكْعَتَيْنِ﴾ [التَّحْوِيزُ: ٢٧] وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَنَازَعِ فِيهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ.

وذلك أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَنَّ ذَلِكَ صِفَةٌ لله تعالى، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (عَنْ سَاقِ اللَّهِ)، وَلَا قَالَ: (يَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ سَاقًا مُتَّكِرَةً غَيْرَ مُعْرَفَةٍ وَلَا مُضَافَةٍ، وَهَذَا اللَّفْظُ بِمَجَرَّدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا سَاقُ اللَّهِ.

(١) «جامع البيان» (٢٣/١٨٩).

(٢) انظر «منهاج العرفان» للزرقاني (٢/٢٣).

والَّذِينَ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أَثْبَتُوهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَفْسَّرِ  
لِلْقُرْآنِ، وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ الْمَخْرُجِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، الَّذِي قَالَ فِيهِ:  
فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ»<sup>(١)</sup>.

فَعَلَى ذَلِكَ، أَمَكَّنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْبَاعِثَ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى  
اسْتِعْمَالِ الْعُرْفِ اللَّغَوِيِّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَتَرْكِ اعْتِمَادِهِ عَلَى الْخَبَرِ النَّبَوِيِّ،  
أَحَدُ اعْتِبَارَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِنَّمَا أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَبْلُغْهُمْ، فَحَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى الْمَعْهُودِ عَنْهُمْ مِنْ  
لِسَانِ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ عَارِضًا بِالْحَدِيثِ، لَكِنْ رَأَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَى أَمْرًا آخَرَ لَمْ  
يَتَقَصَّدْ بِهِ تَفْسِيرَ الْآيَةِ، فَكَأَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ أَصْلًا.  
وَأَصْلُ اعْتِبَارِي لِهَذَا الثَّانِي، رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ التَّشَابُهَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا بَيْنَ  
الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ شَبَّهَ جُزْئِيًّا لَا كَلْمِيًّا، بِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ  
نَفْسِهِ، إِذْ فِيهِ: أَنَّ مَنْ يَكْشِفُ لَهُمُ السَّاقَ أَهْلُ الْإِيمَانِ أَوْ مُدْعِيهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ؛ أَمَّا  
الْكُفَّارُ الصُّرَحَاءُ فَقَدْ تَبِعُوا مَعْبُودَاتِهِمْ إِلَى النَّارِ؛ فِي حِينِ أَنَّا نَرَى سِيَاقَ الْآيَةِ فِي  
سُورَةِ الْقَلَمِ جَاءَ كُلُّهُ فِي الْكُفَّارِ، وَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ تَخَاطَبُهُمْ، وَالتَّنَاقُ لَمْ يَظْهَرْ بَعْدًا!  
فَبِهَذَا رَجَّحْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مُنَاطَبٍ عَلَى الْآيَةِ بِالتَّمَامِ، فَلَيْسَ هُوَ  
نَصًّا فِي تَفْسِيرِهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) «بيان تلبس الجهمية» (٤٧٣/٥).

(٢) وهذا ما ذهب إليه مساعد الطيار في رسالته للدكتوراه «التفسير اللغوي للقرآن الكريم» (ص/٨٧).

(٣) وهذا مَنِّي خلاف ما ذهب إليه (أحمد نوفل) الأردني في كتابه «يوم يكشف عن ساق» (ص/١٠٢-١٠٣) من نفي التفسير عن حديث أبي سعيد الخدري للآية: «يكون الآية مكينة» والحديث مدني، حيث أن رواه من أهل المدينة، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فلا يصلح أن يكون الحديث مفسراً للآية من الأساس؛ فهي عجلة منه أوقعت به في حفرة أغلاطاً فكون الراوي مدني لا يقتضي أن ما رواه من الحديث لم يقله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا في المدينة. كما لو وجدنا حديثاً من رواية صحابيٍّ ما، لا يقتضي ذلك انحصار سماع الحديث فيه، فربَّ حديث =

وبه يُعَلِّمُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وإن نَحَى في تفسِيرِ الآيَةِ عَلَى نَحْوِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ غَيْرُ مُقْتَضٍ لِغَيْبِ نَفْسِ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَرَدَتْ هِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ عَنِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يَقْتَضِي انْتِفَاءَ الْمَدْلُولِ <sup>(١)</sup>.

وَمِنْ قُلْنَا: إِنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَمَنْ تَبِعَهُ لِلآيَةِ لَيْسَ تَأْوِيلًا مِنْهُ لِلصِّفَةِ كَمَا تَوَهَّمَهُ عَنْ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَهُ، فَلَيْسَتْ الْآيَةُ نَصًّا فِي ذَلِكَ؛ إِنَّمَا أَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ بِمَا يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهَنِ الْعَرَبِيِّ إِذَا خُوِطِبَ بِمِثْلِهِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ يُلْجَأُ إِلَى سُلُوكِهِ فِي حَالٍ لَمْ يَجِدُوا فِي نَصُوصِ الْوَحْيِ مَا يُبَيِّنُ عَنِ الْمُرَادِ مِنْهَا <sup>(٢)</sup>.

وحاصل الكلام في هذا المقام: أَنَّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ فِي اخْتِلَافِ الْمَتَأَخِّرِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ السَّلَفِ:

فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى اعْتِمَادِ الْحَدِيثِ تَفْسِيرًا لِلآيَةِ، بِاعْتِبَارِ التَّشَابُهِ الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ حَدَّدَ الْمَدْلُولَ الْمُرَادَ مِنْ لَفْظِ السَّاقِ فِي الْآيَةِ، فَقَائِلُ هَذَا سَائِعٌ قَوْلُهُ، وَلَهُ فِيهِ أَثِمَةٌ.

= يَسْمَعُهُ كَثْرَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَا يَرَوِيهِ مِنْهُمْ إِلَّا الْبَعْضُ، ثُمَّ لَا يَبْلُغُنَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَدْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَكَّةَ فَيُرْسِلُ عَنْهُ.

هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ التَّأْوِيلِيَّةِ فِي رَدِّ اسْتِدْلَالِ نَوَافِلِ.

أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَدِيثِ السَّاقِ بِخُصُوصِهِ: فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرُ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا، فِي «تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٣/٣٣٥) وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (٩/٣٥٧)، بِرَفْعٍ: (٩٧١٣) وَغَيْرِهِمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ فِي مَكَّةَ، فَانْخَلَعَتْ بِهَا الشُّبُهَةُ مِنْ أَسَاسِهَا.

(١) مِثَالُ هَذَا رَوَاهُ الْكَلْبَرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/٤٥٧) عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْتِنَا قُرُوءًا قَدْ وَفَّيْتَهُ أَقْرَبَ﴾ [البقرة: ١١٥]، قَالَ مُجَاهِدٌ: «فَتَمَّ قِيلَةُ اللَّهِ؛ فَتَمَّ قَالَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ، مَنَعَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الرَّجَاءِ فِيهَا ظَاهِرًا فِي الصِّفَةِ، بَلِ الْوَجْهُ عَنْدَهُ فِيهَا كَالْوَجْهِ، كَمَا فِي الْآيَةِ الْآخَرَى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنْهُمْ قَوْمًا مَرْتَابًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وَمَنْ أَثَبَّتَ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ جَمِيعًا أَنَّ الْوَجْهَ صِفَةً ذَاتِيَّةً لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ أَنْظِرْ «جَوَابَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمَصْرِتَةِ» (ص/١١٠).

(٢) أَنْظِرْ أَثَرًا صَحِيحًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي تَرْتِيبِ مَصَادِرِ التَّفْسِيرِ عَنْدَهُ فِي «الْمَقْدَمَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيدِ (ص/٢٨٦).

وَمَنْ ذَهَبَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ إِلَى اعْتِمَادِ اللَّغَةِ، وَلَمْ يَرِ الْحَدِيثَ وَارِدًا  
لِتَفْسِيرِهَا: فَقَوْلُهُ سَائِغٌ، وَلَهُ فِيهِ أَيْضًا أَثْمَتُهُ<sup>(١)</sup>.

الشَّاهِدُ الْأَهَمُّ مِنْ هَذَا كُلُّهُ: أَنَّ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ لَمْ يَطْعَنَ فِي خَبَرِ  
أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه بِأَيِّ دَعْوَى كَانَتْ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَدِّثُونَ!  
وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: فِي دَعْوَى الْمُتَنَكِّرِ لِلْحَدِيثِ كَوْنِ الْآخِرَةِ دَارَ  
جَزَاءٍ، لَا تَكْلِيفَ فِيهَا بِسُجُودٍ وَلَا بَغْيٍ، فَيُقَالُ فِيهِ:

إِنَّ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ (الْغَزَالِيُّ) مِنْ كَلَامٍ أوردَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ، لِيَتَوَصَّلَ بِهِ  
إِلَى إِبْطَالِ خَبَرٍ صَحِيحٍ، لَا يَصِحُّ مِنْهُ مَسْلَكًا عِلْمِيًّا مُعْتَبَرًا فِي التَّقْدِيرِ، لِأَمْرَيْنِ:  
أَوَّلَاهُمَا: أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي غَنَاهُ بِالِاسْتِشْهَادِ، لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،  
كَمَا قَدْ يَتَوَقَّعُهُ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِشَأْنِ مُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى  
عَلِيِّ رضي الله عنه، وَنَسَبَةِ الْغَزَالِيِّ لَهُ إِلَى «الصَّحِيحِ» مُطْلَقًا يُؤْهِمُ كَوْنَهُ فِي «الصَّحِيحِ»  
مُسْتَنَدًا لِلِاحْتِجَاجِ، فِي حِينِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ ذَكَرَهُ مُتَعَلِّقًا، مُتَرْجِمًا بِهِ أَحَدَ أَبْوَابِ  
كِتَابِهِ لَا غَيْرَ<sup>(٢)</sup>.

ثَانِيَهُمَا: عَلَى فَرْضِ صِحَّةِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فَإِنَّ عُمُومَهُ غَيْرُ مُرَادٍ،  
وَالِاسْتِدْلَالُ بِالْعُمُومِ لِنَفْيِ الْخُصُوصِ لَا يَمْشِي عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، وَعُمُومُ هَذَا الْأَثَرِ  
يَقْتَضِي قُصْرَ الْاِخْتِبَارِ وَالتَّكْلِيفِ فِي حَالِ الدُّنْيَا فَقَطْ، وَنَفْيَ ذَلِكَ عَنِ النَّاسِ مُطْلَقًا  
مِنْ لِحْظَةِ الْمَوْتِ إِلَى دُخُولِ إِحْدَى الدَّارَيْنِ!  
وَهَذَا مَا لَا يَقُولُ بِهِ عَالِمٌ قَطُّ، وَلَا حَتَّى الْغَزَالِيُّ يَقُولُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُثْبِتُ سَوَالَ  
الْمَلَكَاتَيْنِ لِلنَّاسِ فِي الْبَرْزَخِ وَفَتْنَتِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «شرح مقدمة التسهيل» لمساعد الطيار (ص/١١٣).

(٢) أورد البخاري هذا الأثر عن علي في «صحيح» (٨٩/٨) بعد قوله: (باب: في الأمل وطوله)، ووصله  
ابن حجر في «تفليق التعليق» (١٥٨/٥).

(٣) انظر «عقيدة المسلم» (ص/٢٠٩-٢١٠)، و«كيف نتعامل مع القرآن» كلاهما لمحمد الغزالي  
(ص/١١٦).



ولذا كان الصحيح أن يُقال في هذا الباب: إِنَّ التَّكْلِيفَ أَوْ الْاِخْتِبَارَ إِنَّمَا يَنْقُطَعَانِ عِنْدَ دُخُولِ دَارِ الْقَرَارِ، أَمَّا فِي الْبَرْزَخِ وَعَرَصَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا يَنْقُطَعُ مُطْلَقًا، وَهَذَا مَا حَكَاهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ<sup>(١)</sup>، بَلْ عَدَّهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ<sup>(٢)</sup>.

لَكِنْ هَذَا التَّكْلِيفُ وَقْتُهُ لَا يَقْتَضِي تَرْتِيبَ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ خَاصِّينَ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ بِالضَّرُورَةِ، بَلِ الْغَايَةُ مِنْهُ إِظْهَارُ حَالِ الْمُخْتَبِرِينَ وَتَقْرِيعُ مَنْ خَالَفَ مِنْهُمْ، وَهُوَ بِذَا نَوْعِ عَقُوبَةٍ<sup>(٣)</sup>؛ وَ«مَنْ لَمْ يُكَلَّفْ فِي الدُّنْيَا يُكَلَّفْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ، فَإِنَّ دَارَ الْجَزَاءِ لَا امْتِحَانَ فِيهَا، وَأَمَّا الْامْتِحَانُ قَبْلَ دَارِ الْجَزَاءِ، فَمُمْكِنٌ لَا مَحْذُورَ فِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ عِلْمَاءِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ مُوَافَقًا لَهُ<sup>(٥)</sup>.  
وَأَمَّا دَعَوَاهُمْ فِي الْإِعْتِرَاضِ الثَّلَاثِ: أَنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمَ.  
فَالْجَوَابُ عَلَيْهِ: وَإِنْ كَانَ مُضْمَّنًا فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى آتِفًا، فَقَدْ سَبَقَ الْإِجَابَةُ عَنْ شَبِيهِهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ شَبَهَةٍ مِّنْ نَّفْيِ (صِفَةِ الْقَدَمِ) فِي مَبْحَثٍ قَبْلَ هَذَا: فِي كَوْنِهَا تُثَبَّتُ لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا أُثْبِتَتْ لَهُ نَبِيُّهُ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ لَهَا بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّ مِثْلَهَا مِثْلُ بَاقِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ، وَالْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ وَاحِدٌ، مَا يُقَالُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ، يُقَالُ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ؛ فَلَا يُسْتَفْصَلُ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ وَكَيْفِيَّتِهِ، وَيُفَوَّضُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

(١) فِي سِيَاقِ تَقْرِيرِهِ لَامْتِحَانِ الْأَطْفَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، انْظُرْ «تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ» (٥٨/٥).

(٢) «طَرِيقُ الْهَجَرَتَيْنِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ص/٤٠١).

(٣) انْظُرْ «دَفْعَ دَعْوَى الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ» لِد. د. عَيْسَى النَّمْعِيِّ (ص/٥٧٤).

(٤) «جَامِعُ الْمَسَائِلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣/٢٣٨).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣/٢٤٦).



## الفصل الثالث

نقدُ دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ  
للأحاديثِ المُتعلِّقةِ بالغيبيَّاتِ



## المبحث الأول

نقد دعاوى المعارضة الفكرية المعاصرة  
لحديث «مفاتيح الغيب خمسة»



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ حَدِيثِ «مَفَاتِيحِ الْغَيْبِ خَمْسَةٌ»

قول الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فسره النبي ﷺ بآية أخرى في كتاب الله تعالى، فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية عند البخاري: «... ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية عند الشيخين قال ابن عمر: قال النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الأنعام: ٣٤]»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا)، رقم: ٧٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الاستسقاء، باب: لا تدري متى يجيء المطر إلا الله وقال أبو هريرة: عن النبي ﷺ: «خمس لا يعلمهن إلا الله»، رقم: ١٠٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى (إن اله عنده علم الساعة)، برقم: ٤٧٧٨، وبمسلم (ك: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله، رقم: ٩).

## المطلب الثاني سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «مفاتيح الغيب خمسة»

مما أورده المعارضون على حديث ابن عمر رضي الله عنهما، شبهات تدعي معارضته لبعض مكتشفات العلوم التقنية الحديثة، فمن ذلك:

**أولاً:** أن الإنسان في هذا العصر المتأخر استطاع بواسطة ما اخترعه من آلات رصدية معرفة أوقات نزول الأمطار في مختلف البلدان، بل وأصبح قادراً على استمطار الغيوم نفسها، بما يسمونه (المطر الصناعي).

**ثانياً:** أنه صار من السهل معرفة جنس الأجنة في الأرحام وعددها بتصويرها عن طريق تسليط نوع من الأشعة الكاشفة على بطون الحوامل.

فما دام أن العلم البشري قد توصل إلى معرفة هذه الأشياء، فلا يجوز إذن أن تكون قد كشفت ما اختص الله تعالى بعلمه!

يقول (جواد عفانة) في تقرير هاتين الشبهتين: «تُرى؛ لو كانت الآية تقول: ولا يُنزَلُ الغيث إلا هو، ولا يعلم ما في الأرحام إلا هو، فما سيكون موقف المسلمين من القرآن هذه الأيام بعد أن صاروا هم أنفسهم يستطيعون إنزال الغيث ومعرفة ما في الأرحام؟»<sup>(١)</sup>.

(١) دور السنة في إعادة بناء الأمة (ص/ ٢٣١).



### المطلب الثالث

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «مفتاح الغيب خمس»

تمهيد:

لم يُمهّد بعضُ الباحثين من مُعظمي السُّننِ دراستَه لهذا الحديث بجمع النُّصوص الواردة في بابِه أوَّلاً قبل الخوضِ في إشكالاته سبيلًا لإزاحة شبهة التعارض بين ما ثبت من الحقائق العلمية في علم الأجنة الحديث، والتفسير الشائع لعلم ما في الأرحام؛ فلم يلبثوا أن أقحموا علم نوع الجنين وصفاته الخلقيّة في علم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله حقيقة! وكذا جعلوا ذات القدرة على إنزال المطر من السحاب ممَّا اختصَّ به الله وحده؛ قد جعلوا هذا هو المراد من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [الأنعام: ٣٤].

ومن ثمَّ قالوا بنفي التعارض بين علم البشر وعلم الله لما في الأرحام من جهة أن علم البشر علم جزئيٌّ ظنيٌّ، وأنَّ علم الله محيطًا شاملًا للذكورة، والأنوثة، والأجال، والأزاق، والشقاوة، والسعادة، ونحو ذلك؛ وكذا جعلوا قدرة الله في إنزال المطر والعلم به كاملةً متحققة، مقابل قدرة البشر الناقصة المئوَّهة.

هكذا ارتآ بعض المعاصرين التوفيق بين الآية وما فهموه من الحديث، فأوقعهم هذا التفسير الخاطئ في الخلط بين الغيب المطلق المقصور علمه على الله تعالى وحده -المتمثل في مفاتيح الغيب الخمس المذكورة في الحديث- وبين علم الله المحيط بعالم الشهادة من الموجودات، والتي يُدرك بعضه علم البشر، بما يعلمونه من سني الكون والحياة! مع أن الله تعالى قد فصل بين القُضِيَّين بجلاء في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا بَرٌّ وَلَا يَبْرٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فقد دلت هذه الآية على أن مفاتيح الغيب لا يعلمها أحد سواه، وكذلك جملة ما في البرِّ والبحر لا يعلم جميعه أحد سواه، لكن لأنه من علم الشهادة، فقد يحصل العلم ببعضه لبعض خلقه، بمن توفرت لهم أسباب معرفته.

والنبي ﷺ قد أخبر أن مفاتيح الغيب المقصور علمها على الله في هذه الآية هي الخمس الواردة في آية سورة لقمان، بتحديد ظاهر لا لبس فيه.

فعلى هذا يكون العلم الأول في الآية ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾: من الغيب المطلق المتعلق بالله سبحانه دون من سواه.

والعلم الثاني فيها ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾ إلى آخرها: من الغيب النسبي الذي يمكن للمخلوق معرفته دون إحاطة تامة، فهو علم شهادة لمن علمه، وغيباً لمن فقد أسباب معرفته<sup>(١)</sup>.

إذا تبين هذا الفرق بين هذين العلمين، فهل يُمكن أن يعلم البشر شيئاً من مفاتيح الغيب؟ والجواب أن يقال:

إن كلمة العلماء مُجمعة على أن مفاتيح الغيب الخمسة لا يعلمها إلا الله سبحانه، فلا يخضع أي منها في كلياتها وجزيئاتها للسُّنن الكونية المطردة في عالم الشهادة، ولا يمكن لمخلوق أن يعلم أي شيء منها اعتماداً على قوانين الاستكشاف لهذا الكون المنظور.

(١) انظر علم الغيب في الشريعة الإسلامية لد. أحمد الغنيان (ص/٣٥-٣٦).

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا هُوَ﴾: «وعند الله علم ما غاب عنكم أيها الناس مما لا تعلمونه، ولن تعلموه، مما استأثر بعلمه نفسه، ويعلم أيضاً مع ذلك جميع ما يعلمه جميعكم»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن حجر: «المُرَاد بِالْغَيْبِ الْمَنْفِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي لِقْمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

فنستخلص من هذا: أَنَّ مَنْ اعتقد أَنَّ الْعِلْمَ بِنَوْعِ الْجَنِينِ، هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ مِنْ عِلْمِ مَا فِي الْأَرْحَامِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ: فَقَدْ أَخْطَأَ الْفَهْمَ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ عَالَمِ الشَّهَادَةِ الْخَاضِعِ لِسُنَنِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي بَشَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، وَالْعُلَمَاءُ مِنْذُ الْقَدِيمِ يَقْرَأُونَ بِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ جَنْسِ الْجَنِينِ، لَمْ يَعْدُوا ذَلِكَ مَحْظُورًا مَعْرِفَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ.

يقول الجرافيّ: «قد يحصل لغير الأولياء معرفة ذكورة الحمل وأنوثته بطول التجارب، وقد يُخطئ الظن، وتَنخَرِمُ الْعَادَةُ»<sup>(٣)</sup>.

والَّذِي أَوْقَعَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ فِي تِلْكَ الْمَزَلَّةِ فِي الْفَهْمِ: أَخَذَهُ بِمَعْنَى الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ (مَا)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسِّرْ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، لِتَشْمَلِ عَنْدَهُ مَعْنَى جَنْسِ الْجَنِينِ، مَعَ مَا يَتَبَادَرُ فِي عُرْفِ النَّاسِ إِذَا سَأَلْتَهُمْ عَمَّا فِي رَحِمِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ، دُونَ تَمَعُّنٍ مِنْهُ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمَفْسَّرِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

### شُبْهَةُ الْعِلْمِ بِوَقْتِ نَزُولِ الْمَطَرِ:

وَأَمَّا كَوْنُ الْإِنْسَانِ قَادِرًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ نَزُولِ الْأَمْطَارِ، كَمَا يَظْهَرُ فِي نَشْرَاتِ الْأَخْبَارِ الْجَوِّيَّةِ: فَإِنَّ الَّذِي نَطَقَ بِهِ الْحَدِيثُ هُوَ الْعِلْمُ بِوَقْتِ نَزُولِ الْغَيْثِ، وَلَيْسَ الظَّنُّ، أَمَّا مَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمُخْتَصُّونَ فِي الْأَحْوَالِ الْجَوِّيَّةِ فَقَضَائَاهُ أَنْ يَكُونَ

(١) «جامع البيان» للطبري (٢٨٣/٩).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥١٤/٨).

(٣) «طرح الشريب» للمراقبي (٢٥٥/٨).

ظَنًّا غَالِبًا باعترافهم هم، وكلُّنا يَعْلَمُ كَثْرَةَ الأَخْطَاءِ فِي تَنْبُؤَاتِهِمْ، مَعَ مَا تَوَافَرُ لَدَيْهِمْ مِنْ آلَاتٍ دَقِيقَةٍ، وَيُؤَدُّ لَأَسْبَابِ مَا تَنَبَّأُوا بِهِ.

ذلك لِأَنَّ الجِبْهَاتِ الهَوَائِيَّةَ، أَوْ المُنخَفِضَاتِ الجَوِّيَّةَ، قَدْ تَتَلَشَّاهُ، أَوْ تَتَعَمَّقُ، أَوْ يَتَغَيَّرُ اتِّجَاهُهَا وَسُرْعَتُهَا بَيْنَ لِحْظَةٍ وَآخَرَى فَجْأَةً، دُونَ سَابِقِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ، وَلِذَا تَرَاهُمْ يُؤَيِّرُونَ تَسْمِيَةً مَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ بِ (التَّوَقُّعَاتِ)، فَلَا يَجْزِمُونَ فِيهِ بِشَيْءٍ.

ولو افترضنا جَدَلًا أَنَّ نِسْبَةَ الْخَطَأِ فِي تَوَقُّعَاتِهِمْ مُنْعِمٍ فِي مَا يَخْصُ نَزُولَ الْمَطَرِ، فَإِنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ الْمُنْعَمَةَ لَنْ تَكُونَ إِلَّا بَعْدَ حَدُوثِ الْأَسْبَابِ الْمُبَاشِرَةِ الْآتِيَةِ لِنَزُولِ الْأَمْطَارِ؛ وَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ التَّحْدِي فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَظْهَرُ لِلْعَامِّي أَيْضًا!

فَإِنَّكَ تَرَى الْفَلَّاحَ يَرَى سَحَابًا يُمَطِّرُ أَرْضًا بَعِيدَةً فِي الْأَلْقِ، وَهُوَ يَجِدُ الرِّيحَ وَقْتُهَا تَهْبُ بِشِدَّةٍ جِهَةً أَرْضَهُ أَوْ بَسْتَانِهِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ السَّحَابَ مُدْرِكُ أَرْضِهِ بِالْأَمْطَارِ بِإِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ؛ فَإِذَا قَالَ هَذَا: سَتُمْطَرُ عَلَى أَرْضِي بَعْدَ قَلِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يُعَدِّ بِذَلِكَ مُعْتَدِيًا عَلَى مَا اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ.

إِنَّ الْعِلْمَ الْكَامِلَ الْحَقَّ فِي هَذَا أَنْ يُجْزَمَ بِتَشَكُّلِ مُنخَفِضٍ جَوِّيٍّ فِي وَقْتٍ كَذَا، وَمَكَانٍ كَذَا، بِسُرْعَةٍ كَذَا، فَيَنْجُمُ عَنْهُ سَقُوطُ أَمْطَارٍ بِقَدَرٍ كَذَا، فِي سَاعَةٍ كَذَا، بَلْ فِي شَهْرٍ كَذَا مِنْ عَامٍ كَذَا، ثُمَّ يَصْدُقُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ! هَذَا الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُهُ بَشَرٌ.

وَلَوْ أَنَّ مُذَيِّمًا أَخْبَرَ الْبُتَّارَةَ، بِأَنَّ يَوْمَ كَذَا، يَبْعُدُ عَامِيْنِ، يَكُونُ مَطِيرًا، أَوْ مُلْتَهَبًا بِالنَّارِ، لَمَّا شَكَّ سَامِعُوهُ أَنَّهَا مَزَجَةٌ لِلتَّرْوِيجِ عَنْ نَفْوِئِهِمْ

وَأَمَّا عَنْ اسْتِمَاطَارِ السَّحَابِ الْمُسَمَّى بِالْمَطَرِ الصَّنَاعِيِّ:

فَحَقِيقَتُهُ: أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْزَالِ لِبْخَارِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ فِي الْغَيُومِ، بِقَذْفِهَا بِبِلُورَاتٍ ثَلْجِيَّةٍ أَوْ أَبْخَرَةٍ مُسْتَخْرَجَةٍ مِنَ الْفِضَّةِ، مَعَ شُرُوطٍ أُخْرَى مُتَعَلِّقَةٍ بِاتِّجَاهِ الرِّيحِ، وَحَرَارَةِ الْجَوِّ، وَقَابِلِيَّةِ السُّحُبِ نَفْسَهَا لِلْإِمْطَارِ، يَسَاعِدُ ذَلِكَ عَلَى تَشَكُّلِ

الثَّوْبَاتِ وتكاثف البخار حولها، ثُمَّ تَحُولُهَا إِلَى قطرات ماء تسقط بعد ذلك، دون قدرة على التحكُّم في كمِّه أو مكانه أو زمانه<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الله تعالى إلى الأسباب المخلوقة الَّتِي تَتِمُّ بها عَمَلِيَّةُ الإِمطارِ في بضع آياتٍ من كتابه العزيز، منها قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزَيِّجُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَتَرَى مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيَقْبِضُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٤٣].

فهل يستطيع بَشَرٌ تحقيقَ هذه الأسباب، من تبخير تلك الكمِّيات الضَّخمة من مياه البحار، ثُمَّ تكتيفها في درجة برودة معيَّنة يُتحكَّم بها في جوِّ السَّمَاءِ، ثُمَّ النَّفْخُ في الهواء لتوليد رياح تنقل تلك السُّحب نحو الحقول والمزارع والسُّدود، ثُمَّ التَّحكُّم في كمِّيات المياه المنزلة الَّتِي يحتاجونها من تلك السُّحب؟!؟

غاية ما يفعله المُستمطرون، أن يأتوا إلى السَّبب الأخير من تلك العَمَلِيَّةِ المَرَكَّبَةِ كُلِّهَا، فيزوِّدوا الغيومَ المتشكِّلة ببعضِ المواد، تحفيزًا لها على إنزال ما تحمله من بخار ماء.

فَمَثَلُ ذلك منهم: كَمَثَلِ الفَلَّاحِ مع زرعِهِ يُوفِّرُ له الطُّرُوف الملائمة للنُّمو، ويزيد فيه بعض المواد لتسريع نَبْتِهِ، أو تكثير غَلَّتِهِ، وليس في هذا ما ينفي أن يكون الزَّرْعُ مِمَّا اخْتَصَّ به الله سبحانه على وجه الحقيقة: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [الْأَنْعَامِ: ١٣١].

لأجل ذلك، إِرْتَأَى بعضُ علماءِ الأَرصادِ الغَرِيبِينَ تَخْطِئَةَ تَسْمِيَةِ هذه العَمَلِيَّةِ بالمطر الصَّنَاعِي، لأنَّها عَمَلِيَّةٌ في حَقِيقَتِهَا لا تصنع مطرًا، واختاروا تسميتها بـ (التَّمْطِيرِ الصَّنَاعِي)، لأنَّها إنزال شيءٍ هو مَوْجُودٌ أصلاً<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا كُلُّهُ، فَإِنَّ نَتائِجَ الاستمطار الصَّنَاعِي لا تزال ضعيفةً إلى الآن، ولا يُمكن الجزم بنتائجها، الَّتِي لا تتناسب أصلاً مع ضخامةِ الأموالِ الَّتِي تُنفَقُ

(١) «الأرصاد الجوية» لمحمد الفندي (ص/١٥٦-١٥٧).

(٢) «الأرصاد الجوية» لمحمد الفندي (ص/١٧٤).

عليها، وهو ما حال دون تعميمها في البلدان التي تحتاج إلى الأمطار، حتى تجد دولا متقدمة كأستراليا، تلفحها سنين عجاف من الجفاف، لا تلجأ إلى هذا الاستمطار الصناعي، لمعرفة بقلة جدواه أو عدمه.

هذا مِنَّا كُلُّهُ من باب مجارة المعترض في مجادلته؛ وإلا فإن قضية الاستمطار خارجة عن محل النزاع من الأساس! لأن المقصور فعله على الله تعالى في حديث ابن عمر رضي الله عنهما هو: العلم بوقت نزول المطر، لا القدرة على إنزال المطر في ذاته!

يتبين هذا بصورة أوضح في المقصود بالعلم الإلهي المتعلق بما في الأرحام:

حيث جاء الخبر عن رسول الله ﷺ في عد مفاتيح الغيب بصيغتين اثنتين:  
**الصيغة الأولى:** تشير إلى الغيوب الخمسة بذكر آية سورة لقمان، وهي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾... ﴿لَقَمَانَ: ٣٤﴾»<sup>(١)</sup>.  
وهي أيضا في «صحيح مسلم» من رواية ابن عمر في حديث جبريل الطويل<sup>(٢)</sup>.

وأما **الصيغة الثانية** من الخبر: فقد جاء فيها تفصيل الغيوب الخمس من لفظ النبي ﷺ نفسه، في قوله: «مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى (إن الله عنده علم الساعة)، برقم: ٤٧٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله، رقم: ٩).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا)، رقم: ٧٣٧٩).

وفي رواية عند البخاري: «... ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام»<sup>(١)</sup>.  
 فنلاحظ أنَّ الصَّيغَتَيْنِ قد اتَّفَقَتَا في لفظ ثلاثٍ مِنْ تلك الغيوب: في علمِ  
 السَّاعةِ، وعدمِ درايةِ الأنفُسِ لَكسبِها، ومكانِ موتِها.  
 وهذه الثلاثة غَيْبٌ مطلقٌ لا يعلمه إلَّا الله باتِّفاقٍ، واختلفتِ الصَّيغَتَيْنِ في  
 اثنتين الباقيتين: في إنزالِ المطرِ، وما في الأرحامِ.  
 فالصَّيْغَةُ الْأُولَى: أشارت إلى أنَّ اللَّفْظَ العامَّ في قوله تعالى: ﴿وَيَزِلُّ  
 الْغَيْثَ وَيَنْزِلُ فِي الْأَرْحَامِ﴾ هو مفتاحٌ للغيبِ مِنْ غيرِ تفصيلٍ.  
 أمَّا الصَّيْغَةُ الثَّانِيَّةُ: فقد عَدَلَتْ عن عمومِ المعنى إلى قصدِ التَّخصيصِ،  
 وذلك أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد حَدَّدَ معنىَ هذا المُجْمَلِ مِنْ ذاكِ العمومِ في الآيةِ بقوله:  
 «... ولا يَعْلَمُ ما تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إلَّا الله، ولا يعلمُ متى يَأْتِي المطرُ أحدٌ إلَّا  
 الله...».

وإعمالاً للقواعد الأصوليَّة في مثل هذا المقام يكون الجمع بين النَّسَبَيْنِ  
 بحملِ العامِّ على الخاصِّ، أي بجعلِ (غَيْضِ الأرحامِ) (وَزَمَنِ الإِمْطَارِ) هما  
 الغيبُ الَّذِي لا يعلمه إلَّا الله في الآية، فهما فقط مِفْتَاحَا الغيبِ، لا مُطلقٌ ما في  
 الأرحامِ: مِنْ ذِكُورَةٍ، وأنوثة، وعلمِ بصفاتِ الجنينِ، ولا مطلقٌ إنزالِ الغيثِ  
 الوارد في عمومِ الآيةِ الكريمة؛ مع أنَّ في سورة الرُّعدِ إشارةٌ إلى هذا المعنى  
 الْمُخْصَصِ أيضًا، في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا يَنْبِئُ  
 الْأَرْحَامَ وَمَا تَرْزُقُ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِقَدَارٍ﴾ [الرَّعد: ٢٨].

فَعَلِمَ اللهُ تعالى لِمَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى في هذه الآية، كَعَلِمَ اللهُ لِمَا في  
 الأرحامِ في آية لقمان، مِنْ حيثِ دلالة (ما) الموصولة في كليتهما على شمولِ  
 عليه سبحانه لعالمِ الغيبِ والشَّهادةِ في الحملِ، هذا المعنى العامِ المُجْمَلِ فَضَّلَ  
 في قوله بعدها: ﴿وَمَا يَنْبِئُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَرْزُقُ﴾.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاستسقاء، باب: لا يدري متى يجيء المطر إلا الله وقال أبو هريرة: عن  
 النبي ﷺ: «خمس لا يعلمهن إلا الله»، رقم: ١٠٣٩).

وعلى هذا نقول: إنَّ علم ما تغيض الأرحام هو من الغيب المقصور علمه على الله تعالى - كما دلَّ عليه الحديث - أمَّا العلم المتعلِّقُ بازدياد الأرحام بالأجنَّة، فهو من عالم الشَّهادة؛ وعلمُ الله فيه علمٌ إحاطةٌ وشمولٌ.

الَّذِي يُوَكِّدُ لَنَا هَذَا الْمَعْنَى الْآيَةُ الَّتِي تَتْلُوها مَبَاشَرَةً، أعني قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ الْقَبْرِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [البقرة: ٢٩].

ففيها إشارة إلى أَنَّ الْآيَةَ السَّابِقَةَ تَصَمَّتْ جُزْءًا مِنْ عَالَمِ الْغَيْبِ: وَهُوَ غَيْضُ الْأَرْحَامِ، وَجُزْءٌ مَتَعَلِّقٌ بِعَالَمِ الشَّهَادَةِ: وَهُوَ عِلْمُ اللَّهِ الْمُحِيطُ الشَّامِلُ لِأَحْوَالِ وَصَفَاتِ نَحْمِلِ كُلِّ أَتْنَى، وَمَا تَزْدَادُ بِهِ أَرْحَامَهُنَّ.

فَمَا الْمَقْصُودُ إِذْنِ بَغْيُضِ الْأَرْحَامِ؟

يَدُورُ لَفْظُ (الْغَيْضِ) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ عَلَى مَعْنَى: التَّقْصِصِ، وَالْقُورِ، وَالذَّهَابِ، وَالنُّضُوبِ، يُقَالُ: غَاضَ الْمَاءُ غَيْضًا وَمَغَاضًا: إِذَا قَلَّ وَنَقَصَ، أَوْ غَارَ فَذَهَبَ، أَوْ قَلَّ وَنَضَبَ، أَوْ نَزَلَ فِي الْأَرْضِ وَغَابَ فِيهَا، وَغَاضَتِ الدَّرَّةُ: احْتَبَسَ لِبْنُهَا وَنَقَصَ<sup>(١)</sup>.

وعلى هذه المعاني دارَ تفسير أهل العلم لَغْيُضِ الْأَرْحَامِ فِي الْآيَةِ، فَجَعَلُوهُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ الدَّمُ النَّازِلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ.

وَالثَّانِي - وَهُوَ لَازِمٌ لِلأَوَّلِ -: أَنَّهُ السَّقَطُ النَّاقِصُ لِلْأَجِنَّةِ قَبْلَ تِمَامِ خَلْقِهَا<sup>(٢)</sup>.

يَقُولُ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي: «وَمَا تَغْيِضُ الْأَرْحَامُ: أَيُ تَفْصِيذُ الْأَرْحَامِ، فَتَجْعَلُهُ كَالْمَاءِ الَّذِي تَبْتَلِغُهُ الْأَرْضُ»<sup>(٣)</sup>.

يَتَبَيَّنُ بِهَذَا أَنَّ السَّقَطَ الْمَفْسُورَ لِلغَيْضِ الْمُرَادِ فِي كَلَامِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ هُوَ: الْجَنِينُ السَّاقِطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ اكْتِمَالِ خَلْقِهِ، أَوْ هُوَ الْجَنِينُ الَّذِي يَهْلِكُ فِي

(١) انظر «لسان العرب» (٢٠١/٧)، و«المعجم الوسيط» (٦٦٨/٢).

(٢) وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك والحسن البصري وغيرهم، انظر «جامع البيان» للطبري (٤٤٥/١٣)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٦٠٨/٤).

(٣) «المفردات في غريب القرآن» للأصفهاني (ص/٦١٩).



الرَّحْم؛ فيتحلَّل ويغور وتختفي آثاره منها، ويصدق عليه أَنَّ الرَّحْم تبتلعه كما تبتلع الأرض الماء.

وعلم الأجنة الحديث يجعلني هذه الحقيقة: حيث يقرَّر أهل التَّخصُّص بالأجنة، أَنَّ الأجنة عندما تهلك في الأسابيع الثمانية الأولى من عمرها؛ إمَّا أن تسقط خارج الرَّحْم، أو تتحلَّل ثمَّ تختفي من داخله، فيتغيَّر فيه حجم الرَّحْم، ليأخذ في الصُّغر والجمود، نظرًا لامتناع السائل (الأمنيوسي) الَّذي يعيش فيه الجنين، بسبب تهتك هذا الأخير، ويسمُّون هذا الهلاك بصورتيه: «الإسقاط التلقائي المبكر»، وهو يكثر حدوثه خلال الأسابيع الثمانية الأولى من الحمل، فأمره شائع في الحوامل، تصل نسبة حدوثه عندهنَّ إلى ما يقرب من (٦٠%)<sup>(١)</sup> فهذا أقرب ما يكون إلى ما قرَّناه في معنى غيض الأرحام.

ولله درُّ عبد الرحمن السَّعدي (ت ١٣٧٦هـ)، كيف اهتدى إلى تفسير الغيض في الآية بكلماتي صورتني السَّقَط السَّابقتين كما قرَّناه؟ وكأنَّه طالع أحوال الأجنة الهالكة في أحدث المراجع العلميَّة قبل أن يسطر تفسيره! فتراه يقول: «ما تغيض الأرحام: أي تنقص ممَّا فيها، إمَّا أن يهلك الحمل، أو يتضاءل، أو يضمحلَّ»<sup>(٢)</sup>.

فقوله «إمَّا أن يهلك الحمل»: هو السَّقَط الَّذي يلفظه الرَّحْم.  
وقوله «أو يتضاءل»: هو الإجهاض المخفي، حيث ينكمش حجم الجنين ويتصاغر.

وقوله: «أو يضمحلَّ»: هو الأجنة الَّتِي تتلاشى في الرَّحْم.  
فيتبيَّن من هذا التَّفصيل السَّالف، أَنَّ المقصود بعلم ما تغيض الأرحام: هو العلم السَّابق بحدوث الإسقاط التلقائي المبكر بصورتيه قبل تمام تخليق الجنين، مع توقُّر مقدَّمات الخلق الضروريَّة ومادَّته الأولى، وتهيؤ أسباب ذلك وانتفاء

(١) انظر مقال لـ د. عبد الجواد الصاوي بعنوان «مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام»، منشور في مجلة

«الإعجاز العلمي» العدد ٢٨، ص/ ٨.

(٢) «تفسير الكريم الرحمن» للسَّعدي (ص/ ٤١٤).

الموانع لحدوثه، فيتخلّص الرّحم من تلك المواد الأولى بإسقاطها، أو بغورها  
واندثارها.

وعليه، فإنَّ علمَ غَيْضِ الأرحام الذي لا يعلمه إلّا الله: هو العلم بمستقبل  
هلاك الأجنة المبكرة أو حياتها، أو بمعنى آخر: العلم بإرادة الله تعالى في إتمام  
تخليق إنسان من عدمه، فهذا العلم هو المقصور على الله وحده، ويستحيل على  
الخلق جميعاً معرفته.

### استحالة علم أهل التخصص الطبي بحدوث الإسقاط التلقائي المبكر:

إنَّ المراجع الطبي لا تزال تعجز عن الإجابة عن سبب سقوط بعض الأجنة  
بعد موتها دون بعضها الآخر، ذلك «لأنَّ الجنين في بطن أمه يمرُّ خلال مرحلة  
تخليقه بتحوّلات مُعقّدة إلى الغاية، لا تزال جوانب كثيرة منها تمثّل لغزاً محيراً  
للأطباء أنفسهم، وقد تحدث خلال هذه المدة الحرجة تغيّرات مفاجئة، ينجم  
عنها خلل في الصّبغيات أو الجينات، فتؤدّي إلى هلاك الجنين المبكر بنسبٍ  
عالية.

هذه التّغيرات المفاجئة المُميتة لا تزال خارج نطاق العلم القطعيّ بحدوثها،  
وذلك أنَّ معظم أسبابها مجهولة، يستحيل الكشف عنها مُسبقاً، أو توقّع حدوثها،  
لأنَّ الخلل في الصّبغيات يحدث بطريقة عشوائية ومتفرّقة، ولا يمكن العلم  
بحدوثه قبل أن يحدث.

وكذا الاضطرابات في العوامل الجينيّة العديدة المسؤولة عن تمايز الخلايا  
ونموّها، وما يمكن أن يتعرّض له الجنين من العوامل الماسخة، من الإشعاع  
والفيروسات والمواد الكيميائية، وما يمكن أن تتعرّض له الأم من الصّدمات  
النفسية أو العصبية، أو الأمراض المختلفة في المستقبل، كلُّ ذلك غيّب،  
لا يستطيع أحدٌ من البشر أن يجزم بحدوثه أو عدم حدوثه، وبالتالي فما يُبنى  
عليها من حدوث الإسقاط التلقائي يظلُّ غيِّباً لا يعلمه إلّا الله<sup>(١)</sup>.

(١) مقال لـ د. عبد الجواد الصاوي بعنوان «مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام»، منشور في مجلة «الإعجاز

وعلى هذا يتحرّر الغيب الحقيقي في (الغَيْض) بكونه: علماً بمستقبل حياة الأجنّة وهلاكها، أو علماً بسقط الجنين قبل أن يتمّ خلقه، أو بالعلم بمستقبل تطوّر مراحل خلق الجنين الأولى، من النطفة، إلى الملقّة، إلى المضغة، إلى إنشاء الخلق الإنسانيّ بعد نفخ الرّوح فيه، إذ يستحيل على العلماء حاضراً أو في المستقبل معرفة مصير أيّ طُورٍ من أطوار الجنين قبل اكتمال تخلّيقه ونفخ الرّوح فيه، هل سيتخلّق إلى الطّور الّذي يليه، أم يهلك وتغيض به الأرحام، لأنّ هذه المعرفة لا تخضع لسنن في الخلق مطّردة، بل علم ذلك عند الله الخالق وحده.

وسؤال الملك الموكل بالرحم ربّه ﷻ عن مصير كلّ طورٍ من أطوار الجنين الأوّلي هل ستتحلّق أم لا: لخبرٍ دليلٍ على هذا التّقرير! فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النّبي ﷺ قال: «وكلّ الله بالرحم ملكاً، فيقول: أي ربّ نطفة؟ أي ربّ علقه؟ أي ربّ مضغة؟ فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: أي ربّ أذكر أم أنثى؟ أشقي أم سعيد؟ فما الرّزق، فما الأجل، فيكتب كذلك في بطن أمّه»<sup>(١)</sup>.

### مفاتيح الغيب الخمس أمورٌ تتعلّق بالمستقبل:

فهذا المعنى الّذي قرّناه من علم غيُض الأرحام، والعلم بوقت نزول المطر: هو الّذي يتناسب مع باقي مفاتيح الغيب، حيث إنّها تتعلّق في أصلها بأمورٍ مستقبلية، لا بماضية أو حاضرة من أمور عالم الشّهادة.

ذلك أنّ العلم بالمستقبل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

**الأوّل:** العلم بمستقبل الأشياء الموجودة في عالم الشّهادة، والخاضعة كلياً للسّنن الكونيّة: فهذه يُمكن العلمُ بمستقبل زماينها من قِبَل العارفين بسُنّنها، كمعرفة وقت طلوع الشّمس وغروبها، ووقت الكسوف والخسوف وغير ذلك.

(١) أخرجه البخاري (ك: القدر، باب: في القدر، رقم: ٦٥٩٥)، ومسلم (ك: القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٤٦).

فهذا القسم خارجٌ عن نطاق الغيب المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، بل معرفة المستقبل فيه متاحة للخليق.

الثاني: العلم بمستقبل الأشياء المَعدومة التي لم توجد بعد في عالم الشهادة، هل ستوجد أم لا؟ فهذا القسم غَيِّبٌ مُطلق، لا خلاف عند العقلاء أن علمه عند الله تعالى وحده، فيستحيل على الخليق أن يعلموا منه شيئاً، لأن أصله ومستقبله غير خاضع لأي سُنَّةٍ كونيَّةٍ معهودة، لانعدام وجوده من الأصل.

الثالث: العلم بمستقبل أشياء هي موجودة في عالم الشهادة، تخضع في وجودها لسُنن الكون، لكن لا يخضع مستقبلها لسُنن مَشهودة: فهذا هو القسم الذي يَتَجَلَّى في مفاتيح الغيب الخمس!

وبيانُ هذه من الحديث: أن هذه الدُّنيا المشهودة، لا يقدر أحدٌ أن يعلمَ زمنَ انتهائها وزوالها، مع وجود علاماتٍ تدلُّ على قُربها بدلالةِ الشَّرْع، فهو مُستقبلٌ محظورٌ على الخليق معرفته، وهذا المَعْنى في الحديث بقوله: «ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله...».

وهذه السُّحب التي تغطِّي غلاف الأرض، تُخلَق وفق سُنن الله تعالى التي أودعها في الأرض والسَّماء على آناء اللَّيْلِ والنَّهار، لا يقدر مخلوقٌ أن يعلمَ يقيناً مُستقبلَ حركتها، وأحجامها، ووقتَ نِتابها من قبل أن يكتملَ تكونُها، وتنعقد أسبابُ إمطارها، لأنها لا تخضع لسُنن مشاهدةٍ مُطرَّدة ثابتة، فهو بهذا في علم الله تعالى وحده، وهذا المَعْنى في الحديث بقول النَّبي ﷺ: «ولا يعلم متى يأتي المطرُ أحدٌ إلا الله...».

ثم هذه الأنفس التي تملأ الأرض ضَجيجًا وسعيًا في رزقها وهنائِها، لا تعلم يقيناً كسبها من خيرٍ أو شرٍّ، وما سيجري لها من حوادث، مع كدِّها وحرصها على ذلك، فمستقبلُ كسبها محجوبٌ عنها، ولو في الزَّمن القريب، إذ لا يخضع لسُنن معلومة محدَّدة، وهذا المَعْنى بقول الله تعالى الوارد في الحديث: ﴿وَمَا تَدْرِي نَقَسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾.

وهذه الأنفس عيَّنها، الخاضعة لنواميس الحياة، لا تعلم أيضًا مَوْعدَ رحيلها من دُنْيَها، ونهاية وجودها بالموت مكانًا وزمانًا، لأنَّها أمور لا تخضع أيضًا لسُننِ كونيَّةٍ مَعهودة ثابتة، وهذا المَعْنَى بقول الله تعالى الوارد في الحديث: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾.

ثمَّ هذه الأَمْشَاجُ الَّتِي يُخْلَقُ بِهَا الإنسان، تنتقلُ في أَرْحَامِ النِّسَاءِ مِنْ طَوْرِ إِلَى طَوْرٍ، فِي ظِلْمَاتِ ثَلَاثَ، بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَتْ مَرَيَّةً مَشْهُودَةً، بِهَيْئَاتِهَا الْكُلِّيَّةِ، وَتَفَاصِيلِهَا الْجَزَيَّةِ، يَبْقَى مَصِيرُهَا وَتِمَامُ تَخْلِيْقِهَا خِلَالَ هَذِهِ الْأَطْوَارِ مَجْهُولًا:

أَيَّتِمُّ تَخْلِيْقُ هَذَا الْإِنْسَانَ، فَيَنْفَخُ بِالرُّوحِ، وَيَصْرُخُ خَارِجًا مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بِزَغَارِيدِ الْحَيَاةِ؟ أَمْ يَسْقُطُ، وَتَتَلَاشَى أَطْوَارُهُ فِي أَغْوَارِ الرَّحْمِ؟!

إِنَّ الْعِلْمَ بِمُسْتَقْبَلِ الْأَجَنَّةِ الْمُبَكَّرَةِ فِي أَطْوَارِهَا الصَّحِيحَةِ أَوْ شِبْهِ الصَّحِيحَةِ، هَلْ هِيَ هَالِكَةٌ أَمْ مُخَلَّفَةٌ؟ هَلْ يَغِيضُ الرَّحْمَ بِهَا، أَمْ يَنْشَأُ مِنْهَا إِنْسَانٌ جَدِيدٌ تُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، وَيزداد به الرَّحْمُ؟ .. كُلُّ هَذَا مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْخَالِقُ سُبْحَانَهُ.

وَالْمَعْنَى أَنَّ مَا سَيَحْدُثُ فِي عَالَمِ الْحَيَوَانِ مِنَ التَّكْوِينِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ هُوَ مِنْ خَزَائِنِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَحِيطُ بِمَا فِيهَا إِلَّا هُوَ، وَهُوَ الْغَيْبُ الْمُسْتَقْبَلِيُّ الْمَحْجُوبُ عَنْ عِلْمِ الْبَشَرِ، الَّذِي لَا يَخْضَعُ لِسُنَنِ مَشْهُودَةٍ مُطَّرَدَةٍ، بَلْ عِلْمُهُ خَاضِعٌ لِسُنَنِ غَيْبِيَّةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَهَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ ..»، كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ مَا دَامَ أَنَّ مُسْتَقْبَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَمَصِيرُهَا لَا يَخْضَعُ لِسُنَنِ الشَّهَادَةِ وَنَوَامِيسِ الْحَيَاةِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَى الْبَشَرِ الْعِلْمُ بِتَفَاصِيلِهَا عِلْمًا يُدْرِكُ بَيَقِينَ، لَا بَظْنَ أَوْ تَخْمِينَ.

وَلَقَدْ تَحَدَّثَ اللَّهُ النَّاسَ بِهَا فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، فِي زَمَنِ سَادَتْ فِيهِ الْكُفَّاهَةُ، وَالْعِرَافَةُ، وَالتَّنْجِيمُ، وَالسَّحَرُ، وَمَعَ ذَلِكَ عَجَزُوا، وَلَا يَزَالُ هَذَا التَّحْدِي سَارِيًا عِبْرَ الْقُرُونِ، حَتَّى اكْتَشَفَ الْإِنْسَانُ فِي هَذَا الْعَصْرِ -بِمَا أָذَنَ اللَّهُ بِهِ- بَعْضًا مِنْ سُنَنِهِ فِي الْكَوْنِ، مِمَّا كَانَ يَجْهَلُهُ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا؛ وَهُوَ مَعَ هَذَا الْعِلْمِ عَاجِزٌ أَنْ يَدْرِكَ بَيَقِينَ هَذِهِ الْمَغْيِبَاتِ الْخَمْسَ، مَعَ تَوْفُّرِ مَقْدَمَاتِ لَهَا مِنْ جَنْبِهَا.

يقول ابن كثير: «هذه مفاتيح الغيب التي استأثر الله تعالى بعلمها، فلا يعلمها أحد إلا بعد إعلامه تعالى بها؛ فعلم وقت الساعة لا يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرَّب؛ وكذلك إنزال الغيث لا يعلمه إلا الله، ولكن إذا أمر به عَلِمَتْهُ الملائكة الموكِّلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه؛ وكذلك لا يعلم ما في الأرحام ممَّا يريد أن يخلقه الله تعالى سواء، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًّا أو سعيدًا علم الملائكة الموكِّلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه»<sup>(١)</sup>.

فقد قسم ابن كثير هذين الغيبيين الأخيرين إلى قسمين: قسم يتعلَّق بالحدِّث قبل إيجاده، أي قبل تكوُّن الغيث واكتمال كلِّ أسباب الإمطار منه، وقبل تكوُّن ما في الأرحام وبروزه لعالم الشهادة: فهذا القدر هو الَّذي يدخل فيما اختصَّ الله وحده بعلمه، وهو المقصود ابتداءً من الآية، بنصِّ الحديث الَّذي حدَّدها بأنَّها مفاتيح للغيب خمسة.

وأما القسم الثَّاني: فبعد بروزهما لعالم الشهادة، وخضوعهما لسُنَنِ التَّسخير والخلق، فهذا الَّذي يُمكن لبعض الخلق العلم به بتعليم الله إيَّاه، «وهو لا يُنافي الاختصاص والاستثْناز بعلم المذكورات، لأنَّ المُراد بالعلم الَّذي استأثر به سبحانه: العلمُ الكامل بأحوال كلِّ على التَّفصيل، وما يعلم به الملك، ويطلع عليه بعض الخواصِّ دون ذلك العلم الكامل»<sup>(٢)</sup>.

ولذا فإنَّي على يقين أنَّ الإنسان سيظلُّ عاجزًا عن إدراك سير إنشائه في بطن أمِّه، وعن معرفة كمال تخليقه في أطواره من نقصائه.

كذلك سيظلُّ هذا الإنسان عاجزًا عن معرفة قطعِيَّة بوقت نزول المطر قبل تكوُّن السَّحب الممطرة، أو أثناء تكوُّن أطوارها الأولى، ولن يزال الظَّن والاحتمال ذيدنَ علماء الأرصاد في حديثهم عن وقت نزول الأمطار، ولو بعد بروز السَّحب الممطرة لعالم الشهادة وخضوعها لسُنَّته!

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/٣٥٢).

(٢) «كوثر المعاني الدراري» لمحمد الخضر الشقيطي (٢/٣٦٥).

كَأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يُعَلِّمُنَا بِهِذَا : أَنَّهُ وَإِنْ أَذِنَ فِي عَلَيْنَا بَعْضَ مَا أَوَدَعَهُ فِي كَوْنِهِ مِنْ سُنَنِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَأْذَنَ لِأَحَدٍ بِفَتْحِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ حَتَّى يَعْرِفَ سُنَّتَهَا وَيَخْبَرَ عَمَّا فِيهَا بَيِّقِينَ، أَمَّا غَيْرُهَا مِنْ أَبْوَابِ عَالَمِ الشَّهَادَةِ، فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ لَنَا، وَسُنَّتُهَا مَبْثُوتَةٌ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَسَيِّرُوا فِي الْأَرْضِ، وَانظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ، وَتَفَكَّرُوا فِي آيَاتِ الْإِنْفُسِ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مَسْخَرٌ لَكُمْ.

أَلَيْسَ الْحَدِيثُ إِذِنْ عَلَّمَ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟

ثُمَّ يَأْتِي مِنْ يُشَكِّكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَبْرِهِ صِدْقًا وَعَدْلًا،  
فَ﴿مُبَاحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْأَمْرِ عَمَّا يَشْفُوتُ﴾ ﴿١٨١﴾ وَ﴿سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿١٨٢﴾ وَلِ﴿حَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٨٣﴾.





## المبحث الثاني

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث نخس الشيطان للمولود



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ لِلْمَوْلُودِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا نَخَسَهُ»<sup>(١)</sup>  
الشَّيْطَانُ فَيَسْتَهْلِكُ<sup>(٢)</sup> صَارِحًا من نخسة الشَّيْطَانِ إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ.  
قال أبو هريرة: «أقرؤوا إن شئتم: ﴿وَلَا يَأْتِيهَا يَدٌ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ  
الْكَابِرِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٣٦]»، متفق عليه<sup>(٣)</sup>.  
وفي رواية له: «كُلُّ بَنِي آدَمَ يَمَسُّهُ الشَّيْطَانُ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ إِلَّا مَرْيَمَ  
وَأَبْنَاهَا»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) النخس: يكون بالشيء المحلود؛ كرووس الأصابع، انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/ ٣٢٥).  
(٢) الاستهلاك: الضياع، انظر «فتح الباري» (٦/ ٤٧٠).  
(٣) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيهَا يَدٌ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ﴾،  
رقم: ٣٤٣١)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل عيسى ﷺ، رقم: ٢٣٦٦).  
(٤) أخرجه مسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل عيسى ﷺ، رقم: ٢٣٦٦).

## المَطْلَب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### على حديث نخس الشيطان للمولود

مع جلاء الحديث في تقرير عداوة الشيطان للإنسان منذ لحظة خروجه إلى معترك الدنيا، وعدم منابذته للعقل إذ كان خبراً غيبياً محضاً؛ إلا أنه لم ينج من سهام الاعتراض قديماً وحديثاً؛ فكان القاضي عبد الجبار الهمداني فرط القوم إلى ملء غيبته منه<sup>(١)</sup>، ثم تبعه عليه فتاى من المحدثين، كان إمامهم في عصرنا (محمود أبو رية)، حيث أنه قد شتم بأنفه التقدي أنفاساً من أثر المسيحية في الحديث! يقول:

«... ومن المسيحيات في الحديث: ما رواه البخاري [وذكر الحديث] .. وفقه هذا الحديث الذي سمعه الصحابي الجليل من الرسول ﷺ: أن الشيطان يطعن كل ابن آدم، أو ينخسه؛ إلا عيسى بن مريم وأمّه، وبذلك لم يسلم من طعن الشيطان أحدٌ غيرهما من بني آدم أجمعين، حتّى الرسل: نوح وإبراهيم، وموسى، وغيرهم، وخاتمهم محمد صلوات الله عليه وعلى جميع النبيين؛ فانظر، واعجب!»<sup>(٢)</sup>.

(١) نسبه إليه الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢٠٥/٨).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٨٦).

وقد كان (محمّد عبده) من فتح البابِ لأمثالِ هذا للؤلؤ في هذا الحديث خاصةً، حيث قال: «المُحَقِّقُ عندنا أنّه ليس للشَّيْطَانِ سلطانٌ على عبادِ الله المُخْلِصِينَ، وخيرُهُم الأنبياء والمرسلون، وأمّا ما وُردَ في حديثِ مريم وعيسى، من أنّ الشَّيْطَانِ لم يَمَسَّهما . . فهو من الأخبارِ الظَّنِّية، لأنّه من رواية الآحاد، ولمّا كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد؛ وهي لا يُؤخَذُ فيها بالظن: كُنّا غير مُكَلِّفِينَ الإيمانَ بمضمونِ تلك الأحاديث في عقائدنا»<sup>(١)</sup>.

وقد كان ممّا أوردّه المخالفون من معارضاتٍ على هذا الحديث؛ قولهم: المعارضة الأولى: أن جَفَظَ عيسى ﷺ وأمه من نَحْسَةِ الشَّيْطَانِ دون سائر الأنبياء، فيه نوعٌ تفضيلٍ لهما عليهم، ومنهم نبينا محمد ﷺ! وهذا ما يفهم جلياً من تعليلي (أبو ريّة) أنّنا على الحديث<sup>(٢)</sup>.  
المعارضة الثانية: أنّ الحديث مُناقضٌ لما ثَبَتَ في الطَّبِّ من أنّ سببَ صُراخِ كُلِّ مولود حين ولادته هو: دخولُ الهواءِ لأوّلَ مرّةٍ لرئته.  
المعارضة الثالثة: أنّ زوجةَ عمران (أمّ مريم) ليست الوحيدة في الدُّنيا الّتي أعادت وليّدها وذريّته من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ بل كُلُّ مسلمٍ تَقَيَّ يفعل ذلك!  
وفي تقرير الشَّهْتَيْنِ الأخيرتين، يقول (إسماعيل الكردي):

«لقد ثَبَتَ في الطَّبِّ أنّ سببَ صراخِ كُلِّ مولود حين ولادته هو: دخول الهواءِ لأوّلَ مرّةٍ لرئته، بعد أن كان يَتَلَقَّى الأوكسجين مِن دَمِ أمّه عبر الحبل السُّري، ولو لم يَلِكْ لاختنق.

ثمّ؛ هل زوجةُ ابنِ عمران (أمّ مريم) هي الوحيدة في الدُّنيا الّتي أعادت وليّدها وذريّته من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؟ أليسَ كُلُّ مسلمٍ تَقَيَّ يقول حين الجماع:

(١) «تفسير المنار» (٣/ ٢٤٠).

(٢) وبه شتّى صاحب كتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة» (ص/ ١٥٧) على البخاري كون النبي ﷺ لم ينج من هذه الطعنة الشيطانية.

(اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا)؟! فلماذا لا يُعِيذُ الله مَوْلَاهُ  
-حسب الحديث- مِنْ نَخْصَةِ الشَّيْطَانِ؟ وهل دعاء المسلمين جميعهم غير  
مَقْبُول<sup>(١)</sup>.

---

(١) انحر تفصيل قواعد نقد متن الحديث (ص/٢٧٩).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

## دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ عَنْ حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ لِلْمَوْلُودِ

فَأَمَّا مَا أوردوه في المعارضة الأولى، من دعوى أَنَّ حِفْظَ عَيْسَى ﷺ وَأُمِّهِ  
مِنْ نَخْسِ الشَّيْطَانِ دُونَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ تَفْضِيلٌ لِّهِمَا عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَيُقَالُ فِي  
رَدِّهِ:

إِنَّ امْتِيازَ نَبِيِّ اللَّهِ عَيْسَى وَأُمِّهِ ﷺ بِهَذِهِ الْخَصِيصَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَفْضِيلَهُمَا عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ وَكْرَ فَضِيلَتِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الرَّجْحَانِ  
بِالْأَفْضَلِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ هُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَيَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ أَبُوهُ  
إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَالْقَطْعُ بِفَضِيلَتِهِ ﷺ وَتَقْدُّمِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَأَمَّا  
مَرْيَمُ ﷺ فَهُمَا سَمَتَ فِي مَرَاتِبِ الْوِلَايَةِ، فَلَنْ تَصِلَ إِلَى مَقَامِ الْأَنْبِيَاءِ.  
وَقَدْ أَخْبَرَنَا نَبِيَّنَا ﷺ «أَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَكَلَّ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ»<sup>(٢)</sup>،  
فَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَمُومِ مَقَالَتِهِ هَذِهِ لَا مَرْيَمُ وَلَا ابْنُهَا ﷺ، وَهِيَ وَإِنْ عُصِمَا مِنْ  
نَخْسِهِ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْصَمَا مِنْ مُلَازِمَتِهِ لِهَما، وَمُقَارَنَتِهِ.

(١) انظر قواعد الأحكام للزبيدي (١/٣٩).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: صفة القيامة والجنة والنار، باب: تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتة الناس وأن  
مع كل إنسان قريناً، رقم: ٢٨١٤)، وهذا لفظ أحمد في «المسند» (رقم: ٢٣٢٣).

ولقد خَصَّ الله تعالى نبيَّنا ﷺ بخاصِّيَّةٍ كُمل بها إنعامه عليه؛ بأنَّ أَعانَه على شيطانه حتَّى صَحَّ إسلامه، فلا يأمره إلَّا بخير، وهذه خاصَّة لم يُؤْتها أحدٌ غيره، لا عيسى، ولا أمُّه<sup>(١)</sup>.

وأما دعوى المُعترض في الثَّانية: في أنَّ الحديث مُناقضٌ لما بُتَّ في الطبِّ من أنَّ سبب ضراخ كلِّ مَولود حين ولادته هو دخولُ الهواءِ لأوَّلِ مرَّةٍ لربِّته.

فالجواب عليه:

على تقدير أنَّ ما ذَكَره الأطبَّاء بَلَغَ إلى حَدِّ الحقيقة العلميَّة المقطوع بها؛ فإنَّ قُصاراهُ: أن يكون كَشْفًا عن السَّببِ القريبِ المَحسوسِ لاستهلالِ المَولودِ صارخًا، وهذا التفسيرُ العلميُّ لا يَقضي بامتناعِ أسبابٍ أخرى عَزَبَ الخلقُ عن دركها، لقصورِ مدارِكهم عن الإحاطة بكلِّ حقيقة<sup>(٢)</sup>.

نقول هذا على تقديرِ صِحَّة ما وَصل إليه بعضُ الأطبَّاء في بحثٍ في هذا المَجالِ، وبلوغه مَبْلَغَ القطعيَّات؛ فلمَّا تَوَجَّه نظرُنا إلى التَّحَقُّقِ مِن هذا البلوغِ وصحَّته، وجدنا الأمرَ لا يَدُو أن يكون فرضًا يَتطرَّقُ الوهمُ إليه، لا حقيقةً علميَّةً عند الأطبَّاء، كما أوهمه المُعترض!

لقد لاحظَ الأطبَّاء تزامنَ بُكاءِ الطِّفلِ حين الولادة مع أخذه لأنفاسِه الأولى، فافتراضُ بعضهم أنَّ البكاءَ مرَدُّه إلى إحساسِ المَولودِ بِالْمِ جَرَاء دخولِ الهواءِ إلى رُئتيه، وخالفهم آخرون، فافترضوا إيعازَ صرخةِ الوليدِ الأولى إلى «الغَضَبِ المُضمَرِّ فيه على عَمليَّة طرده من الرَّجَمِ»<sup>(٣)</sup>.

هذا فيما ظَهَرَ لهم، وإلَّا فإنَّ البروفيسور (گوردون بُورن gordon bourne) -وهو من كبارِ أطبَّاء الولادة في بريطانيا- يعترفُ في كتابه «الحمل»<sup>(٤)</sup> بأنَّ السَّببَ الدَّقِيقَ للبكاءِ وبدءِ عَمليَّة التَّنَفُّسِ: لا يزالُ مَجهولًا!

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٧٨/٦).

(٢) «دفع دعوى الممارض العقلي» (ص/٧٣٨).

(٣) «الجنين، متابعة. مؤتقة بالصور» لـ د. د. توما شماني (ص/٢٧).

(٤) «الحمل» ترجمة د. زيد الكيلاني (ص/٤٨٢).



فلنترك أقوال الأطباء وخلافهم في هذه الظاهرة المُلَازِمة للإنسان، ولنتأمل  
دقيق كلام ابن القيم في جودة جمعه بين السبب الحسي والغيبى لهذا المشهد  
العجيب للولادة، حيث قال:

«إن قيل: ما السبب في بكاء الصبي حالة خروجه إلى هذه الدار؟  
قيل: هنا سببان:

سبب باطن، أخبر به الصادق المصدق، لا يعرفه الأطباء، وسبب ظاهر.  
فأما السبب الباطن: فإن الله سبحانه اقتضت حكمته أن وكل بكل واحد من  
وَلَدِ آدَمَ شيطاناً، فشیطان المولود قد خنس، ينتظر خروجه، ليُقَارِنَهُ وَيَتَوَكَّلَ بِهِ،  
فإذا انفصل، استقبله الشيطان وطعنه في خاصرته، تحرُّقاً عليه وتغيظاً، واستقبالاً  
له بالعداوة التي كانت بين الأبوين قديماً، فيبكي المولود من تلك الطعنة، ولو  
أمن زنادقة الأطباء والطبائعيين بالله ورسوله، لم يجدوا عندهم ما يبطل ذلك  
ولا يرُدُّه..

والسبب الظاهر: الذي لا تُخبر الرُّسُلُ بأمثاله، لرُخصه عند الناس،  
ومعرفتهم له من غيرهم: هو مفارقته المألوف والعادة التي كان فيها إلى أمرٍ  
غريب، فإنه ينتقل من جسمٍ حارٍّ إلى هواءٍ باردٍ ومكانٍ لم يألَفه، فيستوحش من  
مُفَارِقَتِهِ وَظَنَهُ وَمَأْلَفَهُ»<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن الاعتراض الثالث، في دعوى المُعْتَرِض أن امرأة عمران  
ليست وحدها من أعاذت وليدها وذريتها من الشيطان، فيقال:

إن سبب اقتداح هذا الاعتراض عند المُعْتَرِضِ امرآن:

الأول: ظنه أن مقتضى نفوذ أثر الدعاء -عند توفُّر شروطه وانتفاء موانعه-  
بتجنُّب المولود الشيطان: هو ألاَّ يحصلَ البُخْسُ وَالطَّلِينُ له!  
الأمر الثاني: ظنه أن الطلن هو الضرر الذي يُجنِّبه المولود في الدعاء  
النَّبوي عند الجماع.

(١) «البيان» لابن القيم (ص/ ٣٦٠).

فأما الأمر الأول: فهو ناتج عن غَلَطِه في فهم الحديث، في أحسنِ أحوالِ الظَّنِّ به؛ ذلك أنه لا يلزم من نُفُوذِ أثرِ الدُّعاءِ ألاَّ يحصلَ ما أخبر به النَّبي ﷺ من الظَّنِّ؛ لأنَّ المُرادَ من دُعاءِ الجَماعِ في الخبرِ النَّبوي: أن تَتَحَقَّقَ الحَيَلُولَةُ بين الإِضلالِ والإِغواءِ -الَّذي سبَّبَهُما الشَّيْطانُ- وبين المَولودِ، وليس المُرادُ من الدُّعاءِ الحَيَلُولَةُ بينه والظَّنِّ بخصوصِهِ.

والمُقْتَضَى لهذا المُرادِ من هذا الحديث: ما ثَبَّتَ في حديثِ الباب: من وقوعِ النُّخسِ لكلِّ مَولودٍ سيئٍ ما استثناهُ الخَبرُ، فهذا التَّقديرُ لازمٌ لاسْتِقامَةِ الحديثِ، وجريانه على السَّدادِ، دون تَضارُبٍ بين الخَبرين؛ فتَقديرُ الإِضلالِ إذن أَصْدَقُ من تَقديرِ الظَّنِّ؛ لدلالةِ النَّصِّ عليه.

ثمَّ إن الظَّنَّ ليس يَضَرُّرُ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بدُعاء؛ إذ لو كان كذلك ضَارًا، لَسَلِمَ منه الأنبياءُ والأولياءُ؛ إذ هُم أَوْلَى بهذا المَعْنَى<sup>(١)</sup>.

يقول أبو العباسِ القرطبي في بيانِ مُتَقَرَّنٍ لِمَعْنَى قولِ النَّبي ﷺ في الحديثِ «لو أن أَحَدَهُم يَقولُ حينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبِي الشَّيْطانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطانَ ما رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُما في ذلك، أو قُضِيَ وَلَدٌ: لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطانٌ أَبَدًا»:

قيل معناه: لم يضره: لم يضرَّه الشَّيْطانُ.

وقيل: لا يَطْعَنُ فِيهِ الشَّيْطانُ عند ولادَتِهِ، ويَطْعَنُ في خَاصِرَةٍ مَن لا يُقالُ له ذلك.

قال القاضي<sup>(٢)</sup>: لم يَحِمْلُهُ أَحَدٌ عَلَى العَمومِ في جَميعِ الضَّررِ، والإِغواءِ، والوسوسة.

قلت -الفاعل: القرطبي-: أمَّا قَصْرُهُ عَلَى الصَّرْعِ وحده فليس بشيء؛ لأنَّه تَحَكُّمٌ بغيرِ دَليلٍ، مع صلاحِيَةِ اللَّفْظِ له ولغيره.

(١) مُستفاد من «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٣٩).

(٢) يعني القاضي عياض السَّبْطِي في «إكمال المعلم» (٤/٦١٠).

وأما القول الثاني: ففاسد؛ بدليل قوله ﷺ: «كلُّ مولود يَطْعَنُ الشَّيْطَانُ فِي خَاصِرَتِهِ إِلَّا ابْنَ مَرْيَمَ...»، هذا يدلُّ على أَنَّ النَّاجِيَّ مِنْ هَذَا الطَّعْنِ إِنَّمَا هُوَ عِيسَى وَحْدَهُ ﷺ؛ وذلكَ مَخْصُوصٌ دَعْوَةِ أُمِّ مَرْيَمَ؛ حيثُ قالت: ﴿وَلَوْلَى أُمِّيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

ثُمَّ إِنَّ طَعْنَهُ لَيْسَ بِضَرَرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ طَعَنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَلَمْ يَضُرَّهُمْ بِذَلِكَ؟!

ومقصود هذا الحديث -والله تعالى أعلم-:

أَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ يُحَفَظُ مِنْ إِضْلَالِ الشَّيْطَانِ وَإِغْوَاهِ، وَلَا يَكُونُ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْعِبَادِ الْمَحْفُوظِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَأَنَا لَكُم مَّا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٢]، وَذَلِكَ بِبَرَكَةِ نِيَّةِ الْأَبَوَيْنِ الصَّالِحِينَ، وَبَرَكَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّعَوُّذِ بِهِ، وَالِاتِّجَاءِ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّ هَذَا شَرُّبٌ مِنْ قَوْلِ أُمِّ مَرْيَمَ: ﴿وَلَوْلَى أُمِّيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

وَلَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا نَفْيُ وَسْوَئِهِ، وَتَشْعِيبِهِ، وَصَرْعِهِ! فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ، وَيَحْفَظُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْوَلَدَ مِنْ ضَرَرِهِ فِي قَلْبِهِ، وَدِينِهِ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ إِغْوَاءِ الشَّيَاطِينِ إِنْ سَهِمَ وَجَنَّهُم.

(١) «الفهم» (١٥٩/٤-١٦٠).



### المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث حديث «إذا سمعتم صياح الديكة ..  
وإذا سمعتم نهيق الحمار»



## المطلب الأول

سُوق حديث «إذا سمعتم صياح الديكة ..  
وإذا سمعتم نهيق الحمار»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار، فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطانًا» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: خير مال المسلم غنم يتبع بها شفح الجبال، رقم: ٣١٢٧)، ومسلم في (ك: الذكر والدعاء، باب: استحباب الدعاء عند صياح الديك، رقم: ٢٧٢٩).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة... لحديث «إذا سمعتم ضياع الديكة»

قد ولغت في هذا الحديث الشريف السنة كثير من أرباب التمعّل في زماننا، وشطحت فيه أقلام من ضاعت أعمارهم في ردم ما شيّدته جهابذة الرواية من قواعد وسنن؛ حتّى صار شعارًا عند بعض أولاء المُحدّثين على زوغان منهج المُحدّثين، وتقبّلهم لشكرات المتون «ما لا يقبله العقل، وما لا فائدة منها للإسلام والمسلمين»<sup>(١)</sup>.

ترى مثال هذا العار من الشعار -مثلاً-:

في ما عنون به (جواد عفانة) كتابًا له، تعنّى فيه ردّ الصّاح بقوله: «الإسلام وصياح الديكة»! يُعلّل ذلك في تقديمه بقوله: «قد قصدت بقولي (صياح الديكة) لفّت نظر القارئ القطين إلى إحدى الخرافات التي نُظمت في قولٍ نسبته الرّاوي إلى رسول الله ﷺ زورًا وكذبًا»<sup>(٢)</sup>.

وترجع مُجمل المعارضات الموجهة إلى الحديث إلى واحدة رئيسة تتعلق بالواقع المُشاهد، وهي:

أنّ تحليل صياح الديكة بكونها رأت ملكًا، مع تقرر أنّ لكلّ ابن آدم ملائكة حَفَظَة ومَلَكِين يكتبان أعماله: يلزم منه أنّ تصيح الديكة ليلَ نهار كلّما رأت

(١) بلذا حكم نضال عبد القادر على هذا الحديث في كتابه «عموم مسلم» (ص/١٢٦، ١٢٨).

(٢) «الإسلام وصياح الديك» لعفانة (ص/٦).



إنساناً! لرؤيتها الملائكة مع كلِّ إنسان، وبما أنَّ هذا لا يحدث: فالحديث كَذِبٌ على رسول الله ﷺ؛ لتكذيبِ الواقع المحسوسِ له.

هذا ما يتعلَّق بتعليلِ صياحِ الدِّيكِ.

وكذا تعليل نهيقِ الحمارِ برويتهِ الشَّيْطان؛ فإنَّه يُشكِّل عليه أنَّ المتفرِّجَ شرعاً أنَّ لكلِّ إنسانٍ شيطاناً مُوكِّلاً به، وأنَّ الشَّيْطان كثيرُ الوَسوسةِ لبني آدم؛ فلو كانت الجِلَّة كما ذكر في الحديث: لوجب أن تنهقَ الحُمُرُ في الأوقات كُلِّها لدى رؤيتها للنَّاس!

بل إذا وُضع الحديث بجانب حديث: «إذا نُودي للصلاة أدبرَ الشَّيْطان وكَلَّه ضُرَّاطٌ حتَّى لا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ...»<sup>(١)</sup>، مع كثرة ما يصادف وجودَ حمارٍ أو خَمِيرٍ عند المسجد، وحسب حديث المنادة وخروجِ الشَّيْطان له ضُرَّاط، وحسب الحديث الآخر: أنَّ الحمار يريُّ الشَّيْطان وينهق عند رؤيته! يلزم منه التَّهْيِيقُ مع كلِّ أذان وإقامة، فلمَّا انتفى سماعُ نهيقِ الحمارِ حينئذٍ: لزم منه بطلان الحديث.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (إسماعيل الكردي):

«وَرَدَ في الحديث استحبابُ الدُّعاء عند سماع صوت الدِّيك، خاصَّةً أن الدِّيك يصيح عند الفجر، فيوقظ النَّاسَ لصلاة الفجر، ووَرَدَ أنَّ صياح الدِّيك تسبيحه، أمَّا كون صياح الدِّيك سببه أنَّه يريُّ ملائكة: فهذا مِن غرائب المرويَّات عن أبي هريرة رضي الله عنه، ويبدو لي أنَّه إضافة مُدرجة مِن حديث أبي هريرة، ظنَّ الرواة أنَّها مرفوعة.

ذلك لأنَّ التَّعليلَ لسبب صياح الدِّيك يُشكِّل عليه: أنَّ القرآن الكريم والحديث نصّاً على أنَّ لكلِّ ابن آدم ملائكةَ حَفَظَةً، ومَلَكَيْنِ يكتبان أعماله، وعليه؛ فالمفروض أن تصيح الدِّيكة ليلَ نهار كُلِّما رأت إنساناً؛ لأجلِ أنَّها ترى معه أولئك الملائكة، مع أنَّ شيئاً مِن هذا لا يحدث!..

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأذان، باب: الأذان مثنى مثنى، رقم: ٥٨٣)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: فضل الأذان وهروب الشَّيْطان عند سماعه، رقم: ٣٨٩).

وكذلك تعليل نهيق الحمار برؤيته لشیطان؛ فإنه يُشكل عليه: ما ورد في صحيح الحديث: أن لكل إنسان شيطاناً موكلًا به، ومثله ما جاء في القرآن الكريم من وجود القرين للإنسان .. وقد بين لنا الحق تعالى أن الشيطان كثير الوسوسة للإنسان، وعلمنا أن نستعيد بالله من شر الوسواس الخناس ... إلخ. والحاصل أن الناس في غالب أحوالهم معرضون لمحاولات الإضلال من قبل الشيطان ولوساوسه، فلو كان نهيق الحمار سببه رؤية الشيطان: لوجب أن تنهق الحمير في الأوقات كلها، ولدى رؤيتها للناس! ويلزم: أنه إذا كان الإنسان راكباً حماراً، فكلما وسوس له الشيطان بشيء، وجب أن ينهق الحمار من تحته لرؤيته الشيطان!

وكذلك يُشكل متن الحديث إذا وضعناه بجانب الحديث الأخير؛ حيث كثيراً ما يكون حمار أو حمير -في القرى- على باب مسجد أو قريباً منه، ثم نرى أن المؤذن يؤذن، ولكن لا نسمع نهيق الحمارة مع أنه من المفروض حسب الحديث الأول: أن الشيطان خرج من المسجد له ضراط، وحسب الحديث الثاني: أن الحمار يرى الشيطان، وينهق عند رؤيته! (١).

هذا؛ ولم ينس (عفانة) أن يفتش لإسناد هذا الحديث عن علوة يُنيط بها ما اكتشفه في المتن من نكارة، فلم يجد إلا أن يتهم به: عبد الرحمن بن هرمز راويه عن أبي هريرة، وحده أنه ما سمعه إلا من كعب الأحبار (٢).

(١) انحو تفعيل قواعد نقد الحديث؛ لإسماعيل كودي (ص/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) «الإسلام وصباح الذئب» لعفانة (ص/ ٧٥).

### المطلب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
عن حديث «إذا سمعتم صياح الديكة ..  
وإذا سمعتم نهيق الحمار»

أما عن معارض الحديث فيما يدعى من تكذيب الحسن له .. إلخ؛ فقولنا  
في دحضه يتجسّس من جدّة وجوه:

الوجه الأول: أنّ الحديث قد رواه الأئمة، واستهم الشراح في بيانه، فلم  
يقع لواحد الإدلاء بهذا الاعتراض الذي اعترض به المعترضون من المعاصرين،  
مع سداد فهمهم، وذكاء عقولهم، فتفرّدهم بهذا الاعتراض على الحديث يُنبئك  
عن مقدار فهمهم في جنب فهم أولئك الأعلام.

الوجه الثاني: أنّ الحديث بتمامه من قول رسول الله ﷺ، ودعوى أنّ تعليل  
صياح الديكة في الحديث هو من إدراج أبي هريرة رضي الله عنه - كما ادّعاء الكردي -  
أو غلط من عبد الرحمن بن هرمز - كما ادّعاء عفانة - : مجرد دعوى يُعوزها  
البرهان، ولم أرَ أحداً من نقاد الحديث صرح بذلك، مع كونهم أدقّ عيناً بما  
تصحّ نسبته لرسول الله ﷺ وما لا يصحّ.

والمُعترضان إنّما نصّبوا هذه الدّعوى الإسناديّة - فيما يظهر - لئلاّ يستوحش  
النّاظر من طعنهما في الحديث، وتكذيبهما له بدّعوى مخالفته الواقع<sup>(١)</sup>

(١) دفع دعوى المعارض المقلّي (ص/ ٧٥٨).

الوجه الثالث: أنَّ الحديث أخبر عن أمرٍ غيبيٍّ، لا يقع للعقل إدراك كُنْهِهِ؛ معجزه من جهة، ولقصور الوساطة الثاقلة للعقل -وهي: الحواسُ- عن تحصيل هذا الإدراك من جهة أخرى؛ فإذا تحقَّق ذلك، فلا طريق إلى معرفة هذا الغيب إلا عن طريق الوحي، وحينئذٍ يجب الإيمان بما أخبر به الصادق عليه السلام؛ وذلك من مقتضيات الإيمان بالرسول عليه السلام.

وبناءً على ما قُورِر، يتبيَّن لك أنَّ دعوى المعارض أن لو كانت الدِّبْكة تصيح عند رؤيتها للملائكة، مع كون كلِّ إنسان محاطاً بملائكة يحفظونه، وملَكين يكتبان أعماله؛ للزِّم من ذلك أن تصيح كلُّ وقت: هي دعوى باطلة، ذلك:

أنَّ حصول صياح الدِّبْكة عند رؤية مَلَك، وكذا نهيق الحمار عند رؤية شيطان؛ لا يلزم منهما أن يكونا عند رؤية كلِّ مَلَك أو كلِّ شيطان؛ لأنَّ الذي أشهد كُلاًّ منهما لرؤية ما لا يراه البشر: قادرٌ أن يحجُب عن الدِّبْكة رؤية الملائكة الحَفَظَة والمُؤَكِّلين بكتابة الأعمال؛ ويحجُب عن الحمار: قرين الإنسان، وهذا القرين نفسه الذي يُذِير لِسَماعه الأَذان، فهما نوعٌ واحدٌ<sup>(١)</sup>.

وكما عَلِمنا بدلالة الواقع عدمَ شهود الدِّبْكة رؤية كلِّ أنواع الملائكة، وعدمَ شهود الحمير كلِّ أنواع الشَّياطين، فإنَّ في بعض الأحاديث ما يُعلِّم بأنَّ هذا الشُّهود لا يقع لها في كلِّ حين، بل هي محصورة في الليل.

جاء القيدُ بهذا في رواية أخرى عن أبي هريرة عليه السلام رواها الثُّقات<sup>(٢)</sup> بلفظ: «إذا سمعتم صياح الدِّبْكة بالليل؛ فاسألوا الله من فضله، فإنَّها رأت مَلَكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار بالليل؛ فتعوَّذوا بالله من الشَّيطان؛ فإنَّه رأى شَيْطانًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) بامارة وسوسه للمُصَلِّي في حديث الإخبار بقوله: «... أَذْكَرَ كَذَا، أَذْكَرَ كَذَا... لَيْتَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ...»، وفي هذا التذكير منه بأمر تخصُّ المُصَلِّي، وتعدادهما عليه: أمانةٌ عليَّ معرفته الكاملة بهذا الإنسان ومُتعلقاته اليومية، ولا يتمُّ هذا إلا باقترانٍ منه وملازمة.

(٢) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للآلِيباني (٥٦٠/٧).

(٣) أخرجه النسائي في «السُّنن الكبرى» (ك): عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا سمع نهيق الحمير، رقم: ١٠٧١٣، وأحمد في «المستد» (رقم: ٨٦٧٤)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

قال الشُّوكاني: «قوله في الحديث الآخر (مِن اللَّيْلِ): يُقَيَّدُ المَطْلَقُ، فتكون الاستعاذة إذا سمِعَ التَّبَاحَ لَيْلًا لَا نَهَارًا»<sup>(١)</sup>، وكذلك قال علي القاري (ت ١٠١٤هـ) قبله<sup>(٢)</sup>؛ ويكفي في ردِّ تلك الشُّبْهَةِ اليَتِيْمَةِ ما سَقْنَاهُ مِنْ تِلْكَ الحُجَجِ؛ والحمد لله.

---

(١) «تحفة الذاكرين» للشُّوكاني (ص/٢٨٣).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٧/٢٧٦١).



## التمهيد الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»





## المطلب الأول

سَوَّقَ حَدِيثُ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ»

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا هَلَكَ قِصْرٌ فَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كَنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «هَلَكَ كَسْرِي، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَسْرِي بَعْدَهُ، وَقِصْرٌ لِيَهْلِكَنَّ، ثُمَّ لَا يَكُونُ قِصْرٌ بَعْدَهُ، وَلَتُقَسَمَنَّ كَنُوزُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ رقم: ٦٦٢٩)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد، رقم: ٢٩١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، رقم: ٣٠٢٧)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد، رقم: ٢٩١٨).

**المطلب الثاني**  
**سوق المعارضات الفكرية المعاصرة**  
**لحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»**

أشكل هذا الحديث على مَنْ سَمِعَ أَنَّ كِسْرَى لَمَّا قُتِلَ مَلَكَ وَلَدَهُ، ثُمَّ مَلَكَ بعده جماعة، آخرهم قُتِلَ في زمانِ عثمان رضي الله عنه! ومخالفة الحديث في ظنِّ هؤلاء للتَّاريخ في شأن قيصَرَ أَشَدُّ وأظهر، إذْ لم تَزَلْ مملكة الروم باقيةً بعد هرقل لقرونٍ عديدةً.

وفي تقرير هذه المعارضة التَّاريخية للحديث، يقول إسماعيل الكردي:  
«بالنسبة لكسرى شاه الفرس: الإشارة صحيحة مائة بالمائة، فبعدَ عشر سنوات فقط مِنْ رحلَةِ النَّبي صلى الله عليه وآله، وفي معركة نهاوند، سقطت فارس بيد المسلمين، وبعدها بقليل قُتِلَ يَزْدَجَرْدُ الثَّالثُ، وانقرضت بقتله سلسلة ملوك آل سَاسَان، فلم تَقَمْ لَهُمْ قائمةٌ فيما بعد.

أما بالنسبة لهلاك قيصَرَ، فَإِنَّهُ لَمَّا مات، استمرَّتْ سِلْسِلَةُ القياصرة بعده لِمَا يقارب ثمانية قرون! جاء خلالها تسعة وستون قيصراً آخرًا فلعلَّ هذه الزَّيادة مُدرجة من كلام أبي هريرة، فظنَّها بعضهم مرفوعةً عن النَّبي صلى الله عليه وآله»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧٦).

### المطلب الثالث

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»

قد سبق التنبيه إلى أَنَّ من مَنارات الغلط عند المُستشككين للأخبار: فَهْمُهُم  
لِلنَّصِّ على غير مُراد صاحبه، بحيث يأخذون بظاهر عموميه مُجرَّدًا دون اعتبار لما  
يَحْتَفُّ به من قرائن تُوجب التخصيص.

وهذا الحاصل في هذا الحديث، وعليه ابتنى بعض المُعاصرين إنكارهم له؛  
وكان الفرض أن ينظروا في ما يحتمله لفظه من أوجه المعاني، فتقرَّ منها ما وافق  
الشَّرع والعقل، ويُستبعد منها ما يخالف ذلك مخالفةً بيّنة.

فلأجل هذا؛ لم نَرِ أَحَدًا من أئمة العلم -في القديم أو الحديث- يُجري  
هذا الخبر على معنى انقضاء مُلك الروم بالمرَّة بعد هلاك هرقل، ولا قال أحدٌ  
منهم بانعدام مَنْ يخلُفه في مملكته بعده، كيف والواقع المُعاش عندهم خلاف  
ذلك؟

والمعتزلة مع كثرة شُعَبِهِم على أخبار الغيب، لم يُعلم عن أحدهم طعنٌ في  
هذا الحديث بخصوصه، بل ولا أورده العُماري أبو الفضل في «القوائد المقصودة»  
فيما ما شدَّد من أحاديث الصَّحَّاحين وغيرهما في نظره.

وقد سلك العلماء في تفسير هذا الخبر مَسْلَكَ التَّخصيص لدلالته، يظهر  
ذلك في: حملهم نفي القُبْصَرِيَّة في الحديث على انقراضها عن موضع مخصوص،  
لا عن وجوه الأرض كُلِّها؛ وكذا الأمر في كِسْرَى.

فيكون المعنى من الحديث: لا يَبْقَى كِسْرَى بأرضه، وهي العراق، ولا قيصر بأرضه، وهي الشَّام، كما كان الشَّان في عهد النُّبوة، فإعلامه ﷺ بانقصاص مملكهما وزواله هو من هذين القطرين، ولذا «قَوِّتْ نفوسُ العرب على الاتِّجار مع هذين القطرين، وكانوا من قبل يملكون المزارع في الشَّام، ويقيمون، ويَنعمون»<sup>(١)</sup>.

هذا القول منقول عن الشَّافعي، وأَيْدَهُ مُرَادًا للحديث بِسَوْقِ سَبَبِ ورودِهِ، بأن قال: «كانت قريش تَتَنابُ الشَّامَ اثْنَيْبَا كَثِيرًا، مع مَعَايِشِهَا مِنْهُ، وتأتي العراق، فَلَمَّا دَخَلَتْ فِي الإسلام، ذَكَّرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَوْفَهَا مِنْ انْقِطَاعِ تَعَايِشِهَا بِالتَّجَارَةِ مِنَ الشَّامِ والعراق إذا فارقت الكُفْرَ ودَخَلَتْ فِي الإسلام، مع خِلافِ مُلْكِ الشَّامِ والعراق لأهل الإسلام، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده».

قال: فَلَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ العراق كِسْرَى بعده ثَبَّتَ لَهُ أَمْرُ بَعْدِهِ.  
قال: «وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرٌ بعده»، فلم يَكُنْ بِأَرْضِ الشَّامِ قَيْصَرٌ بعده، وأَجَابَهُمْ عَلَى مَا قَالُوا لَهُ، وَكَانَ كَمَا قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَطَعَ اللَّهُ الْأَكَاسِرَةَ عَنِ الْعِرَاقِ، وَفَارَسَ وَقَيْصَرَ وَمَنْ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ عَنِ الشَّامِ.  
قال: قال النَّبِيُّ ﷺ فِي كِسْرَى: «يُمَزَّقُ مُلْكُهُ»، فلم يَبْقَ لِلْأَكَاسِرَةِ مُلْكٌ، وَقَالَ فِي قَيْصَرَ: «يُبْثَثُ مُلْكُهُ»، فَثَبَّتَ لَهُ مُلْكُ بِلَادِ الرُّومِ إِلَى الْيَوْمِ، وَتَنَحَّى مُلْكُهُ عَنِ الشَّامِ، وَكُلُّ هَذَا أَمْرٌ يَصْدُقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>.

وإِلَى الْإِقْرَارِ بِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الشَّافِعِيِّ مُرَادًا للحديث، جَنَحَ ابْنُ حَبَّانَ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَطَّابِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(٥)</sup>، وَالتَّوَي<sup>(٦)</sup>، وَابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٧)</sup>، وَغَيْرُهُمْ.

(١) «مُخْطَطُ الشَّامِ» لَكَرْدِ عَلِيٍّ (٢٤١٦/٤)

(٢) «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ (١٨٠/٤-١٨١).

(٣) «صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ» (٨٤/١٥).

(٤) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (١٤٤٧/٢).

(٥) «إِكْمَالُ الْعِلْمِ» (٤٦١/٨).

(٦) «شَرْحُ التَّوَيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٢/١٨).

(٧) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٤٩١/٦).

فَأَمَّا كِسْرَى الثَّانِي، الْمُتَلَقَّبُ بِـ (بَرْوِيز) ابْنِ هُرْمَز: فَكَانَ حَالَهُ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ، فَبَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ ابْنُهُ (شِيرُويَه)، انْقَطَعَ أَمْرُهُ بِالْكَلْبَةِ، وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُ فَارَسِ إِلَى انْمِحَاقِ وَانْقِرَاضِ بَعْدِهِ بِدَعْوَتِهِ ﷺ.

وهو وإن مَلَكَ بَعْدَهُ جَمَاعَةً، لَكِنْ لَمْ يَخْلُفْهُ أَحَدٌ مِثْلَهُ، وَلَا ثَبَّتَ الْمُلْكُ لَأَيِّهِمْ<sup>(١)</sup>، وَكَانُوا عَشْرَةَ عَلَى الْأَقْلِ، كُلُّمَا خَلَفَ أَحَدُهُمْ مَنْ سَبَقَهُ قَتْلَهُ، وَمَنْ نَجَّى عَاجِلَهُ الْمَرَضَ بِالْمَوْتِ بَعْدَ أَشْهُرٍ قَلِيلَةٍ<sup>(٢)</sup>، آخَرُهُمْ يَزْدَجِرْدُ بْنُ شَهْرِيَارٍ، وَقَدْ هَرَبَ مِنَ الْمَدَائِنِ عِنْدَ فَتْحِ الْمُسْلِمِينَ مُتَخَفِيًا نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، إِلَى أَنْ قُتِلَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ (٣١هـ)<sup>(٣)</sup>.

فَكَانَ بِهَذَا «كِسْرَى» بَنُ هُرْمَزِ آخِرَ الْأَكَاسِرَةِ الْمُتَمَلِّكِينَ، وَمَنْ وُلِّيَ بَعْدَهُ وِلَاةَ مُتَضَعْفُونِ<sup>(٤)</sup>، وَ«مَا مَلَكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِمُلْكِهِ طَائِلٌ وَلَا ثُبُوتٌ»<sup>(٥)</sup> فَبَانَ بِذَا أَنَّ لَا كِسْرَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَيْثُ الْمُلْكُ حَقِيقَةٌ، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ فَارُغٍ مِنَ الْمَعْنَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدَّرْنَا صِحَّةَ هَذَا الْمَعْنَى فِي كِسْرَى، فَكَيْفَ بِقَيْصَرَ وَمَمْلَكَةِ الرُّومِ لَمْ تَزَلْ بَعْدَهُ قُرُونٌ هَلِيدَةٌ؟  
وَجَوَابُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ مُلْكَ قَيْصَرَ قَدْ انْجَلَى عَنِ الشَّامِ بِالْكَلْبَةِ، وَاسْتَفْتَحَتْ خَزَائِنُهُ، وَلَمْ يَخْلُفْهُ مِنْ مُلُوكِ الرُّومِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ أَحَدٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ الْعَرَبَ عَنْ هَلَاقِهِ حَيْثُ كَانَ فِي زَمَانِهِ<sup>(٦)</sup> - كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ - إِذْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَجْعَلُ (قَيْصَرَ) عَلَمًا إِلَّا

(١) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٩/١)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٠١/٢٠).

(٢) انظر «إيران في عهد السَّاسَانِيِّينَ» لِلْكَاتِبِ الدَّانِمَارَكِيِّ: أَرْثُور كْرِيمْتِينِي (ص/٤٨٠).

(٣) انظر «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» لابن مسكويه (٢٤٦/١-٢٥٣).

(٤) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١٠٠/٦) بتصرف يسير.

(٥) «الوفا بتعريف فضائل المصطفى» لابن الجوزي (ص/٢٢٧).

(٦) انظر «فيض الباري» لِلْكَشْمِيرِيِّ (٢٣٢/٤).

على مَنْ مَلَكَ الشَّامَ مع الْجَزِيرَةِ<sup>(١)</sup> مِنَ الرُّومِ، فَإِذَا سَقَطَتِ الشَّامُ مِنْ مَمْلَكَتِهِ، انْتَفَى لَقَبُ الْقَيْصَرِيَّةِ تَبَعًا لِلذَّكَاءِ<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد كانت الشَّامُ لِقَيْصَرَ «مَشْتَاهَ وَمَرَبُعَهُ» وبها بَيْتُ الْمَقْدَسِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَتِمُّ نُسُكُ النَّصَارَى إِلَّا فِيهِنَّ، وَلَا يُمَلِّ عَلَى الرُّومِ أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِهِمْ، حَتَّى يَكُونَ قَدْ دَخَلَهُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا<sup>(٣)</sup>.

وللَّذَلِكَ لَوْجَطَ تَارِيخِيًّا تَحَلَّى مُلُوكُ الرُّومِ الْبِيزَنْطِيِّينَ عَنْ لَقَبِ (الْقَيْصَرِ) بَعْدَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ مَا جَرَى، وَانْمَحَى فِيهِمْ هَذَا الْاسْمُ بَعْدَ تَدْرِيجِيًّا.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ الْبَغْدَادِيُّ: «مِمَّا انْقَرَضَ وَلَمْ يُعَدَّ: بَقَاءُ اسْمِ قَيْصَرَ، لِأَنَّ مُلُوكَ الرُّومِ لَا يُسَمُّونَ الْآنَ بِالْأَقَايِصَةِ، وَذَقَبَ ذَلِكَ الْاسْمُ عَنْ مُلْكِهِمْ، فَصَدَّقَ أَنَّهُ لَا قَيْصَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَوَّلِ»<sup>(٤)</sup>.

هَذَا مَعَ فَقْدِهِمْ لِبِلَادٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الشَّامُ، فَكَيْفَ يَكُونُ بَأْسُ دَوْلَةٍ هَرَقَلٍ وَقَدْ فَقَدُوا بَعْدَهَا بِلَادَ مِصْرَ؟!

لَقَدْ كَانَ هِرَقْلٌ نَفْسُهُ مُعْتَرِفًا بِأَنَّ سَقُوطَ هَذَيْنِ الْعُظَمَى الْعَظِيمَيْنِ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْقَيْصَرِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ هُوَ إِذَا نَافِثًا بِأَنْدَثَارِ دَوْلَةِ الرُّومِ بِأَكْمِلِهَا، فَكَانَ يَقُولُ: «لَئِنْ ظَهَرَتِ الْعَرَبُ عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، إِنَّ ذَلِكَ انْقِطَاعُ مُلْكِ الرُّومِ وَهَلَاكُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلرُّومِ كُنَائِسٌ أَعْظَمُ مِنْ كُنَائِسِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِيدُ الرُّومِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ حَيْثُ غَلَبَتِ الْعَرَبُ عَلَى الشَّامِ، فَلَئِنْ غَلَبُونَا عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ لَقَدْ مَلَكَتِ الرُّومُ، وَانْقَطَعَ مُلْكُهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) هِيَ الْبِلَادُ الَّتِي بَيْنَ نَهْرِي دِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ، مُجَاوِرَةُ الشَّامِ، وَهِيَ أَقْرَبُ أَرْضِ الرُّومِ إِلَى فَارَسَ، تَشْتَمِلُ عَلَى دِيَارِ مِصْرَ وَدِيَارِ بَكْرَ، انْظُرْ «مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ» (١٣٤/٢).

(٢) انْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالْأَنْهَاءُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٤٩١/٦)، وَ«مِرْآةُ الْجَنَانِ» لِلْبَغْدَادِيِّ (٢٣٦/٢).

(٣) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (١٤٤٧/٢).

(٤) «طَرَحُ الشَّرِيبِ» (٢٥٣/٧).

(٥) «فَتْوحُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ» لِابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ (ص/٩٩).

فقد كان ما حَشيَّه حَقًّا! فَإِنَّهُ بعد تَخْلِيهِ عن الشَّام، ورجوعه الفَهْقرى إلى داخل بلادِه وقواعدها مِن قُسطنطينية، هَلَك أثناء حصارِ عمرو بن العاص رضي الله عنه للإسكندريَّة سنة (٦٤١م)، «ولم يَكُن قد بَقِيَ مِن أرضِ مِصرَ في أيدي الرُّوم عند وفاةِ هرقل سِوى هذه المدينة، ويدخولُها في حَوْزة المسلمينَ في السَّنَةِ التَّالِيَةِ، ثُمَّ لهم فتحُ مِصرَ، واقتطاعُها نهائيًّا مِن الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة»<sup>(١)</sup>.

فَظَهَرَ بهذا أَنَّ قوله ﷺ: «لا قِصر» هو على حقيقته، لأنَّ القِصرَ لقبُ مُلِكِ الشَّام مِن الرُّوم، وليس لقبًا لِمَلِكِ الرُّوم مُطلقًا، وقد انزاحَ مُلِكُ الرُّوم عن الشَّام، فانزاح معها لقبُ القِصريَّة تَبَعًا، «وفي هذا بِشارة عظيمةٌ بأنَّ مُلِكِ الرُّوم لا يعود أبدًا إلى أرضِ الشَّام»<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «لا كِسرَى»: فالمراد مِنه وَقَعَ لا مَحالة، لأنَّه لم تَبَقْ مملكته على الوجه الَّذي كانَ زَمَنُ النَّبي ﷺ، ولم يَثْبُتَ لأحدٍ بعده مُلْكٌ حتَّى اضمحلَّت دولته سَرِيعًا؛ وكانَ أُنْ «افْتَتَحَ المسلمون بلادَهُما، واستقرَّت للمسلمين ولله الحمد، وأنفقَ المسلمون كنوزَهُما في سبيلِ الله كما أخبرَ ﷺ، وهذه معجزات ظاهرة»<sup>(٣)</sup>.

ولذلك عَدَّ العلماء هذا الخَبرَ منه   مِن أعلامِ نُبوِّته<sup>(٤)</sup>.

(١) «تاريخ الإمبراطورية البيزنطية» لـ د. محمد مرسي الشيخ (ص/٨٨) بتصرف يسير.

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٤٩١/٦).

(٣) «شرح الثَّوَي على مسلم» (٤٢/١٨).

(٤) «كأبي نُعيم في «دلائل النبوة» (ص/٥٤٣)، وابن تيمية في «الجواب الصحيح» (٦/١٠٠).





المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد المائة



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ هَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ

عن أنس رضي الله عنه: أَنَّ رجلاً من أهل البادية أتى النَّبِيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، متى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قال: «ويلك! وما أعددت لها؟» قال: ما أعددتُ لها إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ اللهَ ورسوله، قال: «إِنَّكَ مع من أَحَبَّته»، فقلنا: ونحن كذلك؟ قال: «نعم»، ففرحنا يومئذ فرحاً شديداً، فمرَّ غلامٌ للمغيرة، وكان من أقراني، فقال: «إِنَّ أَخْرَ هذا، فلن يدركه الهَرَمُ حتَّى تقوم السَّاعَةُ» متَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته، فَلَمَّا سَلَّمَ قام فقال: «أَرَأَيْتُمْ لِيَتَكُم هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلِيَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مَعْنَى هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، قال ابن عمر: فَوَقَّلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مَعْنَى هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، يريد بذلك أَن يَنْخَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل ويلك، رقم: ٦١٦٧)، ومسلم في (ك: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: السمر في العلم، رقم: ١١٦)، ومسلم (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة، رقم: ٢٥٣٧) واللفظ له.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رجال من الأعراب جُفَاءً يأتون النبي ﷺ فيسألونه: متى الساعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موتهم؛ متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله! وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منقوسة تأتي عليها مائة سنة»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الرقائق، باب: سكرات الموت، رقم: ٦٥١١) واللفظ له، ومسلم (ك: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة، رقم: ٢٥٣٨).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لأحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد مائة سنة

يَدْعِي جمعُ مِنَ المعاصرين بأن الأخبار في هذا الباب كذب على النبي ﷺ، لمخالفتها لما هو معلوم بالضرورة والحسَّ عدمُ تحققه، فإنَّ ربط قيام الساعة بانصرام مائة سنة، أو ب وفاة الغلام، يستلزم ذلك قيامها منذ أمد بعيد! فاسمع (أحمد أمين) وهو يقول: «نرى البخاري نفسه -على جليل قدره ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة، .. كحديث: لا يبقى على ظاهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة»<sup>(١)</sup>.

ويقول (سامر إسلامبولي): «المُلاحظ من الحديث أنَّ الجواب قد حدّد قيام الساعة خلال فترة زمنية لا تتجاوز أن يبلغ الغلام سنَّ الهرم، أي ما يقارب السنتين عامًا، وقد مضى على قول الحديث ألف وأربعمائة عام ولم تقم الساعة! فهناك احتمالان: أنَّ الغلام لم يبلغ إلى الآن سنَّ الهرم، أو أنَّ الساعة قد قامت ولم ندرِ نحن، ونكون قد نفلنا من الحساب»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «فجر الإسلام» لأحمد أمين (ص/٢١٨)، مع التنبيه على أن البخاري لم يرو حديث جابر هذا الذي نسب له أحمد أمين، بل هو في «صحيح مسلم».

(٢) «تحرير العقل من القفل» (ص/٢٢٣).

وآخرون يَعتبرون أنَّ هذه الأحاديث لا يجوز للنبي ﷺ أن يتفوه بها أصلاً وقد حُجِب عنه وعن الخلقِ كُلِّهم علم السَّاعة؛ كما تراه في قولِ إسماعيل الكردي:

«يُشكِّل على متن هذه الرواية أيضًا أنَّ فيها مخالفةً لآيات القرآن الكريم، التي تؤكد مرارًا أن لا أحد يعلم متي السَّاعة إلاَّ الله وحده والتي يأمر فيها الله سبحانه ونبيه الكريم أن يجيب من يسأله عن السَّاعة بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الأنعام: ٢٦)»<sup>(١)</sup>.

وكذا يقول عز الدين نيازي: «... إنَّ رؤية الحقِّ لا تحتاج إلى علم خاصٍّ ولا إلى ذكاء خارق، الله سبحانه في وحيه الأساسي يقول لنا: إنَّ علم السَّاعة عند الله وحده، ولا يجليها إلاَّ هو، ونحن نصرُّ ونكذب آيات الله في القرآن، ونقول: بل إنَّ الرُّسول ﷺ يعلم! وقد قال: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم»<sup>(٢)</sup>.

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٥).

(٢) «دين السلطان» (ص/٤١١).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

#### دَفْعُ دَعَاوِيِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ

لَا يَنْقُضِي عَجَبِي مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّرْعَانِ فِي تَجْهِيلِ الْمُحَدِّثِينَ وَالطَّلْعَيْنِ فِي مَرْوِيَّاتِهِمْ، مَنْ دُونَ تَرِيثٍ وَتَأْمُلٍ فِي صَنِيعِهِمْ وَمَا قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ وَهْمٍ وَسُوءِ فَهْمٍ، لَرُبَّمَا كَشَفَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْذُ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ.

فَلَوْ سَأَلْنَاهُمْ -مِثْلًا- عَمَّا يَزْعُمُونَ مِنْ تَكْذِيبِ الْوَاقِعِ لِأَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ: هَلْ هُوَ أَمْرٌ ظَهَرَ لَكُمْ مَعَاشِرَ الْمُحَدِّثِينَ بِخَاصَّةٍ؟ أَمْ ظَهَرَ لِمَنْ سَبَقَكُمْ مِنْ عَقْلَاءِ السَّلَفِ؟

وَبِصِغَةٍ أَدَقُّ نَقُولُ: مَتَى كَانَ سَيُظْهِرُ تَكْذِيبُ الْوَاقِعِ لِمِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي بَلَغَ رَتَبَةَ الْقَطْعِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؟

فَلَا يَدُّ أَنْ يَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْجَلِيِّ الْوَاضِحِ فِي الْمَخَالَفَةِ لِلوَاقِعِ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ قَدْ ظَهَرَ لِمَنْ قَبْلُنَا بِدَاهَةٍ، وَتَجْدِيدًا بَعْدَ هَرَمِ الْعُلَامِ، أَوْ انْقِضَاءِ الْمِائَةِ سَنَةٍ بَعْدَ وِفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ!

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ قَالَ هَذَا الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ مِمَّا فِي مَعْنَاهُ سَنَةُ عَشْرِ لِلْهِجْرَةِ، فَسَيَكُونُ الْمُجَلِّي لِكُذْبِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ هُوَ سَنَةُ (١١٠هـ) إِذْ بِهِ يَكْتَمَلُ قَرْنٌ مِنْ زَمَنِ تَحْدِيثِهِ بِهِ.

لكنّا وجدنا المحدثين يصحّحون هذه الأحاديث، ولو بعد مرور هذه السّنة العاشرة بعد المائة! حيث رواه التّابعون وأتباعهم في كتبهم، مع مخالفته القطعيّة للواقع كما يدّعيه المعارضون! بل أخرجها البخاريّ ومسلم في «صحيحيهما»، وقد مرّ على ظهور كذبه للأعمى -حسب دعواكم- أكثر من مائة وأربعين سنة! فلن يبقى لنا في الحكم على هؤلاء المحدثين حسب دعواكم إلا القول بأحد احتمالين:

إمّا مجانيّن كلّهم! يصحّحون ما يظهر كذبه لأغلب الخليقة، ثمّ يلحقهم في هذا الجنون عوام المسلمين، حيث أقرّوا علماءهم على تلك الغباوة المفرطة، وأخذوا عنهم هذه الأخبار.

وإمّا أنّهم لم يجدوا في هذه الأخبار ما يخالف الواقع بحال، فلذلك قبلوها.

إنّ ظنّي بالمُعترض أنّه مهما خالف البخاريّ ومسلمًا وأئمة الدّين في منهج النّقْد للروايات، فإنّه لن يبلغ به السّطّط في الخصومة أن يعتقد فيهم الجنون والتّغايي إلى هذه الدّرجة من البله.

فعليه -إذن- أن يُقرّر أنّ لهؤلاء تفسيرًا للحديث يدفع ما قد يظنّه معارضة من الخبر للشرع والواقع، ولينظر في تفسيرهم ذلك للحديث، ثمّ لينقّده بعد إذا شاء أن ينقّد، لكن لا يجرّأ له أن يتوهّم في من صحّح الحديث من سادات الأئمة أنّهم كانوا في غفلة عمّا يستشكله أمثال المُعترض من الحديث.

فإذا رجعنا إلى «الصّحيحين» نفسيهما، في المواطن التي أخرج فيها الشّيخان حديث أنس رضي الله عنه: «إنّ آخر هذا، فلن يدركه الهرم حتّى تقوم الساعة»، نجدُهما قد أخرجاه بإزاءه الحديث المُفسّر لما قد يشكّل من فهمه، وهو:

حديث عائشة رضي الله عنها، وبه تحتمل أحاديث هذا الباب فيما مرّ، ليكون كاشفًا لما مضى قبله من أحاديث قد تكون مجملة، حيث جاء في آخره قول النبي ﷺ: «إنّ يعيش هذا، لا يدركه الهرم حتّى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موتهم.



فلو فرضنا أنَّ البخاريَّ لا يَعِي من فهم الحديث شيئاً، وأنَّه المسكينُ لا يَدْرِي أنَّ السَّاعَةَ لم تَقُمْ بعد موتِ ذاك الغلام! فلقد بَيَّن له هشام بن عورة هذا المعنى الواضح في آخر روايته للحديث بقوله: «يعني موتهم»، أي: لن يهرم هذا الغلام حتَّى يموت السائل، فتقوم قيامته، إذ المَوْتُ سَاعَةٌ كُلِّ إنسان، ومن مات فقد قامت قيامته.

غير أنَّ هذا الَّذِي قاله هشام هو ما فهمه البخاريُّ ومسلم وباقي الأئمة حقاً، بل هو ما كان واضحاً عند علماء الصحابة قبلهم قبل أن يهرم ذلك الغلام! كما تراه في ثاني أحاديث هذا الباب، في قول ابن عمر رضي الله عنهما: «... إنَّما قال رسول الله ﷺ: «لا يَبْقَى مَن هو اليوم على ظهر الأرض أحد» يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن».

يقول ابن حجر: «قد بَيَّن ابنُ عمر في هذا الحديث مُراد النبي ﷺ، وأنَّ مُرادَه أنَّ عند انقضاء مائة سنةٍ من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن، فلا يَبْقَى أحدٌ مَن كان موجوداً حال تلك المقالة».

وكذلك وَقَعَ بالاستقراء، فكان آخر مَنْ ضُبط أمرُه مَن كان موجوداً حينئذٍ: أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنَّه كان آخر الصحابة موتاً، وغاية ما قيل فيه أنَّه بَقِيَ إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنةٍ من مقالة النبي ﷺ <sup>(١)</sup>.

ونحن نَعْلَم أنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما توفي سنة (٧٣هـ)، أي: أنَّه قد فهم الحديث فهمًا صحيحًا قبل أن يُقْلَعَ بمجيء سنة (١١٠هـ)، وهو الوقت المضروب لظهور كذب الحديث، حسب زعم المعترضين من المعاصرين!

وعلى نحو فهم ابن عمر رضي الله عنهما ينبغي أن تُفهم أحاديث النبي ﷺ مجموعاً طرقها بعضها إلى بعض، لا بأن يُنظر في كلِّ واحدٍ منها مُنعزلاً عن الآخر؛ فما

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٧٥/٢) ..

جاء في روايةٍ مَجْمُوعَةٌ بلفظ: «السَّاعَةُ» مُطْلَقَةً دون إضافة، بيَّنته رواية أخرى بإضافتها إلى ساعةِ ذلك القرنِ المُخَاطَبِ: «تقوم عليكم ساعتكم».

يقول التَّووي: «هذه الأحاديث قد قُسر بعضها بعضاً، وفيها عَلمٌ من أعلام النبوة، والمُرَاد أنَّ كُلَّ نفسٍ منفوسة كانت تلك اللَّيلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قُلَّ أمرُها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفْيُ عيشِ أحدٍ يوجد بعد تلك اللَّيلة فوق مائة سنة»<sup>(١)</sup>.

المعجيب في هذا: أنَّ ذاك المعنى الخاطيء الَّذي تَوَهَّمه المُحَدِّثُونَ من الحديث، فظنَّوه اكتشافاً حصرِيًّا لهم، قد وَقَعَ مثله قديمًا زمنَ المقالةِ النَّبَوِيَّةِ نفسها! فقد جاء في كلام ابن عمر رضي الله عنهما: «... فَوَهَلَ النَّاسُ -أي غِلَطُوا- في مقالةِ رسول الله ﷺ تلك، فيما يَتَحَدَّثُونَ من هذه الأحاديث عن مائةِ سنة».

فعلماء الصَّحابة والتَّابعين قد تَبَّهوا على خطأ هذا الفهم، وليس هو معْنَى تأوَّله أهل السُّنَّةِ حَدِيثًا وتَعَسَّفوا في تفسير الحديث به، تفادياً لتخطئة المُحَدِّثِينَ كما يزعمه المُبْطِلُونَ.

فإن قال قائل: إن كان الأمرُ كما قرَّرَ مَنْ ذَكَرَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فلماذا أجاب النَّبِيُّ ﷺ بأنَّ أَشار إلى عُمُرِ الْغُلَامِ، أو انْخِرَامِ الْقُرْنِ، ولم يكتفِ بِنَفْيِ عِلْمِهِ بِالسَّاعَةِ رَأْسًا؟

فجواب ذلك:

أنَّ الْأَعْرَابَ مِنْ جَفَاتِهِمْ كَانُوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مَوْعِدِ السَّاعَةِ، ومع أنَّ الْجَوَابَ قد حُسِمَ في الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَرُدَّ جَفَاءَ هُمْ ذَاكَ كُلَّ مَرَّةٍ بِجَفَاءٍ مِنْهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُلْفِتَ انْتِبَاهَهُمْ بِأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ، إِلَى كَوْنِ السُّؤَالِ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ -فَضْلًا عَنْ جَهْلِ الْمَسْئُولِ بِهِ- لَنْ يَنْفَعَهُمْ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا يَنْفَعُ الْمَرْءَ عَمَلُهُ وَمَحَاسِبُهُ نَفْسِهِ عَلَيْهِ، كما قال للأعرابي: «وما أعددت لها؟».

(١) «شرح النووي على مسلم» (٩٠/١٦).

فأراد ﷺ أن يؤكّد هذا المعنى للسائل فقال: «إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَه  
الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، وفي الرواية الأخرى: «إِنْ يَعِشَ هَذَا، لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ  
حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

فكأنه ﷺ يريد بهذا أن يقول له: إِنَّهُ مَهْمَا يَكُن مَوْعِدُ السَّاعَةِ أَيُّهَا السَّائِلُ،  
فإِنَّكَ لَنْ تَفُوقَ فِي الْعُمُرِ عَمَرَ هَذَا الْغُلَامِ الصَّغِيرِ، وَمَوْتُكَ حِينَهَا قِيَامُ سَاعَتِكَ،  
فانظر فيما قَدِمْتَ مِنْ عَمَلٍ قَبْلَ مَوْتِكَ! <sup>(١)</sup>

وبذا يَتَبَيَّنُ لِكُلِّ مَنْصَفٍ أَلَّا تَعَارِضَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَبَيْنَ الْوَاقِعِ الْبُتَّةُ، فَضِلًّا  
عَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَارِضًا لِلْقُرْآنِ فِي نَفْيِ عِلْمِ السَّاعَةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.  
والحمد لله على توفيقه.

---

(١) مُسْتَفَادٌ مِنْ مَقَالِ جَدِيلِيٍّ لِلدُّكْتُورِ حَاتِمِ الْعَوْنِيِّ فِي الْمَوْقِعِ الْإِلِكْتَرُونِيِّ لِمَرْكَزِ نَمَاءِ لِّلْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ،  
الْمَنْشُورِ بِتَارِيخِ ١٤٣٥/٩/٤ هـ.



المبحث (الساوس)

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث «خلق التربة يوم السبت»



## المطلب الأول

### سوق حديث خلق التربة يوم السبت

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خَلَقَ الله ﷻ التُّرْبَةَ يومَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ الثُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبِثَّ فِيهَا الْبَدَوَابَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في (ك: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق وخلق آدم ﷺ، رقم: ٢٧٨٩).

## المَطْلَب الثاني

### سَوِّقْ خِلَافَ الْعِلْمَاءِ

### فِي صَحَّةِ حَدِيثِ خَلْقِ التُّرْبَةِ يَوْمَ السَّبْتِ

قد اختلف أهل العلم في هذا الحديث قديمًا وحديثًا على طائفتين:  
الأولى: رَأَتْ الحديثَ مُنْكَرَ المتنِ، واختلفت في أصل هذه التُّكَارَةِ من  
السَّنَدِ.

فَمِنْ أَشْهُرِ هَؤُلَاءِ الْمُعْلِينَ لِلْحَدِيثِ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ<sup>(١)</sup>، وَالبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>،  
وَابْنُ عَطِيَّةِ الأَنْدَلُسِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَتَلْمِيزُهُ الْمُفَسِّرُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>، وَابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(٧)</sup>، وَابْنُ كَثِيرِ الدَّمَشْقِيِّ<sup>(٨)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ  
نَصْرِ الْقُرْشِيِّ<sup>(٩)</sup>، وَعَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمُتَوَايِ<sup>(١٠)</sup>، وَشَهَابُ الدِّينِ الأَلُوسِيُّ<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٢٥٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/٤١٣).

(٣) «المحرر الوجيز» (٣/١٥٢).

(٤) «المفهم» (١١/٢٤).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٦/٣٨٤).

(٦) انظر «الجواب الصحيح» (٢/٤٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (١/٢٥٦) (١٨/١٨).

(٧) انظر «المنار المنيف» (ص/٨٤)، و«بدائع الفوائد» (١/٨٥).

(٨) «البداية والنهاية» (١/٣٢-٣٣).

(٩) في كتابه «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٤/٥٦٨).

(١٠) «فيض القدير» (٣/٤٤٧).

(١١) «روح المعاني» (٤/٣٧٣).



ومن المعاصرين: جمال الدين القاسمي<sup>(١)</sup>، ومحمد رشيد رضا<sup>(٢)</sup>،  
وعبد الحفيظ الفاسي<sup>(٣)</sup>، وأحمد العُمّاري<sup>(٤)</sup>، ومحمد الأمين الشنقيطي<sup>(٥)</sup>،  
ومحمد أبو شبة<sup>(٦)</sup>، وشعيب الأرناؤوط<sup>(٧)</sup>.

والطائفة الثانية: لم تر في الحديث ما يُستنكر، فصَحّحته لظاهر إسناده.  
وعلى رأس هؤلاء: مسلم بن الحجاج، وقبله محمد ابن إسحاق صاحب  
«السيرة»<sup>(٨)</sup>، ثم ابن حبان<sup>(٩)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٠)</sup>، والسهيلي<sup>(١١)</sup>.  
ومن أهل اللغة: ابن الأنباري<sup>(١٢)</sup>، وتبعه أبو منصور الأزهري<sup>(١٣)</sup>.  
ومن المعاصرين: أحمد شاکر<sup>(١٤)</sup>، وانتصر لصحّته: عبد الرحمن  
المُعَلّمي<sup>(١٥)</sup>، وناصر الدين الألباني<sup>(١٦)</sup>.

- 
- (١) «محاسن التأويل» (٦٨/٥).  
(٢) «تفسير المنار» (٣٩٩/٨).  
(٣) «آيات البينات في شرح وتخریج الأحاديث المسلمات» (ص/٢١٦).  
(٤) «المداوي لعلل المناوي» (٤٨٤/٣).  
(٥) «الغذب الثمير من مجالس الشنقيطي في التفسير» (٣/٣٤٥).  
(٦) «دفاع عن السنة ودفع شبه المستشرقين» (ص/١٣٢-١٣٤).  
(٧) وكان صحّح إسناده في تخريجه لـ «صحيح ابن حبان» (رقم: ٦١٦١)، ثم أبان عن علّة الحديث في  
تخريجه لـ «مسند أحمد» (٨٢/١٤)، رقم: ٨٣٤١.  
(٨) انظر «تاريخ الطبري» (٤٤٠-٤٤١/١).  
(٩) حيث أخرجه في «صحيحه» (ك: بدء الخلق، باب: ذكر اليوم الذي خلق الله جل وعلا آدم ﷺ فيه،  
رقم: ٦١٦١).  
(١٠) «المنتظم» (١٢٤/١)، و«زاد المسير» (٢٤٣/٧).  
(١١) «الروض الأنف» (١٩٧/٢).  
(١٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١٣٨/٢).  
وابن الأنباري: هو الشيخ المعمر أبو بكر محمد بن جعفر بن الهيثم، مسند بغداد وشحنها، من علماء  
اللغة، توفي: (٨٣٦٠)، انظر «تاريخ الإسلام» (٨/١٥٢).  
(١٣) «تهذيب اللغة» (٢٦٩/١٢).  
(١٤) انظر تعليقه على «مسند الإمام أحمد» (١٤٦/١٦).  
(١٥) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٩-١٩٠).  
(١٦) انظر «مختصر المعلو» (ص/١١٢)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٨٣٣).

فأما الفريق الأول: فقد اعلّوا الحديث متناً من عدة وجوه من المعارضات<sup>(١)</sup>:

المعارضة الأولى: أن الحديث جعل استيعاب الخلق في سبعة أيام، وهذا خلافاً للقرآن، الذي أخبر أن الله تعالى في عدة آيات من كتابه أنه ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ٤].

المعارضة الثانية: أنه خلا من ذكر خلق السموات.

المعارضة الثالثة: أنه جعل خلق الأرض وما فيها في ستة أيام، والقرآن يُخبر أن الأرض خُلِقَتْ في أربعة أيام، ثم خُلِقَتِ السَّمَاءُ في يومين، كما في قوله تعالى:

﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَنْحْكُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَهْلًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٦] وَجَعَلَ فِيهَا رِجْسًا مِنْ بَنَاتِهَا فَجَعَلْنَا فِيهَا زَوْجَيْنِ فَلَمَّا جَعَلْنَا فِيهَا رِجْسًا مِنْ بَنَاتِهَا إِذَا هِيَ تَاوِيَةٌ عَلَى عَصَانِ الْمَلَائِكَةِ وَالْطَّيْرِ فَفَعَلْنَاهُنَّ نِسَاءً لِمَا خَلَقْنَا مِنْكُمْ فِي الْأَوَّلِ ﴿١٥﴾ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١٦﴾ فَفَضَّلْنَاهُنَّ أَسْبَحَ سَبْعَ سَبْعَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبُحٍ وَحَقْلًا ذَلِكَ ثَقِيرُ الْغَيْبِ ﴿١٧﴾ [البقرة: ١٦-١٧].

المعارضة الرابعة: مخالفته للأثار المصروفة بأن أول أيام الخلق الستة هو يوم الأحد<sup>(٢)</sup>؛ وعلى ذلك نقل ابن جرير الطبري إجماع السلف<sup>(٣)</sup>، ودلت عليه أسماء أيام الأسبوع: الأحد إلى الخميس.

وفي تقرير هذه المعارضات للحديث، يقول ابن تيمية:

«ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَأَنَّ آخَرَ مَا خَلَقَهُ هُوَ آدَمَ، وَكَانَ خَلْقُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ

(١) ذكرها المعلمي في «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٨-١٨٩).

(٢) انظر الآثار في ذلك عن ابن عباس، وعبد الله بن سلام، وكعب الأحمار، ومجاهد، والضحاك، والشدي، وغيرهم، في: «جامع البيان للطبري (١/٤٦٤) (١٢/٣٢٩) (٢٠/٣٨٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/١٣٦١-١٣٦٥)، وانظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧/٢٣٦)، «البدلية والنهاية» لابن كثير (١/٣٣).

(٣) انظر «تاريخ الرسل والملوك» (١/٤٥).

المُخْتَلَف فيه يقتضي أَنَّهُ خُلِقَ ذلك في الأَيَّامِ السَّبْعَةِ؛ وقد رُوِيَ إِسْنَادٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا أَنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: «لَمَّا ثَبَتَ بهذه الأحاديث الَّتِي فِي الصُّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ وغيرها، أَنَّ آدَمَ خُلِقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ آخِرُ الْمَخْلُوقَاتِ بِلا نَزَاجٍ: عَلِمَ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَبِهَذَا الثَّقَلِ الْمُتَوَاتِرِ، مَعَ شَهَادَةِ مَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ، وَمُوَافَقَةِ الْأَسْمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: عَلِمَ ضَعْفُ الْحَدِيثِ الْمُعَارِضِ لذلك.

مع أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُتَعَارِضٌ! فِهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّ مَا يُوَافِقُ سَائِرَ الْأَحَادِيثِ مِنْ أَنَّ آدَمَ خُلِقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّهُ خُلِقَ آخِرَ الْخَلْقِ، وَمَعْلُومٌ بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْخَلْقَ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ بِذِكْرِ الْخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم عن يوم السبت: «لَمْ يَكُنْ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ تَخْلِيْقِ الْعَالَمِ، بَلْ ابْتِدَاءُ أَيَّامِ التَّخْلِيْقِ الْأَحَدِ، وَخَاتَمَتَهَا الْجُمُعَةُ، هَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْقُرْآنُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ تَخْلِيْقِ الْعَالَمِ سِتَّةٌ، فَلَوْ كَانَ أَوَّلُهَا السَّبْتُ، لَكَانَ سَبْعَةً؛ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: «خُلِقَ اللَّهُ الثُّرَيَّةَ يَوْمَ السَّبْتِ .. . . فَيَتَضَمَّنُ أَنَّ أَيَّامَ التَّخْلِيْقِ سَبْعَةٌ، وَالْقُرْآنُ يَرُدُّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن كثير في الحديث: «فِي مَتْنِهِ غَرَابَةٌ شَدِيدَةٌ! فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ، وَفِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ خُلِقَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ خُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ دُخَانٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» لابن تيمية (ص/١٨٨).

(٢) «فيغية المرتادة» لابن تيمية (ص/٣٠٥).

(٣) «بدائع الفوائد» (١/٨٥).

(٤) «البداية والنهاية» (١/٣٣).

وَأَمَّا الْفَرِيقُ الثَّانِي مِمَّنْ تَابَعَ مُسْلِمًا فِي تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ:

فَكَانَتْ أَغْلَبُ أَجَوِبَتِهِمْ عَنِ الْمُعَارَضَاتِ السَّابِقَةِ مُنْهَصِرَةً فِي الْإِجَابَةِ عَنِ الْعِلَّةِ الْأَسَاسَةِ الْأُولَى، أَعْنِي بِهَا: «مَخَالَفَةُ الْحَدِيثِ لَمَدَدِ أَيَّامِ الْخَلْقِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ»، وَهِيَ إِجَابَةٌ مِنْهُمْ تَمَثَّلُ فِي ذَاتِهَا تَوْجِيهًا لِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ، يَخْلُصُ النَّظَرُ فِيهَا إِلَى أَنَّهُمْ: يَجْعَلُونَ بَدْءَ الْخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَتَمَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَهَذِهِ سِتَّةُ أَيَّامٍ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، أَمَّا خَلْقُ آدَمَ ﷺ، فَيَجْعَلُونَهُ خَارِجًا عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ السَّتَةِ لِلْخَلْقِ؛ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرِهِمْ.

مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي وَجْهِ هَذَا الْخُرُوجِ لِآدَمَ ﷺ عَنْ خَلْقِ الْأَيَّامِ السَّتَةِ، عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فَيَذْهَبُ فِيهِ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ خَلْقَ آدَمَ ﷺ مُسْتَقْلِلٌ عَنْ خَلْقِ الْأَرْضِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْهَا، فَلَا يَكُونُ يَوْمُهُ مَعْدُودًا فِي الْأَيَّامِ السَّتَةِ أَصْلًا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْوَجْهِ، يَقُولُ ابْنُ هُبَيْرَةَ (ت ٥٦٠هـ): «لَمَّا كُمِلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ كَمَا قَالَ ﷺ، وَاسْتَبَّ أَمْرُ الدَّارِ، مُسْتَدْعِيَةً بِلِسَانِ حَالِهَا قُدُومَ السَّاكِنِينَ حِينَ تَهَيَّئَةُ الْأَسْبَابِ، وَالْفَرَاغَ مِنَ الرِّزْقِ وَالْمَرْكَبِ وَالرِّيَاشِ، وَتَبْيِينَ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُطْلَبُ: كَانَ خَلْقُ سَاكِنِ الدَّارِ أَبِي الْبَشَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ آخِرِ النَّهَارِ»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ، فَرَأَاهُ أَنَّ أَصُولَ الْأَشْيَاءِ هِيَ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْأَيَّامِ السَّتَةِ، وَلَيْسَ مُطْلَقُ الْأَشْيَاءِ، وَآدَمُ لَيْسَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْفَرْعِ مِنْ بَعْضِهَا، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ هَذَا شَارِحٌ لِمَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هُبَيْرَةَ.

يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «إِنْ قِيلَ: فَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي سَبْعَةٍ! فَالْجَوَابُ: أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا خُلِقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَصُولُ خُلِقَتْ فِي سِتَّةٍ، وَآدَمُ كَالْفَرْعِ مِنْ بَعْضِهَا»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الإيضاح» لابن هُبَيْرَةَ (١٤٩/٨).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجَوْزِيِّ (٥٨٠/٣).

ولما بين هذين القولين من تشاكل، جَمَعَ بينهما المُعلِّمي في جوابٍ له على وجه خروج آدم ﷺ، وزاد عليهما: أَنَّ خَالْقِيَّةَ الله تعالى لَمْ تَتَوَقَّفْ بعد الأَيَّامِ السَّتَّةِ أَصْلًا حَتَّى يُحْضَرَ خَلْقُ آدم فيها، فالله ما زال ولا يزال يَخْلُقُ، فَخَلَقَ آدمَ كان بعدها، وليس في القرآنِ أَنَّ خَلَقَهُ كان في الأَيَّامِ السَّتَّةِ فقط، حَتَّى يُقال إِنَّها صارت بهذا الحديث سبعة.

يقول: «ليس في هذا الحديث أَنَّهُ خَلَقَ في اليوم السَّابع غيرَ آدم، وليس في القرآن ما يدلُّ على أَنَّ خلقَ آدم كان في الأَيَّامِ السَّتَّةِ، ولا في القرآن ولا السَّنة ولا المَعْقُول أَنَّ خَالْقِيَّةَ الله ﷻ وَقَفَتْ بعد الأَيَّامِ السَّتَّةِ، بل هذا مَعْلُومُ الْبُطْلان؛ وفي آياتِ خَلْقِ آدم أوائلِ البقرة، وبعض الآثار، ما يُؤْخَذُ منه أَنَّهُ قد كان في الأرضِ عُمَارٌ قبل آدم عاشوا فيها دهرًا، فهذا يساعد القولَ بأنَّ خلقَ آدم متأخِّرٌ بمدةٍ عن خلقِ السَّموات والأرضِ»<sup>(١)</sup>.

وأما الوجه الثاني لخروج خلقِ آدم عن الأَيَّامِ السَّتَّةِ: فقد جعل بعضهم الأَيَّامِ المذكورة في الحديثِ أَيَّامًا أُخْرَى غير الأَيَّامِ السَّتَّةِ لبدء الخلق، وإنَّما هي بعدها! وهذا ما ارتآه الألبانيُّ بقوله:

«إِنَّ الأَيَّامَ السَّبْعَةَ في الحديثِ هي غيرُ الأَيَّامِ السَّتَّةِ في القرآن، وإنَّ الحديثَ يَتَحَدَّثُ عن شيءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي أَجْرَاهُ اللهُ على الأرض، فهو يَزِيدُ على القرآن ولا يخالفه، وكان هذا الجمع قبل أن أقف على حديث الأَخْضَر، فإذا هو صريحٌ فيما كُنْتُ ذهبت إليه مِنَ الجمع، فالحمد لله الَّذِي بنعمته تَبَيَّنَ الصَّالِحَاتُ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: حديث الأَخْضَر الَّذِي عناه الألبانيُّ بالاستدلال:

ما رواه الأَخْضَر بن عجلان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة ؓ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بيدي قال: «يا أبا هريرة، إِنَّ الله خَلَقَ

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٠).

(٢) «مختصر العلو» (ص/١١٧).

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَوْمَ السَّابِعِ، وَخَلَقَ الثَّرَى يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالِ يَوْمَ الْاِحْدِ، وَالشَّجَرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَالتَّنَّ (١) يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَالتُّورِ يَوْمَ الْارْبِعَاءِ، وَالدُّوَابِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَخَلَقَ آدِمَ الْأَرْضَ أَحْمَرَهَا وَأَسْوَدَهَا، وَطَيَّبَهَا وَخَبِيثَهَا، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ ﷻ مِنْ آدَمَ الطَّيِّبِ وَالْخَبِيثِ (٢).

فهذه أوجهُ جوابٍ مَنْ صَحَّحَ الحديثَ، وهي تنحصر -كما ترى- في الإجابة عن العلَّةِ الأولى الرَّئيسةِ مِنْ عِلَلِ المِتنِ، وَحَاصِلُهَا: خُرُوجُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّذِي خُلِقَ فِيهِ آدَمُ ﷻ مِنَ الْاَيَّامِ السَّتَةِ لَخَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَأَمَّا عَنْ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ خُلُوقُ الْحَدِيثِ مِنْ ذِكْرِ لَخَلْقِ السَّمَوَاتِ: فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا الْمُعَلِّمِيُّ بِقَوْلِهِ: «الْحَدِيثُ وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى خَلْقِ السَّمَاءِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِذِكْرِهِ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ: التُّورِ، وَفِي السَّادِسِ: الدُّوَابِ، وَحَيَاةِ الدُّوَابِ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْحَرَارَةِ، وَالتُّورُ وَالْحَرَارَةُ مُصَدَّرُهُمَا الْأَجْرَامُ السَّمَاوِيَّةُ» (٣).

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ الثَّلَاثَةُ، فِي أَنَّ خُلُقَ الْأَرْضِ فِي الْحَدِيثِ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، بَيْنَمَا صَرِيحُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ:

فَيَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ فِي جَوَابِهَا: «الَّذِي فِيهِ -يعني الحديث- أَنَّ خُلُقَ الْأَرْضِ نَفْسِهَا كَانَ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ إِذْ ذَكَرَ خُلُقَ الْأَرْضِ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، لَمْ يَذْكُرْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ خُلُقَ التُّورِ وَالدُّوَابِ، وَإِذْ ذَكَرَ خُلُقَ السَّمَاءِ فِي يَوْمَيْنِ، لَمْ يَذْكُرْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ لَمْ يُحْدِثْ فِي الْأَرْضِ شَيْئًا، وَالْمَقُولُ أَنَّهَا بَعْدَ تَمَامِ خَلْقِهَا أَخَذَتْ فِي التَّطَوُّرِ بِمَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ» (٤).

(١) التَّنَّ: مَا يَقُومُ بِهِ الْمَعَاشُ وَيُصْلَحُ بِهِ التَّدْبِيرُ، كَالْحَدِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ وَالْخَشَاشِ، وَهِيَ حَشَرَاتُ الْأَرْضِ وَهَوَامِهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْصُلُ بِهِ صِلَاحٌ: فَهُوَ تَقَنٌ، وَمِنْهُ: إِتْقَانُ الشَّيْءِ أَيَّ إِحْكَامِهِ،

انظر «المفهم» للطَّيِّبِ (٢٤/١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ السَّنَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» (ك: التفسير، باب: سُورَةُ السَّجْدَةِ، رَقْم: ١١٣٢٨).

(٣) «الْأَنْوَارُ الْكَاشِفَةُ» (ص/١٩٠).

(٤) «الْأَنْوَارُ الْكَاشِفَةُ» (ص/١٩٠).

وَأَمَّا عَنْ الْمَعَارِضَةِ الرَّابِعَةِ؛ أَعْنِي مُخَالَفَةَ الْحَدِيثِ لِلْأَثَارِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ بَدْءَ الْخَلْقِ كَانَ الْأَحَدُ:

فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا الْمُعَلِّمِي بِأَن قَالَ: «الْأَثَارُ الْقَائِلَةُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ: مَا كَانَ مِنْهَا مَرْفُوعًا فَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِكَثِيرٍ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَرْفُوعِ، فَعَامَّتُهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكَعْبٍ، وَوَهْبٍ، وَمَنْ يَأْخُذُ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا تَيَمُّنُ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ مِنْ كَوْنِ دَلَالَةِ أَسْمَاءِ الْآيَّامِ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الْأَحَدِ فِي آيَّامِ الْخَلْقِ: فَقَدْ اسْتَعَانَ الْمُعَلِّمِي فِي الْجَوَابِ عَنْهَا بِقَوْلِ السُّهَيْلِيِّ (ت ٥٨١هـ): «لَيْسَ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْآيَّامِ<sup>(٢)</sup> وَالْاِثْنَيْنِ إِلَى الْخَمِيسِ مَا يَشُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ الْأَسْبُوعِ الْأَحَدُ، وَسَابِعُهَا السَّبْتُ، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ، لِأَنَّهَا تَسْمِيَةٌ طَارِئَةٌ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَسْمَاءُهَا فِي اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ: شِبَارَ، وَأَوَّلَ، وَأَهْوَنَ، وَجِبَارَ، وَدِبَارَ، وَمَوْنَسَ، وَالْعَرُوبَةَ، وَأَسْمَاؤُهَا بِالسُّرْيَانِيَةِ قَبْلَ هَذَا: أَبُو جَادَ، هَوْزَ، حَطِي، إِلَى آخِرِهَا.

وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهَا فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ لَقُلْنَا: هِيَ تَسْمِيَةٌ صَادِقَةٌ عَلَى الْمُسَمَّى بِهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ، وَلَيْسَا مِنَ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ!

وَلَمْ يَسْمَعْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ إِلَى سَائِرِهَا إِلَّا حَاكِيًا لِلُّغَةِ قَوْمِهِ، لَا مُبْتَدِلًا لِتَسْمِيَتِهَا، وَلَعَلَّ قَوْمَهُ أَنْ يَكُونُوا أَخَذُوا مَعَانِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُجَاوِرِينَ لَهُمْ، فَأَلْفَوْا عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ اتِّبَاعًا لَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ الْمُعَلِّمِي إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الْآخِرِ فِي كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ، فَقَالَ: «تَسْمِيَةُ الْآيَّامِ كَانَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ تَقْلِيدًا لِأَهْلِ الْكِتَابِ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَقَدْ اشتهرت

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٦).

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَارِ الْمَعْطُوفُ هُنَا تَقْتَضِي سَبْقِ كَلِمَةِ سَاقِطَةٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالسِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا (الْأَحَدُ).

(٣) «الروض الأنف» للسُّهَيْلِيِّ (٤/٥٩).

وانتشرت، فلم يُرَ ضرورةً إلى تغييرها، لأنَّ إقرارَ الأسماء التي قد عُرفت واشتهرت وانتشرت لا يُعَدُّ اعتراكاً لمناسبتها إما أخذت منه أو بُنيت عليه، إذ قد أصبحت لا تدلُّ على ذلك، وإنَّما تدلُّ على مُسمَّياتها فحسب، ولأنَّ القضية ليست ممَّا يجب اعتقاده، أو يتعلَّق به نفسه حكمٌ شرعيٌّ، فلم تَسِحِّقْ أن يُحتَاطَ لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيَّام<sup>(١)</sup>.

وبعد؛

فقد لاحت أوجهُ معارضاَتِ الفريق الأوَّل للحديث بأدلتهم، وأعقبناها بأجوبةَ الفريقِ الثَّاني بتأويلاتهم؛ فإنَّ أوانَ الشُّروعِ في نقدِ كلِّ مُعارضةٍ والجوابِ عنها كلٌّ على جِدَّةٍ، لِيَتَبَيَّنَ وجهُ الصَّوابِ في الحديثِ على قدرِ المُستطاعِ، فأقولُ مُستعِينًا بالله تعالى:

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩١).



### المَطْلَب الثالث

بيان رُجْحَانِ قولِ المُنْكَرِينَ لحديثِ خَلْقِ التُّرْبَةِ يَوْمَ السَّبْتِ  
ونَقْدُ مُعَارَضَاتِهِمْ فِي ذَلِكَ

أَمَّا من المعارضة الأولى: فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ مُفِيدٌ لاسْتِغْرَاقِ الْخَلْقِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ بِهَذَا الظَّاهِرِ خِلَافٌ مَا قَرَّرَهُ الْقُرْآنُ مِنْ اسْتِيعَابِ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ.

وَمَا أُجِيبَ بِهِ عَلَى هَذَا مِنْ كَوْنِ خَلْقِ آدَمَ ﷺ خَارِجًا عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ السَّتَةِ: فَالضُّوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّ خَلْقَ آدَمَ دَاخِلٌ فِي أَيَّامِ التَّخْلِيقِ هَذِهِ، وَكَانَ هُوَ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا، فِي آخِرِ سَاعَاتِ يَوْمِهَا، لِيَكُونَ بِهَذَا خَاتِمَ الْخَلْقِ، كَمَا هُوَ مَنْطُوقُ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ!

وَالْفَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَرَدُّهُ إِلَى الْمُرَادِ مِنْ لَفْظِ «الْخَلْقِ» فِي الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ الْجَلِيُّ مِنْ مَتْنِهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَّبِقُ لِتَفْصِيلِ الْخَلْقِ الْأَوَّلِ، أَوْ إِنْ شَتَّتْ قُلْتُ لِتَفْصِيلِ بَدْءِ الْخَلْقِ لِهَذَا الْعَالَمِ الْمُشَاهِدِ أَوَّلَ مَرَّةٍ! وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مُطْلَقُ الْخَلْقِ الْإِلَهِيِّ، فَبِإِذَا هَذَا الْحَدِيثِ نَفْسِهِ قَدْ جُعِلَ لِهَذَا الْخَلْقِ ابْتِدَاءٌ -وَهُوَ السَّبْتُ- وَجُعِلَ لآخِرِهِ انْتِهَاءٌ -وَهُوَ الْجُمُعَةُ- كَمَا تَرَاهُ فِي قَوْلِهِ فِيهِ: «... فِي آخِرِ الْخَلْقِ»، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا لِلْمَعْدِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْخَلْقَ الْمَخْصُوصَ اكْتَمَلَ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ حَسَبَ الْحَدِيثِ.

وبذا يظهر أنَّ الحديثَ حَمَلَ في طَيِّبَاتِ مَتْنِهِ ما يَنْقُضُهُ! -كما أشار إلى ذلك ابن تيمية- فإنه بَيِّنٌ ما يُوافِقُ سائرَ الأحاديثِ مِنْ أنَّ آدمَ خُلِقَ يومَ الجمعة، وأنَّه خُلِقَ آخَرَ هذا الخلقِ الَّذي تَنَكَّلَمُ عنه؛ وبما أنَّ الخَلْقَ كانَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ، فالْفَرَضُ أن يكون ابتداء يوم الأحد لا السَّبْت! وفي ذلك دَلالةٌ على ما وَقَعَ في الحديثِ مِنَ الغلطِ بِذِكْرِ الخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ<sup>(١)</sup>، ويدلُّ على أنَّ آدمَ داخلٌ في هذا الخلقِ الأوَّلِ في آخرها.

والقول بأنَّ خَلَقَ آدمَ ﷺ كانَ آخَرَ الأَيَّامِ السَّتَّةِ، هو المشهور أيضًا مِنْ مُعْتَقَدِ أَهْلِ الكِتَابِ، حتَّى كانَ عَدِيُّ بن زيد<sup>(٢)</sup> في جَاهِلِيَّتِهِ يُنْشِدُ في ذلكَ شِعْرًا، يقول فيه:

قَضَى لِسِتَّةِ أَيَّامٍ خَلْقَهُ      وَكَانَ آخِرَ شَيْءٍ صَوَّرَ الرَّجُلَا

وليس يعارض هذا التَّحْقِيرَ قولهم: إِنَّ خَلَقَ آدمَ ﷺ مُسْتَقْبَلٌ عَنْ خَلْقِ الأرض، وأنَّه ليس منها، فلا يدخل بذلك في الأَيَّامِ السَّتَّةِ؛ فإِنَّا نقول:

إِنَّ هذا الَّذي قَدَّمَوه لَيْسَ مَحَلًّا لِلنِّزَاعِ! فلَسْنَا نجادلُ في كَوْنِ خَلْقِ آدمَ مِنْ جَمَلَةِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ أو لا، فَإِنَّا مُقِرُّونَ بِعَدَمِ نَسْبَتِهِ إلى ذلك، كيف لا والسَّماءُ والأرضُ إِنَّمَا هُمَيَّتَا لِأَجَلِهِ! فهذا معلوم.

إِنَّمَا مَحَلُّ النِّزَاعِ الَّذِي يَنْبَغِي تَحْرِيرُهُ: هل خَلَقَ آدمَ داخل في أَيَّامِ الخَلْقِ الأوَّلِيِّ أو لا؟ فنحن نقول بدخوله فيها، وأنَّه آخِرُ الخَلْقِ منها، مع قولنا بِتَقَدُّمِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ على خَلْقِهِ.

فبان أنَّ ثَمَّةَ فَرْقٍ بَيْنَ القَوْلِ بِدخولِ آدمَ ﷺ في خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ -ولسنا نقول به- وَبَيْنَ دخولِ خَلْقِهِ ضَمْنَ الأَيَّامِ السَّتَّةِ في آخرها، وهذا ما نَدَّعي رُجْحَانَهُ.

(١) انظر «بغية المرنانة» لابن تيمية (ص/٣٠٥).

(٢) هدي بن زيد بن حمَّاد العبَّادي التَّمِيمِي: شاعر من دُعاة الجاهليَّين، كان قرويًا من أهل الحيرة، فصيحًا، يحسن العربية والفارسية، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، ثُمَّ رُجِّعَ رسولًا إلى ملك الروم طيطاريوس الثاني في القسطنطينية، مات (٣٦ ق.هـ)، انظر «معجم الشعراء العرب» (ص/١٦٨٨).

أَمَّا مَا تَوَسَّلَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لِإِخْرَاجِ آدَمَ ﷺ مِنَ الْآيَّامِ السَّنَةِ، مِنْ كَوْنِ  
أَصُولِ الْأَشْيَاءِ هِيَ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْآيَّامِ السَّنَةِ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّ آدَمَ  
لَيْسَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا فِرْعٌ مِنْهَا:

فَعَلَى التَّسْلِيمِ بِصِحَّةِ مُقَدِّمَتِهِ تِلْكَ، فَإِنَّ آدَمَ ﷺ أَصْلٌ لِلْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ،  
لَا فِرْعًا لْجِنْسٍ آخَرَ

وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ فِرْعٌ مِنَ الْأَرْضِ، لِيُخْرَجَ مِنْ كَوْنِهِ أَصْلًا؛ فَإِنَّ لَازِمَهُ -حَسَبِ  
قَوْلِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ- أَنْ تَخْرُجَ الْجِبَالُ هِيَ أَيْضًا مِنْ هَذِهِ الْآيَّامِ السَّنَةِ، لَكَوْنِهَا فِرْعًا  
عَنِ الْأَرْضِ! فَهِيَ أَثَرٌ لَتَدَاخُلِ صَفَائِحَ قِشْرَتِهَا! وَكَذَا فَلتَخْرُجَ كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَاتِ  
الْأَرْضِ مِنْ هَذِهِ الْآيَّامِ السَّنَةِ، فَهِيَ فِرْعٌ عَنِ الْأَرْضِ أَيْضًا!

فَإِذَا عَلِمَ بِطِلَانِ هَذَا اللَّازِمِ، بَطُلَ بِهِ الْمَلْزُومُ الَّذِي أَرَادَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ

تَقْرِيرَهُ.

وَلَوْ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ أَبِي زَمَنِينَ (ت ٣٩٩هـ): «خَلَقَ اللَّهُ  
أَصُولَ الْخَلْقِ فِي الْآيَّامِ السَّنَةِ، وَخَلَقَ آدَمَ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ آخِرَ الْآيَّامِ السَّنَةِ»<sup>(١)</sup>:  
لَمَّا كَانَ لِقَوْلِهِ دَافِعٌ مِنْ جِهَةِ الظُّرِّ؛ فَإِنَّ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ أَبِي زَمَنِينَ هَذَا، أَنَّ أَصْلَ  
«الْأَنْوَاعِ» لَا «الْأَشْيَاءِ» هِيَ الْمَخْلُوقَةُ فِي الْآيَّامِ السَّنَةِ، وَالَّتِي هِيَ أَصُولُ الْمَوَاتِ:  
كَالْمَعَادِنِ، وَالْأَثَرِيَّةِ، وَالسَّوَائِلِ، وَالْأَقْوَاتِ، وَأَصُولِ الْأَحْيَاءِ: كَالدُّوَابِّ،  
وَالطُّيُورِ، وَالْحَيْثَانِ، وَالْجِنِّ، وَالْإِنْسِ، وَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ الْبَيِّنَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [سورة فصل: ٢٣٨].

وَأَمَّا دَفْعُ الْمُعَلِّمِيِّ دُخُولَ خَلْقِ آدَمَ ﷺ فِي الْآيَّامِ السَّنَةِ، بِكَوْنِ خَالِقِيهِ اللَّهُ  
تَعَالَى لَمْ تَتَوَقَّفْ بَعْدَ الْآيَّامِ السَّنَةِ، فَلَا يُحْضَرُ خَلْقُ آدَمَ فِيهَا:

فَقَدْ قَرَّرْنَا أَمَّا أَنْ لَا أَحَدٌ يُنْكَرُ خَالِقِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ الْآيَّامِ السَّنَةِ، فَإِنَّ خَلْقَ  
الْخَلَاقِ سَبْحَانَهُ لَا نِهَآيَةَ لَهُ، لَكِنْ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ يُثْبِتُ لِهَذَا الْخَلْقِ نِهَآيَةً بِخَلْقِ  
بَآدَمَ! فَعِلْمُنَا أَنَّ الْمُنْعِيَّ بِهِ خَلْقًا مَخْصُوصًا، وَهُوَ ابْتِدَاءُ خَلْقِ هَذَا الْعَالَمِ الْمَشْهُودِ  
فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا فِي مَا مَضَى.

(١) «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زَمَنِينَ (٦٩/٥).

وأما استدعاء المُعلِّمي لبعض الآثار الدالة على وجود عُمَارٍ للأرض قبل آدم عاشوا فيها دَهْرًا، في مقام الاحتجاج على أَنَّ خلق آدم مُتَأَخَّرٌ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ عن خلق السَّمَوَاتِ والأَرْضِ: فقد قَدَّمْنَا أَنَّ تَأَخَّرَ خَلْقُ آدم ﷺ عن خلق السَّمَاء والأَرْضِ لَا يَنَازَعُ فِيهِ.

وأما ما ذَكَرَهُ مِنْ وجود آثارٍ تفيد تعميرَ الْجَنِّ في الأرضِ قبل آدم بدهرٍ، ليُخَلِّصَ إِلَى إِخْرَاجِ خَلْقِ آدم مِنْ جَمَلَةِ الْأَيَّامِ السَّنَةِ: فهذا الَّذِي يَسْتَحِقُّ مَنَاقَشَتَهُ بِإِسْهَابٍ، لِأَنَّهُ مِنْ رَكَائِزِ مَنْ يَجَادِلُ عَنْ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فنقول في ذلك:

إِنَّ الْقَوْلَ بِسَبْيِ أَقْوَامٍ مِنَ الْجِنِّ إِلَى سُكْنَى الْأَرْضِ قَبْلَ آدم بدهورٍ، وإن كَانَ هو قولًا شائعًا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ، خَاصَّةً عِنْدَ آيَاتِ الْخَلْقِ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّهُ يَبْقَى مِنْ جَمَلَةِ الْغُيُوبِ الَّتِي لَمْ يُثَبِّتْ فِيهَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، فَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا حُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ<sup>(١)</sup>.

وقد تَعَقَّبَ الطَّبْرِيُّ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ بِكَلَامٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ قَاعِدَةً فِي قِرَائِنِ التَّرْجِيحِ فِي التَّفْسِيرِ، فَقَالَ: «.. إِنَّمَا تَرَكْنَا الْقَوْلَ بِالَّذِي رَوَاهُ الضَّحَّاكُ عَنْ

(١) أقوى ما ورد في هذا الباب أثر لابن عباس يقول فيه: «لقد أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يدخلها أحد.. وقد كان فيها قبل أن يُخلق بالقي عام الجن بنو الجان، فافسدوا في الأرض، وشكوا الدماء.. فلما أفسدوا في الأرض، بثت عليهم جنودًا من الملائكة، ففزعهم حتى أحقواهم بجزائر البحور...».

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (رقم: ٣٠٣٥) من طريق: أبي بكر ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعشى، عن بكير بن الأحنس، عن مجاهد، عن ابن عباس، وقال الحاكم: «هذا إسناد صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

واختلف عن أبي معاوية فيه، فرواه عنه علي الطنطاوي عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (٧٧/١)، وسعدان بن نصر المخزومي عند قوام السنة في «الحجة» (٣٨٦/١)، بنفس الطريق الأول لكن عن عبد الله ابن عمرو، والأشبه بالضوابط عندي أن يكون عن ابن عمرو، لشهرته برواية الإسرائيلية.

نعم، روى الطبري هذا الأثر في «تفسيره» (٤٧٧/١) عن ابن عباس من طريق أبي زوق، عن الضحاک عنه، لكن الضحاک لم يسمع من ابن عباس، فهو منقطع، مع في الضحاک من كلام بعض أئمة التَّجْرِيعِ، وانظر تهذيب الكمال (٢٩٤/١٣).

ابن عباس، ووافقه عليه الربيع بن أنس، وبالأذي قاله ابن زيد في تأويل ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا خبر عندنا بالأذي قالوه من وجه يقطع مجيئه العذر، ويلزم سامعه به الحجة.

والخبر عما مضى وما قد سلف، لا يدرك علم صحته إلا بمجيئه مجيئاً يمتنع منه التشاغب والتواطؤ، ويستحيل منه الكذب والخطأ والسهو، وليس ذلك بموجود كذلك فيما حكاه الضحاك عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

هذا؛ وقد استنبط بعض المحققين من نفس آيات الخلق التي في أوائل البقرة، والتي سبقت لأجلها تلك الآثار، من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٣) وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿٢٩﴾ [البقرة: ٢٩-٣٠]؛ استنبط منها ما يدل على أولية آدم في سكنى الأرض بعد خلقها

ذلك أن المتأمل في هذه الآيات، يخلص إلى أن القول بإعمار قوم للأرض قبل آدم ينافي هذا السياق القرآني، «لأن تعقيب ذكر خلق الأرض ثم السماوات بذكر إرادته تعالى جعل الخليفة، دليل على أن جعل الخليفة كان أول الأحوال على الأرض بعد خلقها، فالخليفة هنا الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في مملوكاته، ولا يلزم أن يكون المخلوف مستقراً في المكان من قبل؛ فالخليفة آدم، وخلقته قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى من تعمير الأرض... وتلقين ذريته مراد الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وإن تقديم الجار والمجرور ﴿لَكُمْ﴾ المتعلق بالفعل ﴿خَلَقَ﴾ على المفعول به في الآية: فيه معنى الاختصاص أو السببية، أي: أن الله إنما خلق الأرض لأجلكم ولانتفاعكم أنتم<sup>(٤)</sup>.

(١) يعني تأويل قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ بأن آدم خلف الجن في تعمير الأرض.

(٢) «جامع البيان» (١/٥٠٠).

(٣) «التحرير والتنوير» (١/٣٩٩).

(٤) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (١/٢١٥).

فإذا كانت الأرض على هذا مخلوقة للإنس على وجه اليَمَنَةِ أصالةً، فكيف يُقال بسبقِ غيرهم إلى الاستمتاع بها؟! ففي هذا مناقضة لتلك اليَمَنَةِ والخصوصية، والله أعلم.

نعم؛ لا تُنكَرُ بأنَّ الجِنَّ مخلوقةٌ قبل آدم، فهذا مُحَكَّم التَّنْزِيل؛ إِنَّمَا الشَّأْنُ في إثباتِ أَنَّهُمْ كانوا في الأرض على وجوهٍ استحكموا فيها بما فيها، وعَمَّروا فيها أزمَنَةً مُتَطَاوِلَةً، فهذا الَّذِي يَعوْزه الدَّلِيل.

هذا مع صرفِ نظرنا عن طبيعة مُدَدِ تلك الأَيَّامِ السَّتَةِ وطولها الهائل، الَّذِي لا يُمَنَعُ معه القولُ بسبقِ بعض المَخْلُوقَاتِ على البعض الآخر بِمُدَّةٍ هي في عرف البشر دهورٌ من الزَّمن.

وما لنا نذهبُ بعيدًا في الاستدلال؟ وفي ظاهرِ حديثِ خلقِ الثَّرى نفسه ما يدلُّ على أنَّ خلقَ آدم ﷺ كان بعد خلقِ الأرض يومَ سابعةٍ!

وفي تقريرِ هذا المعنى من الحديث يقولُ الإِمامُ القُشَيْرِيُّ (ت ٨٨٥هـ): «ما يُقال من أَنَّهُ كان قبلَ آدم ﷺ في الأرض خَلْقٌ يَعَصُونَ، قَاسَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - حالَ آدم ﷺ، كَلَامٌ لا أَصْلَ لَهُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ هَذَا - يعني حديثِ الثَّرى - كما ترى أَنَّهُ أَوَّلُ ساكني الأرض»<sup>(١)</sup>.

أقول: هنا قد ترى بعضَ مَنْ يُصَحِّحُ الحديثَ يَقَرُّ من لازمِ هذا الظَّاهِرِ المُشْكِلِ على مَذْهَبِهِمْ في تأخُّرِ آدم ﷺ عن خلقِ الأرض بِدُهورٍ، بأنَّ يقولَ: إِنَّ الجُمُعَةَ المذكورةَ في الحديثِ ليست عَقِبَ يومِ الخَمِيسِ الَّذِي قبله في الحديثِ، بل هي جُمُعَةٌ أُخْرَى مُسْتَقَلَّةٌ، جاءت بعد تلك الأَيَّامِ بِأَزمانٍ مُدِيدَةٍ!

هذا التَّأْوِيلُ المُتَكَلِّفُ تجده في مثل قولِ ثناءِ الله العَظِيمِ (ت ١٢٢٥هـ)<sup>(٢)</sup>: «لا دَليْلَ في الحَدِيثِ على أَنَّ المُرادَ بالجمعةِ الَّتِي خُلِقَ فيها آدمُ أَوَّلَ جُمُعَةٍ بَعْدَ

(١) «نظم الدرر» (١/٢٦٢).

(٢) محمد ثناء الله الهندي الباتني الحنفي العثماني المظهري، من تلاميذ ولي الله الدهلوي، كان يُسمَّى (بيهي العصر) نظرًا إلى تبحُّره في الفقه والحديث، وله تفسير عظيم في أحاديث الأحكام، انظر ترجمته في «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» للطالبي (٧/٩٤٢).

خلق الأرض، لعلَّ ذلك الجمعة بعد مُضيِّ الدهور! ولولا هذا التَّأويل لَزِمَ خَلْقُ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَالتَّابِتُ بِالْقُرْآنِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي  
سَبْعَةِ أَيَّامٍ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَدْ يَسْتَشْهِدُونَ بِقَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي أَنَّ «الظَّاهِرَ مِنَ الْقَصَصِ فِي طَبِئَةِ آدَمَ:  
أَنَّ الْجُمُعَةَ الَّتِي خُلِقَ فِيهَا آدَمُ قَدْ تَقَدَّمَتْهَا أَيَّامٌ وَجُمِعَ كَثِيرَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

فَنَبْدَأُ هُنَا بِالْجَوَابِ عَلَى كَلَامِ الْمَظْهَرِيِّ، فنقول:  
لَا رَيْبَ أَنَّ الْقَوْلَ بِمَا تَأَوَّلَ بِهِ الْحَدِيثَ بَعِيدٌ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَسِيَّاقِهِ  
يُؤَيِّدُهُ.

نَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: أَتَيْتُ بِلَدَةٍ كَذَا مُسَافِرًا، فَتَجَوَّلْتُ فِي أَزْقَتِهَا الْاِثْنَيْنِ،  
وَأَتَيْتُ مَتَاجِفَهَا الثَّلَاثَاءِ، وَفَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا الْأَرْبَعَاءِ، وَخَزَمْتُ حَقِيبَتِي وَرَجَعْتُ  
الْخَمِيسَ، فَلَنْ يُدْرِكَ سَلِيمُ الْبَدِيهَةِ مِنْ كَلَامِكَ إِلَّا تَتَابَعَ هَذِهِ الْأَيَّامُ! إِذْ هُوَ  
الْمُتَبَادَّرُ إِلَى الْفَهْمِ ابْتِدَاءً، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ، وَمَا كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى  
قَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ لِحَمَلِ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَيْسَ لِمَنْ يَقُولُ بِمِثْلِ هَذَا فِي  
الْحَدِيثِ إِلَّا الظَّنُّ.

ثُمَّ يَلْزِمُهُ عَلَى كَلَامِهِ فَوْقَ هَذَا أَنْ يَكُونَ التَّخْلِيقُ الْأَوَّلُ ابْتِدَاءً السَّبْتِ، وَلَمْ  
يَنْتِهِ إِلَّا بَعْدَ أَحْقَابٍ مِنَ الزَّمَنِ حِينَ خَتَمَهُ بِآدَمَ! وَلَا قَائِلٌ بِهَذَا فِيمَا أَعْلَمُ.

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ آثَارِ مُدَّةِ تَخْلِيقِ الطَّبِئَةِ:

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا الْأَثَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ رضي الله عنه قَالَ:  
«إِنَّ اللَّهَ خَضَّرَ طَبِئَةَ آدَمَ ﷺ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ ضَرَبَ بِبَيْدَتِهِ  
فِيهِ...»<sup>(٣)</sup>.

(١) «التفسير المظهر» (٤٩/١).

وَالْيَاقُوتُ مِثْلُ هَذَا التَّأْوِيلِ نَحْوَ الْكَشْمِيرِيِّ فِي «فَيْضِ الْبَارِي» (٤٠٤-٣٤١)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِي فِي  
تَخْرِيجِهِ لـ «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢٣٣-٢٣٢) طِيبُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ.

(٢) «المحرر الوجيز» (٥/٥).

(٣) رَوَاهُ الْفَرَيَابِيُّ فِي «الْقَدَر» (رقم: ١٠)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشريعة» (٢/٨٥٤)، رَقْمُ: (٤٣١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي  
«الْعُلَمَةِ» (٥/١٥٤٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الحلية» (٨/٢٦٣)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وقد كُفينا ردُّ هذا بما أجاب به البيهقي قال: «مَعْلُومٌ أَنَّ سَلْمَانَ عليه السلام كَانَ قَدْ أَخَذَ أَمْثَالَ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى أَسْلَمَ بَعْدُ، وَرُويَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ضَعِيفٍ عَنِ النَّيْمِيِّ مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا جَعْلُ الْأَلْبَانِيِّ الْأَيَّامَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَدِيثِ أَيَّامًا أُخْرَى غَيْرَ الْأَيَّامِ السَّنَةِ لِلتَّخْلِيْقِ، بَلْ جَعَلَهَا بَعْدَهَا:

فَبَدِئَ مِنَ الْقَوْلِ لَا سَلَفَ لَهُ فِيهِ! فَإِنَّ كُلَّ مَنْ تَقَدَّمَ -سِوَاهُ مِنْ مُصَحِّحِي الْحَدِيثِ أَوْ مُضَعِّفِيهِ- مُتَّفِقُونَ عَلَى تَنْزِيلِ الْأَيَّامِ السَّنَةِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الْأَيَّامِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَدُونَكَ كُتِبَ الْمُفَسِّرِينَ وَشُرَّاحَ الْحَدِيثِ لَتَرَى ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّ فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ مَا يَرُدُّ فَهْمَهُ ذَاكَ! فَقَدْ وَرَدَ فِي نَصِّهِ خَلْقُ الْجِبَالِ، وَهَذِهِ يَقِينًا لَمْ تُخْلَقْ إِلَّا فِي الْأَيَّامِ السَّنَةِ لِبَدْءِ الْخَلِيقَةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُءُوسًا مِنْ نَوْحٍ وَفِيهَا وَكْرًا وَفِيهَا أَقْوَاتًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [الْحُضُلُوتُ: ١٠]<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ عَلَى فَهْمِهِ ذَاكَ:

فَغَيْرُ سَالِمٍ لَهُ وَلَا مُسَلَّمٌ، لِأَنَّ الْأَخْضَرَ بْنَ عَجْلَانَ خَالَفَ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ الثَّقَاتَ مِنْ رِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَهُمْ: حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصِصِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَهَشَامُ بْنُ يَوْسُفَ الصَّنْعَانِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ<sup>(٥)</sup>، وَالصَّبَّابُ رَوَاتُهُمْ دُونَهُ.

وَالْأَخْضَرُ صَدُوقٌ نَازِلٌ عَنْ مَرْتَبَتِهِمْ فِي الضَّبْطِ، فَرَوَاتُهُ بِهَذَا السِّيَاقِ الشَّاذِ عَنْ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَتْنِ الْحَدِيثِ وَسَنَدِهِ مَرْدُودَةٌ.

(١) «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٥١/٢).

(٢) وَقَدْ تَدَخَّلَ الْأَشْجَارُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ فِي نَصِّ الْآيَةِ أَيْضًا إِذَا عَابَرْنَاهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَقْوَاتِ، وَذَلِكَ كُلُّ مَا يَقُوتُ النَّاسَ مِنَ الْغَلَاءِ، وَيَصْلَحُهُمْ مِنَ الْمَعَاشِ.

(٣) وَعَنْهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ».

(٤) وَعَنْهُ رَوَاهُ ابْنُ مَيْمُونٍ فِي «تَارِيخِهِ - الدَّوْرِي» (٥٢/٣)، رَقْمٌ: ٢١٠.

(٥) وَعَنْهُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٠٣/٣)، رَقْمٌ: ٣٢٣٢، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الْمُعْظَمَةِ» (١٣٦٠/٤).



وحاصل القول من مناقشة الأجوبة على المعارضة الأولى: يتبين أنها لا تنهض لدفعها، فتكون بهذا معارضةً صحيحة.

وأما عن المعارضة الثانية والثالثة للحديث؛ من دعوى خلوه من ذكر خلق السموات، وجعله خلق الأرض وما فيها في ستة أيام<sup>(١)</sup>:

فلا أراها تسلم من دفع بعض أجوبة المعلمي؛ وبيان ذلك في الآتي:  
أن قول المعلمي عن الحديث: إنه «وإن لم يُنص على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس: الثور...» مقال منه صحيح، فإن الثور مصدره الأجرام السماوية كما قال، وفيه أن الثور خلق في اليوم الخامس، وهو اليوم الموافق لبدء خلق السماء في القرآن أيضًا.

لكن قوله بعدها مشيرًا إلى خلق السموات: «... وفي السادس: الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والثور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية»: فمِمَّا لا يصلح للاحتجاج به على ما ادَّعى من تلك الإشارة، لأن الدواب وإن كانت حياتها لا تستغني عن الثور والحرارة، فإن الشجر والنبات أحوج إلى ذلك منها، ومع ذلك قد ذُكرت في اليوم الثالث يوم الاثنين، أي قبل خلق السموات بيوم كامل!

وأما دعوى استغراق خلق الأرض في الحديث ستة أيام:

فتلك معارضة لا تقوم على ساق، وقد أجاد المعلمي في ردّها، حين بين أن خلق الأرض نفسها في الحديث كان في أربعة أيام كما في القرآن، وأن خلق الثور والدواب خارج عن جملة ذلك، وأنه لا مانع من أن يُخبر الله في الأرض شيئًا أثناء خلق السماء.

وأما عن المعارضة الخامسة؛ أهني مخالفة الحديث للأثر الدال على أن ابتداء الخلق يوم الأحد:

فصحيح قول المعلمي أن ما كان منها مرفوعًا هو أضعف من هذا الحديث

(١) انظر «فيض القدير» للثناوي (٤٤٧/٣)، و«الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٨٨).

من جهة السُّنَد<sup>(١)</sup>؛ لكن العبرة هنا ليست بآحاد هذه الآثار! ولكن بمجموع هذه الآثار واستيفاضتها في عموم السُّلَف<sup>(٢)</sup>، ولأجلها نقل الطُّبري الإجماع عنهم في ذلك، وهو من في استقراء كلامهم، وتتبُّع مقالاتهم، حتَّى لم يُبالِ بخلاف ابن إسحاق لهم، لما استقرَّ عنده من اتِّفاق سوادهم على أنَّ الأحَدَ أوَّلَ الأيام الستة.

ولو سلَّمنا فرضاً باحتمالِ خطأ الطُّبري في هذا الاستقراء: فلا أقلَّ أن يكون قولُ جُمليتهم الغالبة؛ وها هو ابنُ الجوزي: يعترف بنسبة القولِ بابتداء الخلق يوم الأحد إلى أكثرِ أهلِ التفسيرِ من السُّلَف أيضاً<sup>(٣)</sup>، مع كونه ومَن يُصحح حديثَ خلق الثَّرية!

فكان مُجرَّد هذا الاتِّفاق من السُّلَف كافياً للقُرشيِّ الحنفيِّ (ت ٧٧٥هـ) كي يُعلِّل حديثَ مسلم، فقال موجزاً: «... واتَّفَقَ النَّاسُ على أنَّ يومَ السَّبْتِ لم يقع فيه خلقٌ، وأنَّ ابتداءَ الخلقِ يومَ الأحد»<sup>(٤)</sup>.

وبهذا نعلم أنَّ ما زَعَمَهُ أبو بكر الأنباريَّ (ت ٣٢٨هـ) من اتِّفاقِ أهلِ العلمِ على أنَّ ابتداءَ الخلقِ كان يومَ السَّبْتِ<sup>(٥)</sup> مُجرَّد دعوى غَلَطَ فيها ابنُ تيمية<sup>(٦)</sup>.

وأما دعوى المُعلِّمي أنَّ غير المرفوع من تلك الآثارِ عامَّةٌ من قولِ عبد الله بن سلام، وكعب، ووهب، ومَن يأخذ من الإسرائيليات:

فقد قرَّرنا آنفاً أنَّ معنى هذه الآثار قول عامَّة السُّلَف من المُفسِّرين وغيرهم.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩١).

(٢) قلت: يُنقل الثَّين بطريقتين: إمَّا بالإسناد، أو بالثَّبوت والانتشار بين طبقات الأُمَّة، ولو لم يأتِ في ذلك إسناد قائم، ومنشأ ذلك: عدم الحاجة إلى الثَّقَل بالكُتُب الأولِ لشيوعه، فاستغني عنه، ومَن لم يُترك هذا المسلك عند العلماء آذاه إلى ردِّ بعض مسائل الثَّرية ولا بدَّ.

(٣) «زاد المسير» لابن الجوزي (٤/٤٦).

(٤) «الجواهر المضيئة» (٢/٤٢٩).

(٥) «الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس» لابن الأنباري (٢/١٣٨).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٧/٢٣٧).

وعبد الله بن سلام عليه السلام قد صَحَّ عنه بابتداء الخلق يوم الأحد، وختامه يوم الجمعة<sup>(١)</sup>، وهو وإن كان يَمُنُّ أَخَذَ عن أهل الكتاب قَبْلَ إسلامه، فما كان لمثله -وهو صحابي كريم- أن يَفِيَّ على ذاك القول لو جاء عن الرسول ﷺ ما يُناقِضه! فضلاً عن أن يَقَرَّ برواية ذلك للتابعين وهو من البواطل!

فتفهم أن ما دعاه إلى البقاء على هذا القول في بدء الخلق: ما فهمه من إقرار الشرع لذلك! وهذه نكتة لم أر من انتبه إليها، والله أعلم.

وكذا نقول في كعب الأحبار وروايته التي خالف بها ما نُسِبَ إلى أبي هريرة رضي الله عنه من حديث خلق التُّرْب: لو عَلِمَ كعبٌ من صاحبه أبي هريرة رضي الله عنه رواية ما يُناقِض ما يعتقد ويرويه من بدء الخلق يوم الأحد<sup>(٢)</sup>، ما بقِيَ كعبٌ على اعتقاده ذاك، ولما انشغل بروايته تلك بعد رواية أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

ومن لطيف ما رأيته يدل على أن ما يرويه أهل الكتاب في يوم ابتداء الخلق صحيحٌ يُصدِّقه الشرع: أن الله تعالى حين أبطل قولهم في السبت، إنما أنكر دعواهم أنه استراح فيه من الخلق، في حين لم يُنكر قولهم معه أن الخلق انقطع فيه! فبعد منه إقراراً لهم<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

يقول قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّا مِنْ لُتُوبٍ﴾ [سورة هود: ٣٨]: «قالت اليهود: إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ففرغ من الخلق يوم الجمعة، واستراح يوم السبت، فأكذبهم الله تعالى، وقال: ﴿وَمَا مَسَّا مِنْ لُتُوبٍ﴾»<sup>(٤)</sup>، أي: من إعياء

(١) أخرجه الطبري في «تاريخ الدول والملوك» (٣٧/١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٤٩/٢-٢٥٠) من طريقين عن عبد الله بن سلام، وهو صحيح.

(٢) ومعلوم أنهما كانا يتذاكران هذه السؤاليين من الأخبار، وسألنا هذه من أئمتها!

(٣) تماماً كما أنكر الله على الجاهليين نسبة ما هم عليه من الفواحش إلى أمر الله، ولم ينكر عليهم نسبتها إلى إرب آبائهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا فَاعِلَةً قَالُوا وَبَدَأَ عَلَيْنَا مَكِيدَتَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْعِصْيَانِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الاحزاب: ٢٨]، فأقرهم على الأولى بالسكوت عليها، وأنكر عليهم الثانية وشتم عليهم بسببها.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٣٣/٣)، والطبري في «تفسيره» (٤٦٦/٢١).

وَنَصَب؛ ومثله قال الصَّحَاكُ<sup>(١)</sup>، وأبو مجلز<sup>(٢)</sup>.

ومن عجيب قَدَرِ الله تعالى فينا وفي أهلِ الكتابين: أَنَّ اليهودَ استصحبوا نَعْتَ المَغْضُوبِ عليهم في تعظيمهم للسَّبِّ، إذ جعلوه مُسْتَرَاخَ الرَّبِّ من الخلق - تعالى عن ذلك سبحانه-؛ واستصحبَ النَّصارى نَعْتَ الضَّلَالِ في تعظيم الأَحدِ، إذ كان عندهم بدايةَ الخلق، وهل يُحتفلُ بشيءٍ لِنُتُوهِ بَدَأَ ولم يَسْتَمِمْ بعد؟!

وهَدَى الله المسلمين لِاتِّخَاذِ الجمعةِ عِيدًا، إذ كان آخرَ يومٍ خَلَقَ الله فيه العالَمَ، وكان فيه خَلْقُ أَصْلِهِمْ آدمَ ﷺ<sup>(٣)</sup>!

وَأَمَّا تَتِمَّةُ هذه المعارضة؛ في دعوى دَلَالَةِ أسماءِ الأَيَّامِ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الأَحدِ في أَيَّامِ الخلق:

فكلام المُعَلِّمي فيما تَعَقَّبَها به سليم.

غير أَنَّ دعوى السَّهْلِيِّ بِأَنَّ تلكَ الأَسامي طارئةٌ عَلَى أَيَّامِ الأسبوعِ، وتعدَّاهُ لأَسامِها القديمة عند العَرَبِ: وإن كان قولًا صَحِيحًا مِنْ حيثِ التَّأْرِيخِ، لكن يُشْكَلُ عليه أَنَّ العَرَبَ كانوا أَيْضًا يُسَمُّونَ الأَحدَ (أَوَّلَ)<sup>(٤)</sup> كما ذَكَرَهُ السَّهْلِيُّ نَفْسَهُ عَنْهُمْ وَيَجْعَلُونَهُ أَوَّلَ أَيَّامِ الأسبوعِ! فإِذَا أَنَّهُمْ تَبَعُوا فِيهِ أَهْلَ الكِتَابِ بِخُصُوصِهِ لِأَسْبَابٍ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ<sup>(٥)</sup>، أو تكون التَّسْمِيَةُ اثْبَتَتْ عَلَى مَا بَقِيَ فِيهِمْ مِنْ أَثَارَةِ أَخْبَارِ الأنبياءِ.

ثُمَّ قول السَّهْلِيِّ في أسماءِ الأَيَّامِ: «لو كان الله تعالى ذَكَرَها في القرآنِ بِهذه الأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ مِنَ العددِ، لَقُلْنَا: هي تسميةٌ صادقةٌ عَلَى المُسَمَّى بِها، وَلَكِنَّهُ لم يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا الجمعةَ والسَّبْتَ، وليسَ مِنَ المُشْتَقَّةِ مِنَ العددِ»:

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠٩/٧) منسوبًا لتفسير ابن المنذر.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥١١/٨).

وأبو مجلز: هو لاحق بن حميد بن سعيد البصري، ويقال: شعبة السُدُوسِي، إمام ثقة من أواسط

التابعين، توفي (١٠٦هـ أو نحوها)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥٥/٣٤).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣٧/١٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١١٩/٨).

(٤) انظر «اللتك والعيون» للماوردي (٩/٦).

(٥) انظر «التحرير والتنوير» (٢٢١/٢٨).

يُشَكِّلُ عليه أَنَّ السَّبْتَ وإن لم يُشْتَقَّ مِنَ العدد، فهو مُشْتَقٌّ مِنْ معنى القَطْع والسُّكُون<sup>(١)</sup>! يُقال: سَبَتَ الشَّيْءُ، إِذَا قَطَعَهُ<sup>(٢)</sup>، ويُقال: أُسَبِّتَ الْحَيَّةُ: إِذَا أَطْرَقَتْ لَا تَتَحَرَّكُ<sup>(٣)</sup>، وعليه سُمِّيَ يَوْمُ السَّبْتِ سَبْتًا: لِأَنَّ اللَّهَ قَطَعَ خَلْقَ الْعَالَمِ وَفَرَّغَ مِنْهُ فِيهِ<sup>(٤)</sup>.

فلو أنزلنا على أَصْلِ تَسْمِيَةِ السَّبْتِ دَعْوَى الشَّهْلِيِّ أَنَّ أَسماءَ الأَيَّامِ المُشْتَقَّةَ مِنَ العدد لو ذُكِرَتْ فِي القرآنَ لكانت «التَّسْمِيَةُ صَادِقَةً عَلَى المُسَمَّى بِهَا»، فَإِنَّ يَوْمَ السَّبْتِ قَدْ ذُكِرَ فِي القرآنَ، فَتَسْمِيَتُهُ عَلَى هَذَا صَادِقَةٌ عَلَى المُسَمَّى بِهِ! إِذْ يَتَضَمَّنُ قَطْعَ الرَّبِّ لِلتَّخْلِيْقِ فِيهِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ بَدْءَ التَّخْلِيْقِ فِي الْاَحَدِ.

**وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْمُنَاقَشَاتِ أَنْ نَقُولَ خَتَامًا:**

إِنَّ حَدِيثَ «خَلَقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ» قَدْ وُجِّهَتْ لَهُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَرْبَعُ مُعَارَضَاتٍ تَطْعَنُ فِي مَتْنِهِ ذَكَرْتَهَا تَبَاعًا: صَحَّحَتْ مِنْهَا الْمَعَارِضَةُ الْأُولَى، فَلَمْ تُزَحْزَحْ بِجَوَابٍ مَكِينٍ، وَانْدَفَعَتْ عَنْهُ الْمَعَارِضَةُ الثَّالِثَةُ، لَوْ هَانِهَا الْبَيِّنُ لِلنَّاظِرِ فِيهَا، أَمَّا الْمَعَارِضَتَانِ الثَّانِيَةُ وَالْآخِرَةُ: فَفِيهِمَا مَا يَسْلَمُ، وَفِيهَا مَا فِيهِ نَظَرٌ.

وإن كانت المعارضة الأولى كافيةً في إسقاط الحديث وردّه بالنكارة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/٢٦٨)، و«الزَّاهِر» للأتباري (٢/١٣٧).

(٢) «تاج العروس» للزبيدي (٤/٥٣٤).

(٣) «المعجم الاشتقاقي المؤشل» لـ د. محمد حسن جبل (٢/٩٤٦).

(٤) انظر «جامع البيان» للطبري (٢/٦٦)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/١٢٥)، و«النكت والعيون» للماوردي (١/١٣٥).

قلت: ولا يختلف هذا المعنى المقصود إن قيل بالقول الآخر في أصل التسمية: أَنَّ الْيَهُودَ يَسْبِتُونَ فِيهِ، أَي يَقْطَعُونَ فِيهِ الْأَعْمَالُ. كما تراه في «الثَّكْتُ والعيون» (١/١٣٥). لأنهم لم يفعلوا ذلك أصلاً إِلَّا بَعْدَ اعتقَادِ تَعْظِيمِهِ أَنَّ قَطَعَ اللَّهُ فِيهِ الْخَلْقَ! وَجَمَلَهُ مُسْتَرَاخًا لَهُ، وَأَتْرَمَهُ بِاتِّخَاذِهِ كَذَلِكَ، فَمَرَدُّ هَذَا إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلتَّسْمِيَةِ.

لكن يبقى إشكال مهمٌ يَعتري تعليلَ هذا الحديث؛ وهو:  
هل يكون حديث خلق الثَّربة بهذا مِن قَبيل الإسرائيليات، مع أنَّه في  
«صحيح مسلم»؟

### والجواب: كلاً!

بل مُجَرَّد غَلَطٍ مِن أَحَدِ رُؤَايَهِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الإِسْرَائِيلِيِّينَ أَنْفُسُهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى  
أَنَّ الْخَلْقَ ابْتَدَأَ الْأَحَدُ، وَانْتَهَى الْجُمُعَةُ، «وَعَلَيْهِ بَنَوْا قَوْلَهُمْ فِي السَّبْتِ»<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ  
فِي شَيْءٍ مِنْ صُحُفِهِمْ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ السَّبْتِ، كَمَا فِي مَتَنِ هَذَا  
الْحَدِيثِ.

وَكَعْبُ الْأَحْبَارِ الَّذِي يَنْسِبُ إِلَيْهِ الْبَعْضُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ -بِتَخْرِيجِ أَنَّ الرَّأْيَ  
أَخْطَأَ بِرَوَايَتِهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعَةً، وَكَانَ الْفَرَضُ أَنْ تَكُونَ عَنْ كَعْبِ-  
الْمَعْرُوفِ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ: أَنَّ مُبْتَدَأَ الْخَلْقِ كَانَ الْأَحَدُ لَا السَّبْتِ<sup>(٢)</sup>! فَيَكُونُ بِهَذَا بَرِيئًا  
مِنْ نَسِبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى مَقُولِهِ، وَنَسِبَةُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمَتَأَخِّرِينَ ذَلِكَ إِلَيْهِ غَلَطٌ، كَابْنِ  
تَيْمِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، الْقَيْمِ<sup>(٤)</sup>، وَابْنِ كَثِيرٍ<sup>(٥)</sup>، وَالْمُنَاوِي<sup>(٦)</sup>، وَبَعْضُ مُخَرِّجِي السُّنَنِ مِنْ  
الْمُعَاصِرِينَ<sup>(٧)</sup>.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٨٩).

(٢) انظر «زاد المسير» لابن الجوزي (٢/١٢٧).

وما رُوِيَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَخْرَجَهُ وَكَتَبَ فِي «نَسِخَتِهِ عَنْ الْأَعْمَشِ» (رَقْم: ٣٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرِيِّ فِي  
«تَفْسِيرِهِ» (٥/٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٧/٢٦٩): عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ كَعْبِ  
قَالَ: «بَدَأَ اللَّهُ بِخَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَوْمَ الْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ، ثُمَّ  
جَعَلَ مَعَ كُلِّ يَوْمٍ سَنَةً»، وَهَذَا سَنَدٌ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْأَعْمَشِ وَأَبِي صَالِحٍ، إِذْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَانْظُرْ  
«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» (٤/٢٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/١٨).

(٤) «المنار المنيف» (ص/٨٤-٨٥).

(٥) «تفسير القرآن العظيم» (١/٢١٥).

(٦) «فيض القدير» (٣/٤٤٧).

(٧) كَشَيْبِ بْنِ الْأَرْزُوطِ فِي تَخْرِيجِ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١٤/٨٢)، وَمُحَقِّقَا «الطَّبَوْرِيَّاتِ» لِأَبِي طَاهِرِ السُّلَمِيِّ  
(٢/٣٤٧).

وكان من أشهر حُملاء هؤلاء في نسبة هذا الخبر إلى كعب: قول البخاري في ترجمته لأيوب بن خالد الأنصاري: «وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الثَّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ».

وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح<sup>(١)</sup>.  
فَقَهِمَ الْبَعْضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: وَرَوَدَ حَدِيثُ خَلْقِ الثَّرْبَةِ يَوْمَ السَّبْتِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ وَقَفَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ، يَنْمِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ وَلَا يَرْفَعُهُ، فَرَجَحُوهُ عَلَى إِسْنَادِ مُسْلِمِ الْمَرْفُوعِ! مع جهلهم بحقيقته، تقليدًا للبخاري.  
لكن يُشْكِلُ عَلَى مُسْلِكِهِمْ هَذَا فِي التَّعْلِيلِ: كَوْنُهُ تَرْجِيحًا لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْإِسْنَادِ عَلَى مَعْلُومٍ مِنْهُ! فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ، لَا نَعْلَمُ إِسْنَادَهُ لِنَتَحَقَّقَ مِنْ صَحَّتِهِ، وَالْأَصْلُ اعْتِمَادُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَسَانِيدِ حَتَّى يُكْشَفَ مَا خَفِيَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

وما يزيد فهمهم لكلام البخاري إشكالاً: ما سبق تقريره من أن المَحْفُوظَ عَنْ كَعْبٍ خِلَافٌ مَا فِي حَدِيثِ خَلْقِ الثَّرْبَةِ، أَيْ أَنَّهُ يَقُولُ بَأَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَاطِبَةً!

فَمِنْ أَيْنَ سَيَأْتِي الْبُخَارِيُّ بِرِوَايَةٍ عَنْ كَعْبٍ تَنَاقُضُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ؟!  
لَقَدْ حَاوَلَ الْمُعَلِّمِيُّ التَّمَاسَّ عُنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْمَسْلَكِ الْغَرِيبِ مِنَ التَّرْجِيحِ، حِينَ قَالَ: «مُؤَدَّى صَنِيعِهِ أَنْ يَحْدُسَ أَنَّ أَيُّوبَ أَخْطَأَ، وَهَذَا الْحَدْسُ مَبْنِي عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورَ:

الْأَوَّلُ: اسْتِنكَارُ الْخَبَرِ لِمَا مَرَّ.  
الثَّانِي: أَنَّ أَيُّوبَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَهُوَ مُقِلٌّ، لَمْ يُخْرِجْ لَهُ مُسْلِمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ؛ . . وَتَكَلَّمَ فِيهِ الْأَزْدِيُّ، وَلَمْ يُنْقَلْ تَوْثِيقُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ ذَكَرَهُ فِي «ثِقَاتِهِ»، وَشَرَطَ ابْنَ حَبَّانَ فِي التَّوْثِيقِ فِيهِ تَسَامُحَ مَعْرُوفَ.

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤١٣/١).

(٢) ولذا قال الألباني مُتَعَلِّقًا بِكَلَامِ الْبُخَارِيِّ فِي «السَّلْسَلَةِ السَّحِيحَةِ» (٤٤٩/٤): «وهذا كسابقه. يعني أنه مُرَدَّدٌ-، فَمَنْ هَذَا الْبَاقِ؟ وما محلُّه فِي الصُّبْطِ وَالْحِفْظِ حَتَّى يُرْجَّحَ عَلَى رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ؟».

الثالث: الرواية التي أشار إليها بقوله: «وقال بعضهم»، وليته ذَكَرَ سندَها وممتنها، فقد تكون ضعيفةً في نفسها، وإنما قويت عنده للأمرين الآخرين، ويدلُّ على ضعفها أنَّ المحفوظ عن كعب، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبه، ومن يأخذ عنهم: أنَّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم، .. فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب<sup>(١)</sup>.

غير أنَّ هذا الكلام لا يُزيلُ الإشكالَ الثاني، وهو: أنَّ المشهور عن كعب خلاف حديث خلق الثَّرى، فكيف ينسبُه البخاريُّ إليه؟

والذي تبدَّى لي من كلام البخاريُّ وجهٌ آخر من التأويل، أزعَمُ أنَّه أقرب ما تحمِلُ عليه مقالته السَّالفة، أقول فيها مُستهدِياً بالله:

إنَّ البخاريَّ لا يعني أنَّ الخبر الَّذي قال فيه: «وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب»: هو بنفسِ متْنٍ حديثٍ خلقي الثَّرى! فليس يُعرَف لهذا الحديث في كلِّ صحائف الدنيا غير الإسناد الَّذي ساقه مسلم له عن أيوب بن خالد! وليس ليثل البخاريُّ في سِعة علمه وإطلاعه أن يجهل أنَّ كعباً لا يقول بما في متْنه من ابتداء الخلق يوم النَّسَب.

إنما أراد البخاريُّ بقوله ذاك: ما يدخلُ في جملة أخبار هذا الباب الَّذي يندرج فيه حديث مسلم ولو اختلف في متنه، مادام موضوعها واحداً -والله أعلم-؛ ما يعنيه المُحدثون بقولهم: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ من الصحابة ..»، أي أنَّ موضوع حديث ما قد وُرد فيه أحاديث أخرى عن فلانٍ وفلانٍ، وهذه الأحاديث قد تختلف لفظاً ومعنى، وأمثلة ذلك واضحة في «جامع الترمذي»<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا، يكون متْنُ الخبر الَّذي عناه البخاريُّ، والَّذي قد عَراه هو إلى أبي هريرة عن كعب الأخبار، لا يطابق متْنَ حديث مسلم في خلق الثَّرى يوم

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٩).

(٢) انظر مثلاً له في «نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب» لحسن الوائلي (٣/١٦٣٣-١٦٣٧).



الخلق الأول، وانتهاءً بخلق آدم.

هنا يُقال: وهل يوجد خبر آخر يرويه أبو هريرة عن كعب في بدء الخلق ونهايته غير ما في مسلم؟

أقول: نعم، أحُدس أن يكون مُراد البخاري: ما رواه أبو هريرة عن كعب بعد أن قال له: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «خَبِرْ يَوْمَ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ وغابت يوم الجمعة»، فقال كعب: «نعم، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ يَوْمَ الْأَحَدِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجُمُعَةِ، فَخَلَقَ آدَمَ آخَرَ سَاعَاتِ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(١)</sup>.

فكَانَ الْبُخَارِيُّ يقول: إِنَّ الْأَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْهُ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَوْلُ كَعْبٍ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ. فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشِيرَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ حَدِيثَ أُيُوبَ مَعْلُولٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَصُحُّ.

الثانية: أَنَّ الْأَصَحَّ فِي مَتْنِ الْخَبَرِ مَا جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ فِي أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ.

فإن قيل: إِنَّ مَا حَدَّثْتَهُ مِنْ خَبَرِ كَعْبٍ هَذَا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ! فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ الْبُخَارِيُّ أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ الثُّرَيَّةِ؟

قلت: الحديث أخرجه ابن سلام قال: حَدَّثَنَا عِثْمَانُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، أَنَّ إِبْنًا خَلِيفٍ فِي يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ، وَشَيْخُهُ عِثْمَانُ، وَهُوَ الْأَخْنَسِيُّ.

فَأَمَّا يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ: وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ بِعَظْمِ الْعُلَمَاءِ فِي حِفْظِهِ، فَقَدْ مَشَى حَالَهُ آخَرُونَ، وَأَعْدَلَ الْأَقْوَالِ فِيهِ مَا قَالَهُ أَبُو زُرْعَةَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، رَبِّمَا وَهَمٌ»<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا عِثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيُّ: فَالْبُخَارِيُّ وَثَّقَهُ، وَهَذَا الْمَهْمُ لَدَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير يحيى بن سلام (١/٢٩٢).

(٢) الضمخفاء له (٢/٣٣٩)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٩/١٥٥): «صدوق»، ووثقه ابن حبان (٩/٢٦١) وقال: «رَبِّمَا أخطاء».

(٣) وكذا وثقه يحيى بن معين، انظر «التلخيص» لابن حجر (٧/١٥٢).

فيكون هذا الإسناد مُحْتَمِلًا لِلتَّحْسِينِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ، مع ما يَشْهَدُ لِمَتْنِهِ مِنْ أَحَادِيثٍ أُخْرَى، وَقَدْ مَرَّ مَا رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ عَنْ كَعْبٍ فِي مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ.

وَعَلَى فَرَضِ ضَعْفِهِ، فَإِنَّ الْبَخَارِيَّ قَالَ: «... هُوَ أَصَحُّ»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ: (أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ)؛ وَمَعَ مَا فِي مَتْنِ حَدِيثِ الثُّرْبَةِ مِنْ نَكَارَةِ اقْتَضَتْ عِنْدَهُ تَخْلِيْقَ رَاوِيهِ فِي سِنْدِهِ وَمَتْنِهِ<sup>(١)</sup>، اسْتَوْجِبَ تَغْلِيْبَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

(١) وَمَوْذُوئُ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ فِي تَفْطِيْلِهِ لِحَدِيثِ الثُّرْبَةِ فِي تَرْجَمَتِهِ أَبُوْبِ بْنِ خَالِدٍ: أَنْ يَحْلُسَ أَنَّهُ هُوَ مَنْ أَخْطَأَ فِيهِ، وَشَانَ الْغَلْطِ فِي الْمَتْنِ أَنْ يُنَاطَ بِأَوْهِنِ حَلْفَةٍ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَعَلَّ إدْرَاجَ الْبَخَارِيِّ لِهَذَا الْمَثَالِ وَحْدَهُ لِمَا اسْتَشْكَرَ عَلَى أَبُوْبِ فِي تَرْجَمَتِهِ الْمَوْجِزَةِ لَهُ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى شَيْءٍ فِي ضَبْطِهِ، «فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ الْبَخَارِيِّ أَنْ لَا يَخْرُجَ الْخَبَرُ فِي التَّارِيخِ إِلَّا لِيَدُلَّ عَلَى وَهْنِ رَاوِيهِ» كَمَا قَرَّرَ الْمَعْلَمِيُّ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِهِ لـ «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص/ ١٨٠).

فَأَبُوْبِ لَيْسَ بِالْقَرِيْبِ بِاعْتِرَافِ الْمُعْلَمِيِّ، وَهُوَ مُقُولٌ، لَمْ يُخْرَجْ لَهُ مُسْلِمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ؛ وَلَيْسَ خُلْدُهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ فِي الصَّحِيحِ، وَلَمْ يُنْقَلْ لَهُ تَوْثِيْقٌ مُعْتَبَرٌ، بَلْ قَالَ الْأَزْدِيُّ: «أَبُوْبِ بْنُ خَالِدٍ لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَنَظَرَاؤُهُ لَا يَكْتُبُونَ حَدِيثَهُ» اهـ «الْتَهْنِيبُ» (٤٠١/١).

فَلَأَجَلَ هَذَا كُلَّهُ قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّحْقِيْبِ»: «لَيْتَنَ الْحَدِيثُ».

وَرَدَّ الْأَلْبَانِيُّ فِي «سُلْسَلَتِهِ الصَّحِيْحَةِ» (٤٥٠/٤) لِكَلَامِ الْأَزْدِيِّ فِي أَبُوْبِ، بِدَعْوَى ضَعْفِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ، لَا يُسَلِّمُ لَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَإِنَّ ضَعْفَ الْأَزْدِيِّ يُحْتَمَلُ عَلَى أَسْوَأِ أَسْوَأِ خَاصَّةً لَا مُطْلَقًا، وَهُوَ مِنْ أَثَنَةِ الْجَهْدِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّمْدِيلِ، وَأَقْوَالُهُ فِي الرِّجَالِ مَقْبُولَةٌ فِي الْجَمْلَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُتَعَبَّقْ فِيهَا انْفِرَادًا بِهِ إِلَّا بِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ الْمُشْرِ مِنْ مَجْمُوعِ أَقْوَالِهِ فَقَطْ، وَانْظُرْ بَحْثًا مُحْكَمًا فِي التَّدْلِيلِ لِهَذَا التَّقْرِيرِ بِعُنْوَانِ: «أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ بَيْنَ الْجَرَحِ وَالتَّمْدِيلِ» لِعَبْدِ اللَّهِ مَرْحُومِ السَّوَالِمَةِ، مَنْشُورٍ فِي مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ (٤٢٩/٢-٤٢٦)، بِتَارِيخِ ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

وَالَّذِي نَحْنُ مِنْ تَنَاقُضِهِ فِيهِ وَصَلَ الطَّالِبُ عَمْرُو حَلَمِي فِي رِسَالَتِهِ لِلْمَاجِسْتِيرِ الْمُقَدَّمَةِ فِي جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، بِعُنْوَانِ: «أَقْوَالُ الْإِمَامِ أَبِي الْفَتْحِ الْأَزْدِيِّ فِي الْجَرَحِ وَالتَّمْدِيلِ»، وَالْمَنْشُورُ مُلَخَّصُهَا فِي عِدَدِ سُؤَالِ ١٤٣٨ هـ مِنْ مَجَلَّةِ «الْأَزْهَرِ» (ص/ ٢٠٧١-٢٠٧٧).

وَقَدْ قَرَعْنَا أَنَّ أَبُوْبِ لَمْ يُوثَّقْ تَوْثِيْقًا يُعْتَدُّ بِهِ، فَأَوَّلُنَا هُنَا إِصْمَالَ كَلَامِ الْأَزْدِيِّ فِيهِ بِذَلِكَ مِنْ إِهْمَالِهِ، خَاصَّةً أَنَّهُ يُنْقَلُ حِكْمَتُهُ عَنْ غَيْرِهِ لَا عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ، وَلَوْ فَرَضْنَا سَقُوطَ قَوْلِ الْأَزْدِيِّ، فَإِنَّ مَا مَرَّ مِنْ حَالِهِ يُبَيِّنُ عَنْ عَدَمِ حُجِّيَّتِهِ إِذَا انْفَرَدَ، خَاصُّوًا إِذَا جَاءَتْهَا بِمَتْنٍ مُتَّخَذٍ بِالْإِشْكَالَاتِ، كَحَدِيثِ خَلْقِ الثُّرْبَةِ هَذَا، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ بِحَالٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

هذا الذي أراه في توجيه كلام البخاري، فلإني على اعتقاد بأن مثله لا يصح نسبة الكلام إلى من يعلم نأيه عنه يقيناً.

ولعل هذا الملاحظ نفسه هو ما به اطمأنت نفس مسلم لتصحيح الحديث! ذلك أنه عليم أن خبر خلق التربة لا يقول بمثله كعب، فكأن الشبهة انتفت عنه في الحديث أن يغلط فيه الراوي فيجعله عن أبي هريرة بينما هو عن كعب! حيث أن كعباً لا يقول بمثلي متينه أصلاً فتمحض عنه أنه عن أبي هريرة مرفوعاً؛ مع تاويل مسلم للمتن على وجوه يراه غير مناقض للأصول، كما قد أشرنا إليه.

ومع كل ما قلته: يبقى كلام البخاري مزلة أفهام، مُحتملة عندي، والمقام لا يتسع لبسطها بأكثر من هذا؛ وكفيينا القطع بأن الحديث أشد ما يقال فيه: أنه غلط من الراوي، وليس هو من الإسرائيليات في شيء، والله تعالى أعلم.



المبحث السابع

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث الجساسة



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ سَوَقُ حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ

عن غامِرُ بنِ شَرَّاجِيلَ السَّعْيِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ -أَخْتِ الضَّحَّاكِ  
بنِ قَيْسٍ- وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: حَدِّثِيْنِي حَدِيثًا سَمِعْتِهِ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تُسَيِّدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ.

فَقَالَتْ: «لَيْنٌ شِئْتُ لِأَفْعَلَنْ، فَقَالَ لَهَا: أَجَلْ، حَدِّثِيْنِي . . .»  
فَذَكَرَتْ لَهُ قِصَّةَ بَأْيَمِهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَاعْتِدَادِهَا عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، ثُمَّ  
قَالَتْ:

«فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي، سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُنَادِي:  
الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَمَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُنْتُ فِي  
صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، جَلَسَ عَلَى  
الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لَيَلَزَمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَذَرُونَنِي لِمَ  
جَمَعْتُكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْلَمُ، قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِزُهْبَةٍ  
وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لِأَنَّ تَوَيْمًا الذَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَضْرَانِيًّا، فَجَاءَ قَبَائِعَ،  
وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَالِ: حَدَّثَنِي أَنَّهُ  
رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بِحَرِيٍّ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَحْمٍ وَجَدَامَ، فَلَمَّحَ بِهِمُ الْمَوْجُ شَهْرًا

فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفَعُوا<sup>(١)</sup> إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرَبَ<sup>(٢)</sup> السَّفِينَةِ، فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبَ<sup>(٣)</sup> كَثِيرُ الشَّعْرِ، لَا يَذْرُونَ مَا قُبْلَهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الشَّعْرِ، فَقَالُوا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟

فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ.

قَالُوا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟

قَالَتْ: أَيُّهَا الْقَوْمُ! انْظِلُّوْا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ؛ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ.

قَالَ: لَمَّا سَمِعْتُ لَنَا رَجُلًا؛ فَرَقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً؛ قَالَ: فَانْظُرْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ؛ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا، وَأَشَدُّهُ وَثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَى عَقْبِهِ مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ. قُلْنَا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟

قَالَ: قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَى خَبْرِي، فَأَخْبِرُونِي: مَا أَنْتُمْ؟

قَالُوا: نَحْنُ أَنْاسٌ مِنَ الْعَرَبِ رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ، فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ، فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا، ثُمَّ أَرْفَعْنَا إِلَى جَزِيرَتِكَ هَذِهِ، فَجَلَسْنَا فِي أَقْرَبِهَا، فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبَ كَثِيرُ الشَّعْرِ لَا يُدْرَى مَا قُبْلَهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الشَّعْرِ، فَقُلْنَا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قُلْنَا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ: اغْمِثُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ<sup>(٤)</sup>؛ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا، وَفَرَعْنَا مِنْهَا، وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً.

(١) أَرْفَعُوا: يُقَالُ أَرْفَعْتُ السَّفِينَةَ: إِذَا قَرَّبْتُهَا مِنَ الشَّطْرِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَشَدُّ فِيهِ الْمَرْفَأُ، انْظُرِ «الْنِّهَايَةَ فِي غُرُبِ الْحَدِيثِ» (٢٤١/٧).

(٢) أَقْرَبُ: بِحَسَبِ الرَّاءِ: سَفِينٌ صَغِيرٌ تَكُونُ مَعَ السَّفِينِ الْكَبِيرِ كَالْجَنَاطِ لَهَا، يَتَصَرَّفُ فِيهَا الرُّكَّابُ لِقَضَائِهِمْ وَحَوَائِجِهِمْ، وَاحِدُهَا: قَارِبٌ، وَجَمْعُهُ: قَوَارِبٌ؛ وَأَمَّا أَقْرَبُ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ، وَقِيلَ: أَقْرَبُ السَّفِينَةِ: أَدْنَاهَا، وَمَا قَارِبُ الْأَرْضِ مِنْهَا. انْظُرِ «شرح النووي على صحيح مسلم» (٨١/٢٨٨).

(٣) أَهْلَبُ: أَيُّ كَثِيرَةِ الشَّعْرِ، ذَكَرَ الصَّفَّةَ لِأَنَّ الدَّابَّةَ تَلْعَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، انْظُرِ «الْنِّهَايَةَ فِي غُرُبِ الْحَدِيثِ» (٦٢٥/٥).

(٤) الدَّيْرُ: خَانُ النَّصْرَانِيِّ، جَمْعُهُ: أَدْيَارٌ، انْظُرِ «الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ» (ص/٥٠٦).



فقال: أَخْبِرُونِي عَنْ نَحْلِ بَيْسَانَ<sup>(١)</sup>؛ قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْيرُ؟ قَالَ: أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَحْلِهَا: هَلْ يُثْمِرُ؟ قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لَا تُثْمِرَ.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبْرِيقِ؛ قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْيرُ؟ قَالَ: هَلْ فِيهَا مَاءٌ؟ قَالُوا: هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ؛ قَالَ: أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُعْرٍ<sup>(٢)</sup>؛ قَالُوا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْيرُ؟ قَالَ: هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ؟ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ؟ قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الْأُمَيَّيْنِ؛ مَا فَعَلَ؟ قَالُوا: قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَنَزَلَ يَثْرِبَ، قَالَ: أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى مِنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَطَاعُوهُ، قَالَ لَهُمْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ.

قَالَ: أَمَا إِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي: إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ! وَإِنِّي أَوْشِكُ أَنْ يُؤَدَّ لِي فِي الْحُرُوجِ، فَأَخْرُجُ، فَأَسِيرُ فِي الْأَرْضِ، فَلَا أَدَعُ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا؛ فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَبَّيَّةَ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السِّيفِ صَلَّنَا يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقَبٍ مِنْهَا مَلَائِكَةً يَحْرُسُونَهَا.

قَالَتْ -أَي: فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -وَوَلَعَنَ بِمُخَصَّرَتِهِ<sup>(٣)</sup> فِي الْمَيْتَرِ: «هَذِهِ طَبَّيَّةُ! هَذِهِ طَبَّيَّةُ! هَذِهِ طَبَّيَّةُ! -يَعْنِي: الْمَدِينَةَ- أَلَا هَلْ كُنْتَ حَدَّثْتَهُمْ ذَلِكَ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، «فَلِإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَبْيِيسٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أَخَذُكُمْ عَنْهُ وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لَا،

(١) بَيْسَان: مِنْ أَرْضِ الْأُرْدُنِ، بِهَا عَيْنٌ وَمِيَاءٌ. انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٢).

(٢) هِين زُعْر: عَيْنٌ بِالشَّامِ مِنْ أَرْضِ الْبَلْقَاءِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٧٤٩).

(٣) بِمُخَصَّرَتِهِ: مَا يُتَوَقَّأُ عَلَيْهِ كَالْعَصَا وَنَحْوِهِ، وَمَا يَأْخُذُهُ الْمَلِكُ يُشِيرُ بِهِ إِذَا خَاطَبَ، وَالْخَطِيبُ إِذَا خَاطَبَ،

انظر «القاموس المحيط» (ص/٤٩٢).

بَلْ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ<sup>(١)</sup>! مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ! مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ! ..  
 وَأَوْثَمًا بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ.  
 قَالَتْ: فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) من قبل المشرق ما هو: لفظة (ما) زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد إثبات أنه في جهة المشرق، انظر «شرح صحيح مسلم» (٣٣/١٨).  
 (٢) أخرجه مسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: قُبَّةُ الْجَسَّاسَةِ، رقم: ٢٩٤٢).

## المطلب الثاني سوق المعارض الفكرية المعاصرة لحديث الجساسة

تنقسم مواقف المخالفين من المعاصرين ومما دلّ عليه هذا الحديث إلى موقفين<sup>(١)</sup>:

الموقف الأول: من ذهب إلى ردّ الحديث ضمناً لا تصريحاً.  
الموقف الثاني: من ردّه تصريحاً.

فأما الموقف الأول: فيتمثل في كلّ من ردّ الأحاديث الدالة على خروج الدجال وطمع فيها بعامة؛ فردّ تلك الأحاديث يلحق بها من باب أولى «حديث الجساسة»<sup>(٢)</sup>.

وأما الموقف الثاني: فأول من علمت تولّى ردّ هذا الحديث صراحة: (محمد رشيد رضا)، مُجلباً عليه بأوقاف من المعارضات من كلا جهتي الرواية والدراية.

فكان ممّا قاله في هذا الحديث:  
«إنّ رواية الرسول ﷺ عن تميم الداري إنّ سليم سندها من العِلل: هل

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٦٠).

(٢) وعلى هذا؛ فكلّ من طوائف الجهمية والخوارج، وجماعات من المعتزلة، هم ممن يأبى القبول بدلالة حديث الجساسة.

تجعل الحديث مُلَحَقًا بما حَدَّثَ به النَّبِيُّ ﷺ من تلقاء نفسه، فيُجَزَّمُ بصدق أصله، قياسًا على إجازته ﷺ أو تقريره للعمل إذ يدلُّ [على] حُلِّه وجوازه؟

والظاهر لنا أنَّ هذا القياس لا مَحَلَّ له هنا، والنَّبِيُّ ﷺ ما كان يَعْلَم الغيب؛ فهو كسائر البشر يحومل كلام النَّاسِ على الصُّدْق؛ إذا لم تُحَفَّ به شبهة، وكثيرًا ما صَدَّق المنافقين والكُفَّار في أحاديثهم، وحديث العُرَيين<sup>(١)</sup> وأصحاب بئر مَعُونَة<sup>(٢)</sup> ممَّا يدلُّ على ذلك، وإنَّما كان يعرف كَذِبَ بعض الكاذبين بالوحي، أو بعض طرق الاختبار، أو أخبار الثَّقَات، ونحو ذلك من طُرُق العلم البشري، وإنَّما يمتاز عن غيرهم بالوحي، والعصمة من الكذب، وما كان الوحي ينزل إلَّا في أمر الدِّين، وما يتعلَّق بدعوته وحفظه وحفظ ما جاء به؛ وتصدُّيق الكاذب ليس كذبًا...<sup>(٣)</sup>

وممَّا قاله أيضًا:

«.. هل يجب أن تكون حكايته ﷺ لما حَدَّثَ به تميم تصديقًا له؟ وهل كان ﷺ مَعصومًا من تصديق كلِّ كاذبٍ في خبر؛ فَيُعَدُّ تصديقُه لحكاية تميم دليلًا على صدقه فيها؟ وَيُعَدُّ ما يَرُدُّ عليها من إشكاليٍّ واردًا على حديث له حكم المرفوع؟ .. إنَّ ما قالوه في العصمة لا يدخل فيه هذا، فالمُجمَع عليه هو العصمة في التَّبليغ عن الله تعالى، وعن تعمُّد عصيانه بعد النُّبوة .. وتصدُّيق الكاذب لا يُعَدُّ ذنبًا...»<sup>(٤)</sup>

وممَّن نَسَج بعده على منواله: (محمَّد أبو ريَّة)، وسيأتي نصُّ كلامه -قريبًا- وجاء بعده (أبو الأعلى المودودي) فنَبَّز الحديث بأنَّه «أسطورة ووهم»!

---

(١) رَوَاهُ البخاري في (ك: الوضوء، باب: أبواب الإبل والبواب والغنم ومزابيها، رقم: ٢٣٣)، ومسلم في (ك: القسامة، باب: حكم المحاربين والمرتبين، رقم: ١٦٧١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: غزوة الرجيع، ورغل، وذكوآن، وبئر معونة، رقم: ٤٠٨٨)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، رقم: ٦٧٧).

(٣) «مجلة المنار» (٩٧/١٩).

(٤) «تفسير المنار» (٩٧-٤٩٥/٩).

وقال: «إنَّ الأمر الَّذي تحَقَّقَتْ فيه: أَنَّهُ (أسطورة) هو ذلك الزَّهْم الَّذي يؤكِّد أنَّ الدُّجَال محبوسٌ في مكانٍ ما»<sup>(١)</sup>.

وآخر مَنْ علمته كَتَبَ في هذا الحديث يرثه د. حاكم المطيري في كُتَيْبَةِ «دراسة لحديث الجساسة، وبيان ما فيه من العلل في الإسناد والمتن».

قلتُ: ومن المُتَحَقِّقِ علمه بين نُقَاد الحديث صِحَّةُ إسنادِ حديثِ فاطمة بنتِ قيس، وبراءةُ متِّهِ مِمَّا يُسْتَنَكَّر، وإن كان فيه ما قد يُسْتَشْكَل على بعض الأذهان، ولا أَعْلَمُ حتَّى ساعتي هذه مَنْ رَدَّه وَطَعَنَ فيه مِنَ الأئمَّةِ المُعْتَبَرِينَ قديمًا أو حديثًا؛ بل البخاريُّ مع إعراضه عن إخراجِه، واكتفائه بإخراجِ حديثِ جابر الواردِ في ابنِ صيَّاد<sup>(٢)</sup>؛ سالكًا في ذلك نوعًا من مسالكِ التَّرجيح: قد صرَّحَ بصِحَّتِه، كما سيأتي عليه البَيَانُ تفصيلًا في موضعه من هذا المَبْحَث.

وكذا صرَّحَ بصِحَّتِه غيرُ واحدٍ من أئمَّةِ الحديث، منهم:

الترمذيُّ في قوله: «حسن صحيح غريب»<sup>(٣)</sup>.

وضَحَّه الدَّارِقُطِيُّ<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، بل عَدَّ أبو نعيم الأصبهانيُّ من الأحاديث المُتَّفَقِ على صِحَّتِها<sup>(٦)</sup>؛ بل لا تَكَادُ تَرَى مُصَنِّفًا في علومِ الحديثِ إلَّا مَثَّلَ به على روايةِ الأكابر عن الأصاغر، لروايةِ النَّبِيِّ ﷺ ما سَمِعَهُ عن تميم للصَّحابة.

وعلى هذا؛ كان النَّظَرُ مِنَّا مُتَوَجِّهًا إلى ما ثَوَّرَه (رشيد رضا) وغيره على هذا الحديث من معارِضاتٍ عَقْلِيَّةٍ، فكان أبرز ما وجدناه منهم عليه من نُقَادٍ مُنْتَظَمٍ في المعارِضاتِ التَّالِيَةِ:

(١) «الرسائل والمسائل» لأبي الأعلى المودودي (٤٧/١)، نقلًا عن «زواج في وجه السنَّة» (ص/٢١٠).

(٢) سيأتي تخريجه قريبًا.

(٣) «جامع الترمذي» (٤/٥٢١).

(٤) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/١٠٥٨).

(٥) «الاستذكار» (٨/٣٣٣).

(٦) «حلية الأولياء» (٨/١٣٦).

المعارضة الأولى: أَنَّ الدَّوَاعِي مُتَوَافِرَةٌ لاسْتِفَاضَةِ هَذَا الْحَدِيثِ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً، وَرَوَايَةُ الْآحَادِ مِنَ النَّاسِ لَهُ مِزْطَنَةٌ قَوِيَّةٌ لِنَكَوَتِهِ.  
وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (رشيد رضا):

«مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهَا بِالْتَّوَاتُرِ، لَغَرَابَةِ مَوْضُوعِهِ، وَلاَهْتِمَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَجَمْعِهِ النَّاسَ لَهُ، وَتَحْدِيثِهِ بِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَاسْتِشْهَادِهِ بِقَوْلِ تَمِيمٍ عَلَى مَا كَانَ حَدَّثَهُمْ بِهِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، وَلِسَمَاعِ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ لَهُ مِنْهُ ﷺ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَلَّا يُرَوَى إِلَّا أَحَادِيثًا؛ وَيُؤَيِّدُهُ امْتِنَاعُ الْبَخَارِيِّ عَنْ إِخْرَاجِهِ فِي «صَحِيحِهِ»، لَشِدَّةِ تَحَرُّيهِ...»<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثانية: عَلَى فَرْضِ صَحَّةِ الْوَاقِعَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُقَرَّرْ تَمِيمًا ﷺ عَلَى كُلِّ حَدِيثِهِ، وَأَنَّ فِي إِبْطَالِهِ ﷺ لِبَعْضِ حَدِيثِهِ نَزْعًا لِلثَّقَةِ مِنْ بَاقِيهِ، وَعَلَى فَرْضِ تَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُلِّهِ، فَلَيْسَ هُوَ مَعْصُومًا مِنْ تَصْدِيقِ الْكَذِبَةِ.

ولتقرير هذه الاعتراض المتفرع إلى اثنين، استشهد (رشيد رضا) بكلام للطَّبِيبِ مَفَادِهِ: أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لَا، بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ...»، يَدُلُّ عَلَى تَصْدِيقِهِ لَتَمِيمٍ أَوَّلَ الْأَمْرِ، ثُمَّ كُوشِفَ ﷺ فِي مَوْقِفِهِ بِأَنَّهُ فِي جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَلَيْسَ فِي أَحَدِ الْبَحْرَيْنِ، فَأَعْقَبَ (رشيد رضا) هَذَا الثَّقَلَ عَنْهُ بقوله:

«إِنَّ نَفْيَ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ قَوْلِ تَمِيمٍ يُبْطِلُ الثَّقَةَ بِهِ كُلَّهُ، وَيَحْصِرُ عَجَبَهُ ﷺ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْهُ لَا يُعْرَفُ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ مُوَافَقَتُهُ لِمَا سَبَقَ إِخْبَارَهُ بِهِ ﷺ مِنْ ظُهُورِ الدَّجَالِ، وَكَوْنِهِ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ وَلَا الْمَدِينَةَ، وَإِنْ بَقِيَ الْإِعْجَابُ مِمَّا ذُكِرَ مِنْهُ فِي مَحَلِّهِ...»<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى تَقْرِيرِ الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ فِي عَدَمِ عَصَمَتِهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَاذِبِ، وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُهُ فِي أَصْحَابِ الْمَوْقِفِ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ، فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا.

(١) «تفسير المنار» (٩/٤١٠).

(٢) «تفسير المنار» (٩/٤١٣).

المعارضة الثالثة: أنَّ الحِجْسَ يَقْضِي بَعْدَهُ صِحَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ:  
 أَنَّ الْجَزِيرَةَ الَّتِي رَفَأَ إِلَيْهَا تَمِيمٌ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِسَفِينَتِهِمْ لَنْ تَعْدُو أَنْ تَكُونَ  
 فِي إِحْدَى الْبِحَارِ الْمُحِيطَةِ بِالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ الْقَرِيبَةِ مِنْهَا، وَكُلُّهَا قَدْ مَسَحَهَا  
 عِلْمُ الْبِحَارِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ مَسْحًا؛ فَلَوْ صَحَّ وَجُودُ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، وَوُجُودُ  
 الدُّجَالِ فِيهَا؛ لَتَوَافَرَتْ هِمَمُهُمْ عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ، وَلَعَرَفَهُ النَّاسُ.  
 وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا، يَتَسَاءَلُ (رُشِيدُ رِضَا) سُؤَالَ مُسْتَنْكَرٍ:

«أَيْنَ هَذِهِ الْجَزِيرَةُ الَّتِي رَفَأَ إِلَيْهَا تَمِيمٌ وَأَصْحَابُهُ فِي سَفِينَتِهِمْ؟ إِنَّهَا فِي بَحْرِ  
 الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؛ كَمَا فِي اللَّفْظِ الْمَرْفُوعِ -إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ-؛ أَيْ: فِي  
 الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِسَوَاحِلِ سُورِيَةِ مِنَ الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ، أَوْ الْجِهَةِ الْمُجَاوِرَةِ لَشَوَاطِئِ  
 الْيَمَنِ مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ: وَكُلٌّ مِنَ الْبَحْرَيْنِ قَدْ مَسَحَهُ الْبَحَارَةُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ  
 مَسْحًا، وَجَابُوا سَطْحَهُمَا طَوْلًا وَعَرْضًا، وَقَاسُوا مِيَاهَهُمَا عُمُقًا عُمُقًا، وَعَرَفُوا  
 جَزَائِرَهُمَا فَرْدًا فَرْدًا؛ فَلَوْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جَزِيرَةٌ فِيهَا دِيرٌ، أَوْ قَصْرٌ حُبْسَ فِيهِ  
 الدُّجَالُ، وَلَهُ جَسَّاسَةٌ فِيهَا تُقَابِلُ النَّاسَ، وَتَنْقُلُ إِلَيْهِ الْأَخْبَارَ: لَعَرَفَ ذَلِكَ كُلَّهُ كُلُّ  
 النَّاسِ»<sup>(١)</sup>.

ومثله (محمود أبو ريّة)، لكن بنبيرة المُستهزئ قال: «لعلَّ علماء الجغرافيا  
 يَبْحَثُونَ عَنْ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، وَيَعْرِفُونَ أَيْنَ مَكَانِهَا مِنَ الْبَحْرِ! ثُمَّ يَخْبِرُونَنَا؛ حَتَّى نَرَى  
 مَا فِيهَا مِنْ غَرَائِبِ الَّتِي حَدَّثَنَا بِهَا سَيِّدُنَا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ ﷺ...»<sup>(٢)</sup>.  
 أمَّا (محمَّد الغزالي)، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ نَفْسِهَا بِأَسْلُوبِهِ الْأَدَبِيِّ  
 الْمَعْهُودِ، قَائِلًا:

«وَمَا كُمْ مَوْفَقًا آخَرَ مِنْ وَاعِظٍ يُحِبُّ الْحِكَايَاتِ، وَتَسْتَنْصِتُ النَّاسَ بِمَا تَحْوِي  
 مِنَ الْعَجَائِبِ! قَالَ: إِنَّ الدُّجَالَ مَوْجُودَ الْآنَ فِي إِحْدَى الْجُزْرِ بِحَرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ  
 الْيَمَنِ، مُشْدُودُ الْوِثَاقِ، وَقَدْ رَأَى تَمِيمٌ الدَّارِيُّ بَعْدَمَا غَرِقَ فِي السَّفِينَةِ الَّتِي كَانَ  
 يَرْكَبُهَا هُوَ وَصَحْبُهُ، وَتَحَادَثُوا مَعَهُ، وَهُوَ عَلَى وَشَكِّ الْخُرُوجِ!

(١) تفسير المنار (٩/٤٩٤).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٨٣ - هامش رقم [٢]).

وقد حدثت بذلك فاطمة بنت قيس في سياقٍ طويلٍ!  
قال لي طالب يسمع الدرس: هل يمكن أن نذهب في رحلةٍ إلى هذه الجزيرة؛ لنرى الدجال؟

قلتُ له: وماذا تفعل برؤيته؟ الدجالون كثيرون، وإذا تحصَّنت بالحقِّ نجوتَ منهم، ومن كبيرهم عندما يخرج!

قال: ألم يُزَّ أحدُ هذه الجزيرة بعد تميم الدَّاري؟  
فأثرتُ السُّكوتَ، وحرَّقتُ الطَّالبَ عن الموضوع بلِباقةٍ.

إنَّ أساطيلَ الرومان، والعرب، والترك، والصليبيين؛ تجوب البحرَ الأبيض المتوسطَ والأحمر من بضعة عشر قرنًا، ولم ترَ هذه الجزيرة؛ وفي عصرنا هذا طُريق كلِّ شَيْءٍ في البرِّ والبحر، والثَّقِطتِ صورٌ لأعماقِ المحيطات عن طريق الأقمار الصناعية، فأين تقع هذه الجزيرة؟! «<sup>(١)</sup>».

المعارضة الرابعة: أنَّ الحديثَ مُعارضٌ بقول النَّبي ﷺ: «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ منقوسة اليوم»<sup>(٢)</sup>:

فلو كان الدجال مَوجودًا وقتها لَهلكَ قبل تمامِ المائة، ولعارضَ ما بُتَّ قطعًا من خروجه قُبيل الساعة.

يقول محمدُ المُتَمِيم (ت ١٤٢١هـ) في تقريرِ هذه المعارضة: «بُتَّ في «الصَّحِيحِينَ» عن النَّبي ﷺ قال: «إنَّه على رأسِ مائةِ سنةٍ، لا يبقى على وجوه الأرضِ مِن هو عليها اليوم أحدٌ»، فإذا طَبَّقنا هذا الحديثَ على حديثِ تميم الدَّاري ﷺ، صارَ مُعارضًا له؛ لأنَّ ظاهرَ حديثِ تميم الدَّاري ﷺ أنَّ هذا الدجالَ يبقى حتَّى يخرج، فيكون معارضًا لهذا الحديثِ الثَّابت في الصَّحِيحِينَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٥٧٣).

(٣) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (٢/٢٠).



المعارضة الخامسة: أنَّ في طلب النبي ﷺ لتأييد رجلٍ من أهل الكتاب إما كان يحدث به: حُطُّ من شأنه، واستغناؤه بتصديق الله تعالى له في القرآن الكريم: يقول (جعفر الشَّبحاني): «إذا كان ﷺ هو أعلم الأمة، فكتابه هو المهيمن على جميع الكتب السماوية . . فإذا كان الأمر كذلك، فما هي الحاجة للحصول على تأييد تميم الدَّاري لصحة كلامه؟! وهذا يحطُّ من شأن النبي ﷺ وكتابه المنزَّل، فتميم الدَّاري أجوج إلى تأييد النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «الحديث بين الرواية والدراية» (ض/١٩١).

## المطلب الثالث

### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

### عن حديث الجساسة

أما عن المعارض الأول: وهو دعوى ردّ الحديث لعدم استفاضته، مع توفرّ الدواعي لذلك، فالجواب عنه:

أنّ تلك الدواعي لنقل الحديث مُتواتراً كما قرّرها (رشيد رضا) لا توجِبُ أن يكونَ الحديثُ كذلك من جهة واقع الرواية، فإنّ عدداً من المرويات قد توفّرت لها ذات الشروط لم تبلغنا بالتواتر، هي مع ذلك ممّا يقرُّ (رشيد رضا) بصحّتها بلا شكّ، مثل خطبة حجّة الوداع، وقد كانت في جمیع لم يعرف الإسلام مثله عدداً في عهد الثبوة، ومع ذلك لم يروها إلّا آحاد قلائل.

فإن قيل: قد يُستشكّل على هذا الجواب أمور، منها:

أنّ أهل الأصول على أنّ خبر الواحد فيما تتوافر الدواعي على نقله، إذا انفرد الواحد بروايته عن باقي الخلقي لم يُقبل؛ لكون الدواعي على نقله متوفرة عقلاً وطبعاً؛ إمّا لغرابيته، وإمّا لتعلّقه بأصل من أصول الدين، ولم يخالف في هذا إلّا الإماميّة، فقالوا بقبوله<sup>(١)</sup>.

(١) انظر «المستصفى» للغزالي (ص/١١٤)، و«المحصول» للرازي (٤/٢٩٢)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (١/٣٠٠)، و«الإحكام» للآمدي (٢/٤١)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦/١٢٣).

وحديث الجساسة هذا يُشبه أن يكونَ من هذا النوع الذي تتوافر الدواعي لنقله عن جمع لا عن فرد، فهي خطبة عامة، خصَّها النبي ﷺ بالنداء، وحضرها جمعٌ من المسلمين رجالاً ونساءً، وقد حوت من أعاجيب الأخبار ما حوت.

والذي أراه سديدًا في ردِّ هذا الاستشكال، أن يقال:

ليس الحديث غريبًا فردًا كما تَوَهَّمَهُ مَنْ رَدَّ الحديث، فقد شارك فاطمة بنت قيس في روايتها هذه الحادثة بعضُ أصحاب النبي ﷺ، حيث قال ابن حجر عند شرحه للحديث: «قد تَوَهَّم بعضهم أنه غريب فرد، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس: أبو هريرة، وعائشة، وجابر»<sup>(١)</sup>.

والتحقيق عندي أنَّ الحديث قد تابع فاطمة فيه اثنان من الصحابة لا ثلاثة كما قال ابن حجر، أعني بالاثنتين: أبا هريرة، وعائشة؛ فأما جابر فلا يثبتُ عنه؛ وتفصيل ذلك في الآتي:

**أما حديث أبي هريرة ؓ:**

فقد جاء من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي في آخر روايته لحديث فاطمة بنت قيس، يقول فيه الشعبي: «.. فلقيتُ المحرَّرَ بنَ أبي هريرة، فحدثتُه حديثَ فاطمة بنت قيس، فقال: أشهدُ على أبي أنه حدَّثني كما حدَّثتك فاطمة، غير أنه قال: قال رسول الله: إنه نحو المشرق..»<sup>(٢)</sup>.

ومُجالد بن سعيد هذا وإن كان ضعيفًا في الأصل<sup>(٣)</sup>، لكن تابعه عن الشعبي: سليمان بن أبي سليمان الشيباني<sup>(٤)</sup>، وهو ثقة حافظ، حديثه في غنى عن متابعة ثقة، فضلًا عن مثل مُجالد.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٣٢٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥)، رقم: ٢٤١٠٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٥١٠)، رقم: ٣٧٦٣٦، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٩٣)، رقم: ٩٦١.

(٣) انظر «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص/١٣٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/١٠)، و«الكامل» لابن عدي (١٠٣-١٧).

(٤) كما عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٩٢)، رقم: ٩٦٠، وابن منده في «الإيمان» (٢/٩٥٠)، رقم: ١٠٥٧ بسنن صحيح إليه.

وكذا المُحرَّر في روايته عن والده أبي هريرة رضي الله عنه تحديثه بما في حديث فاطمة، قد جاء له شاهدٌ عن أبيه من طريق: محمد بن أبي بكر المَقْدَمي، عن سعد بن زياد، عن نافع مولى حمنة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم استَوَى عَلَى المنبر، فقال: حَدَّثَنِي تَمِيمُ الدَّارِي، فَرَأَيْتُمَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قُمْ يَا تَمِيمُ، فَحَدَّثَ النَّاسَ بِمَا حَدَّثَنِي، فَقَالَ: كُنَّا فِي جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ . . «، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ<sup>(١)</sup>.

وهذا إسناده وإن لم يكن بِالْمَتْنِ<sup>(٢)</sup>، لكن يصلح مثله مقوياً لحديث المُحرَّر بن أبي هريرة؛ ويتحصَّل من ذلك ثبوت حديث تميم في الجسَّاسَةِ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

### وَأَمَّا مُتَابَعَةُ عَائِشَةَ رضي الله عنها:

فقد جاءت من نفس طريق مجالد بن سعيد السَّابِقِ آخَرُ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ، حيث وَرَدَ فِيهِ مَعَ سَوَالِهِ لِلْمُحَرَّرِ عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ: سَوَّأَهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ قِصَّةِ تَمِيمٍ، فَكَانَ جَوَابُ مُحَمَّدٍ لَهُ بِقَوْلِهِ: «أَشْهَدُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثَتْنِي كَمَا حَدَّثَتْكَ فَاطِمَةُ . .»<sup>(٣)</sup>.

وكما الحال في رَوَايَةِ الْمُحَرَّرِ، قَدْ صَحَّحَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ نَفْسِ

(١) أخرجه أبو يعلى بهذا الإسناد كما في «البداية والنهاية» لابن كثير (١٣٧/١٩)، وأبو حوالة في «مسنده» (٩٨/٢)، رقم: (١٧٩٣).

(٢) فإن سعد بن زياد وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، قال فيه أبو حاتم (٨٣/٤): «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، لَيْسَ بِالْمَتْنِ».

ونافع مولى حمنة، ترجم له البخاري في «تاريخه» (٨٣/٨-٨٤)، وابن أبي حاتم (٤٥٣/٨-٤٥٤) ولم يذكره فيه حكماً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يذكر سماعاً عن أبي هريرة، فلا يُدْرَى أسمع منه أم لا.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥)، رقم: (٢٤١٠٠)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٥١٠/٧)، رقم: (٣٧٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٣/٢٤)، رقم: (٩٦١).

طريق سليمان الشيباني، غير أنَّ المَسْئول فيه ليس مُحَمَّد بن القاسم -كما في رواية مجالد بن سعيد- بل عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو الصَّحِيحُ في إسناده<sup>(١)</sup>.

وأما عن متابعة جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

فالصَّوابُ أنَّ لا أصلَ لهذا الحديث عنه! فليستْ أَرَاهُ إِلَّا مِنْ تَخَالِيطِ الْوَلِيدِ بنِ جَمِيع<sup>(٢)</sup> وَأَوْهَامِهِ، إِذْ جَعَلَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِر<sup>(٣)</sup>، وَالصَّوَابُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ أَنَّهُ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ كَمَا قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ<sup>(٤)</sup>؛ وَقَدْ نَصَّ ابْنُ عَدِيٍّ عَلَى أَنَّ الْوَلِيدَ لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ، وَعَدَّهُ مِنْ مَنَاقِيرِهِ<sup>(٥)</sup>، وَاسْتَغْرَبَهُ ابْنُ كَثِيرٍ جَدًّا<sup>(٦)</sup>.

فلا وجهَ عِنْدِي لِكُتْفَاءِ ابْنِ حَجَرٍ<sup>(٧)</sup> وَالْأَلْبَانِيِّ<sup>(٨)</sup> بِظَاهِرِ هَذَا الْإِسْنَادِ لِتَحْسِينِهِ وَهُوَ بِهَذَا التَّحْوِي مِنَ الْعِلَّةِ<sup>(٩)</sup>.

(١) فَائِدَةٌ مِنْ رَوَايَةِ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، كَمَا فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» لِلطُّحَاوِيِّ (٣٨٩/٧)، رَقْمُ: (٢٩٤٧) وَ«الْإِيمَانُ» لِابْنِ مَنْدَه (٩٥٠/٢)، رَقْمُ: (١٠٥٧)، وَأَسْبَاطُ يَقْتَضِي تَبَيُّنَ فِي الشَّيْبَانِيِّ.

أَمَّا مَا جَاءَ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطُّبْرَانِيِّ (٣٩٢/٢٤)، رَقْمُ: (٩٦٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَضِيلٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ أَنَّ الْمَسْئُولَ فِي الْحَدِيثِ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ: فَفَضَّلًا عَنْ كَوْنِ أَسْبَاطٍ أَوْثَقَ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ فَضِيلٍ، فَتَكُونُ نِسْبَةُ حَدِيثِ عَائِشَةَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَرْجَحَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ تُوُفِّيَ مُبَكَّرًا فِي سَنَةِ (١١١هـ)، أَيْ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الشَّعْبِيُّ الْحَدِيثَ مِنْ فَاطِمَةَ إِثْنًا خِلَافَةَ مَعَاوِيَةَ، فَكَيْفَ يُلْتَقِظُ الشَّعْبِيُّ وَيَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ؟! وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَدْ عَاشَ بَعْدَ (٥٣هـ)، فَمَنْ سَمِعَ الشَّعْبِيُّ، فَلَمْ يَهَذَا أَنْ ذَكَرَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُمْ مِنْ ابْنِ فَضِيلٍ.

(٢) الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَمِيعٍ (ت ١٦٠هـ)، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٧٨/٣): «كَانَ مَثْنً يَنْفَرِدُ عَنِ الْأَثْبَاتِ بِمَا لَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ، فَلَمَّا فَحَّشَ ذَلِكَ مِنْهُ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَكَانَ يَحْيِي بْنُ سَعِيدٍ لَا يَحْدِّثُ عَنْهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»، وَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّرْغِيبِ»: «صَلُوقُ يَهُمُ، وَزُمِي بِالشَّيْخِ»

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (ك: الملاحم، باب: في خبر الجساسة، رَقْمُ: ٤٣٢٨).

(٤) «الْمِلَلُ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (٣٩٦/١٣).

(٥) «الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (٢٦٧/١٠).

(٦) «الْبَيِّنَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٣٦/١٩).

(٧) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٤٠٦/١٣).

(٨) «قِصَّةُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» (ص/٨٧).

(٩) عَلِمْنَا أَنَّ الْأَلْبَانِيَّ قَدْ صَنَّفَ إِسْنَادَ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا فِي «ضَعِيفِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ: أَنَّ خَيْرَ تَمِيمٍ ﷺ لَيْسَ غَرِيبًا تَفَرَّدَتْ بِهِ صَحَابِيَّةٌ - كَمَا تَوَّعَّمُ مَنْ أَنْكَرَهُ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ - بَلْ شَهِدَ لَصَدِّقِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ، وَنَاهِيكَ بِهِذَيْنِ إِمَامَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالذِّينِ.

فَكَانَ حَقُّ الْحَدِيثِ أَنْ يُعْرَفَ بِالشُّهُرَةِ لَا الْعُرْبَةِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْحَدِيثِ مَقْبُولٌ فِي مَا تَوَافَرَتِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ، حَتَّى الْحَنْفِيَّةُ قَبِلُوهُ فِي مَا نَعَّمُ بِهِ الْبَلَوِيُّ، مَعَ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِيهِ التَّوَاتُرَ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ، فَحُكْمُ الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ حُكْمُ الْمُتَوَاتِرِ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>(٢)</sup>.

وَلَعَمْرِي؛ إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ أَوْلَاءِ الصَّحْبِ الْكِرَامِ ﷺ، لَنَكْفِينَا شَهَادَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَا سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ مِنْ نَبِيِّ ﷺ لَنَصَدَّقَهُ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ عَجِيبَ الْمَخْبَرِ، وَاسِعَ الْمَحْضَرِ، فَكَيْفَ بِاتِّفَاقٍ ثَلَاثَتِهِمْ عَلَى رَوَايَةِ نَفْسِ الْمَشْهُودِ؟ ثُمَّ كَيْفَ لَوْ رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ، لَكِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِنَا رَوَايَتُهُمْ مِنْ جِهَةِ التَّدْوِينِ؟!

وَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ذَلَّ وَرَوَدَهَا عَلَيْنَا مِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ ﷺ، عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً آخَرِينَ رَوَوْهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِنَا رَوَايَتُهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

هَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَنْفِي عَنْ فَاطِمَةَ تُهْمَةَ الزَّوْهِمِ أَوْ الْخَلْطِ فِي مَا رَوَتْهُ مِنْ قِصَّةِ تَمِيمٍ ﷺ. فَلَيْتَ شِعْرِي؛ كَيْفَ بَعْدَ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مِثْلِهَا أَنَّهَا وَهَيْتَ فِي حِفْظِهَا لِحَدِيثِ نَبِيِّهَا إِلَى دَرَكَةِ التَّخْلِيطِ بَيْنَ خُطْبَةٍ سَمِعَتْهَا مِنْهُ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ حِينَ حَدَّثَتْ

(١) وَأَنَا أَنْكَلُمُ هُنَا عَنْ طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ لَا مَنِ دُونِهِمْ.

أَمَّا دَعْوَى الْأَلْبَانِيِّ فِي كِتَابِهِ «قِصَّةُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» (ص/٨٢)، فِي قَوْلِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ صَحِيحَةٌ، بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ...»، فَلَا أَدْرِي وَجْهَ حُكْمِهِ هَذَا عَلَيْهِ بِالتَّوَاتُرِ، وَلَوْ مَعَ فَرْضِ مُتَابَعَاتِ ثَلَاثَتِهِمْ لِفَاطِمَةَ ﷺ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ.

(٢) انْظُرْ «بَدَائِعُ السَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (١/١٤٧).

(٣) «السُّأَلَةُ الْفَائِقَةُ بِالْأَجْوِبَةِ الْفَائِقَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص/٢٧).

عن الدجال<sup>(١)</sup>، وقصةٌ مُستقلةٌ سمعتها عن تميم؟! .. كما يزعمه أحدُ الباحثين<sup>(٢)</sup>.

أي غفلةً هذه بلغت صاحبها أن يسمع كلام يسرده قصاصٌ يؤنس به سامعيه، ثم ينسب ما سمعه بطوله إلى المعصوم ﷺ؟! أليس هذا الخرف بعينه؟! هل يعلم صحابيٌّ وقع في مثل هذا الخلط المشين بين خبرين متباينين، بل التخلّي على النبي ﷺ ما لم يقله! وبهذه الصورة الفجة الدالة على اختلاط صاحبها وشديد غفلته؟!<sup>(٣)</sup>

أي عاقلٍ يُجيز أن تقع مثل تلك الفقيرة في مثل ما ادّعى عليها، وقد راكمت في عين حديثها من قرائن الحفظ، ومعايشتها لتفاصيل أحداثه، ما يُنبئ عن شديد تثبّت منها في الإخبار، ويحيلُ أيّ احتمالٍ لخلط الأخبار؟! .

فلقد ذكرتُ فاطمة رضي الله عنها أنها سمعت بأذنها النداء للصلاة، وأنها إنما ذهبت إلى المسجد تجيبه، حتّى ذكرت مكاناً جلوسها بتدقيق! ثم شرعت في وصف مشهد ما رآته من حركات النبي ﷺ قبل كلماته، وكيف ضحك بدء خطابهم، وماذا قال للناس تسكيناً لارتياحهم، وكيف أنّ الجمع كان منه جرّاء خبر سرّ به، ثم هو بعد سرّ ما جرى من تفاصيل القصّة، استشهد فاطمة ومن معها من

(١) وهذا أصل هذا الحديث صحّ عن عدّة صحابة في «الصحّاحين» وغيرهما، وحديث فاطمة فيه رواه عنها الثوري عن رسول الله ﷺ قال: «إنّه لم يكن نبيّ قطّ إلّا وقد حلّر أئمة الدجال، وإنّه فيكم أيّها الأئمة، وإنّه يبطّ الأرض كلّها غير طيبة» أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٢١٩/٥)، رقم: (٢٣٦١) والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٥١/٤)، رقم: (٤٢٤٥).

(٢) أعني به حاكم المطيري، رئيس حزب الأئمة بالكويت، في بحثٍ له اكتفى بنشر ملخصه على موقعه الرسمي، وقد عنوانه بـ: «دراسة لحديث الجساسة، وبيان ما فيه من الغلط في الإسناد والأئمة»، بعد أن اعتذرت مجلة كئيبة الشريعة بجامعة الكويت من نشره لطوله، ورفضت غدق من المعاملات العلنيّة السعودية والمصريّة تحكيته ونشره لجلالة «صحح مسلم» كما يذكر الباحث نفسه في مقدّمة بحثه ذلك.

(٣) فإن قيل: قد وقع منها الغلط في حديثها المشهور عن العبثيّة، ونسبتها إلى النبي ﷺ أنّه نفى عنها الشكّ والثقة! فيقال في ردّ هذا الإيراد: أنّ ما وقع من فاطمة في حديث العبثيّة غايته أن يكون عن سوء فهم عنه ﷺ، لا عن سوء حفظ عنه! بمعنى: أنّها نقلت ما فهمته منه خبراً عنه، في حين أنّ النبي ﷺ لم يعني بكلامه لها التعميم، فكأنّها عمّت كلامه وحقّه التخصيص، وأطلقت وحقّه التأكيد.

الحضور ب: «ألا هل كنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذلك؟»، فذكرت إجابتهُم له بِنَعَمْ، ثُمَّ أَنَّهُ ﷺ خَتَمَ خُطْبَتَهُ إعْجَابًا بِحَدِيثِ تَمِيمٍ أَنْ وَافَقَ مَا حَدَّثَهُمْ بِهِ قَبْلُ عَنِ الدَّجَالِ، لِتَنْهِي هَذَا السَّرْدَ الْعَجِيبَ بِمَا رَأَتْهُ مِنْ إشارتهِ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ إِلَى مَكَانٍ خُرُوجِهِ.

فَمَثَلُ هَذَا لَا يَكُونُ أَبَدًا عَنْ وَهْمٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَعَمُّدٍ اخْتِلَاقٍ! وَقَدْ بَرَأَ اللَّهُ فَاطِمَةَ ﷺ أَنْ تَقَعَ فِي مِثْلِهِ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا مُتَابَعَةَ غَيْرِهَا لَهَا فِيهِ.

وَكَانَ مِنْ جَلِيلٍ فَهَمَّ ابْنُ الْقَيْمِ لِأَنْمَاطِ الْخُطَابِ وَدَلَالَتِهِ، أَنْ جَعَلَ مَا حَدَّثَتْ بِهِ فَاطِمَةُ دَلِيلًا فِي نَفْسِهِ عَلَى صَدَقِ خَبَرِهِ، وَفَضْلِ رَاوِيَّتِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ مَقْدَارَ حِفْظِهَا وَعِلْمِهَا، فَاعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ الدَّجَالِ الطَّوِيلِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَوَعَتْهُ فَاطِمَةُ وَحَفِظَتْهُ، وَأَدَّتَهُ كَمَا سَمِعْتَهُ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ مَعَ طَوْلِهِ وَغَرَابَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ؛ لَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ الْبَتَّةَ، وَعَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ يَنْتَزِلُ تَقْرِيرُ الْمَآزِرِيِّ حِينَ قَالَ: «إِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ الْعَجِيبِ، وَأَحَالَ عَلَى حُضُورِهِ فِيهِ مَعَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ يَسْمَعُونَ رَاوِيَّتَهُ وَدَعَاؤَهُ حُضُورَهُمْ مَعَهُ، وَلَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّ ذَلِكَ تَصَدِيقٌ لَهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِصَحَّةِ مَا قَالَ<sup>(٣)</sup>.

فَمَنْ ظَنَّ بِهَا بَعْدَ كُلِّ هَذَا ظَنًّا سَوِيًّا فِي التَّحْدِيثِ، فَإِنَّا سَأَلُوهُ:

لِمَ لَمْ يَتَنَبَّهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ قَبْلَكَ طِيلَةَ قُرُونٍ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي خَبَرِهَا حَتَّى خَرَجَتْ عَلَيْنَا تُلَوِّحُ بِاكتشافك؟

أَيْنَ الْأَمَّةُ مِنْ دَعْوَى التَّلْعِيلِ هَذِهِ؟

مَنْ جَرَّوْا مِنْ عُلَمَائِهَا عَلَى رَمِي صَحَابِيَّةٍ بِالتَّضْعِيفِ أَوْ التَّخْلِيلِ كَمَا فَعَلْتَ؟  
فَهَذَا عَامِرُ الشَّعْبِيِّ، وَهُوَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ فَاطِمَةَ حَدِيثَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَصْفِ الدَّجَالِ، وَسَمِعَ مِنْهَا أَيْضًا حَدِيثَهَا فِي الْجَسَّاسَةِ<sup>(٤)</sup>، لَمْ يَذَّعْ عَلَيْهَا هَذَا الْخَلَطَ أَوْ تَطَرَّقَ الْوَهْمُ إِلَيْهَا فِي مَزْجِهِمَا، وَقَدْ كَانَ أَوَّلَى أَنْ يَتَنَبَّهُ لذلِكَ!

(١) فَرَادِ الْمَعَادَةِ (٤٧٦/٥).

(٢) هَذَا الْمَجْرَدُ عَدَمُ الْإِنْكَارِ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَقْرَأَ فَاطِمَةَ بَنَتْ قَيْسَ عَلَى خَبَرِهَا هَذَا إِنْثَانٍ مِنْ جِلَّةِ الصَّحَابَةِ؟

(٣) «الْمُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٤١٤/٢).

(٤) وَهَذَانِ هُمَا الْكِبْرَانِ اللَّذَانِ اتَّهَمَ د. الْمُطِيرِي فَاطِمَةَ بِالتَّخْلِيلِ بَيْنَهُمَا.



ثُمَّ أَثَمَّةُ الْعِلَلِ بَعْدَهُ أَجَدَرَ النَّاسِ أَنْ يُوقَفُوا لِبَيَانِ ذَلِكَ، وَأَوَّلَى أَنْ يُعْلَمُوا حَدِيثُهَا بِهَذَا الْإِنْفِرَادِ الْمُدَّعَى.

بل أنا أقول: إِنَّ فِي نَفْسِ تَفَرُّقِهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ وَهِيَ تُحَدِّثُ بِهِمَا، لِأَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى تَثْبِيْهِهَا وَمَزِيدٍ عَنَانِيَّتِهَا وَتَمَيِّزِهَا لِمَا تُنْمِيهِ إِلَى نَبِيِّهَا ﷺ مِنْ غَيْرِهَا يَبْقَى إِشْكَالٌ أَخْبِرُ قَدْ يُشَوِّشُ بِهِ عَلَى أَذْهَانٍ مَنْ يَعْتَقِدُ صِحَّةَ حَدِيثِ فَاطِمَةَ هَذَا، وَهُوَ: أَنَّ عَدَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ظَلَّ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ<sup>(١)</sup> هُوَ الدَّجَالُ، أَوْ كَانَ يَرْتَابُ فِيهِ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ، حَتَّى بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ حُطِبَ فِيهِمْ قَبْلَ بَقِيَّةِ تَمِيمٍ، مِنْ هَؤُلَاءِ: ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ عَمْرٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَخُوهُ حَفْصَةُ<sup>(٥)</sup>، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا سُئِلَ عَنْ حَلِيفِهِ هَذَا قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ عَمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(٦)</sup>.

فَالْفَرَضُ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا لِلنِّزَاعِ فِي مَاهِيَّةِ ابْنِ صَيَّادٍ بِكَوْنِهِ غَيْرَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِنَّ هَذَا مَحْبُوسٌ فِي جَزِيرَةٍ، فَلِمَ بَقُوا عَلَى اعْتِقَادِ ذَلِكَ فِيهِ؟

---

(١) وَيُقَالُ لَهُ: ابْنُ صَيَّادٍ أَيْضًا، وَسُمِّيَ بِهِمَا فِي الْأَحَادِيثِ، وَاسْمُهُ: صَافٍ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ بَعْدَ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَقَصَّتْهُ مَشْكَلَةٌ، وَأَمْرُهُ مُشْتَبِهٌ فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ الْمَشْهُورُ أَمْ غَيْرُهُ؟ لِأَنَّهُ دَجَالٌ مِنَ الدَّجَالَةِ، قَالُوا: وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوحِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ وَلَا غَيْرَهُ، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ بِصِفَاتِ الدَّجَالِ، وَكَانَ فِي ابْنِ صَيَّادٍ قِرَائِنٌ مُحْتَمَلَةٌ، فَلِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ وَلَا غَيْرَهُ، انْظُرْ «شَرْحَ التَّوْرِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٦/١٨).

- (٢) كَمَا فِي «مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى» (١٣٢/٩، رَقْم: ٥٢٠٧)، وَالطَّيْرَانِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٣٨٧/٧)، رَقْم: ٢٩٤٣، وَالطَّيْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٩/١٠، رَقْم: ١٠١١٩) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
- (٣) كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْفَتَنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٢٧).
- (٤) فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ك: الْمَلَا حِم، بَاب: فِي خَيْرِ ابْنِ صَالِدٍ، رَقْم: ٤٣٣٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
- (٥) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْفَتَنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٣٢).
- (٦) كَمَا فِي الْبَخَارِيِّ (ك: الْإِعْتَصَامُ، بَاب: مِنْ رَأْيِ تَوَكُّلِ الْكَبِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ، لَا مِنْ غَيْرِ الرُّسُولِ، رَقْم: ٧٣٥٥)، وَمُسْلِمٍ فِي (ك: الْفَتَنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٢٩).

وما يُمكننا الجواب به عن هذا جوابان، يُكَمِّل أحدهما الآخر:

أما الأول: فيُقال فيه باحتمالٍ جهلٍ مَنْ ذُكِرَ بقِصَّةِ تميم: فإنَّنا لا نَتَخَرَّصُ القولَ بأنَّ حضورَ الخطيئة كان غَفِيرًا، بل لعلَّه مَشْهُدٌ قد قُوَّتَه كَثِيرٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، خاصَّةً أنَّه كان قُجاءً، ثُمَّ بعضُ الغائبين لم تَبْلُغه بعدُ مع ذلك، لغيابه وقتها عن المَدِينَةِ مَدَّةً، أو لم يَكُنْ من شَأْنِهِ الرِّوَايَةَ أصلاً، إلى غيرِ ذلك مِنْ أَعْدَادٍ رَبُّنَا أَعْلَمُ بِهَا.

وفي تقرير هذا الجواب يقول أبو جعفر الطَّحَاوِي:

«إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ بَقِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَجَابِرٌ ؓ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِيهِ مِمَّا قَدْ رَوَيْتَهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا قَالُوهُ فِيهِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ ﷻ وَعَوْنِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا حَدَّثَ بِهِ النَّاسَ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ ؓ، وَلَا مِنْ سُرُورِهِ بِهِ، فَقَالُوا فِي ذَلِكَ مَا قَالُوا ١».

وإلى مثله تحا البيهقي في جوابه، فقال:

«إِنَّ الدُّجَالَ الْأَكْبَرَ الَّذِي يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَيْرُ ابْنِ صَيَّادٍ، وَكَانَ الَّذِينَ يَجِزْمُونَ بِابْنِ صَيَّادٍ هُوَ الدُّجَالُ لَمْ يَسْمَعُوا بِقِصَّةِ تَمِيمٍ، وَإِلَّا فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ جَدًّا؛ إِذْ كَيْفَ يَلْتَمِزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَيَاةِ النَّبَوِيَّةِ شِبْهَ الْمُحْتَلِمِ، وَيَجْتَمِعُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَيَسْأَلُهُ، أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهَا شَيْخًا كَبِيرًا مَسْجُونًا فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، مُوثَقًا بِالْحَدِيدِ، يَسْتَفْهَمُ عَنْ خَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ خَرَجَ أَوْ لَا؟

فَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى عَدَمِ الْأَطْلَاعِ.

أما عمر: فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصَّة تميم، ثُمَّ لَمَّا سَمِعَهَا لَمْ يُعُدْ إِلَى الْحَلِيفِ الْمَذْكُورِ ٢.

(١) «شرح مشكل الآثار» (٣٩١/٧).

(٢) نَصُّ الْبَيْهَقِيِّ نَقْلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٣٢٦/١٣).

وأما الجواب الثاني: فلعلَّ ظاهرَ حديثِ تميم رضي الله عنه لم يكن قاطعاً في نفي كون ابن صيَّاد الدُّجَال عند مَنْ رآه به من الصُّحابة، لما ظنَّه من قرائن تقطع في مجموعها بكونه هو، كما جرى لجابر في اعتقاده، حيث شهدَ حلفَ عمر رضي الله عنه عند النَّبي صلى الله عليه وآله بأنَّه هو، فاستصحبَ ما كان اطلَّعَ عليه من عمر رضي الله عنه بالحضرة النَّبويَّة، فظنَّ هذا إقراراً قاطعاً على صدقِ المحلوفِ عليه<sup>(١)</sup>.

وهذا بخلافِ قصَّةِ تميم، إذ كانت ظنيَّةً في دلالتها في نفي ذلك عنه؛ ذلك أنَّ ما رآه أمرٌ عجيبٌ خارجٌ عن العادة، فمُحتملٌ أن يكون ما لقيه شيطاناً صُوِّرَ له الدُّجَال، أو كان قرينه، فصارَ يتكلَّم إلى تميمٍ بلسانِ الدُّجَال، كأنَّه من بابِ التَّمثيل له، وهذا أمرٌ عجَبٌ لا شكَّ.

وأمرُ الدُّجَال مُلتبسٌ على كلِّ الأحوال، يُتوقَّع منه أيُّ شيءٍ مخالفٍ للمألوف.

وفي تقرير ذلك يقول المُعلِّمي: «قد يأذن الله تعالى للشَّياطين -لحكمةٍ خاصَّة- فيتمثَّلون في صُورٍ يراها مَنْ حَضَرَ، فأما الجَسَّاسة: فشيطان، وأما الدُّجَال: فقد قال بعضهم إنَّه شيطان، وعلى هذا فلا إشكال، كَشَفَ الله تعالى لتمييم وأصحابه فرأوا الدُّجَال وجَسَّاسَتَهُ وخاطبوهُما، ثُمَّ عادَ حالهُما إلى طبيعَةِ الشَّياطين من الاستتار، وإن كان الدُّجَال إنساناً: فلا أرى ذلك إلَّا شيطاناً مُثِّلَ في صورةِ الدُّجَال»<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا على فرضِ التَّسليم لجابر رضي الله عنه فهمه هذا من سكوت النَّبي صلى الله عليه وآله، وفيه نظر، فإنَّ مسألة ما إذا أُخبر بحضرة النَّبي صلى الله عليه وآله عن أمرٍ ليس فيه حكم شرعي، هل يكون سكوته صلى الله عليه وآله دليلاً على مطابقة ما في الواقع، كما وقع لعمر هنا في حلقه على ابن صيَّاد هو الدُّجَال ولم ينكر عليه؟ فهل يدلُّ عدم إنكاره على أنَّه هو الدُّجَال كما فهمه جابر أو لا يدلُّ؟

يقول ابن دُقيق العيد في «شرح الإلمام» (٩٦/١): «الأقرب عندي: أنَّه لا يدلُّ؛ لأنَّ ماخِذَ المسألة ومناظلتها. اعني: كونُ التقرير حُجَّةً. هو العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقَّف على تحقُّق البطلان، ولا يكفي فيه عدمُ تحقُّق الصَّحَّة، إلَّا أن يدَّعي مُدَّعٍ: أنَّه يكفي في وجوب البيان عدمُ تحقُّق الصَّحَّة، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو عاجزٌ عنه؛ نعم، التقرير يدلُّ على جواز اليَمين على حسب الظَّن، وأنَّه لا يتوقَّف على العلم؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه حلفَ على حسب ظنِّه، وأقرَّه عليه».

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٣٤).

نعم؛ كان بعضُ السلفِ مِنَّ عَائِشَ تَمِيمًا فِي الشَّامِ يَعْتَقِدُ فِي الدَّجَالِ  
الْمَحْبُوسِ فِي الْجَزِيرَةِ أَنَّهُ شَيْطَانٌ، كَجَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ<sup>(١)</sup>، وَعَمْرُو بْنِ الْأَسْوَدِ<sup>(٢)</sup>، وَكَثِيرُ  
بْنِ مُرَّةٍ<sup>(٣)</sup>، وَيزِيدُ بْنُ شَرِيحٍ<sup>(٤)</sup>، وَشَرِيحُ بْنُ عُبَيْدٍ<sup>(٥)</sup>، وَالْمَقْدَامُ بْنُ مَعْدِي يَكْرِبُ  
وَهُوَ صَحَابِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «الدَّجَالُ لَيْسَ إِنْسَانًا، إِنَّمَا هُوَ  
شَيْطَانٌ فِي بَعْضِ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، مُوْتَقٍ بِسَبْعِينَ حَلْقَةً، لَا يُعْلَمُ مَنْ أَوْثَقَهُ». «(٦)».

وَلَا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ هَذَا الْاِعْتِقَادِ فِي الدَّجَالِ مَأْخُودًا عَنْ تَمِيمِ  
نَفْسِهِ، فَإِنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ سَمِعَ تَمِيمًا، أَوْ سَمِعَ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>؛ كَمَا لَا يَبْعُدُ أَنْ  
يَكُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ تَلَقَّاهُ أَيْضًا مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِيِّينَ<sup>(٨)</sup>، لَكِنْ مُجَرَّدُ تَقْرِيرِهِمْ لَطَبِيعَةٍ  
هَذَا الدَّجَالِ الْمَحْبُوسِ كَافٍ فِي عَدَمِ امْتِنَاعِ ذَلِكَ فِيهِ.

### الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا:

أَنَّ حَدِيثَ تَمِيمٍ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ فِي مَاهِيَّةِ أَشْخَاصِهِ عِنْدَ جَابِرٍ، بِصَرْفِ  
النَّظَرِ عَنْ قُوَّةِ هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ مِنْ ضَعْفِهَا؛ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِ جَابِرٍ مِنْ  
ابْنِ صَيَّادٍ، إِذْ كَانَ اِنْتِبَاطِي صِفَاتِ الدَّجَالِ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ عَمْرُ بِهِ، مَعَ إِقْرَارِ  
النَّبِيِّ ﷺ لَهُ عَلَى خَلْفِهِ فِيمَا رَأَاهُ، وَكَانَ الْحَقُّ يَجْرِي عَلَى لِسَانِ عَمْرٍ وَقَلْبِهِ: كُلُّ

(١) جَبْرِ بْنُ نَفِيرٍ بِنِ مَالِكِ بْنِ عَامِرِ الْحَضْرَمِيِّ، ثَقَّةٌ جَلِيلٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفِيَ (٨٠هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٧٦/٤).

(٢) عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عِيَاضِ الْعَنْسِيِّ الْحَمَصِيِّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ دِينًا وَوَرَعًا، تَوَفِيَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، انظر «سير النبلاء» (٧٩/٤).

(٣) كَثِيرُ بْنُ مُرَّةِ الرَّهَاضِيِّ، ثَقَّةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفِيَ (٨١هـ) وَقِيلَ (٩٠هـ)، انظر «سير النبلاء» (٤٦/٤).

(٤) يَزِيدُ بْنُ شَرِيحِ الْحَضْرَمِيِّ الْحَمَصِيِّ، تَابِعِي ثَقَّةٌ، تَوَفِيَ (١١٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (١٧٩/٣).

(٥) شَرِيحُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَضْرَمِيِّ الْحَمَصِيِّ، تَابِعِي ثَقَّةٌ، تَوَفِيَ بَعْدَ (١٠٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (٢٤٧/٣)، وَهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الفتح» (٣٢٨/١٣) نَقْلًا عَنْ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ وَلَيْسَ فِي أَصْلِ الطَّبْرِيِّ مِنْ كِتَابِهِ «الفتن».

(٦) «الفتن» لِنَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ (٥٤١/٢) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِمْ.

(٧) فَإِنَّ كَثِيرَ بْنَ مُرَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ تَمِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَبْرِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَائِرُ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ جَمْعٍ قَدْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

(٨) كَمَا اِحْتَمَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فتح الباري» (٣٢٨/١٣)، وَلَعَلَّ يَزِيدَ بْنَ شَرِيحٍ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ مِنْ سَمِعَ مِنْ كَمَلِ الْأَحْبَارِ.

هذا أوردت في نفس جابر نَوْعَ قطع بَأْنِ ابنِ صَيَّادٍ هو الدُّجَالُ، فَقَدَّمَ هذا القطع منه على ما في حديث تميم من ظَنُّ في الماهية، والله تعالى أعلم.

وَيُغْلِبُ على ظَنِّي أَنَّ هذا المَسْلُكَ من جابر في التَّرجيع عنه هو ما مشى عليه البخاري في كتابه، فإنه لَمَّا اشتدَّ التباس الأمر في هذه الأخبار، «اقتصر في كتابه على حديث جابر عن عمر في ابنِ صَيَّادٍ، ولم يُخرج حديثَ فاطمة بنت قيس في قصَّة تميم»<sup>(١)</sup> كما قال ابن حجر، وهذا مَنزَعٌ منه حسن في توجيه اختيار البخاري.

وليس يعني أَنَّ البخاريَّ يُضَعِّف حديثَ فاطمة<sup>(٢)</sup> - كما تَوَهَّبه (رشيد رضا) حين رَأَى «الصَّحيح» خالِياً منه، فَظَنَّهُ تضعيفاً مِنْ مُصَنِّفه له - كَلَّا؛ فإنه وإن لم يُخرج حديثَ فاطمة بنت قيس ~~في كتابه~~ إلا أَنَّهُ قد نَطَقَ بتصحُّحه.

وذلك فيما نقله عنه تلميذه الترمذي؛ قال: «سألت محمداً عن هذا الحديث - يعني: حديث الجساسة - فقال: «يرويه الزُّهري عن أبي سلمة، عن فاطمة ابنة قيس،.. وحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس في الدُّجَال: هو حديث صحيح»<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٨/١٣).

(٢) كما ظنَّه د. حاكم المطيري في بحثه السابق ذكره.

(٣) «العلل الكبير» للترمذي (ص/٣٢٨).

وما ذكره البخاريُّ هما الظرفان الوحيدان لحديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس، ويظهر من جوابه أَنَّهُ يُرجِّح طريقَ الشعبي على طريق الزُّهري عن أبي سلمة، وحَقُّه ذلك، فإنَّ روايةَ الزُّهري جاءت عنه من طريقين:

ابن أبي ذئب، كما في «سنن أبي داود» (رقم: ٤٣٢٥)، وأبو يعلى في «معجمه» (رقم: ١٥٧)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٢).

وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجمع، كما في «الأحاديث» لابن أبي عاصم (ص/٣١٨٠)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٣).

فأما ابن أبي ذئب: وإن كان هو ثقة في نفسه، غير أنَّ روايته عن الزُّهري خاصةً مُتَكَلِّم فيها، فظنن بعضهم فيها بالاضطراب والمخالفة، انظر «تهذيب الكمال» (٦٣٥/٢٥).

وأما إبراهيم بن إسماعيل: فقال فيه البخاريُّ: كثير الوهم، وقال ابن معين: ضعيف متروك الحديث، انظر «التهذيب» لابن حجر (١٠٥/١).

فلم يحمله رجحانُ حديثِ جابر رضي الله عنه على الظنِّ في حديثنا هذا .  
وعلى ذلك نقول :

إنَّ الرُّجْحَانَ المقصودَ مِن كلامِ ابنِ حجرٍ فيما تَمَلَّقَ بترجيحِ البخاريِّ إنما هو رُجْحَانُ دَلَالَةٍ ، لا رُجْحَانُ صِحِّهِ أو ضَعْفِهِ ؛ قد أَبَانَ ابنُ حجرٍ نفسه عن مُرادِهِ مِن ترجيحِ البخاريِّ في بعضِ جَوَابَاتِهِ المنشورة ، مما يُزيلُ ذاكَ التَّوَهُّمَ عن تَقْرِيرِهِ الَّذِي فِي «الفتح» .

فقلد سُئِلَ عن حديثِ الجَسَّاسَةِ : هل فِيهِ عِلَّةٌ لِأجلِهَا لم يُخْرِجِهِ البخاريُّ ، مع أَنَّهُ ليسَ فِي البابِ شَيْءٌ يُغْنِي عَنْهُ ؟

فأجاب ابنُ حجرٍ بقوله : «ليستَ لَهُ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ تَقْتَضِي تَرْكَ البخاريِّ لتخريجه ، . . وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ البخاريَّ أَعْرَضَ عَنْهُ لِمَا وَقَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه فِي أمرِ ابنِ صَيَّادٍ ، وَيُظْهِرُ لِي : أَنَّهُ رَجَّحَ عِنْدَهُ مَا رَجَّحَ عِنْدَ عَمْرِو وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا رضي الله عنهم مِنْ أَنَّ ابنَ صَيَّادٍ هُوَ الدُّجَالُ ، وَظَاهِرُ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ يَأْبَى ذَلِكَ ، فَاقْتَضَرَ عَلَى مَا رَجَّحَ عِنْدَهُ ، وَهُوَ عَلَى مَا يَظْهَرُ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِهِ : يُؤَوِّرُ الْأَرَجَعَ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَهَذَا مِنْهُ»<sup>(١)</sup> .

فَكَيْلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي حَيْزِ الْقَبُولِ - حَدِيثُ فَاطِمَةَ وَحَدِيثُ ابْنِ صَيَّادٍ - كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ ، أَنَّهُ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَرَجَّحَهُ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، فَإِنَّ «مِنْ عَادَاتِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ جَانِبًا ، ذَهَبَ يُهْدِرُ جَانِبًا آخَرَ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup> ؛ فَكَذَا شَأْنُهُ مَعَ حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ ، تَرَكَ أَنْ يُدْخِلَهُ «جَامِعَتَهُ الصَّحِيحَ» ، إِذْ كَانَ ظَاهِرُهُ مُعَارِضًا لِمَا اخْتَارَهُ مِنْ كَوْنِ ابْنِ صَيَّادٍ هُوَ الدُّجَالُ .

(١) «الأسئلة الفارقة بالأجوبة اللائقة» لابن حجر (ص/ ٢٤) .

(٢) «فيض الباري» للكشميري (١١٨/٢) .

وطالما أن كتابه «الصحيح» معني فيه بالفقه وترجيح المعاني، اقتصر على الأرجح من حيث دلالة على المطلوب دون الرجح<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

أما عن المعارض الثاني: في دعوى (رشيد رضا) أن النبي ﷺ لم يقر تميمًا ﷺ على كل حديثه، لمكاشفة الوحي له في ذلك، وفي هذا إبطال للثقة في باقيه . . الخ:

فهذه دعوى مُبتناة على غير تراث في تأمل الحديث، نتاج تجافي صاحبها عن أخبار الخوارق والفرائب، أدّى به إلى ردّ هذا الحديث بمثل هذا الاعتراض الواهي؛ ولأفهل يُعقل أن ينقل النبي ﷺ كلامًا عن أحد من الناس ليستشهد به على أمر عيبي ديني كان يُخبر به، ويجمع له الناس، ويشهدهم عليه، ثم هو في قرارة نفسه غير مُصدّق به أصلًا ولا مُقرّ له؟!!

ويجب المرء من قول (رشيد رضا) أن الرسول ﷺ قد يُصدّق الكاذب، في سياق كلامه عن تصديق النبي ﷺ لصحابي جليل مثل تميم الداري!

ثم يذهب مذهبًا بعيدًا حين يحول على الحديث، فيؤديه ذلك إلى الطعن براويه تميم! وقد ثبتت صحبته ﷺ، وحسن إسلامه، وزكاه عمر ﷺ؛ هذا مع اعتراف رشيد بأن أحدًا لم يذكر فيه شبهة، ومع ذلك بقي رشيد مُصرًا على العَمز فيه بقوله للقرّاء بعد كل الفضائل فيه: «.. وستعلم ما فيه!»، مدعيًا «أن نفي النبي ﷺ لبعض قول تميم يُبطل الثقة به كله»!

إن غاية ما أخبر به تميم ﷺ النبي ﷺ وصفت ما جرى له مع من خاطبه بالدجال، فلم يُحدّد هو مكان الدجال ولا حيث خروجه حتّى يُقال: أن الوحي كاشف النبي ﷺ في غلط كلامه!

(١) وكان غير البخاري من العلماء من يذهب إلى كون الدجال هو ابن صياد، وهم مع ذلك يُصحّحون حديث الجساسة، كابن بطال في «شرحه للبخاري» (٣٨٦/١٠)، وأبي العباس القرطبي في «التذكرة» (ص/١٣٤٠)، وهو ظاهر كلام النووي في «شرح لمسلم» (٤٦٧-٤٦٨)، والشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٣٧/٧-٢٤٢).

فمكان الدجال وخروجه أمرٌ نطق به النبي ﷺ ابتداءً من عنده حيث اجتهد، ولا علاقة لتميم ﷺ به.

وعلى فرض أن المكاشفة كانت لكلام تميم ﷺ نفيه؛ فإن بطلان كلام المعارض في تضاعيف دعواه نفسها! إذ لولا أن النبي ﷺ قد أقره على خبره، ما جعل بروز الدجال من بحر الشام أو بحر اليمن، إذ هما البحرين المتوقع ضياع سفينة تميم فيهما، فظن النبي ﷺ بمقتضى كلام تميم ﷺ أن الدجال في هذين، فكان كالفزع من الأصل، حتى كاشفه الوحي بخلاف اجتهاذه هذا.

ثم يقال لـ (رشيد رضا): كيف للوحي أن ينزل على نبينا ﷺ ليصح له جهة خروج الدجال، ثم يسكت عن أكثر أباطيل القصة لو كانت باطلة؟! فيترك النبي ﷺ والمسلمين معه يصدّقون هذا الباطل! بل ويؤمنون تميمًا ﷺ صاحب القصة، ويأخذون عنه بعد الأخبار من غير ريب؟!

بل العقل الحصيف يفرض علينا القول بأن إخبار النبي ﷺ عن تميم الداري مُصدّقًا له، لمن أجلى الأمثلة على أن ما تلقاه الرسول بالقبول من الأخبار موجب للعلم<sup>(١)</sup>.

هذا؛ وما كان لنبينا ﷺ أن يصدّق دعاوي المنافقين هكذا بإطلاق كما أفرط في دعواه (رشيد رضا)، وهو منه ذهولٌ عن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذْنٌ قُلْ أَذْنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يَوْمُنَّ بِاللَّهِ وَيَوْمُنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ فإنه هو ﷺ يصدّق كلام المؤمنين، ولا يصدّق المنافقين وإن سمع قولهم<sup>(٢)</sup>.

العجيب في هذا الادّعاء من (رشيد)، أنه قد نقض شبهته هذه بنفيه عند تفسيره لهذه الآية السابقة! حيث قرّر عندها أن النبي ﷺ «كان يُعامل المنافقين بأحكام الشريعة وآدابها التي يعامل بها عامة المسلمين، كما أمره الله تعالى ببناء

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/٥٥٦).

(٢) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/٥٣).



المعاملة على الطَّوَاهِر، فظنُّوا أَنَّهُ يصدِّقُ كلَّ ما يُقالُ له .. إي نعم؛ هو أذن، ولكنَّه نِعَم الأُذن؛ لأنَّه أذنٌ خيِّرٌ لا كما تزعمون، فهو لا يقبلُ ممَّا يسمعه إلَّا الحقَّ وما وافق الشَّرْع .. ولا يصدِّقُ ما لا يجوزُ تصديقه شرعًا أو عقلاً<sup>(١)</sup>

فالظاهر أنَّ «هدفَ الشَّيخ رشيد كان نزعُ صبغةِ الإلزام الشَّرعيِّ عن الحديثِ مهما كلفَ الأمر، فإن لم يكنْ مصنوعًا، فهو ليس بِمرفوعٍ كُلِّهِ»<sup>(٢)</sup>؛ والله يغفرُ له.

وأما جوابُ المعارضةِ الثالثةِ في دعوى أنَّ البحارَ قد مَسَحَها البحَّارةُ في هذه الأزمنة مسحًا ... إلخ ما قالوا:

فهذا اعتراضٌ شبه الرِّيح، لأنَّ العلمَ الحديثَ مع بلوغه في الاتِّساعِ والتَّطوُّرِ شأواً عظيماً؛ إلَّا أَنَّهُ مع هذا التَّرقِّي في العلوم، ما زالَ الجِسُّ يقضي بِقصورِ مُنجزاته عن الإحاطةِ بِكلِّ شيءٍ، وليس عَدَمُ عِلْمِ البحَّارةِ بما عُيِّيَ عليهم بِقاضٍ لأنَّ يَنفِي ما لم يعلموا؛ لأنَّ عَدَمَ العِلْمِ بالشَّيءِ لا يسلِّبه حقيقةُ الوجودِ.

والَّذي يَنفِي الإقرارَ به: أنَّ الشَّرْعَ الحكيمَ لا يأمرُ المُكلَّفَ بالإيمانِ بِأمرٍ لا واقعَ له؛ فإنَّ هذا مُنتَفٍ في تضاعيفِ الأدلَّةِ الشرعيَّةِ، لكنَّه يأمرُ امتحانًا وابتلاءً بالإيمانِ لواقعٍ مُغيَّبٍ غيرِ مشهودٍ، والمغالطةُ تنشأ حين يُخلطُ بين البَّابين<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان الأمرُ كذلك؛ فإنَّ قَبولَ أحاديثِ المصطفى ﷺ ليس مرهونًا بتصحيحِ علومِ بعضِ البَشَرِ القاصرةِ لها، بل علومِ البَشَرِ مرهونٌ قَبولُها بالألَّا تُخالفَ ما صَحَّحَ عن النَّبيِّ ﷺ، فلا يتركُ المقطوعُ بصحَّته لأمرٍ تَعَوَّرَ الظُّنونُ، وتُحيطُ به مِن كُلِّ جانبٍ؛ والمتأمِّلُ في أحوالِ العلومِ -مع تطوُّرها نسبيًّا- يجدُ أنَّها في طَوَرِ المَهْدِ بالنِّسبةِ لما يَحْفَى علينا.

مثالٌ على ذلك: ما نَراه مِن اكتشافاتٍ للكهوفِ، ومَعالمٍ، وأثارٍ كانت في حَيِّزِ المجهولِ، عَجَزَتِ التَّكنولوجيا مِن قَبْلُ عن اكتشافها؛ مع وقوعِ هذه

(١) «تفسير المنار» (١٠/٤٤٦).

(٢) «موقف المدرسة العقلية الحديثة من السنة النبوية» د. شفيق شقير (ص/٣٢٤).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٦٨).

المكتشفات في دائرة أراضى هؤلاء المُكتشفين<sup>(١)</sup>، فأولَى أن يخفى عليها ما هو خارج عن أرضها!

ومما يدلُّك على تهافت هذا الادِّعاء أيضًا: ما يَربو إلى سَمْعِكَ بين الفَيئة والأخرى عبر وسائل إعلامٍ عالميَّةٍ مِن أخبارِ كشوفاتٍ جديدهِ لُجُزٍ نائيةٍ، قد عَمِيَ عنها العالَمُ المتقدِّمُ حقِّبًا مديدةً.

فهذه جزيرة بركانيةٌ تُكشَف جنوب طوكيو عاصمة اليابان قبل سنين قليلة<sup>(٢)</sup> وأخرى تظهر في نفس سنة الأولى في ساحل باكستان الجنوبي من بحر العرب<sup>(٣)</sup>

وثلاثة تُكشَف في شواطئِ محافظة (أبيّين) باليمن، مِن قِبَل صيَّادٍ عن طريق الصدقة<sup>(٤)</sup> بعد أن أعمى الله عنها مَنْ تَبَجَّحُوا بأنهم أحاطوا بكلِّ بَحْرِي خَبْرًا.

ولم نذهب بعيداً! فهذا كتاب ربنا يُخبر عن انحباسِ يأجوجَ ومأجوجَ في السِّدِّ منذ عهد ذي القرنين! وأنهم خارجون من رديمهم قبل قيام الساعة، وهذا بإجماع المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿حَقَّتْ لَآءِ قُحَّتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ يَنْ كُلِّ حَذْبٍ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء: ٩٦-٩٧).

ولا أخال أحدًا ذا دينٍ وعقلٍ يرتأبُ في هذه الآياتِ من سورة الكهف<sup>(٥)</sup>،  
بدعوى أن علماء الجيولوجيا قد مسحوا الأرض مسحًا، وجابوا سطح قارَّاتها  
طولًا وعرضًا، فلم يجدوا هذا السِّدَّ، وأنَّ أحدًا منهم لم يلاحظ ذلك الخُفْرَ.

(١) انظر «دفاع عن السنة» (ص ٩٦).

(٢) موقع قناة «سكاي نيوز العربية»، الخميس ٢١ نوفمبر ٢٠١٣م، والجزيرة اكتشفت قبل بث الخبر بيوم، أي الأربعاء.

(٣) موقع «قناة العربية الفضائية»، يوم الأربعاء ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣.

(٤) صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية، يوم الأحد ٢٧ يونيو حزيران ٢٠٠٤م.

(٥) أعني الآيات ٩٧-٩٩ منها: ﴿فَمَا اسْأَلْتُمْهُمْ أَدِّبُهُمْ وَمَا اسْتَعَضُوا لَهُ نَبِيًّا﴾ ﴿كَانَ هَذَا رَحْمَةً مِن رَّبِّهِ فَاذْكُرُونَهُ﴾ ﴿وَعَدُ رَبِّهِ حَقًّا ۖ وَلَئِنْ رَأَوْا وَاعْدَائِهِمْ يَبْتَغِيهِمْ يَوْمَئِذٍ يُؤْمِنُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُلْهِمُ فِي الْأَمْرِ﴾.

فما كان جواب المُعترض عن هذه الآية، فهو الجواب نفسه عن الحديث؛ والذي قَدِرَ على إطلاع تميم عليه السلام على هذه الجزيرة، قادرٌ على أن يُضِلَّ سائر الناس عنها، ليجري قدره على وفق ما قضى وأراد<sup>(١)</sup>.

وحسباً لمائة هذه المعارض يُقال:

إنَّ الربَّ تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً هيئاً أسبابه، فالله ﷻ من حكمته أن أطلقَ تميمًا الذَّاري عليه السلام على أمر الدَّجَال؛ ليكون ذلك توكيداً لما كان يحدث به النَّبي ﷺ أصحابه من شأن الدَّجَال، ولِحُكْمٍ أُخْرَى نجهلُها، «فيزداد المسلمون وثوقاً به، وهذا بيِّن في الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وأما دعوى المعارض الرَّابع: أنَّ الحديث مُعارضٌ بقول النَّبي ﷺ: «لا ثاني مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ منقوسةٌ اليوم»؛ فيمكن كشفُ إشكاليه بجوابين: الأول: أن يكون النَّبي ﷺ إنما أراد بهذا الحديث «الآدميين المعروفين، وأما من خرج عن العادة، فلم يدخل في العموم، كما لم تدخل الجنُّ، وإن كان لفظاً يَنْتَظِمُ الجنُّ والإنس، وتخصيصٌ مثل هذا من مثل هذا العموم كثيرٌ مُعتاد»<sup>(٣)</sup>.

والجواب الثاني: فيما حرَّره محمَّد الأمين الشنقيطي بعد ذكره لحديث تميم، قال:

«هذا نصٌّ صالحٌ للتخصيص، يُخرج الدَّجَالَ من عموم حديثِ مَوْتِ كُلِّ نفسٍ في تلك المائة، والقاعدة المقررة في الأصول: أنَّ العمومَ يجبُ إيقاؤه على عموميه، فما أخرجه نصٌّ مخصَّصٌ خرج من العموم، وبقي العامُّ حجَّةً في بقية الأفراد التي لم يدلَّ على إخراجها دليلٌ، كما قدَّمناه مراراً، وهو الحقُّ ومذهبُ الجمهور، وهو غالبُ ما في الكتاب والسُّنة من العمومات، يخرج منها بعضُ الأفراد بنصٍّ مُخصَّصٍ، ويبقى العامُّ حجَّةً في الباقي»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٦٧-٤٦٨).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٤٠).

(٤) «أضواء البيان» (٣/٣٣٧).

وحيث أورد العُثميين حديثَ انخرام القرنِ إشكالاً على حديثِ الجساسة، فإنه مع ذلك لم يجزم بُكرانه كدأبِ المُتَعَجِّلِينَ مِنْ مُنْكَرِي السُّنَنِ، بل اختارَ طريقَ السَّلامَةِ، والتَّوَقُّفِ في ما أشكلَ عليه؛ فعبارتهُ قال فيها: «في نفسه منه شيء»، مُعْتَرِفاً بتقصيره في تَتَبُّعِ أقوال العلماء في هذه المسألة<sup>(١)</sup>؛ فلعله لو فعلَ، لانتحازَ إلى صَفْهِهم في قبولهم له.

فإن قيل تفرُّباً عن هذا الإشكال:

أليس في هذا الطُّول المفرط في عمرِ الدَّجالِ، من عهدِ النَّبِيِّ ﷺ إلى قربِ قيامِ السَّاعَةِ، ما يثبتُ له الخلود، وهو ما قد نَفَاهُ اللهُ تعالى عن عَموْمِ البَشَرِ؟ فيقال في الجوابِ عليه: إِنَّ لِلْخُلُودِ مَعْنَيْنِ:

المعنى الأول: ما يُرادُ به انتفاء الموتِ عن الشَّخْصِ، وهو البَقَاءُ الدَّائِمُ<sup>(٢)</sup>، وهو المُرادُ مِنْ كَوْنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ الْمُشْرِكِينَ خَالِدِينَ فِيهِمَا، فَإِنَّهُمْ بَاقُونَ فِيهِمَا أَبَدًا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ وَلَا تَحَوُّلٍ.

المعنى الثاني: ما يُرادُ به الطُّولُ المفرطُ في المَكْثِ متجاوزاً المَعهودَ، وإنِ اسْتَتَبَعَ عَدَمَ بَقَاءِ، وهو المقصودُ بآيَاتِ خُلُودِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ فِي النَّارِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الشُّرْكِ.

وكلا هذينِ المَعْنَيْنِ قرَّهما الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ تعريضاً للفظِ الخلودِ، فقال: «الخلود: هو تَبَرُّي الشَّيْءِ مِنْ اعْتِرَاضِ الْفَسَادِ، وبَقَاؤُهُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا؛ وَكُلُّ مَا يَتَبَاطَأُ عَنْهُ التَّغْيِيرُ وَالْفَسَادُ، تَصِفُهُ الْعَرَبُ بِالْخُلُودِ، كَقَوْلِهِمْ لِلْأَنْفَاقِ: خَوَالِدٌ، وَذَلِكَ لَطَوِيلِ مَكِثِهَا، لَا لِدَوَامِ بَقَائِهَا»<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا نقول:

إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْخُلُودِ فِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مَا كَانَ بِالْمَعْنَى الْأُولَى: أَيِ انْتِفَاءِ الْمَوْتِ عَنِ الشَّخْصِ وَدَوَامِ بَقَائِهِ: فَلَيْسَ فِي جَمِيعِ أَخْبَارِ الدَّجَالِ مَا يُفْهِمُ

(١) كما في الجزء الثامن من برنامج «اللقاء المفتوح»، وعنوان المسألة: «حال حديث الجساسة».

(٢) «التفسير البسيط» للواحدي (٦٩/١٥).

(٣) «المفردات» للرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ص/٢٩١).

ذلك، بل الوارد فيها مَفْتَلُهُ عَلَى يَدِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ بُعِيدَ نَزْوِلِهِ آخِرَ الزَّمَانِ، ثُمَّ يَعِيشُ النَّاسُ بَعْدَ مَوْتِهِ سَنَوَاتٍ مَدِيدَةً.

وَأِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْخُلُودِ مَعْنَى اللَّبْثِ الطَّوِيلِ الْخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ: فَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَنْفِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ إِذَا مَا صَحَّ فِيهِ الْخَبَرُ؛ وَالذُّجَالُ كُلُّ أَمْرِهِ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ حَالَهُ مِنَ الْعَجَبِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ عَلَى سَائِرِ الْأَسْوَاءِ مِنَ الْبَشَرِ

وعليه نفهمُ أَنَّ نَفْيَ اللَّهِ ﷻ لَخُلُودِ أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَيْءٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ يَمِتُّ فَهُمْ لَكَاِلِدُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٤<sup>(١)</sup>]، إِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ لِلْخُلْدِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، أَيِ نَفْيِ الْبَقَاءِ فِي الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ، أَيِ: أَنَّهُ «لَا يَخْلُدُ فِي الدُّنْيَا بَشَرٌ، فَلَا أَنْتَ يَا مُحَمَّدٌ وَلَا هُمْ إِلَّا عُرْضَةٌ لِلْمَوْتِ؛ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنْ مِتَّ أَنْتَ أَبْقَى هَؤُلَاءِ؟»<sup>(٢)</sup>، وَلِذَلِكَ أَعْقَبَتِ الْآيَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٥].

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ الْخَامِسِ؛ فِي دَعْوَى أَنْ اسْتِشْهَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ كِتَابِيٍّ عَلَى مَا كَانَ يَحْدُثُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ: حَظٌّ مِنْ شَأْنِهِ. إِنْخ، فَيَقَالُ فِيهِ:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنِ الْمُبَادِرَ ابْتِدَاءً إِلَى إِشْهَادِ تَمِيمِ الدَّارِي ﷺ لِمَا كَانَ يَخْبِرُ بِهِ عَنِ الدُّجَالِ، بَلِ تَمِيمٌ ﷺ هُوَ مَنْ وَقَدْ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ عَفْوًا بِمَا جَرَى لَهُ مَعَ الدُّجَالِ؛ فَلَمَّا أَنْ وَافَقَ مَا كَانَ يَحْدُثُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ، أَعَجَبَهُ ﷺ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ بِالْقِصَّةِ اسْتِزَادَةً فِي يَقِينِ السَّامِعِينَ، وَتَثْبِيثًا لِإِيمَانِهِمْ؛ وَلَيْسَ مَنْ رَأَى كَمَنْ سَمِعَ!

ثُمَّ مَا الْعِيبُ، وَهَذَا الْقُرْآنُ نَفْسُهُ قَدْ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِإِشْهَادِ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى صِدْقِ نُبُوَّتِهِ، مَعَ أَنَّ نُبُوَّتَهُ قَدْ شَهِدَ لَهُ بِهَا الْوَحْيُ نَفْسُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الْعَنْكَابُ: ٤٣]؛ وَلَكِنْ

(١) وبهذه الآية نفى حاكم المطيري في جملة ما نفى به جواز المكث الطويل للدجال كما يفهم من حديث الجساسة، وبه أنكر الحديث.

(٢) «الكشاف» للزمخشري (١١٦/٣)، وانظر «جامع البيان» للمطيري (٢٦٨/١٦).

الغرض إقامة الحجة على الكافرين، وزيادة يقين المؤمنين، وهذا أمرٌ مطلوب شرعاً .

فإذا كان استشهاد النبي ﷺ لأهل الكتاب جائزاً في خبرٍ كُلِّيٍّ مُتعلّقٍ بأصلِ النبوة، فكيف لهذا المُعترض أن يُنكرَ استشهادَ النبي ﷺ بأحدِ المسلمين في خبرٍ جُزئيٍّ مُتعلّقٍ بخبرٍ فرعيٍّ من أخبار النبوة؟! والله الموفق للحقّ .

## المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث المسيح الدجال





## المَطْلَب الأوَّل

### سَوِّقُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: ذكر النَّبِيُّ يومًا بين ظهري النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعُورَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعُورُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ طَافِيَةٌ...»<sup>(١)</sup>.

وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرَ أُمَّتُهُ الْأَعُورَ الْكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعُورٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورٍ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ (كَافِرٌ)»<sup>(٢)</sup>.

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنْ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهِمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ بَقَابَ الْمَدِينَةِ»<sup>(٣)</sup>، فَيَنْزِلُ بَعْضَ السَّبَاحِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي تَلِي الْمَدِينَةَ، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلًا

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْأَنْبِيَاءُ، بَاب: وَادَّكَرَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا، رَقْم: ٣٤٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَتَنَ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَاب: ذَكَرَ الدَّجَالَ وَصَفَتْهُ وَمَا مَعَهُ، رَقْم: ٢٩٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْفَتَنَ، بَاب: ذَكَرَ الدَّجَالَ، رَقْم: ٧١٣١)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَتَنَ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَاب: ذَكَرَ الدَّجَالَ وَصَفَتْهُ وَمَا مَعَهُ، رَقْم: ٢٩٣٣).

(٣) نَقَابٌ وَأَنْقَابٌ: جَمْعُ نَقَبٍ، وَهُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ عَلَى أَبْوَابِهَا وَكُلِّ مَوْضِعٍ يُدْخَلُ مِنْهُ إِلَيْهَا مَلَانِكَةٌ. انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٩٦/٤).

(٤) السَّبَاحُ: جَمْعُ سَبَاحَةٍ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تَعْلُوهَا الْمُلُوحَةُ، وَلَا تَكَاذُ تُنْبِتُ إِلَّا بَعْضَ الشَّجَرِ، انْظُرْ «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٨٣٥/٢).

وهو خير الناس، أو من خيار الناس، فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدّثنا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدجال: أرايتم إن قتلتم هذا ثمّ أحبيته هل تشكّون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله، ثمّ يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشدّ بصيرة منّي اليوم! فيريد الدجال أن يقتله، فلا يسلّط عليه<sup>(١)</sup>.

وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: ما سألت أحداً رسول الله ﷺ عن الدجال أكثر ما سألت، وأنته قال لي: «ما يضرّك منه؟»، قلت: لأنهم يقولون: إن معه جبل خبز ونهر ماء، قال: «هو أفون على الله من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وعن الثّويسي بن سَمْعَانَ رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة، فَحَقَّقَ فِيهِ وَرَقَّعَ<sup>(٣)</sup>، حتّى ظنّناه في طائفة النّخل! فلما رُحنا إليه عرف ذلك فينا، فقال: «ما شأنكم؟» قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدجال غداة، فحقّضت فيه وورّقعت، حتّى ظنّناه في طائفة النّخل، فقال: «غير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيبيّهُ دونكم، وإن يخرج ولست فيكم، فامرؤٌ حجّيج نفسه، والله خليفتي على كلّ مسلم، إنّه شاب قَطَطُ<sup>(٤)</sup>، عينه طافئة، كأنّي أشبّهه بعبد المرزئ بن قطن، فَمَنْ أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، إنّه خارج حلّة بين الشّام والعراق، فعات يميناً وعات شمالاً، يا عباد الله فاثبتوا.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: لا يدخل الدجال المدينة، رقم: ٧١٣٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف، باب: صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، رقم: ٢٩٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: ٧١٢٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدجال وصفه ما معه، رقم: ٢٩٣٧).

(٣) فحقّض فيه ورّقّع: في معناه قولان: أحدهما: أن حقّض بمعنى حقّر، وقوله (رّقّع) أي عظمه وفخمه، فَمِنْ تحقيره وهوانه على الله عزّوه، وأنّه لا يقدر على قتل أحد إلاّ ذلك الرّجل، ثمّ يمجّز عنه، وأنّه يضمحلّ امرؤ، ويقتل بعد ذلك هو وأتباعه، ومن تفخيمه وتعظيم فتنته والمحنة به، هذه الأمور المخارقة للعادة، وأنّه ما من نبي إلاّ وقد أتى قومه.

الوجه الثّاني: أنّه حقّض من صوته في حال الكثرة فيما تكلم فيه، فحقّض بعد طول الكلام والتعب، ليستريح، ثمّ رفع ليبلغ صوته كلّ أحد، انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦٣/١٨).

(٤) قَطَط: أي شديد جعودة الشّعر، انظر «شرح صحيح مسلم» (٦٣/١٨).

قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض؟ قال: «أربعون يومًا، يوم كَسَنَتْهُ، ويوم كَشَهَرٍ، ويوم كَجَمَعَةٍ، وسائر أيامكم»، قلنا: يا رسول الله، فذلك اليوم الذي كَسَنَتْهُ، أنكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا، اقدروا له قدره».

قلنا: يا رسول الله وما إسرعه في الأرض؟ قال: «كالغيث استدبرته الرِّيح، فيأتي على القوم فيدعوهم، فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتُمْطر، والأرض فتُنبِت، فتروح عليهم سارِحَتُهُمْ<sup>(١)</sup> أطول ما كانت دُرًا<sup>(٢)</sup>، وأسبَغَه ضُروعًا، وأمدّه خواصر، ثمَّ يأتي القوم، فيدعوهم فيردُّون عليه قوله، فينصرف عنهم، فيصبحون ممحِلين<sup>(٣)</sup>، ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمرُّ بالخربة، فيقول لها: أخرجي كنوزك! فتنبعه كنوزها كيما سيبِ النُّحل<sup>(٤)</sup>، ثمَّ يدعو رجلًا ممتلئًا شبابًا، فيضربه بالسيف، فيقطعه جَزَلَتَيْنِ رميةً الغَرَضِ<sup>(٥)</sup>، ثمَّ يدعو، فيقبل ويتهلَّل وجهه بضحك، فبينما هو كذلك، إذ بعث الله المسيح ابن مريم، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مَهْرودَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، واضعًا كَفِيَه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قَطَر، وإذا رفعه تحلَّدر منه جُمان كاللؤلؤ، فلا يحلُّ لكافر يجرد ريح نفسه إلَّا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طَرَفُه، فيطلبه حتَّى يدركه بباب لُدَّ فيقتله»<sup>(٧)</sup>.

(١) الشارحة: المواشي التي تخرُج للشرح، وهو الرعي، انظر «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٧/٢٨١).

(٢) دُرًا: جمع دُرَّة، وهي الأسنة، انظر «المفهم» (٧/٢٨١).

(٣) ممحِلين: مُجَدِّدين، انظر المصدر السابق.

(٤) يَمَاسِبِ النُّحْلِ: مُحَلِّولها، واحدُها يَمَسِب، وقيل: أمراؤها، ووجه التشبيه: أنَّ يَمَاسِبِ النُّحْلِ يتبع كلَّ واحد منهم طائفةً من النُّحْلِ، فتراها جماعاتٍ مُتَفَرِّقة، فالكنوز تتبع الدُّجَال كذلك، انظر «المفهم» (٧/٢٨٢).

(٥) جَزَلَتَيْنِ رمية الغَرَضِ: قَسَمه قطعتين وفترتين، «رمية الغرض»: منصوب نصب المصدر، أي: كرمية الغرض في السرعة والإصابة، انظر «المفهم» (٧/٢٨٢).

(٦) مَهْرودَتَيْنِ: أي في شُقَّتَيْنِ أو حُلَّتَيْنِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٥/٥٨٨).

(٧) أخرجه مسلم في (ك) الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدُّجَال وصفة ما معه، رقم: ٢٩٣٧.

وعن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يحلف بالله أن ابن الصائد الدجال، قلت: تحلف بالله؟! قال: «إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة؛ باب: من رأى ترك التكبير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسول؛ رقم: ٧٣٥٥)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن الصياد، رقم: ٢٩٢٩).

## المطلب الثاني

### سوق المعارض الفكرية المعاصرة

### للأحاديث المتعلقة بالدجال

أورد المخالفون عدة شبهات عقلية متعلقة بحقيقة الدجال وتشخيصه، ومتعلقة أيضا بصفاته الثابتة في السنة، أبرزها مُجملٌ في سبعة مُعارضات:

**المعارضة الأولى:** أنَّ أحاديث الدجال تُنافي حكمة إنذار القرآن النَّاسَ بقرب الساعة وإتيانها بغتة، «فالمسلمون المنتظرون لها -أي للساعة- يعلمون أنَّ لها أشراطا تقع بالتدريج، فهم آمنون من مجيئها بغتة في كلِّ زمن، وإنما ينتظرون قبلها ظهور الدجال، والمهدي، والمسيح ﷺ، ويأجوج ومأجوج»<sup>(١)</sup>.

**المعارضة الثانية:** أنَّ هذه الأحاديث نُسبت جملةً من الخوارق للدجال؛ تُضاهي أكبر الآيات التي أيَّد الله بها أولي العزم من الرُّسل، أو تفوقها، وإثبات هذه الأحاديث يُعدُّ شبهةً على آيات الأنبياء، مما يُسقط الثقة بها، والانتفاع بهدايتها.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ هذه الخوارق مخالفة لسنن الله في خلقه، ونصوص القرآن قاطعة في أنَّه لا تبديل لسنة الله تعالى ولا تحويل.

(١) «تفسير المنارة» (٩/٤٧).

وهذه الشبهات الثلاث تولَّى كبرها ومصادمة الأدلة القاطعة بشبوت المسيح الدجال: (محمَّد رشيد رضا) في «تفسيره»<sup>(١)</sup>، فأجلب على أحاديثه بأوقارٍ من الشبهات من جهة الرواية والدراية.

وقد ساق غيره مُعارضًا لصفوة من صفات الدجال الواردة في الحديث؛ وهي ما ورد من أنه مكتوب بين عينيه (كافر)، فزعم منَع حمل هذه الكتابة على حقيقتها، ومناطُ المنع عنده:

المعارض الرابع: أنه لو حُمِلت تلك الكتابة على حقيقتها، لاستنوى في إدراك ذلك المؤمن والكافر، ولم يقع الاختصاص بإدراك ذلك للمؤمن فقط، ثم إن من المؤمنين من هو أُمِّي لا يقرأ ولا يكتب، أو من هو أعمى؛ فكيف يتحصَّل له إدراك ذلك؟

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (حسن حنفي) ساخرًا ممَّا صَحَّ من أمر هذه الكتابة: «.. ومكتوب بين العين العوراء والعين العمياء كافرا وكأنَّ الجبين سُبُورة أو قرطاس! وبأيِّ لونٍ تكون الكتابة؟ وبأيَّة لغة؟ وما حجمها؟ وماذا عن المؤمن الذي لا يعرف القراءة أو اللغة؟ أو المؤمن الأعمى؟ ..»<sup>(٢)</sup>.

المعارضة الخامسة: أنَّ بين أحاديث المسيح الدجال عدَّة تعارضات في تحديد شخص الدجال، وفي زمان خروجه ومكانه، وفي خوارقه التي تكون معه، وكلُّ هذه التعارضات يوجب تساقطها بالمرَّة.

يفصِّل هذه التعارضات (رشيد رضا) في «تفسيره» فيقول:

«إنَّها متعارضة تعارضًا كثيرًا يوجب تساقطها كما ترى فيما يلي؛ فمن ذلك التعارض: .. أنه كان يشكُّ في ابنِ صيَّاد من يهود المدينة هل هو الدجال أم لا، وأنه وَصَفَ ﷺ الدجال بصفات لا تنطبق على ابنِ صيَّاد، كما قال ابنِ صيَّاد لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) انظر «تفسير المنار» (٤٨٩/٩-٤٩١).

(٢) فمن العقيدة إلى التوراة (٥٣١/٤).

ومن الثُّعَارِضُ أيضًا: أَنَّهُ يُصْرَحُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَهُ -أَيِ الدُّجَالِ- جَبَلٌ أَوْ جِبَالٌ مِنْ خَبِزٍ وَنَهْرٌ أَوْ أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ وَعَسَلٌ، . . . مَعَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ -وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ- مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ جَبَلٌ خَبِزٍ وَنَهْرٌ مَاءٌ، قَالَ رضي الله عنه: بَلْ هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنَ الثُّعَارِضِ أَيْضًا: مَا وَرَدَ مِنْ اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ، فَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَفِي حَدِيثِ الثَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه عِنْدَ مُسْلِمٍ: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَفِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ عَنْهُ: أَنَّهُ مَحْبُوسٌ بِبَدِيرٍ أَوْ قَصْرِ فِي جَزِيرَةِ بَحْرِ الشَّامِ -أَيِ الْبَحْرِ الْمَتَوَسِّطِ وَهُوَ فِي الشَّامِ- أَوْ بَحْرِ الْيَمِينِ، وَهُوَ فِي الْجَنُوبِ، وَأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

الْمَعَارِضَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْمَسِيحَ الدُّجَالَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَوَرَدَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْ فِتْنَتِهِ، يَقُولُ (نِيَازِي): «لَيْسَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ ذِكْرٌ لِأَيِّ مَسِيحٍ دُجَالٍ، . . . وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ مُحَرَّفَاتِ أَهْلِ الْكِتَابِ جَمِيعًا»<sup>(٢)</sup>.

الْمَعَارِضَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَصْفِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ تَجَسُّيًّا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَشْبِيهًا لَهُ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، فَهِيَ تَبَيَّنَتْ ضَمَنًا أَنَّ لِلَّهِ عَيْنَيْنِ.

يَقُولُ إِسْمَاعِيلُ الْكُرْدِيُّ: «الْإِشْكَالُ الْكَبِيرُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ عِنْدَمَا يُمَيِّزُ الدُّجَالَ الْمُدَّعِيَّ لِلْإِلَوهِيَّةِ عَنِ اللَّهِ الْحَقِّ الْمُتَعَالِ، يَقُولُ: إِنَّ الدُّجَالَ أَعْوَرُ، بَعَكْسَ اللَّهِ الَّذِي لَيْسَ بِأَعْوَرُ، وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عَيْنَ أَوْ عَيْنَيْنِ! لِذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الْعَيْنَانِ ثَابِتَتَانِ لِلَّهِ تَعَالَى أَصْلًا لَمَّا كَانَ هُنَالِكَ وَجْهٌ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَقَارَنَةِ!

وَهَذَا بِالضَّبْطِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْحَشَوَّةُ، فَيَجْعَلُ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى مَا يَسْمِيهِ صِفَةَ الْعَيْنَيْنِ أَوِ الْأَعْيُنِ لِلَّهِ! وَمِنْ هُنَا فَلِذَا فُخِرَ الْمُتَكَلِّمِينَ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ

(١) «تفسير المنار» (٤/٤٠٩-٤١٠).

(٢) «دين السلطان» (ص/٣٥٥).

عمر الرازي طعن في كتابه (أساس التّقيّيس) في صحّة هذا الحديث، وقال:  
لا يصحّ متنه وإن كان مخرّجاً في الصّحيح، لأنّ فيه تجسيماً وتشبيهاً  
لله تعالى<sup>(١)</sup>.

---

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٠٨-٢٠٩).



### المطلب الثالث

## دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالدجال

قبل التصدي لدحض مجموع المعارضات للأحاديث المتعلقة بالدجال، يحسن في هذا المقام التأكيد على جملة من المسائل ذلت عليها هذه الأحاديث المسوقة آنفاً<sup>(١)</sup>:

**أولاً:** إثبات أن للمسيح الدجال وجوداً موضوعياً.

**ثانياً:** أن خروجه أعظم الفتن التي توارد أنبياء الله تعالى على التحذير منها، وكان أشدهم تحذيراً منه، وبياناً لنعوته، وكشفاً عن العصم التي بقي منه: نبينا محمد ﷺ.

**ثالثاً:** أن خروجه من أعظم دلائل قرب الساعة وأشراتها الكبرى.

تلك الأحاديث المروية في شأن الدجال فيما أفاد هذه المسائل قد تواترت تواتراً معنوياً، ونظمها غير واحد من أهل العلم بمخارج الأحاديث في سلك الأخبار المقطوع بشيئها<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/٤٢٩).

(٢) انظر «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لمحمد بن جعفر الكتاني (ص/٢٢٨).

قال أبو العباس القرطبي: «الذي يجب الإيمان به: أنه لا بُدَّ من خروج الدُّجَالِ يَدْعِي الإلهية، وأنه كذّاب أعور؛ كما جاء في الأحاديث الصّحيحة الكثيرة، التي قد حَصَلَتْ لِمَن عاناها العلم القطعي بذلك»<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّنْ حَكَمَ بتواتر أحاديث الدُّجَالِ: أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup>، وابن قيم الجوزية<sup>(٣)</sup>، وابن كثير الدمشقي<sup>(٤)</sup>.

ولشُبُوتِ أحاديث الدُّجَالِ، والقطع بنسبتها إلى الرّسول ﷺ، درجَ أهل العلم على عدِّ الإيمان بما تَضَمَّنَتْ تلك الأحاديث من جُمَلِ عقائدهم؛ سواءً كان ذلك في مَطَاوِي مَعْلَمَاتِهِم الجامعة لأحرف الاعتقاد<sup>(٥)</sup>، أو ضمن أسفارهم التي عقدها على جهة الأفراد لبيان أَسْرَاطِ السَّاعَةِ والفِتَنِ الحاصلة في آخر الزّمان<sup>(٦)</sup>.

يقول أحمد بن حنبل: «الإيمان أنَّ المسيح الدُّجَالُ خارجٌ، مَكْتُوبٌ بين عينيه كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأنَّ ذلك كائن، وأنَّ عيسى بن مريم -عليه السّلام- ينزل، فيقتله بباب لدّ»<sup>(٧)</sup>.

ثمَّ إجماعُ أهل السُّنَّةِ مُتَعَقِّدٌ على ما تَضَمَّنَتْ هذه المتواترات من أخبار؛ كما حكاه ابن عبد البر في تقريره لَعَقْدِ أهل السُّنَّةِ والجماعة، بعد أن أسند إلى سفيان بن عيينة قوله: «الإيمان قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ، والإيمان يزيد وينقص، والإيمان

(١) «المفهم» (٧/٢٦٥).

(٢) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص/١٦٦).

(٣) «المنار المنيف» (ص/١٤٢).

(٤) انظر «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١٩/١١٣ وما بعدها).

(٥) انظر مثلاً «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكافي (٧/١٢٩٢)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/٢٨٣)، و«أصول السنة» لابن أبي زَمَيْنٍ الأندلسي (ص/١٨٨)، و«الشرعة» للأجري (٣/١٣٠١)، وغيرها من أسفار أهل السنة التي تَضَمَّنَتْ أخبار الدُّجَالِ ووجوب الإيمان بها.

(٦) انظر على سبيل المثال «أَسْرَاطُ السَّاعَةِ» وذهاب الأخبار وبقاء الأَشْرَارِ؛ لعبد الملك بن حبيب الأندلسي (ص/١٣٤) و«النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١٩/١١٣ وما بعدها).

(٧) «أصول السنة» لأحمد بن حنبل (ص/٣٣-٣٤).

بالحوض، والشَّفاعة، والدَّجَال، قال: «على هذا جماعة المسلمين، إلا مَنْ ذكرنا فإنَّهم لا يُصدِّقون بالشَّفاعة، ولا بالحوض، ولا بالدَّجَال»<sup>(١)</sup>.

يُشير ابن عبد البرِّ يَمُنْ ذَكَرَ إلى طوائف مِنَ الخوارج، والجهميَّة، والمعتزلة<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما وافقه عليه أبو محمد ابن حزم، حيث أشار إلى المنكرين للدَّجَال وأحاديثه بقوله: «أمَّا ضرار بن عمرو وسائر الخوارج: فإنَّهم يَنفون أن يكون الدَّجَالُ جملةً، فكيف أن يكون له آية؟»<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي عياض: «هذه الأحاديث التي أدخلها مسلم في قصة الدَّجَال، حُجَّةُ أهل الحقِّ في صحَّة وجوده، وأنَّه شخصٌ معيَّن، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء مِنْ قدرته؛ لِيَتَمَيَّزَ الخبيث مِنَ الطَّيِّب . . هذا مذهب أهل السُّنة، وجماعة أهل الفقه والحديث ونُظَّارهم»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو العباس القرطبي: «فائدة الإنذار -أي بالدَّجَال-: الإيمان بوجوده، والعزم على معاداته، ومخالفته، وإظهار تكذيبه، وصدق الالتجاء إلى الله تعالى في التَّعوُّذ مِنْ فتنه؛ وهذا مذهب أهل السُّنة، وعامَّة أهل الفقه والحديث؛ خِلافًا لِمَنْ أنكره»<sup>(٥)</sup>.

فإنَّما جوابُ المعارضةِ الأولى لكلِّ هذا الَّذي قرَّرناه من دعوى المخالِف أنَّ أحاديث الدَّجَال تُنافي الحكمة من إنذار القرآن بِقُرْبِ السَّاعَةِ، وإتيانها إلى النَّاسِ بغتَةً:

فإنَّ مِنْ مَّثارات اللَّطَط في هذه الدَّعوى نَضَبُ التَّلَازُم بين التَّصديق بهذه الأُشْراط، وبين انتفاء ما اختصَّتْ به السَّاعة من مجيئها بغتَةً؛ والواقع أنَّ التَّلَازُم

(١) «التمهيد» (٢/ ٢٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٥).

(٣) «القيصل» لابن حزم (١/ ٨٩).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٤-٤٧٥).

(٥) «المنهم» للقرطبي (٧/ ٢٦٧).

مُتَقَبِّ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْرَاطَ الَّتِي يَقْطَعُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهَا، غَايَتُهَا أَنْ تَتَمَيَّزَ بِهَا السَّاعَةُ قَدْرًا مِنَ التَّمْيِيزِ، وَأَمَّا التَّحْدِيدُ الثَّامِ فَهُوَ مِنَ الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ.

ولعلَّ ما أَوْقَعَ (رشيد رضا) في هذه المُغالطة: ظَنُّهُ أَنَّ تَرْتِيبَ حَدِيثٍ بَعْدَ وَقُوعِ حَدِيثٍ قَبْلَهُ، يَمْنَعُ حَدُوثَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا فِي التَّرْتِيبِ أَنْ يَكُونَ بَغْتَةً؛ وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ، يُتَبَيَّنُ زَغَلُهُ إِذَا عَلِمْنَا:

أَنَّ مَعْنَى (الْبَغْتَةِ) فِي اللُّغَةِ: الْمَفَاجَأَةُ بِالشَّيْءِ<sup>(١)</sup>، أَي: نَفْيِ عِلْمِكَ بِمَجِيئِهِ وَقَبْلِ ذَاكَ الشَّيْءِ بِالتَّعْيِينِ، فَأَمَّا عِلْمُكَ بِقُرْبِ وَقْتِهِ لِعِلَامَةٍ مَا، لَا يَعْنِي مَعْرِفَتَكَ بِوَقْتِهِ تَحْدِيدًا، فَلَا تَلَازِمَ.

هَذَا مَا قَرَّرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي بِفَصِيحِ عِبَارَةٍ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ السَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا الْكُبْرَى، فَقَالَ:

«إِنَّ تِلْكَ أَوْقَاتٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ حُدُودَهَا، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْ تَأْوِيلِهَا إِلَّا الْخَبَرَ بِأَشْرَاطِهَا، لِاسْتِثْنَاءِ اللَّهِ بِعِلْمٍ ذَلِكَ . . . وَكَانَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَشْرَاطِهِ، دُونَ تَحْدِيدِهِ بِوَقْتٍ، كَالَّذِي رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ إِذَا ذَكَرَ الدَّجَالُ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ بَعْدِي، فَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ . . . الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ أَوْقَاتِ شَيْءٍ مِنْهُ بِمَقَادِيرِ السَّنِينَ وَالْأَيَّامِ، وَأَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- إِنَّمَا كَانَ عَرَفَهُ مَجِيئَهُ بِأَشْرَاطِهِ، وَوَقْتَهُ بِأَدَلَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالَّذِي أَعْجَبَ مِنْهُ، لَيْسَتْ غَفْلَةٌ (رشيد رضا) عَنْ هَذَا الْفَرْقِ اللَّغَوِيِّ الْمَهْمِّ، وَلَكِنْ عَجَبِي مِنْ أَنَّهُ -وَهُوَ الْمُعْتَرِضُ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِدَعْوَى أَنَّهُ خَرُوجُ الدَّجَالِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ قَاضِيَةٌ عَلَى الْحِكْمَةِ مِنْ إِخْفَاءِ السَّاعَةِ- هُوَ نَفْسُهُ قَبْلَ مَوْضِعِ اعْتِرَاضِهِ هَذَا بِصَفْحَاتٍ يَسِيرَةٍ، يَقَرُّرُ «أَنَّ لِلْسَّاعَةِ أَشْرَاطًا ثَبَتَتْ فِي الْكِتَابِ

(١) «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص/١٣٥).

(٢) «جامع البيان» للطبري (١/٦٨).

والسنة.. وأعظمها بعثة خاتم النبيين، بآخر هداية الوحي الإلهي للناس أجمعين؛ لأن بعثته ﷺ قد كُمل بها الدين.. وبكماله تكمل الحياة! (١)

ومهما يكن حصرُ (رشيد رضا) لتلك الأشراف في بعضها القليل -كبعثة النبي ﷺ- فإن ما أورده من إشكالٍ في الأشراف الأخرى واردٌ على ما أثبتته من ذلك القليل، فما كان جوابه عنها فهو جوابنا عن سائرِها.

ثم هذا الاعتراض وإن رآشه (رشيد رضا) على أحاديث أشراف الساعة، فقد فاتته أن ذلك يسري إلى الآيات النَّاصية على أن للسَّاعة أشرافًا -بإقراره هو أنها في القرآن- سواء بسواء! من ذلك -مثل- قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةُ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَافُهَا﴾ [الحجرات: ٤١٨].

فلا محيص للمعترض عن الوقوع في مخاضة هذا الإلزام إلا بأنَّهام الرأي قبل التسارع في الطعن في الدلائل ببادي الرأي.

### ومُحَصَّلُ التَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْبَابِ:

أنَّ هذه الأشراف -ومنها خروج الدَّجال الأكبر- إنَّما تدلُّ على قُرب السَّاعة، لا على تحقُّق العلم بوقوعها، وعلة ذلك: انتفاء العلم بالمدة الزَّمنية المحدَّدة بين تلك الأشراف وبين وقوع السَّاعة، «وبهذا يكون الأمرُ نقيض ما ذكره المُعترضون؛ بأن يكون العلم بهذه الأشراف: باعثًا على العمل، موقِّظًا من الغفلة، زاجرًا عن التَّماذي في المعاصي.

وهل قَطَعَ قلوب الصَّالحين، وأذاب أكبادهم، كمثلي تذكُّر تلك الأهوال العظام، وما فيها من فتنٍ تفرِّع منها القلوب» (٢).

وأما المعارضة الثانية: وهو دَعْوَاهُمْ أَنَّ هذه الأحاديث نَسَبَتْ جُمْلَةً مِنَ الخوارق للدَّجَالِ تُضاهي أكبر الآيات التي أئد الله بها أولي العزم... إلخ؛ فالجواب عنها أن يُقال:

(١) تفسير المنار (٩/٤٠٣).

(٢) دفع دعوى المعارض المقلِّي (ص/٤٢٤) بتصريف يسير.

إِنَّ منشأ الخطأ عند هؤلاء راجعٌ في حقيقته إلى إغفال أمرين مهمين:

**الأمر الأول:** النظر في حقيقة دعوى الدجال التي يدعيها لنفسه:

فإنَّ دعوى الدَّجَالِ الَّتِي تصحبها تلك الخوارق هي دَعْوَى الرُّبُوبِيَّةِ؛ لا النُّبُوَّةَ والرُّسَالَةَ! وعلى هذا، فاقتران هذه الخوارق بدعواه، ومُضَاهَاةِهَا لآيَاتِ الأنبياء ليست مثار إشكال؛ لكونه لم يدَّعِ الرُّسَالَةَ أصلاً حتَّى يُقال: إِنَّ هذه الخوارق مُعْجَزَات وآيَات قامت مقام تصديق الله تعالى له.

**الأمر الثاني:** النظر في ما اقترنَ بالدَّجَالِ مِنْ أحوال وصفات، تُبرهن على

حقيقة أمره، وتكشف عن زيف دَعَوَاهُ:

وهو أَنَّ الدَّجَالِ مُوسِمٌ بصفاتٍ وعلاماتٍ تقوم مقام تكذيبه فيما يدعيه؛ سواء مِنْ أمر الرُّبُوبِيَّةِ أو الألوهيَّةِ، وهذه الأمور المُقْتَرَنَةُ معه تُبْطِلُ أثرَ تلك الخوارق، وتزيِّدُ اليقينَ عند المؤمنين بكذبه؛ وإلَّا لَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضْلٌ وَمَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ فِي الْإِبَانَةِ عَنْ أَمْرِ الدَّجَالِ، وَلَا فِي قَوْلِهِ لَهُمْ: «إِلَّا أَحَدُنْكُمْ حَدِيثًا عَنِ الدَّجَالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ؟»... الحديث<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا كَانَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَأَمْرُكُمْ حَاجِبُكُمْ نَفْسَهُ» فائدةٌ تُذكر.

فإنَّ المقصودَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «... فَأَمْرُكُمْ حَاجِبُكُمْ نَفْسَهُ» أَنَّ الدَّجَالِ إِنْ خَرَجَ وَلَسْتُ فِيكُمْ «فليحتجَّ كُلُّ امرئٍ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أَعْلَمْتُهُ مِنْ صِفَتِهِ، وبِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ مِنْ كَذِبِهِ فِي دَعْوَى الْإِلَهِيَّةِ؛ وَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ عِنْدَ الْمُشْكَلَاتِ، وَالتَّمَسُّكِ بِالْأَدَلَّةِ الْوَاضِحَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

والمؤمن ببصيرته يُسَدِّدُهُ اللهُ تَعَالَى، فينكشف له فِي أَرْصَانِ الْفِتَنِ مَا لَا يَنْكَشِفُ لِغَيْرِهِ، وَيَتَبَيَّنُ لَهُ صِدْقُ الصَّادِقِ، وَافْتِرَاءُ الْمَفْتَرِي، وَالدَّجَالِ أَكْذَبُ الْخَلْقِ، وَكَذِبُهُ ظَاهِرٌ، لَا يُتَّقَى عَلَى أَهْلِ الْيَقِينِ.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِنْ قَرَّبَهُ أَنْ أُذْهِقَ فَوْقَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، رقم: (٣٣٣٨)، ومسلم في (ك: الفتن وأشرط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٦).

(٢) «المفهم» للقرطبي (٧/ ٢٧٦-٢٧٧) بتصرف يسير.

يصلِّق هذا قول ابن تيمية: «المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره؛ لا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإنَّ الدجال أكذب خلق الله، مع أنَّ الله يُجري على يديه أمورًا هائلة، ومخاريق مُزَلِّلة؛ حتَّى أنَّ مَنْ رآه افتُني به، فيكشفها الله للمؤمن، حتَّى يعتقد كذِّبها وبطلانها، وكلَّما قويَّ الإيمان في القلب قويَّ انكشافُ الأمور له، وعَرَفَ حقائقها مِن بواطنها؛ بخلاف القلب الخراب المُظلم»<sup>(١)</sup>.

فلن قيل: لكن مع وجود هذه الصفات المُخبر عنها في الأحاديث الدالة على كذب الدجال؛ فإنَّ وجود ما يُضادُّها من الخوارق التي يُجرِّبها الله على يديه، يبعث إلى الافتتان به، والحيرة في أمره!

فيقال: نعم هذا حقٌّ، فإنَّ ما يُجرِّبه الله على يديه فتنةٌ عظيمة، لا يخلص منها إلَّا أهل الإيمان؛ كما قال ذلك الشاب المؤمن الذي قتله الدجال ثمَّ أحياه: «ما كنتُ فيك أشدَّ بصيرةً من اليوم»؛ وكما يحصل لمن في قلوبهم مَرَض، وأهل النفاق والكُفرة من ازدياد الارتياح والفتنة به؛ فهذا الأمر -كما يقرُّه الخطابي- «جائزٌ على سبيل الامتحان لعباده؛ إذ كان منه ما يدلُّ على أنَّه مُبطل، غير محقٍّ في دعواه؛ وهو أنَّ الدجال أعور عَيْن اليمينى، مكتوب على جبهته كافر، يقرؤه كلُّ مسلم، فدعواه داحضة مع وسم الكُفر، ونقص العور، الشاهدين بأنَّه لو كان ربًّا لَقَدِر على رفع العور عن عينه، ومحو السمة عن وجهه، وآيات الأنبياء التي أعطوها برينةً عمَّا يُعارضها ونقائضها، فلا يشتبهان بحمد الله»<sup>(٢)</sup>.

وأما المعارضةُ الثالثة: وهي زعمهم أنَّ هذه الخوارق مخالفة لسُنن الله... إلخ:

فالجواب عنها: ما أبنت عنه في المبحث المنعقد لدفع المعارض العقلي عن الآيات الحسية للأنبياء؛ والذي يأتي في مبحث مستقل.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٥/٢٠).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٢٣٣١/٤).

وأما المعارض الرابع: وهو قولهم أنَّ الكتابة لو حُملت على حقيقتها،  
لاستوى في إدراك ذلك المؤمن والكافر، وأنَّ من المؤمنين مَنْ هو أُمِّي  
أو أعمى . . الخ:

فَالَّذِي يَتَحَقَّقُ الْعَقْلُ الْأَسْوَاءُ فِي دَرَجَةِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ  
ذَلِكَ، فَهَمَّ يَعْلَمُونَ أَنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِي قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَصْرِفَ الْكَافِرَ عَنْ  
إِدْرَاكِ هَذِهِ الْكِتَابَةِ، لَا يُعْجِزُهُ سَبْخَانُهُ أَنْ يُمَكِّنَ الْمُؤْمِنَ الْأُمِّيَّ وَالْأَعْمَى مِنْ  
إِدْرَاكِهَا! وَكِلَا الْفَاعِلَيْنِ الْإِلَهِيِّينَ - مِنْ الصَّرْفِ عَنْ تَلْمِيحِ الْكِتَابَةِ وَالتَّمَكُّينِ مِنْ  
إِدْرَاكِهَا - أَمْرَانِ غَيْبِيَّانِ نَجْهَلُ كَيْفِيَّتَهُمَا عَلَى التَّحْقِيقِ.

وعلى هذا؛ فحملهم الخاطئ للوارد في هذا الحديث من أمر الكتابة على  
معنى ما ثبت من شواهد عجزه وظهور نقصه: هو «عُدُولٌ وتحريفٌ عن حقيقة  
الحديث من غير موجبٍ لذلك، وما ذكره المعترض من لزوم المُساواة بين المؤمن  
والكافر في قراءة ذلك، لا يلزم من وجهين:

أحدهما: أَنَّ اللَّهَ يَمْنَعُ الْكَافِرَ مِنْ إِدْرَاكِهِ؛ وَلَا سَهْمًا وَذَلِكَ الزَّامَانِ قَدْ  
انْخَرَقَتْ فِيهِ عَوَائِدُ؛ فَلْيَكُنْ هَذَا مِنْهَا! وَقَدْ فَهِمَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ:  
«يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ؛ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ . .»، وقراءة غير الكاتب خارقةٌ للعادة.  
وثانيهما: أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِنَّمَا يُدْرِكُهُ لَتَشْبِيهِه وَيَقْطَعِيهِ، وَلِسَوْءِ ظَنِّهِ بِالذُّجَالِ،  
وَتَخَوُّفِهِ مِنْ فِتْنَتِهِ، فَهُوَ فِي كُلِّ حَالٍ يَسْتَعِيدُ النَّظَرَ فِي أَمْرِهِ، وَيَسْتَزِيدُ بِصِيرَةٍ فِي  
كَذِبِهِ؛ فَيَنْظُرُ فِي تَفَاصِيلِ أَحْوَالِهِ، فَيَقْرَأُ سَطُورَ كُفْرِهِ وَضَلَالِهِ، وَيَتَبَيَّنُ عَيْنَ مَحَالِّهِ.  
وأما الكافر: فَمَصْرُوفٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ يَغْفُلِيهِ وَجْهِيهِ، وَكَمَا انْصَرَفَ عَنْ  
إِدْرَاكِ نَقْصِ عَوْرِهِ، وَشَوَاهِدِ عَجْزِهِ؛ كَذَلِكَ يُصْرِفُ عَنْ فَهْمِ قِرَاءَةِ سَطُورِ كُفْرِهِ  
وَرَمَزِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) «الفهم» (٧/٢٦٨-٢٦٩).



فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقَّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْكِتَابَةَ الْمَذْكُورَةَ حَقِيقَةٌ، جَعَلَهَا اللَّهُ عِلَامَةً قَاطِعَةً يُكَذِّبُ بِهَا الدَّجَالَ، فَيُظْهِرُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهَا، وَيُخْفِيهَا عَلَى مَنْ أَرَادَ شِقَاؤَهُ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَاضِي عِيَّاضُ وَإِنْ حَكَّى فِي ذَلِكَ خِلَافًا، أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: هِيَ مَجَازٌ عَنْ سِمَةِ الْحَدُوثِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>؛ فَهَذَا مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ.

يَقُولُ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَقْرُؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»، كَاتِبٌ وَغَيْرُ كَاتِبٍ..» أَنْ لَا تَكُونَ الْكِتَابَةُ حَقِيقَةً، بَلْ يُقَدَّرُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ الْكَاتِبِ عِلْمُ الْإِدْرَاكِ، فَيَقْرَأُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبِقَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْكِتَابَةِ؛ وَكَأَنَّ السِّرَّ اللَّطِيفَ فِي أَنَّ الْكَاتِبَ وَغَيْرَ الْكَاتِبِ يَقْرَأُ ذَلِكَ: لِمُنَاسِبَةٍ أَنْ كَوْنَهُ أَعْوَرَ يُدْرِكُهُ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ<sup>(٣)</sup>.

فَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوُجُودِ الْعَيْنِيِّ لِلدَّجَالِ، بِحَمْلِهَا عَلَى الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ؛ وَأَنَّهَا تَرْمِزُ إِلَى الْخِرَافَةِ وَالذُّجَلِ، الَّتِي تَزُولُ بِتَقْرِيرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى وَجْهِهَا - كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ (مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ)<sup>(٤)</sup> -، أَوْ أَنَّهَا تَرْمِزُ عَلَى الشَّرِّ وَاسْتِعْلَانِهِ - كَمَا تَأَوَّلَهَا (مُحَمَّدٌ أَسَدُهُ)، وَارْتِضَاهُ (مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ)<sup>(٥)</sup> -: كُلُّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لَا تَثْبُتُ عَلَى قَدَمٍ، وَبَطْلَانُهَا بَيِّنٌ مِنْ وَجْهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ مُؤَسَّسَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى الْإِحَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَا إِحَالَةَ تَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ أَحَادِيثِ الدَّجَالِ وَالتَّسْلِيمِ بِهَا؛ بَلْ هِيَ جَارِيَةٌ عَلَى سَنَنِ الْعَقْلِ، وَالشَّرْعُ مُثَبَّتٌ لَهَا، وَمَا أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ فَهُوَ يَقِينًا مُوَافِقٌ لِلْعَقْلِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَمُحَالٌ أَنْ تَزِلَّ قَدَمُهُ عِنْدَ وَرُودِ بَعْضٍ مَا يُشْكِكُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

(١) «شرح الثَّوَوِي عَلَى مُسْلِمٍ» (١٨/٦٠).

(٢) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٤٧٦/٨).

(٣) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٣/١٠٠).

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ رَشِيدُ رِضَا فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/٣١٧).

(٥) انْظُرْ كِتَابَهُ «وَحِلَّتِي مِنَ الشُّكِّ إِلَى الْإِيمَانِ» (ص/١٠٤-١٠٥)، وَرَأَى (مُحَمَّدٌ أَسَدُهُ) مَنْقُولَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ نَفْسَهُ مِنَ الْكِتَابِ.

الوجه الثاني: أن هذه التأويلات قَدْحٌ في تبليغ النبي ﷺ؛ لأنه من المُتَقَرَّر شرعاً وعقلاً أن مَنْ أراد النصَح والبيانَ لأحدٍ من الخلق، فإنه لا بد أن يَعْمَدَ إلى أقربِ الطُّرُقِ للإفهام، وَيَتَخَيَّرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ما تحصل به الإبانة، وتقع به النصيحة، فإنَّ تَحَاشِيَّ مُرِيدِ النَّصِيحَةِ هذا السَّبِيلَ بأنَّ عَمَدَ إلى الإبهام، مع الحاجة إلى البيان: استدلالُ النَّاطِرِ في حال هذا المتنكِّبِ عن هذا السَّبِيلِ على أَنَّهُ: جاهلٌ عاجزٌ عن الإبانة، أو قاصدٌ لتضليل المُخاطَب، وإيقاعه في الحيرة!

ولا ريب أنَّ المُتَاوِّلِينَ لأحاديث الدُّجَالِ ونحوها على خلاف الظَّاهِر المُتَبَادِرِ منها، وإن لم يَتَقَصَّدُوا أحدَ هذين الاحتمالين: فإنَّهم واقعون في وصفِ الرُّسُولِ ﷺ بأحدهما لزوماً.

الوجه الثالث: أنَّ حَمَلَ هذه الأحاديث الدُّلَالَةَ على تشخيص الدُّجَالِ، وخروجه على الرُّمُزِ والتَّخْيِيلِ، بلا قرينة توجب ذلك: هو عدولٌ عن الظَّاهِرِ المُتَبَادِرِ بلا ضرورة عقلية ولا شرعية تستدعيه.

وَطَرَقَ بابُ التَّأْوِيلِ لأدنى إشكالٍ يَنفَدُحُ في عقل النَّاطِرِ في مثل هذه الأحاديث، يَبْعَثُ على فتح البابِ على مصراعَيْهِ لتأويلِ أحرفِ الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا، فلا يُوَثِّقُ بعدُ بِخَبَرٍ، ولا يَنْعَقِدُ القلبُ على دينٍ؛ وهذا هو الانحلال بعينه، وهَدَمُ الشَّرِيعَةِ وَتَقْوِيضُهَا<sup>(١)</sup>.

وأما المعارض الخامس: في دعوى المخالف تناقض أحاديث الدُّجَالِ في تحليل شخصيه، أو في زمان خروجه ومكانه، أو في خوارقه التي تكون معه؛ فإنَّنا نبين زيف دعاوي التَّنَاقُضِ هذه كُلًّا على حدة:

فأما دعواه أَنَّهُ ﷺ كان يشكُّ في ابن صيَّاد هل هو الدُّجَالُ أم لا، مع أَنَّهُ وَصَفَ الدُّجَالَ بصفات لا تنطبق على ابن صيَّاد: فالحقُّ أنَّ الاختلافَ في ابن الصَّيَّاد<sup>(٢)</sup> لا يُنْكَرُ وقوعه بين العلماء، «وأشكَلُ أمره»، حتَّى قيل فيه كلُّ مَقِيلٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) دفع دعوى المعارض العقلي (ص/ ٤٥٠-٤٥٢).

(٢) اسمه: صاف، وقيل: عبد الله، ويكنى أبا يوسف، وهو شاب من يهود المدينة، انظر «التذكرة للقرطبي (ص/ ١٣١٧).

(٣) «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٤٨).

وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَنْهَجُ الْعِلْمِيُّ الصَّحِيحُ هُنَا: الرَّجُوعُ بِهَذَا الْاِخْتِلَافِ وَأَدْلَتُهُ إِلَى قَوَاعِدِ الْجَمْعِ، ثُمَّ التَّرْجِيحُ بِضَوَابِطِهِ إِنْ تَعَدَّرَتِ الْأَوَّلَى، أَمَّا أَنْ يُقَدَّمَ الْمَخَالَفُ عَلَى قَفْزِ تِلْكَ الْمَرَاهِلِ الْمَنْهَجِيَّةِ، وَالرَّضَا بَعْدَ بِإِسْقَاطِ الْأَدَلَّةِ كُلِّهَا بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ: فَتَأْيِي عَنْ الْجَادَّةِ الَّتِي تَوَالِي الْأَصُولِيُّونَ عَلَى التَّوَصِيَةِ بِسُلُوكِهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا الثَّقَلِيَّةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: ذَهَابُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَوْنِ ابْنِ الصَّيَادِ هُوَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ هُوَ الْخَارِجُ آخِرُ الزَّمَانِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِمَا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ: «رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالُ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَنْكَرْهُ النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(٢)</sup>، وَبِقَوْلِ جَابِرِ ﷺ أَيْضًا: «فَقَدْنَا ابْنَ الصَّيَادِ يَوْمَ الْحَرَّةِ»<sup>(٣)</sup>، وَتَأَوَّلُوا فَقَدَهُ هَذَا بِرَجُوعِهِ إِلَى جَزِيرَتِهِ الَّتِي رَأَى فِيهَا تَمِيمَ الدَّارِي مُوثِقًا!

يَقُولُ النَّوَوِي: «أَمَّا احْتِجَاجُهُ هُوَ -أَيِ ابْنِ الصَّيَادِ عَلَى مَنْ اتَّهَمَهُ بِأَنَّهُ الدَّجَالُ- بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَالدَّجَالُ كَافِرٌ، وَبِأَنَّهُ لَا يُولَدُ لِلدَّجَالِ، وَقَدْ وُلِدَ لَهُ هُوَ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَأَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ: فَلَا دَلَالَةَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ صِفَاتِهِ وَقَتَّ فَتْنَتِهِ وَخُرُوجِهِ فِي الْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) كَابِنٌ بِطَّلَالٍ فِي «شَرْحِهِ لِلخَارِجِ» (٣٨٦/١٠)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي «النَّذْرَةُ» (ص/١٣٤٠)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الثَّوْرِيِّ فِي «شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ» (٤٦/١٨-٤٧)، وَالتَّوْكَانِيُّ فِي «فَيْلِ الْأَوْطَارِ» (٧/٢٣٧-٢٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْأَعْتَصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، بَاب: مَنْ رَأَى تَرْكَ النِّكَارِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرُّسُولِ، رَقْم: ٧٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفَتْنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ الصَّيَادِ، رَقْم: ٢٩٢٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (ك: الْمَلَا حِم، بَاب: فِي خَبَرِ ابْنِ الصَّيَادِ، رَقْم: ٤٢٣٢)، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحٍ وَضَعِفٍ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤٢٣٢).

(٤) «شَرْحُ الثَّوْرِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٦/١٨).

وذهب غير هؤلاء إلى أنَّ المسيح الدَّجَال الخارج آخر الزَّمان غير ابن الصَّيَاد الَّذِي عاش في المدينة زمنَ الثُّبُوءِ<sup>(١)</sup>، فإنَّ هذا «كان دَجَّالاً مِن الدَّجَالَةِ، ثُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِضَمِيرِهِ وَسِرِّيَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

ودليلهم على ذلك: حديثُ تميم الدَّارِي رضي الله عنه الطَّوِيل المشهور في «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup>، وقد مرَّ أنَّه أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِلُقْيَاهِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ -بتقديرٍ مِن الله تعالى- مُوثِقاً في دِبرٍ بِإِحْدَى الْجُزُرِ الثَّانِيَةِ فِي الْبَحْرِ، فَذَكَرَهُ لَهُ بِأَوْصَافٍ تَخَالِفُ مَا عَلَيْهِ ابْنُ الصَّيَادِ.

وحملَ بعضُ هؤلاءِ جِزَمَ عمر رضي الله عنه على أنَّ ابن الصَّيَاد هو الْمَسِيحُ الدَّجَالُ على عدمِ أَطْلَاعِهِ على حديثِ تميم وقتِ حَلْفِهِ، وحملوا جِزَمَ جابر رضي الله عنه لَمَّا رَأَى سَكَوتَ النَّبِيِّ ﷺ عند حلفِ عمر رضي الله عنه بأنَّه اجْتِهَادٌ مِنْهُ مَنْقُوضٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُوحِيَ إِلَيْهِ وَقْتُئذٍ فِي أَمْرِهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ بِصِفَاتِ الدَّجَالِ، وَكَانَ فِي ابْنِ صَيَّادٍ قِرَائِنٌ مُحْتَمَلَةٌ، فَلِذَلِكَ كَانَ ﷺ لَا يَقْطَعُ فِي أَمْرِهِ شَيْءٌ<sup>(٤)</sup>.

فَكَانَ سِرُّ سَكَوتِهِ ﷺ على حَلْفِ عمرَ: عَدَمُ تَحَقُّقِهِ مِنْ بَطْلَانِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَلَا يُعَدُّ هَذَا السَّكُوتُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَقْرِيراً، خُصُوصاً إِذَا عُلِمَ أَنَّ مِنْ شَرَطِ الْعَمَلِ بِالتَّقْرِيرِ: أَلَّا يَعَارِضَهُ تَصْرِيحٌ يَخَالِفُهُ<sup>(٥)</sup>.

فبهذا يرجعُ عِنْدِي أَنَّ قَوْلَ مَنْ نَفَى أَنَّ يَكُونَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ هُوَ ابْنُ الصَّيَّادِ هُوَ الْأَصُوبُ.

(١) منهم البیهقي في «البعث والنشور» (ص/٣١)، استندراكات عامر حيدر)، وابن تيمية في «الفرقان» (ص/١٦٦)، وابن كثير في «اللباية والنهاية» (٢٠٤/١٩).

(٢) «اللباية والنهاية» لابن كثير (٢٠٤/١٩).

(٣) سأتني دراسة هذا الحديث ودفع المعارضات المعاصرة عنه بتفصيل في مبحث مستقل.

(٤) «شرح صحيح الإمام مسلم» للنووي (٤٦/١٨).

(٥) وسأتني تفصيل الكلام في حقيقة ابن صيَّاد في تضاعيف الكلام على حديث الجساسة.

ومهما يكن أحد القولين هو الصواب، فكلًا قائله من أهل العلم قد أصاب المنهج الصحيح، بسلوكهم لسبيل الجمع والترجيح بين أدلة الباب، بدل الإقدام على خطيئة الظن في الباب جملة.

وأما عن التعارض الثاني: في دعوى (رشيد رضا) أن بعض الروايات تُصرّح بأنه يكون مع الدجال جبال من خبز ونهر أو أنهار من ماء وعسل . . الخ، في حين أن ما رواه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ينفي ذلك عنه، حيث قال للنبي صلى الله عليه وسلم: لأنهم يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء، فقال صلى الله عليه وسلم: هو أهون على الله من ذلك.

فجوابه: سائر على منوال ما سبق تقريره من الجواب على دعوى التعارض قبله، ذلك أن «إعمال الدليلين أوّلَى من إهمالها»<sup>(١)</sup>، ثم الترجيح إن استحکم المعز عن الجمع، وقد سبق تقريره.

فتقول: إن قوله صلى الله عليه وسلم: «هو أهون على الله من ذلك» مُحتمل معنيين: المبنى الأول: أن الدجال أهون من أن يُجرى الله على يديه هذه الخوارق؛ وإنما هو تخيل، وسيحَرّ يسحر به أعين الناس.

وهذا المعنى اختاره الطحاوي في تفسير الحديث<sup>(٢)</sup>، فقرّر أن ما يُظهِره الدجال ليس إلا تخيلاً ومُحرّقة لا حقيقة تحتها، واستدلّ تأييداً لذلك بحديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «.. ثم يامر السماء فتُمطر فيما يرى الناس، ويقتل نفساً ثم يحييها فيما يرى الناس»<sup>(٣)</sup>.

وعلى الطريقة نفسها في الجمع سار ابن حبان البُستي، فقرّر أن «إنكار المصطفى صلى الله عليه وسلم على المغيرة بأن مع الدجال أنهار الماء، ليس يُضاد خبر

---

(١) انظر «تشنيف المسامع» للزركشي (٤٩٢/٣)، وشرح المحلي على جمع الجوامع. مع حاشية المطابع (٦٦/٢).

(٢) انظر «شرح مشكل الآثار» (٢٤٢٤/٢).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨١/١٤)، رقم: ٥٦٩٤، وأحمد في «المستد» (٢٣/٢١١)، رقم: ١٤٩٥٤، والحاكم في «المستدرک» (٤٢٣/٣) وُحجّه.

أبي مسعود عليه السلام الذي ذكرناه، لأنه أهون على الله من أن يكون معه نهر الماء يجري، والذي معه يرى أنه ماء ولا ماء، من غير أن يكون بينهما تضاد<sup>(١)</sup>.

والمعنى الثاني: أنه أهون من أن يجعل ما يخلقه الله تعالى على يديه مُضِلًّا للمؤمنين، ومشككًا لقلوب الموقنين.

يقول القاضي عياض: «قوله في هذا الحديث: .. هو أهون على الله من ذلك»، أي: من أن يجعل ما يخلقه على يده مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشككًا لقلوب الموقنين؛ بل يزيد الذين آمنوا إيمانًا، وليرتاب الذين في قلوبهم مرض والكافرون<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: «.. فدل ما ثبت من ذلك على أن قوله عليه السلام: .. هو أهون على الله من ذلك» ليس المراد به ظاهره، وأنه لا يجعل على يديه شيئًا من ذلك؛ بل هو على التأويل المذكور<sup>(٣)</sup>، يعني: تفسير القاضي عياض السالف الذكر.

فلما أن كان هذا اللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم محتتملاً لكلا هذين المعنيين؛ كان المتعين البحث عما يزيح أحد الاحتمالين؛ فوجدنا أن الأحاديث الأخرى قد أبانت عن أن ما مع الدجال من الخوارق على بابها وظاهرها، فلم يسعنا حينئذ إلا المصير إليها، واتخاذها أصلاً مُحْكَمًا يُرَدُّ إليها ما تشابه من الألفاظ<sup>(٤)</sup>.

فأما استدلال الطحاوي بحديث جابر رضي الله عنه: فلا يستقيم له إلا بعد التسليم بصحة ثبوته؛ وهذا ما لا يتم له؛ لتفرد أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه بتلك الزيادة التي لم تقع في الأحاديث الأخرى، أعني قوله: «فيما يرى الناس»، فهي زيادة تخالف روايات الثقات للحديث، لا أعلمها إلا من رواية أبي الزبير عن جابر<sup>(٥)</sup>.

(١) «صحيح ابن حبان» (٢١١/١٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٩٢/٨).

(٣) «فتح الباري» (١١٦/١٣).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٤٦).

(٥) ولست أنزع إلى التعليل بعنقة أبي الزبير عن جابر بكونه مدلساً.

فكيف تثبت هذه الزيادة أنَّ الإمطار مجرد تخيل لا حقيقة له، وقد أنبتت الأرض منه حقيقة، وأكل الناس ممَّا أخرجت؟!

وإن كان الدجال قد خيل للناس شقُّ الشَّابِّ المؤمن فلقَّتين، ثمَّ أرجعه كما كان حيًّا، فهل يُعقل أنَّ الشَّابِّ المفعول به ذاك قد شملَه ذاك التَّخيل وقد صرخ بوقوعه؟! وإلَّا فما منعه أن يجهر في النَّاس أنَّ ما أجراه الدجال عليه مجرد تخيل وتدليس لا حقيقة له لم يَمَسَّ فيه بسوء؟! في حين أنَّ الروايات الصَّحيحة تُثبت أنَّ الشَّابَّ قد تَقَيَّنَ أنَّه قد أُخِييَ بعد مَقْتَلِهِ، فزاد بذلك يَقِينَهُ بما كان أخبر النَّبي ﷺ مِن كَوْنِ ذلك على الحقيقة!

من هنا ننبئ: أنَّ ما ذهب إليه الطَّلحاي وابن حَبَّان مِن تأويل لِمَا مع الدجال من الخوارق على معنى التَّمويه والتَّخيل تردُّه تلك الأحاديث البيِّنة الدَّالة على أنَّ ما يُظْهَره الله على يَدَيْهِ مِن أمرِ السَّماء بالإمطار فتمطر، والأرض فنبت، وأتباع كنوز الأرض له كيَعاسيب النحل، وقتله ذلك الشَّابِّ ثمَّ إحيائه له: كلُّه حقيقة لا مُحَرَّقة، وليس هناك ما يَمْنَع من جريان تلك الخوارق على يَدَيْهِ، والزَّمن زَمَن انخراق السُّنَنِ.

ولذا قال أبو العباس القرطبي: «أما مَنْ قال: إنَّ ما يأتي به الدجال جيلٌ ومخارق فهو مَعزول عن الحقائق؛ لأنَّ ما أخبر به النَّبي ﷺ مِن تلك الأمور حقائق لا يحيل العقل شيئًا منها، فَوَجِبَ إيقاظها على حقائقها»<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أنَّ مثل الطَّلحاي وابن حَبَّان لا يشملهما كلام القرطبي هذا، لأنَّ مرَدَّ تأويل هذين الإمامين ليس عن شبهة عقلية - كما دأب المُحدِّثين - بل كان عن شبهة نقلية؛ كما مرَّ معنا مِن استدلالهم برواية: «.. فيمَا يَرَى النَّاسُ»، مع ما يعلمانه مِن الأحاديث الَّتِي فيها ذَكَرَ لتلك الخوارق.

هذا كي لا يَظُنَّ ظانُّ أنَّ تأويلهم نابعٌ عن استشكالٍ عقليٍّ مَحْضٍ فيَتَّخِذَ ذلك وليجةً للاعتصام به، وبيان مآخذ أهل العلم، ونفي موارد الظنون عنهم، ممَّا

(١) «المفهم» (١٠٧/٢٣)، وانظر «البداية والنهاية» (١٩/١٩٣-١٩٤).

يَتَعَيَّاهُ هذا البحث؛ لقطعِ علاقتي المتأولين المتعلّقين بأذليهم؛ فضلاً عن كون ذلك من لوازم الديانة.

وأما عن التعارض الثالث: في دعوى اختلاف الروايات في المكان الذي يخرج منه المسيح الدجال:

فإن الدجال خارج من المشرق قولاً واحداً، وهو ما أشارت إليه أكثر الأحاديث في هذا الباب، «ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان، أخرجها مسلم»<sup>(١)</sup>.

ولا تعارض بين هذه الجهات الثلاثة، لأن أصبهان جزء من بلاد خراسان، وخراسان واقعة شرق الجزيرة العربية.

والذي يظهر أن النبي ﷺ ذكر في حديث الجساسة خروج الدجال من بحر الشام أو بحر اليمن قد رجّع عنه النبي ﷺ في آخر الرواية نفسها، حيث قال ﷺ: «ألا إنه في بحر الشام، أو بحر اليمن، . . لا بل من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق ما هو»<sup>(٢)</sup>.

يقول أبو العباس القرطبي في هذه الجملة النبوية: «كله كلام ابتدئ على الظن، ثم عرض الشك أو قصد الإبهام، ثم نفى ذلك كله، وأضرب عنه بالتحقيق، فقال: لا، بل من قبل المشرق؛ ثم أكد ذلك بـ (ما) الزائدة، وبالتكرار اللفظي، وهذا لا بعد فيه؛ لأن النبي ﷺ بشرُ يظن ويشك، كما يسهو ويسئ، إلا أنه لا يتمادى، ولا يقرّ على شيء من ذلك، بل يرشد إلى التحقيق، ويسلك به سواء الطريق»<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري» (٩١/١٣).

(٢) أخرج مسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: في خروج الدجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى وقته وإياه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والنفخ في الصور، ويعث من في القبور، رقم: ٢٢٦٢).

(٣) «المفهم» (١٣٢/٢٣).



والحاصل من هذا: أنه ﷺ ظَنَّ أَنَّ الدَّجَالَ المذكورَ في بَحْرِ الشَّامِ؛ لأنَّ الظَّنَّ أَنَّ تَمِيمًا رَكِبَ في بحرِ الشَّامِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ احْتِمَالُ أَنَّهُ فِي بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لقربه من أرضِ الشَّامِ، ثُمَّ أَطْلَعَهُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ فَحَقَّقَ.

أَمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الدَّجَالَ سَيُخْرِجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ: فَيُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّ خُرُوجِهِ، فَيَكُونُ «مُبْتَدَأُ خُرُوجِ الدَّجَالِ مِنْ خِرَاسَانَ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِجَازِ يَمِينًا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ»<sup>(١)</sup> خُرُوجَهُ الْأَكْبَرُ، قَصْدَ اسْتِصَالِ جَذْرِ مِنْ جَذُورِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَصْلِهِ.

أَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّادِسِ: فِي دَعْوَى الْمَعْتَرِضِ أَنَّ الدَّجَالَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً، لَوُرِدَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْ فِتْنَتِهِ:

فَلَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْإِخْبَارُ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ بِإِجْمَالٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ أَشْرَطُهَا فَآلَى لَهُمْ إِنْ جَاءَتْهُمْ وَذُكِّرَتْهُمْ﴾ [الْحَكَمَةُ: ١٨]، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَهْمَةَ الرُّسُولِ تَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ وَبَيَانُهُ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِدْرَاجُ الدَّجَالِ فِي جَمْلَةِ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ، فَوَجِبَ التَّسْلِيمُ لَهُ بِهِ.

وَحُفَاءُ حُكْمِهِ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِأَمْرِ الدَّجَالِ فِي الْقُرْآنِ لَا يُعْكَرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْقَطْعِيَّةُ مِنْ ثُبُوتِ أَمْرِهِ؛ وَإِلَّا لَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّجَارِي فِي إِنْكَارِ كُلِّ مَا يَثْبُتُ فِي السُّنَنِ مِنْ مَعَايِدِ الدِّينِ، بِدَعْوَى سَكُوتِ الْقُرْآنِ عَنْهُ!

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّابِعِ: مِنْ دَعْوَى تَضَمُّنِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَصْفِ الدَّجَالِ تَجْسِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَشْبِيهًا بِخَلْقِهِ، حَيْثُ لَازِمُهَا إِثْبَاتُ الْعَيْنِ لَهُ سُبْحَانَهُ:

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى الْوَاضِحَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ لَهَا وَلَا تَمَثِيلٍ، لَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَجْسِيمًا لِلْبَّارِي سُبْحَانَهُ، وَلَا تَشْبِيهًا لَهُ بِخَلْقِهِ.

(١) «التفهيم» (١١٦/٢٣).

وقد جرى مذهب أهل السنة والجماعة على حمل ما جاء في الحديث الوارد في عور الدجال على إثبات صفة العين لله تبارك وتعالى على ما يليق بجلال ذاته وعظمته، حيث ذكر النبي ﷺ الدجال بأنه أَعْوَرُ، وَأَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرُ، والأعور عندهم ضدُّ البصير بالعينين<sup>(١)</sup>.

يقول البيهقي تعليقاً على هذا الحديث:

«في هذا نفى نقص العور عن الله سبحانه وإثبات العين له صفة، وعرفنا بقوله ■: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الزُّمَرُ: ١١]، وبدلائل العقل أنها ليست بحدقة، وأنَّ الديدن ليستا بجارحتين، وأنَّ الوجه ليس بصورة؛ وأنها صفات ذات أثبتناها بالكتاب والسنة بلا تشبيه»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا مشى الأشاعرة المتقدمون في إثبات تلك الصفات الذاتية الخبرية، ولم يزيدها على ذلك، اقتفاءً لمذهب من سلف من علماء الأمة، مع تنزيههم له تعالى عن المثل والتشبيه؛ يكفي في هذا ما نقله عنهم أبو الحسن الأشعري وهو يُقرّر عقائد أهل السنة، حيث قال: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يُشبه الأشياء، وأنه على العرش .. وأنَّ له عينين»<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر من كتبه: «.. وأنَّ له -سبحانه- عينين بلا كيف»<sup>(٤)</sup>. أمّا من تأوّل هذا الخبر النبويّ من مُتسبي هذا الإمام، بأنَّ المراد منه مجرد نفي النقص والعيب عنه سبحانه، أو كناية عن صفة البصر لا العين<sup>(٥)</sup>؛ فعلى قول هذا الفريق أيضاً يسلم الحديث من تُهمة التجسيم أو التشبيه؛ إذ أنه كما كانت

(١) «نقص الدارمي على بشر المريسي» (ص/٣٠٥).

(٢) «الأعتاد للبيهقي» (ص/٨٩).

(٣) «مقالات الإسلاميين» ١/١٦٨ - تحقيق: عدنان زرزور.

(٤) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/٢٢).

(٥) تراه -مثلاً- في قول ابن فوزك في «مشكل الحديث وبيانه» (ص/٢٥٣) عند ذكره حديث عور الدجال: «معنى هذا الخبر أيضاً: تحقيق وصف الله تعالى بأنه بصير، وأنه لا يصحُّ عليه النقص والتمن، ولم يُرد بذلك إثبات الجارحة، وإنما أراد نفي النقص، لأنَّ العور نقص».

ظواهر كثير من آيات الصفات أولوها بكونها غير مرادة لظاهرها، فكذا الشأن عندهم مع ما صحَّ من أحاديث الصفات الخيرية.

فالمُثبتون لصفة العَيْنِ يجعلون الحديث دليلاً لهم يَنضاف إلى أدلة صحة مذهبهم في ذلك، ومن تأوَّل الحديث على غير ظاهره، فإنَّ تأويله فرع عن تصحيحه له.

وبهذا تنتفي كلُّ دعاوي الاعتراضات عن أخبار الدجال، والله الحمد.



## المبحث التاسع

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام



## المطلب الأول

### سوق احاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام

عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا: فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ، وَيَضَعُ الْحِزْبَةَ<sup>(١)</sup>، وَيَبْيِضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ؛ حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «واقرءوا إن شئتم: ﴿لَنْ يَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ سَهْيًا﴾ [التوبة: ١٥٩]، متفق عليه<sup>(٢)</sup>».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟» متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، قال:

- 
- (١) يضع الحيزية: أي لا يقبلها، ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام، ومن بذل منهم الجزية لم يُكف عنه بها، بل لا يقبل إلا الإسلام أو القتل، انظر شرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ١٩٠).
- (٢) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم عليه السلام، رقم: ٣٤٤٨)، ومسلم في: (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ، رقم: ١٥٥).
- (٣) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم عليه السلام، رقم: ٣٤٤٩)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ، رقم: ١٥٥).

«فَيَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ فيقول أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فيقول: لَا؛ إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرَاءُ، تَكْرِمَةً لِّلَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ» أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة ؓ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَيُهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ»<sup>(٢)</sup>؛ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَبِرًا، أَوْ لَيُنْزِلَهُمَا» أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن الثَّوَالِيسِ بن سَمْعَانَ ؓ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ عَدَاةٍ... الحديث، وفيه:

«... فَبَيْنَمَا هُمَا كَذَلِكَ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيٍّ وَمَشْقِيٍّ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أُجْنِحَتَيْ مَلَكَيْنِ؛ إِذَا طَافَا رَأْسَهُ فَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَحْذِرُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرَفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْركَهُ بَبَابٌ لَّدُنْ، فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِذُرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ...» الحديث، أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى ابن مريم حاكما بشرية نبينا محمدا ﷺ، رقم: ١٥٦).

(٢) فج الروحاء: بين مكة والمدينة، كان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر، وإلى مكة عام الفتح و عام الحج، انظر معجم البلدان (٢٣٦/٤).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الحج، باب: إهلاك النبي ﷺ وهذبه، رقم: ١٢٥٢).

(٤) أخرجه مسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٧).



## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لأحاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم ﷺ

مع صراحة ما دلت عليه النصوص من نزول عيسى ﷺ، وتضافرها على ذلك، وبلوغها مبلغ القطع: إلا أن طوائف من مخالفي السنة جادلوا الدلائل، وناقضوا البراهين؛ إما برد الأدلة صراحة، أو التلغيع بمُرط التأويل، تَلْطُفًا منهم في ردّها.

فممن نُقِلَ عنه الردُّ من مُتقدّمي الخلف بعض الخوارج، وبعض المعتزلة<sup>(١)</sup>. ومن مُتأخري الخلف: (محمّد عبده)، فقد نُقِلَ تلميذه (محمّد رشيد رضا) موقّعه من أحاديث نزول عيسى ﷺ، ووافق أستاذّه في إبطال معاني تلك الأحاديث؛ من غير أن يسلك مسلك شيخه في تحريف معانيها، بل اكتفى بتفويض معاني تلك الأحاديث إلى الله تعالى<sup>(٢)</sup>؛ وإن كان الاثنان متفقان في المآل على تعطيل مدلول تلك الأحاديث، فقد زاد (محمّد عبده) أن اختار التماس غريب المعاني في تأويلها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «إكمال المعلم» (٨/٤٩٢).

(٢) انظر «تفسير المنار» (١٠/٣٤٢).

(٣) مما تأوّل به محمد عبده نزول عيسى ﷺ وحكمه في الأرض آخر الزمان: أن ذلك يكون «بعلية روحه» ويبرر رسالته على الناس، وهو ما غلب في تعليمه من الأمر بالرحمة، والمحبة، والسلام، والأخذ =

و(محمّد عبده) وإن لم يُصرّح هو بأنّ هذا التّعطيل موقّف علمي له؛ إذ يَمزُو ذلك للعلماء بتعبيره، إلّا أنّ ظاهرَ طريقته يُفهم ذلك؛ فإنّه جعلَ للقول بأنّ رفعَ عيسى عليه السلام كان بوجه دون جسده تخريجين، مَفادُ الأوّل منهما في:

**المعارضي الأوّل:** إنّ أحاديث هذا الباب «آحاد متعلّق بأمر اعتقادي؛ لأنّه من أمور الغيب، والأمور الاعتقاديّة لا يُؤخذ فيها إلّا بالقطعي، لأنّ المطلوب فيها هو اليقين، وليس في الباب حديث متواتر»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما تبعه فيه أحمد المراغي (ت ١٣٧١هـ)<sup>(٢)</sup> حين زعم «أنّ هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي تُوجب على المسلم عقيدة، والعقيدة لا تجب إلّا بنصّ من القرآن أو بحديث متواتر .. وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أنّ عيسى عليه السلام حيّ بجسده وروحه»<sup>(٣)</sup>.

وكان ممّن صرّح بإنكار رفع المسيح ونزوله محمّد شلتوت (ت ١٣٨٣هـ)، فقد غالط هذا الحقائق وأنكر البديهيّات من عقد أهل السُنّة؛ من ذلك ما تراه في:

**المعارضي الثّاني:** حيث زعم أنّ ليس في القرآن «مُسْتَنَدٌ يَضلح لتكوين عقيدة يطمئنّ إليها القلب بأنّ عيسى رُفِعَ بجسده إلى السّماء، وأنّه حيّ إلى الآن فيها، وأنّه سينزل منها آخر الزّمان إلى الأرض»<sup>(٤)</sup>.

= بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها، والتمسك بقشورها دون لبائها ... فزمان عيسى على هذا التأويل: هو الزمان الذي يأخذ الناس فيه بروح الدين والشريعة الإسلامية؛ لإصلاح السرائر، من غير تقيّد بالزّسوم والظواهر! «تفسير المنار» (٣/ ٢٦١-٢٦٢).

(١) «تفسير المنار» (٣/ ٢٦١).

(٢) أحمد بن مصطفى المراغي: فقيه ومفسر مصري، تخرج بدار العلوم سنة ١٩٠٩م، ثم كان مدرّس الشريعة الإسلامية بها، وولي نظارة بعض المدارس، وعُيّن أستاذًا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية (غوردون) بالخرطوم، وتوفي بالقاهرة، من مؤلفاته: (الحسبة في الإسلام)، (الوجيز في أصول الفقه) مجلدان، و(تفسير المراغي)، انظر «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٥٨).

(٣) «مجلة الرسالة» (ص/ ١١)، العدد (٥١٩)، بتاريخ: ١٤/٦/١٩٤٣.

(٤) مقال بعنوان «نزول عيسى عليه السلام» لمحمد شلتوت، في «مجلة الرسالة» (ص/ ٤) العدد (٥١٤)، بتاريخ: ١٠/٥/١٩٤٣.

فإذا كان المُستند الَّذي يُثبِت هذه العقيدة منتفياً في نظره؛ فإنَّ قُصُوها في المحيط الإسلاميِّ هو من آثار أحدِ العوامل الأجنبيَّة التي ابتغت ترسيخ مثل هذه المعتقدات بينهم - يعنون عاملَ الإسرائيليات<sup>(١)</sup> - حيث تأثروا بها نتيجةً للانحطاط الدِّيني والحضاري، فتعلَّقت آمالهم - كحالِ أهل الكتابِ قديماً - بمُخلِّصٍ يَرُدُّ معاشهم إلى حالتها المُثلى.

وفي تقرير دعوى هذا التأثير الخارجي في المُعتقد، يقول (حسن الثرابي): «في بعض التَّقاليد الدِّنيَّة نَصُورٌ عَقْدِيٌّ، بأنَّ حَظَّ التَّاريخ الدِّيني بعد عهد التَّأسيس الأوَّل ينحدر بأمرِ الدِّين انحطاطاً مُطَرِّداً، لا يرسم نَمَطاً روحياً، وفي ظلِّ هذا الاعتقاد؛ تتركِّز آمال الإصلاح أو التَّجديد نحو حَدَثٍ أو عهدٍ واحدٍ بعينه مَرَجُوهُ في المستقبل، يَرُدُّ أمر الدِّين إلى حالته المُثلى مِن جديد.

وهذه عقيدةٌ نشأت عند اليهود، واعتُرت النَّصارى، وقولها: انتظارُ المسيح يأتي أو يعود، عندما يبلغ الانحطاطُ ذِروته. بعهد الدَّجال؛ قبل أن ينقلب الحال صاعداً بذلك الظُّهور... وقد انتقلت هذه العقيدة بأثرٍ مِّن دَفْعِ الإسرائيليات إلى المسلمين، وما يَزَال جمهورٌ مِن عَامَّةِ المسلمين يُعوِّلون عليها في تجديد دينهم»<sup>(٢)</sup>.

وبنفس هذا المنطق العَوَج من التَّفكير، وسم (مصطفى بوهندي) الأخبار في نزولِ المسيح ﷺ بكونها «مُشبَّعةٌ بالمفاهيم الكِتَابِيَّة التي أشرنا إليها عن المسيح المُنتظر، وهو ما يَكْشِف عن مَصْدَرَيْهَا اليهوديَّة والمسيحيَّة المخالفة لِمَا في الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

**المعارض الثالث:** أنَّ أصحاب تلك المَرويات يزعمون أنَّ عيسى عليه السلام إنما ينزل في آخر الزَّمان مُتَّبِعاً لِلشَّريعةِ المحمديَّة، ومَن كان مُتَّبِعاً لغيره؛ كيف يحمل النَّاسُ على الإيمان به - حسبما جاء في تلك الرِّوايات- ١٩ وكيف تكون عاقبة مَن لم يؤمن به القتل؟ ١٩

(١) انظر «مجلة المنارة» (٧٤٧/٢٨).

(٢) «قضايا التجديد - نحو منهج أصولي» (ص/ ٧٧، ٧٨).

(٣) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/ ١٩١).

يقول (مصطفى بوهندي) في تقرير هذه الشبهة: «أصحاب الروايات يدعون أنَّ المسيح عندما يجيء في آخر الزمان لن يكون نبياً؛ وذلك تهرُّباً من التناقض مع ختم النبوة بمحمد، ولكنَّ الروايات تقول: إنَّ مَنْ لم يؤمن به يُقتل، فهل يؤمن النَّاسُ إلَّا بالأنبياء والمرسلين؟ وهل يحقُّ لأحدٍ من أتباع النبي محمد أن يقول: (أمن بي فلان)؟ .. إنَّما الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وليس باتباع الأنبياء وعموم النَّاس»<sup>(١)</sup>.

**المعارض الرابع:** أنَّ المسيح عيسى عليه السلام إذا كان ينزل في آخر الزمان مُتبِعاً لمحمد ﷺ فعليه أن لا يُغيِّر في شريعته شيئاً! .. فما الإكراه في الدين، وقتل مَنْ لا يؤمن به، وتخريب البيع والكنائس، وإزالة الجزية والصدقة والقلاص، وترك الحرب -بمعنى إزالة الجهاد- إلَّا مخالفاً صريحة، وتغيير جذري في الدين<sup>(٢)</sup>.

(١) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/٢٢٤).

(٢) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/١٩١).

### المطلب الثالث

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

#### لأحاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم ﷺ

أما دعوى المعارضين على أحاديث نزول المسيح أنها آحاد لا يؤخذ بها في الاعتقاد:

فإن على فرض كون تلك الأحاديث آحاد، فإن خبر الآحاد متى صحَّ عن النبي ﷺ وتلقته الأمة بالقبول، فحجة هو في العقائد والأحكام، وجب المصير إليه، وعلى هذا انعقد إجماع أهل السنة.

على أن القائل بهذه الدعوى قد أبان عن جهله بالحديث، وأقرَّ على نفسه بأن لا صلة له بهذا العلم؛ إذ مُسَلِّم به عند كلِّ حديثي أن الأخبار في نزول عيسى ﷺ قد بلغت في ذلك مبلغ التواتر، وهي وإن كانت أفرادها لا تدخل في حدِّ التواتر اللَّفْظي، إلا أنها بيّنين قد استفاضت وتواترت تواتراً معنوياً بمجموعها، وبهذا صدَّع أهل العلم في بيانه<sup>(١)</sup>؛ فمن أولئك:

ابن جرير الطبري؛ حيث صرَّح بتواتر أحاديث نزول عيسى ﷺ.

(١) انظر «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» للكشميري، ومقدمة محققه عبد الفتاح أبو غدة له نافلة.

(٢) «إجماع البيان» (٤٥٠/٥).

ثمَّ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ الأَبْرِي<sup>(١)</sup>؛ فقد قال في كتابه «مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ»: «قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى ﷺ . . أنه يخرج عيسى ابن مريم، فيساعده -يعني محمد المهدي- على قتل الدَّجَالِ بباب لُدٍّ بأرض فلسطين، وأنه يؤمُّ هذه الأُمَّة، وعيسى ﷺ يُصَلِّي خَلْفَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وكذا أبو الوليد ابن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، حيث قال عنه: «لا بُدَّ من نزوله لتواتر الأحاديث»<sup>(٣)</sup>.

ثمَّ أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)؛ حيث ساقَ الأحاديث المُثَبِّتَةَ لنزوله ﷺ، وقال: «فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

وعلى ثبوت أحاديث النزول وبلوغها مقامَ القطع في دلالتها، جَرَتْ أَقَاوِيلُ الأئمةِ على نَظْمِ مَضمُونِ تلك الأحاديث في أَحرفِ الاعتقاد:

تجده -مثل- عند أحمد بن حنبل في قوله: «والدَّجَالُ خارجٌ في هذه الأُمَّة لا محالة، وينزل عيسى ابن مريم ﷺ، ويقتله ببابِ لُدٍّ»<sup>(٥)</sup>.

وقول أبي القاسم الأصبهاني -الملقبُ بقَوَّامِ السُّنَّةِ-: «وأهل السُّنَّةِ يؤمنون بنزول عيسى ﷺ»<sup>(٦)</sup>.

وقول القاضي عياض: «نزول عيسى المسيح وقتله الدَّجَالُ حقٌّ صحيح عند أهل السُّنَّةِ؛ لصحيح الآثار الواردة في ذلك؛ ولأنه لم يَرُدَّ ما يُطِلُّه ويضعفه»<sup>(٧)</sup>.

(١) محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم أبو الحسين، وقيل: أبو الحسين السجستاني الأبري، الشافعي، أحد الأئمة المُتَّفَقَاتِ، من كتبه «مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ»، توفي سنة (٣٦٣هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٩٩/١٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٤٩/٣).

(٢) نقل هذا النص عنه غير واحد من أهل العلم، منهم المزي في «تهذيب الكمال» للمزي (١٤٩/٢٥)، وابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٣/٦).

(٣) نقله عنه الأبي، كما في «إكمال إكمال المعلم» (٤٤٥/١).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٤٦٤/٢).

(٥) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١٦٩/٢).

(٦) «الحجة في بيان المحجة» (٤٦٣/٢).

(٧) «إكمال المعلم» (٤٩٢/٨).

ونظمهم لهذه المقولة في أحرف الاعتقاد، وتضافرهم على ذلك، هو مُحَصِّل الأدلة الشرعية مما سبق ذكر بعضه من دلائل السنة، وما سيأتي ذكره من دلائل الكتاب، وما تَرَكَّب منهما من الإجماع الثابت على نزوله ﷺ، وقد نصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة.

فيمَن قَرَّر هذا الإجماع:

أبو محمد ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) في قوله: «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ الحديث المتواتر؛ مِنْ أَنَّ عِيسَى ﷺ فِي السَّمَاءِ حَيٌّ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَيُظْهِرُ هَذِهِ الْمَلَّةَ مَلَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيَحْجُجُ الْبَيْتَ وَيَعْتَمِرُ، وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يُمِيتَهُ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

وأقره على الإجماع أبو إسحاق الثعلبي<sup>(٢)</sup>، وابن تيمية<sup>(٣)</sup>، والسفاريني<sup>(٤)</sup>، وغيرهم كثيرٌ يَمَن نَقَلَ الإجماع على نزول المسيح آخر الزمان<sup>(٥)</sup>.

وبذا يَتَبَيَّنُ خطأ (محمد عبده) -وَمَنْ جَرَى فِي مَهْيَعِهِ- في ردِّ هذه الأحاديث بكونها آحاد، على كِلَا الاعتبارين في مسألة قبول الآحاد في العقائد.

(١) «المحرر الوجيز» (١/٤٤٤).

(٢) «الكشف والبيان» (١/٢٧٧).

(٣) «بيان تلبس الجهمية» (٤/٤٥٧).

(٤) «لوامع الأنوار البهية» (٢/٩٤).

(٥) أمَّا ما نقله ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص/١٧٣) من خلاف في هذه المسألة بقوله: «اتَّفَقُوا... أَنَّهُ لَا نَبِيَّ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا بَعْدَهُ أَبَدًا، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي عِيسَى ﷺ: أَيَانِي قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَمْ لَا؟ وَهُوَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ الْمَبْعُوثُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَ مَبْعَثِ مُحَمَّدٍ ﷺ: قَوْمَهُ مِنْ ابْنِ حَزْمٍ، خَالَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ الَّذِينَ حَكَمُوا الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ لَمْ يَسْمِ الْمَخَالَفَ، وَلِذَا قَالَ الْأَبِيُّ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (١/٤٤٦) مُتَعَقِّبًا ابْنَ حَزْمٍ: «مَا ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْخِلَافِ فِي نَزُولِهِ لَا يَصُحُّ».

وقد نَقَلَ ابن حزم نفسه الإجماع على نزوله ﷺ في كتابه الموسوم بـ «الذِّكْرُ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ» (ص/١٩٩) حيث قال فيه: «وقد صحَّ النَّصُّ، وإجماعُ القائلين بنزوله. وهم أهل الحق. أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ لَمْ يَبْقَ نَصْرَانِيٌّ أَصْلًا إِلَّا أَسْلَمُوا؛ فَمِلِمَ بِذَلِكَ خَطْؤُهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْخِلَافِ؛ مُسْتَفَادٌ مِنْ «دَفْعِ دَعْوَى الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ» (ص/٤٨١).

وأما ما اعترض به المخالف في شبهته الثانية: من زعمه أن القرآن يخلو من ذكر هذه العقيدة في رجوع عيسى عليه السلام؛ فجواب ذلك:

أن عدم علم المخالف بدلائل ذلك في القرآن، لا يدل على انتفاءها حقيقة، فالحق أن في كتاب ربنا تعالى من الشواهد على نزول المسيح عليه السلام ما يذهب عنه غمّة الجهل بذلك<sup>(١)</sup>، وهي كالتالي:

قول الله تعالى في سورة النساء: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَلْأَكْثَرِ إِلَّا لَإِيْمَانًا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٧٥-١٧٩].

فقلوه تعالى الآخر الذي في سورة آل عمران: ﴿وَرَأَيْتُكَ إِلًا﴾ [النساء: ٥٥]، مع قوله ذاك في آية النساء السابقة: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾: نص على إثبات رفعه عليه السلام رفعا حسيا.

فإن قيل: لم لا يحتمل الرفع هنا على رفع المكانة والحظوة، والقرآن قد أتى بمثله؟ كما في قول جلّ وعلا: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ دَرَجَاتٍ﴾ [المائدة: ١١]؛ وعلى هذا فدعوى النصية والقطع على أن المراد بالرفع هنا الرفع الحسي فيها نظرا

فجواب ذلك: أن احتمال تأرجح (الرفع) في كتاب الله بين رفع المكانة والمنزلة وبين الرفع الحسي لا يُنكر بالنظر إلى ذات الوضع؛ فحينئذٍ تلتبس القرائن التي تُبين عن المراد (بالرفع) في الآية.

يقول ابن تيمية: «اللفظ التوقي لا يقتضي توقي الروح دون البدن، ولا توقيهما جميعا؛ إلا بقرينة منفصلة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٨٢-٤٩٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٢٢-٣٢٣).



وبالنظر إلى مجموع هذه القرائن، نجد أنها تحسب الاحتمال، وتقود إلى القطع بالمعنى (الرفع)، بأنه الرفع الحسي لا غير.

وجملة هذه القرائن تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: قرائن خارجية؛ والقسم الثاني: قرائن داخلية (دلالة السياق).

فأما القسم الأول: وهي القرائن الخارجية، فتدور حول جملة من الدلالات:

الدلالة الأولى: ما تواتر عن النبي ﷺ تواتراً معنوياً من أن عيسى عليه السلام ينزل في آخر الزمان، ولا معنى للتزول إلا كونه كان مستقراً في السماء.

الدلالة الثانية: دلالة الآثار الواردة عن أصحاب رسول الله ﷺ، ومن ذلك: ما صحَّح عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس عليه السلام قال: «لما أراد الله أن يرفع عيسى عليه السلام إلى السماء...»، وفيه: «ورفع عيسى من روضة<sup>(١)</sup> كانت في البيت إلى السماء...»<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا الأثر الثابت عن ابن عباس عليه السلام لا يكون من قبيل الرأي المجرد، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع.

الدلالة الثالثة: دلالة الإجماع المتين الذي سبق بيانه.

فهذه قرائن من خارج النص، فلو لم يكن في المسألة لبیان معنى الرفع في الآية إلا واحدة من تلك الدلالات: لكفت في نفي الاحتمال، فكيف إذا تضافرت؟ بل كيف إذا اعتضدت بالقرينة الأخرى؟! وهي:

(١) الروضة: الكوة أو الخرق في أعلى الشق، انظر «المحكم» لابن سيده (٢٦/٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٠/٤) من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير به، قال ابن كثير عن هذا الإسناد في «البدایة والنهاية» (٥١٠/٢): «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم»، ورواه أيضاً الثنائي في «سنن الكبرى» (رقم: ١١٧٠٣) من طريق أبي كريب عن أبي معاوية به نحوه.

## القسم الثاني: دلالة السياق.

فالسياق بمفرده قد يتغلّ الدلالة من الاحتمال الذي يكتنفها إلى النصبة، فهو مُرشد إلى تبين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات<sup>(١)</sup>، وإنّ من خُلف القول، وفساد الرأي: إغفال هذه الدلالة؛ لتمهيد الطريق بعدُ للاّعاء بأن الآية ليست نصّاً في إثبات رفع عيسى عليه السلام - كما سبق زعمه من شلتوت<sup>(٢)</sup>، وهذا القول مبنيّ على النظر في وضع الصنيع المُجرّدة مقطوعةً عن سياقاتها، وهذا ليس من نهج المتحقّقين بالأصول.

يقول أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ):

«اعتقد كثير من الخائضين في الأصول عِزة النصوص، حتّى قالوا: إنّ النصّ في الكتاب قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التنزيل: ٢٩]، وما يظهر ظهورهما! ولا يكاد هؤلاء يستحسون بالاعتراف بنصّ في كتاب الله تعالى وهو مرتبط بحكم شرعيّ، وقضوا بِنُدور النصوص في السنة، حتّى عدّوا أمثلة معدودة ومحدودة... وهذا قول من لم يُحيط بالعرض من ذلك.

والمقصود من النصوص: الاستفادة بإفادة المعاني على قُطع، مع انحسار جهات التّأويلات، وانقطاع مسلك الاحتمالات؛ وإنّ كان بعيداً خُصّوه بوضع الصّنيع ردّاً إلى اللغة، فما أكثر هذا العرض مع القرائن الحاليّة والمقاليّة وإذا نحن خُضنا في باب التّأويلات، وإبانة بطلان معظم مسالك المؤلّين... استبان للطلّاب الفطن، أنّ جلّ ما يحسبه النّاس ظواهر مُعرّضة للتّأويلات: هو نصوص<sup>(٣)</sup>. فسياق الآيتين دالٌّ على ثبوت رفع عيسى عليه السلام رَفْعاً جسيماً؛ لا محيصة عن ذلك لمن أنصف؛ وذلك من وجوه:

(١) انظر الإمام في بيان أدلة الأحكام للزم بن عبد السلام (ص/١٥٩).

(٢) انظر «نزول عيسى» لمحمود شلتوت (ص/٣٦٣)، مجلة الرسالة العدد (٤٩٦) (السنة الحادية عشرة ذو الحجة ١٣٦١).

(٣) «البرهان في أصول الفقه» (١/١٥١).

**أما الوجه الأول:** فَإِنَّ سِيَّاقَ الْآيَاتِ هُوَ فِي بَيَانِ بَطْلَانِ مَا افْتَرَاهُ الْيَهُودُ مِنْ قَتْلِهِ ﷺ؛ بِأَنَّ الْقَتْلَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى شَبِيهِهِ، فَلِذَا عَقَّبَ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾.

وهذا نَصٌّ فِي الرَّفْعِ الْحَسِّيِّ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْإِقْيَافَ بِـ (بَلْ) هُنَا الَّتِي تَفِيدُ الْإِضْرَابَ وَالْإِبْطَالَ، هُوَ لِنَفْيِ مَا ظَنُّ الْيَهُودِ مِنْ تَسْلُطِهِمْ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ بِالْقَتْلِ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَ (بَلْ) مُنَافِيًا لِمَا قَبْلُهَا، بِتَكْرِيرِ عَدَمِ تَمْكِينِ اللَّهِ لَهُمْ مِنَ التَّسْلُطِ عَلَى نَبِيِّهِ؛ وَذَلِكَ بِرَفْعِهِ رَفْعًا حَسِّيًّا، وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ رَفْعَ الْمَكَانَةِ، لَاخْتَلَفَ بِذَلِكَ النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ؛ لِأَمْرَيْنِ:

**الأول:** أَنَّ رَفْعَ الْمَكَانَةِ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِعِيسَى ﷺ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ! فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِهِ هُنَا؛ إِلَّا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى زَائِدًا نَاسِبَ ذَلِكَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ.

**الثاني:** أَنَّ الْقَتْلَ لَا يُنَافِي رَفْعَ الْمَكَانَةِ، إِذْ رِفْعَةُ الْمَكَانَةِ حَاصِلَةٌ حَتَّى مَعَ تَقْدِيرِ قَتْلِهِ ﷺ، فَلَا مَعْنَى حَيْثُ لَدُخُولِ (بَلْ) بَيْنَهُمَا، لِانْتِفَاءِ التَّضَادِّ بَيْنَهُمَا.

**وأما الوجه الثاني:** فَهُوَ أَنَّ وَضَلَ ﴿رَفَعَهُ اللَّهُ﴾ بِـ (إِنَّ): يَقْضِي عَلَى اِحْتِمَالِ كَوْنِ الْمَقْصُودِ بِـ (الرَّفْعِ) هُنَا رَفْعَ الْمَكَانَةِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ رَفْعَ الْمَكَانَةِ لَا مُنْتَهَى لَهُ؛ بِخِلَافِ الرَّفْعِ الْحَسِّيِّ! وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَايَفَاكَ إِنَّكَ﴾، حَيْثُ أَضِيقَتْ (إِلَى) إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ (إِلَاءَ).

**فإن قيل:** المقصود إذن بالرفع هنا رفع (روحه) لا غيرها

**قيل:** أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لَيْسَ عَلَى السَّنَنِ الْمَحْمُودِ أَيْضًا، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّ تَعْيِينَ الرَّفْعِ هُنَا بِأَنَّهُ بِالرُّوحِ لَا يُزِيلُ شَبَهَةَ قَتْلِ عِيسَى ﷺ الَّذِي سَبَقَتْ لِأَجْلِهِ الْآيَاتُ؛ لِبَقَاءِ الشَّبَهَةِ بِأَنَّ ارْتِفَاعَ الرُّوحِ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الْقَتْلِ! فَلَا مَعْنَى لِلْإِتْيَانِ بِـ (بَلْ) النَّافِيَةَ لِمَا قَبْلُهَا مِنْ ظَنِّ تَسْلُطِهِمْ عَلَيْهِ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: أَنَّ تَعْيِينَ الرَّفْعِ (بِالرُّوحِ) زِيَادَةٌ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا النَّصُّ، وَتَقْدِيرٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ، فَلَا أَضِلُّ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ أَنَّ الْفَاظَةَ تَامَّةٌ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ دَعَوَى لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بِبَرَهَانٍ وَاضِحٍ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ لِشَخْصِهِ ﷺ رَوْحًا وَبَدَنًا؛ لَا مَعْنَى إِلَّا ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: فَقَابُضُ رَوْحِكَ وَبَدَنِكَ، وَهَذَا اخْتِيَارُ  
أَثَمَةِ التَّفْسِيرِ؛ كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ مَسْلَمٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ جَرِيرِ  
الطَّبْرِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ<sup>(٤)</sup>، وَالشُّوكَانِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرِهِمْ  
-رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى، يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ: «وَأَوَّلَى هَذِهِ الْأَقْوَالُ بِالصَّحَّةِ  
عِنْدَنَا: قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: إِنِّي قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ، وَرَافِعُكَ إِلَيَّ، لَتَوَاتُرِ  
الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُنْزَلُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، ثُمَّ  
يَمُكِّثُ فِي الْأَرْضِ مُدَّةً -ذَكَرَهَا، وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي مَبْلَغِهَا- ثُمَّ يَمُوتُ فَيُصَلِّي  
عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَيُدْفَنُونَهُ»...»<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «الصَّحِيحُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾:  
قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ، لِمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَزُولِهِ»<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ وِفَاةٍ  
وَلَا نَوْمٍ، ... وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٨)</sup>، وَقَالَ الضَّحَّاكُ...»<sup>(٩)</sup>.

وَاخْتِيَارُ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى -أَعْنِي: الْقَبْضَ- مَعَ دَوْرَانِهِ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَعْنَيْنِ آخَرَيْنِ؛ هُمَا: (قَبْضُ الرُّوحِ)، وَ(قَبْضُ جَسَدِ الْإِنْسَانِ)

(١) انظر «نظرة عابرة» للكوثري (ص/٩٥٩٣).

(٢) انظر أقوال هؤلاء الأربعة في «جامع البيان» (٤٤٨/٥-٤٥٠).

(٣) انظر «الجامع في أحكام القرآن» (٤/١٠٠).

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» (٤/٣٢٣).

(٥) انظر «فتح القدير» (١/٣٩٥).

(٦) «جامع البيان» (٥/٤٥٠).

(٧) «التمهيد» (١٥/١٩٦).

(٨) سيأتي الكلام عن رواية أخرى عن ابن عباس قريباً فيها تفسيره للوفاة في الآية بالموت.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» (٤/١٠٠).

بالنوم<sup>(١)</sup>: لم يكن منهم اعتباراً؛ بل لاعتبارات سبق بيانها، ومن أبرزها: ما قرّناه من دلالة السياق.

ولو كان المراد بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ مجرد الموت، لَمَا كان في إضافة (التَّوَفِّي) إليه معنى يختص به عن غيره من الرُّسل! فضلاً عن بقاء الخلق، فالمؤمنون يعلمون أنَّ الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السماء، ولو كان قد فارقت روحه جسده: لكان بدنه في الأرض كبَدَنِ سائر النَّاسِ، فَعَلِمَ أنَّ ليس في ذلك خاصية<sup>(٢)</sup>.

فاستبان بهذا أنَّ إضافة التَّوَفِّي إلى عيسى عليه السلام، وعطف الرُّفْع الموصول بـ (إلى) على قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: ليس له معنى إلَّا قبض الرُّوح والبدن جميعاً، لوجود القران الدَّالة على ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «النكت في القرآن» لأبي الحسن المجاشعي (ص/ ١٧٩-١٨٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٣) أما ما احتجَّ به من قال بأنَّ الرُّفْع كان للرُّوح دون البدن: بما وراء علي بن أبي طلحة في صحيفته عن ابن عباس عليه السلام في تفسير الوفاة في الآية بقوله: «إِنِّي مُبَيْتِك»: فإنَّ الأئمة وإن ارتضوا صحيفه علي بن أبي طلحة في التفسير في الجملة، فإنه لا يلزم من ذلك الرضا بأحد ما زوَّى، وهذه الرواية عنه مُعَارِضة لما سبق نقله عن ابن عباس ممَّا صُحِّح عنه قال: «... أن عيسى رُفِعَ من رُؤُوسِهِ في البيت».

فلعلَّ هذا ممَّا جُمِّلَ أحمد بن حنبل يقول عن علي بن أبي طلحة: «له أشياء منكوتة»، كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٤).

ثم إنَّ التسليم بمقتضى رواية علي بن أبي طلحة أيضاً مخالفة صريح القرآن؛ ذلك بأنَّ الله أخبر أنَّ وقوع الموت على المباد يكون مرة واحدة، ثم يحييهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَفَعَكُمْ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ ثُمَّ يُجْزِيكُمْ هَلْ مِنْ شَرِكِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ بِكُمْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَدْ أَمَاتَهُ اللَّهُ ۖ لَمْ يَكُنْ بِالذِّمَّةِ يَمِينَةً أُخْرَىٰ بَعْدَ نَزْوَلِهِ، فَيُجْمَعُ عَلَيْهِ مِيتَتَيْنِ! كما قرره ابن جرير في «تفسيره» (٤٥١/٥).

فلذا حكم بأنَّ هذه الرواية من منكر ما يرويه علي بن أبي طلحة: انتفى الإشكال.

أما على احتمال صحتها. أخذاً بمجموع ثناء الأئمة على هذه الصَّحيفة من حيث الجملة:

فيمكن حينئذٍ توجيه رواية بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسيره: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ بالموت:

بأنه ليس في كلامه بيان وقت الإماتة، والآية لا تدل على ذلك؛ لأن (الراوي) في قول الله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَكَأَيُّكَ إِنَّكَ﴾ لا تقتضي الترتيب؛ فيكون مراد ابن عباس عليه السلام: والله أعلم: - إِنِّي مُبَيْتِك بعد =

ثُمَّ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْقُرْآنِيَةِ أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَتِنَا:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٥٩].

فهنا الضَّمير في كلا الموضعين منها يعود على عيسى ﷺ، ودلالة السِّياق يدلُّ على هذا الاختيار، لأمرين:

الأول: أنَّ سِياق الآيات قبلها جاء في تقرير بطلان دعوى اليهود في زعمهم قتلَ عيسى ﷺ، وبيان ضلَّال النَّصارى في تسليمهم لليهود فيما ادَّعَوْه: بأنَّ الله نَجَّى نَبِيَّه، وَظَهَّرَهُ مِنْ كَيْدِ أَعْدَائِهِ، بِرَفْعِهِ حَيًّا إِلَى السَّمَاءِ، وَحصول القتلِ على شَبِيهِه لا هو، وأَنَّهُ سَيَنْزِلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ، وَحينئذٍ يُؤْمِنُ بِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يَتَخَلَّفُ عَنِ التَّصَدِيقِ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

الثاني: أنَّ عَوْدَ الضَّميرين في ﴿يَدِهِ﴾ و﴿مَوْتِهِ﴾ إِلَى عيسى ﷺ هو الْأَلْيَقُ بِالسِّياقِ وَالتَّنْظِيمِ؛ لِأَنَّ عَوْدَ أَحَدِهِمَا عَلَى غَيْرِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ الْآخَرُ فِيهِ تَشْتِيتُ لِلضَّمَانِ، وَهَذَا وَمِمَّا يَنْزَعُ عَنْهُ الْكِتَابُ الْكَرِيمُ<sup>(١)</sup>.

يقول أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت ٧٤٥هـ): «الْظَّاهِرُ أَنَّ الضَّميرين في ﴿يَدِهِ﴾ و﴿مَوْتِهِ﴾ عَائِدَانِ عَلَى عَيْسَى، وَهُوَ سِياقُ الْكَلَامِ؛ وَالْمَعْنَى «مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ» الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي زَمَانِ نَزُولِهِ»<sup>(٢)</sup>.

= نزولك من السماء في آخر الزمان، كما صَحَّتْ بِذَلِكَ الْأَخْبَارُ؛ وَيَكُونُ هَذَا الْوَجْهَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا؛ أَي: إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عَيْسَى رَافِعُكَ إِلَيَّ .. وَمَطَهَّرُكَ مِنَ الدِّينِ كُفْرًا، وَمَتَوَفِّكَ بَعْدَ إِنْزَالِي إِلَيْكَ إِلَى الدُّنْيَا.

وقد ذهب إلى هذا التَّجْمَعِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (١٥/١٩٦)، حَيْثُ قَالَ: «وَالصَّحِيحُ عِنْدِي -فِي ذَلِكَ-: قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَتَوَفِّكَ؛ قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِمَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَزُولِهِ، وَإِذَا حُمِلَتْ رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؛ أَي: رَافِعُكَ، وَمَتَوَفِّكَ؛ لَمْ يَكُنْ بِخِلَافِي مَا ذَكَرْتَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «نظرة عابرة» للكوثري (ص/ ١٠٠).

(٢) «البحر المحيط» (٤/ ١٢٩).

وهذا ظاهرُ اختيارِ أبي هريرة رضي الله عنه؛ حيث رَبطَ بين روايته لنزوله عليه السلام وهذه الآية؛ وكذا اختيارُ ابن عباس رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وابن جرير <sup>(٢)</sup>، وابن كثير <sup>(٣)</sup>.

### وثالث الأدلة القرآنية على نزول عيسى ج آخر الزمان:

قول الله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُ لَوْلَمَ السَّاعَةِ﴾ [الزُّمَرُ: ٦١]؛ فالضمير في «وَأَنذَرْتُ» عائدٌ على عيسى عليه السلام، فيكون مقصودُ الآية: إنَّ نزولَ عيسى عليه السلام إشعارٌ بقُربِ الساعة، وأنَّ مجيئه في آخرِ الزَّمانِ شرطٌ من أشرائها.

ومما يؤيدُ عودَ الضميرِ إلى عيسى عليه السلام في هذه الآية أمورٌ:

الأمر الأول: أنَّ سياقَ الآيات قبل هذه الآية في شأنِ عيسى عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنهُ يَصِيدُونَ﴾ [٥٧] وَقَالُوا: «الْهَيْكَلُ خَيْرٌ أَوْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَبِيثُونَ» [٥٨] إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ [٥٩] وَلَوْ نَشَاءُ لَجَمَعْنَا مَنكُم مَّنكُمُكَ فِي الْأَرْضِ يَخْتَلُونَ [٦٠] وَأَنذَرْتُ لَوْلَمَ السَّاعَةِ﴾ [الزُّمَرُ: ٥٧-٦١].

الأمر الثاني: أنَّ قراءة ﴿وَأَنذَرْتُ لَوْلَمَ السَّاعَةِ﴾ بفتح اللام والعين: تُؤلِّدُ هذا الاختيار، وهي قراءة ابن عباس، وأبي هريرة، وقتادة، ومجاهد، والأعشى <sup>(٤)</sup>.

الأمر الثالث: أنَّ هذا الاختيار يشهد له ظاهر القرآن، وبه تتسق الضمائر، وتنسجم بعضها مع بعض؛ ليس في هذا الموطن فقط، بل في جميع المواطن التي ذُكر فيها عيسى عليه السلام.

الأمر الرابع: أنَّ هذا الاختيار تشهدُ له الأحاديث المتقدِّم ذكرها.

الأمر الخامس: أنَّ هذا القول احتفلَ به جِلَّةٌ من أئمة التفسير من السلف والخلف؛ كابن عباس، وأبي هريرة، ومجاهد، وعكرمة، وأبي العالية، والحسن

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٦٦٤/٧) من طريق سعيد بن جبيرة، وضحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٢/٦).

(٢) «جامع البيان» (٦٧٢/٧).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٤٧/٢).

(٤) انظر «المحرر الوجيز» (٦١/٥).

البصري، والضحاك<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، وابن كثير<sup>(٣)</sup>، والأمين الشنقيطي<sup>(٤)</sup>، ومجمع البحوث بجامعة الأزهر<sup>(٥)</sup>.

ومن الدلائل القرآنية الدالة على نزوله ﷺ، وهو رأيها:

قول الله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الْمَكَلِّمِينَ﴾ [التكوير: ٤٦]، وقوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَمُوسَىٰ إِنَّ مَرَمَّ أَذْكَرَ يَسْمَعُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَلَدَيْكَ إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [التكوير: ١١٠].

وجه الدلالة من الآيتين: أن تخصيص وقوع التكليم من عيسى ﷺ بحالي المهدي والكهولة؛ مع كونه متكلماً فيما بين ذلك: دلالة ظاهرة على أن ليتنك الحاليين مزيد اختصاص ومزية، فأرقاً بهما جميع كلامه الحاصل بين تنيك الحاليين.

توضيح ذلك: أن الكلام في المهدي خارق للعادة، خارج عن السنن، وهذا بَيِّن؛ فكذلك ينبغي لقوله تعالى: ﴿وَكَهْلًا﴾، فهو عطف على متعلق الظرف قبله، أخذ حكمه؛ أي: يُكَلِّمُ النَّاسَ في حال المهدي، ويكلمهم في حال الكهولة، فـ «إذا» كان كلامه في حالة الطفولة عقب الولادة مباشرة آية؛ فلا بُدَّ أن المعطوف عليه - وهو كلامه في حال الكهولة - كذلك؛ وإلا لم يُحتَجَّ إلى التنصيص عليه؛ لأنَّ الكلام من الكهل أمرٌ مألوف معتاد، فلا يحسن الإخبار به؛ لا سيما في مقام الإشارة<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر أقوالهم في «تفسير القرآن العظيم» (٢٣٣/٧).

(٢) انظر «أنوار التنزيل» (٩٤/٥).

(٣) انظر «تفسير القرآن العظيم» (٢٣٦/٧).

(٤) انظر «أضواء البيان» (٢٨٠/٧).

(٥) انظر «التفسير الوسيط» (٨٢٤/٩).

(٦) «فصل المقال» للشيخ محمد خليل هراس (ص/٢٠).



وهذا ما نصَّ عليه الحسين بن الفضل البجلي (ت ٢٨٢هـ) <sup>(١)</sup> بقوله: «في هذه الآية نصٌّ في أنه ﷺ سينزل إلى الأرض» <sup>(٢)</sup>.

وأما مَنْ ردَّ هذه الأحاديث بزعم أنها نتاج «عقدة الانتظار» التي نبعت في أوَّل أمرها عند اليهود، ثم انتقلت إلى النَّصارى، ثم تَسَرَّبت إلى المسلمين كما ادَّعاه (الثرايي) ومَنْ تشرَّب فكره:

فخطئ! أن تُتَّهم أئمة الإسلام بهذه البلادة وقد عصَمها الله أن تجتمع على ضلالٍ؛ وقد تحقَّق أهل الصُّنعة من صِحَّة تلك الأخبار إلى رسول الله ﷺ؛ فضلاً عن غفلة صاحب هذه الشُّبهة عن أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ والتَّابعين وتابعيهم كانوا يَبْنُونَهَا في الأئمة؛ مع كونِ عصرهم عصرَ انتصاراتٍ وعِزٍّ وتمكين! فأَيُّ انحطاطٍ كان يعيشه هؤلاء السَّادات القادة حتَّى يَخْتَلِقُوا أَكْذُوبَةَ الانتظار؟!!

وأما وقوع الاتِّفاق بين أهل الإسلام وبين أهل الكتاب في قضيَّة عقديَّة كهذه، فهذا أمرٌ لا يُستَغْرَب في الشَّريعة؛ ويقع مثله لبقاء بعض آثار النُّبوة في الدِّيانات السَّالفة، فيأتي خاتم الرُّسل ﷺ بإقراره؛ وأَيُّ مَوْرُوثٍ كِتَابِيٍّ مُرْتَهَنٌ صَحَّتْهُ بتصحيح دين الإسلام، المهيم على الدِّين كُلِّهِ <sup>(٣)</sup>.

وأما جملة شبهات (بوهندي) في المعارضة الثالثة: من دعواه أنَّ القول بنزولِ عيسى ﷺ مُتَّبِعاً لا مُشْرَفاً، يُلْزِمُ أهل السنة الوقوع في التَّنَاقُض؛ لأنَّ مَنْ كان مُتَّبِعاً لا يأمر النَّاسَ أن يؤمنوا به... إلخ:

فكشف هذه الشُّبهة، يتحصَّلُ بعلما أنَّ مِنْ أَصُولِ النَّظَرِ في الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ النَّظَرُ إِلَيْهَا «كَالصُّورَةِ الْوَاحِدَةِ» بِحَسَبِ مَا ثَبِتَ مِنْ كُلِّيَّاتِهَا وَجُزْئِيَّاتِهَا الْمُرْتَبَةِ

---

(١) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي: مفسرٌ مَثْمُر، كان رأساً في معاني القرآن، أصله من الكوفة، انتقل إلى نيسابور، وأنزله واليها عبد الله بن طاهر في دار اشتراها له (سنة ٢١٧)، فأقام فيها يعلم النَّاسَ خمسة وستين سنة؛ وكان قبره بها معروفاً؛ انظر «الأعلام» للزركلي (٢/٢٥٢).

(٢) انظر «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (٨/٢٢٥).

(٣) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٠٨).

عليها، وعامها المُرتَّب على خاصها، ومُطلَقها المَحْمول على مُقيدها، ومُجمَلها المفسَّر بمُبيِّنها، إلى ما سوى ذلك من مَنَاحيها؛ فإذا حَصَلَ للنَّظَر من جُمْلتها حُكْمٌ من الأحكام: فذلك هو الَّذي نَطَقَتْ به حين اسْتَنْطَقَتْ<sup>(١)</sup>.

وبمقتضى هذه الأصول، فَهَمَّ السَّلَفُ أَحاديثَ نزولِ عيسى ﷺ في ضوءِ فِهمهم للأحاديثِ الدَّالة على خَتَمِ النُّبوة، ولم يَكُنْ قولُهم بأنَّ المسيح ﷺ ينزل تابِعًا لشرِعة النَّبي ﷺ من عِنْدِيَّاتِهِمْ! بل هو حَاصِلُ النَّظَرِ في جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الوارِدة في ذلك، وأَخْبَارِ الْمُصْطَفَى ﷺ لا تَتَنَاقُضُ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ.

ومن ثَمَّ؛ نَقَرُّ هُنَا عِدَّةَ أُمُورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ القولَ بنزولِ عيسى ﷺ مُتَّبِعًا لا مُشَرَّعًا لَيس من مَحْضِ اختراعِ أَصْحَابِ الرِّوَايَاتِ، بل هو مُقتَضَى ما دَلَّتْ عليه النُّصُوصُ، بِرَهِانِ ذلك قولُ النَّبِيِّ ﷺ كما في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فَيْكُم، وَإِمَامُكُم مِنْكُم؟»<sup>(٢)</sup>.

فَرَفَضَ عيسى ﷺ التَّقَدُّمَ لِلْإِمَامَةِ، وَقَبُولَهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيًا بِرَجُلٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: فِيهِ اجْتِنَاتٌ لِإِشْكَالٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِي النَّفْسِ مِنْ كَوْنِهِ نَزَلَ مُبْتَدَأًا شَرْعًا لَا مُتَّبِعًا.

الأمرُ الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ ﷺ مُتَّبِعًا، لَا يَنْزِعُ عَنْهُ سِمَةُ النُّبُوَّةِ فَكَم مِنْ نَبِيِّ كَانَ مُتَّبِعًا لَشَرْعٍ مَن قَبْلَهُ.

فإن قيل: يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٠]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(٣)</sup>!

فجواب هذا الإشكال: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ امْتِنَاعُ حَدُوثِ وَصْفِ النُّبُوَّةِ فِي أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ بَعْدَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، يَنْسَخُ بِشَرِيعَتِهِ شَرِيعَةَ نَبِيِّنَا ﷺ،

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٦٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص/٤).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: ٣٤٥٥)، ومسلم في (ك: الإمارة، باب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم: ١٨٤٢).

لقيام القواطع عن امتناع ذلك؛ وعيسى ﷺ لم يحدث له هذا الوصف، لأنه لم يزل متصفاً به منذ أن تحلّى به، ولم يُسلب منه برفعه إلى السماء.

يقول الآلوسي: «هو ﷺ حين نزوله باقٍ على نبوته السابقة لم يُعزل عنها .. لكنه لا يتعبد بها، لنسخها في حقّه وحق غيره، وتكليفه بأحكام هذه الشريعة أصلاً و فرعاً، فلا يكون إليه ﷺ وحي ولا نصب أحكام، بل يكون خليفة لرسول الله ﷺ، وحاكماً من حكام ملّته»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا؛ فقول (بوهندي) أن «أصحاب الروايات يدعون أن المسيح عندما يجيء في آخر الزمان لن يكون نبياً» لم يُسمّ قائله من أهل الحديث، وإلا فيبقى الشك في نقول هذا المدعي وارداً! وما أكثر التّعول في طائفته!

الأمر الثالث: زعم (بوهندي) أن الروايات تقول: (من لم يؤمن به ﷺ يُقتل)؛ فنقول له: أين في الروايات الصحيحة ما يفيد أن عيسى ﷺ يقتل الناس حتى يؤمنوا به؟!

بل قتاله للكفرة من أهل الكتاب وغيرهم لتصير الدعوى واحدة، وهي دعوى الإسلام؛ فعيسى ﷺ إنما يدعو إلى دين الإسلام، لا إلى ذاته هو، قد دلّ على ذلك حديث أبي هريرة: «... فيقاتل الناس على الإسلام، فيدق الصليب...» الحديث<sup>(٢)</sup>.

فقوله هنا: «على الإسلام»: صريح في نقض دعوى المُعترض، وأن عيسى ﷺ إنما يُقاتل دون نشر الإسلام من تصدّى له، كما قاتل من قبل أخوه محمد ﷺ دونه.

وأما جواب الاعتراض الرابع؛ أعني دعوى المخالف أن عيسى ﷺ لو كان ينزل في آخر الزمان متبياً لمحمد ﷺ، فعليه أن لا يُغيّر في شريعته شيئاً .. الخ؛ فيقال فيه:

(١) فروج المعاني (١١/٢١٣).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الملاحم، باب: خروج الدجال، رقم: ٤٣٢٤)، وأحمد في «مسنده» (١٥٣/١٥)، رقم: ٩٢٧٠، وصححه إسناده ابن حجر في «الفتح» (٤٨٦/٦).

أَمَّا وَضْعُ الْجِزْيَةِ وَدَقُّ الصَّلِيبِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي زَمَنِ وَجُودِ عِيسَى ﷺ فِي آخِرِ الزَّمَانِ؛ لَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَسِيحِ ﷺ عَلَى مَعْنَى الْإِنْشَاءِ وَالنَّسْخِ لِلشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ ابْتِدَاءً لِتَشْرِيعِ آخَرَ مِنْ قَبْلِهِ - كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُونَ - وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ: أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ أَخِذِ الْجِزْيَةِ، وَتَخْيِيرِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبَيْنَ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ أَوْ الْقِتَالِ: مُقَيَّدَةٌ بِزَمَنِ مَا قَبْلَ نَزُولِ عِيسَى ﷺ، وَالتَّقْيِيدُ جَاءَ مِنْ قَبْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؛ لَا مِنْ قَبْلِ عِيسَى ﷺ (١).

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ يَقُولُ النَّوَوِيُّ: «وَمَعْنَى وَضْعِ عِيسَى الْجِزْيَةِ؛ مَعَ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ: أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهَا مُقَيَّدَةٌ بِنَزُولِ عِيسَى ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ هَذَا الْخَبَرُ، وَلَيْسَ عِيسَى بِنَاسِخٍ لِحُكْمِ الْجِزْيَةِ، بَلْ نَبِيُّنَا ﷺ، وَهُوَ الْمُبَيِّنُ لِلنَّسْخِ بِقَوْلِهِ هَذَا» (٢).

وَبِهَذَا تَذُوبُ شُبُهَاتِ الْبَاطِلِ عَنْ أَحَادِيثِ نَزُولِ الْمَسِيحِ، كَمَا سَيَذُوبُ الدَّجَالُ إِذَا رَأَى الْمَسِيحَ ﷺ! وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ فِي أَوَّلِهِ وَمُنْتَهَاهُ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض الجعفي» (ص/٥٠٣-٥٠٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٩٠).

## المبحث العاشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث سُجُودِ الشَّمْسِ تحت العَرَشِ



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ حَدِيثِ سُجُودِ الشَّمْسِ تَحْتَ الْعَرْشِ

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال النَّبِيُّ ﷺ لأبي ذرٍّ حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: «فإنَّها تذهب حتَّى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيُؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يُقبل منها، وتستأذن فلا يُؤذن لها، يقال لها: إرجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يَتَزَكَّى: ٣٨]»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية لمسلم عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال يوماً:

«أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال:

«إنَّ هذه تجري حتَّى تنتهي إلى مستقرِّها تحت العرش، فتخرُّ ساجدة، فلا تزال كذلك حتَّى يُقال لها: ارتفعي، إرجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثمَّ تجري حتَّى تنتهي إلى مستقرِّها تحت العرش، فتخرُّ ساجدةً، ولا تزال كذلك حتَّى يُقال لها: ارتفعي، إرجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثمَّ تجري لا يستنكر النَّاسُ منها شيئاً، حتَّى تنتهي إلى

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق)، باب: صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم: (٣١٩٩).

مُسْتَقَرُّهَا ذَاكَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ لَهَا: ارْتَفِعِي، أَصْبَحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ،  
فَتَصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَتَى ذَاكُمْ؟ ذَاكَ حِينَ  
﴿لَا يَنْفَعُ قَسًا إِيَّانَهَا أَنْ تَكُنَّ ءَامَاتٍ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾»  
[الأنعام: ١٥٨] (١).

---

(١) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم: ٢٥٠).



## المطلب الثاني

### سُوقِ المعارضاتِ الفكريةَ المعاصرة

### لحديث سجودِ الشمسِ تحت العرشِ

حاصل ما أورده الطاعنون في الحديث أنه مُناقض للضرورة الحسية، ولما بلغه العلم الحديث من جهات:

**الجهة الأولى:** أنَّ الشمس لها مسارٌ تسير فيه، فلا تغرب عن مكانٍ إلا وتشرق على آخر، فليست تغيب عن الأرض كما جاء في الحديث.

**الجهة الثانية:** أنَّ الشمس لا عقل لها ولا إدراك، وعلى هذا فكيف تسجد سجود العاقل الواعي؟!

**الجهة الثالثة:** أنَّ من البدهيات العلمية استقزار الشمس في مكانها في مركز المجموعة الشمسية، لا تذهب للعرش ولا لمكان آخر، وشروقها ومغيبها هو حاصلٌ بسبب دوران الأرض حول نفسها.

ففي تقرير دعوى الجهتين الأوليين، يقول (رشيد رضا) في سياق نقده للروايات المخالفة للواقع:

«... ومنه ما كان يتعدّر عليهم العلم بموافقته أو مخالفته للواقع، كظواهر حديث أبي ذرٍّ عند الشيخين وغيرهما: أين تكون الشمس بعد غروبها؟ فقد كان المتبادر منه للمتقدمين أنَّ الشمس تغيب عن الأرض كلها، وينقطع نورها عنها مدة الليل؛ إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالظُلُوع ثانية.

وقد صار من المعلوم القطعي لمثبات الملايين من البشر أنَّ الشَّمس لا تغيب عن الأرض في أثناء اللَّيل، وإنَّما تَغيب عن بعض الأقطار وتطلع على غيرها، فنهارنا ليلٌ عند غيرنا، وليلنا نهارٌ عندهم، كما هو المتبادر من قوله تعالى: ﴿يَكُونُ الْيَلَّ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى الْيَلِّ﴾ [الزَّيْزُ: ٥]، وقوله جلَّت قدرته: ﴿يُقَيِّمُ الْيَلَّ أَتَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُكَ﴾ [الزَّيْزُ: ٥٤]، فنحن بعد العلم القطعي الثَّابت بالحسِّ في مثل هذه المسألة وما في حكمها، لا مندوحة لنا عن أحد أمرين:

إمَّا الظَّن في سند الحديث وإن صَحَّحوه؛ لأنَّ رواية ما يخالف القطعي من علامات الوضع عند المحدثين أنفسهم..

وإمَّا تأويل الحديث: بأنَّه مَرُويٌّ بالمعنى، وأنَّ بعض رواته لم يفهم المراد منه، فعَبَّرَ عَمَّا فهمه، كعدم فهم راوي هذا الحديث الَّذي ذكرنا -على سبيل التَّمثِيل- المراد من قوله ﷺ: إِنَّ الشَّمس تكون ساجدةً تحت العرش... إلخ، فعَبَّرَ عنه بما يدلُّ على أنَّها تغيب عن الأرض كُلِّها.

وقد يكون المزاد من معنى سجودها: أنَّه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الزَّيْزُ: ٦]، كما أن توقُّف طلوعها على إذن الله تعالى: ﴿وَالْيَلَّةُ الْكَلْبُ يَخْرُجُ بِكَأْتِهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [الزَّيْزُ: ٥٨]، وهو إذن التَّكوين لا التَّكليف... (١).

ويقول (سامر إسلامبولي): «مِن الواضح من قراءة النَّص أنَّه تركيبة غير موفَّقة صدرت من جهة جاهلة، وذلك من عدَّة أوجه:

أولاً: مِن المعلوم أنَّ الشَّمس لها نظام ومسار تدور وتسير بموجبه، فهي ما إن تغرب عن مكانٍ إلَّا وتكون بالوقت نفسه تشرق على آخر، ولا تغيب عن الأرض أبداً، ولا تخرج عن مسارها..

ثانياً: إِنَّ الشَّمس من المخلوقات الَّتِي لا تملك عقلاً، ولا إرادة، وبالتالي فهي لا تسجد سجود العاقل الواعي، وهي غير مكلفَة ومُسْتَوْلة حتَّى يُقْبَلَ منها الشُّجود أو يرفض» (٢).

(١) مجلة المنارة (٢٧/٦١٠).

(٢) تحرير العقل من النفل (ص/٢٤٥).

وفي تقرير الجهة الثالثة للشبهة الأصل التي ارتكزوا عليها، يقول (إسماعيل الكردي): «إنه من المعلوم لكل طالب دَرَس الجغرافيا أنَّ الشَّمس مستقرّة في مكانها في مركز المجموعة الشمسية، لا تذهب لعرشٍ ولا لمكان آخر، ولا تأتي منه، وأنَّ شروقها ومغيبها ليس بسبب حركتها هي، بل سببه دروان الأرض حول نفسها، وأنَّ هذا الشُّروق والمغيب مستمرّان على مدار الـ (٢٤) ساعة، وفي كلِّ لحظة تكون في حالة شروقٍ بالنسبة لمكان في الأرض، وفي الوقت نفسه في حالة غروبٍ بالنسبة للمكان المقابل من الأرض، وهذا أصبح في علوم اليوم من البدهيات، بل من المشاهدات بالمحسوس!»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ١٨٠).

## المطلب الثالث

### دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

### عن حديث سجود الشمس تحت العرش

الإبانة عن فساد ما ادّعاه هؤلاء المعاصرون من مناقضة الحديث لضرورة العلم الحديث والحسّ يتأتّى في مقامين: مجمل، ومفصل.

فأما المُجمل: فدعوى مناقضة الحديث للضرورة الحسية والعلمية لا تُسلم إلا عند التّحقّق من تضمّن الحديث النبوي لخبر مُفصّل عن واقع مَحسوس يناقض المستقرّ المشاهد أو المكتشف العلمي القطعي ضرورةً، بحيث ينتفي الجانب الغيبي في هذا الخبر، أمّا إذا لم ينتفِ هذا الجانب عن الخبر، فالمناقضة مُنتفية، لكون الحسّ لم يشهده، والعلم لم يقطع فيه كي تصحّ دعوى مخالفة الضرورة<sup>(١)</sup>.

وأما المقام المُفصّل: فبيان أنّ الحديث تضمّن إخبار النبي ﷺ عن ذهاب الشمس وسجودها تحت العرش، وهذا خبر عن ثلاث حقائق مُغيبية، ليس للعقل يقين بإدراك كُنْهها، فضلاً عن نفيها؛ هذه الحقائق هي: حقيقة العرش، وحقيقة حركة الشمس، وحقيقة سجود الشمس تحت العرش<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٨٠٣).

(٢) انظر «رفع اللبس» لعبد الله الشهري (ص/٣).

فالعرش له حقيقة لا يعلمها إلا الله خالقه سبحانه، والعقل لا يملك إلا تعقل صفاته المخبر عنها في الدلائل الثقلية، من ذلك: أنه عظيم الخلق والوزن، ذو قوائم<sup>(١)</sup>، وهو على عظمته كالقبة على العالم<sup>(٢)</sup>.

والمقصود: أن هذه الحقيقة مع إبانة الوحي عن بعض أوصافها يستحيل على العقل إدراك كنهها كما أسلفنا، وكذلك يُقال في ما يتعلق بحقيقة حركة الشمس؛ فإن العقل البشري إلى يومنا هذا يعجز عن الإحاطة بهذه الحركة بصورة يقينية، لأن هذا يتطلب الانبئات عن هذه المجموعة الشمسية، والتمركز خارجها للوقوف على هذه الحركة، وأننى للإنسان ذلك<sup>(٣)</sup>!

وبناء على جهلنا بهاتين الحقيقتين، يكون محصل ذلك: الجهل بحقيقة سُجود الشمس تحت العرش، وانتفاء هذا اليقين عن الإحاطة بتلك الحقائق لا ينفي وجودها، فإن ما كان ثابتاً في نفسه لا ينفى جهل الجاهلين به، وعليه فطعن الطاعن في الخبر بكون الشمس لا تغرب عن مكان إلا وتشرق على آخر، فلا تغيب عن الأرض. الخ: لا يُغَيَّر من تلك الحقائق شيئاً، لأن صاحبه أسسه ابتداءً على غلط في إدراك مرامي النص؛ حيث توهم أن معنى الغروب المذكور في الحديث هو الغياب المطلق على أهل الأرض جميعاً، ليتِمَّ السُّجود المنصوص عليه في الحديث!

وهذا غلط في الفهم، يكشف عن غلظه أن النبي ﷺ نفسه فسّر هذا الغروب بالذهاب، فقال: «أتدري أين تذهب؟». والمقصود بالذهاب هنا: حركتها، بحيث تغيب عن رأي العين، فهو بذو غيب نسي لا مُطلق.

(١) انظر ما رُود فيه من أحاديث صحيحة وغيرها في «العرش وما روي فيه» لأبي جعفر ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ) بتحقيق د. محمد خليفة التميمي.

(٢) كما ورد الخبر في ذلك عن النبي ﷺ في الحديث الطويل: «... إن عرشه على سماواته لهكذا» وقال بأصابعه مثل القبة، أخرجه أبو داود في «السنن» (٤: السنة، باب: في الجمجمة، رقم: ٤٧٢٦)، وقد انتصر ابن تيمية لتصحيح هذا الحديث في كتابه «بيان تليس الجمجمة» (٣/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٣) «رفع اليأس» (ص/٦).

وفي تقرير هذا المعنى للحديث يقول ابن تيمية: «إذا كان النبي ﷺ قد أخبر أنها تسجد كل ليلة تحت العرش، فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار، مع كون سيرها في فلَكها من جنس واحد، وأن كونها تحت العرش لا يختلف في نفسه، وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة: علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف»<sup>(١)</sup>.

ويزيد المعلمي توضيحاً لذلك فيقول: «لم يلزم ممّا في الرواية الثالثة من الزيادة - يعني رواية إبراهيم التيمي: «حتّى تنتهي إلى مستقرّها تحت العرش فتخرّ ساجدة» - غيبوبة الشمس عن الأرض كلّها، ولا استقرارها عن الحركة كلّ يوم بذاك الموضع الذي كُتب عليها أن تستقرّ فيه متى شاء ربّها سبحانه»<sup>(٢)</sup>.

فغروب الشمس المذكور في الحديث إذن هو: سيرها وجريانها الذي أخبر عنه النبي ﷺ، وألا فليس للشمس مغرب حقيقي ثابت، كما قال ابن عاشور: «المراد بمغرب الشمس: مكان مغرب الشمس من حيث يلوح الغروب من جهات المعمور .. إذ ليس للشمس مغرب حقيقي إلا فيما يلوح للتخيل»<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إذا كان العرش كالفئة على هذا العالم؛ فإن لازم ذلك أن تكون الشمس في جميع أحوالها ساجدة، فيبطل بذلك مدلول «حتّى» المفيدة للغاية! فجوابه:

أن الشمس كونها تحت العرش في جميع أحوالها لا يلزم منه حصول السجود المذكور في الحديث في كلّ وقت؛ وإنما يتحقّق السجود عند مُسامَتيها لجزءٍ مُعيّن من العرش لا تعلمه.

ثمّ هذا السجود والاستئذان الشمسي واقع في جزء من الوقت لا يعلمه إلا الله؛ لا يلزم منه حصول توقّف في سيرها؛ ذلك على قوله ﷺ: «ثمّ

(١) «بيان تليس الجهمية» (٤/٥٤).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٩٥).

(٣) «التحرير والتنوير» (١٦/٢٥).

تجري لا يستنكر النَّاسُ منها شيئاً»، فليس في حصولِ السُّجودِ منها ما يُعيق دورانها وحركتها.

يقول الخطابي: «لا يُنكر أن يكون لها استقرار تحت العرش من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنَّما هو خبر عن غيب، فلا نكذب به، ولا نكفِّه، لأنَّ علمنا لا يحيط به .. فلا يُنكر أن يكون ذلك عند مجازاتها العرش في مسيرها .. وليس في سجودها لرَّبِّها تحت العرش ما يعوقها عن الدَّابِّ في سيرها»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا؛ فلا تناقض بين ما قرَّر في الآثارِ من أنَّ العرش كالقبة على هذا العالم، وبين الثَّابت في هذا الحديث.

وأما الشُّبهة الثَّانية: وهي دعوى المُعتَرِض انتفاء العقل والإدراك عن الشَّمس، فكيف تسجدُ سجودَ العاقل .. إلخ.

فالجواب عن ذلك أن يُقال:

ليس هناك ما يَمْنَع -لا نقلاً ولا عقلاً- أن يكون للشَّمس إدراكٌ يناسب حالها، ليتحصَّل به السُّجود والاستئذان، فالسُّجود والاستئذان الواقع من الشَّمس هو سجود حقيقي كما هو ظاهر الحديث، وليس سجوداً مجازياً بمعنى الانقياد كما ذهب إليه البعض<sup>(٢)</sup>؛ فإنَّ القول بالمجاز خلافُ الأصلِ الظَّاهر، ولا يصحُّ المصير إليه مع إمكانِ الحقيقة.

فسجود الشَّمس حقيقةً واستئذانها ممَّا يدخل في مقدوره تعالى بلا ريب، وإذا اعتبرت الدَّلالات القرآنيَّة، تبَيَّن لك أنَّ لهذه الجمادات وسائر الحيوانات -سوى العقلاء- إدراكاً يناسبُ حالها؛ فإنَّ الله سبحانه حين ذكَّر أصناف الحجارة قال: ﴿وَلَنْ يَنْهَاكُمَا عَنْ يَدَيْهِمَا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ولَمَّا ذكَّر الطَّيْرَ قال: ﴿وَالطَّيْرُ صَلَّتْ كُلُّ قَدِّعِلَمَ صَلَاتُهُمْ وَقِيَّعُهُمْ﴾ [التكوير: ٤١].

(١) وأعلام الحديث للخطابي (٣/١٨٩٣).

(٢) كما في «دفاع عن السنة» لد. أبو شهبه (ص/٤٤).

يقول البَغوي: «مذهب أهل السنة أن لله عِلْمًا في الجمادات وسائر الحيوانات سوى العقلاء لا يَقِف عليه غيره، فلها صلاةٌ وتَسْبِيحٌ وخَشْيَةٌ؛ كما قال جلّ ذكره: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسِجُّ بِحُورِهِ وَلَكِنْ لَا يَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٤٤] ... فيجِبُ على المرء الإيمان به، ويَكُلُّ علمه إلى الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

وما يُقال في مثل التَسْبِيحِ والخَشْيَةِ يُقال في السُّجود أيضًا؛ في مثل قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ [الْحَجَر: ١٨].

فقد نَصَّت هذه الآية على نسبة السُّجود إلى هذه المخلوقات، ومنها الشَّمس، ومن فسّره بأنّه سجد مجازي يُراد به الافتقار الدائم للربّ تبارك وتعالى، ونفوذ مشيئته فيها، وقَصَرَ تفسيره على هذا المعنى: فإنّ هذا التفسير منه باطل؛ فإنّ هذا الوصف لا تنفك عنه هذه الكائنات، بل هي في جميع حالاتها ملازمة للافتقار، منفعة لمشيئة الربّ وقدرته<sup>(٢)</sup>.

والدلائل السابقة تدلّ على أنّ السجود فعل لهذه المخلوقات -بما فيها الشَّمس- لا أنّه انصال؛ وإلّا لما قسّم السُّجود إلى طوع وكره، فلو كانت لا فعل لها، لما وصفت بطوع منها ولا كُرو<sup>(٣)</sup>.

وهذا السُّجود من الشَّمس وغيرها من الجمادات، لا يلزم منه أن يكون على هيئة سجد البشر، بل هو خضوع منها للربّ يُناسب حالها<sup>(٤)</sup>، وهو فعل لها يقع منها في بعض الأحوال، مع دوام افتقارها وخضوعها للربّ تبارك وتعالى، لنفوذ مشيئته فيها.

وكذا سجد هذه الشَّمس تحت العرش هو سجد مَخْصُوصٌ يُناسبها، وهذا السُّجود لا يلزم منه سلب الخضوع والافتقار الدائم الذي تشترك فيه مع بقية

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (ص/٣٩).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٨٠٩).

(٣) انظر «رسالة في ثبوت الأشياء كلها لله» لابن تيمية (١/٣٤-٤٤ ضمن جامع الرسائل).

(٤) «رسالة في ثبوت الأشياء كلها لله» (١/٤٥).



الخلق؛ فلعلَّ شيء سجد يَخْتَضُّ به يفارق غيرَه مِنَ المخلوقات، وسجودٌ يَشْرِك فيه مع غيره<sup>(١)</sup>.

**وأما الشبهة الثالثة من دعوى (الكُردي) أنَّ مِنَ البدهيات المستقرَّة والمشاهدة: أنَّ الشَّمْسَ مستقرَّة في مكانها، لا تذهب لعرش ولا مكان آخر:**

فِيطَالِبُ ابتداءً بتصحيح مُقَدِّمَتِهِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا بطلان الحديث؛ وذلك بالكشف عن وجه البِدَاهَةِ المستقرَّة في كون الشَّمْسَ ثابتة لا متحرِّكة؛ كون ذلك ممَّا يشهده الحِسُّ، ودعواه أنَّ الشُّرُوقَ والغروبَ مِنْ حركة الأرض حول الشَّمْسِ، وليس هو من فعلِ الشَّمْسِ، واستنكر نسبة ذلك في الحديث إلى فعلِها في قوله ﷺ: «... يقال لها: إرجعي من حيث جئتِ، فتطلع من مغربها».

**فأما المقدمة الأولى:** فَحَسْبُ الْمُؤْمِنِ يَقِينًا بِالْوَحْيِ ما ذكره خالقُ الكونِ في كتابه وعلى لسانِ رسوله ﷺ؛ فَإِنَّ الْعَلِيمَ ﷻ قد أسندَ في كتابه إلى الشَّمْسِ ما هو أبلغ من الحركة، كالجَزْيِ والسَّبْحِ؛ فقال تبارك وتعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يَاز: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٢٣].

وقد أثبتَ العِلْمُ الحديث -الَّذِي يَتَّبِعُ به المعترض في تعالُّمه ذاك- هذه الحقيقة الشرعيَّة، فقد نَسَبَ علماء الفلك المعاصرون للشَّمْسِ ثلاثَ حركات في عدَّة مسارات:

- ١- دورانُها حول نفسها كما تفعلُ الأرض بنفسِ اتِّجاهِ دورانِها<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وجريانُها حول مركزِ مَجَرَّةٍ (درب التبانة)، كما تفعل باقي النُّجوم الَّتِي بداخل هذه المَجَرَّة<sup>(٣)</sup>.

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٨١٠).

(٢) ذكرت وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) أنَّ الأرض تدور بنفس اتِّجاه دوران الأرض، وهو المسمَّى بـ (دوران كارنغتون)، نسبةً إلى العالم الفلطي (ريتشارد كارنغتون)، الَّذِي كان أول من لاحظ دوران البقع الشمسية مرَّة كل ٢٧ أو ٢٨ يومًا، انظر «موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة» ليوסף الحاج (ص/٣٦٨).

(٣) المصدر السابق (ص/٣٦٨).

٣- وجريانُ المجرَّةِ نفسِها في الفضاء الكوني، فتسوق معها الشَّمْسُ وأسرَّتُها من الكواكب التي تدور حولها، والتي من ضمنها الأرض<sup>(١)</sup>.

فإذا أذن الله تعالى بانتكاسِ هذا النِّظام الكوني، أدَّى انعكاسُ جريانِ الشَّمْس - وهو الَّذي يشير إليه حديث أبي ذر رضي الله عنه - باللزوم إلى انعكاسِ دورانِ الأرضِ حولِ محورها<sup>(٢)</sup>؛ هذا الانعكاسُ لحركة الأرض سيؤدِّي بدوره إلى طلوعِ الشَّمْس من جهة المغرب فيما يشهده النَّاس!

وعليه؛ فإنَّ نسبةَ الشُّروقِ مِنَ المَغربِ إلى حركةِ الشَّمْس هو باعتبارِ التأثير والسَّببِية، لا باعتبارِ أنَّها هي نفسها من تدور حول الأرضِ حقيقةً كما توهمه المعترض من هذا الحديث.

ليستين بهذا للنَّظر مُراغمة الطَّاعنين للضرورتين: الثَّقَلِيَّة، والعلميَّة الفلكيَّة، وببطل به تَبَعاً ما أورده (رشيد رضا) من احتمالِ تَصَرُّفِ الرَّأْي في ألفاظ الحديث، مع كونه خلافَ الأصلِ في الحَقَاقِ المُتَقِنين، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) انظر «الموسوعة الفلكية» لد. د. زينب منصور (ص/٥٩-٦٠).

(٢) وذلك أنَّ الطَّاقة التي تنفذ من الشَّمْس هي القوَّة المحركة، حيث تولَّد مجالاً مغناطيسيًّا يدفع الأرض للدوران حول محورها، هذه الحركة من الأرض تتناسب سرعةً وبتطابق مع كثافة تلك الطَّاقة الشمسية، وعلى هذا الأساس يعتمد الفلكيُّون في وضعِ واتِّجاهِ القطب الشمالي المغناطيسي، انظر لمزيد تفصيل «موسوعة الأفلاك والأوقات» لتحليل الكيزنوري (ص/٦٧).

## المبحث العاوي عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
للأحاديث الدالة على أنَّ شِدَّة الحرِّ والبردِ مِنْ جهنَّمَ



## المَطْلَب الأوَّل

### سوق الأحاديث الدَّالَّةِ على أَنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ: «اشتكت النَّارُ إلى ربِّها، فقالت: يا ربِّ أكل بعضي بعضاً، فأذن لها يَنْفَسِينَ: نَفْسٌ في الشتاء، ونَفْسٌ في الصَّيف؛ فهو أشدُّ ما تجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تجدون من الزَّمهرير» متَّفَق عليه<sup>(١)</sup>.  
وفي رواية لمسلم: «فأذن لها في كلِّ عام يَنْفَسِينَ: نَفْسٌ في الشتاء، ونَفْسٌ في الصَّيف»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: أَدْنُ مُؤَدِّنُ رسول الله ﷺ بالظُّهر، فقال النبي ﷺ: «أَبْرَدُ»<sup>(٣)</sup> أَبْرَدُ، أو قال: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ»، وقال: «إِنَّ شِدَّةَ الحرِّ مِنْ فِجِ»<sup>(٤)</sup> جَهَنَّمَ، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصَّلَاةِ متَّفَق عليه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٧)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أبْرَدُ: أي أحرَّ إلى أن يبرد الوقت، انظر «فتح الباري» (١٦/٢).

(٤) فِجِ جهنم: أي من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه مكان أفيح أي متشع، وهذا كناية عن شدة استعارها، انظر «فتح الباري» (١٧/٢).

(٥) رواه البخاري (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٥)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٦).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سَوَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

### على الأحاديثِ الدَّالَّةِ على أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ مِنْ جَهَنَّمَ

مَدَارُ شَبْهَةِ الطَّاعِنِ فِي دَلَالَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

**الأوَّل:** دَعَوَاهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَتَأَكَّدُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةُ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي تَقْضِي أَنَّ سَبَبَ الْحَرِّ وَشِدَّتَهُ وَكَذَا الْبَرْدِ: يَعُودُ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الظُّوَاهِرِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِاقْتِرَابِ أَوْ ابْتِعَادِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّمْسِ، فَلَا عِلَاقَةَ لِلْبَرْدِ وَالْحَرِّ بِسَبَبٍ غَيْبِيِّ لَا يُمْكِنُ إدْرَاكُهُ وَلَا تَفْسِيرُهُ.

**الأمْرُ الثَّانِي:** أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِصُورِ الْأَرْضِ بِأَنَّهَا لَا يَجْتَمِعُ فِيهَا فَضْلَانِ، فَهِيَ ذَاتُ جَوْ وَاحِدٍ؛ إِمَّا صَيْفٍ، أَوْ شِتَاءٍ، وَهَذَا خِلَافُ الضَّرُورَةِ الْحَسِيَّةِ.

**الأمْرُ الثَّالِث:** أَنَّ قَبُولَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يُلْزِمُ مِنْهُ مَخَالَفَةَ الضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ التَّقْيِضَيْنِ، إِذْ كَيْفَ يَصْبُحُ أَنْ يَتَصَوَّرَ عَنِ النَّارِ نَفْسٌ يَخَالِفُ طَبِيعَتَهَا؟

وَفِي تَقْرِيرِ الشُّبْهَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكُرْدِيُّ):

«هَنَّاكَ حَدِيثٌ يُرَوَّى عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَابْرِدُوا مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»، وَهَذَا سِيَاقٌ لَا إِشْكَالَ فِي مَعْنَاهُ؛ إِذْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ نَمَطٍ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ حَرٍّ جَهَنَّمِ.

لكن حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لا يتحمّل هذا التفسير؛ بل هو صريح في نسبة حرّ الصيف وبرد الشتاء إلى نفسَي جهنّم بالتّحديد . . . فهذا السّياق مغلوّل بمخالفته الصّريحة للعلم الذي أثبت - بما أصبح الآن من البديهيات في علم الجغرافيا - أنّ سبب الحرّ واشتداده، وسبب البرد وشدته: إنّما هو عوامل جغرافيّة وجويّة؛ مثل: درجة عموديّة أو ميل الشّمس على المنطقة، وبُعد وقُرْب المنطقة من سطح الأرض إلى قُرص الشّمس.

ثمّ إنّّه لا يوجد جوّ واحد في الأرض؛ بل في كلّ وقت توجد على أجزاء مختلفة من الأرض درجات حرارة متفاوتة، من أقصى البرودة لأقصى الحرّ؛ حسب الموقع الجغرافي للمنطقة.

فسياق رواية أبي هريرة للحديث تتعارض مع العلم، وحتّى مع المحسوس؛ لأنّ روايته تصوّر أنّ الأرض كلّها ذات جوّ واحد؛ إمّا صيف . . أو شتاء . . هذا في حين أنّ الأرض تشتمل على الفصلين معاً في الوقت، فعندما يكون نصف الكرة الشّمالي في أشدّ برد الشتاء، يكون نصفها الجنوبيّ في أحرّ الصّيف، والعكس بالعكس<sup>(١)</sup>.

وفي تقرير الشّبهة الثّالثة يقول (ابن قرناس): «النّار مصدر للحرارة، كما الشّمس الّتي هي عبارة عن كرة عملاقة ملتهبة، ولا يمكن أن يصدر منها برد، ولذلك فإنّ أهل الجنّة لن يروا الشّمس كمصدر للحرارة، ولن يصيبهم برد برغم عدم وجود الشّمس كمصدر للحرارة . .»<sup>(٢)</sup>.

(١) «فتح تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/ ١٢٤).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة  
عن الأحاديث الدالة على أنَّ شدة الحرِّ والبرد من جهنم

تمهيد:

تُدار المسائل التي انطوى عليها هذان الحديثان في قضيتين:

القضية الأولى: بيان معنى كون شدة البرد والحرِّ من جهنم؛ والقضية

الثانية: بيان معنى شكوى النار إلى ربها.

فإذا حُقِّق القول في هاتين القضيتين، انجلت تلك المعارضات على الحديث

عن زيفها.

فأما القضية الأولى:

فقد اختلف أهل العلم في معنى كون شدة البرد والحرِّ من جهنم على قولين

من حيث حمل الحديث على الحقيقة أو المجاز:

القول الأول: أنَّ شدة البرد والحرِّ الحاصلين في الأرض من جهنم حقيقة.

القول الثاني: أنَّ ذلك من مجاز التشبيه؛ أي: كأنَّ الزمهرير وشدة الحرِّ من

جهنم، فاحذروه واجتنبوا ضرره، وكذا يُقال في شدة البرد.



فأما القول الأول: فذهب إليه جمهور من المُحقِّقين<sup>(١)</sup>، منهم القاضي عياض، حيث قال: «اختلف في معنى قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها...» الحديث، وقوله: «... فإن شدة الحر من فيح جهنم»، فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: شكواها حقيقة، [و]«<sup>(٢)</sup> أن شدة الحر من وُجَّ جهنم حقيقة؛ على ما جاء ما في الحديث، وأن الله أذن لها بنفسين: نفس في الصيف، ونفس في الشتاء... وقيل: إنه كلام خرج مخرج التشبيه والتقريب... وكلا الوجهين<sup>(٣)</sup> ظاهر، والأول أظهر، وحمله على الحقيقة أولى<sup>(٤)</sup>».

وقال النووي بعد نقله كلام القاضي عياض موافقاً له: «الصواب الأول؛ لأنه ظاهر الحديث، ولا مانع من حمله على حقيقته، فوجب الحكم بأنه على ظاهره والله أعلم<sup>(٥)</sup>».

وأما القول الثاني: فومّن ذهب إليه: ابن الأثير<sup>(٦)</sup>، واحتمله الخطابي وجهاً في معنى الحديث<sup>(٧)</sup>، وهو مذهب القرطابي من المعاصرين<sup>(٨)</sup>.

والراجع بادئ الرأي من القولين، ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من حمل الحديث على الحقيقة، إذ المصير إلى الأصل الظاهر هو الأقوى من جهة

(١) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٦٣/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٥٨٢/٢ - ٥٨٣)، و«المسالك شرح موطأ مالك» لابن العربي (٤٥٦/١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥)، و«المفهم» للقرطبي (٢٤٤/٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢٤٤/٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٧/٢)، و«فيض القدير» للمناوي (١٠/٧).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لينتقيم بها الكلام.

(٣) يعني الحقيقة والمجاز.

(٤) «إكمال المعلم» (٥٨٢/٢ - ٥٨٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٤٨٤/٣).

(٧) وليس كما نسب إليه ابن الملك الحنفي في «مبارق الأزهار» (٣٠٢/١) أن المجاز مذهبه في الحديث، إنما جعل الخطابي هذا المجاز وجهاً في معنى الحديث، مع إirاده للوجه الآخر في كونه حقيقة، ولم يرجح بينهما، كما تراه في كتابه «معالم الشن» (١٢٩/١).

(٨) «كيف تتعامل مع السنة النبوية» (ص/١٧٨).

النَّظَر، خصوصًا مع شهادة الروايات بعضها لبعض وتعاوضها في نسبة شدة الحر والبرد إلى جهنم نفسها؛ وسيأتي بسط القرائن المرجحة لهذا القول حين التعرُّض للقضية الثانية التالية.

**وأما القضية الثانية:** في بيان معنى إذن الرب تعالى لها بنفسين.

وهذه القضية قد انسحب عليها خلاف أهل العلم -تبعًا للقضية الأولى- على قولين:

**القول الأول:** حمل اللفظ على حقيقته، وأنَّ النَّفْسَ المضاف إليها هو تنفس حقيقي يناسب خلقتها: والقائلون بهذا القول قد تقدّم الإشارة إليهم، وسيأتي الثقل عن بعضهم.

**القول الثاني:** أنَّ تنفس النَّار -وكذا شكواها<sup>(١)</sup>- مجاز لا حقيقة؛ فنفسها هو كناية عن الحر والبرد في ابتدائه، وامتداده، وقوّته، وَضَعْفِهِ<sup>(٢)</sup>: وممّن ذهب إلى هذا القول: البيضاوي<sup>(٣)</sup>، وابن الجوزي، بل جعل هذه الكناية «مِنْ أَحْسَنِ التَّشْبِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

والذي يظهر رجحانه -من جهة النظر- هو القول الأول أيضًا؛ لأنَّ الأصل حمل الكلام على الحقيقة عند انتفاء القرائن الناقلة إلى المجاز؛ خصوصًا أنَّ الحديث خبرٌ عن أمر مُغَيَّب لا يقع للحس إدراكه ليصحَّ القول إنَّ قرينة المعاينة تصرف الخطاب من الحقيقة إلى المجاز.

فلا مانع يمنع من إجراء الحديث على ظاهره؛ لصلاحيّة قدرة الرب لذلك، فضلًا عن قبض النَّفْسِ على نَفْسَيْنِ اثنين فقط: كلُّ ذلك حارسٌ من توهم جريان

(١) أي أن الشكوى لسان حالها لا مقالها، على جهة التوشع في الاستعمال، كما قال الشاعر:

شكّا إليّ جميلي طول السُّرَى      ضَبْرٌ جميل فكلنا مُبْتَلَى

وقول الرب: قالت السماء فهطلت، وانظر: «التمهيد» (١/٢٧٣)، و«المفهم» (٢/٢٤٤).

(٢) انظر «كشف مشكل الصحيحين» لابن الجوزي (٣/٣٧٠).

(٣) كما في كتابه «تحفة الأبرار» (١/٢٣٧).

(٤) «كشف مشكل الصحيحين» (٣/٣٧٠).

الخبر على غير ظاهره الحقيقي؛ وذلك ممَّا يُضعف جانب القول بالمجاز؛ لخروجه عن المألوف في استعماله<sup>(١)</sup>.

يقول الكوراني (ت ٨٩٣)<sup>(٢)</sup> في معرض استنكاره المجاز في هذا الحديث: «قد تقرر في علم الكلام أنَّ قدرته تعالى نسبتها إلى كلِّ الممكنات على السواء؛ فأَيُّ وجهٍ لصرف الكلام عن الحقيقة والمعنى الجزل الدال على كمال القدرة إلى تليقي التاويلات الركيكة؟! وإنما يُصرف الكلام عن ظاهره إذا لم يستقم، أو كان في الصرف نكتة»<sup>(٣)</sup>.

فلما سبق ذكره من قرائن، يكون القول بإجراء الحديث على ظاهره أسعد القولين بالصواب، وأعضدهما لعموم الخطاب.

ولئن كان هذا الظاهر قد تعرَّس على المعترض تقبله من الحديث، واحتجب عقله عن إدراك دلالته، أفلا كان الأولى له ارتسام مسلك التأويل له، وأتباع من قال بالمجاز فيه من أولي العلم، ليتوافق الحديث مع ما يظنه بدهيات بدل الظن فيه؟!.

وبعد؛ فقد آن الشروع في دفع ما سبق سَوْقه من دعاوي المعارضات عن هذا الحديث، فنقول في الجواب عن:

الشبهة الأولى: وهي دعوَاهم أنَّ هذه الأحاديث تخالف الحقيقة العلمية التي تقضي أنَّ سبب الحرِّ وشِدته وكذا البرد: متعلِّق باقتراب أو ابتعاد الأرض من الشمس، وينحو ذلك من الظواهر الطبيعية، فيقال:

إنَّ هذه الأحاديث خبرٌ من النبي ﷺ الموحى إليه من مالِك الحقيقة وخالق الكون ونظامه، ﷺ، وما ساقه القلائعون ممَّا تقرر في علوم الأحوال الجوية

(١). انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (١/١٠٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٤٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/١٧).

(٢). أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني: مُفسر ومحدث حنفي، كردي الأصل، من أهل شهرزور، تعلم بمصر وحل إلى بلاد الترك فعهد إليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم ولِّي عهده (محمد الفاتح)، وولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقسطنطينية، وصلَّى عليه السلطان بايزيد، له كتب منها «غاية الأمان» في تفسير السبع المثاني، انظر «الطبقات السنية» للغزي (ص/٨٢).

(٣). «الكوثر الجاري» للكوراني (٢/٢١٢).

والفَلَك وغيرها: هو خَبَرٌ عَمَّنْ يبحث عن الحقيقة؛ وقد يصيبها، وقد يخطئها، ومنهَجُ العقل يَقْضِي بتقديم خبر مالِك الحقيقة وخالفها على خبرٍ مَن يبحث عنها ولا يملكها.

فالعقل المَهْدِي يَقْلُمُ يَقِينًا - بعد تحقُّقه مِنْ صَحَّةِ ثبوتِ الخبرِ إلى النَّبي ﷺ -  
أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ ما نَطَقَ به الوحي معارِضًا للحقيقة الجسِّيَّة؛ فإنَّ الحقَّ لا يتناقض، وإن كان في الحقِّ ما قد يُحَار فيه! لِضَعْفِ مُذْرَكَاتِنَا عن الإحاطة بكلِّ حقيقة<sup>(١)</sup>؛ فهذا ابتداءٌ مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ.

ومع ما قد سَلَفَ التَّنْبِيه عليه في مبحث «إشكالية الاستشكال المعاصر» مِنْ «التمهيد»: مِنْ أَنَّ المعارف البشرية عن الطَّبيعة بإطلاقها لا تُمَثِّلُ المَرْجِعِيَّةَ النَّهَائِيَّةَ عن الكون وما فيه؛ فَالتَّراكُمِيَّةُ والنَّسَبِيَّةُ تَكْتَفِنَانِ كَثِيرًا مِنْ معارف البشر، الَّتِي تركز على وسائل تخضع للتَّجَدُّد والتَّطَوُّر، حَتَّى يُحِيلَا ما ظُنَّ قَبْلُ حَقَائِقَ إلى كونها لا تعدو أَنْ تكون نظريَّاتٍ، فضلًا عن أَنْ تكون فرضيَّاتٍ.

وعلى فرض التَّسْلِيم بصحَّةِ التَّعْلِيلِ الفَلَكِيِّ الَّذِي يطرحه أرباب الاختصاص تفسيرًا مِنْهُمْ لظَاهِرَتِي الحرارة والبرودة المَفْرِطَتَيْنِ على وجه الأرض: فَإِنَّ غَايَةَ ما يُقال هنا: إثباتُ أَنَّ الشَّمْسَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ لِحصولِ مطلقِ الحرارة والبرودة على سطح الأرض، ولا يلزم مِنْ إثبات ذلك تَفْهُي أن تُعْلَلُ ظاهرة شِدَّةِ البرد والحرِّ بالسَّبَبِ الغَيْبِيِّ الَّذِي أَخْبَرَ به الصَّادِقُ المصدوق ﷺ؛ فَإِنَّ خَبْرَهُ قد جَاءَ فِي خصوصِ شِدَّةِ الحرِّ والبرد، لا عن مطلقِ الحرِّ والبرد! ولا تعارض بين السَّبَبَيْنِ الخاصِّ والعَامِّ.

ثُمَّ لا مانع أَمَامَنَا مِنَ القول بأن تكون الشَّمْسُ مِنَ النَّارِ وطاقتها مُسْتَمَدَّةٌ مِنْهَا، فتكون حرارة الصَّيْفِ مِنَ الشَّمْسِ، وحرارة الشَّمْسِ مكتسبةٌ مِنَ النَّارِ وآتيةٌ لَهَا مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٩٤).

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية وزيانها» للقضيي (ص/٧٧).

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ): «تفصيل المقام: أنَّ الأسباب إمَّا ظاهرة أو معنويَّة، والأولى معلومة بالحسِّ والمشاهدة لا حاجة إلى التَّنبيه عليها، وإنَّما تدلُّ الشَّريعة على أسباب معنويَّة غير مُدرَكة بالحسِّ، وهو الَّذي يليق بشأنها، فدلَّت على أنَّ معدِن الخير والشُّرور كُلُّها هو الجَنَّة، ومعدِن المهلاك والشُّرور كُلُّها هو جهنَّم، فالخِزانة هي في الجَنَّة والنَّار، وهذه الدَّار مُركبةٌ مِن أشياء المعدنين، وليست بخزانة في نفسها، فالحرارة وإن كانت في النَّظر الحسيِّ من أجل الشَّمس، إلَّا أنَّها في النَّظر الغيبيِّ كُلُّها مِن معدنها، فإذا رأيتَهما أيُّنما كان فهي من معدِّنها»<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن الشُّبهة الثَّانية: من دعوهم أنَّ الحديث يُصوِّر الأرض أنَّها ذات جوٍّ واحدٍ إمَّا صيف أو شتاء .. إلخ، فيقال فيه:

ليس ذلك ظاهر الحديث كما تُوهم المُدَّعي، فالحديث دلٌّ على أنَّ لجهنَّم نَفَسَيْن في العام؛ وهذا ثابتٌ في نفسه، وبالنَّسبة للمُخاطب بالحديث يكون أحد هذين النَّفَسَيْن في الصَّيف، والآخر في الشَّتاء، وما يحصل مِن الاختلاف والتَّعاقب بين هذين الفَضْلَيْن بالنَّسبة للكِبَرَة الأرضيَّة عند النَّاس لا يقدر في دلالة الحديث؛ لأنَّ تنوُّع النَّسب والإضافات لا يقدر فيما هو ثابت في نفسه<sup>(٢)</sup>.

وللكشميريَّ زيادة مفيدة في جواب هذا الإشكال يقول فيها:

«إن قُلْتُ: إنَّ الصَّيف والشَّتاء إذا دارا على النَّفَسَيْن، فينبغي ألا يكون شتاء عند نَفْس الصَّيف، وبالعكس؛ مع أنَّهما يجتمعان في زمن واحدٍ باعتبار اختلاف البلاد.

قُلْتُ: ولعلَّ تنفُّسها بحرَّها مِن جانب وإرسالها إلى الآخر، فإذا تنفَّس من جانبٍ صار شتاءً، وإلى جانبٍ صار صيفاً؛ ولعلَّ الحرَّ والبرد كَيْفِيَّتَان لا تتلاشيان أصلاً، بل إذا غلب الحرُّ دَفَعَ القَرَّ إلى باطن الأرض، وإذا غلب القَرُّ دَفَعَ الحرَّ

(١) فيض الباري (٢/١٤١-١٤٢).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٩٥-٧٩٦).

إلى باطنها، لا أن إحدى الكَفَتَيْنِ تنعدم عند ظهور الأخرى، وهذا كما في الفلسفة الجديدة: أن الحركات كلها لا تفتى، بل تنتقل إلى الحرارة...»<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن الشبهة الثالثة: وهي دعواهم باستحالة صدور شدة البرد من جهنم؛ لكون ذلك مخالفاً لطبيعتها؛ ولأن للزم الوقوع في التناقض، فيقال فيه:

إن ذلك يصح لو كانت النار الأخروية نَمَطًا وشكلًا واحدًا كنار الدنيا، أما مع اختلافهما فلا، فنار الآخرة نار تتكلم وتغضب، دار أعدّها الله تعالى للعقاب، وهي ذرّات وطبقات، قد حوّت صنوفًا من العذاب الأليم، فلا يبعد أن تكون شدة البرد مُنبِئَةً مِنْ طبقة زَمْهَرِيرٍ مِنْ طبقات جهنم<sup>(٢)</sup>، فلا تناقض حيثيذ.

وفيما سبق قريبًا من نصر الكشميري نوع جواب عن هذا الإشكال لمن تأمله! فإن شدة الحر التي يسببها نفس جهنم في شطر الأرض، هو المُتسبّب في شدة بردها في شطرها الآخر، من جهة دفع هذا لهذا، والله تعالى أعلم.

والذي ينبغي أن يُعلم على كل حال، أن مثار العَلَط في هذه الدّعوى يكمن في القياس الفاسد، الذي جعل من الواقع المشاهد معيارًا للحكم على الغائب وأصلًا يَرُدُّ إليه، ولو مع تحقّق الاختلاف بين الأصل والفرع! والله الهادي.

(١) فيض الباري (١٤٢/٢).

(٢) انظر دفتح الباري لابن حجر (١٩/٢).

## المبحث الثاني عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث عذاب القبر ونعيمه





## المطلب الأول

### سوق أحاديث عذاب القبر ونعيمه

عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup>، فَسَمِعَ صَوْتًا، فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَبْدَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ: أَتَاهُ مَلَكَانَ فَيُقْبِعَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبَدَلَكِ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، . . فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، قَالَ قَتَادَةُ: وَذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُقَسَّحُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «وَأَمَّا الْمَنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا تَذَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ<sup>(٣)</sup>! وَيُضْرَبُ بِمِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ صَرَبَةً، كَيَصْبِحَ صَبِيحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَجَبَتِ الشَّمْسُ: سَقَطَتْ مَعَ الْمَغِيبِ، انْظُرِ «النهاية» لابن الأثير (١٥٤/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْجَنَائِزُ، بَاب: التَّوَهُُّدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، رَقْم: ١٣٧٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْجَنَّةُ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَاب: عَرْضُ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ فِي الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ عَلَيْهِ . . .، رَقْم: ٢٨٦٩).

(٣) وَلَا تَلَيْتَ: أَيِ مَا اسْتَطَعْتَ، وَقِيلَ: إِنَّهَا إِتْبَاعٌ وَلَا مَعْنَى لَهَا، وَالْأَوَّلُ رَجَحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٢٣٩/٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْجَنَائِزُ، بَاب: مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، رَقْم: ١٣٧٤)، وَمُسْلِمٌ مُخْتَصَرًا فِي=

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: مرَّ النبي ﷺ بقبرين فقال: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالتَّوْبَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ لَا يَسْتَوِي مِنْ بَوْلِهِ»، ثُمَّ أَخَذَ عَوْداً رَطْباً فَكَسَرَهُ بَاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ»<sup>(٢)</sup>، مَتَّقِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، مَتَّقِ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاتِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup>.

= (ك): الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت في الجنة أو النار عليه ... رقم: (٢٨٧٠)، واللفظ للبخاري.

(١) اختلف في تأويل قوله ﷺ «وما يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» على أقاويل، لعل أفرها الذي يدلُّ عليه السياق هو أنَّ معناه: ليس بكبير عندهما، وهو عند الله كبير، فهو كبير في الذنوب، انظر «الفتح» لابن حجر (٣١٨/١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٨)، ومسلم في (ك): الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء منه، رقم: (٢٩٢).

(٣) فتنة المحيا: ما يعرض للمرء مدة حياته من الافتتان بالدنيا وشهواتها، وفتنة الممات: ما يُقْتَن به بعد الموت، انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣١٩/٢).

(٤) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر، رقم: (١٣٧٧)، ومسلم في (ك): المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يُستعاذ منه في الصلاة، رقم: (٥٨٨).

(٥) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٢).

## المطلب الثاني سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث عذاب القبر ونعيمه

مِمَّا استندَ إليه المُبَيِّلُون لأخبار هذا الباب مجموع ضرورتين لا يُمكن دفعهما: الضرورة العقلية، والضرورة الجسدية<sup>(١)</sup>.

فأما الضرورة الأولى: فإنه من المُحال عقلاً بعد موت الإنسان وتوسيده الثرى، وصيرورته إلى جثث هامدة لا حياة فيها: أن يشعر بالعذاب أو النعيم في قبره، أو أن تقع المسائلة والخطاب له؛ إذ شرط ذلك الحياة، والحياة زالت بزوال الروح، والبنية قد انتقضت؛ فامتنع عقلاً ما ذُكر في تلك الأحاديث.

يقول (حسن الثرابي) في تقرير هذا الاعتراض: «هناك أفكار متخلفة... مثلاً هناك مَنْ يقول بمنكرٍ ونكير، وعذابٍ داخل القبر، وهذا غير صحيح! والإنسان حينما يموت تصعد روحه لله ﷻ، أمّا الجسد فيتآكل وينتهي، لا يُبعث مرة أخرى»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/٥٢٦).

(٢) نقلًا عن «سلسلة الدراسات الفكرية» (ص/٦)، إعداد الأمانة العامة لهيئة علماء السودان، العدد السادس، ١١ شوال ١٤٢٧هـ الموافق ١ نوفمبر ٢٠٠٦م، نقلًا عن «الاتجاه العلماني المعاصر» (ص/٤٩١).

ويقول (نيازي عز الدين): «الحياة أساس من أجل تواجد الألم، والموت إيقاف له، ولذلك يقول لنا الله تعالى في القرآن لعلمه هذه الحقائق: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَ وَلَا تَسْمِعُ الْأَعْمَىٰ إِنَّا وَلَوْ أَمْدِين﴾ [التكوير: ٨٠]، فلا الميت قادر على السمع، ولا الذي فقد حاسة السمع، كلاهما لا يسمع، ثم نحن نقول: لا؛ بل إن الميت يسمع أصوات نعالهم؟! .. ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، الله يقول: (لا يموت فيها) حتى يُبقية في العذاب الدائم، لأنه إن مات توقَّف العذاب...»<sup>(١)</sup>.

أما الضرورة الأخرى: فيقولون: أننا بعد طول التجارب نكتشف عن القبر، فلا نجد ملائكة يضرّبون بمطارق من حديد، ولا نرى فيه حيّات، ولا ثعابين، ولا نيراناً، بل نرى أجساداً بالية، أو عظاماً نخرة، بل لو كشفنا عنه في كل حالة، لوجدناه فيه لم يذهب ولم يتغيّر عن حالته السابقة.

فكيف يصحّ بعد ذلك الزعم بأن الميت يُقعد في قبره؟ مع كوننا لو وضعنا زُبّاً بين عينيه، أو دُخناً<sup>(٢)</sup> على صدره، وأتينا بعد برهة من الزمن؛ لَمَا تَغَيَّرَ زُبُّهُ ولا دُخْنٌ عن وضعهما! ثم إننا نفتح القبر فنجد لحدّاً ضيقاً على قدر ما حفرناه؛ فكيف نزعمون أن القبر يتسع له وللملكين السائلين له؟!<sup>(٣)</sup>

(١) «دين السلطان» (ص/٩٢٣).

(٢) الدُخْن: تَبَات عشبي أسود، حبه صغير أملس كحب الشمس، يَبُتُّ برثاً ومزروعاً، انظر «المعجم الوسيط» (١/٢٧٦).

(٣) انظر «التذكرة» للقرطبي (ص/٣٧١).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

## دَفْعُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ

لقد دَلَّتْ الأحاديثُ المُسَاقَفةُ السَّابِقَةُ عَلَى ثُبُوتِ فَتْنَةِ الْبَرْزَخِ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ فِي الْقَبْرِ عَذَابًا وَنَعِيمًا لِلْمَيِّتِ بِحَسَبِ عَمَلِهِ، وَذَلِكَ مُقْتَضَى عَدْلِ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَوْجِبِ أَسْمَائِهِ وَكَمَالِهِ، أَنْ يُنْعَمَ أَرْوَاحُ وَأَبْدَانُ أَوْلِيَائِهِ، وَيُعَذَّبَ أَرْوَاحُ وَأَبْدَانُ أَعْدَائِهِ؛ فَيُذَيِّقَ بَذَنَ الْمَطِيعِ لَهُ وَرُوحَهُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّعِيمِ مَا يَلِيْقُ بِهِ، وَيُذَيِّقَ بَذَنَ الْفَاجِرِ وَالْعَاصِي لَهُ وَرُوحَهُ مَا يَنَاسِبُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ نَصَّ الْأَثَمَةُ عَلَى تَوَاتُرِ الْأَحَادِيثِ فِي إثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَمُسَاءَلَةِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَتَظَاهُرِهَا عَنْهُ ﷺ، بَلْ وَانْعَقَدَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى مَا حَوَتْهُ مِنْ أَخْبَارٍ.

---

(١) الْبَرْزَخُ فِي اللُّغَةِ: الْحَاجِزُ وَالْحُدُودُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، كَمَا فِي «مَقَائِسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (١/٢٣٣)، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ: فَهُوَ اسْمٌ مَا بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ، وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ لَفْظُ (الْقَبْرِ) فَيُقَالُ: عَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ: مِنْ بَابِ الْأَغْلَبِ، إِذْ قَدْ يَمُوتُ إِنْسَانٌ وَلَا يُدْفَنُ فِي الْمَقَابِرِ؛ بِأَنْ تَأْكُلَهُ السَّبَاغُ، أَوْ يُصَلَّبَ . . إلخ، انظر «الرُّوح» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص/٥٨).

(٢) انظر «الرُّوح» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص/٧٤).

يقول ابن العطار<sup>(١)</sup>: «إثبات عذاب القبر هو مذهب أهل السنة، وهو مما يجب اعتقاد حقيقته، وهو مما نقلته الأئمة متواتراً»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: «ليس من أئمة المسلمين وفقهائهم، وحملة الآثار منهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أحد ينكر فتنه القبر، فلا وجه للاشتغال بأقاول أهل البدع والأهواء المضلة»<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن القبطان الفاسي: «أجمع أهل الإسلام من أهل السنة على أن عذاب القبر حق، وعلى أن منكرًا ونكيرًا ملكي القبر حق، وعلى أن الناس يفتنون في قبورهم بعدما يُحيون فيها...»<sup>(٤)</sup>.

حتى المعتزلة -مراغمو السنن بالعقليات- مُجمعون على الإقرار بعذاب القبر إلا النادر! ترى إقرارهم في ما نص عليه مُقدّمهم عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥هـ) بقوله: «فصل في عذاب القبر: وجملة ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأئمة، إلا شيء يُنقل عن ضرار بن عمرو»<sup>(٥)</sup>، وكان من أصحاب المعتزلة، ثم التحق بالمُجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي يُشنع علينا، ويقول: إن المعتزلة يُنكرون عذاب القبر، ولا يَقرون به!...»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هو علي بن إبراهيم بن داود، علاء الدين، أبو الحسن العطار الدمشقي الشافعي، إمام حافظ زاهد، تلمذ على النووي وتخرج به، من تآليفه «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي»، و«حكم صوم رجب وشعبان»، توفي سنة (٧٢٤هـ)، انظر «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (٧/٢)، و«الأعلام» للزركلي (٢٥١/٤).

(٢) «العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام» لابن العطار (١٣٩/١)، وانظر الحكم على أحاديث عذاب القبر وتعيمه بالتواتر: عند ابن القيم في «الروح» (ص/٥٢)، والسيوطي في «شرح الصدور» (ص/١٢١)، والكتاني في «نظم المتناثر» (ص/١٢٣).

(٣) «الاجوبة عن المسائل المستغربة» (ص/١٨٩).

(٤) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥١/١).

(٥) ضرار بن عمرو القبطاني: قاض من كبار المعتزلة، ظنّ برياستهم في بلده، فلم يدركها، فخالقهم، فكفّروا وطردوه؛ وصفت نحو ثلاثين كتابًا، بعضها في الرد عليهم وعلى الخوارج، وفيها ما هو تقاليد خبيثة، قال الجشمي: ومن عدّه من المعتزلة فقد أخطأ، لأننا ننبرأ منه فهو من المُجبرة، توفي (٢٢١هـ) انظر «تاريخ الإسلام» (٧٣٨/٥).

(٦) «شرح الأصول الخمسة» (ص/٧٣٠).

ثُمَّ أَخَذَ يَسْتَدِيلُ لِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيهِ؛ وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَجْعَلُ مَدَارَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ؛ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ<sup>(١)</sup>، وَبَلَغَ بِهَا ابْنُ الْقَيْمِ خَمْسَ آيَاتٍ<sup>(٢)</sup>، وَابْنُ رَجَبٍ سِتَّ آيَاتٍ<sup>(٣)</sup>.

فَمِنْ الدَّلَائِلِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي أَشَارَتْ إِلَيْهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَاقَ بِكَالٍ فِرْعَوْنَ سَوْءُ الْعَذَابِ ۖ﴾ (١٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٥-٤٦﴾.

يَقُولُ الزَّمْخَشَرِيُّ: «عَرَضَهُمْ عَلَيْهَا: إِحْرَاقُهُمْ بِهَا، يُقَالُ: عَرَضَ الْإِمَامُ الْأَسَارَى عَلَى السَّيْفِ، إِذَا قَتَلَهُمْ بِهِ؛ وَقُرئ: (النَّارُ) بِالنَّصْبِ، وَهِيَ تَعُضِدُ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ، وَتَقْدِيرُهُ: يَدْخُلُونَ النَّارَ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا... وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ «غُدُوًّا وَعَشِيًّا» عِبَارَةً عَنِ الدَّوَامِ»<sup>(٤)</sup>.

فَمَعْنَى الْعَرَضِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَعْنَى عَرْضِ الْكُفَّارِ عَلَى النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَرَكُهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَةً مِنَ النَّارِ يَتَفَتَحُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الزُّمَرُ: ٤٥]؛ أَيْ: أَنَّ الْكُفَّارَ يَبْتَدِئُ نَظَرَهُمْ إِلَى جَهَنَّمَ مِنْ تَحْرِيكِ لِأَجْفَانِهِمْ ضَعِيفٍ خَفِيٍّ بِمُسَارَقَةٍ، كَمَا تَرَى الْمَصْبُورَ يَنْظُرُ إِلَى السَّيْفِ مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ<sup>(٥)</sup>.

فَلَصْرِيحٌ مَعْنَى آيَةِ عَرْضِ آلِ فِرْعَوْنَ عَلَى النَّارِ فِي إِثْبَاتِ عَذَابِ فِي الْبَرْزَخِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذِهِ الْآيَةُ أَضَلُّ كَبِيرٌ فِي اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ فِي الْقُبُورِ»<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْآيَةِ: «ذَكَرَ ■■■ فِيهَا عَذَابَ الدَّارَيْنِ ذِكْرًا صَرِيحًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر «جامعه الصحيح» (ك: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر).

(٢) انظر «الروح» لابن القيم (ص/٧٥).

(٣) انظر «أحوال القبور» لابن رجب (ص/٤٥-٤٨).

(٤) «الكشاف» (١٧٠/٤).

(٥) «الكشاف» (٢٣١/٤).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٣٠٧٩/٧).

(٧) «الروح» (ص/٧٥).

وَمِنْ تِلْكَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَلَمَحَتْ أَيْضًا إِلَى مَسْأَلَتِنَا:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ آخِرِينَ أَنفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

قال ابن قَيِّم الجوزيَّة فيها: «هذا خطابٌ لهم عند الموت، وقد أُخْبِرَت الملائكة - وهم الصَّادقون - أَنَّهُمْ حَبِيتُذْ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ، ولو تأخَّر عنهم ذلك إلى انقضاء الدُّنيا لَمَّا صَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾»<sup>(١)</sup>.

هذا لِيَتَقَرَّر أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ ونعيمه، وإنْ نَصَّتْ الأحاديثُ عليها وجعلتها؛ فلا يعني ذلك خُلُوَ القرآن مِنَ الإشارة إليها.

فَأَمَّا جَوَابُ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ، بَيَانُهُ فِي التَّالِي:

أَوَّلًا: قَاعِدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي فَارَقُوا بِهَا طَوَائِفَ الْمُبْتَدِعَةِ وَالضَّالِّالِ، وَالَّتِي طَرَدُوهَا فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الدِّينِ أَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ: أَنَّهُ لَا تَقُومُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ، أَقْرَبُوا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِّيةِ وَصَدَّقُوهَا، وَأَجْرُوهَا عَلَى حَقَائِقِهَا، وَأَمَنُوا بِأَنَّ لِلَّهِ الْحِكْمَةَ الْبَالِغَةَ فِي ذَلِكَ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ عِقَابٍ وَنَعِيمٍ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، الَّذِي هُوَ مِنْ أَخْصِ خُصَائِصِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ مَدَارُ الْإِبْتِلَاءِ.

فَوَجِبَ حَمْلُ مَا تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ التَّصَوُّصُ، وَذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَحُصُولِ السُّؤَالِ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: وَجِبَ حَمْلُ كُلِّ ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يُحْيِلُهَا؛ لَا مِنْ جِهَةِ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ، وَلَا الْعَقْلِيَّةِ؛ فَعَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ ثَابِتٌ فِي الْأَخْبَارِ، وَلَيْسَ فِي بَدَائِهِ الْعَقْلُ مَا يَدْفَعُهُ، بَلْ تِلْكَ الْأَخْبَارُ مُوَافِقَةٌ لِأَحْكَامِهِ أَتَمَّ مُوَافَقَةٍ.

(١) «الروح» (ص/٧٥).



ثانيًا: أنَّ دعوَاهم استحالة حصول العذاب للمقبور وقد صار مجرد جثة هامة لا روح فيها، أو في حال انتفاض بِنَيْتِهِ، مع انتفاء الحياة عنه: دعوى باطلة؛ لأنَّ النُّصوص قد أبانت أن الرُّوح تُعاد إلى المَيِّت إعادةً غير الإعادة المألوفة في الدُّنيا؛ لِتَجْرِي لِلْمَيِّتِ السُّؤال والامتحان وما بعدهما، والدَّلِيل قد أبانَ عن ذلك، والعقل لا يُجِلُّهُ، فيلزم التَّصديق بما وراء ذلك من السُّؤال والخطاب، والعذاب والتَّعيم للمقبور.

### والبراهين على حصول هذا النوع من الحياة كثيرة:

منها ما جاء في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه المشهور في تشييعهم مع نبيهم صلى الله عليه وآله جنازة رجل من الأنصار، حيث قال النَّبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، تَوَلَّى إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، يَبْشُرُ الْوُجُوهَ...»، والشَّاهد فيه قوله صلى الله عليه وآله بعد ذلك: «فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكًا، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رُبُّكَ؟...» الحديث<sup>(١)</sup>.

قال ابن القَيِّم معلقًا على هذا الحديث: «قد كفانا رسول الله صلى الله عليه وآله أمر هذه المسألة، وأغنانا عن أقوال النَّاس؛ حيث صرَّح بإعادة الرُّوح إليه»<sup>(٢)</sup>.

وقد أورد ابنُ رجب آثارًا كثيرةً عن السَّلَف، تشهد لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ثُمَّ أعقَّب ذلك بقوله: «... فهؤلاء السَّلَفُ كُلُّهُمْ صرَّحُوا بأنَّ الرُّوح تُعاد إلى البَدَن عند السُّؤال، وصرَّحَ بمثل ذلك طوائفٌ من الفقهاء والمتكلِّمين من أصحابنا وغيرهم؛ كالقاضي أبي يعلى وغيره، وأنكر ذلك طائفةٌ منهم: ابن حزم وغيره، وذكر أنَّ السُّؤال للرُّوح خاصَّة، وكذلك سماع الخطاب، وأنكر أنَّ تُعاد الرُّوح للجسد في القَبْرِ للعذاب وغيره.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (رقم: ١٨٥٣٤)، يقول البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص/٣٧): «هذا حديث كبير، وصحيح الإسناد، رواه جماعة الأئمة الثقات عن الأعمش»، والحديث حسنه ابن تيمية في «الفتاوى» (٤/٢٩٠)، وقال ابن القَيِّم في «الروح» (ص/٦٥): «الحديث صحيح لا شك فيه، رواه عن البراء جماعة»، وأفاد أن الدارقطني جمع طرقه في جزء مفرد.

(٢) «الروح» (ص/٤١).

وقالوا: لو كان ذلك حقاً لَلَزِمَ أن يموت الإنسان ثلاث مرّات، وبحيا ثلاث مرّات، والقرآن دلٌّ على أنهما مَوْتَتان وحياتان<sup>(١)</sup>: وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ فإنَّ حياة الرُّوح ليست حياة تامّةً مستقلّةً كالحياة الدُّنيا، كالحياة الآخرة بعد البعث، وإنّما فيها نوع اتّصالٍ بالبدن، بحيث يحصل شعور للبدن، وإحساس بالنّعيم والعذاب وغيرهما؛ وليس هو حياة تامّة حتّى يكون انفصالُ الرُّوح به موتًا تامًّا! وإنّما هو شبيهٌ بانفصالِ روح النَّائم عنه، ورجوعها إليه؛ فإنَّ ذلك يُسمّى موتًا وحياةً<sup>(٢)</sup>. وليست تُشترط سلامة البنية وعدم انتقاضها ليصحَّ حلول الرُّوح فيها، فإنَّ هذا مدفوعٌ من وجهين:

**الأوّل:** أنَّ البنية لا تنتقض بالموت نفسه، فقد يبقى بعضُ الموتى في قبورهم على بنيتهم زمانًا ولا يتغيّر حالهم، وقد ثبت النصُّ بتخصيص الأنبياء ﷺ بذلك<sup>(٣)</sup>؛ وكذا دلّت المشاهدة على تحقُّقه لبعضِ الموتى<sup>(٤)</sup>.

**الثاني:** أنّه وإن انتقضت بعض البنية؛ فلا يمنع هذا الانتقاض من حلول الرُّوح بالباقي من بدن الميت، ولهذا فإنّه من المشاهد قطعُ يدي الحيوان ورجليه وهو حيٌّ، وقد عقد البيهقي بابًا في كتابه «إثبات عذاب القبر» وسَمَّاهُ بِـ «باب: جواز الحياة في جزءٍ منفرد، وأنَّ البنية ليست من شرط الحياة، كما أنّها ليست من شرط الحيّ»، وفي ذلك جواز تعذيب الأجزاء المتفرقة<sup>(٥)</sup>.

(١) يشيرون إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آتِنَا الْفَتْنَيْنِ وَلَكِنَّ الْفَتْنَيْنِ﴾ [التكوير: ١١].

(٢) «أحوال القبور» (ص/ ٨٣).

(٣) كالحديث الذي أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الصلاة، باب: الاستغفار، رقم: ١٥٣١)، والنسائي في «السنن» (ك: الجمعة، باب: كثار الصلاة على النبي يوم الجمعة، رقم: ١٣٧٤)، وابن ماجه في «السنن» (ك: إقامة الصلاة، باب: في فضل الجمعة، رقم: ١٠٨٥) من حديث أوس بن أوس ؓ قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»، وصحّحه الثوري في «الأذكار» (ص/ ١١٥)، وابن قيم الجوزية في «جلاء الأفهام» (ص/ ٨٠).

(٤) كما حصل -مثلا- لجابر بن عبد الله ؓ حين غيّر قبر والده ﷺ المُستشهد في أحد، حيث يقول: «... فَأَخْرَجْتَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتَهُ هُنَيْةً غَيْرَ أَذْنُهُ»، رواه البخاري في (ك: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلّة، رقم: ١٣٥١).

(٥) «إثبات عذاب القبر» للبيهقي (ص/ ٦٤).

والله تعالى قادرٌ على إعادة الروح إلى جميع البدن، وإلى بعض أجزائه، وكلاهما في متعلق قدرة الرب سواء، ﴿إِذَا أَرَادَ سَيِّئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يَز: ٨٢].

فلذا تبيّن اختلاف تعلق الروح بالجسد في البرزخ عنه في الدنيا، فقد فسّد تبعاً لذلك قول المخالف: أن فقد الميّت لأدوات الإحساس يُفقدّه الشعور بالعذاب أو النعيم؛ وذلك أن الحقيقة الشرعية دلّت على أن الإنسان مُرَكَّب من نفس وبدن، وانقسام الدور إلى ثلاث: دار الدنيا، ودار البرزخ، والدار الآخرة، ولكل واحد من هذا الدور أحكامها التي تختص بها عن غيرها.

فالله تعالى جعل أحكام الدنيا: على الأبدان، والأرواح تبع لها؛ ولذا أناط الأحكام الشرعية على ما يظهر من اللسان والجوارح، وإن أضمرت النفوس خلافة.

وجعل أحكام البرزخ: على الأرواح، والأبدان تبع لها، وتجري أحكامه على الأرواح، فتسري على الأبدان نعيمًا أو عذابًا، بحسب تعلقها به. وجعل أحكام دار القرار: على الأرواح والأبدان معاً<sup>(١)</sup>.

فمن مآثل بين هذه الدور في الأحكام، وسأوى بينها، فقد خالف مقتضى البراهين الشرعية، والدلائل العقلية؛ إذ العقل يمنع من الجمع بين المختلفات، كما يأمي التفريق بين المتماثلات.

فلذا عُلِمَ هذا الاختلاف بين الدور: زال الإشكال، وانقشعت حُجُب الحيرة. واستبان «أن النار التي في القبر والخضرة: ليست من نار الدنيا، ولا زرع الدنيا، وإنما هي من نار الآخرة وخضرتها، وهي أشد من نار الدنيا، فلا يحس بها أهل الدنيا؛ فإن الله يُحمي عليه ذلك الثراب والحجارة من تحته، حتى تكون أعظم حرًا من جمر الدنيا، ولو مسّها أهل الدنيا لم يحسوا بذلك، وقدرة الرب تعالى أوسع وأعجب من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «الروح» لابن القيم (ص/٦٣).

(٢) «الروح» (ص/٦٦).

وَمِنْ لَطْفِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَنْ صَرَفَ أَبْصَارَنَا وَأَسْمَاعَنَا عَنْ إدْرَاكِ مَا يَحْصُلُ لِلْمَدْفُونِينَ؛ رَحْمَةً بِعِبَادِهِ، لَعَلَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ قُدِّرَ لَهُمْ لَا تَثْبُتُ عَلَى رُؤْيَا الْعَذَابِ وَسَمَاعِهِ، وَاخْتِبَارًا لَنَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْغَيْبُ شَهَادَةً لَأَمَنَّ كُلُّ النَّاسِ، وَلَزَالَ أَصْلُ الْجَزَاءِ، وَلَمَّا حَصَلَ التَّمَايُزُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذَا وَفَاقَ أَهْلَ السُّنَّةِ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْعَذَابُ وَالتَّعْلِيمُ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تُنْعَمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مَنْفَرَدَةً عَنِ الْبَدَنِ، وَتُنْعَمُ وَتُعَذَّبُ مُتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ، وَالْبَدَنُ مُتَّصِلٌ بِهَا؛ فَيَكُونُ التَّعْلِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ مُجْتَمِعِينَ، كَمَا تَكُونُ عَلَى الرُّوحِ مَنْفَرَدَةً عَنِ الْبَدَنِ»<sup>(٢)</sup>.

**فَالْحَاصِلُ:** أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعُقُولِ مَا يَحِيلُ أَنْ يَمَسَّ الْأَيْدَانِ مِنَ الْعَذَابِ أَوْ التَّعْلِيمِ مَا لَا يَحْسُ بِهِ النَّاسُ فِي الدُّنْيَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخَرْقِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٠].

فَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَجْرِي كُلُّهُ لِلْمَيِّتِ الْكَافِرِ أَثْنَاءَ مَوْتِهِ، يُعَذَّبُ بِضَرْبِ وَجْهِهِ وَذُبُرِهِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ حَوْلَهُ يَرَى ذَلِكَ، وَلَا هُوَ يَشْعُرُ بِهِ إِنْسَانًا، «فَلَنْ مَا وَهَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ نِعْمَةِ الْحَوَاسِّ مُنَاسِبٌ لضعفه وعجزه، فَكَانَتْ حَوَاسُّهُ عَلَى قُدْرِهِ فِي الْخَلْقِ، وَمَهْمَا جَاهَدَ الْإِنْسَانُ لِلْبُلُوغِ بِهَا إِلَى حَدٍّ يُفُوقُ طَبِيعَتَهَا الْبَشَرِيَّةَ الْمُتَّصِفَةَ بِالنَّقْصِ وَالْعِجْزِ: فَلَنْ يُفْلَحَ، لِأَنَّ هَذَا قَسْمُهُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ، وَهَذَا الْقَسْمُ وَالْخَلْقَةُ جَارِيَةٌ عَلَى مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الْعَالِمِ بِوُجُوهِ الْمَصَالِحِ، وَأَفْنَانِ الْخَيْرِ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي هَذَا بَطْلَانُ الدَّعْوَى الثَّانِيَةِ فِي إِحَالَةِ الصَّرُورَةِ الْحَسِيَّةِ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٣٤-٥٣٥).

(٢) نقله عنه ابن القيم في «الروح» (ص/٥١).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٣٣).

أما استدلال المعترض بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَةَ﴾ على انتفاء قدرة الميت على السَّمْع لفقد آلة ذلك:

فمثال منه مندرج فيما يسميه الجدليّون بـ «الاستدلال بمحلّ الشاهد»! وليس يصحّ في باب الاحتجاج؛ ذلك أنّه قد يُقال: بأنّ نفي السَّمْع في الآية هو لاختلاف أحكام الدّارَيْن، وانتفاء قناة التّواصل بينهما، إلّا بنصّ شرعيّ يثبت ذلك لبعض الأعيان<sup>(١)</sup>، وليس لكون الميت فاقدًا للقدرة على جنس السَّمْع لفقد آله كما يدّعيه المعترض.

على أنّ من العلماء من يذهب أنّ المرأ من السَّمْع في الآية ما هو بمعنى الانتفاع والاستجابة، «فإنّه في سياق خطاب الكفّار الذين لا يستجيبون للهدي ولا للإيمان إذا دُعوا إليه.

نظير ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَفْئَادٌ لَا يَشْعُرُونَ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٢٩]، فالآية في نفي السَّمْع والإبصار عنهم، لأنّ الشّيء قد يُنفى لانتهاء فائدته وثمرته، فإذا لم ينتفع المرء بما يسمعه ويبصره، فكأنّه لم يسمع ولا يبصر، فسماع الموتى هو بهذه المثابة<sup>(٢)</sup>.

والذي يتعقد القلب عليه في هذا الباب: أنّ ما يجري للميت من صنوف العذاب والتّعذيب؛ وكيفية بصره وسمعه، ليس من جنس المعهود في هذه الدُّنيا.

(١) كالذي أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم: ١٣٣٨)، مسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، رقم: ٢٨٧٠) من أنّ «العبد إذا وُضع في قبره، وتولّى وذهب أصحابه، حتّى إنّهُ ليسمع قرع نعالهم...».

وما أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: قتل أبي جهل، رقم: ٣٩٧٦)، ومسلم مختصرًا في (ك: الجنة وصفة نعيمها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، رقم: ٢٨٧٥) من قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه جوابًا لاستغرابه مناداة أهل القليب وهم أموات: «والذي نفس محمّد بيده، ما أستمع لما أقول منهم»، قال قتادة راوي الحديث: أحياهم الله حتّى أستمعهم قوله؛ توبيخًا، وتصنييرًا، وتوبيهًا، وحشرةً، وندامةً.

(٢) «أحوال القبور» لابن رجب (ص/٨١).

وفي تقرير هذا المعنى يقول ابن القيم: «سرُّ المسألة: أنَّ هذه السَّعة، والضَّيق، والإِضاءة، والخُضرة، والنَّار؛ ليس من جنس المعهود في هذا العالم، والله سبحانه إنَّما أشْهَدَ بني آدم في هذه الدَّار ما كان فيها ومنها، فأما ما كان من أمر الآخرة فقد أسبَلَ عليه الغطاء؛ ليكون الإقرارُ به، والإيمان به سببًا لسعادتهم»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «الزَّوج» (ص/ ٧١).

### المبحث الثالث عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه





## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عَمْرِو رضي الله عنه، فَقَالَ: مَهَلًا يَا بُنَيَّةُ! أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عَمْرُو رضي الله عنه جَعَلَ صَهِيبٌ رضي الله عنه يَقُولُ: «وَأَخَاهُ!» فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: يَا صَهِيبُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ؟» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قَالَ: تُوُفِّيت ابْنَةُ لِعُثْمَانَ رضي الله عنه بِمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عَمْرِو وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا -أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنْبِي- فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رضي الله عنه لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

---

(١) أخرجه البخاري دون القصة في (ك: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، رقم: ١٢٩٢)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت بيمض بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٩٠)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

فقال ابن عباس رضي الله عنه: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء، إذا هو بركبٍ تحت ظلِّ سَمرة، فقال: اذهب، فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرتُ، فإذا صهيب رضي الله عنه، فأخبرته، فقال: ادعُه لي، فرجعتُ إلى صهيب، فقلت: إرتحل فالحق أمير المؤمنين، فلمَّا أُصيب عمر دخل صهيب يبكي، يقول: وَآخَاهُ!.. وَآخَاهُ! فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب، أتبكي عليَّ وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس رضي الله عنه: فلمَّا مات عمر رضي الله عنه ذكرْتُ ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رَجِمَ الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بَبْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا يُزِدْ وَابِدَةً وَلَا يُزِدْ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «عِنْدَ ذَلِكَ وَاللهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى»، قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر رضي الله عنه شيئًا». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن عروة بن الزبير قال: ذُكر عند عائشة رضي الله عنها قول ابن عمر: الميِّت يُعَذَّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فقالت: رَجِمَ الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئًا فلم يحفظه، إنما مرَّت عليَّ رسول الله ﷺ جنازةً يهوديٍّ وهم يبكون عليه، فقال: «أَنْتُمْ تَبْكُونَ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ» أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٨٨)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٣١).

## المَطْلَب الثاني

### سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

### لأَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

ينحصر مُجْمَلُ ما أورده المعاصرون مِن معارضاتٍ لهذه الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ في واحدةٍ: وهي دعوَاهم أَنَّها مُصادمةٌ لِصَرِيحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَالْلهُ تَعَالَى في غير مَوْضِعٍ مِنْهُ يَنْفِي عَنِ الْإِنْسَانِ حَمْلَ أَوْزَارِ غَيْرِهِ وَتَبْعَاتِ أَفْعَالِهِمْ مِمَّا لَا دَخَلَ لَهُ فِيهَا.

وفي تقرير هذا الاعتراضِ، يقول (جعفر السَّبحاني):

«هذه الرَّوَايةُ وإن رواها مسلم بطرقٍ مختلفة، لكنَّها مَرْفُوضَةٌ جَدًّا، لِأَنَّهَا تخالف صريح القرآن، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَنْ تَنصُرَهُ مِثْلُ بَأْسِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَا بِحَمَلِهَا وَلَا بِحَمْلِ مَنَّهُمْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الْكَافِرُونَ: ١٨].

فكيف يمكن أن نقبلَ أَنَّ الْمَيِّتَ الْبَرِيَّ يُعَذَّبُ بفعل الغير، وهو شيء يرفضه العقل والفطرة؟!.. ولأجل ذلك رَدَّتِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ هذه الرَّوَايةَ<sup>(١)</sup>.

ويقول (محمَّد الغزالي) مُستغْرِبًا مِنْ بقاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى قَبُولِ هذا الرَّوَاياتِ: «إِنَّهَا -يعني عائشة- تردُّ ما يخالف القرآن بجرأَةٍ وثقةٍ، ومع ذلك فإنَّ

(١) «المحدث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٥٥).

هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مُثْبِتًا في الصَّحاح!.. والخطأ غير مُستبعد على راوٍ، ولو كان في جلاله عمر!«<sup>(١)</sup>.

ويقول (أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري) مُعَقِّبًا على حديث ابن عمر: «نَجِدُ صُورًا يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ؛ نَجِدُ ذَلِكَ فِي صُورِ ظَهَرَ فِيهَا تَنَافِي التَّنَاقُضِ أَوْ التَّضَادِّ فِي أَذْهَانِنَا لَا فِي الْوَاقِعِ، كَالْخَبَرِ الصَّحِيحِ: بِأَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِيكَاةِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، مَعَ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ بِأَنَّهُ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. الرَّجْحَانُ هَاهُنَا تَعَيَّنَ فِي الْعَقْلِ تَعَيُّنًا لَا احْتِمَالَ فِيهِ، بِأَنَّ تَعَذِيبَ اللَّهِ لِلْمَيِّتِ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ: لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي أَوْجِبَهُ رَبُّنَا عَلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ حَرَّمَ الْقُلُومَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنَ عَصْمَةِ الشَّرْعِ الَّتِي حَكَّمَ بِهَا الْعَقْلَ ابْتِدَاءً، وَتَنَافِي مَا بَيَّنَّهُ الشَّرْعُ: أَنَّ الْمَكْلُوفَ مَسْئُولٌ عَمَّا جَنَاهُ مَبَاشَرَةً، أَوْ بِتَسْبِيبٍ، وَلَيْسَ مَسْئُولًا عَنْ جَنَايَةٍ غَيْرِهِ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٢-٢٣) بتصريف يسير.

(٢) «قانون التوفيق بين الدين والعقل» لابن عقيل الظاهري (ص/٢٢)، نقلًا عن «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٣).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ  
عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

لا شَكَّ أَنَّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ عَلَمَانِ  
مِنْ أَعْلَامِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الرَّدَّ  
مِنْهُمَا لِلخَبَرِ لَيْسَ عَنْ تَقْدِيمِ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ! - كَمَا تَوَهَّمَهُ هَؤُلَاءِ الطَّاعِنُونَ فِي  
الْحَدِيثِ -، وَإِنَّمَا تَقْدِيمًا لِمَا يَرِيَانَهُ دَلَالَةُ نَقْلِيَّةٍ قَاطِعَةٍ عَلَى دَلَالَةِ نَقْلِيَّةٍ ظَنِّيَّةٍ؛ وَفَرْقٌ  
بَيْنَ الْمُوجِبِينَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَخْبَارِ.

فَهَا هِيَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَجْهَرُ بِأَنَّ مَقْتَضَى اسْتِنكَارِهَا لِلْخَبَرِ: مُنَاقَضَتُهُ لآيَةٍ: ﴿وَلَا  
تَزِدْ وَلَا تُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]، مَعَ مَا نَقَلْتَهُ هِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ لَفْظٍ آخَرَ  
يُخَالِفُ لَفْظَ عَمْرِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما لِلْحَدِيثِ.

فَكَانَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ مُوجِبًا عِنْدَهَا لِتَقْدِيمِ لَفْظِ رَوَايَتِهَا هِيَ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهَا  
مِمَّا ظَنَّتَهُ مُعَارِضًا لظَاهِرِ الْقُرْآنِ؛ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْاِعْتِدَادُ مِنْهَا بِلَفْظِ رَوَايَتِهَا دُونَ  
لَفْظِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَمْرٌ قَدْ أَخْطَأَتْ فِيهِ رضي الله عنها.

يَقُولُ الْخَطَّابِيُّ: «الرَّوَايَةُ إِذَا ثَبَّتَتْ، لَمْ يُمَكَّنْ إِلَى دَفْعِهَا سَبِيلٌ بِالظَّنِّ، وَقَدْ  
رَوَاهُ ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: عَمْرٌ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَالْمَغِيرَةُ؛ وَلَيْسَ فِيمَا حَكَتْ  
عَائِشَةُ مِنْ مَرُورِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا مَا يَدْفَعُ رَوَايَةَ عَمْرِ

والمغيرة، لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً، وكل واحد منهما غير الآخر<sup>(١)</sup>.

وبتأملنا في دعاوي المعاصرين في إنكار هذا الخير، نلاحظ أنها تركز على أمرين، لم يُصِيب المخالفون في تصحيح أصله الذي ابْتُنِيَ عليه إنكاره<sup>(٢)</sup>:  
الأول: توهمهم أن ظاهر الحديث مُعاقبة الميت بلا وزير اقترفه، ولا ذنب جناه؛ هذا قادهم إلى القول بـ:

الثاني: أن هذا الظاهر مدفوع بيقين العقل وضرورة الشرع.  
والحقيقة: أن ظاهر الحديث لا ينافية العقل؛ فضلاً عن الدلائل الثقلية، وما ظنوه منافياً لهذا الظاهر، ليس هو مدلوله ولا ظاهره، بيان ذلك:  
أن المعارضين قَصَرُوا معنى (العذاب) على (العقاب)، والصواب: أن العذاب أعم من العقاب؛ فكل عقاب عذاب بلا عكس.

والذي يُبرهن على هذه الدعوى الدلائل التالية:

تسمية الله تعالى على لسان أبيوب رضي الله عنه ما ابْتُلِيَ به عبده عذاباً، فقال: ﴿إِنِّي مَسِيئٌ الشَّيْطَانُ يُصَوِّرُ وَعَذَابٌ﴾ [سورة ق: ٤١]، والعذاب هنا بمعنى: الضَرْفُ في بدنه وأهله الذي ابتلاه الله به<sup>(٣)</sup>، لا على سبيل العقوبة له رضي الله عنه؛ وإنما ابتلاء له.

ومن البراهين الدالة على بطلان قصر مفهوم العذاب على العقاب:  
ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ، فإِذَا قُضِيَ أَحَدُكُمْ نَهْمَتُهُ مِنْ سَفَرِهِ، فَلْيَمْجُلْ بِالرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(٤)</sup>، فَسَمِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم السَّفَرُ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ، ومعلوم أنه إنما أراد الألم الحاصِلَ للمسافر، وليس هو على جهة العقاب.

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٦٨٤).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٦٤-٦٧).

(٣) انظر «جامع البيان» لابن جرير (١٠٦/ ٢٠-١٠٧).

(٤) رواه البخاري في (ك: العمرة، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم: ١٨٠٤).

ومن براهين ذلك أيضًا: أنَّ من العقوبات ما يصيب غير المُعاقَب؛ فيكون مصيبةً في حقِّه، كما قال ﷺ: «إذا أنزل الله بقوم عذابًا أصاب المُعَذَّبَ مَنْ كان فيهم، ويؤمنوا على نياتهم»<sup>(١)</sup>.

فإذا تَحَصَّلَ من ذلك عموم معنى العقاب، عَلِمَ أنَّ ما يجده الميت من الألم بسبب النِّياحة عليه:

قد يكون عقوبةً له؛ إن كان من سُنَّةِ أهله ففعل ذلك، ولم ينهم، أو أمر به بعد موته، وهذا مذهب البخاريّ البين من تبويبه للحديث بقوله: «باب: قول النبي ﷺ: يُعَذَّبُ الميت ببعض بكاء أهله عليه، إذا كان النُّوح من سُنَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون ما يجده من الألم جرأ ذلك هو من جنس الضَّغطة، وانتهاز الملكين، والمرور على الصُّراط، وغيرها من أهوال يوم القيامة، فهذه الآلام تكون سببًا لتكفير خطايا المؤمن، وهذا ما نحا إليه جُلَّةُ من العلماء؛ كابن جرير الطبري، والقاضي عياض<sup>(٣)</sup>.

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية:

«فهذا الحديث قبله أكابر الصحابة مثل عمر، وهو يُحَدِّث به حين طعن، وقد دخل عليه المهاجرون والأنصار، وينهى صهيبيًا عن النِّياحة، ولا ينكر ذلك أحد؛ وكذلك في حال إمرته يعاقب الحي الذي يُعَذَّب الميت بفعله، وتلقاه أكابر التابعين مثل سعيد بن المسيب وغيره، ولم يَرُدُّوا لَقْفَه ولا معناه.

والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين هو الصُّواب؛ فإنَّ النبي ﷺ قال: (يُعَذَّب)، ولم يقل: (يُعاقب)؛ والعذاب أعمُّ من العقاب... فالعذاب هو: الآلام التي يُحَدِّثُها الله تعالى؛ تارةً يكون جزاءً على عَمَلٍ فيكون عقابًا، وتارةً يكون

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: إذا أنزل الله بقوم عذابًا، رقم: ٧١٠٨)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم: ٢٨٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٩/٢)، ونسب النووي هذا المذهب إلى الجمهور، انظر كتابه «المجموع» (٣٠٨/٥).

(٣) انظر «إكمال المعلم» (٣٧١/٣-٣٧٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٥٥/٣).

تكفيراً للسَّيِّئَاتِ . . ثُمَّ ذَلِكَ الْأَلَمُ الَّذِي يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ فِي الْبَرْزَخِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ ذَنْبٌ: مِنْ جَنْسِ الضَّغْطَةِ، وَانْتِهَارِ مَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَمِنْ جَنْسِ أَهْوَالِ الْقِيَامَةِ؛ يَكْفُرُ اللَّهُ بِهِ خَطَايَا الْمُؤْمِنِ، وَيَكُونُ مِنْ عَقُوبَةِ الْكَافِرِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ الْمَتِينِ مِنْ هَوْلِ الْأَعْلَامِ بِمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ بِهِ (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ) فِي دَعْوَاهِ مَنْافَاةَ هَذَا الْأَلَمِ لِتَبْشِيرِ الْمُؤْمِنِ عِنْدَ مَوْتِهِ بِعَدَمِ الْحُزَنِ! حَيْثُ قَالَ:

«وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَتَأَلَّمُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِبُكَاءِ أَهْلِهِ مُخَالَفٌ لِلآيَةِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا نَتَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَحْزَنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْأَمْرِ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٣٠]، رَوَى ابْنُ كَثِيرٍ أَنَّ ذَلِكَ الْمَمُوتَ، وَنَقَلَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: (يَبْشِرُونَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَفِي قَبْرِهِ، وَحِينَ يُبْعَثُ)، وَعَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَجْمَعُ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا، وَهُوَ حَسَنٌ جَدًّا، وَهُوَ الْوَاقِعُ! فَإِنْ يَتَعَذَّبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟ إِنَّ اللَّهَ مَطْمَئِنُّهُ عَلَى مَا تَرَكَ وَمَا سَيَلَقَى<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: الَّذِي فِي الْآيَةِ: تَبْشِيرِ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ «لَا تَخَافُوا مَا تَقْدُمُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا خَلَفْتُمْ مِنْ دُنْيَاكُمْ مِنْ أَهْلِ وَوَلَدٍ، فَإِنَّا نَخْلُفُكُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ»<sup>(٣)</sup>، فَطَمَأْنَنُتُهُمُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى مُصِيرِهِ الْآخِرِيِّ تَنْفِي خَوْفِهِ مِمَّا يَقْدُمُ عَلَيْهِ، وَالتَّبْشِيرِ لَهُ بِرِعَايَةِ أَهْلِهِ مِنْ بَعْدِهِ غَايَةً مَا فِيهِ ذَهَابُ حُزْنِهِ عَلَى فَقْدِهِمْ وَإِعَالَتِهِمْ.

وهذا -كما ترى- لا يَنْفِي أَنْ يَجِدَ هَذَا الْمُبَشِّرُ شَيْئًا مِنَ الْأَلَمِ إِذَا سَمِعَ بُكَاءَ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْأَلَمِ عِنْدَ الضَّغْمَةِ، وَعِنْدَ انْتِهَارِ الْمَلَائِكِينَ لَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا دَخَلَ لَهُ بِالْحُزَنِ الْمَنْفِيِّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

(١) «جَوَابُ الْأَعْرَاضَاتِ الْمَصْرِئَةِ» (ص/٦٢-٧٢).

(٢) «السَّيِّئَاتِ» بَيْنَ أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص/٢٤).

(٣) مِنْ كَلَامِ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، انْظُرْ «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (٢٠/٤٢٧).



وبهذا يَسلم الحديث ممَّا وُجَّهَ إليها مِن نَقَدَاتٍ، والحمد لله على ما كشف  
من المُشكِلات.



## المبحث الرابع عشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة  
لحديث الشفاعة الكبرى



## المطلب الأول

### سوق حديث الشفاعة الكبرى

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْقَرْنَ نِصْفَ الْأَذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ؛ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَيُشْفَعُ لِقَضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحُلِيِّ الْبَابِ، فَيَوْمِئِذٍ يَبْعَثُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ»، رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتني رسول الله ﷺ يوماً بلحم، فرفع إليه الدُّرَّاعَ، وكانت تعجبه، فنَهَسَ منها نَهْسَةً، فقال: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسَمِّعُهُمُ الدَّاعِيَ، وَيَتَقَدَّمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْقَمَمِ وَالْكَرْبِ مَا لَا يَطِيقُونَ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا نَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: إِنْتَوَا آدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمَ، ابْنَتِ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، إِشْفِيعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ، فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي! اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ.

(١) في (ك: الزكاة، باب: من سأل الناس تكسراً، رقم: ١٤٧٥).

فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أوّل الرُّسل إلى الأرض، وسَمَّاكَ الله عبدًا شكورًا، إشفع لنا إلى ربِّك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنّه قد كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي نفسي! إذهبوا إلى إبراهيم ؑ، فيأتون إبراهيم، فيقولون: أنت نبيّ الله وخليفه من أهل الأرض، إشفع لنا إلى ربِّك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم إبراهيم: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسي نفسي! إذهبوا إلى غيري، إذهبوا إلى موسى.

فيأتون موسى ؑ، فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، فضَّلَكَ الله برسالاته، وبتكليمه على النَّاس، إشفع لنا إلى ربِّك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى ؑ: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنّي قتلت نفسًا لم أؤمر بقتلها، نفسي نفسي! إذهبوا إلى عيسى ؑ.

فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله، وكَلَّمَت النَّاس في المهد، وكلمةً منه ألقاها إلى مريم، وروح منه، فاشفع لنا إلى ربِّك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى ؑ: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر له ذنبًا، نفسي نفسي! إذهبوا إلى غيري، إذهبوا إلى محمّد ﷺ.

فيأتوني فيقولون: يا محمّد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وغفر الله لك ما تقدّم من ذنبك، وما تأخّر، إشفع لنا إلى ربِّك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأنطلق، فأتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربِّي، ثم يفتح الله عليّ ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه لأحد قبلي، ثم يُقال: يا محمّد، ارفع رأسك، سلّ تعطه، إشفع تُشَفِّع، فارفع رأسي، فأقول: يا ربّ،

أُمَّتِي أُمَّتِي، فيُقال: يا مُحَمَّد، ادخل الجنة مِن أُمَّتِكَ مَن لا حساب عليه مِن الباب الأيمن مِن أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك مِن الأبواب، والذي نفس مُحَمَّد بيده، إِنَّ ما بين المصراعين مِن مصاريع الجنة لَكَمَّا بين مكَّة وهَجَرَ، أو كما بين مكَّة وبُصرى<sup>(١)</sup>. متَّفَق عليه<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَمَتَّكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمَدُكَ﴾ رقم: ٤٧١٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ١٩٤)، واللفظ لمسلم.

## المَطْلَب الثاني

### سَوِّقْ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

#### لحديث شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْكَبْرَى

مع قيام البراهين الثَّقَلِيَّةِ الْكَثِيرَةِ عَلَى ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ النَّبَوِيَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنَّ فَرِيقًا مِنْ مُخَالِفِي أَهْلِ السُّنَّةِ اسْتَرْوَحُوا إِلَى مُدَافَعَتِهَا وَعَدَمِ التَّصَدِيقِ بِهَا، وَحَاصِلُ مَوَاقِفِهِمْ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْكَبْرَى لَا يَخْرُجُ عَنْ مَقَامَيْنِ:

الأول: مُعَارَضَاتٌ مُجْلَبَّةٌ عَلَى أَصْلِ الشَّفَاعَةِ.

الثاني: مُعَارَضَاتٌ سَبَقَتْ لِانْكَارِ بَعْضِ مُتَعَلِّقَاتِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ.

فَأَمَّا الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِيمَا أُورِدَ عَلَى أَصْلِ الشَّفَاعَةِ مَا تَضَمَّنَتْ:

المعارضة الأولى: وهي دَعَاوَاهُمْ أَنَّ جَرِيَانَ الشَّفَاعَةِ عَلَى يَدِ الشُّفَعَاءِ يَقْتَضِي مِشَارَكَةَ اللَّهِ فِي مُلْكِهِ، وَمُنَازَعَتَهُ فِيمَا قَفَرْدَ بِهِ.

وَمِمَّنْ قَنِعَ بِهَذِهِ الدَّعْوَى فِي رَدِّ أَخْبَارِ هَذَا الْبَابِ: (مُصْطَفَى مُحَمَّد) <sup>(١)</sup>، وَهُوَ مَعَ جَرِّصِهِ عَلَى عَقْلَنَةِ التَّصَوُّرَاتِ، مُضْطَرِبٌ فِي هَذَا الْبَابِ بِخَاصَّةٍ اضْطِرَابًا ظَاهِرًا، فَتَارَةً يُنْكِرُ الشَّفَاعَةَ فِي الظَّاهِرِ، وَتَارَةً يُظْهِرُ اسْتِحْسَانَ مَنْ أَثْبَتَهَا بِقُيُودِهَا؛ وَإِنْ كَانَ جَانِبُ التَّنْفِي عِنْدَهُ ظَاهِرَ التَّغْلِيْبِ.

---

(١) مُصْطَفَى كِمَالِ مُحَمَّدٍ: طَبِيبٌ وَمُفَكِّرٌ مِصْرِيٌّ، كَانَ مَتَأَثِّرًا بِمَوْجَةِ الشَّيْعَةِ الْمَلْحَدَةِ، ثُمَّ تَابَ، وَتَفَرَّغَ لِلْكِتَابَةِ مِنْ عَامِ ١٩٦٠م، فَبَلَغَ مَا نَشَرَهُ زَهَادٌ تَسْعِينَ كِتَابًا مَتَنُوعًا فِي الدِّينِ وَالْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ، مِنْهَا كِتَابُهُ: «حَوَارٍ مَعَ صَدِيقِي الْمَلْحَدَةِ»، وَشُهِرَ بِحِقَاقَتِهِ التَّلَفُّزِيَّةِ (الْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ).



ففي تقرير إنكاره للشِّفاعةِ الكُبرى، يقول: «جمعيَّة الشِّفاعةِ كُلُّها لله وحده، كما ذَكَر القرآن، وكرَّر في مُحكم آياته، وأنَّه لا يُشرك في حُكمه أحدًا .. وليس لله مُنافسٌ في هذا، ولا يجوز أن يكون له مُنافس»<sup>(١)</sup>.

ثمَّ يُقرَّر بأنَّ الاعتقادَ بالشِّفاعةِ لَوْنٌ مِنَ الشُّرْكِ خَفِيٍّ! وذلك أنَّه «لا يصلح الإنسان أو المَلِك، أو رئيسُ الملائكة، أو أبو الأنبياء، أن يكون له شريك على أيِّ مُستوى .. وهو مُتفرد بالأمر والحُكم، ولا يجوز أن يتدخَّل أحد، أو أن يُعدَّل أن يُبدَّل في حُكمه .. وهذا جوهرُ الإسلام، وبدايَةُ هذا الشُّرْكِ الخَفِيٍّ كان معناها انحذارُ الإنسان ..»<sup>(٢)</sup>.

ويزيد (نيازي) عليه تشنيعًا على مَنْ يؤمن بأحاديث هذا الباب بقوله:  
«إنَّ الكلامَ الَّذي سَمِعناه، مَهْمَا كان جميلًا وأحببناه، فَإِنَّهُ مُجرَّد وهمٍ وخيالٍ لا أصل له أبدًا، وإشراكٌ بالله، إذ كيف يريد لنا جنودُ السُّلطان أن نعوذ ونُشرك بالله مرَّةً أُخرى بالإيمان من جديد بوجود شُفعاء مع الله؟! مع أنَّنا نعلم أنَّ سبب تسمية أهل الجاهليَّة القديمة من قريش والجزيرة العربيَّة بالمُشركين، أنَّهم كانوا يُشركون مع الله شُفعاءهم، أليس هذا هو الصَّحيح؟ أم هل نسينا آيات القرآن الكريم الَّتِي تُنكر الشِّفاعة، وتحصرُها بالله تعالى في الآيات الثَّالثة:

﴿قُلْ لِلَّهِ الشِّفَعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزُّمَر: ٤٤].

﴿لَمَّا نَفَعَهُمْ شَفَاعَةُ النَّبِيِّينَ﴾ [الزُّمَر: ٤٨].

﴿أَلَيْسَ لَهُمْ رَبُّ دُونِهِ وَكَوْنًا لَا شَيْعٌ لَهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

﴿أَوِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ﴾ [الزُّمَر: ٤٣]<sup>(٣)</sup>.

(١) «الشِّفاعة» لمصطفى محمود (ص/٤٨).

(٢) «الشِّفاعة» لمصطفى محمود (ص/١١٣).

(٣) «دين السلطان» لنيازی عز الدين (ص/٩٢٥).

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي: فَمِنْ الْمُعَارَضَاتِ الْمَقُولَةِ عَلَى بَعْضٍ مَا تَضَمَّنَتْ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ الْكَبِيرِ:

المعارضة الثانية: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الرُّسُلِ الْعَصْمَةَ مِنَ الْمَعَاصِي، فَصُدُّوْهَا مِنْهُمْ -كَمَا يَثْبُتُهُ الْحَدِيثُ- قَادِحٌ فِي تِلْكَ الْعِصْمَةِ، وَمُنَاقِضٌ لِأَمْرِ اللَّهِ أَقْوَامَهُمْ بِاتِّبَاعِهِمْ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (مُحَمَّدٌ صَادِقُ النَّجْمِيِّ): «الْغَايَةُ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ هِيَ طَاعَتُهُمْ وَالْإِنْقِيَادُ لَهُمْ، وَمَشِيتُهُ ﷺ تَعَلَّقَتْ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُطَاعِينَ مِنَ الْجِهَةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ وَفَعْلَهُمْ وَسَبِيلُهُ لِرِشَادٍ وَهَدَايَةِ النَّاسِ، . . . وَلَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّهُ بَدَّرَتْ مِنْهُمْ مَعْصِيَةٌ، لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَعْصِيَةُ مُرَادَةً عِنْدَ اللَّهِ وَمَحْبُوبَةً إِلَيْهِ! لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَمَرَ النَّاسَ وَفَرَضَ عَلَيْهِمْ طَاعَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَاتِّبَاعَهُمْ؛ وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، نَشَاهِدُ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ مِنْهُيَّةً وَمَمْنُوعَةً، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ ﷻ عَنْ ارْتِكَابِهَا»<sup>(١)</sup>.

والمعارضة الثالثة: أَنَّ فِي اقْتِصَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَعَائِهِ عَلَى الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ، تَخْيِيلاً لِبَاقِي الْأُمَمِ الَّتِي تَرَجَّحَتْ مِنْهُ الشَّفَاعَةُ، وَهَذَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ مِنْ خُلُقِهِ.

يقول (السُّبْحَانِي) فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ: «. . . إِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَجَعُوا إِلَى أَنْبِيَائِهِ سُبْحَانَهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ أُمَّتِهِمْ، أَوْ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ؛ فَإِنْ كَانُوا مِنْ أُمَّةٍ نَبِيْنَا ﷺ، فَمَا الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَسْأَلُوا آدَمَ، فَنُوحًا، فِإِبْرَاهِيمَ، فَمُوسَى، فَعِيسَى، فَمُحَمَّدًا ﷺ؟ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِهِمْ: فَلِمَاذَا خَيَّبَهُمْ سُبْحَانَهُ مِنْ شَفَاعَةِ نَبِيْنَا إِذَا كَانَتْ فِيهِمْ قَابِلِيَّةُ الشَّفَاعَةِ؟ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ آخِرِ الرِّوَايَةِ بِأَنَّهُ لَا يَشْفَعُ إِلَّا لِأُمَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) «أَصْرَاءُ عَلَى الصَّحِيحِينَ» (ص/١٩٤).

(٢) «الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالنِّزَاقِ» (ص/٣٤٧).

## المطلب الثالث

### دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

#### عن حديث شفاعة النبي ﷺ الكبرى

قد دلت أحاديث «الصّحّاحين» وغيرهما على إثبات أصل الشّفاعَةِ ومُتعلّقاتها، ولا خلاف بين أهل السّنة في هذا الفصل العظيم من فصول الآخرة وما يتعلّق به، مع ما اقتضته الدلائل القرآنيّة من ثبوت أصل الشّفاعَةِ، فإنّه في سائر موارده الصّريحة من القرآن، جاء مشروطاً لا مطلقاً.

فمن تلك الدلائل: قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرَضِيَ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْضَاهُ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وبمحصّل هذه الدلائل القرآنيّة والسّنيّة؛ انعقد الإجماع على إثبات الشّفاعَةِ، ومِمّن نقله: أبو زكريّا السّلماسي<sup>(١)</sup>، وابن القطان الفاسي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أبو زكريّا السّلماسي: يحيى بن أبي طاهر إبراهيم الأزدي السّلماسي، إمام واعظ، وفقيه شافعي، من مؤلفاته «باب المدينة»، توفي (٥٥٠هـ)، انظر «تاريخ دمشق» (٤٥/٦٤).

والإجماع نقله في كتابه «منازل الأئمة الأربعة» (ص/١٢٣).

(٢) «الإقناع» لابن القطان (١/٥٢).

وبالْعَزْوَإِ إِلَى مَا سَبَقَ أَنْفَاءً مِنْ نصوصٍ شرعيَّةٍ فِي عَقْدِ الشَّفَاعَةِ، يَتَحَصَّلُ  
بِالنَّظَرِ فِيهَا شَرْطًا الشَّفَاعَةُ الْمُثْبِتَةُ، وَهَما:

إِذْنُ اللَّهِ لِلشَّافِعِ أَنْ يَشْفَعَ: وَانْتِفَاءُ تَحَقُّقِ الشَّفَاعَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ تَعَالَى مُتَفَرِّعٌ عَنْ  
أَصْلِ أَنَّ الشَّفَاعَةَ مُلْكٌ لَهُ تَعَالَى، لَا يَشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ؛ فَإِذَا تَقَرَّرَ أَصْلُ  
التَّفَرُّدِ، لَزِمَ أَنْ يَطْلُبَهَا الْمَخْلُوقُ مِنْ مَالِكِهَا وَحْدَهُ؛ لِانْتِفَاءِ الْمُشَارِكِ، وَامْتِنَاعِ  
الْمِنَازَعِ لَهُ ﷺ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَوَهَّمُ مِنْهَا الْمُعْتَرِضُ نَفْيَ  
الشَّفَاعَةِ، كَمَا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا أَيْضًا مَا حَوَاهُ:

الشَّرْطُ الثَّانِي: رِضَا اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ: بِأَنْ يَكُونَ الْمَشْفُوعُ لَهُ مِمَّنْ  
أَخْلَصَ فِي التَّوْحِيدِ، مِنَ الَّذِينَ «ارْتَضَى اللَّهُ لَهُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup>،  
فَمَنْ انْتَفَى عَنْهُ هَذَا التَّوْحِيدُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ.

وَمِمَّا يَعْبُضُ هَذَا الْأَصْلُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقْبَلْ بَعْضَ الشَّفَاعَاتِ مِنْ خَيْرِ  
الْحَلْقِ، وَهُمْ رُسُلُ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَأْذَنْ لِإِبْرَاهِيمَ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لِأَبِيهِ<sup>(٢)</sup>،  
وَلَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي أَنْ يَشْفَعَ لِأُمِّهِ<sup>(٣)</sup>، مَعَ كَوْنِ هَؤُلَاءِ الشُّفَعَاءِ أَعْظَمَ الْخَلْقِ جَاهًا  
عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ شَفَاعَتَهُمْ، لِعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِ الرِّضَا عَنِ الْمَشْفُوعِ  
لَهُ؛ فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مَلِكِهِ، وَأَنَّهُ الْمَانِعُ مَنْ شَاءَ مِنْ  
خَلْقِهِ، الشَّفِيعُ لِمَنْ ارْتَضَاهُ لِذَلِكَ.

«فَإِذَا انْتَفَى عَنِ الشَّفَاعَةِ هَذَانِ الْقَيِّدَانِ؛ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَنْدَرِجُ تَحْتَ الشَّفَاعَةِ  
الْمُلْغَاةِ شَرْعًا، وَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ الشَّرْكَِيَّةُ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا أَهْلُ الْإِشْرَاقِ،  
وَحَقِيقَتُهَا: اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ لِلشَّافِعِ حَقًّا يَسْتَوْجِبُ بِهِ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا؛ مِنْ جَنْسِ مَا  
يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّفَعَاءُ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْمُعْظَمِينَ فِي الدُّنْيَا؛ فَيَجْبُونَهُمْ إِلَى طَلْبَتِهِمْ  
لِحَاجَةِ إِلَيْهِمْ، إِمَّا رَغْبَةً أَوْ رَهْبَةً، فَتَكُونُ إِرَادَةُ الشَّافِعِ بِهَذَا الْمَعْنَى مُقَيَّدَةً لِإِرَادَةِ  
الْخَالِي وَمَشِيتِهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قول ابن عباس ﷺ، أخرجه عنه ابن جرير في تفسيره (٢٥٢/١٦) من طريق علي بن أبي طلحة به.

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ اللَّهُ إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ كَيْلًا﴾، رقم: (٣٣٥٠).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة أمه، رقم: (٩٧٦).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/١٧٤).

وهذا ما كان يَعتقدُه مُشركو العرب فيمن اتَّخذوهم شفعا في صورة أصنام، حتَّى اعتقدوا استحقاقها بعدُ لُصُوفٍ مِنَ العبادات، وتَصوُّر هذا المعنى كافٍ في رَدِّه؛ لذا حَسَمَ الله مادة التَّعلُّق بغيره بإيَّانته عن تمام مُلكِها.

غير أنَّ مصطفى محمود (ت ١٤٣٠هـ) لما تصوَّر أنَّ الشَّفاعة الشرعية تُماثل هذا التَّمَطُّ الذَّنْبِيَّ في شفاعات النَّاس حيث يَتعلَّق المَشْفُوعُ له بالشافِع، ومنه يَطْلُبُ الشَّفاعة، ويقوم الشَّافِعُ بالشَّفاعة دون إِذْنٍ مِنَ المَشْفُوع عنده، ولا نَظَرٍ إلى رِضاء عن الشَّفاعة له: انبعتِ العَلَطُ في اعتراضه على إثباتها، كما قد رأيت من عبارته في المعارضة الأولى.

وهذا منه قياسٌ فاسدٌ الاعتبار، لأنَّ الشَّفاعة الشرعية مشروطة بقيود - قد ذكرناها - لا تكون معتبرة إلا بتحقيقها، فينتفي نفاذها إلا بعد توفُّر شروطها.

وأما جواب المعارضة الثانية: وهي دعوى أنَّ في إثبات حديث الشَّفاعة نقضًا لما أثبتَه الشَّرع من عصمة الأنبياء مِنَ الذُّنوب مطلقًا:

فإنَّ القائل بهذا قد أنبأ عن وجوهٍ قبيحٍ من أوجه غُلُوِّ الرَّافِضَةِ في أدَمَتِهِم، تَفَرَّعت عنه هذه الشُّبهة، وذلك أنَّهم «لَمَّا ادَّعَوْا في عَلِيِّ عليه السلام وغيره أنَّهم مَحْصُومُونَ حتَّى مِنَ الخطأ، احتاجوا أن يُثَبِّتُوا ذلك للأنبياء بطريق الأولى والأخرى، ولما نَزَّهُوا عليًّا ومَن هو دون عليٍّ مِن أن يكون له ذَنْبٌ يُسْتَغْفَرُ منه، كان تنزيههم للرُّسُلِ أولى وأخرى»<sup>(١)</sup>

أما جموع الأمة فَمُتَّفِقَةٌ على عَصَمَةِ الأنبياء في تحمُّلِ الرِّسالة وتبليغها، كما اتَّفَقَتْ على تنزيههم من كبائر الذُّنوبِ وقبائح العيوبِ المُنفَرَةِ؛ إنَّما الحُلفُ بينهم مُنَحْصَرٌ في عصمتهم من صغائر الذُّنوب:

فالجمهور منهم على أنَّ الأنبياء على غير عصمة من الصِّغارِ غيرِ الحَسِيَّةِ، وهذا قول أكثر أهل الكلام، بل لم يُنْقَلْ عن أئمَّة السَّلَفِ إلَّا ما يُوافق هذا القول<sup>(٢)</sup>، وهو الَّذي يَشْهَدُ لصحَّةِ جوازه ووقوعه ظواهرُ الكتاب العزيز، من مثل

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣١/٤).

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣١٩/٤)، و«الرُّسُلُ والرسالات» لعمر الأشقر (ص/١٠٧).

قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَقِفَرُ لَكَ اللَّهُ مَا قَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [التنبيه: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جُنَاحًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٢١﴾ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [سورة النمل: ٢٤-٢٥]، وقال عمن يونس ؑ: ﴿تَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الانبیاء: ٩٧].

على أن الأنبياء وإن وقعوا في شيء من هذا اللكم فإنهم لا يَقْرُون عليه؛ بل يُسارعون إلى التوبة والإنابة على الفور، وفي هذا ما يكفي لدحض شبهة من جعل القول بجواز وقوعهم في الصغائر مستلزماً لمحبة الله لها، بدعوى أمره باتباعهم.

أما ما زعمه المُنكر في دعوى المعارضة الثالثة: من أن في اقتصار النبي ﷺ على الشفاعة لأئمة - كما هو ظاهر الحديث - تخيباً لباقي الأمم التي تَرَجَّت منه ذلك، فيقال في جوابه:

إن الشفاعة التي وَرَدَتْ في أحاديث المقام المَحمود نوعان:  
أ- الشفاعة النبوية العامة لفصل القضاء.

ب- والشفاعة الخاصة للمذنبين من أئمة ﷺ<sup>(١)</sup>.

فالذي طَلَبْتَهُ الأمم من نبيِّنا مُحَمَّد ﷺ هو النوع الأول بخاصة، وهو ما سيليهِ لهم.

وسبب اللبس عند المُعترض: أن حديث أبي هريرة الطويل في الشفاعة الكبرى - ومثله حديث أنس ؓ<sup>(٢)</sup> - قد اختَصَرَ فيه الرواة لفظ الشفاعة العامة، وانتقلوا إلى ذكر لفظ شفاعته الخاصة في عصاة المسلمين، ولا ريب أن حصول هذه الشفاعة الخاصة لا يكون إلا بعد حصول الشفاعة العامة، «وكان مقصود السلف في الاختصار على هذا المقدار من الحديث: هو الرد على الخوارج ومن

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٢٧).

(٢) الذي أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، رقم: ٤٤٧٦)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلاً، رقم: ٣٢٥).

تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من الثَّار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث<sup>(١)</sup>.

على أنه قد جاء في رواية لحديث أنس رضي الله عنه نفسه تصريح النبي ﷺ بإجابته لاستشفاعهم به، في قوله: «.. فيأتوني -يعني الناس في المحشر بعد ما أتوا عيسى عليه السلام - فأقول: أنا لها، فاستأذن علي ربي..»<sup>(٢)</sup>.

وكذا في حديث حذيفة رضي الله عنه بيان المضمَر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في قول النبي ﷺ: «.. فيأتون محمدا ﷺ فيقوم، فيؤذن له، وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط يمينًا وشمالًا، فيمر أولكم كالبرق..»<sup>(٣)</sup>.

يقول القاضي عياض: «وبهذا يتصل الحديث؛ لأن هذه هي الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها، وهي الإراحة من الموقف، والفصل بين العباد، ثم بعد ذلك حلت الشفاعة في أمته وفي المذنبين، وحلت شفاعة الأنبياء وغيرهم والملائكة، كما جاء في الأحاديث الأخرى<sup>(٤)</sup>.

وبهذا تمنحي شبهات العقول عن هذه الأخبار في شفاعته ﷺ، والحمد لله.

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢٨٦/١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم: ٧٥١٠)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٦).

(٣) أخرجه مسلم الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩. في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩).

(٤) «إكمال المعلم» (٥٧٨/١).





## المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث  
شفاعة النبي ﷺ لعنه أبي طالب يوم القيامة



## المطلب الأول

### سوق أحاديث شفاعَةِ النَّبي ﷺ

### لعمِّه أبي طالب يوم القيامة

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النَّبي ﷺ وذكر عنده عمُّه، فقال: «لعمِّه تنفعُ شفاعتي يوم القيامة، فيُجْعَل في ضَحَضاحٍ<sup>(١)</sup> من النَّارِ يبلغُ كعبِيه، يَغلي دماغُهُ» متَّفَق عليه<sup>(٢)</sup>.

وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، هل نفعَت أبا طالب بشيء؟ فإنَّه كان يحوِّطُك ويغضِّبُ لك؟ قال: «نعم، هو في ضَحَضاح من نار، لولا أنا لكان في التُّرك الأسفل من النَّار» متَّفَق عليه<sup>(٣)</sup>؛ وفي رواية لمسلم: «وجدته في غمراتٍ من النَّار، فأخرجته إلى ضَحَضاحٍ»<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أهونُ أهل النَّار عذابًا أبو طالب، وهو متعلِّقٌ بعملين يَغلي منهما دماغُهُ» أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الضَّحَضاح: في الأصل هو مارقٌ من الماء على وجو الأرض، ما يبلغ الكُكبين، فاستعاره للنَّار؛ انظر «النهاية» لابن الأثير (٧٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: قصة أبي طالب، رقم: ٣٥٥٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعَةِ النَّبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: كنية المشرك، رقم: ٦٢٠٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعَةِ النَّبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٧).

(٤) أخرجه ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعَةِ النَّبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٨).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: أهونُ أهل النار عذابًا، رقم: ٣٦٢).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لأحاديث شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب يوم القيامة

مُحَصَّل ما أُورِدَ على هذه الأحاديث من معارضات في مطايا ردود المتأخرين مرتكز على ثلاثة أمور:

أولها: أن الحديث مخالف لصريح القرآن الكريم، حيث أخبر الله فيه أن شرط الشفاعة رضاه على المشفوع له، في حين أن أبا طالب مات كافراً، فليست تحقق فيه الشفاعة.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (حسن السَّاف):

«قد أخبر الله تعالى عن الكفار بأنهم ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [الزمر: ٣٦]، وبأنهم ﴿لَا يُقَرَّرُ عَنْهُمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، وبأنهم ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾ [الزمر: ٤٨]، وبأنهم ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [الزمر: ٤٨]، إلى غير ذلك، والقائلون بعدم إيمان أبي طالب وكفره بموجب هذا الحديث أنه يُخَفَّفُ عنه من العذاب بشفاعة النبي ﷺ! ونقول لهم: بأن من شروط الشفاعة أن لا تكون إلا لمن ارتضاه الله تعالى، لقوله ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [البخاري: ٢٨]»<sup>(١)</sup>.

(١) من مقدمة تحقيق حسن السَّاف لـ «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» لدحلان (ص/ ٢٣-٢٤).

الأمر الثاني: أنَّ الدَّرَكَ الأسفل مِنَ النَّارِ هي منزلةُ المنافقين خاصَّةً، ولم يكن أبو طالب منهم ليستحقَّها.

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (ابنُ قُرْناس): «يبدو أنَّ مُختلَقَ الحديث لا يعلم أنَّ عبارة (الدَّرَكُ الأسفلُ مِنَ النَّارِ) لم تَرِدْ في القرآن إلاَّ مرَّةً واحدةً وبحقِّ المنافقين، وليس بحقِّ المشركين الَّذِينَ منهم أبو طالب»<sup>(١)</sup>.

الأمر الثالث: إِنَّ ثَمَّةَ تناقضًا بين حديثي أبي سعيدٍ الخدري والعبَّاس، يوجبان إسقاطهما، من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ كلام النَّبي ﷺ جاء في حديثِ العبَّاس على سبيلِ الجزم: «لولا أنا لكانَ في الدَّرَكِ الأسفلِ مِنَ النَّارِ»، بينما جاء في حديثِ الخدريِّ على سبيلِ الرَّجاءِ والارتياح: «... لعلَّه تنفَّسه شفاعتي يومَ القيامة»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: أنَّ الظَّاهرَ مِنْ حديثِ العبَّاس قيامُ النَّبي ﷺ بالشفاعةِ لعمِّه أبي طالب وهو في الدُّنيا، بينما حديثُ أبي سعيد يدلُّ على أنَّ ذلك يكون في الآخرة<sup>(٣)</sup>.

(١) «الحديث والقرآن» (ص/ ٢٦٢).

(٢) من مقدِّمة تحقيقه لـ «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» (ص/ ٢٥).

(٣) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني (ص/ ٨٥).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

### عن أحاديثِ شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لأبي طالب

أمّا بخصوصِ دعوى مخالفةِ الحديثِ لشرطِ رضا الله على المَشْفُوعِ له،  
وأبو طالب ماتَ كافرًا فليس بمرضيٍّ، فجوابه أن يُقال:

لا خلاف في أنَّ الكافرَ لا تنفعُهُ أعمالُهُ الحسنَةُ نفعًا يخلِّصُهُ مِنَ النَّارِ  
ويدخله الجنةَ، حتَّى ولو اقترنَ ذلك بشفاعةِ شافعٍ، فهذا مُتَعَقِّدٌ عليه الإجماع<sup>(١)</sup>؛  
يبقى الكلامُ في تخفيفِ العذابِ عن الكافرِ بسببِ حسناته؛ هل ذلك خاصٌّ بأبي  
طالب؟ أم أنَّه عامٌّ في مَنْ هو مثله؟<sup>(٢)</sup>

والرَّاجحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ عندَ الْمُحَقِّقِينَ: اختصاصُ أبي طالب بهذا التَّخْفِيفِ  
دُونِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، لورودِ النَّصِّ بقبولِ شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فيه خاصَّةً، ولذا  
عُدَّوه مِنْ جَمَلَةِ خِصَائِصِهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نقل الإجماع: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥٩٧/١)، والنووي في «شرحہ علی صحیح مسلم»  
(١٥٥/١٧).

(٢) انظر «المنهاج» للحلي (٣٩٠/١)، و«إكمال المعلم» (٣٤١/٨)، و«فتح الباري» لابن حجر  
(٤٣١/١١).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٣١/١١).

وهذا النوع من الشفاعة ليس مُناقضاً للدلائل القرآنية التي تنفي نفع الشفاعة للمشركين؛ لأن هذه المنفعة في القرآن مخصوصة بالخليص من العذاب<sup>(١)</sup>؛ فإن الشفاعة في الخروج من النار لا تتناول أهل الإشراك، وأبو طالب مات مشركاً؛ فيكون المراد بالنفع في آية: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]: «الخروج من النار حصاةً للموحدين، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة»<sup>(٢)</sup>.

ثم إن خروج فرد من العموم لنص يستثنيه وما لا ينتصب به التخالف بين الأدلة، إذ لا تعارض بين عام وخاص؛ اللهم إلا إن كان المعترض ينكر مذهب الجمهور في تخصيص السنة للكتاب، فحينئذ يُنتقل معه إلى نقاش هذا الأصل، وبيان بطلان قوله فيه<sup>(٣)</sup>.

يقول البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في ردّه على الحلّيمي (ت ٤٠٣هـ)<sup>(٤)</sup> إنكاره للحديث: «وجهه عندي -والله أعلم- أن الشفاعة للكفار إنما امتنعت لورود خبر الصادق بأنه لا يُشفع منهم أحد، وقد ورد الخبر بذلك عام، فورد هذا عليه مورد الخاص على العام»<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع آخر: «إنما يصح أن يقول: حديث أبي طالب خاص في التخفيف عن عذابه بما صنع إلى النبي ﷺ، خص به أبو طالب لأجل النبي ﷺ تطيباً لقلبه، وثواباً له في نفسه، لا لأبي طالب، فإن حسنات أبي طالب صارت بموته على كفره هباءً منثوراً»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٤/٣).

(٢) «التذكرة» للقرطبي (ص/٦٠٨).

(٣) انظر «المواقفات» للشاطبي (٣٠٩/٤)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (٣٨٦/١).

(٤) أنكره في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان» (٣٩٠/١) إلا من جهة تأويله على معنى موافق للشروع والحليمي: هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحلّيمي، أوحّد الشافعيين بما وراء الثهر وأنظرهم وأدّبهم بعد أستاذه أبي بكر القفال، كان رئيس أصحاب الحديث، وله الثصانيف المفيدة، ينقل منها البيهقي كثيراً، انظر «تاريخ الإسلام» (٥٧/٩).

(٥) «البعث والنشور» (ص/٦١).

(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٥/١).

وقال: «حديث أبي طالب صحيح، ولا معنى لإنكار الحلبي رحمه الله الحديث، ولا أدري كيف ذهب عنه صحة ذلك! فقد روي من أوجه عن عبد الملك بن عمير، وروي من وجوه آخر صحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه، وقد أخرجه صاحبنا الصحيح وغيرهما من الأئمة في كتبهم الصحاح»<sup>(١)</sup>.

وأما دعوى المخالف في المعارضة الثانية: أن الدرك الأسفل من النار منزلة المنافقين خاصة:

فليس له ما يُسَعَف به دعواه إلا مُجَرَّد نفي أن يُسَمَّى القرآن معهم فيه آخرين؛ ومعلوم من حيث الأصول أن ذكر بعض أفراد العام لا يلزم منه تخصيص<sup>(٢)</sup>، والآية تخلو من أي أسلوب قصر، فليست تمنع وجود قوم سوى المنافقين في تلك الدركة؛ بل لا مانع أن يُشاركهم فيها غيرهم ممن يُساميهم في الإجماع، أو الاستخفاف بالدين والخديعة للمسلمين، ممن شاء الله أن يُغلظَ لهم العذاب.

يقول أبو العباس القرطبي عن هذا الدرك: «هو أشدُّ أطباق جهنم عذاباً -يعني الدرك الأسفل- . . وكان أبو طالب يستحق ذلك؛ إذ كان قد عَلِمَ صدق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع حالاته، ولم يخف عليه شيء من أموره، من مولده، وإلى حين اكتماله»<sup>(٣)</sup>.

وأما الدعوى الثالثة في توهم تعارض بين حديثي العباس والخدري، لمجيء الأول بالجزم، والثاني بالرجاء والارتباب:

فهي دعوى لا يصح النظر فيها إلا أن يُثبت المُخالف أن الحديثين قبلاً في زمن واحد، أو أن مخرجهما واحد على الأقل؛ ودون هذا خطر القتاد!

(١) شعب الإيمان (٤٤٤/١).

(٢) انظر البحر المحيط للزركشي (٤/٣٠٠)، وإرشاد الفحول (١/٣٣٦).

(٣) المفهم (٨٣/٣).



والقول باختلاف زَمَانِي الحديثين لا مجال معه للقول بالتناقض، وبه يلتزم الحديثان، بحيث يكون ما في حديث أبي سعيد الخدري تمثيلاً منه ﷺ ودعاء، ثم أخبر بعدُ عن تحقّقه في حديث العباس.

يقول أبو العباس القرطبي في شرح حديث الخدري: «هذا المُتَرَجِّئُ في هذا الحديث قد تحقّق وقوعه؛ إذ قال ﷺ: «وجدته في غمرات فأخرجته إلى ضحضاح»، فكانه لما ترجّئ ذلك أعطيه، وحقّق له، فأخبر به»<sup>(١)</sup>.

هذا على فرض أن (لعل) في حديث الخدري خارجة مخرج الترجي والاحتمال، وإلا فمعلوم عند التحوّين أن (لعل) و(عسى) تأنيان في لسان العرب للإيجاب والتحقّق أيضاً<sup>(٢)</sup>، ويحكم في ذلك السياق والقرائن، ولذا توارّد المفسّرون على القول بأن (عسى) و(لعل) من الله واجبة التحقّق<sup>(٣)</sup>.

ثم دعوى المُعْتَرِضِ بأن الظاهر من حديث العباس ﷺ قيام النبي ﷺ بالشّفاعَة لأبي طالب وهو في الدنيا، بينما حديث أبي سعيد ﷺ يدلّ على أن ذلك سيكون في الآخرة: فهذا الذي حسيبه ظاهراً من حديث العباس حصراً للنظر في صيغة الماضي في لفظه ﷺ: «ولولا أنا (لكان) في الدّرك الأسفل من النّار»: ليس هو الظاهر المُراد! فقد مرّ تقرير أن الظاهر إنّما يُستفاد ممّا تبادل إلى فهم المُخاطَب وسبق إلى ذهنه من معناه<sup>(٤)</sup>؛ وهذا يختلف بحسب السّياق وما يُضاف إلى الكلام.

إذا تبيّن هذا: فإنّ المُتبادِرَ إلى ذهن القارئ العربيّ المُلمّ بجميع الروايات: أن لفظ «كان» -وإن كان في أصله فعلاً ماضياً- فإنّه في هذا الحديث مُفيدٌ لمعنى الاستقبال.

(١) «المفهم» (٨٤/٣).

(٢) انظر «حروف المعاني والصفات» للزجاجي (ص/٣٠).

(٣) انظر «جامع البيان» (٤٣/١٥)، و«التحرير والتنوير» (١٧٨/٥).

(٤) انظر (ص/٢).

وفائدة الإتيان بهذه الصيغة للماضي في الحديث: «أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ إِذَا أَخْبِرَ بِهِ عَنِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي لَمْ يُوجَدْ بَعْدُ، كَانَ ذَلِكَ أُبْلَغَ وَأَوْكَدَ فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِ وَإِجَادِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ يُعْطَى مِنَ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَوُجِدَ، وَإِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يُسْتَعْظَمُ وُجُودُهَا»<sup>(١)</sup>.  
وحسبك مثالا على هذا: إخبار المولى ﷺ عن تحقق قيام الساعة في قوله: ﴿إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [الحجرات: ١]، فكذا شفاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمِّ أَبِي طَالِبٍ، إِنَّمَا مُحَلُّهَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنَّ إخباره عن هذا بصيغة الماضي هو منه على سبيل التوكيد والتحقق والتعظيم؛ والحمد لله على توفيقه.

(١) «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لابن الأثير (١٥/٢).

المبحث (الساوس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث ذبح الموت بين الجنة والنار



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ حَدِيثِ ذَبِجِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٌ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتََا يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتََا فَيَزَادُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزَادُ أَهْلَ النَّارِ حُزْنَآ إِلَى حُزْنِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيَنَادِي مُنَادٌ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! فَيَسْرِعُونَ وَيَنْظُرُونَ، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت! وكلُّهم قد رآه، ثُمَّ يَنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَسْرِعُونَ وَيَنْظُرُونَ، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت! وكلُّهم قد رآه، فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ: خَلُودٌ فَلَا مَوْتََا، وَيَا أَهْلَ النَّارِ: خَلُودٌ فَلَا مَوْتََا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصْرَةِ إِذْ يَفُيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مَرْكَبَاتُ: ٣٩]»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: ٦٥٤٨)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصْرَةِ﴾، رقم: ٤٧٣٠)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٩).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### لحديث ذبح الموت بين الجنة والنار

من أشهر ما أورده المُعرضون على حديث ذبح الموت بين الجنة والنار: معارضة عقلية مرتكزها كون الموت عَرَضًا أو معنًى، وليس جسمًا، والأعراض لا تتقلب أجسامًا، فكيف للموت إذن أن يُذبح؟!

فلأجل هذا التصور توقّف (جواد عقانة) «فيه متنا، .. لأنّ الموت ليس بكائن حيّ حتّى يُذبح»<sup>(١)</sup>.

واستنبط من ذلك (نيازي) بأنّ أصل الحديث مُقتبس من الإسرائيليات! حيث عثر في «العهد الجديد: كتاب أهل المسيح، ما نصّه: .. وطُرح الموتُ وهاوية الموتى في بُخيرة النار»<sup>(٢)</sup>!

وأصل الاعتراض على هذا الحرف من الحديث قديم، قد انقسم المُتكلّمون حيالَه إلى طائفتين:

طائفة لم ترفع بحديث رسول الله ﷺ رأسًا، فلم تتردّد في إنكاره والتشطّيب عليه، ولم تُكلّف نفسها تفسيره على ما يُوافق العقل ولا الشرع.

(١) «صحيح البخاري مخرّج الأحاديث محقّق المعاني» (١٦٣٨/٣).

(٢) «دين السلطان» (ص/٩٢٢).

وأخرى لم تجحد صحة الحديث، لكنها استفرغت جهدها في تأويله على غير ظاهره بتأويلات متضاربة، تنزع عن الحديث وصم المصادمة لبدهيات العقول.

يقول أبو بكر ابن العربي: «لَمَّا سَمِعَ النَّاسُ هَذَا الْحَدِيثَ . . . قَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا نَقْبَلُهُ، فَإِنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ جَاءَ بِمَا يُنَاقِضُ الْعَقْلَ، فَإِنَّ الْمَوْتَ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَنْقَلِبُ جَسَمًا، وَلَا يَعْقِلُ فِيهِ ذُبْحًا، وَلَمَّا اسْتَحَالَ ذَلِكَ عَقْلًا، وَجِبَ أَنْ يُمْنَحَ الْحَدِيثُ رَدًّا»

وقالت طائفة أخرى: إِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ مُحَالًا، فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ جَائِزٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ تَأْوِيلِهِ عَلَى أَقْوَالٍ . . . أَصْلُهَا قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّ هَذَا مَثَلٌ، كَمَا لَوْ رَأَى أَحَدٌ ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ فِي زَمَانٍ وَبَاءَ، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا الْوَبَاءُ قَدْ زَالَ، وَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ فِي الْمَنَامِ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَبَاءُ، وَأَنَّهُ يَذْبُحُهُ يَرْتَفِعُ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ.

الثاني: أَنَّ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ مَتَوَلَّى الْمَوْتِ، وَكُلُّ مَيِّتٍ يَعْرِفُهُ، فَإِنَّهُ تَوَلَّاهُ، فَإِذَا اسْتَفْرَّتِ الْمَعْرِفَةُ بِهِ، أُعْطِيَ لَهُمُ الْعَدَمُ الَّذِي عَهْدُهُ . . .»<sup>(١)</sup>.

يقول ابن حجر معلقًا على هذا القول الثاني: «وَارْتَضَى هَذَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَحَمَلَ قَوْلَهُ: هُوَ الْمَوْتُ الَّذِي وَكَّلَ بِنَا: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: مَلَكُ الْمَوْتِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَكَّلَ بِهِمُ الدُّنْيَا . . .»<sup>(٢)</sup>.

(١) «المواصم من القواصم» (ص/٢٣٦).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤٢١)، وقد سبق ابن العربي إلى هذا التأويل: شيخه أبو حامد الغزالي، كما تراه في رسالته «فصل الثمرة» (ص/٢٥٨). ضمن رسائل الغزالي.

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

### عَنْ حَدِيثِ ذَبْحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

فقد دَرَجَ بعضُ أئمَّةِ السُّنَّةِ في مَطَاوِي مَعْلَمَاتِهِمُ الْجَامِعَةِ لِأَحْرِفِ الْإِعْتِقَادِ، عَلَى عَدِّ الْإِيمَانِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ حَدِيثَا ابْنِ عَمْرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ جُمَلِ عَقَائِدِهِمُ الَّتِي يُجَاهِرُونَ بِهَا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، لِمَا صَحَّحَتْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ، وَدَوَّنَهُ الْجِهَادَةُ الْأَخْيَارُ، وَنَقَلُوهُ لِلْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ.

يقول عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ): «نُؤْمِنُ بِأَنَّ الْمَوْتَ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُذْبَحُ، كَمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): «... وَيُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحٍ، فَيُذْبَحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

ويقول صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ): «... وَالْمَوْتُ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُذْبَحُ، كَمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص/١٩٤).

(٢) «لمعة الاعتقاد» (ص/٣٣).

(٣) «تطيف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (ص/١٢٧).



وكثيرٌ من علماء الكلام -مع تسليهم بصحة الحديث- يُحيلون ظاهره، فيتأولونه على المعنى الذي تستسيغه العقول، ولا تنكره في نظرهم: فمرةً يتأولون الموت فيه: على أنه ملك الموت -كما سبق نقله قريباً عن ابن العربي وابن حجر-.

ومرةً يتأولونه على كونه شخصاً يخلقه الله يُسميه الموت<sup>(١)</sup> ومرةً يحيلونه على مجرد التمثيل والتشبيه، وأن لا حقيقة لذلك في الخارج<sup>(٢)</sup>.

والذي يُستحسن بنا علمه ابتداءً: أننا إذا وقفنا على أمرٍ من الغيوب المحكيّة في نصوص الوحي فلا نضرب له الأمثال<sup>(٣)</sup>؛ وجميع ما مرّ من تلك التأويلات -وإن كانت خيراً من جلافة الظن في الحديث بالمرّة- لا داعي لها حيث أمكن حمل معنى الحديث على الحقيقة؛ وليس من حقيقة الحديث تحوّل الأعراض والمعاني نفسها إلى أجسام محسوسة! هذا في بدائه العقول مُمتنع لذواته، ولا نطق بهذا النبي ﷺ ولا أراد.

ولأننا معنا المُرَاد به: ما أجاد ابن قيم الجوزية الإبانة عنه بأنصح عبارة في قوله:

«هذا الكبش، والإضجاع، والذبح، ومُعَاينة الفريقين: ذلك حقيقة، لا خيال ولا تمثيل، كما أخطأ فيه بعض الناس خطأ قبيحاً، وقال: الموت عَرَض، والعرض لا يتجسّم، فضلاً عن أن يُذبح! وهذا لا يصح، فإن الله سبحانه يُنشئ من الموت صورة كبش يُذبح، كما يُنشئ من الأعمال صوراً مُعَاينة يُثاب بها ويُعاقب».

والله تعالى يُنشئ من الأعراض أجساماً تكون الأعراض مادةً لها، ويُنشئ من الأجسام أعراضاً، كما يُنشئ ﷻ من الأعراض أعراضاً، ومن الأجسام

(١) ممن قال بدا أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» (ص/٣٨٦).

(٢) وممن قال به: المازري، نقله عنه السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (٢/١٨٢).

(٣) «فيض الباري» للكشميري (٥/٣٢٢).

أجسامًا، فالأقسام الأربعة مُمكنة مقدورة للربِّ تعالى، ولا يستلزم جمعًا بين التقيضين، ولا شيئًا من المُحال.

ولا حاجة إلى تكلفٍ مَنْ قال: أَنَّ الذَّبْحَ لِمَلِكِ المَوْتِ! فهذا كُلُّهُ مِنَ الاستدراك الفاسدِ على الله ورسوله، والتأويل الباطل الَّذي لا يُوجِبُهُ عقلٌ ولا نقلٌ، وسببه: قِلَّةُ الفهم لمرادِ الرسول ﷺ من كلامه؛ فظنَّ هذا القائلُ أَنَّ لفظَ الحديثِ يدلُّ على أَنَّ نفسَ العَرَضِ يُذْبَحُ، وظنَّ غلطًا آخرُ أَنَّ العَرَضَ يُعَدَّمُ ويزول، ويصير مكانه جسمٌ يُذْبَحُ!

ولم يهتدِ الفريقان إلى هذا القول الَّذي ذكرناه، وأنَّ الله سبحانه يُنشِئُ مِنَ الأعراضِ أجسامًا، ويجعلها مادةً لها، كما في الصَّحِيح عنه: «تَجِيءُ البقرة وآل عمران يومَ القيامةِ كأنَّهما حَمَامَتَانِ» الحديث<sup>(١)</sup>، فهذه هي القراءة الَّتِي يُنشِئُها الله ﷻ عَمَاطِينَ.

وكذلك قوله في الحديث الآخر: «إِنَّ مَا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلالِ الله: مِنْ تسبيحه، وتحميده، وتهليله، يتعاطفن حول العرشي، لهن دَوِيٌّ كدَوِي النحل، يُذَكِّرْنَ بِصاحبهنَّ»، ذكره أحمد<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله في حديث عذابِ القبرِ ونعيمه، للصُّورة الَّتِي يراها فيقول: «مَنْ أَنْتَ؟ فيقول: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ، .. وَأَنَا عَمَلُكَ السَّيِّئِ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا حقيقةٌ لا خيال، ولكنَّ الله سبحانه أنشأ له مِنْ عمله صورةً حسنةً وصورةً قبيحةً، وهل الثَّور الَّذي يُقَسَّمُ بين المؤمنين يومَ القيامةِ إِلَّا نفسُ إيمانهم؟!

(١) أخرجه مسلم في (ك: الصلاة، باب: فضل قراءة القرآن، وسورة البقرة، برقم: ٨٠٤).

(٢) أخرجه في «المسنَد» (٣٣٧/٣٠، رقم: ١٨٣٨٨)، وقال مخرجوه في هامشه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، غير موسى بن مسلم الطحان، فون رجال أصحاب الشُّنن عدا الترمذي، وهو ثقة».

(٣) أخرجه أحمد في «المسنَد» (٥٠١/٣٠، برقم: ١٨٥٣٤)، والحاكم في «المستدرک» (ك: الإيمان، رقم: ١٠٧) وغيرهما، قال البيهقي في «الشَّعْب» (١/٦١٠): «هذا حديث صحيح الإسناد»، وقال ابن منده في «الإيمان» (٢/٩٦٢): «هذا إسناده متصل مشهور، رواه جماعة عن البراء .. وهو ثابت على رسم الجماعة».

أنشأ الله سبحانه لهم منه نورًا يَسْعَى بين أيديهم، فهذا أمرٌ معقولٌ لو لم يرد به النص، فورود النص به من باب تطابق السمع والعقل<sup>(١)</sup>.

والإي هذا المعنى نَزَعَ أحمد شاذر (ت ١٣٧٧هـ) في تخريجه لـ «المُسند»، فبعد أن نقل استشكال ابن العربي للحديث ومجاولته تأويله، قال مُعلقًا عليه:

«كلُّ هذا تكلفٌ وتهجُم على الغيبِ الذي استأثر الله بعلمه، وليس لنا إلَّا أن نؤمن بما وُرد كما وُرد، لا نُنكر ولا نتأول؛ والحديث صحيح .. وعالم الغيب الذي وراء المادَّة لا تُدركه العقول المقيَّدة بالأجسام في هذه الأرض، بل إنَّ العقول عجزت عن إدراك حقائق المادَّة التي في مُتناول إدراكها، فما بالها تسمو إلى الحكم على ما خرج من نطاق قدرتها ومن سلطانها؟! .. فخيرٌ للإنسان أن يؤمن وأن يعمل صالحًا، ثمَّ يدع ما في الغيبِ لعالم الغيبِ، لعلَّه ينجو يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

والحمد لله.

---

(١) «حادي الأرواح» (ص/ ٤٠١-٤٠٢).

(٢) «مسند الإمام أحمد» بتخريج أحمد شاذر (٣٣٣/٥).

قلت: د. يوسف القرضاوي -وهو ومن نحا سنح الاستبعاد والإحالة للحديث- بعد نقله إنكار أحمد شاذر على ابن العربي تأويل الحديث، اعترف أنَّ مثلك شاذر يقوم على «منطقي قويٍّ ومُتَّعٍ»، لكنَّه رجَّح مع ذلك طريقة المُتأولِّين للحديث؛ حيث قال في كتابه «كيف نتعامل مع السنة النبوية» (ص/ ١٨٢):

«كلام الشيخ -يعني أحمد شاذر- .. يقوم على منطقي قويٍّ مُتَّعٍ، ولكنَّه في هذا المقام خاصَّة غير مُسَلَّم، والفرار من التَّأويل هنا لا مُبرر له، فمن المعلوم المُتَّعُّن الذي اتَّفَق عليه العقل والنقل: أنَّ الموت الذي هو مفارقة الإنسان للحياة ليس كِبَشًا، ولا ثورًا، ولا حيوانًا من الحيوانات؛ بل هو معنى من المعاني، أو كما عبَّر القدماء: عَرَضٌ من الأعراض، والمعاني لا تنقلب أجسامًا ولا حيوانات؛ إلَّا من باب التمثيل والتصوُّر الذي يجهِّم المعاني والمَعقولات، وهذا هو الأليق بمخاطبة العقل المعاصر، والله أعلم».

وقد سبق ترجيح الثَّاني من هذا المسلك في التَّعامل مع الحديث في أعطاف كلام ابن القيم، ولم أرَ د. القرضاوي يشير إليه موافقةً أو مخالفةً؛ فلمَّا لم يَرَهُ أو لم يَفتحه، والله أعلم.



## الفصل الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
للأحاديث المتعلقة بالنبي ﷺ



## المبحث الأول

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة  
للحديث الدال على سحر النبي ﷺ





## المَطْلَب الأول

### سَوَق الحديث الدَّال على سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سَحَرَ رسول الله ﷺ رجُلٌ من بني زُرَيْقٍ يقال له (كَبِيد بن الأعصم)، حتَّى كان رسول الله ﷺ يُخَيِّلُ إليه أَنَّهُ كان يفعل الشَّيْءَ وما فَعَلَهُ، حتَّى إذا كان ذات يوم -أو ذات ليلة- وهو عندي، لكنَّهُ دعا ودعا، ثمَّ قال: «يا عائشة، أَشَعَرْتُ أَنَّ الله أَفْتَانِي فيما استفتيته فيه؟ أَتَانِي رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي:

فقال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعَ الرَّجُلُ؟

فقال: مَطْبُوبٌ<sup>(١)</sup>.

قال: مَن طَبَّهُ؟

قال: كَبِيد بن الأعصم.

قال: في أَيِّ شَيْءٍ؟

قال: في مَشِطٍ ومُشَاطَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَجُفٍّ طَلَعَ<sup>(٣)</sup> نخلة ذَكَر.

فقال: وأين هو؟

---

(١) مطبُوب: أي مسحور، كتابة بالقلب عن السحر تفاوُلًا بالبرء، انظر «النهاية» لابن الأثير (٣/١١٠).

(٢) مَشِطٌ ومُشَاطَةٌ: هي الشَّعْر الَّذِي يسقط من الرأس واللَّحْيَة عند تسميح بالمُشَطِّ، انظر المصدر السابق (٣٣٤/٤).

(٣) جُفٍّ طَلَع: وعاء الطَّلَع، وهو الفِشاء الَّذِي يكون فوقه، انظر المصدر السابق (١/٢٧٨).

قال: في بئر ذروان».

فأتاها رسول الله ﷺ في ناسٍ من أصحابه، فجاء فقال: «يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحنَاء»<sup>(١)</sup>، وكأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين».

قلت: يا رسول الله، أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله، فكرهت أن أثير على الناس فيه شراً»، فأمر بها فدُفِنَتْ<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية للبخاري<sup>(٣)</sup>: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ سُحْر، حتَّى كان يرى أنه يأتي النساء، ولا يأتيهنَّ - قال سفيان: وهذا أشدُّ ما يكون السُّحْر إذا كان كذا- فقال: «يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه؟». الحديث.

وجاء فيه: أن «لبيد بن الأعصم، رجل من بني زُرَيْق، حليف لليهود، كان منافقاً».

وجاء فيه: «في جفّ طلعةٍ ذكر تحت رَعُوقَةٍ<sup>(٤)</sup> في بئر ذروان».

---

(١) نقاعة الحناء: هو الماء الذي يُنقع فيه الحناء، انظر «شرح النووي على مسلم» (١٧٧/١٤).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: السحر، رقم: ٥٧٦٦) ومسلم في (ك: السلام، باب: السحر، رقم: ٢١٨٩).

(٣) أخرجه في (ك: الطب، باب: هل يستخرج السحر؟ رقم: ٥٧٦٥).

(٤) الرُّعُوقَة: صخرة تترك في أسفل البئر إذا حفرت، تكون نائمة هناك، فإذا أرادوا تنقية البئر جلس المُسْتَقِي عليها، وقيل: هي حجر يكون على رأس البئر يقوم المُسْتَقِي عليها، انظر «الصُّحاح» للجوهري (١٣٦٦/٤).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

#### لحديث سحر النبي ﷺ

حاصل مُعارضات الآيِنَ لَتَقْبَلْ خَبِرِ سَحْرِهِ ﷺ ترتكز على أربع مُعارضات:  
المعارضة الأولى: أَنَّ السَّحَرَ لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ أَصْلًا.

وهذا المسلك جَنَحَ إلى سلوكه طائفةٌ مِنَ المعتزلة، وأبو منصور الماتريدي<sup>(١)</sup>، وتبعهم جماعةٌ مِنَ فضلاء المتأخرين، كجمال الدين القاسمي<sup>(٢)</sup>، والظاهر ابن عاشور<sup>(٣)</sup>، وغيرهما ومَن تأثر في هذا البابِ بِمادَّةِ اعتزاليةٍ تقوم على أساس التَّسويةِ بين جنسِ مُعجزاتِ الأنبياءِ وِجنسِ سِحْرِ السَّحرة، فالقولُ عندهم بِحَقِيقَةِ الثَّانِي يَنشأ عنه نوعٌ تَلَيَّسٍ في التَّمييزِ بينهما.

فليكني يَسْلَمَ للمُعْتَزِلَةِ بِأَبِ الثَّبُوءِ، أَنْكَرُوا خَرْقَ الْعَادَةِ لِغَيْرِ نَبِيٍّ! وَالتَّزَمُوا لِدَلَالَةِ إِنْكَارِ السَّحْرِ وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَكُلُّ مَا هُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ<sup>(٤)</sup>.

لِذَا نَجَدُ عَبْدَ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزِلِيَّ (ت ٤١٥هـ) حِينَ ظَنَّ أَنَّ إِبْطَاتِ حَقِيقَةِ السَّحْرِ يَقْتَضِي أَنْ يَجْرِيَ عَلَى يَدِ السَّحرة مَا هُوَ مِنْ قِبَلِ مَا يَعْجُزُ عَنْ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ،

(١) انظر «التوحيد» للماتريدي (ص/٢٠٩).

(٢) انظر «محاسن التأويل» (٩/٥٧٧).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١/٦٣٣).

(٤) انظر «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/٥٦٨-٥٧٢)، و«النبوات» لابن نيمية (١/٤٨٤).

حَصَرَ أَثَرُ السَّحْرِ فِيمَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي يَحْتَثَالُ أَحَدُنَا فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَضَرَّةِ، فَأَنْكَرَ بِذَلِكَ اسْتَطَاعَةَ السَّاحِرِ أَنْ يُلْحِقَ الضَّرَرَ بِالْمَسْحُورِ عَلَى وَجْهِ لَا يُبَاشِرُ فِيهِ السَّاحِرُ الْمَسْحُورَ بِالْأَذَى.

فَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَأْثُرِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِحْرِ لَيْلَى عَنْ بُعْدِ دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدَهُ: سَارَعَ عَبْدُ الْجَبَّارِ إِلَى إِنْكَارِ الْخَبَرِ <sup>(١)</sup> بَلْ غَلَا أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ فَتَنَبَّهَ إِلَى وَضْعِ الْمُلْحِدِينَ <sup>(٢)</sup>

وَإِنْكَارُ مِثْلِ الْجَصَّاصِ -كَمَا يَقُولُ الْحَجَوِيُّ- «لَا يُؤْثَرُ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا، لِأَنَّ ابْنَ الْجَصَّاصِ لَيْسَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُهُ (أَحْكَامُ الْقُرْآنِ) بَيْنَ أَيْدِينَا، فَمَا رَأَيْنَاهُ يَلْتَفِتُ إِلَى أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، كَأَنَّهُ لَا رَوَايَةَ لَهُ فِيهِمَا» <sup>(٣)</sup>.

مِثْلَ هَذَا الْاِعْتِقَادِ الْمَشِينِ فِي الْحَدِيثِ قَدْ انْطَوَى فِي عِبَارَاتٍ لـ (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ) أَثْنَاءَ حَصْرِهِ لَفْظَ (السَّحْرِ) فِي الْحَدِيثِ فِي مَعْنَاهِ اللَّغْوِيُّ عَلَى مَعْنَى التَّخْيِيلِ، دُونَ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى مَا فَهَمَهُ عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي مَوَارِدِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ يَقُولُ: «... جَاءَ ذِكْرُ السَّحْرِ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نَفْهَمَ مِنْهُ مَا يَفْهَمُ هَؤُلَاءِ الْعُمَيَّانِ! فَإِنَّ السَّحَرَ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ: صَرْفُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ... وَمَاذَا عَلَيْنَا لَوْ فَهَمْنَا مِنَ السَّحْرِ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ تِلْكَ الطَّرِيقَ الْخَبِيثَةَ الدَّقِيقَةَ الَّتِي تَصْرِفُ الزَّوْجَ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَالزَّوْجَةَ عَنْ زَوْجِهَا؟» <sup>(٤)</sup>.

وَعَلَى نَفْسِ هَذَا الْمَهْيِجِ فِي التَّأْوِيلِ جَرَى (سَيِّدُ قَطَبٍ) فِي خَوَاطِرِهِ عَنْ آيَةِ التَّفَانُّاتِ مِنْ سُورَةِ الْفَلَقِ، يَقُولُ فِيهَا: «السَّحَرُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يُنْشِئُ حَقِيقَةً جَدِيدَةً لَهَا، وَلَكِنَّهُ يُخَيِّلُ لِلْحَوَاسِّ وَالْمَشَاعِرِ بِمَا يَرِيدُهُ السَّاحِرُ، وَهَذَا هُوَ السَّحَرُ كَمَا صَوَّرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قِصَّةِ مُوسَى ﷺ... وَهَكَذَا لَمْ

(١) انظر كتابه «مشابه القرآن» (ص/١٠٢-٧٠٨).

(٢) انظر «أحكام القرآن» للجصاص (١/٦٠).

(٣) «الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام» للحجوي الفاسي (ص/١٠٧).

(٤) «مجلة المنار» (١٣٣-٤٣).

تَتَقَلَّبُ جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ حَيَّاتٍ فَعَلًا، وَلَكِنْ خُيِّلَ إِلَى النَّاسِ - وَمَوْسَىٰ مَعَهُمْ - أَنَّهَا تَسْعَىٰ .

هذه هي طبيعة السَّحَرِ كما ينبغي لنا أن نُسَلِّمَ بها، وهو بهذه الطَّبِيعَةِ يُؤَثِّرُ في النَّاسِ، وَيُنْشِئُ لَهُمْ مَشَاعِرَ وَفَقَّ إِحْسَانِهِ . . . مَشَاعِرَ تُخَيِّفُهُمْ وَتُؤْذِيهِمْ، وَتُوجِّهُهُمْ إِلَى الْوَجْهَةِ الَّتِي يَرِيدُهَا السَّاحِرُ، وعند هذا الْحَدِّ نَقِفُ في فَهْمِ طَبِيعَةِ السَّحَرِ وَالتَّنْفِثِ فِي الْعَقْدَةِ<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثَّانِيَّة: أَنَّ فِي إِبْثَابِ الْحَدِيثِ زَعْرَعَةَ الثَّقَّةِ بِعَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، خُصُوصًا مَا تَعَلَّقَ بِأَمْرِ التَّبْلِغِ؛ إِذْ لَوْ يُجَوِّزُ أَنَّهُ سُحَرٌ، وَأَنَّهُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْأَمْرَ وَلَا يَفْعَلُهُ: فَلَيْسَ عِنْدَهُ لِمَا يَمْنَعُ مِنْ جَرِيَانِ هَذَا التَّخْيِيلِ فِيمَا يُبْلَغُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَسْقُطُ عِنْدَ ذَلِكَ الثَّقَّةُ بِاللَّيْنِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ) فِي تَفْسِيرِهِ لـ «جَزَاءً عَمَّ»: «لَا يَخْفَى أَنَّ تَأْثِيرَ السَّحَرِ فِي نَفْسِهِ ﷺ حَتَّى يَصِلَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ: لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ تَأْثِيرِ الْأَمْرَاضِ فِي الْأَبْدَانِ، وَلَا قَبِيلِ عُرُوضِ السَّهْوِ وَالتَّنْسِيَانِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الْعَادِيَّةِ، بَلْ هُوَ مَأْسٌ لِلْعَقْلِ، آخِذٌ بِالرُّوحِ . . .

وَإِذَا خَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَقْلِهِ كَمَا زَعَمُوا، جَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ بَلَّغَ شَيْئًا، وَهُوَ لَمْ يَبْلُغْهُ، أَوْ أَنَّ شَيْئًا نَزَلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيَخْتَارُ (سَيِّدُ قُطَيْبٍ) السَّيْرَ عَلَى مَنَوَالِ (عَبْدِهِ) مَرَّةً أُخْرَى فِي مَوْقِفِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، مُؤَثِّرًا الشَّطْبَ عَلَى كُلِّ مَا يَمَسُّ فِي رَأْيِهِ جَنَابَ التَّبْلِغِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: «هَذِهِ الرُّوَايَاتُ تُخَالِفُ أَصْلَ الْعِصْمَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْفِعْلِ وَالتَّبْلِغِ، وَلَا تَسْتَقِيمُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ، وَكُلُّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِ سُنَّةٌ وَشَرِيعَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ» (٦/٤٠٠٧).

(٢) «مَجْلَةُ الْمَنَارَةِ» (٤١/٤٣-٤٤).

(٣) «فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ» (٦/٤٠٠٨).

ف (عبدُه) و(فُطِب) إِنْ كَانَا قَدْ تَوَهَّما بِتَكْذِيبِهِمَا لِلخَبَرِ أَنَّهُمَا بِذَلِكَ قَدْ نَصَرَا  
السُّنَّةَ وَأَثَبْنَا دَعَائِمَهَا، فَقَدْ تَكَالَبَ غَيْرُهُمَا عَلَى تَرْدَادِ نَفْسِ شُبُهَتَيْهِمَا مِنْ طَوَائِفِ  
أَهْلِ الرَّفْضِ وَمُنْكَرِي السُّنَنِ لَهْدِمِ صَرْحِ السُّنَّةِ بِالْمَرَّةِ! وَقَذَفَ الرَّيْبَ فِي قُلُوبِ  
أَهْلِهَا مِنْهَا.

تَرَى قُبْحَ مَا انطَوَتْ عَلَيْهِ صُدُورُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فِي مِثْلِ قَوْلِ (هَاشِمٍ مَعْرُوفٍ)  
الإِمَامِيِّ: «كَيْفَ يَصِحُّ عَلَى نَبِيِّ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ كَمَا وَصَفَهُ رَبُّهُ، أَنْ يَكُونَ فِرْيَةً  
لِلْمُشْعُودِينَ، فَيَفْقَدَ شُعُورَهُ، وَيَغِيبَ عَنِ رُشْدِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَصِفُهُ الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ  
لَا يَنْطِقُ إِلَّا بِمَا يُوْحَىٰ إِلَيْهِ، وَيَفْرَضُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ أَنْ يَقْتَدُوا بِأَقْوَالِهِ  
وَأَفْعَالِهِ؟! وَالْمَسْحُورُ قَدْ يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ، وَيَفْعَلُ مَا لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ عَلَى سَائِرِ  
النَّاسِ، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنِ شُعُورِهِ وَإِدْرَاكِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَكَذَا فِي قَوْلِ (سَامِرٍ إِسْلَامِيٍّ): «هَذَا السَّحَرُ فِي الْعَقْلِ يَتَصَادَمُ بِشَكْلِ  
صَرِيحٍ مَعَ مَقَامِ النُّبُوَّةِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعْصُومٌ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ يُصِيبُ عَقْلَهُ مِنْ  
تَخْرِيفٍ وَهَلَسُوسَةٍ وَهَذْيَانٍ وَجَنُونٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي تُصِيبُ الْعَقْلَ،  
وَهَذَا الْحِفْظُ الرَّبَّانِيُّ هُوَ ضَرُورَةٌ لِحِفْظِ مَادَّةِ الْوَحْيِ مِنَ الضَّيَاعِ أَوْ التَّشْكِكِ فِيهَا،  
فَالْقَوْلُ بِسِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ طَعْنٌ بِمَادَّةِ الْوَحْيِ، لِأَنَّ الْمَسْحُورَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ،  
لِفَقْدَانِهِ أَهْلِيَّةَ التَّيْلِغِ، وَعَدَمِ الثِّقَةِ بِعَقْلِهِ وَحُكْمِهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ)، فَلَبَّغَهُ فَهْمُهُ لِيُسَيِّدَ هَذِهِ الشُّبُهَةَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَاللَّهُ يَصْحَحُكَ مِنَ الْنَّاسِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٧]، قَالَ: «أَيُنْكَرُونَ قَوْلَ اللَّهِ بِأَنَّهُ عَصَمَ  
رَسُولَهُ مِنْ أَيِّ تَأْثِيرٍ لِلنَّاسِ عَلَيْهِ؟ وَيُثْبِتُونَ حَدِيثًا مُلَقَّقًا لَا لَشَيْءٍ، إِلَّا لِأَنَّهُ فِي  
الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ!؟»<sup>(٣)</sup>.

(١) «دراسات في الكافي وصحيح البخاري» (ص/٢٤٧).

(٢) الصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زِيَادَةٌ يَمْنِي عَلَى نَصِّ الْمَقُولِ عَنْهُ، حَيْثُ حُرِّمَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مِثْلَ ذِكْرِهِ،  
كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمُنْكَرِينَ لِلْسُّنَةِ عَمُومًا فِي خُطَابَاتِهِمْ وَمَوْقِفَاتِهِمْ.

(٣) «تحرير العقل من الثقل» (ص/٢٤٤).

(٤) نَحْوُ تَفْعِيلِ قَوَاعِدِ نَقْدِ مِثْنِ الْحَدِيثِ ص/١٦٠.

المعارضة الثالثة: أن في إثبات سحر النبي ﷺ تكذيباً لنفي القرآن عنه ﷺ

ذلك، بيان ذلك:

في ما شئناه (محمد الغزالي) على أهل الحديث من روايتهم لهذا الخبر قائلاً: «إِذَا صَحَّ هَذَا، فَلِمَ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَعَيَّمُوكُمْ لِأَرْبِلًا مَسْحُورًا﴾ [الزُّنُور: ١٩]؟»<sup>(١)</sup>.

والمَنزَعُ القُرْآنِي لهذه الشبهة اعتزالي قديم، لا يكاد يخلو منه كلام من ردّ الحديث من الأقدمين، وتوارثته المنكرون، حتّى أورده (محمد عبده) ليردّ به على بعض الأزهريّة الذين أنكروا عليه ردّ حديث السحر، فكان يسخر من أحدهم قائلاً:

«يحتج بالقرآن في ثبوت السحر، ويُعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه ﷺ، وعدّه من افتراء المشركين عليه، ويؤوّل في هذه، ولا يؤوّل في تلك! مع أنّ الذي قصّته المشركون ظاهرٌ، لأنّهم كانوا يقولون: إنّ الشيطان يُلبّسه ﷺ، ومُلبسة الشيطان تُعرف بالسحر عندهم، وضربٌ من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي يُسبب إلى لبّيد، فإنّه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم»<sup>(٢)</sup>.

المعارضة الرابعة: أنّ السحر من عمل الشيطان، وأثر من آثار النفوس السفليّة الحبيثة، ولا يقع تأثيره إلّا على الأنفس الضعيفة، وأصحاب الطباع الشهوانيّة، ومحال أن يؤثر ذلك على جسد خير البريّة صاحب النفس الزكيّة!

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا): «ومن المُقرّر عند العلماء المتقدمين والمتأخّرين: أنّ هذا التأثير لا يكون إلّا من نفس ذات إرادة قويّة في نفس ذات إرادة ضعيفة، وأنّ الأنفس الضّارة لا يمكن أن تؤثر في الأنفس الزكيّة العالية.. فإنّ نفس النبي ﷺ أعلى وأقوى من أن يكون لِمَن دونه تأثير فيها»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الإسلام والطاغات المعطلة (ص/ ٥٤).

(٢) «مجلة المنار» (٤١/٣٣-٤٣).

(٣) «مجلة المنار» (٣٣/٣٣)، ينصرف يسير في الترتيب.

ويقول (محمد الغزالي): «لو ساغ أنَّ هذا التَّخْيِيل أن يؤثر في النفوس الضَّعيفة، فكيف يَقوى يهوديٌّ على التَّأثير في أقوى نفسٍ بَشَرِيَّة وهي نفس الرُّسول ﷺ؟ وما معنى أنَّ هذا التَّأثير في أَعْضَائِهِ لا في رُوحِهِ، مع أنَّ السَّحر يَعتمد على قوَى خَفِيَّة في زعم مُبْتَنِيهِ، لا على وسائل مَادِيَّة؟»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «الإسلام والطاغات المعطلة» لمحمد الغزالي (ص/٥٤).



### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث الدّال على سحر النبي ﷺ

أما دعوى المعارض الأول: من أنّ السّحر ليس له حقيقة، وإنّما هو تمويه وتخيل وإيهام بكون الشيء على غير ما هو به، فيمهد لجوابه بما يلي:  
قد اتفق أهل السنة على أنّ للسّحر تحققاً وجوذاً، وأنّ منه ما يمرض، ومنه ما يقتل، ومنه ما يفرّق بين المرء وزوجه، إلى غير ذلك من الآثار التي يحدثها بإذن الله تعالى، ودليلهم في ثبوته وأنّ له حقيقة؛ هو مجموع علمين ضروريين:

الأول: العلم الناتج عن الأدلة الشرعية.

الثاني: العلم المستند إلى الضرورة الحسية<sup>(١)</sup>.

فأما الأول: فقد انعقد الإجماع على ذلك، ولم يُعرف له مُخالف مِمَّنْ يُعتدّ بقوله، إلّا شيء يُحكى عن أبي حنيفة.

فومّن نقل الإجماع على ذلك:

الوزير ابن هُبيرة، حيث قال: «أجمعوا على أنّ السّحر له حقيقة، إلّا أبا حنيفة، فإنّه قال: لا حقيقة له عنده»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٣٩).

(٢) نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» (١/٣٧١).

وابن القطن الفاسي، حيث جاء في «إقناعه»: «أجمعوا على الإيمان أنَّ السحر واقع، وعلى أنَّ السحرة لا يضرُّون به أحدًا إلا بإذن الله»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبد الله القرطبي: «هو مَقْطُوع به بإخبار الله تعالى ورسوله ﷺ على وجوده ووقوعه، وعلى هذا أهل الحل والعقد، الذين ينعقد بهم الإجماع، ولا عبرة مع اتفاقهم بخثالة المعتزلة، ومخالفة أهل الحق»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم بعد أن ذكر نفى المعتزلة أن يكون للسحر حقيقة: «.. وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف، وأتفق عليه الفقهاء، وأهل التفسير، والحديث، وأرباب القلوب من أهل التصوف، وما يعرفه عامة العقلاء»<sup>(٣)</sup>.

ومستند هذا الإجماع الخصوص الواردة من الكتاب والسنة المثبتة أنَّ للسحر حقيقة وأثرًا، فون تلك الخصوص:

قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِي سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَذُوتَ وَمَرْوْتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَعْلَمُونَ مِنْهَا مَا يَفْتَرُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِصَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فقد استدلل أهل العلم بهذه الآية على أنَّ للسحر حقيقة من عدة أوجه، منها:

الوجه الأول: أنَّ الله ﷻ نفى السحر عن سليمان عليه السلام، وأضافه إلى الشياطين<sup>(٤)</sup>، إذ كانوا ينسبون ما يجري على يديه عليه السلام من ضبط الإنس والجن والمعجزات إلى سحرٍ اختصَّ به، فكذبهم الله تعالى في ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥٨/١)، وقد وقع في الأصل: «وأجمعوا على أن الإيمان واقع ..»، فاستظهر فاروق حمادة محقق طبعه دار القلم (ص/٩٣): سقوط لفظة «السحر»، وأنَّ الصواب ما أثبت.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢).

(٣) «بدائع الفوائد لابن القيم» (٢٢٧/٢).

(٤) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤٤٢/٩).

(٥) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٢٣/١٠).

الوجه الثاني: أن الله أخبر أن المَلَكِينَ قد علَّمَا السَّحَرَ، فلو لم يكن له حقيقة لما أمكن تعلُّمه ولا تعليمه<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: في ذِكْرِهِ سبحانه تفريق السَّحرة بين المرء وزوجِه: دلالة بيِّنة على أن للسَّحَرِ أثرًا وحقيقة يَتَّع به التَّفريقُ بين المرأة وزوجها، «قد عبَّر الله عنه بـ (ما) الموصولة، وهي تدلُّ على أنه شيء له وجود حقيقي»<sup>(٢)</sup>.

فليس هو مجرد طَرَق خبيثة دقيقة تصرف المرأة عن زوجها - كما ادَّعاه (محمَّد عبده) - اعتمادًا منه على أصل الوضع اللُّغوي للفظ السَّحر، بل رَتَّب الله على فعله التَّكفير لفاعله! ولا يُرتَّب الكفرُ على مُجرَّد التَّخيب بين الأزواج.

ومن الأدلَّة القرآنيَّة الأخرى التي احتجَّوا بها:

قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ سِحْرِ آلْفَكْهَتِ فِي الْعَقْدِ﴾ [الأنفال: ٤٤].

ووجه الشَّاهد منها: أمرُ الله لنبيِّه ﷺ بالاستعاذة به من شرِّ النَّفَّاثات، سواء كان المُراد بالنَّفَّاثات: السَّوَاحِر اللَّاتِي يَتَّقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ وَيَتَفَشْنَ<sup>(٣)</sup>، أو كان المُراد الأنفُسُ الخبيثة<sup>(٤)</sup>؛ فلو لا أنَّ للسَّحَرِ حقيقة، لما أمرَ الله نبيِّه بالاستعاذة من خطره؛ مع ما ذكره كثيرٌ من أئمَّة التفسير أنَّ سَبَب نزول سورة «الفرق»: ما كان من سحر أبيي بن الأعصم للنبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

يقول ابن قيِّم الجوزيَّة فيها: «هي دليلٌ على أن هذا النَّفْث يَضُرُّ الْمَسْحُورَ في حال غَيْبَتِهِ عنه، ولو كان الضَّرر لا يحصلُ إِلَّا بمباشرة البدن ظاهراً - كما يقوله هؤلاء - لم يكن للنَّفْث، ولا للنَّفَّاثات شرٌّ يُستعاذ منه»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢).

(٢) «أضواء البيان» (٥٤٦/٤).

(٣) انظر «جامع البيان» للطبري (٧٤٩/٢٤).

(٤) كما هو استظهار الإمام ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٢٢١/٢).

(٥) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢)، و«معاني القرآن» للقرطبي (٣٠١/٣)، وأسباب نزول القرآن للواحدي (ص/٤٧٣).

(٦) «بدائع الفوائد» (٢٢٧/٢).

أَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ أَنَّ دَلِيلَ حَصْرِ تَأْثِيرِ السَّحْرِ فِي مَجْرَدِ التَّخْيِيلِ آيَةُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ وَعْيُهُمْ يَحِثُّ إِلَيْهِمْ مِنْ سِخْرِهِمْ أَلَّا تَنْقُ﴾ [طه: ٦٦]: فليس في ما أناطوا به شُبْهَتَهُمْ ما يفيدهم في مَقَامِ الْجَجَاجِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ سِحْرَ التَّخْيِيلِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ السَّحْرِ، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ مَا هُوَ حَقِيقَةٌ لَا خِيَالَ فِيهِ؛ فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ تُثْبِتُهُ الْآيَةُ، وَالثَّانِي لَمْ تُنْكِرْهُ! وَذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّخْصِصَ! فَهَمَّ لِأَجْلِ ذَلِكَ يَنْكُرُونَ حَصْرَ السَّحْرِ فِي التَّخْيِيلِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّفْصِيلِ، يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «الْآيَةُ عَمْدَةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّحْرَ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ بِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ وَرَدَتْ فِي قِصَّةِ سَحْرَةِ فِرْعَوْنَ، وَكَانَ سِخْرُهُمْ كَذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ السَّحْرِ تَخْيِيلٌ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ أَنَّ إِبْثَابَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا زَمَّ لِبُطْلَانِ التَّوْبَةِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا فِي عَقْدِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ عِنْدَهُمْ أَجْلَى مِنَ الشَّمْسِ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَسِحْرِ السَّحْرَةِ وَالْكُهَّانِ، حَدًّا وَحَقِيقَةً، وَالشُّبْهَةَ إِنَّمَا تَقْبَعُ فِي أَذْهَانٍ مِّنْ سَوَى بَيْنِ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَبَيْنَ مَا تَأْتِي بِهِ السَّحْرَةُ وَالْكُهَّانُ، فَلَمْ يُثْبِتْ فَرْقًا يَعُودُ إِلَى جَنْسٍ كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا فَرْقًا يَعُودُ إِلَى قَصْدِ الْخَالِقِ، وَلَا قُدْرَتِهِ، وَلَا حَكَمَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَمَا ادَّعَاهُ الْمُعْتَرِضُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ -كَأَبِي بَكْرِ الْجَصَّاصِ- مِنْ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا وَغَيْرِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ السَّحْرِ فِيهِ إِبْطَالٌ لِّمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، بِحَيْثُ يَسْتَوِي مَا يَأْتُونَ بِهِ وَمَا يَأْتِي بِهِ السَّحْرَةُ: هِيَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ إِذْ الْفَرْقُ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ -الَّتِي هِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَقْدُورِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَالْخَارِقَةُ لِسُنَنِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا- وَبَيْنَ سِحْرِ السَّحْرَةِ -الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ كُونِهِ مِنَ الْعَجَائِبِ، لَخُرُوجِهِ عَنْ نِظَائِرِهِ وَعَمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ-: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْوُجُوهَ الثَّالِيَةَ:

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٢٥).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٤٩).

الوجه الأول: أَنَّ السَّحَرَ والكهانة ونحوهما أمورٌ مُعتادةٌ مَعْرُوفَةٌ لأَصْحَابِهَا، لَيْسَتْ خَارِفَةً لِعَادَتِهِمْ، بَلْ كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُعتَادٌ لَطَائِفُهُ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ؛ تُكْتَسَبُ بِنَوْعٍ تَعَلَّمَ وَمَمَارَسَةٍ، وَتَسْخِيرٌ لِلشَّيَاطِينِ؛ أَمَّا آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، فَلَيْسَتْ مُعتادةً لَغَيْرِ مَنْ صَدَّقَهُمُ اللَّهُ بِبُيُوتِهِ، فَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُمْ وَلِمَنْ تَبِعَهُمْ، فَلَا يَنَالُهَا أَحَدٌ بِاِكْتِسَابِهِ.

الثاني: أَنَّ مَا يَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ وَالْكُهَّانُ يُمكنُ أَنْ يُعَارِضَ بِمِثْلِهِ، وَآيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَمُكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَارِضَهَا بِمِثْلِهَا.

الثالث: أَنَّ السَّحَرَ -البَصْرِيَّ مِنْهُ بِخَاصَّةٍ- يَحْتَاجُ إِلَى بَقَاءِ تَوَجُّهِ نَفْسِ السَّاجِرِ وَالتَّفَاتِيهِ إِلَيْهِ، وَتَعَلُّقٍ عَزِيمَتِهِ بِهِ، فَإِذَا غَفَلَ عَنْهُ، بَطَلَ أَثَرُهُ؛ بِخِلَافِ المعجزة، فَإِنَّهَا غَيَّةٌ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ لَكُونِهَا مِنَ اللَّهِ ﷻ.

الرابع: أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمُصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، فَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَيَأْمُرُ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْإِخْلَاصِ، وَالصَّدَقِ، وَيَنْهَى عَنِ الشُّرْكِ، وَالْكَذِبِ، وَالظُّلْمِ؛ فَالْعُقُولُ وَالْفِطَرُ تَوَافَقُ؛ وَتُؤَالِفُ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ؛ فَيَصْدَقُهُ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ، وَصَحِيحُ الْمَنْقُولِ الْخَارِجِ عَمَّا جَاءَ بِهِ، أَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالشُّرْكِ، وَالظُّلْمِ، وَيُعْظَمُونَ الدُّنْيَا، وَفِي أَعْمَالِهِمُ الْإِثْمُ وَالْعَدْوَانُ، وَيَعْتَرِي أَغْرَاضُهُمُ الْخِذْلَانُ.

الخامس: أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْبِيَاءُ؛ فَهُوَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِجَنَسٍ مَا أَمَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ قَبْلَهُ، فَلَهُ نُظَرَاءُ يَعْتَبِرُ بِهِمْ، وَيُعتَبَرُ هُوَ بِهِمْ؛ وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ لَهُ نُظَرَاءُ يُعْتَبَرُ بِهِمْ!

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَارِقِ الَّتِي بَيَّنَّا أَهْلَ الْعِلْمِ بَيْنَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا الْكَشْفُ عَنْ مَدَى مُخَالَفَتِهِ مَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ السَّحَرِ لِلضَّرُورَةِ الْحَسَنِيَّةِ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

الْأُمَمُ بَشَرِيٌّ دِيَانَاتُهُمْ وَأَعْرَاقُهُمْ وَاخْتِلَافُ دِيَارِهِمْ: يُثْبِتُونَ أَنَّ لِلْسَّحَرِ حَقِيقَةً، لَهَا يُشَاهِدُونَهُ مِنْ أَثَارِهِ فِي الْوَاقِعِ، مِنْ عَوَاضِ تَلَحُّقِ بِالْمَسْحُورِ أَلَمًا يَجِدُهُ فِي

(١) انظر «إكمال المعلم» (٨٩/٧)، و«النبوات» لابن تيمية (٥٥٨/١-٥٥٦)، بتصرف، وانظر أيضًا ذات المصدر (١٠٧٤/٢-١٠٩٠)، و«فيض الباري» للكشميري (١٤١/٦).

نفسه، أو تُصيبه في عقله أو بدنه، أو تُفَرِّق بينه وبين أهله، أو تقتله، أو تصرف عنه دنياً، أو تجلب له محبة شخص أو كرهه، أو يحبس امرأة عن جماع زوجها، وهو المعروف بـ «سحر التصفيح»؛ فإذا عُثِر عليه مَدْفُونًا فَأَبْطِلَ بَعْضُ الرُّقَى، أو مَأْكُولًا فاستغفر: رَجَعَتِ المرأةُ إِلَى طَبِيعَتِهَا مع زوجها، وإن لم تعلم هي بفكِّ السَّحْرِ! وقد شاهدتُ أنا من هذا عدداً!

فالحقُّ أنَّ لبعضِ أصنافِ السَّحْرِ تأثيراً حقيقياً في القلوب، كالحبِّ، والبُغْضِ، وإلقاء الخير والشرِّ، وفي الأبدانِ بالألمِ والسَّقَمِ، فترى السَّاحِرَ يَعْمَلُ أَعْمَالاً لا مُبَاشَرَةً لها بذاتِ مَنْ يُرَادُ سِحْرُهُ، ويكون غائباً عن السَّاحِرِ، وشرط ذلك استعمال أثرٍ لمن يُرَادُ سحره، فيدعون بواسطته تأثيره فيه، أو تسليط الشَّيَاطِينِ عليه.

وأكثر ذلك يقع بمثلِ رسمٍ أشكالٍ يُعَبِّرُ عنها بالطلاسم، أو عقد خيوط والنَّفْثِ عليها برُقِيَّاتٍ مُعَيَّنَةٍ تَتَضَمَّنُ الاستنجاةَ بالكواكبِ لاستجلابِ الجُنِّ، أو الدُّعَاءَ بأَسْمَاءِ الشَّيَاطِينِ وأَهْلَةِ الأَقْدَمِينَ، وكذا كتابة اسمِ المَسْحُورِ في أشكال، أو وضعِ صورته أو بعضِ ثيابه وعلاققه، وتوجيه كلامِ إليها، للتأثير في ذاتِ المَسْحُورِ بإذنِ الله، أو يستعملون إشاراتٍ خاصَّةً نحو جهته، أو نحو بلده، وهو ما يُسمونه بالأرصاد<sup>(١)</sup>.

إنَّما الخارجُ عن مقدورِ السَّحَرَةِ قَلْبُ المَوَادِّ وتحويلُها، كما يقول فيه ابن حجر: «... إنَّما المَنكُورُ أنَّ الجمادَ يَنقَلِبُ حيواناً، أو عكسه بسحرِ السَّاحِرِ، ونحو ذلك، فهذا ممَّا لا يقدِرُ عليه السَّاحِرُ»<sup>(٢)</sup>.

ولأجل أنَّ هذه الأعمالُ السَّحَرِيَّةُ مُحَقَّقَةٌ جِسْماً، متواترةٌ خَبِراً، ترى الفقهاء يعقدون لها في مُصَنَّفَاتِهِمْ مَسَائِلَ<sup>(٣)</sup>، يبحثون في حُكْمِ الآثارِ المُتَرَبِّةِ عَلَيْهَا،

(١) انظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١/٦٣٣-٦٣٤).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٣).

(٣) انظر على سبيل المثال: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (١٦/٤٤٤)، و«المغني» لابن قدامة (٩/٢٨)، و«روضة الطالبين» للروي (٩/٣٤٧)، و«البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٥/١٣٩-١٣٩).

فيبحثون -مثلاً- في التكييف الفقهي لِمَن قَتَلَ بسحره، وفي حكم السَّاحِر مِن جهة ارتداده وكفره؛ فلو لم يكن للسَّحَرِ حقيقة إلَّا مجرد التَّمويه على العَيْنِ، ما خُصَّ بهذه الفروع كُلُّها.

فالمُشاحَّةُ بعدُ في وجود السَّحَر وإنكاره، أعدُّه مخالفةً لمقتضى الضَّرورة الجسِّيَّة، ممَّا لا يُماري فيه في بلدي المغرب بخاصَّة إلَّا مُتَحجِّجُ الرَّأْسِ بَلِيد القلب! لكثرة ما يُعانيه النَّاسُ مِن حثالة السَّحَرَة والمشعوذين وآثارهم القبيحة في بَيوتاتهم؛ طَهَّرَ الله بِلَدَّنَا وسائر بلاد المسلمين من رجسهم، وأراح العبادَ مِن شرِّهم.

يقول أبو العباس القرطبي: «هو أمرٌ مَقْطُوعٌ به بإخبار الله تعالى به ورسوله ﷺ عن وجوده ووقوعه؛ فمن كَذَبَ بذلك فهو كافر<sup>(١)</sup>»، مُكذِّبٌ لله ولرسوله، منكرٌ لما هُلمَّ مُشاهدةً<sup>(٢)</sup>.

وقد تعجَّب قديمًا ابنُ قُتَيْبَة (ت ٢٧٦هـ) مِن قَالَةٍ مَن يَنْفِي حقيقة السَّحَر فكان يقول: «إِنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى هَذَا مُخَالَفٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَجَمِيعِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمُخَالَفٌ لِلْأَمَمِ كُلِّهَا: الْهِنْدُ -وهي أَشَدُّهَا إِيْمَانًا بِالرُّقَى- وَالرُّومُ، وَالْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ...»<sup>(٣)</sup>.

فلاجل ما تَأَكَّدُ مِن دلائل تحقُّق السَّحَر، وحملاً لكلام أئمة الإسلام على أحسن المحامل: يرجع عندي أَنَّ ما حُكي عن أبي حنيفة مِن إنكار حقيقة السَّحَر قصده منه: إنكار أن يكون للسَّحَر حقيقة مِن جهة تغيير الأعيان واستحالتها! كَانَ يَحْوُلُ السَّاحِرُ الْعِصِيَّ أَفَاعِي حَقِيقَةً تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ، بَلْ لَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا تَخْيِيلًا؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَبْتَثْ عَنْهُ نَفْيَ مُطْلَقِ الْحَقِيقَةِ وَالتَّأَثِيرِ الْجَسَدِيِّ لِلْسَّحَرِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إلَّا أن يمنع الحكم فيهم أحد موانع التكفير، كالتأويل الذي هو حال جملة المعتزلة ومن تأثر بهم في مقولتهم.

(٢) «المفهم» (٤/٥٦٩).

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص/٢٦١).

وَمِمَّا يَعْضِدُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ مَعَ مَا يُقَالُ عَنْهُ مِنْ حِكَايَةِ نَفْيِهِ لِحَقِيقَةِ السَّحَرِ، فَقَدْ يُقَالُ عَنْهُ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ السَّحَرِ أَيْضًا<sup>(١)</sup>! بَلْ جَعَلَ أَثْمَةً مِنَ الْأَحْثَانِ هَذَا الثَّقَلُ الثَّانِي مَذْهَبُ أَصْحَابِهِمْ<sup>(٢)</sup>؛ وَمِنْ أَهْلِ التَّحْرِيرِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ مَنْ سَبَقَ إِلَى تَخْرِيجِ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا رَجَّحْنَاهُ؛ إِذْ كَانَ أَوَّلَى مِنْ نَسْبَةِ إِمَامٍ جَلِيلٍ مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى مُنَاقَضَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَخَرَمِ الْإِجْمَاعِ، وَمُكَابَرَةِ الْجِسْرِ.

تَرَى شَاهِدَ هَذَا التَّوَجِيهِ فِي مِثْلِ قَوْلِ أَنْوَرِ شَاهِ الْخَنَفِيِّ (ت ١٣٥٣هـ): «إِنَّ السَّحَرَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي التَّقْلِيلِ مِنَ الصُّحَّةِ إِلَى الْمَرَضِ، وَبِالْعَكْسِ، أَمَّا فِي قَلْبِ الْمَاهِيَةِ فَلَا، وَمَا يَتَرَاءَى فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَاهِيَةِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا التَّخْيِيلُ الصَّرْفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ نَظْمًا﴾ [طه: ٦٦]؛ فَلَمْ تَنْقَلِبِ الْجِبَالُ إِلَى حَيَاتٍ، وَلَكِنْ حُيِّلَ إِلَيْهِ أَنَّهَا انْقَلَبَتْ، وَهَذَا مَا نُسِبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ فِي السَّحَرِ تَخْيِيلًا فَقَطْ، وَلَا يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ مَشْهُودٌ، بَلْ يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ فِي حَقِّ قَلْبِ الْمَاهِيَاتِ»<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي أَطْمَأْنَنَ إِلَيْهِ نَفْسُ الْمَآوَرِدِيِّ (ت ٤٥٠هـ)<sup>(٤)</sup> أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، حَيْثُ قَالَ: «قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا -يَعْنِي فِي حَقِيقَةِ السَّحَرِ-، فَالَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ لَهُ حَقِيقَةٌ وَتَأْثِيرٌ...»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٧/٥٣٦).

(٢) انظر «النهر اللامع» (٣/٢٥٤)، و«الذَّرُّ الْمُخْتَارُ» (١/٤٤٤).

(٣) «فَيْضُ الْبَارِي» (٤/٢٩٣).

(٤) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَبِيبٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْمَآوَرِدِيُّ: وَلَدَ فِي الْبَصْرَةِ، وَانْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ، قَدْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فِي بِلْدَانٍ كَثِيرَةٍ، ثُمَّ جُعِلَ رَئِيسَ الْقَضَاءِ فِي أَيَّامِ الْقَائِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْعَبَّاسِيِّ. وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِ؛ نَسَبَتْهُ إِلَى بَيْعِ مَاءِ الْوَرْدِ، وَوَفَاتَهُ بِبَغْدَادَ مِنْ أَشْهُرِ كَتَبِهِ: (أَدَبُ الدُّنْيَا وَالْدِينِ)، وَ(الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ)، انظر «الأعلام» للزركلي (٤/٣٢٧).

(٥) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (١٣/٩٣).



وقد حرصتُ على هذا التَّنْقُلِ مِنَ المَاورِدِ لِأَنَّهُ مُعْتَزِلِي المَشْرِبِ<sup>(١)</sup>! مُنْكَرٌ  
لِلسَّحَرِ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، فَلَوْ كَانَ لِهَذَا الإِمَامِ الجَلِيلِ قَوْلٌ يَعْضُدُّ بِهِ مَذْهَبَهُ مَا  
أَفْلَتَهُ!

وَأَمَّا دَعْوَى المُعَارِضِ الثَّانِي أَنَّ فِي التَّصْدِيقِ بِهَذَا الحَدِيثِ زَعْرَةً لِلثِّقَةِ فِيمَا  
يَبْلُغُهُ الرُّسُولُ ﷺ وَعَصْمَتُهُ فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>؛ فَيَقَالُ فِي جَوَابِهِ:

لَيْسَ فِي إثْبَاتِ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُوْدِّي إِلَى القَوْلِ بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ، فَإِنَّ  
عَصْمَتَهُ ﷺ فِي التَّبْلِيغِ قَدْ انْتَصَبَتِ الْبَرَاهِينُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى تَحْقِيقِهَا، فَلَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ  
الِاعْتِقَادِ بِذَلِكَ مُتَوَقِّفًا عَلَى نَفْيِ لِحُقُوقِ السَّحَرِ بِهِ! إِذِ الْعَصْمَةُ ثَابِتَةٌ فِي ذَاتِهَا  
بِدَلَالِهَا، مُتَحَقِّقَةٌ بِبَرَاهِينِهَا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَمِنْهَا هَذِهِ الْحَالَةُ الَّتِي هِيَ مَهْجَلُ  
الْمَدَافَعَةِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا يَقُولُ المَازَرِيُّ: «قَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ  
طَرِيقٍ ثَابِتَةٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَحْطُ مَنْصِبَ النُّبُوَّةِ وَيَشْكُكُ فِيهَا، وَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ  
فَهُوَ بَاطِلٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا يُعَدُّمُ الثِّقَةَ بِمَا شَرَعُوهُ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَلَعَلَّهُ  
يَتَخَيَّلُ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ ﷺ، وَلَيْسَ ثُمَّ مَا يَرَاهُ، أَوْ أَنَّهُ أَوْحِيَ إِلَيْهِ، وَمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ؛  
وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى صَرْفِهِ فِيمَا يَبْلُغُهُ عَنِ اللَّهِ  
سُبْحَانَهُ وَعَلَى عَصْمَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَعَلَيْهِ نَقُولُ لِهَؤُلَاءِ الثُّفَاتِ: إِنْ كَانَ لَدَيْكُمْ بَرَاهِينٌ وَدَلَائِلُ عَلَى عَصْمَةِ  
الرُّسُولِ ﷺ مِنَ الْخَطِإِ فِي التَّبْلِيغِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَحْوِلُ عَلَى الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ  
الَّذِي يُثْبِتُ سِحْرَهُ؟ إِذْ ثُبُوتُ عَصْمَتِهِ ﷺ -كَمَا تَقَدَّمَ- لَيْسَ مُتَوَقِّفًا عَلَى نَفْيِكُمْ لِهَذَا  
الْحَدِيثِ.

(١) يَقُولُ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (٣/١٥٥): «عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَقْضَى الْقَضَاةَ، أَبُو الْحَسَنِ  
الْمَاورِدِيُّ، صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، لَكِنِّهِ مُعْتَزِلِيٌّ»، تَوَفِيَ سَنَةَ (٤٥٠هـ).

(٢) انْظُرْ «دَفْعَ دَعْوَى الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ» (ص/٢٥٥).

(٣) «الْمُتَعَلِّمُ» لِلْمَازَرِيِّ (٣/١٥٩).

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ السَّحَرَ قَدْ يَعْمَلُ فِي أَبْدَانِ الْأَنْبِيَاءِ، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ مَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ تَأْثِيرُ السَّحَرِ فِي أَبْدَانِهِمْ بِأَكْثَرَ مِنَ الْقَتْلِ<sup>(١)</sup>؛ فَمَا لِحَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ أَدَى ذَلِكَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ عَرَضًا مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي تَغْتَرِي الْبَشَرَ، وَمَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي لَمْ يَتَّعِدْ أَثَرُهَا الْجَوَارِحُ، فَهُوَ الَّذِي «قَالَ لَمَّا حُلَّ السَّحَرُ: «إِنَّ اللَّهَ شَفَانِي...»، وَالشِّفَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِرِفْعِ الْعِلَّةِ وَزَوَالِ الْمَرَضِ» كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَصَّارِ الْمَالِكِيُّ (ت ٣٩٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

وَسَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ التَّأْثِيرَ فِي نَفْسِهِ ﷺ وَإِدْرَاكِهِ؛ فَذَلِكَ أَخُوهُ مُوسَى ﷺ قَدْ سَحَرَ بَصْرَهُ وَإِدْرَاكُهُ حَتَّى خُبِلَ إِلَيْهِ أَنَّ الْجِبَالَ وَالْوُصَيَّ تَسْعَى، وَأَثَرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]؛ وَلَمْ يُعَدِّ هَذَا خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ فِيهِ؛ أَوْ قِيلَ: إِنَّ غَايَةَ مَا بَلَغَ إِلَيْهِ تَأْثِيرُ السَّحَرِ هُوَ إِصَابَتُهُ ﷺ فِي جَسَدِهِ فَقَطْ؛ فَهَذَا الْقَوْلُ يَتِمَّاشَى مَعَ مَذْهَبِ مَنْ فَسَّرَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ...»: عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ «يُظْهِرُ لَهُ مِنْ نَشَاطِهِ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِتْيَانِ النَّسَاءِ، فَإِذَا دَنَا مِنْهُنَّ أَخَذَتْهُ أَخَذَتْهُ السَّحَرُ، فَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

فَلَيْسَ فِي تَنْبِيْهِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مَا يَكُونُ خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ بِحَالٍ. وَكَذَا الْحَالُ فِيمَا لَوْ قِيلَ: إِنَّ مَا أَصَابَهُ ﷺ مِنَ السَّحَرِ قَدْ سَرَى أَثَرُهُ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، بَعْدَ أَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ مُخِيلَتِهِ أَوْ بَصْرِهِ، فَإِنَّ هَذَا أَثَرُ نَفْسِيٍّ عَارِضٌ لَا يُؤْهِنُ الْعِصْمَةَ، وَهُوَ كَحَالِ لِحْوِقِ الْخُزْنِ وَالْهَمِّ بِهِ، وَالنَّسْيَانِ وَالسَّهْوِ. وَحَصِيلَةُ الرِّوَايَاتِ لِمَنْ سَبَرَهَا لَا تَخْرُجُ فِي دَلَالِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَا عَرَضَ لَهُ ﷺ: إمَّا مَجْرَدُ تَخْيِيلٍ عَارِضٍ، أَوْ خَاطِرٍ طَارِئٍ يَهْجُمُ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ قَدْ أَتَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهَا، وَأَنَّ هَذَا الْخَاطِرَ يُعَاوَدُهُ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ يَزْفِي هَذَا الْخَاطِرُ إِلَى الظَّنِّ، وَالظَّنُّ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) «مرقاة المفاتيح» لعللي القاري (٩/٣٧٩٥).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/٤٤٢).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» للطبري (١٢/٣٧٧٢).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمُعَلِّمِي (ص/٢٤٩).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٧/٨٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٧).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الظَّنَّ لَيْسَ مُطَرَّدًا، إِنَّمَا كَانَ فِي أَمْرِ خَاصٍّ مِنْ أُمُور الدُّنْيَا - وَهُوَ أَمْرُ النِّسَاءِ - لَمْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ بَيَانُهُ فِيمَا قَالَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «.. كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيَهُنَّ»، وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: «.. أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ، وَلَا يَأْتِيهِمْ».

فَأَمَّا قَوْلُهَا فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَلَا يَفْعَلُهُ»: هُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، مُكْتَفِيَةٌ بِتَلْمِيحِ السَّامِعِ لِقَصْدِ الْجَمَاعِ، وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ فِي غَيْرِهَا: مِنْ الرِّوَايَاتِ - كَمَا قَدْ عَلِمْتَ - تَبْيِينًا لِلْمُجْمَلِ مِنْ تِلْكَ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ التَّخِيلَ الَّذِي كَانَ يَقَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامٌّ فِي كُلِّ أَفْعَالِهِ؛ فَمَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْعُمُومُ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّخْصِيسِ.

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُعْتَرِضُ لِدَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْيَاسِينَ﴾، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَارِدَ فِي الْحَدِيثِ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ آيَةِ<sup>(١)</sup>:

فَإِنَّا لَا نَجِدُ فِي نَصِّ آيَةِ عَصَمَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ السَّحَرِ؛ إِنَّمَا الْمَعْصُومُ مِنْهَا مُجْمَلٌ، لَا يَتَّضِحُ بَيَانُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِدَلَالَةِ «الْاِقْتِضَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

هَذَا الْمُقَدَّرُ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ (الْقَتْلُ): وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ<sup>(٣)</sup>، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ تَنْقُضُ مُعَارَضَتُهُمْ لِلْحَدِيثِ بِالْآيَةِ<sup>(٤)</sup>.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ هُوَ (أَذَى النَّاسِ): وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ تَقْدِيرُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ أَذَى اِطْلَاعٍ عَلَى سِيرَتِهِ ﷺ، يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ نَالَهُ مِنَ الْأَذَى مَا نَالَه، كَالشَّمْتِ،

(١) انظر «محاسن التأويل» للقاظمي (٥٧٧/٩)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للمكردي (ص/١٦٠).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٢١٩/٤).

(٣) انظر «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤/٩)، تحت حديث رقم: (١٧٧٣٠)، و«معالم التنزيل» للبخاري (ص/٧٩٣).

(٤) انظر «دفع دعوى المعارض المقلية» (ص/٢٥٩).

وإدما عَقِبَهُ، وكسِرِ رُبَاعِيَّتِهِ، وتأثَّرُوهُ بِسْمِ الْيَهُودِيَّةِ، وغير ذلك من صنوفِ الابتلاءِ  
الَّتِي أَرَادَ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِفْعَةَ الْمَنْزِلَةِ، وجعلَهُ قُدْوَةَ السَّائِرِينَ إِلَيْهِ.

فإِذَا ثَبَّتَ عَدَمَ عِصْمَتِهِ مِنَ الْأَذَى، فَإِنَّ السَّحَرَ دَاخِلٌ فِي مُسْمَاءِ بِلَا شَكٍّ!  
ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ: (أَذَى النَّاسِ)، فَلَا بَدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى أَذَى  
مَشْرُوطٍ، وَهُوَ الْأَذَى الْمَانِعُ مِنَ التَّبْلِيغِ، لَا مُطْلَقَ الْأَذَى؛ وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ عَدَدٌ  
مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِي مَا أَصَابَ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثِ  
السَّحَرِ مَا أَعْقَاهُ عَنْ تَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ سَابِقًا.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: أَنَّ فِي إِبْثَابِ سَحَرِ النَّبِيِّ ﷺ تَكْذِيبًا  
لِنَفْيِ الْقُرْآنِ عَنْهُ ذَلِكَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا  
مَسْحُورًا﴾:

فِيكْفِي فِي دَحْضِ هَذَا الْفَهْمِ، مَا أَحْسَنَ الْمُعَلِّمِيُّ سَبْكَ جَوَابِهِ حَيْثُ قَالَ:  
«كَانَ الْمَشْرُوكُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا مَسَاغَ لِأَن يَزْعُمُوا أَنَّهُ ﷺ يَقْتَرِي الْكَذِبَ عَلَى  
اللَّهِ ﷻ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ، وَلَا لِأَن يَكْذِبَ فِي ذَلِكَ مَعَ كَثْرَتِهِ غَيْرَ عَامِدٍ، فَلَجَأُوا  
إِلَى مُحَاوَلَةٍ تَقْرِيبِ هَذَا الثَّانِي، بِزَعْمِ أَنَّهُ لَهٗ اتِّصَالٌ بِالْجِنِّ، وَأَنَّ الْجِنَّ يُلْقُونَ إِلَيْهِ  
مَا يُلْقُونَ، فَيُصَدِّقُهُمْ، وَيُخْبِرُ النَّاسَ بِمَا أَلْقَوْهُ إِلَيْهِ.

هَذَا مَدَارِ شُبْهَتِهِمْ، وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِقَوْلِهِمْ: بِهِ جِنَّةٌ، مَجْنُونٌ، كَاهِنٌ، سَاحِرٌ،  
مَسْحُورٌ، شَاعِرٌ، .. كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ لِلشُّعْرَاءِ قُرْنَاءَ مِنَ الْجِنِّ تُلْقِي إِلَيْهِمُ الشُّعْرَ،  
فَزَعُمُوا أَنَّهُ شَاعِرٌ، أَيْ أَنَّ الْجِنَّ تُلْقِي إِلَيْهِ كَمَا تُلْقِي إِلَى الشُّعْرَاءِ، وَلَمْ يَقْصِدُوا أَنَّهُ  
يَقُولُ الشُّعْرَ، أَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ شِعْرٌ.

إِذَا عَرِفَ هَذَا؛ فَالْمَشْرُوكُونَ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾:  
أَنَّ أَمْرَ الثَّبُوتِ كُلَّهُ سَحَرٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ نَاشِئٌ عَنْ أَنَّ الشَّيَاطِينَ اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ -بَزْعِمِهِمْ-  
يُلْقُونَ إِلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَيَأْمُرُونَهُ، وَيُفْهَمُونَهُ، فَيُصَدِّقُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، ظَانًّا أَنَّهُ إِنَّمَا

(١) انظر «جامع البيان» للطبري (٨/٥٦٧)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢/١٣٦)، و«تفسير القرآن العظيم»

ولابن كثير (٣/١٥١-١٥٢).

يَتَلَقَّى مِنَ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ عُرُوضُهَا لَهُ ﷺ لِفَتْرَةٍ خَاصَّةٍ، لَيْسَتْ هِيَ هَذِهِ الَّتِي زَعَمَهَا الْمُشْرِكُونَ، وَلَا هِيَ مِنْ قَبِيلِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(١)</sup>.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي عَرَضَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَلْبَثْ طَوِيلًا حَتَّى كَشَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَلَمْ يَسْتَهْرِ أَنَّ مَرَضَهُ هَذَا قَدْ طَالَ بِهِ، وَلَوْ طَالَ بِهِ ﷺ لَنُفِلَ ذَلِكَ مُتَوَاتِرًا، لَتَوَفَّرَ الدَّوَاعِي لِنَقْلِهِ، لِمَزِيدِ اعْتِنَاءِ أَصْحَابِهِ بِشَأْنِهِ ﷺ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ حَالَ مَنْ عُقِدَ عَنِ النِّسَاءِ مُدَّةٌ يَسِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَلَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ضِمْرَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «فَأَقَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(٣)</sup>.  
أَمَّا مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: «سَبْعَةَ أَشْهُرٍ»<sup>(٤)</sup>: فَالْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُدَّةِ السَّابِقَةِ: «بِأَنَّ تَكُونَ السَّنَةُ أَشْهُرًا مِنْ ابْتِدَاءِ تَغْيِيرِ مَزَاجِهِ، وَالْأَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنْ اسْتِحْكَامِهِ»<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ دَعْوَاهُمْ أَنَّ السَّحَرِ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَأَثَرٌ مِنْ أَثَارِ الثَّمُوسِ الْحَيَّةِ؛ فَمُحَالٌ أَنْ يُوَثِّرَ ذَلِكَ عَلَى جَسَدِ النَّبِيِّ ﷺ. . . إِنْ كَانَ جَائِزًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَعْضَرَ لَهُ أَدَى شَيْطَانِ الْإِنْسِ - مَعَ كَوْنِ هَذَا خَسِيسًا فِي نَفْسِهِ، هَزِيلًا فِي قُوَاهُ إِزَاءَ قُوَّةِ النَّبِيِّ - فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَعْضَرَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ شَيْطَانِ الْجِنِّ؟! ثُمَّ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنْهُ أَدَى الْكُلِّ وَمَكْرَهُمَا؛ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا الثَّقَلِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ.

فَذَاكَ أَخُوهُ أَيُّوبَ ﷺ، قَدْ تَسَلَّطَ الشَّيْطَانُ عَلَى جَسَدِهِ حَتَّى أَمْرَضَهُ، قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدًا نَاظِرًا ۚ لَا نَاذِرٌ يَرِيهِ ۚ إِلَىٰ مَسَاقِ الشَّيْطَانِ ۖ يَتَّبِعُهُ وَعَظَامًا﴾ [يُونُسَ: ٤١].

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٥٢).

(٢) انظر «زاد المسلم» لمحمد حبيب الشقيطي (٢/٢٢٤).

(٣) أشار إليها ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٤) أخرجه أحمد في «المستد» (٤٠/٤٠٥)، رقم: ٢٤٣٤٧، وصححه ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٥) «الفتح» (١٠/٢٣٧).

يقول محمد الأمين الشنقيطي: «هذا لا يُنافي أنَّ الشَّيْطَانَ لَا سُلْطَانَ لَهُ عَلَى مِثْلِ أَيُّوب عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيْطَ عَلَى الْإِهْلِ، وَالْمَالِ، وَالْجَسَدِ، مِنْ جِنْسِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْشَأُ عَنْهَا الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ: كَالْمَرَضِ، وَذَلِكَ يَقَعُ لِلْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّهُمْ يُصِيبُهُمُ الْمَرَضُ، وَمَوْتَ الْإِهْلِ، وَهَلَاكَ الْمَالِ؛ لِأَسْبَابٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمَلَةٌ تِلْكَ الْأَسْبَابُ: تَسْلِيْطُ الشَّيْطَانِ عَلَى ذَلِكَ لِلْإِبْتِلَاءِ...»<sup>(١)</sup>.

فإذا جاز تسلُّطه عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ أَيُّوب عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِمْكَانِ تَسْلُطِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟

يقول المهلَّب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ): «صَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّيَاطِينِ لَا يَمْنَعُ إِرَادَتَهُمْ كَيْدَهُ، فَقَدْ مَضَى فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ شَيْطَانًا أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، فَأَمَكَنَهُ اللَّهُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ السَّحَرُ، مَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِهِ مَا يَدْخُلُ نَقْصًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّبْلِيغِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنْ ضَرَرٍ سَائِرِ الْأَمْرَاضِ، مِنْ ضَعْفٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَوْ عَجْزٍ عَنِ بَعْضِ الْفِعْلِ، أَوْ حَدُوثِ تَخَيُّلٍ لَا يَسْتَمِرُّ بَلْ يَزُولُ، وَيُطْلَقُ اللَّهُ كَيْدَ الشَّيَاطِينِ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ودعواهم بأنَّ نَفْسَ مُحَمَّدٍ ﷺ زَكِيَّةٌ عَلَيْهِ، فَحَاشَا أَنْ تَمَسَّهَا النَّفْسُ الْخَبِيْثَةُ الدَّنِيَّةُ بِسُوءٍ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَصَفُهُمْ لِنَفْسِ النَّبِيِّ ﷺ صَادِقًا فِي ذَاتِهِ، فَإِنَّ تَأْلِيْفَ الْكَلَامِ فِي مَجْمَلِهِ مُجَرَّدُ عَاطِفَةٍ عَرِيَّةٍ عَنْ مَحَبَّةٍ، لَا يَصُدُّ أَمَامَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُجَجِ الثَّقَلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

وهل كَانَ مَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ فِي أَحَدٍ، فَأَذْمَوْا رَجُلَهُ الشَّرِيفَةَ، وَكَسَرُوا رُبَاعِيَّتَهُ، وَكَادُوا يَقْتُلُونَهُ؛ إِلَّا أَصْحَابُ نَفُوسٍ خَبِيْثَةٍ دَنِيَّةٍ؟

ثمَّ مَنْ قَالَ أَنَّ السَّحَرَ الَّذِي مَسَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِوَاسِطَةِ أَرْوَاحٍ شَيْطَانِيَّةٍ تَمَكَّنَتْ مِنْ جَسَدِهِ؟ فَلَيْسَ كُلُّ سِحْرٍ يَكُونُ مَعَهُ عَارِضٌ شَيْطَانِيٌّ أَوْ خَادِمٌ سَحَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِنْ نَوْعِ السَّحَرِ الَّذِي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ بَعْضُ الْمَوَادِّ لَطَائِفِ

(١) «أضواء البيان» (٤/٨٥٢).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٧).

فيها خاصّة، كالبرودة التي في ماء البئر، وظلمته إذ كان في قعره، ورَمْزِيّة الماء إلى ماء الرّجل، ليكون أمكن في حبيبه عن نسائه، .. وهكذا.

فهذه الموادّ تُؤثّر في أعضاء الجسد المُراد بِسحره عن طريق أثرٍ من هذا الجسد، وهذا المعروف في علم السّحر بـ «قانون الاتّصال»، مُتَبَيّن على أنّ كُلّ شيءٍ مُنفصلٍ من الجسد لا يزال مُرتبطاً به عبر الأثير؛ هذا الأثر في الحديث شعراتٌ من مُشط النَّبي ﷺ جعلهنّ السّاحرُ صِلَةً وَضَلَّ بين طبائع تلك الموادّ وجسد المسحور، بواسطة طلاسمٍ مُعيّنة يعرفونها، وربط عقْدٍ مُوثّقة، لتأثّر في الجسد وفق طبائع ما استعمله من موادٍّ في سحره، كما أسلفنا الإشارة إليه.

فهذا السّحر هو عَيْنُ ما استعمله كَيْدٌ، وهو من أخطر وأقوى أنواع السّحر، والله تعالى أعلم، وهذا لا مانع عقلاً أن يصيب جسد النَّبي ﷺ إذا شاء الله لحكمة؛ وإلّا، فما فائدة أمره لنبيه ﷺ بالتعوّذ من شرّ الثّغاث في العقد -وهنّ ممّا يَشَأُ عنهنّ السّحر- إذا امتنع أن يؤثّر فيه السّحر من الأساس كما يقول أولئك الثّغاة؟!

هذا؛ وإنّ في إثبات ما تَضَمَّنَه الحديث من مُصاب النَّبي ﷺ بالسّحر من الفرائد واللّطائف والجبر ما لا يَتَسَنَّى إيرادُه في هذا المقام، وليس في ذلك غَضٌّ من منصب النّبوة، بل الدّلائل الشّرعية تدلّ عليه، إمّا نصّاً أو ظاهراً.

وقد تلقّاه أئمة الحديث بالقبول<sup>(١)</sup>.

---

(١) ولا يَفْرَحُ عَجَلٌ بتكذيب الحديث بما يلقاه عند الحاكم في «مدخله إلى الإكليل» (ص/٣٩) من قوله في هذا الحديث: «هو مخرّج في الصّحيح، وهو شاذّ بمرة».

وذلك أنّ للحاكم اصطلاحاً خاصّاً للشّاذّ، قد أوضحه في «معرفة علوم الحديث» (ص/١١٩) أنّه «ما انفرد به الثّقّة، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثّقّة في المتن أو الإسناد». اهـ فليس الشّذوذ وصفاً مناقضاً عنده للصّحّة مطلقاً، بدليل تمثيله له بثلاثة أحاديث، منها ما نفى عنه الثّقلة بل فيها ما صرح بتصحيحه في «المستدرک»!

ثمّ إنّ في كتابه «المدخل إلى الإكليل» عيّنه ما يبيّن عن مراده من هذا اللفظ، فإنّه أورد فيه هذا الحديث في سحر النَّبي ﷺ مثلاً للقسم الرابع من أقسام الحديث الصّحيح (المُتَقَيّ عليه)، وهو قسم قد ذكر أنّه =

= خاصٌّ بالأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول، نفرَّد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب . . إلخ.

فظاهر بهذا موافقته على أنَّ حديث عائشة هذا صحيح حجة، وأنَّ وصفه له بالشُّذُوذُ إنّما كان باعتبار التُّردّد لا غير؛ بغضِّ النظر عن قبوله أو تعليقه؛ والله تعالى أعلم.

وانظر لمزيد تفصيل «الشاذ والمكرر وزيادة الثقة» لعبد القادر المحمدي (ص/ ٨٦-٩٤).

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩١)

ويظهر بجلاء منهج الحاكم في عدّ نفرّد الثقة شذوذاً، إذ عدّ حديث أنس: «كان منزلة قيس بن سعد . . .»، شاذاً وهو مخرج في صحيح البخاري (٢)، قال الحافظ ابن حجر: «والحاكم موافق على صحته إلا أنه يسميه شاذاً، ولا مشاحة في الاصطلاح».

أقول: ويؤيد ما استنتجته من علماء المصطلح من أنه أراد به نفرّد الثقة مطلقاً؛ صنيعة في أمكنة أخرى، منها ما ذكره في كتابه المدخل إلى الإكليل، والأمثلة التي مثل بها، وكذلك بعض الأحاديث التي أجعلها في المستدرک.

ففي كتابه المدخل إلى الإكليل ذكر أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه، وفي (القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه) قال: «هذه الأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول نفرّد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب

ثم ضرب لهذا القسم أمثلة منها: حديث أنفق على إخراج الشيخان وهو حديث عائشة رضي الله عنها في سحر النبي - صلى الله عليه وآله فالحاكم هنا موافق على أنه صحيح حجة لكنه يصفه بالشُّذُوذُ باعتبار التُّردّد فقط.

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩٣)

وهكذا لا يبقى شك في أن الشُّذُوذُ عند الحاكم ليس وصفاً مناقضاً للصحة، بل هو عبارة عن وصف الحديث بالتُّردّد بأصل لا متابع له فيه بغضِّ النظر عن قبوله أو رده

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٦)

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح لكلامه أهم، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول: إنه نفرّد الثقة فيخرج نفرّد غير الثقة فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ،

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٨)

أقول: إن أبا عبد الله الحاكم أول من تكلم من كتاب المصطلح في الشاذ وكلامه في كتابه «معرفة علوم الحديث» واضح بين، وهو أن الشاذ ما انفرد به الثقة وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة في المتن أو الإسناد، وقد مثل بثلاثة أمثلة، منها نفى عنها العلة، بل منها ما صرح بتصحيحه في كتابه المستدرک!



## المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ



## المطلب الأول

### سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

#### لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ

موقف مخالفني أهل السنة حيال أحاديث الآيات الحسية للمصطفى ﷺ يمكن إجماله في موقفين:

#### الأول: تأويلها تأويلاً طبعياً:

وهؤلاء يعمّمون هذا التأويل على جميع آيات الأنبياء، متأثرين بطائفة من الفلاسفة كابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، الذي وإن جَوَزَ صدور الآيات عن الأنبياء، لكنّه يفسرها تفسيراً يسلبها خاصيّة الخروج عن مقتضى السنن وخرق العادة، ذلك لأنّه يرجعها إلى القانون الطبيعي وأسبابه<sup>(١)</sup>.

ومُحصّل مذهب هؤلاء: أنّهم لا يقبلون التسليم بخرق تلك الآيات لنواميس الكون، وخروجها عن مقدور الثقلين، بل يحملون ما يرونه قابلاً منها للتعليل حملاً لا يخرجها عن حدّ القانون الطبيعي، بناءً على أصلهم الفاسد: من أنّه لا يتصوّر أن تفعل القوى والطبائع والمؤثرات إلّا في المواد والأعيان القابلة لذلك.

---

(١) انظر «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا (٤/١٥٠).

فهو الهواء - مثلاً - لَمَّا كان قابلاً لأن يَسْتَحِيلَ ماءً، أَمَكَنَ أن يُوَثَّرَ فيه مَوْثَرٌ، فيصبح ماءً وينزل المَطَرُ؛ وأَمَّا ما لم يَكُنْ قابلاً لذلك فلا<sup>(١)</sup>.

فَمِمَّنْ انتحلَ هذا القول مِن أتباع المدرسة الباطنيَّة المُعاصرة (محمَّد شحرور) ! فلقد عدَّ ما يقع للأنبياء مِن خوارق العادات لا يخرج عن كونها ظاهرةً طبيعيَّةً قُدِّمَ زَمْنُها، وليست خروجًا عن مُقتضى السَّنِ الكونيَّة، فهي «تَقْدِّمُ في عَالَمِ المَحسوس (ظاهرة طبيعيَّة)، عن عَالَمِ المعقول السَّائد وقتَ المُعْجِزة، كَسَقُ البحرِ، ولكنها بحالٍ من الأحوال ليست خروجًا عن قوانين الطبيعة أو خَرَقًا لها»<sup>(٢)</sup>.

والحقُّ أنَّ تفسيرَ آياتِ الأنبياء تفسيرًا طبيعيًّا مُخالفٌ للحقيقة الموضوعيَّة لهذه الآيات، فأَيُّ عَلاقةٍ لإحياء المَوْتى، وانشقاقِ القَمَرِ، وانفلاقِ البحرِ، وخروجِ النَّافِةِ من الجبلِ، بِقُوَى النَّفْسِ الَّتِي ادَّعَاهَا ابنُ سينا<sup>(٣)</sup> ! أو القَفْزاتِ الزَّمانِيَّةُ الَّتِي ابتدَعها شحرور !؟ كلُّ هذه الآياتِ الرِّساليَّةِ وغيرها خارجة عن سُنَنِ الطَّبِيعَةِ وقوانينها، ولا يَمُكِنُ وقوعها إلَّا لِنَبِيٍّ، ولن تقع لغيرِ الأنبياءِ مهما تَقَدَّمَ الزَّمنُ.

ومثل هذه الدَّعاوي مَعْلومة الفساد، حيث تنطوي على تعجيزِ الرَّبِّ تبارك وتعالى، وهذا لازمٌ لِمَن نفاها، وهي خَوْضٌ في آياتِ الله بالباطل، لأنَّها تَقْيِيدٌ لإرادةِ الله تعالى بمخلوقاته، والله تعالى لا مانعَ لما أَرَادَ، ولا دافعَ لما قَضَى، وليس مِن شَأْنِنا تفصيل الكلام عن أربابِ هذا الموقفِ والإسهابِ في نقضِ سفسطَيتهم، لجلاء قُبْحِها في عَيْنِ كُلِّ مُسْلِمٍ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقليَّة» (ص/٣١٣).

(٢) «الكتاب والقرآن» لشحرور (ص/١٨٥).

(٣) انظر «الإشارات والتهيهات» لابن سينا (٤/١٥٨-١٥٩).

## الموقف الثاني: استنكار هذه الآيات الحسيّة:

حيث دَهَبَتْ طائفةٌ مِنَ المُستغربين إلى رَدِّ ما وَرَدَ من أخبارٍ مُعجزاتِ النَّبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، أمّا الآيات القرآنيّة فارتكبوا كلَّ عَسرٍ لنفيها، ولَيَّ أعناقِ النُّصوص التي تُثبِّتها<sup>(١)</sup>.

وكان الباعث لكثيرٍ منهم على ذلك: تأثرهم البين بالمنهج الوضعي، الذي ينطلقُ أساسًا من نفي الغيبيّات، واستبعادِ كلِّ ما لا يقع عليه الحسُّ؛ فأرباب هذا المذهب حين تَوَهَّموا أنَّ قيام الحضارة الغربيّة الكافرة لم يتحقّق إلّا برَفْضِ كلِّ ما يتعلّقُ الواقع الحسيّ، افترضوا بالقياس أنَّ المسلمين لا يمكنهم اللّحاق برَكِبِ الحضارة الغربيّة إلّا باقتضاء سننٍ من استحدثتها حذو القدّة بالقدّة!

والأساسُ الَّذي يرتكزُ عليه المنهج الوضعي الَّذي تأثر به طوائفٌ من المسلمين في رَدِّ الآيات الحسيّة النّبويّة ثلاثُ معارضات:

المعارضة الأولى: أنَّ العلم التجريبي لا يستطيع إثباتها، وإذا كان الأمر عندهم كذلك، فليست هذه الآيات والبراهين حقائق علميّة تستدعي الإيمان بها، ولا يَمَنُ جاءت على يَدِهِ.

فالشُّبهة -إذن- مَبْنَاها على منع الاعتدادِ بما لا يَمُرُّ عبرَ قناةِ الحسِّ والتَّجربة؛ فلا سَبيل إلى المعرفة إلّا من بوابة الواقع الحسيّ؛ قد ألغوا أيَّ حقيقة تُجاوز عندهم الواقع، فإنَّ للطبيعة قوانينها الثابتة التي تُفسَّرُها، والتي لا يُمكن في تصوُّرهم أن تتغيّر أو تُخرق، مع تجويزهم ما دون ذلك ممّا يُعدُّ انحرافًا عارِضًا عن جوهر الطّبيعة، من غير أن يصلُ إلى حَدِّ خَرَقِ السُّنن، كـ«العادات غير العقلانيّة والجرائم»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر بعضًا من تأويلاتهم المستكرهة: فيما نقله عنهم رشيد رضا في «تفسير المنار» (١/٢٦٦) عند تفسيره لقوله تعالى: «وَلَا رَفَقًا يَكُمُ الْبِتَرُ».

(٢) انظر «العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة» لـ د. عبد الوهاب المسيري (١/٢٩١).

وَمِمَّنْ أَبَانَ عَنْ عُمُقِ هَذَا التَّأَثُّرِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْفِكْرِيِّ (مُحَمَّدُ فَرِيدُ وَجْدِي)<sup>(١)</sup>، فَهُوَ يَمُنُّ دَرَجَا عَلَى تَطْوِيعِ الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ لِتَوَافُقِ مَا رَسَمَهُ الْغَرْبُ فِي صُورَةِ قَوَالِبَ وَقَوَانِينٍ عِلْمِيَّةٍ، مَعَ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ أَفْكَارِهِمْ، وَالتَّنْقِيرِ فِي كُتُبِ الثَّرَاثِ عَمَّا يُسَعْفُهَا.

فَانْظُرْ قَوْلَهُ -مَثَلٌ-: «تَمْتَازُ الْعَصُورُ النَّبَوِيَّةُ بِالْخَوَارِقِ وَالنَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ فَأَسَاطِيرُ الْأَدْيَانِ مَلَأَتْ بِذِكْرِ حَوَادِثَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، كَانَ لَهَا أَقْوَى تَأْثِيرٍ فِي حَمْلِ الشُّعُوبِ الَّتِي شَهِدَتْهَا عَلَى الْإِذْعَانِ لِلْمُرْسَلِينَ الَّذِينَ حَدَّثَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَقَدْ حَدَّثَتْ أُمُورٌ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمُحَمَّدِيِّ؛ صَاحِبَتِ الدَّعْوَةُ فِي جَمِيعِ أَطَوَارِهَا.. وَلَسْتُ أَقْصِدُ بِهَا مَا تَنَاقَلَهُ النَّاسُ عَنْ شَيْءِ الصُّدْرِ<sup>(٢)</sup>، وَتَظْلِيلِ الْغِمَامَةِ<sup>(٣)</sup>، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَمَا إِلَيْهَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ بِدَلِيلٍ مَحْسُوسٍ، أَوْ يَنْتَاقِي تَوْجِيهِهِ إِلَى غَيْرِ مَا فِيهِمْ مِنْهُ؛ وَلَكِنِّي أَقْصِدُ تِلْكَ الْإِنْقِلَابَاتِ الْأَدْبِيَّةَ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةَ الَّتِي تَمَّتْ عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ، وَقَدْ أَعُوزَ أَمْثَالُهَا فِي الْأُمَمِ الْقُرُونُ الْعَدِيدَةُ، وَالْأَمَادُ الطَّوِيلَةُ»<sup>(٤)</sup>.

فَعَلَى أَسَاسِ هَذِهِ الْمُغَالَطَاتِ لِلْحَقَائِقِ، تَرَى (بَسَامُ الْجَمَل) يَسِمُ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةَ بِأَنَّهَا «تَوَلَّدُ الْخَيَالِ الْجَمْعِيَّةُ»، لَا أَنَّهَا حَقَائِقُ تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ تَوَاتُرًا قَطْعِيًّا؛ وَيَصِفُ مَا أَنْزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي شَأْنِهَا بِقَوْلِهِ: «عَشَرْنَا فِي بَعْضِ أَخْبَارِ التَّنْزِيلِ

(١) مُحَمَّدُ فَرِيدُ وَجْدِي (ت ١٣٧٣هـ): بَاحِثٌ مِصْرِيٌّ، عَمِلَ مُحَرِّرًا لِعِدَّةٍ مِنَ الْجَرَائِدِ وَالْمَجَلَّاتِ الْمِصْرِيَّةِ، كـ «جَرِيدَةِ الدِّسْتُورِ»، وَ«الزُّجْدِيَّاتِ»، مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: «دَائِرَةُ مَعَارِفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ، الْعَشْرِينَ»، وَ«مَا رَوَاهُ الْمَادَّةُ»، انْظُرْ «الْأَعْلَامَ» لِلزُّرْكَالِيِّ (٣٢٩/٦).

(٢) سِيَّاتِي تَخْرِيجِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (ك: الْمَنَاقِبِ، بَاب: يَدُ نَبْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم: ٣٦٢٠)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَتَعَقُّبُهُ الدَّهْلِيُّ بِقَوْلِهِ فِي قِسْمِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٥٠٣/١): «تَفَرَّدَ بِهِ فَرَادٌ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ، يُقَعُّ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَالتَّنْسَائِيُّ؛ وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ فَرَادٍ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ جَدًّا»، ثُمَّ سَاقَ عِلَالَ هَذَا الْخَبَرِ.

(٤) سِلْسِلَةُ «السِّيَرَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ تَحْتَ ضِيَاءِ الْعِلْمِ وَالْفَلَسَفَةِ» مِنْ «مَجَلَّةِ الْأَزْهَرِ»، مَقَالٌ: «الْأُمُورُ الْخَارِقَةُ لِلنَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي وَقْتِهِ بِدَرْ» (ج ١، الْمَجْلَدُ ١١، ص/ ٣٨٥).

على صَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْمُتَخَيَّلِ، لَا تَكُونُ فِيهِ الْأَحْدَاثُ مَبْنِيَّةً عَلَى قَانُونٍ فِي السَّبَبِيَّةِ، .. إِنَّمَا تُصَادَفُ دَاخِلَ هَذَا الْمُتَخَيَّلِ نَمَاجٍ مِنْ وَقَائِعٍ حَصَلَتْ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ، أَلْغَتِ النِّظَامَ الْمُنَطْقِيَّ الَّذِي تَنَاسَّسَ عَلَيْهِ قَوَانِينُ الطَّبِيعَةِ وَالْعَالَمِ الْفِيزِيَايِيِّ عُمُومًا، مِمَّا يُقِيمُ الْبُرْهَانَ عَلَى أَنَّ لِلْمُتَخَيَّلِ مَعْقُولِيَّةَ الْخَاصَّةِ، الْمُبَايَنَةَ لِلْمَعْقُولِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ وَالْتَعْلِيلِ وَغَيْرَهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا كَانَ إِثْبَاتُ الْآيَاتِ الْمَادِّيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَتَأَثِّرِينَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ غَيْرُ مُتَأَتٍّ حَيْثُ كَانَ الدَّلِيلُ الْحِسِّيُّ بِزَعْمِهِمْ لَا يَقُومُ بِإثْبَاتِهَا؛ فَلَقَدْ خَطَّوْا خَطَوَاتٍ بَعِيدَةً فِي مَسَايِرَ مَنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالنَّبُوءِ وَلَا بِآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؛ مُعَانِينَ صَرَفَ كُلِّ آيَةٍ عَنْ مُقْتَضَى الْإِعْجَازِ، وَتَفْسِيرَهَا عَلَى ضَوْءِ الْمَنْهَجِ الْمَادِّي الْكَافِرِ بِحَرْقٍ لِلسُّنَنِ الْكُونِيَّةِ بِالْمَرَّةِ.

ثُمَّ بَرَزَ فَرِيقٌ آخَرٌ مُعْتَرِضٌ عَلَى أَخْبَارِ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْرَحُوا بِاعْتِمَادِ ذَلِكَ الْمَنْهَجِ الْوَضْعِيِّ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ، وَلَكِنْ بِدَعْوَى أُخْرَى تَتِمُّلُ فِي: **المعارضة الثانية:** حَضَرَ مَا اخْتَصَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانُ بِآيَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ:

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ، يَقُولُ (مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِي):  
«نَحْنُ نُوَكِّدُ -فَعَلًا- أَنَّ الشَّيْءَ الْوَحِيدَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ بِأَكْمِلِهِ أَنَّهُ مَعْجَزَةٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: هُوَ الْقُرْآنُ لَا غَيْرَ، فَالْقُرْآنُ يَكْفِي ذَاتَهُ بِذَاتِهِ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَدْ أَكْثَرُوا مِنْ مُطَالَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْإِتْيَانِ بِآيَةٍ (مُعْجَزَةٍ) تَخْرِقُ نِظَامَ الْكُونِ وَاسْتِقْرَارَ سُنَّتِهِ؛ كَدَلِيلٍ عَلَى صِدْقِ نُبُوَّتِهِ؛ فَكَانَ جَوَابُ الْقُرْآنِ أَنَّ مِهْمَةَ مُحَمَّدٍ بِنِ عِبْدِ اللَّهِ هُوَ أَنْ يُبَلِّغَ لِأَهْلِ مَكَّةَ (أُمَّ الْقُرَى) وَتَنْ حَوْلَهَا رِسَالَةَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ (الْقُرْآنَ)، وَلَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانِ بِآيَاتٍ مُعْجَزَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ».

(١) «أسباب الثُّرُول» لبسام الجمل (ص/ ٤٠٢-٤٠٣).

ثُمَّ نَزَعَ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ دَعَامَةٌ لِدَعْوَاهُ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا أَزَلُّكُمْ عَلَيْهِ مَائِدَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿١٠٠﴾ أَوْ لَرُبُّكُمْ إِنَّمَا أَنَا آتِلُكُمْ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِتِلْكَ عَلَيَّهِمْ لَكُمْ فِي ذَلِكَ لَرْحَمَةٌ وَذِكْرٌ يُقَوِّمُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْهُنْدُكَةُ: ٥٠-٥١]، مُعَلِّقًا عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَاضَحٌ أَنَّنَا أَمَامُ إِغْلَاقِ نَهَائِيٍّ لِمَسْأَلَةٍ إِمْكَانِيَّةٍ تَخْصِصِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ بِمُعْجَزَةٍ مِنْ جِنْسٍ مَا طَالَبَتْ بِهِ قَرِيشٌ؛ لَقَدْ قَوَّرتُ الْآيَةَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَافٍ وَحْدَهُ كَمُعْجَزَةِ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا (جمال البنَّا)، فَجَارَ فِي الْقَضِيَّةِ بِأَن زَعَمَ كَوْنَ «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنِ الْمُعْجَزَاتِ لَا تُكْسِبُ الرَّسُولَ ﷺ فَخْرًا، لِأَنَّهَا تَجْعَلُهُ رَسُولًا كَبَقِيَّةِ الرُّسُلِ، أَمَّا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ -مُعْجَزَتُهُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالْوَحِيدَةُ- فَهُوَ مَا يَجْعَلُهُ رَسُولَ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ الْفَوَاقِرِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا هَؤُلَاءِ فِي غَمَزِهِمْ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَخْبَارِ، قَوْلُهُمْ:

**بِالْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: فِي أَنَّ إِبْطَاتِ تِلْكَ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ -وَمِنْهَا الْبَرَكَةُ فِي جَسَدِهِ الشَّرِيفِ- إِخْرَاجٌ لَهُ عَنِ طَوَرِهِ الْبَشَرِيِّ:**

فَلَمَّا كَانَ مِنْ طَرَائِقِ إِبْطَاتِ الثَّبُوتِ مَا يُجْرِيهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورِ الثَّقَلَيْنِ، وَكَانَ هَذَا يُوجِبُ لَهُ الْاِمْتِيَازَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، مَعَ مَا تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ مِنْ خَرَقٍ لِلشُّنَنِ الْكُونِيَّةِ: سَارَعَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى نَفْيِهَا عَنْهُ ﷺ.

فَانظُرْ -مَثَلًا- إِلَى (ابْنِ قِرْنَاسٍ)، كَيْفَ نَفَى اِمْتِيَازَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ تِلْكَ الْخِصَالِصِ الَّتِي خَصَّهَ اللَّهُ بِهَا دُونَ النَّاسِ، بِقَوْلِهِ: «مَا كَتَبَهُ بَعْضُ الْإِخْبَارِيِّينَ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، يُصَوِّرُهُ عَلَى أَنَّهُ شَخْصٌ فَوْقَ الْبَشَرِ، لِدَرَجَةِ أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ قَدْ جَرَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ! .. أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ أوردَ صُورَةً لِلرُّسُولِ لَيْسَ فِيهَا مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ

(١) «مدخل إلى القرآن الكريم» لمحمد الجابري (ص/١٨٧-١٨٨).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم» (ص/٢٥٤).



الإخباريون شيئاً، فهو إنسان عاديٌّ جداً بالنسبة لمواصفات البشر، ولم يكن طبيياً، ولا صاحب معجزات»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد (نيازي) هذا التهمة لأهل الحديث في اختلافهم لهذه الأخبار بقوله: «استطاع جنودُ السلطان أن يحلّقوا بنا وبخيالنا وتصوّراتنا، بإبعاد الرسول محمد ﷺ عن الأرض، وعن بشريته، ورفعَه إلى مستوى الله تعالى، بجعله . له القدرة على فعل المعجزات ذاتياً، وله قدرات خارقة»<sup>(٢)</sup>.

وأما (صالح أبو بكر)، فقد ارتأى فوق ذلك الطعن في الأحاديث المثبتة لبركة جسده الشريف ﷺ، بدعوى أنها وثنيةٌ مقبنة، ورفّع له ■ إلى مقام الربوبية؛ فبعد إعرابه عن اشمزازة من خير تبرك الصحابة رضي الله عنهم وفضل وضوءه ﷺ، قال: «إن النبي ﷺ بُعث محارباً لعقائد التّقدّيس لغير الله، وجاء إلى الناس ليُخرِجهم من وثنية التّعلّق بغير ربّه، ومن الشّرك في طلب البركة إلّا من الله وحده، فكيف ينهى الناس عن ذلك، ويُحاربهم في التّعلّق بغير الله، ثم يتركهم يقدّسون فضلاته هو على هذا الحدّ المشين»<sup>(٣)</sup>.

وبعد؛

فهذه بُدْءٌ ممّا جرّث به أقلام هؤلاء الطّاعنين في هذا النوع من الأخبار النبويّة، وفيما يلي نقضٌ لتلك المعارضات، فنقول بتوفيق الله:

(١) «سنة الأولين» لابن قنّاس (ص/٥٢).

(٢) «دين السلطان» (ص/٥٩٢).

(٣) «الأضواء القرآنية» (٢/١٤٤).

## المَطْلَبُ الثَّانِي . دَفْعُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ آيَاتِ الْحُسَيْنِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فإنَّ أخبار الآياتِ الحُسَيْنِيَّةِ الَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيِ نَبِيِّهِ ﷺ كَثِيرَةٌ ،  
بَلَغَ بِهَا بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ ، الَّذِي لَا شَكَّ بَعْدَهُ فِي ثُبُوتِهَا  
عَنْهُ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ .

· يَقُولُ الْمَازَرِيُّ : « مُعْجَزَاتُ النَّبِيِّ ﷺ ضُرُوبٌ .  
فَأَمَّا الْقُرْآنُ : فَمَنْقُولٌ تَوَاتَرًا .

وَأَمَّا مِثْلُ هَذِهِ الْمَعْجِزَةِ ، ذَلِكَ فِيهَا طَرِيقَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقُولَ : تَوَاتَرَتْ عَلَى الْمَعْنَى ، كَتَوَاتُرِ جُودِ حَاتِمٍ ، وَجِلْمِ  
الْأَحْنَفِ ، فَإِنَّهُ لَا تُنْقَلُ قِصَّةٌ بَعَيْنِهَا فِي ذَلِكَ تَوَاتَرًا ، وَلَكِنْ تَكَاثَرَتْ الْقِصَصُ مِنْ  
جِهَةِ الْآحَادِ ، حَتَّى صَارَ مَحْصُولُهَا التَّوَاتُرُ بِالكَرَمِ وَالْجِلْمِ ، وَكَذَلِكَ تَوَاتَرَتْ  
مُعْجَزَاتُ سِوَى الْقُرْآنِ ، حَتَّى ثَبَتَ انْخِرَاقُ الْعَادَةِ لَهُ ﷺ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ .

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ تَقُولَ : فَإِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ الْعَجِيبِ ،  
وَأَحَالَ عَلَى حُضُورِهِ فِيهِ مَعَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ وَهُمْ يَسْمَعُونَ رَوَايَتَهُ وَدَعَاوَاهُ حُضُورَهُمْ  
مَعَهُ ، وَلَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ : فَإِنَّ ذَلِكَ تَصَدِيقٌ لَهُ ، يَوْجِبُ الْعِلْمَ بِصَحَّةِ مَا  
قَالَ<sup>(١)</sup> .

---

(١) « الْمُعْلِمُ » لِلْمَازَرِيِّ ( ٢ / ٤١٤ ) .

أما وأنا معاصر المسلمين مُستيقنون بكرامة الله لنبيه ب تلك الآيات الباهرات،  
فلئنا نقول في دحض ما شُغِبَ به المُبطلون لهذه الكرامة الإلهية، في دعوى أن  
إثبات الآيات المادية الحاصلة للنبي ﷺ غير متأت؛ لأن الدليل الحسي لا يقوم  
بإثباتها :

إن دعواكم هذه عريّة عن التحقيق وحسن التصور لما يُحتج به من مناهج  
الاستدلال، وذلك أن الحسّ ليس المصدر الوحيد للمعرفة، لم يكن كذلك في  
تاريخ البشرية كلّها ولن يكون، وخروج بعض المعارف عن دائرتها لا ينفى عنها  
كونها حقائق ثابتة بمصدر آخر صحيح مُعتبر.

هذا ما قد صرّح به كثير من الناقدين للاديان من الغربيين أنفسهم، كان من  
أشهرهم: (هنري بوانكاريه) (ت ١٩٢١م) المنعوت بـ «المُثل النموذجي لنقد  
العلم»؛ فقد ألزم الوضعية بأن حصر الحقيقة في المنهج التجريبي دعوى مُشعبة  
بقدر من المجازفة والتعميم المتعسف الذي لا برهان عليه<sup>(١)</sup>.

وذلك لأن الحقائق الموجودة في الكون مُختلفة في طبائعها، ومتباينة في  
سيماتها؛ فالحقيقة الفيزيائية -مثلاً- مختلفة عن الحقيقة الإنسانية، والظواهر  
الإنسانية مُباينة للظواهر الكونية، . . إلخ؛ فمن غير المعقول أن تُحصَر كل هذه  
المجالات المتباينة في منهج واحد للتعامل معها، بل لا بدّ من تضافر عدّة مصادر  
معرفة وتكاملها، لأجل استيعاب جميع المُكوّنات الوجودية.

فلو افترضنا جدلاً أن العلم التجريبي استطاع الجواب عن كل الأسئلة  
المادية التجريبية، فإن هناك ركائماً من الأسئلة الأخرى تبقى مُلقاة على قارعة  
الطريق لا طاقة لمعامل التجريب في الجواب عنها؛ كونه لا تدخل في نظام بحثه  
من حيث طبيعتها وماهيتها؛ كسؤال الخير والشر، وسؤال الحكمة والتحليل،  
والمبادئ والأخلاق، والغيبيات، ونحو ذلك من الأسئلة الوجودية الكبرى.

(١) انظر شيئاً من ترجمة (هنري بوانكاريه) وموقفه هذا في «مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا»  
لـ ج. بنوي (ص/ ٢٩٣).

مُحصِّل ما تقدَّم: أنَّ الحقائق العلميَّة لا يمكن حصرها في دائرة الحسِّ والتَّجربة؛ ولكن طبيعة الموضوع المبحوث فيه هي الكفيلة بتحديد المنهج العلمي الأنسب له<sup>(١)</sup>.

ومع التَّسليم بعمل المنهج الوضعيِّ على إثبات ما كان داخلًا في الحسِّ والتَّجربة، فإنَّه لا يلزم من عدم قدرة منهج ما على إثبات شيءٍ نفْيُه في حقيقة الأمر! ومن ثمَّ جاز لنا القول بأنَّ حكم الوضعيِّين على الآيات الحسيَّة بالبطلان هو «خروج عن مفهوم هذا المنهج نفسه ووقوع في التناقض! لأنَّ الحكم بالصحة والبطلان تحكُّم ميتافيزيقيٍّ، ليس من أصول هذا المنهج ولا من شأنه»<sup>(٢)</sup>!

فمنَّ ماريُّ في هذه الحقيقة المنهجية، لا بدَّ أن تجبَّه معارف أضحت حقائق لا تقبل الشكَّ عند أصحاب المنهج التجريبيِّ أنفسهم؛ مع أنَّها لم تُبأشرها الحواسُّ، ولم تُدرَك في معامل البحث، ولم تخضع للتَّجريب!<sup>(٣)</sup>

ونفي المتأثرين برهَج المنهج التجريبيِّ لآيات الأنبياء لكونها بطريق النَّقل لا التَّجربة يلزمهم على قولهم نفي الحقائق التجريبية التي لم يُبأشرها النَّاس! ولم يدركوها بحواسِّهم! لأنَّها إنَّما نُقِلت إليهم نقلًا عن جربها! فنفي الأوَّل دون الثاني تحكُّم<sup>(٤)</sup>.

وما أبلغ تعبير بحاتة عربيٍّ عن عجز التَّجربة في إثبات جميع الحقائق، في اعترافٍ له آخر عمَّره يقول فيه: «إنَّ العلمَ يصطاد في بحرِ الواقعِ بنوعٍ مُعيَّن من

---

(١) من أشهر فلاسفة العلم الذين نادوا بتعدد المناهج العلميَّة: الفيلسوف (باومر فيير أيند) (ت: ١٩٤٤م)، حيث ألف كتابًا أسماه «ضدَّ المنهج: مختلط تمهيدٍ لنظرية موضوعية في المعرفة»، يقوم على فكرة أساسية مفادها: أن العلم لم يكن أبداً أسير منهج واحد محدَّد، وإنَّما عملت فيه مناهج متعدِّدة، اشتركت جميعًا في بناء هيكله، واستندت بشواهد كثيرة من تاريخ العلم، انظر «فلسفة العلم في القرن العشرين» لثمني الخولي (ص/ ٣٦٧).

(٢) انظر «الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه» لمحمود عبد الحكيم عثمان (ص/ ٤٤٨).

(٣) انظر «الإسلام يتحدَّى» لوحيد الدين خان (ص/ ٤٧).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٣٣١-٣٣٢).

الشُّبَّاک، يُسَمَّى المنهج العلمي، وقد يكون في البحر الَّذي لا يُمكننا أن نَسِير غوره، الكثير ممَّا تعجز شُبَّاک العلم عن اقتناصه<sup>(١)</sup>.

وأما دعوئ (الجابري) في المعارض الثاني: كون القرآن الآية التي اختص بها النبي ﷺ، فلا تكون له آية أخرى تخرق العادة:

فهذه بينة البطلان؛ لأن الاختصاص بالقرآن لا يقضي على الآيات الأخرى بالنفي، واستدلاله على نفيه ذاك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿١٠٠﴾ أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَتَى أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: ليس له فيه مُستمسك؛ لأن الإغلاق واقع في إجابة أهل مكة فيما اقترحوه من الآيات بعينها، وليس في مُطلق الآيات، لأن (ال) التعريف في قوله: ﴿الْآيَاتُ﴾ عهديَّة، وسبأتي تحقيقه قريبًا.

أما حصول الكفاية بالقرآن: فهو حق لا نُماري فيه، فهي الآية الكبرى لنبيِّنا ﷺ، لكن لا يقتضي هذا نفي ما عداها من الآيات النحسية التي تواترت بها أخبار الثقات! فإن كان القرآن مُعجزًا ثابتًا بالتواتر اللفظي، فباقي المعجزات بالتواتر المعنوي<sup>(٢)</sup>؛ ومثل هذه الشُّن المتناقلة مُفسرة للقرآن، ومبيِّنة لمُجمِّله، فورد هذه الآيات ورودًا قطعيًّا من جهة النَّقل مُبيِّن عن المعني بالآيات.

(١) «بساطة العلم» لبيك ستانلي (ص/٢٢٩).

ولبروفيسور (سوليفان) كتاب خاص في هذه القضية أسماء «حدود العلم»، قد مخض كامله للتأكيد على قصور العلم الإنساني، واستحالة إحاطته بكلِّ الحقائق الوجودية، وإثبات أنَّ له حدودًا لا بدَّ أن يقف عندها، وأثبت أنَّ التحوُّلات العلمية في القرن العشرين تؤيد تلك النتيجة، فكان مقًا قال فيه (ص/٣٢): «... لقد أصبح العلم شديد الحساسية، ومتواضعًا نسبيًّا، ولم نعد نلْقن الآن أنَّ الأسلوب العلمي هو الأسلوب الوحيد النَّاجح لاكتساب المعرفة الحقيقية... إنَّ عددًا من رجال العلم البارزين يصرون بمنتهى الحماس على حقيقة مؤداه: أنَّ العلم لا يقدِّم لنا سوى معرفة جزئية عن الحقيقة، وأنَّ علينا لذلك أن لا نعتبر أو لا يُطلب منَّا أن نعتبر كلَّ شيء يستطيع العلم تجاهله مجردًا وهم من الأوام

(٢) «الانتصارات الإسلامية» لنجم الدين الطوفي (٢/٥٧١).

هنا أنقل عن (محمد الغزالي) بديعة من بدائع تأملاته في سيرة نبينا ﷺ، جلت فيها بعض الحكم التي لأجلها أيد الله نبيه ﷺ ببعض الآيات المرثية، مع كونه مؤيداً بتنزل أعظم آية عليه وهي القرآن، فيقول:

«... حتى تنقطع اللسنة المعاندة، وحتى لا يقال: إنَّ محمدًا ﷺ لم يُسلح بما سلح به الأنبياء السابقون من خوارق حسية: أجرى الله خوارق حسية على يد نبيه محمد ﷺ، من النوع الذي يقهر أهل العناد على الإيمان.

إنَّه أرى الناس أنَّ محمدًا موصول بالسَّماء، وأنَّ سنن الله الكونية يمكن أن تلين له، وأنَّ خوارق العادات يمكن أن تقع على يده، ولكنَّ معجزته الكبرى ليست هذه، معجزته الأولى هذا الكتاب الذي جاء يفتح العقول، ويوصل المعادن، ويرفع المستويات.

ممكناً جداً أن تكثر هذه المعجزات، ولكن كما قيل: هذه خوارق أيد الله بها نبيه ﷺ، ولكن لم يعطها المكاة الأولى في الشهادة له بالنبوة، لأنَّ الشهادة له بالنبوة وتصدق الرسالة جاءت على النحو الذي يليق برسالة عامَّة خالدة..

وإذا كانت المعجزة ثورث أصحابها الذين رأوها يقيناً، فإنَّ هذا القرآن لا يزال. كما قلنا. يصنع اليقين، ويؤكد أنَّ الإسلام هو الحقُّ الفذُّ إلى يوم الدين»<sup>(١)</sup>.

أمَّا ما أبداه الطاعنون في أحاديث المعجزات الحسية من معارضتها لبشرية الرسول، فجوابه أن يُقال: إنَّه لا بدَّ للمعجزة بداهة أن تكون خارقة للعادة وفوق قدرة البشر كي تُسمَّى آية، إذ لو كانت بمقدور البشر، لانتفت عنها صفة الإعجاز أو التصديق بالنبوة؛ فلا يستقيم عقلاً أن يُكَلَّب بأخبارها بدعوى أنَّها تتجاوز بشرية النبي ﷺ!

وإذا نفوها عن نبينا ﷺ لبشريته، فلينفوا مثلاً عن إخوانه الأنبياء وقد وردت صراحة في القرآن! فهل أولاء الرُّسل - بما أيدوا به من آيات - إلا بشرٌ مثل نبيِّنا؟

(١) «خطب الشيخ محمد الغزالي» (٣/٦٩).

لقد أمكنَ لمثل هذه المعارضة أن تجد مَحَلًّا وسِعًا من نظر العقول لو أنَّ تلك المُعْجَزَات الحسِّيَّة كانت مَقْدُورَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لذاتِهِ، مَأْتِيَةٌ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ؛ أَمَا وَهِيَ مِمَّا قَدْ أَجْرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ عَلَى يَدَيْهِ بِإِذْنِهِ لِيُقِيمَ الدَّلِيلَ بِهَا عَلَى صِدْقِهِ، وَلَيْسَ لِنَبِيِّهِ فِيهَا يَدٌ وَلَا مَشِيئَةٌ: فَاسْتَشْكَالُ الْآيَاتِ بَعْدَ هَذَا -فَضْلًا عَنْ اسْتِنكَارِهَا- سَاقِطٌ الْاِعْتِبَارِ.

تَأْمَلْ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ مِنْ نَسْبَةِ مَا جَرَى عَلَى يَدَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْآيَاتِ إِلَى إِيجَادِ اللَّهِ وَتَسْخِيرِهِ، مِنْ حَالِهِ مُسَافِرًا وَقَدْ قَلَّ الْمَاءُ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «اطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ»، فَلَمَّا جَاءُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى الظُّهُورِ الْمُبَارَكِ، وَالْبَرَكَةِ مِنَ اللَّهِ»، يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْشَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> يقول العيني في قوله ﷺ: «.. وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ»: «إشارة إلى أَنَّ الإيجاد من الله» <sup>(٢)</sup>.

وكذا جاء في حديث جابر ﷺ قال:

«سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى نَزَلْنَا وَادِيًا أَفِيحًا، فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَاتَّبَعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَنَظَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرَ شَيْئًا يَسْتَتِرُ بِهِ، فإِذَا شَجَرَتَانِ بِشَاطِئِ الْوَادِي، فَاَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى إِحْدَاهُمَا، فَأَخَذَ بَغْصِنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «إِنْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَالْبَعِيرِ الْمَخْشُوشِ الَّذِي يَصَانِعُ قَائِدَهُ، حَتَّى أَتَى الشَّجَرَةَ الْآخَرَى، فَأَخَذَ بَغْصِنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «إِنْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَنْصَفِ مِمَّا بَيْنَهُمَا، لَأَمْ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: «إِلْتَمَا عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ»، فَالْتَمَتَا ..» الحديث <sup>(٣)</sup>.

فَمَنْشَأَ غَلَطُ أَصْحَابِ هَذَا الْمَنْهَجِ: قِيَاسُهُمُ الْهَاسِدَ لِأَحْكَامِ الثَّبُوتِ عَلَى سُلُوكِ النَّاسِ؛ مَعَ تَحْقِيقِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِمَقْتَضَى الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ، فَأَذَاهُمْ إِلَى جُحُودِ مَا

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، رقم: ٣٥٧٩).

(٢) «عمدة القاري» (١٢٣/١٦).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الزهد والرفائق، باب: حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، رقم: ٣٠١٢).

فَضَّلَ اللهُ بِهِ الرُّسُلَ . عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ يوجب التَّفْرِيقَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عِنْدَ اتِّصَافِ أَحَدِهِمَا بِمَا يُوجِبُ امْتِنَاذَهُ عَنِ الْآخَرِ<sup>(١)</sup> .

العجيب؛ أَنَّ اللهَ ﷻ قَدْ ذَكَرَ هَذَا الْقِيَاسَ الْفَاسِدَ مَانِعًا لِلْكَفَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ بآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُمْ! فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٤] .

يقول ابن تيمية: «وَجَمَاعُ شَبِّهِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارَ: أَنَّهُمْ قَاسُوا الرُّسُولَ عَلَى مَنْ فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَكَفَرُوا بِفَضْلِ اللهِ الَّذِي اخْتَصَّ اللهُ بِهِ رُسُلَهُ؛ فَأَوْتُوا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَلَا بُدَّ فِي الْقِيَاسِ مِنْ قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمُسَبِّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ»<sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا دَعْوَى (صَالِحِ أَبُو بَكْرٍ) بِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالنَّبِيِّ ﷺ نَوْعٌ وَثَبَتَ وَتَعَلَّقَ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى: فَمُؤَنَّةٌ مِنْ عَقْلِ هَذَا الرَّجُلِ! فَاضْحَةٌ لِسُوءِ فَهْمِهِ لِمَصْطَلَحَاتِ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ لَفْظَ التَّقْدِيسِ يَحْتَمِلُ مَعَانِي:

إِنْ قُصِدَ مِنْهُ مَعْنَى التَّطْهِيرِ وَرَفْعِ الدَّرَجَةِ<sup>(٣)</sup>: فَإِنَّهُ بِهِذَا غَيْرِ مُخْتَصَّ بِاللَّهِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ لِبَعْضِ خَلْقِهِ اصْطِفَاءً، كَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ لِمَرْيَمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَلَقَكِ عَلَىٰ نَجْوَى الْمَلَكِينَ﴾ [الْإِنْشَاء: ٤٢] .

وإِنْ قُصِدَ بِلَفْظِ (التَّقْدِيسِ): مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّنْزِيهِ التَّعْبُدِي، كَالْمَعْنَى فِي حَوَارِ الْمَلَائِكَةِ لِرَبِّهِمْ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٣٠]: فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي التَّبَرُّكِ، فَإِنَّ التَّبَرُّكَ هُوَ التَّمَسُّسُ بِزِيَادَةِ الْخَيْرِ وَنَمَائِهِ وَثَبُوتِهِ وَدَوَامِهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ هُوَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَعَلُّقٌ بِذَاتِ الْمُتَبَرِّكَ بِهِ مِمَّنْ أَجَازَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ التَّبَرُّكَ .

وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ خَالِقُ الْبَرَكَةِ وَحَدِّهِ، وَهُوَ مَنْ وَضَعَهَا فِي تِلْكَ الذَّاتِ الْمُبَارَكَةِ، أَوْ الزَّمَانِ الْمُبَارَكِ، أَوْ الْمَكَانِ الْمُبَارَكِ، وَهُوَ مَنْ أَعْلَمَهَا بِثَبُوتِهَا

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٢٤) .

(٢) «تفسير آيات أشكلت» لابن تيمية (٢/٧٢٦) .

(٣) انظر «لسان العرب» (٦/١٦٨-١٦٩) .

(٤) «التبرك» أنواعه وأحكامه لتاثير الجديع (ص/٣٠) .



فيه، وهو من شرع لنا التماسيها فيه، ولولا خبره ﷺ لنا بذلك، ما تبركنا بذلك كله، فما بغيتنا إلا استزادة الخير من مظانّه التي شرعها الله .  
فكيف يُقال بعد هذا أنّ التبرك بالنبي ﷺ وثنيّة وشرك بالله في ربوبيّته والوهيّه؟! .. فاللّهم غفراً .



### التبعية الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث انشقاق القمر



## المَطْلَبُ الأولُ سَوَقُ أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «سأل أهل مكة أن يريهم صلى الله عليه وآله آية، فأراهم القمر شقَّتَيْنِ، حتَّى رَأَوْا جِراءَ بينهما» متَّفَقٌ عليه، وفي لفظ لمسلم: «فأراهم انْشِقَاقَ القمر مرَّتَيْنِ»<sup>(١)»</sup>(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «انْشَقَّ القمر على عهد النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله شَقَّتَيْنِ، فقال النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «إشْهَدُوا»<sup>(٣)</sup>.

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «أنَّ القمر انْشَقَّ على زَمَانٍ رسولُ الله صلى الله عليه وآله»<sup>(٤)</sup>.

(١) بين ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أن جميع رواياته تذكر أن القمر انشق «فرتين»، أو «فلقين»، أو «شقَّتَيْنِ»، ولم تأب أي رواية أخرى فيها «مرَّتَيْنِ»، غير هذه التي في مسلم إشارة منه إلى شلوذها، انظر «الفتح» (٥٧٨/٧).

وقبله ابن كثير أورد رواية (المرَّتَيْنِ) في «البداية والنهاية» (٣٠٤/٤) وزعَّب عليها بقوله: «فيه بَيِّنَةٌ، والظاهر أنه أراد فِرْقَتَيْنِ»، وكذا ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٣٠١/١) قال: «هذا ممَّا يَعْلَمُ أهل الحديث ومَن له خبرة بأحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسيرته أنه غلط، وأنه لم يقع الانْشِقَاقُ إلَّا مرَّةً واحدة».

(٢) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وآله آية، رقم: ٥٢٣٧)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انْشِقَاقُ القمر، رقم: ٢٨٠٢).

(٣) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وآله آية، رقم: ٣٦٣٦)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انْشِقَاقُ القمر، رقم: ٢٨٠٠).

(٤) رواه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب، رقم: ٢٨٧٠)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انْشِقَاقُ القمر، رقم: ٢٨٠٣).

## المَطْلَبُ الثَّانِي

### سَوِّقْ دَعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

أوردَ بعضُ المُعَاَصِرِينَ عَلَى حَدِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ جُمْلَةً مِنَ الْمُعَارِضَاتِ؛  
تَلَخَّصُ فِي ثَلَاثِ رِيسَةٍ:

المُعَارِضُ الْأَوَّلُ: أَنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ لَوْ وَقَعَ لَجَاءَ مُتَوَاتِرًا؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ  
يَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْحَدِّثِ الْكُونِيِّ، وَلَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ وَتَدْوِينِهِ، وَلَا يَشْتَهَرُ  
فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ؛ فَخِفَاءُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ وَقْعِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الشُّبْهَةُ إِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ (ت ٢٣١هـ) مِنْ كِبَارِ  
الْمُعْتَزِلَةِ، وَعَلَّلَ انْكَارَهُ لِهَذَا الْانْشِقَاقِ بِأَنَّهُ «لَوْ كَانَ قَدْ انْشَقَّ، لَعَلِمَ بِذَلِكَ أَهْلُ  
الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ؛ لِمَشَاهِدَتِهِمْ لَهُ»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ بَلَغَتْ الْقِيَحَةُ بِنَفْسِهِ الْأَمَارَةَ أَنْ كَذَّبَ ابْنَ  
مَسْعُودٍ رحمته الله فِي رِوَايَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ تَلَفَّفَهَا عَنْهُ تَلْمِيذُهُ وَرَبِيبُ نَحْلَتِهِ الْجَاحِظُ (ت ٢٥٥هـ)؛ فَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ كَانَ  
يَنْفِي ذَلِكَ، وَيَقُولُ: «لَمْ يَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ فِي «تَثْبِيَتِ دَلَائِلِ الثُّبُوتِ» (١/٥٥-٥٦) فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى  
النُّظَامِ انْكَارَهُ أَحَادِيثِ الْانْشِقَاقِ.

(٢) انْظُرِ «الْفَصْلُ» لِابْنِ حَزَمٍ (١/٥٧-٥٨).

(٣) «الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمْكَنَةُ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَرْزُوقِيِّ (ص/٥٤).

وقد سَلَّم لهذه الشُّبهة من المتأخِّرين (محمَّد رشيد رضا)، ونظَّمها في سِلك اعتراضاته على الحديث، قائلاً في إنكارها: «ذَكَر علماء الأصول أنَّ الخَبِرَ اللَّغْوي ما يَحْمِل الصُّدْقَ والكُذْبَ لذاته. وَذَكَرُوا أنَّ مِمَّا يُقَطَّعُ بِكُذْبِهِ: الخَبِرُ الَّذِي لو كان صحيحاً لتوفَّرت الدَّواعي على نقله بالتواتر؛ إمَّا لكونه من أصول الشريعة، وإمَّا لكونه أمراً غريباً؛ كسقوط الخطيب عن المنبر وقت الخطبة.

ومن المعلوم بالبداهة أنَّ انشقاق القمر أمرٌ غريب؛ بل هو في مُنتهى الغرابة التي لا يُعَدُّ سقوط الخطيب في جانبها غريباً؛ لأنَّ الإغماء كثيرُ الوقوع في كُلِّ زَمَنٍ. وانشقاق القمر غير معهود في زَمَنٍ من الأزمان، فهو محالٌ عادةً وبحسب قواعد العلم مادام الكون ثابتاً، وإن كان ممكناً في نفسه لا يُعجزُ الخالقُ تعالى إنَّ أرادَه، فلو وقع لتوفَّرت الدَّواعي على نقله بالتواتر؛ لشدة غرابته عند جميع الناس في جميع البلاد، ومن جميع الأمم»<sup>(١)</sup>.

المعارض الثاني: أنَّ هذه الأحاديث معارضة للقرآن الذي دلَّ على امتناع إرسال الآيات الحسية، لأنَّ التَّكْذِيبَ بها مُوجِبٌ لتعجيل العذاب، كما حصل للأُمم السابقة حين كُذِّبَتْ، فلما لم يُستأصَلْ أهل مكَّة بالعذاب، علمنا أنَّ آية انشقاق القمر لم تَقَعْ.

وفي تقرير هذه الشُّبهة يقول (محمَّد الغزالي):

«عندما قرأتُ حديثَ الانشقاق، شرعتُ أفكرُ بعَمِّي في موقف المشركين، إنَّهم انصرفوا مُكذِّبين إلى بيوتهم ورجالهم، بعدما رَأَوْا القمرَ فلقَينِ عن يمين الجبل وشماله، قالوا: سَحَرْنَا مُحَمَّدٌ، ومَضُوا آمِنِينَ سَالِمِينَ، لا عِقَابَ ولا عتابَ...!

قلتُ: كيف هذا؟.. إنَّ التَّكْذِيبَ بعد وقوع الخارقِ المَطْلُوبِ يوجبُ هلاكَ المُكذِّبين فكيف يُتْرَكُ هؤلاء المَكْثُونُ بدون توبيخ ولا عقوبة بعد احتقارهم لانشقاق القمر؟!.. يؤكِّد القرآن الكريم هذا المنطق في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَا

(١) «مجلة المنار» (٣٠/٢٦١).

أَنْ تُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴿٥٩﴾ (الأنفال: ٥٩)، فإذا كان إرسال الآيات محتتملاً لتكذيب الأولين بها، فكيف وقع الانشقاق؟! (١)

المعارض الثالث: أَنَّ الثَّابِتَ فِي الْقُرْآنِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْقُرْآنِ آيَةً مُعْجَزَةً وَاحِدَةً بِرَهَانًا عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا) في معرض استيعاده لحادثة انشقاق القمر:

«قد ثبت بآيات القرآن المحكمة الكثيرة القطعية الدلالة أَنَّ آيَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَحَجَّتَهُ عَلَى صَحَّةِ نُبُوَّةِ خَاتَمِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي تَحْدِثُ بِهَا الْكُفَّارَ، وَلَمْ يَحْتِجْ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهَا، هِيَ كِتَابُ اللَّهِ، الْمَعْجَزُ لِلْبَشَرِ وَلِغَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلْقِ، وَثَبِتَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ أَيْضًا، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ الْبَشَرُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه الشيخان..

وصرح الله في بعض آياته بأنَّ آيَةَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي آيَةِ اللَّهِ الْكَبِيرِ.. ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥١﴾ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ (الأنفال: ٥٠، ٥١) (٢).

هذا مُجْمَلٌ مَا أوردوه من المعارضات المَسْووقَةِ عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ؛ حَيْثُ جَعَلَهُ بَعْضُ الْحَدَّثَاتِيِّينَ مِنَ «الْمُتَحَيَّلِ» الْقَابِعِ فِي الْعَقْلِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالَّذِي نُسِجَ لِسُدِّ فَرَاغٍ كَبِيرٍ فِي الْقُرْآنِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَدَّثِ الْبَيِّنَةُ عَنْ أَيِّ مُعْجَزَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، خِلَافًا لِمَا كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ! (٣)

(١) «الطريق من هنا» (ص/٥٨)، والشبهة متلفعة عن رشيد رضا في «مجلة المنار» (٣٠/٣٦١).

(٢) «مجلة المنار» (٣٠/٣٦٢) يتصرف يسير في آخره.

(٣) انظر «الخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرسول» لمنصف الجزار (ص/٣٦٢)، ودفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٤٧).



يقول (بسام الجمل): «لقد عَدَّ المُفسِّرون وعلماء القرآن انشِقاقَ القمرِ حَدَثًا خارقًا للعادة، واعتبروه دليلًا على نُبُوَّة محمد ﷺ، ومعجزةً من معجزاته؛ ولذلك فَسَّروا الآية تفسيرًا مُباشِرًا، وسَلَّمُوا بحقيقة انشِقاق القمرِ يُصِفِين.

وَجَلِيَّ أَنَّ وظيفةَ المُتَخَيِّلِ في هذا الخبر: سَدُّ فراغٍ كبيرٍ في القرآن، فهو لم يَتَحَدَّثْ البتَّة عن أيِّ معجزةٍ لمحمد ﷺ، خلافاً لما كان لسابقه من الأنبياء من معجزات، خاصَّة منهم موسى وعيسى، فنَقَّبَ المُفسِّرون في نصِّ المُصحفِ عَمَّا يَصِلُحُ شاهداً على حُصولِ معجزاتٍ في طَوْرِ النُّبُوَّة»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا (حسن حنفي)؛ فقد جعل الغرض من هذا التَّخْيِيلِ وسيلةً لإقناع جمهرة من النَّاسِ يعيشون في مُجتمعٍ صحراويٍّ، لم يكن للآلهة أو للسَّحرة فيه أيُّ قُدْرَةٍ على خرقِ قوانينِ الطَّبيعة، مع جهلهم بقوانين العلم، فـ«كان من الطَّبيعي أن يكون انشِقاقُ القمرِ، وتوقُّفُ الشَّمْسِ، في الخيالِ الشَّعبي ولدى رُواة المدح: أحدَ وسائلِ التَّخْيِيلِ، وطُرقِ الإقناع»<sup>(٢)</sup>!

(١) «أسباب النُّزول» (ص/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) «من العقيدة إلى الثورة» لحسن حنفي (١٤٩/٤-١٥٠).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### دفع المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المَعَاصِرَةِ

### عن أحاديثِ انشِقَاقِ القَمَرِ

والجواب عن تلك المعارضات الثلاث في الفَقَرِ الثَّالِيَةِ:  
أَمَّا دَعْوَى أَنَّ انشِقَاقَ القَمَرِ لو وَقَعَ لتوافرت الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ متواتراً،  
وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى أَهْلِ الْأَفْطَارِ.

فَيَقَالُ فِي تَفْصِيلِ جَوَابِهَا إِمَاعَانًا فِي تَفْهِيمِ الْمُعْتَرِضِ:  
أَوَّلًا: هذه الحادثة وَقَعَتْ لَيْلًا، وذلك أَنَّهُ شَيْءٌ طَلَبَهُ قَوْمٌ مَخْصُوصُونَ مِنْ  
أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِنْ شَأْنِ اللَّيْلِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ فِي غَفْلَةٍ، أَوْ نَوْمٍ، أَوْ سَكُونٍ  
عَنِ الْمَشْيِ فِي الطُّرُقِ، سِيمَا فِي مَوْسَمِ الْبَرْدِ، مُسْتَكْنِينَ بِالْأَبْنِيَةِ وَنَحْوِهَا.  
أَفَلَا نَرَى إِلَى خَسُوفِ الْقَمَرِ؟ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَثِيرًا، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ  
الْعِلْمُ بِهِ، حَتَّى يُخْبِرَهُمْ أَحَدٌ بِهِ فِي السَّحَرِ<sup>(١)</sup>.

يقول أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «الْأَيْقَاطُ الْبَارِزُونَ مِنْهُمْ فِي الْبَوَادِي وَالصَّنْحَارِ  
قَدْ يَتَّقُونَ أَنْ يَكُونُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَشَاغِلَ بِمَا يُلْهِيُهُمْ مِنْ سَمَرٍ وَحَدِيثٍ، وَبِمَا  
يَهْمُّهُمْ مِنْ شُغْلٍ وَمِهْنَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا لَا يَزَالُونَ مُقْنَعِي رُؤُوسِهِمْ، رَافِعِينَ  
لَهَا إِلَى السَّمَاءِ، مُتَرَصِّدِينَ مَرْكَزَ الْقَمَرِ مِنَ الْفَلَكِ لَا يَغْفَلُونَ عَنْهُ، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ  
بِجَرْمِ الْقَمَرِ حَدَّثَتْ مِنَ الْإِنْشِقَاقِ، أَبْصَرُوهُ فِي وَقْتِ انشِقَاقِهِ، قَبْلَ التَّنَائِيهِ وَاتِّسَاقِهِ!

(١) انظر «إظهار الحق» للهندي (١٠٣٨/٤)، و«فيض الباري» للكشميري (٤٠٨/٥).

وكثيرًا ما يقع للقمر الكسوف، فلا يشعر به النَّاسُ، حتَّى يخبرهم الأحاد منهم والأفراد من جماعتهم، وإنَّما كان ذلك في قدرِ اللَّحظة التي هي مدرك البصر<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: أنَّ هذا إنَّما يَلَزَمُ لو جُوزَ استواء أهل الأرض في إدراكِ مَطَالِيعِهِ، ومن المعلوم أنَّ القَمَرَ لا يطلع على أهل الأرض كلَّهم في زمانٍ واحدٍ؛ بل يطلع على قوم قبل طلوعه على آخري<sup>(٢)</sup>.

هذا إن لم يحل دون رؤيته في كثير من الأمكنة والأوقات سحابٌ غليظ أو جبال! وأهل البلاد الشماليَّة كشمالِ آسيا وأورُبا في موسم نزول الثلج والصباب، لا يَرَوْنَ الشَّمْسَ إلَّا أَيْامًا في كثير من الأوقات، فضلًا عن أن يروا القَمَرَ! مع شيوع الجهل في تلك الدِّيار وقتئذٍ، وعدم رسوخ الكتاب فيهم<sup>(٣)</sup>.

ومع الأخذ بعين الاعتبار: أنَّ زَمَنَ الانشقاق كان قصيرًا لم يطل، ولم تتوافر الدَّواعي على الاعتناء بالنَّظَرِ إليه وقتها، إذ لم تكن مُتَوَقَّعةً! فانتبه له من استشهدوا به، ولم يَرَهُ من كانوا في الأطراف، ولا استحالة في هذا<sup>(٤)</sup>.

يقول أبو حامد الغزالي: «إنَّ مثلَ هذا إنَّما يَعْلَمُهُ من قيل له: أنظر إليه، فانشَقَّ عَقِبَ القول والتَّحدي، ومن لم يَعْلَمْ ذلك، ووَقَّع عليه بصره، ربَّما تَوَهَّم أَنَّهُ خَيَالٌ انقَشَعَ، أو كوكبٌ كان تحت القَمَر، فانجلَى القَمَرُ عنه، أو قطعةٌ سحابٍ سَرتْ قطعةٌ من القمر، فلهذا لم يتواتر نقله»<sup>(٥)</sup>.

ثالثًا: دعواهم أنَّ أهل التَّوَارِيخِ لم ينقلوا ذلك؛ ممَّا يؤكِّد عدم حصول هذه الآية، يُقال فيه: نفى العلم ليس بعلم؛ ويكفي في تثبيت مثل هذا ألا يَرِدَ عن

(١) انظر «أعلام الحديث» للخطابي (١٦١٩/٣).

(٢) انظر «المفهوم» للقرطبي (٤٠٤/٧)، و«إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٣) انظر «إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٤) «فيض الباري» للكشيري (٤٠٨/٥).

(٥) «المستصفى» (ص/١١٥).

أحد من أهل التاريخ ولا المعانين للتنجيم نفى الواقعة نفسها؛ «فالحجة فيمن أثبت، لا فيمن يوجد عنه صريح النفي؛ حتى إن وجد عنه صريح النفي، يُقدّم عليه من وجد منه صريح الإثبات»<sup>(١)</sup>.

وعلى خلاف ما سارعوا إليه من النفي المطلق عن أرباب التواريخ تدوين هذه الواقعة، فقد ذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنها قد أرّخ لها في بعض بلاد الهند، وأنه بُني بناء تلك الليلة، وأرّخ بلبلة انشقاق القمر<sup>(٢)</sup>.

يعرّز هذا الثقل ما ذكره الكشميري (ت ١٣٥٣هـ) عن كتاب «تاريخ قرشته» للاستريادي<sup>(٣)</sup>: أن أحد ملوك الهند رأى الانشقاق، يُسمّى: (راجة وجمال)، وأن على اسمه سُميت بلدة (بهوبال)<sup>(٤)</sup>!

وينقل رحمة الله الهندي (ت ١٣٠٨هـ) عن نفس كتاب الاستريادي: أن أهل ملبيار من إقليم الهند رأوه أيضًا، وأسلم والي تلك الديار، التي كانت من مجوس الهند، بعد ما تحقّق له هذا الأمر<sup>(٥)</sup>.

يشهد لهذا الثقل: ما وقّف عليه بعض الأكاديميين في مكتبة المركز الهندي بالمتحف البريطاني بمدينة لندن: حيث رأوا في إحدى المخطوطات الهندية القديمة المحفوظة فيها: أن أحد ملوك ملبيار - وهي إحدى مقاطعات جنوب غربي الهند - وكان اسمه «شاكروتى فازماد»: عاين انشقاق القمر على نفس عهد محمد ﷺ، وأنه أخذ يحدث الناس بذلك!<sup>(٦)</sup>

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٨٥/٧-١٨٦).

(٢) انظر «البداية والنهاية» (٢٩٩/٤).

(٣) لمؤلفه: محمد قاسم هندرشاه الاستريادي، نزيل الهند، الملقب بـ (فرشته)، المتوفى في حدود سنة ١٠١٨هـ، اشتهر بهذا التاريخ، كتب فيه بالفارسية تاريخ الهند من الفتح الإسلامي، إلى العام الذي توفي فيه، واعتمد على عدة مصادر هي الآن مفقودة، ولم يُترجم بعد حسب علمي، انظر «كشف الظنون» (٢٦٨/٦).

(٤) «فيض الباري» (٤٠٨/٥).

(٥) «إظهار الحق» للهندي (١٠٣٩/٤).

(٦) نقلًا عن «السماء في القرآن الكريم» د. د. زغلول النجار (ص/٥٤٣-٥٤٣).

وقد تحققت بنفسي من وجود هذه المخطوطة الهنديّة القديمة بمُراسلة نفس القائمين على هذه المكتبة المريقة بلندن، فردّوا عليّ بالإيجاب، وأنها عندهم بعنوان: «قصة شاكروتي فازماد»، وأقادوني بوجود نصّ فيها يُفيد رؤية هذا الملك لانشقاق القمر زمن النبي محمّد! وأنّ رؤيته هذه كانت سبباً فيما بعد لتوطين (المُحمّديّين). يعنون: المسلمين. في مليبار! <sup>(١)</sup>

بل قريباً منّا؛ نشرت أحد المواقع العلميّة التاريخيّة المتخصّصة في حضارة (المَايا) في أمريكا الجنوبيّة، مقالاً عجيباً يؤكّد وقوع انشقاق القمر في القرن السّابع الميلاديّ. أي في نفس وقت وجود النبي ﷺ في مكّة! وأنّ أغلب الأمم في تلك القارّة رأته، بل قامت بتغيير تقويمها الفلكيّ ليوافقه! <sup>(٢)</sup>

ولم يكن قد خطر ببالي من نشروا هذا المقال أنّهم بذلك يثبتون آية من أعظم الآيات على نبوّة محمّد ﷺ! فلمّا بلغهم ما أحدثه من ضجة اعتلّى فيها المسلمون، سارعوا إلى تغيير عنوان المقال أربعة وخمسين مرّة تعمية عليه! <sup>(٣)</sup> والله مُنّم نوره ولو كره الكافرون.

رابعاً: أنّ خبر انشقاق القمر ممّا تواتر علمه عند أهل الإسلام، وقد ثبت في مغلّمات السنّة ودواوينها، وفي كُتب أهل السّير، وفي أسفار من صنّف في دلائل نبوّة ﷺ، وتناقله الأئمّة الثّقات؛ فالقدح في روايتهم مع ما عُلم بالضرورة عنهم من شدّة تمحيص الروايات، ومعرفة أصول نقلها، والبلوغ في هذا الشأن أعلّى درجات التّثبت، مع ما في هذه الحادثة من الإعجاز الذي تحدّى به

(١) رقم رة المخطوطة في المكتبة (٢٨٠٧-١٠)، وموضع الكلام عن حادثة انشقاق القمر موجود منها في (ص/ ٨١) و(ص/ ١٤٠).

(٢) المقال بعنوان:

The split moon of the madrid codex and persian manuscripts

أو: القمر المنشق في وثاقيات مدريد والمخطوطات الفارسيّة.

(٣) مُستفاد من مقال بموقع (الباحثون المسلمون) بعنوان: هل لانشقاق القمر من شواهد علميّة وتاريخيّة؟ وفيه أدرجوا روابط المقال الأصليّ لذلك الموقع التاريخيّ.

النَّبِيِّ ﷺ مَنْ عَايَنَ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ، لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ ذَبْرَ أُذُنِهِ فَقَدْ كَابِرَ الْمَقْطُوعَ بِهِ فِي شَرِيعَتِنَا<sup>(١)</sup>.

وقد حكى جِلَّةُ مِنَ الْأَثَمَةِ لِجَمَاعِ الْأَوَائِلِ عَلَى وَقُوعِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَحَكَمَ بَعْضُهُمْ بِالتَّوَاتُرِ لَهَا، مُسْتَفَادًا مِنْ «رَوَايَةِ خَلْقِي مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْهُمْ خَلْقِي»<sup>(٢)</sup>، إِلَى أَنْ دُونَتْ الْوَاقِعَةَ فِي دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى نَظَمَهَا ابْنُ جَعْفَرِ الْكُتَّانِي فِي سَبْكِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَلَغَتْ مَبْلَغَ «التَّوَاتُرِ» وَالْإِسْتِفَاضَةِ<sup>(٣)</sup>.

فَمِنْ أَوْلَئِكَ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ صَرَّحُوا بِذَلِكَ:

ابن عبد البر؛ حيث قال: «قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة، وروى ذلك أمثالهم من التابعين، ثم نقله عنهم الجُمُ الغفير، إلى أن انتهى إلينا، ويؤيد ذلك بالآية الكريمة، فلم يبق لاستبعاد مَنْ استبعده عنْدُ»<sup>(٤)</sup>.

وقال القاضي عياض: «أجمع المفسرون وأهل السنة على وقوعه»<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ رَوَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةُ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنْسُ<sup>(٦)</sup>.

وكذا قال ابن كثير: «قد أجمع المسلمون على وقوع ذلك في زِينَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَجَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ مِنْ طَرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تَفِيدُ الْقَطْعَ عِنْدَ مَنْ أَحَاطَ بِهَا، وَنَظَرَ فِيهَا»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو العباس القرطبي: «قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة». وفاضت أنوارُه علينا، وانضافت إلى ذلك ما جاء من ذلك في القرآن

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٥٣).

(٢) «البحر المحيط» للزركشي (٦/١٢٥).

(٣) انظر «نظم التواتر» (ص/٢١٢)، وانظر «لوامع الأنوار البهية للسفاريني» (٢/٢٩٨).

(٤) نقلًا عن «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٨٦).

(٥) «الشفا» (١/٢٨١).

(٦) انظر «موافقة الخبر الخبر» لابن حجر (١/٢٠١).

(٧) «البداية والنهاية» (٤/٢٩٣).

المتواتر عند كلِّ إنسان؛ فقد حصل بهذه المعجزة العلمُ اليقين الذي لا يشكُّ فيه أحدٌ من العاقلين»<sup>(١)</sup>.

وما حوته تلك الأحاديث المتظافرة من إثباتِ حادثة الانشقاق، قد ثبت بنصِّ القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى السَّاعَةَ وَاتَّقَى الْقَمَرَ ۚ وَلَئِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتِرٌ﴾ [القمر: ١-٢]، والقرآن منقولٌ بنقلِ الكافة عن الكافة، لا يمتري في هذا اثنان.

وفي تقرير هذين التواترين: التواتر القرآني، والتواتر الحديثي، يقول ابن تيمية:

«معلوم أنَّ هذه المعجزات لا ريبَ فيها، وانشقاق القمر قد أخبر الله به في القرآن، وتواترت به الأحاديث، كما في «الصحيحين» وغيرهما، عن ابن مسعود، وأنس، وابن عباس، وغيرهم، وأيضًا فكان النبي ﷺ يقرأ بهذه السورة في الأعياد، والمجامع العامة، فيسمعها المؤمن، والمنافق، ومن في قلبه مرض، ومن المعلوم أنَّ ذلك لو لم يكن وقع لم يكن ذلك:

أما أولًا: فلأنَّ من مقصوده أنَّ النَّاسَ يصدِّقونه ويقرُّون بما جاء به، لا يُخبرهم. دائمًا بشيء يعلمون كذبه فيه، فإنَّ هذا يُنفرهم، ويوجب تكذيبهم لا تصديقهم.

وأما ثانيًا: فلأنَّ المؤمنين كانوا يسألونه عن أدنى شبهة تقع في القرآن. فكيف يقرأ عليهم دائمًا ما فيه الخبر بانشقاق القمر، ولا يردُّ على ذلك مؤمنٌ، ولا كافرٌ، ولا منافقٌ؟»<sup>(٢)</sup>.

فإن زعمَ زاعمٌ: أنَّ أسلوبَ الماضي في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقَى الْقَمَرَ﴾ ليس على حقيقته، وإنما غرضه التأكيد على تحقُّق الفعل في المستقبل<sup>(٣)</sup> عند قيام

(١) «المفهم» (٧/٤٠٣).

(٢) «الصفدية» (١/١٣٩-١٤١).

(٣) انظر «دين السلطان» ليازي عز الدين (ص/٤٨٤).

السَّاعَةِ، نظير قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَلَهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (الأنعام: ١)، فأمر الله الذي هو قيام السَّاعَةِ لم يأتِ بعد، ولكن المزداد المبالغة في تحقق وقوعه، فنزّل منزلة الواقع.

### فجواب ذلك من ثلاثة وجوه:

**الأول:** أن هذا المعنى الذي نزع إليه المُعْتَرِض هو خلاف الظاهر من استعمال صيغة الماضي، الدّالة في الأصل على الفراغ من وقوع الفعل، وظواهر الكتاب لا يجوز الخروج عنها إلا بقريئة، ومن تقمّ الخروج بغير قريئة توجب ذلك، فقد رام إفساد الخطاب على النَّاسِ، وتلبّس المراد من الكلام عليهم.

**الثاني:** ما أورده المعترضون دعماً لشبهتهم من التمثيل بقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَلَهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ على استعمال الماضي في القرآن للمبالغة في تحقيق الأمر في المستقبل: هو في حقيقته عاصد لما قرّناه من وجوب وجود القريئة الصّارفة عن الأصل!

وذلك أن هذه الآية الكريمة قد دلّت على تحقّق إتيان السَّاعَةِ في المستقبل القريب، لا أن الأمر أتى ووقع، بقريئة قوله في آخرها: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَلَهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، واستعجال الشيء لا يكون إلا عند عدم مجيئه أو تحقّقه.

**الثالث:** ممّا يؤيد أن صيغة الماضي في آية الانشقاق على ظاهرها قوله تعالى بعدها: ﴿وَنَازِلُونَ سَاحِلًا يَمْرُؤًا يَقُولُوا سُبْحًا مُسْتَبْرَأً﴾ (الأنعام: ٢)، «فإن ذلك ظاهر في أن المراد بقوله: ﴿وَأَنشَقَّ الْقَمَرُ﴾: وقوع انشقاقه، لأن الكُفَّار لا يقولون ذلك يوم القيامة! وإذا تبين أن قولهم ذلك إنمّا هو في الدنيا، تبين وقوع الانشقاق، وأنّه المراد بالآية التي زعموا أنها «سحرة»<sup>(١)</sup> «مستمّر من سحره، وحيلة من حيلّه، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامه»<sup>(٢)</sup>.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٨٦/٧).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٧٥).



وأما دعوى (رشيد رضا) في المعارضة الثانية: أن هذه الأحاديث مُعارضة للقرآن الذي دلَّ بالقطع على امتناع إرسال الآيات الحسية، لأجل أن التكذيب بها مُوجب لتعجيل العذاب .. إلخ؛ فجوابه:

أنَّ المعارض بمثل هذه الشبهة مُلزم بخيارين لا ثالث لهما:

أولاهما: أن علماء الإسلام اجتمعوا على ضلالة حين اتَّفَقوا على إثبات انشقاق القمر آيةً للنبي ﷺ، وكانوا في ذهولٍ عمَّا اهتدئوا إليه هو من استحالة ذلك له!

ثانيهما: أن تكون تلك الآيات التي استدُل بها المعارض غير قطعية الدلالة على نفي تلك الحادثة، وأن معناها لا يتعارض معها حقيقة، لانفكاك الجهة.

ولا ريب أن هذا الخيار الثاني هو الواجب التسليم له، فإنَّ مُشركي قريش في ما ساقه المعارض من الآيات: إنَّما طَلَبُوا مِن نَّبِيِّنَا ﷺ آيَاتٍ حَسِيَّةً بَعَيْنَهَا يَدُلُّ عَنْدهم عَلَى صِدْقِهِ، طلبوا ذلك تعجيزاً له ومعاندةً، فلم يُسْتَجَبْ لهم، حتَّى لا يُعَجَّلَ لهم العذاب، كما عَجَّلَ لِمَن قَبْلَهُم من الأُمَمِ السَّابِقَةِ مَن كَابَرُوا مَا غَايَبُوا مِنَ الْآيَاتِ، فهذه هي سُنَّةُ اللَّهِ فِيمَن اقْتَرَحَ آيَاتٍ ثُمَّ كَفَرَ بِهَا مُسْتَهْتَرًا بَعْنَادٍ، والمُرَاد من قول الله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكَافَّةَ مُبِينَةً فَلَاحُوا بِهَا وَمَا يُرْسِلُ إِلَّا تَحْيِيماً﴾ [الزَّحْرَفَةُ: ٥٩].

ففي أسلوب الآية حذف، والتقدير: فما مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ الَّتِي اقْتَرَحُوهَا إِلَّا أَن يُكَذِّبُوا بِهَا كما كَذَّبَ الْأَوَّلُونَ<sup>(١)</sup>، والمعنى: لو أرسلناها فكذبتم، لأهلكتم كما أهلك أولئك<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك تكون (أل) في قوله: ﴿بِالْآيَاتِ﴾ للعهد لا للجنس<sup>(٣)</sup>.

(١) «الجامع في أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/٢٨١).

(٢) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/٢٩٢).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١٥/٢٤٣).

ومما يوطّد هذا المعنى من السيرة النبوية:

ما ثبت على لسان ابن عباس رضي الله عنه: من سؤال أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً، وأن يُنحّي الجبال عنهم فيزرعوا، فقال الله له: «إن شئت أن تستاني بهم، وإن شئت أن تؤتيهم الذي سألو، فإن كفروا أهلكوا كما أهلكك من قبلهم»، فقال: «لا، بل أستاني بهم»<sup>(١)</sup>.

لكنّ حادثة انشقاق القمر تختلف عن هذا، فإنّ النّفر من أهل مكة حين سألو النبي ﷺ آية قد أطلقوا الطّلب في ذلك، فلم يقترحوا آية من عندهم بعينها يعلّقون بها إيمانهم! ففضّل الله أن يُريهم آية انشقاق القمر<sup>(٢)</sup>.

فهذا الفرق بين الحالتين؛ (ورشيد رضا) نفسه أقرب بأنّ آية الانشقاق إن صحّ وقوعها بدون اقتراح سيزول هذا الإشكال من أصله<sup>(٣)</sup>؛ فهذا هو قد زال!

وأما دعوهم في المعارضة الثالثة: أنّ الآية الوحيدة التي أوتيها النبي ﷺ هي القرآن: فقد سبق الجواب عنها في مبحث معجزات النبي ﷺ الحسية في «الصّحاحين»، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

(١) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ٢١٦٦)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٢) وما ساقه (متصف الجوّار) في كتابه «المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرّسول» (ص/٣٦٩) في سياق تدليله على تناقض أحاديث انشقاق القمر، وهو ما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص/٢٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال:

اجتمعت المشركون إلى رسول الله ﷺ.. فقالوا: إن كنت صادقاً، فسُقّ القمر لنا فرتين، نصفاً على أبي قبيس، ونصفاً على قميّعان، فقال لهم رسول الله ﷺ: إن فعلت تؤمنوا؟ قالوا: نعم.. فأمسّ القمر قد مثّل نصفاً على أبي قبيس ونصفاً على قميّعان...

فهو حديث ساقط لا يصلح أن يروى، فضلاً عن أن يُستشهد به، ففي إسناده أبي نعيم ثلاث فواقر: بكر بن سهل الدّميّاطي، عن عبد الغني بن سعيد الثّقفي، وكلاهما ضعيفان، انظر «تاريخ ابن يونس» (١/٣٢١)، و«لسان الميزان» (٢/٣٤٤)، وعبد الغني هذا يرويه عن شيخه: موسى بن عبد الرحمن، وهو المعروف بأبي محمد المفسّر، قال ابن حبان: دجال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، انظر «لسان الميزان» (٨/٢١٠).

فالحديث منكر الإسناد والمتن ممّا، ولو كان صحيح الإسناد لما قوي على دفع باقي الصّحاح التي تثبت عدم اقتراح المشركين لشقّ القمر، وإطلاقهم في الطلب.

(٣) «مجلة المنارة» (٦٣/٣١).

## التبعمث الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث الإسراء والمعراج



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ أَحَادِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه، أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسري به: «بينما أنا في الحطيم»<sup>(١)</sup> -وربما قال: في الحجر<sup>(٢)</sup>- مضطجماً، إذ أتاني آتٌ فَقَدْ -قال<sup>(٣)</sup>: وسمعتَه يقول: فسقٌ ما بين هذه إلى هذه -فقلتُ للجارود<sup>(٤)</sup> وهو إلى جنبي: ما يعني به؟ قال: من تُغْرَوُ<sup>(٥)</sup> نحره إلى شِعْرَتِهِ<sup>(٦)</sup>، وسمعتَه يقول: من قَصَّوُ<sup>(٧)</sup> إلى شِعْرَتِهِ -فاستخرج قلبي، ثم أتيت بطست من ذهب مملوءة إيماناً، فغسل قلبي، ثم حُشِي، ثم أعيد، ثم أتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض -فقال له الجارود: هو البراق يا أبا حمزة؟ قال أنس: نعم - يَضَعُ حَظْوُهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُولَتْ عَلَيْهِ.

(١) الحطيم: الحجر، انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢٠٤/٧).

(٢) قال ابن حجر: الشك من قتادة، «الفتح» (٢٥٥/٧).

(٣) القائل قتادة، والمقول عنه أنس رضي الله عنه، انظر «الفتح» (٢٥٦/٧).

(٤) الجارود قال عنه ابن حجر: لم أر من نسب من الرواة ولعله ابن أبي سبرة البصري صاحب أنس، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثاً غير هذا المصدر السابق.

(٥) من تُغْرَتُه: الموضع المنخفض الذي بين الترقوتين، المصدر السابق.

(٦) شِعْرَتُهُ: أي شعر العانة، المصدر السابق.

(٧) من قَصَّه: أي رأس صدره، المصدر السابق.

فانطلق بي جبريلُ حتَّى أتى السَّماءَ الدُّنيا فَاسْتَفْتَحَ، فقيل: مَنْ هَذَا؟ قال جبريل، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فقال: هَذَا لِبُوكِ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ، حتَّى أتى السَّماءَ الثَّانِيَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، إِذَا بِيَحْيَى وَعِيسَى، وَهُمَا ابْنَا الْخَالَةِ، قال: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى، فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّا، ثُمَّ قالَا: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بي إِلَى السَّماءِ الثَّلَاثَةِ فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، إِذَا يَوْسُفُ، قال: هَذَا يَوْسُفُ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بي، حتَّى أتى السَّماءَ الرَّابِعَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: أَوْ قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَى إِدْرِيسَ، قال: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بي، حتَّى أتى السَّماءَ الْخَامِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريل، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، إِذَا هَارُونَ، قال: هَذَا هَارُونَ فَسَلِّمْ عَلَيَّ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

(١) أي للعروج، وليس المراد أصل البيت؛ لأنَّ ذلك كان مشتهراً في الملكوت الأعلى، المصدر السابق (٢٦٢/٧).

ثُمَّ صَوَّدَ بِي، حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعِمَّ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، فَإِذَا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكِّي، قِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لِأَنَّ غُلَامًا بَعَثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرَ مِنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي.

ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُوِّثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعِمَّ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُتَنَهَى. فَإِذَا نَيْفُهَا <sup>(١)</sup> مِثْلُ قِلَالٍ مَجْرٍ <sup>(٢)</sup>، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ الْمُتَنَهَى، وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ نَهْرَانِ بَاطَنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ مَا هَذَانِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطَنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ؛ فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هِيَ الْفُطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأَمْتُكَ.

ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَدْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمِ أَمَرْتُ؟ قَالَ: أَمَرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: أَمْتُكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي -وَاللَّهِ- قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَغَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمْرِكَ، فَرَجَعْتُ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي

(١) النَّيْفُ: ثَمَرُ السَّدَرِ، وَاحِدَتُهُ: نَيْفَةٌ وَنَيْفَةٌ، انظر «النهاية» لابن الأثير (١٠/٥).

(٢) قِلَالٌ هَجْرٌ: الْقِلَالُ جَمْعُ قُلَّةٍ، وَهِيَ الْحِجْرَةُ الْعَظِيمَةُ، وَهَجْرٌ: قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَلَيْسَتْ هَجْرَ الْبَحْرَيْنِ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١٤/٤).

عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمِ أَمَرْتُ؟ قُلْتُ: أَمَرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أُنْتُكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُنْتُكَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، وَلَكِنْ أَرْضِي وَأَسْلَمْ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: أَنْصَبِي فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي<sup>(١)</sup> مَتَّقِ عَلَيْهِ.

وعن أنس قال: كَانَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَّ سَقَفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَزَلَ جَبْرِيلُ، فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ وَزَمَزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَعَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَمَرَجَّ بِي إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جَبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ: اقْفَعْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جَبْرِيلُ، قَالَ: مَعَكَ أَحَدٌ، قَالَ: مَعِيَ مُحَمَّدٌ، قَالَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَقْفَعْ، فَلَمَّا عَلَوْنَا إِلَى السَّمَاءِ إِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، فَلِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحَكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَالابْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ<sup>(٣)</sup>، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَلِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحَكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى... الحديث.

(١) أخرجه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب: المعراج، رقم: ٣٨٨٧)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ، رقم: ١٦٤).

(٢) أسودة: جمع سواد، كسنام وأسمنة، وفسر الأسودة في الحديث بأنها نَسَمُ بَنِيهِ، وتجمع الأسودة على أساود، والسواد: الشخص، وقيل السواد: الجماعات، انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/٢١٨).

(٣) نَسَمُ بَنِيهِ: الواحدة نسمة، وهي نفس الإنسان، والمراد: أرواح بني آدم، المصدر السابق.



قال: وأخبرني ابن حزم<sup>(١)</sup>، أَنَّ ابن عباس رضي الله عنه وأبا حَبَّةَ الأنصاري رضي الله عنه، كانا يقولان: قال النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعَ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن حزم وأنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «... ثُمَّ انْطَلَقَ، حَتَّى أَتَى بِي السُّدْرَةَ الْمُتَنَهَّى، فَفَتَّيْهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ! ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا جَنَابُذُ اللَّوْلُو»<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمُسْكُ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وعن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «أَتَيْتُ بِالْبَرَّاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضٌ طَوِيلٌ، فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبُغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُتَنَهَى طَرَفِهِ، قَالَ: فَرَكِبْتُهُ، حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: قَرَّبْتُهُ بِالْحَلَقَةِ، الَّتِي يَرِيطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ، فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ ﷺ بِإِنَاءٍ مِنْ حَمَرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ ﷺ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ»<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) قال ابن رجب: «الظاهر أَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ»، «فتح الباري» له (٣١٨/٢).

(٢) صريف الأقلام: صوت ما تكتبه الملائكة بأقلامها من أفضية الله تعالى وحيه، أو ما ينسخونه من اللوح المحفوظ، أو ما شاء الله من ذلك، انظر «فتح الباري» لابن رجب (٣١٨/٢).

(٣) جنابذ اللؤلؤ: جمع جُنَيْذَةٍ، وهي القُبَّة، انظر «النهاية» (١/٣٣٣).

(٤) أخرجه البخاري في (٥: أخبار الأنبياء، باب: ذكر إدريس ... رقم: ٣٣٤٢)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، رقم: ١٦٣).

(٥) فيه أقوال، أوجهها: الإسلام، أو الاستقامة، أو الحنيفية، وهذا هو اختيار القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٥٠١)، واقتصر عليه النووي في «شرح لمسلم» (٢/٢١٢).

(٦) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، رقم: ١٦٢).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سَوَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

#### لأَحَادِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ

قد أوردت على حديث الإسراء عدَّة اعتراضات؛ تختلف باختلاف مَشَارِبِ  
المُورِدِينَ، ومُحَصَّل هذه الشُّبُهَاتِ يؤول إلى ثلاث:

المعارضة الأولى: أَنَّهُ مِنَ الْمَقْرَّرِ فَلَكِيًّا: أَنَّ الْهَوَاءَ يُفْقَدُ بَعْدَ أَمْيَالٍ فَوْقِ  
الْأَرْضِ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَأَتَّى الْعَيْشُ لِأَحَدٍ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْهَوَاءِ، وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ  
نَقْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ الْقَصِيمي عَنْ بَعْضِ الْمُعَاَصِرِينَ، قَالُوا: «... فَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عُرجَ بِهِ إِلَى مَا فَوْقَ الْهَوَاءِ، لَمَا أَمَكَّنَ أَنْ يَبْقَى حَيًّا»<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثانية: أَنَّ إِبْطَاتِ الْحَدِيثِ يَلْزِمُ مِنْهُ إِضَافَةُ الْجَهْلِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ ذَلِكَ  
أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ بَعْدَ أَنْ قَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ خَمْسِينَ صَلَاةً، لَمْ يَفْقَهُ  
اسْتِحَالَةَ أَدَائِهَا عَلَى الْبَشَرِ إِلَّا مُوسَى ﷺ «وَكَاذِبٌ اللَّهُ لَا يَعْلَمُ بِقُدْرَةِ عِبَادِهِ، وَمَدَى  
تَحْمِلِهِمْ!»

وفي تقرير هذه الشُّبُهَةِ، يَقُولُ (محمود أبو رِيَّة):

«فِي حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ أَنَّهُ: لَمَّا قَرَضَ اللَّهُ خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى الْعِبَادِ فِي النَّهَارِ  
وَفِي اللَّيْلِ، لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ جَمِيعًا غَيْرَ مُوسَى أَنْ يَفْقَهُ اسْتِحَالَةَ أَدَائِهَا

---

(١) «مشكلات الأحاديث النبوية» للقصيمي (ص/١٢٢).

على البشر!.. وكان الله ﷻ لَمَّا فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، كان لا يعلم مَبْلَغُ قُوَّةِ احتمال عبادِه على أدائها -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا- وكذلك لا يعلم مُحَمَّدٌ الَّذِي اصطفاه للرسالة العامة إلى النَّاسِ كَافَّةً. لا يعلم إنَّ كان مَنْ أُرْسِلَ إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة أو لا يستطيعون، حتَّى بَصَّرَهُ موسى! وهكذا ترى الإسرائيليَّاتِ تنفذ إلى ديننا، وتسري في معتقداتنا، فتعمل عملها، ولا تجد أحدًا إلَّا قليلًا يزيِّفها أو يردُّها»<sup>(١)</sup>.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ في خبر عُرُوجِهِ ﷺ ما هو مخالفٌ لمقتضى الصَّرورة العقلية؛ إذ كيف يصلِّي بالأنبياء في بيت المقدس، ويكونون في الوقت نفسه في السَّماء، ويكون أيضًا موسى ﷺ يصلِّي في قبره، كما ورد بذلك الحديث في «صحيح مسلم»؟!<sup>(٢)</sup>.

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٥)، وقد تكرر إيراد هذه الشبهة على حديث المعراج كثيرًا في كتب الطاعنين المعاصرين، منها: «الحديث والقرآن» لابن قناس (ص/٤٢٧-٤٣٠)، و«دين السلطان» (ص/٣٧٤)، و«جناية البخاري» لأوزون (ص/١٤٣)، «البخاري وصحيحه» للهرساوي الإمامي (ص/٤٠).

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية» للقضيبي (ص/١٢١-١٢١)، والحديث الذي في مسلم أخرجه في (ك: الفضائل، باب: فضائل موسى ﷺ، رقم: ٢٣٧٥) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مررت على موسى ليلة أسري بي عند الكتيب الأحمر، وهو قائم يصلِّي في قبره».

### المطلب الثالث

## دفع دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث الإسراء والمعراج

مُحَصَّل ما مرَّ من الشُّبُهَاتِ آيِلٌ إلى إِحَالَةٍ هؤلاء المُعْتَرِضِينَ لما تَضَمَّنَهُ الحديث، وَمَنَاطُ إِحَالَتِهِمْ: خُرُوجُ حَادِثَةِ «الإسراء والمعراج» عن مَقْتَضَى العادة، وعدم مباشرة الحسِّ لها، فالتبس عليهم الأمر، فظنُّوا أنَّ ذلك يستوجبُ إِحَالَةَ العقل لهذا الحديث، فلا يمكنُ على مقتضى ذلك التَّسْلِيمُ بهذه الآية التي أكرم الله ﷺ نبيَّه ﷺ بها.

فزلَّتْ بهم أَفْدَانُهُمْ إلى رَدِّ الحديث، وتطلُّبُ الْعِلَلِ الواهية التي لا تقوى على إبطال حقيقة ما دلَّتْ عليه هذه الآية العظيمة.

وَمَنْ أَلْطَفَ النَّظَرَ فيما انطوت عليه بعض هذه الطُّعُون، تحصَّلَ لديه أنَّها لا تصدُرُ إِلَّا مِنَّنْ يَشْكُ في قدرة الخالق ﷻ على خَرْقِ سُنَنِ الكون، لا مِمَّنْ يؤمن بالله تعالى، وبكمال قدرته<sup>(١)</sup>.

وقبل إيراد المعارضات العقلية المعاصرة، وإسلافِ جواباتِ أهل العلم عن آحاد هذه الاعتراضات على الحديث؛ فإنه يتعيَّن الإشارة إلى ملاحظ مهمٍّ: وهو انعقاد إجماع الأمة على وقوع الإسراء والمعراج، وأنَّ هذه الحادثة من البراهين والآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ؛ لذلك ترى مدى احتفالِ أهل

---

(١) انظر «دفع دعاوى المعارض العقلية» (ص/ ٣٧٧).

السَّيْر والحديث واحتفائهم بهذه الحادثة، وعقدتهم المصنّفات في بيانها، والتماس  
الغير منها، ونظمها في دلائل النبوة<sup>(١)</sup>، وما ذاك إلا لكونها - كما أسلفت - من  
الدلائل العظيمة التي أكرم الله بها نبيه ﷺ.

وممن نقل الاتفاق على ذلك: القاضي عياض السبتي، حيث قال: «لا  
خلاف بين المسلمين في صحّة الإسراء به ﷺ...»<sup>(٢)</sup>، وأبو الخطاب ابن دحية<sup>(٣)</sup>،  
حيث قال: «حديث الإسراء أجمع عليه المسلمون، واعترض فيه الزنادقة  
المُلجِدون...»<sup>(٤)</sup>.

ومرتكز هذا الإجماع: القرآن والسنة، فقد نصّ الله سبحانه على الإسراء  
في موضعين من كتابه العزيز:

أولهما: قوله ﷺ: «سَجَنَ الَّذِي أَمَرَنِي بِعَبْدِهِ لَيْلًا مَرَّتَ السَّجَدَ الْحَرَامَ إِلَى  
السَّجَدِ الْأَنصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ مَلَكَيْنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»<sup>(٥)</sup>،  
فقد أخبر المولى أنه أسرى بعبد، والعبد مجموع الروح والجسد، ولم  
يُخبر أنه أسرى بروحه فقط، كما غلط في تأويله قلّة من أهل العلم<sup>(٦)</sup>، ولذا نراه

(١) من تلك الأسفار التي حُصِّتْ هذه الحادثة بمزيد عناية: «الآيات العظيمة الباهرة في معراج سيد أهل  
الدنيا والآخرة» لشمس الدين محمد بن يوسف الشامي، وله عدّة مصنّفات في هذه الحادثة كلّها  
مخطوطة، و«السراج الوهاج في ازدواج المعراج» لابن ناصر الدين الدمشقي، و«رسالة في المعراج»  
لأبي الحسن علي بن محمد اللخمي، و«الإسراء» لعبد الغني المقدسي، و«نور المسمّى في تفسير آية  
الإسراء» لأبي شامة المقدسي، و«الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء» لجلال الدين السيوطي، و«الإسراء  
والمعراج» للقاسمي، و«الإسراء والمعراج» لمحمد ناصر الدين الألباني، وغيرها كثير بين مطبوع  
ومخطوط، تجدنا مسرودة في «معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي» لعبد الله الحبشي  
(٩٦-٩٣/١).

(٢) «الشفا» (١٧٧/١).

(٣) أبو الخطاب صهر بن الحسين بن دحية الكلبي (ت ٩٣٣ هـ): المعروف بـ «ذي النُسَيْن» الأنطلسي السبتي،  
أحد الحفاظ، من أعيان أهل العلم وفقه مالّك، متقنا لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به، عارفاً بالحنو  
واللغة وأيام العرب وأشعارها، من مصنفاته «المطرب من أشعار أهل المغرب»، و«علم النصر المبين»،  
في المفاضلة بين أهل صفين، انظر «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٢٢).

(٤) «الانتهاج في أحاديث المعراج» لابن دحية (ص/٥٩).

(٥) انظر «زاد المعاد» لابن القيم (٣/٣٦)، حيث ردّ على هذا القول، مع تنبيهه على أنهم لم يريدوا به أن  
الإسراء كان مناماً.

تعالى يُقَدِّم التَّسْبِيحَ قَبْلَ سَوْقِ خَبَرِ الْإِسْرَاءِ، لِبَيَانِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ، فَلَوْ كَانَ مَنَامًا كَمَا ظَنَّهُ ابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>، لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْظَمًا، وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّسْبِيحِ مَعْنَى عِنْدَهُ<sup>(٢)</sup>!

فَقَضَرُ الْإِسْرَاءِ عَلَى الرُّوحِ تَعَدُّ لِمَا قَالَهُ اللَّهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْقَوْلُ بِهِ مُخَالَفَةٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وفانيهما: ما أشار الله تعالى فيه إلى رؤية نبيه ﷺ لجبريل على خلقته الأصلية حين عُرِجَ بِهِ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۚ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۖ إِذْ يَبْنَؤُا السَّيْلُ مَا يَشْفَىٰ ۖ مَا يَفْعَلُ الْبَعَثُ وَمَا عَلَىٰ ۖ لَقَدْ رَآهُ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [التَّحْقِيقُ: ١٣-١٨].

ولقد تواترت الأخبار بحادثة الإسراء والمعراج؛ فِيمَنْ نَقَلَ هَذَا الْقَوَاتِرَ: أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وَالزُّرْقَانِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، حَيْثُ قَالَ: «أَحَادِيثُ الْمِعْرَاجِ، وَصُوعُدُهُ إِلَى مَا فَوْقَ السَّمَوَاتِ، وَفَرَضَ الرَّبُّ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ حِينَئِذٍ، وَرُؤْيَاهُ لِمَا رَأَى مِنَ الْآيَاتِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي السَّمَوَاتِ، وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَسِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ: مَعْرُوفٌ مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَحَادِيثِ»<sup>(٥)</sup>.

مِمَّا دَعَا ابْنَ جَعْفَرِ الْكَتَّانِي (ت ١٣٤٥هـ) لِإِيْدَاعِهَا كِتَابَهُ «نُظُمُ الْمُتَنَائِرِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٩٩/١)، وقد أجاد ابن جرير في الرد عليه في «جامع البيان» (٤٤٦/١٤).

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٣/٥).

(٣) «الابتهاج» لابن دحية (ص/٥٩).

(٤) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (١٥/٨).

والزُّرْقَانِيُّ (ت ١١٢٢هـ): هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الزُّرْقَانِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ، إِمَامٌ مُتَفَنٌّ، مِنْ

مُؤَلِّفَاتِهِ «شَرْحُ مَوْطَأِ مَالِكٍ»، انظر «شجرة النور الزكية» (٤٦٠/١).

(٥) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١٦٨/٦).

(٦) «نظم المتناثر» (ص/٢٠٧).

وبعد تحقيق القول في ثبوت إجماع السلف على وقوع الإسراء والمعراج بجسده ﷺ، لم يبقَ إلَّا قطع سُوقِ الشُّبُهَاتِ بِسَيْفِ البراهين، فدونك بيان ذلك في الأجوبة التالية.

أما جواب المعارضة الأولى: في دعوى أنَّ الهواءَ يُفقد بعد أميالٍ فوق الأرض؛ وعلى هذا فلا يتأتَّى العيشُ لأحدٍ بعد انقطاع الهواء:

أنَّ حادثة الإسراء والمعراج وإن جُرئ فيها مِنَّا هو خارج عن مقدور الثقلين؛ لَيْتَمَ بها نَصَبُ الدَّلَائِلِ على نُبوَّتِهِ ﷺ: إلَّا أنَّها ليست مُخالفةً لبدائِهِ العقلِيَّةِ، والعقل لا يَسْتعصي عليه تصوُّر ذلك، فَمَنْ خَلَقَ الإنسان مُفتَقِرًا إلى الهواء؛ قادرٌ على أن يجعلَه مُستغنيًا عنه، وإنَّما لَعَدَمَ مُباشرةِ الجِسِّ لمثل ذلك، تراه يُنكر كلَّ ما لا يقع في دائرة إدراكه، وهذا هو القصور بعينه.

فالتكذيب بهذه الأحاديث لكونها أثبتت وقوع أمرٍ خارجٍ لِمَا اعتاده البَشَر من مُقَوِّماتِ معيشتهم: يؤوِّل إلى الظَّنِّ في كمالِ قدرةِ الله تعالى والإيمان به؛ فإنَّ مثل هذا الاعتراض لا يكاد يصدرُ إلَّا مِنَّن لا يؤمن بالله أو ويشكُّ في قدرته ﷻ، فمثل هؤلاء يكون الخطاب معهم في تثبيتِ هذا الأصل، فإذا ثَبِتَ لَزَمَهُ<sup>(١)</sup>.

أما قول المُعتزلي في الشُّبهة الثانية: إنَّ إثبات أخبارِ المعراج يلزم منه تجويزُ الجهلِ على الله تعالى -تعالى الله عما يقول الظَّالِمونَ علوًّا كبيرًا- بما هو في مقدرة عبادِهِ، وما ليس هو في مقدورهم .. إلخ:

فالجواب عن ذلك أن يُقال:

ليس في الحديث ما يَسْتلزم ذلك أبدًا؛ فليس في الخمسين صلاةً التي فرضها الله تعالى على عبده وخليفه مُحَمَّدٍ ﷺ ما يكون في أدائها استحالةٌ مِن جهة تعذُّرِ قُدرةِ العبادِ على أدائها.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٨٥).

أَمَّا قول موسى ﷺ في الحديث: «إِنَّ أَمَّتَكَ لَا يَسْتَطِيعُونَ ذَلِكَ، فَارْجِعْ إِلَى رِبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمَّتِكَ...»، فَلَا يُحَقِّقُ مَطْلُوبَهُمْ؛ ذَلِكَ أَنَّ نَفْيَ الْإِسْطَاعَةِ مِنْ مُوسَى ﷺ لَا يُرَادُفُ الْإِسْتِحَالَةَ بِحَالٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ ﷺ مَشَقَّةُ ذَلِكَ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، بَرَهَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَطْلَقَ هَذَا اللَّفْظَ؛ حَتَّى بَعْدَ صَبْرُورَةِ الصَّلَاةِ مِنْ خَمْسِينَ إِلَى خَمْسٍ؛ فَقَالَ: «إِنَّ أَمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ»<sup>(١)</sup>!

يَقُولُ الْمُعَلِّمِي: «كَانَتِ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ؛ كَمَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup>، فَخَمْسُونَ صَلَاةً مَائَةً رَكَعَةً؛ وَلَيْسَ آدَاءُ مَائَةِ رَكَعَةٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بِمُسْتَحِيلٍ، وَفِي النَّاسِ الْآنَ مَنْ يُصَلِّي نَحْوَ مَائَةِ رَكَعَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ، وَفِي تَرَاجُمِ كَثِيرٍ مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَصَلِّي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ<sup>(٣)</sup>؛ بَلْ إِنْ آدَاءُ مَائَةِ رَكَعَةٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لَيْسَ بِعَظِيمِ الْمَشَقَّةِ فِي جَانِبِ اللَّهِ ﷻ مِنْ الْحَقِّ، وَمَا عِنْدَهُ مِنْ عَظِيمِ الْجَزَاءِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...

فَأَمَّا اللَّهُ تَعَالَى؛ فَالْفَرَضُ فِي عِلْمِهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَقَطْ؛ وَلَكِنَّهُ سَبَّحَانَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ بَعْضَ عِبَادِهِ إِلَى مَرْتَبَةٍ، هَيَّأَ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَرْتَبَةَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَهَيِّئَ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْعَبْدُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِعَمَلٍ مُعَيَّنٍ شَاقٍّ، فَيَقْبَلُ التَّكْلِيفَ، وَيَسْتَعِدُّ لِمَحَاوَلَةِ الْآدَاءِ، فَحِينَئِذٍ يُعْفِيهِ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ، وَيَكْتُبُ لَهُ جَزَاءَ قَبُولِهِ، وَمَحَاوَلَةِ الْوَفَاءِ بِهِ، أَوْ الْإِسْتِعْدَادِ لِذَلِكَ: ثَوَابٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي ذَبْحِ ابْنِهِ.

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فَكَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْآدَاءَ مُمْكِنٌ -كَمَا مَرَّ-، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ الْكَرِيمِ مُسْتَفْرَقًا فِي الْخَضُوعِ وَالتَّسْلِيمِ، وَوَقَّعَهُ اللَّهُ ﷻ لِقَبُولِ مَا فَهَمَهُ فِي

(١) «دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَاضِ الْعَقْلِيَّةِ» (ص/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَوَاتُ فِي الْإِسْرَاءِ، رَقْم: ٣٥٠)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: صَلَاةُ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، بَاب: صَلَاةُ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، رَقْم: ٦٨٥).

(٣) كَمَا تَرَاهُ -مَثَلًا- فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ص/ ٣٨٢) بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: «كَانَ أَبِي يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مِائَةِ رَكَعَةٍ، فَلَمَّا مَرَضَ مِنْ تِلْكَ الْأَسْوَاطِ أَضْعَفَتْهُ، فَكَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِائَةً وَخَمْسِينَ رَكَعَةً، وَقَدْ كَانَ قُرْبَ مِنَ الثَّمَانِينَ».



فرض خمسين، والاستعداد لأدائها؛ ليكونَ هذا القبول والاستعداد مقتضياً لاستحقاق ما أراد الله ﷻ أن يعطيه وأتمه من ثواب خمسين صلاة...  
فأما المراجعة للتخفيف بعد مشورة موسى ﷺ: فإنما كانت بعد أن استقرَّ القبول والعزم على الأداء، وعلى وجه الرجاء؛ إن خفف به فذاك، وإلا فالقبول والاستعداد بحاله.

ولم يُذكر في الحديث أن أحداً من الرُّسل اطلع على فرض الصلاة، وإنما فيه: أنه لما مرَّ محمدٌ بموسى ﷺ سأله موسى، فأخبره.. واختصَّ موسى بالعناية؛ لأنه أقرب الرُّسل حالاً إلى محمد ﷺ؛ لأنَّ كُلَّاً منهما رسولٌ مُنزَّلٌ عليه كتابٌ تشريعيٌّ سائسٌ لأمةٍ أريد لها البقاء، لا أن تُضَلَّم بالعذاب<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتقرر انتفاء هذا اللّازم عمّن بُثِّت أخبار المعراج؛ إذ لا ريب في شمول علم الله تعالى لأحوال عباده وما يصلحهم، ولكنَّ الباري ﷻ أراد أن يُظهر فضيلةَ محمد ﷺ في خضوعه وتسليمه، وفضيلة موسى ﷺ، بأن جعله سبباً للتخفيف عن هذه الأُمَّة، مع إبراز عظيم رحمته بهذه الأُمَّة، ومع ما في هذه المراجعة من كريم المناجاة بين الله تعالى ونبيه ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وأما قول القائل في المعارضة الثالثة: أن في ثبوت هذا الخبر ما يستلزم التناقض؛ إذ كيف يرى النبي ﷺ الأنبياء في بيت المقدس ويصلي بهم، ثم يكون في الوقت ذاته في السماء؟ وكيف يكون موسى ﷺ في السماء السادسة، ويراه في الوقت نفسه في قبره يصلي؟

فيقال له: ليس هناك تناقض إلا في ذهنه؛ فإنَّ شرط التناقض وحدة الزمان؛ وهذا غير متحقق هنا، ذلك أنه ﷺ حينما أُسْرِيَ به إلى بيت المقدس، أمَّ الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، ومن المعلوم أنَّ وقت صلاته بهم لم يكن وقت رؤيته لهم في السماء حينما عُرج به.

(١) الأنوار الكاشفة (ص/ ١٢٠-١٢١).

(٢) دفع دعوى المعارض العقلي (ص/ ٣٨٧).

وفي بيان انتفاء هذا التناقض، يقول عَقِيل القُضَاعِي المَرَاكشي (ت٦٠٨هـ)<sup>(١)</sup> متعقباً الحُمَيْدِي (ت٤٨٨هـ) في استشكله ما حَصَلَ مِنْ رُؤْيَيْهِ ■ لإخوانه الأنبياء في مواطن مختلفة حين قال: «وَمِنْ الْمَحَال أَنْ يَكُونُوا فِي مَكَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ»؛ فقال القُضَاعِي:

«قَوْلُ الْحُمَيْدِي .. قَوْلٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ، مَعْلُومٌ بِبِدْهَةِ الْعَقْلِ .. إِنَّ كُونَهُمْ -أَيِ الْأَنْبِيَاءِ- تِلْكَ اللَّيْلَةَ فِي السَّمَاوَاتِ، إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ عُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى السَّمَاوَاتِ، فَيَكُونُ كُونُهُمْ هُنَاكَ، كَكُونِهِمْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَكَكَوْنِ مُوسَى فِي قَبْرِهَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنْتَقِلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا.

ويجوز أن يكون ذلك موضعهم في الغالب، ولا نقول إنه موضعهم على الدوام بسبب كونهم بيت المقدس تلك الليلة، وكما جاز في تلك الليلة يجوز في غيرها؛ وعلى الجملة: فالدُّخُولُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَضَائِقِ لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ، فَإِنَّهَا مُغَيِّبَةٌ عَنَّا، وَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ فِيهَا بِحَسَبِ مَا فَهَمْنَاهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: فكيف لموسى ﷺ أن يصلي في قبره وهو ميت، وروحه في السماء؟

فيقال: إنَّ لِعَالَمِ الْأَرْوَاحِ خُصُوصِيَّةً تَخْتَلِفُ عَنْ شَأْنِ الْبَدَنِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ جَوَابَ هَذَا السُّؤَالِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ رَأَى مُوسَى ■ قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ، وَرَأَاهُ فِي السَّمَاءِ أَيْضًا: فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ أَمْرَ الْأَرْوَاحِ مِنْ جَنْسِ أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ، فِي اللَّحِظَةِ الْوَاحِدَةِ تَصَعَّدُ وَتَهْبِطُ كَالْمَلَكِ، لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالْبَدَنِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) عَقِيل بن عَطِيَّة القُضَاعِي الكُرْطُوشِي ثُمَّ المَرَاكشي: حَافِظٌ مَتَنٌ، مُتَصَرِّفٌ فِي فَنُونِ مِنَ الْعِلْمِ، مَعَ حَسَنِ الْبَحْثِ وَالْمِشَارَكَةِ فِي الْأَدَبِ، وَلَيْ قَضَاءُ غِرْنَاطَةَ وَسُجْلَمَاسَةَ، مِنْ مَسْغَاتِهِ: «شَرْحُ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِي»، وَ«رَدُّ عَلَى ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي بَعْضِ تَوَالِيْفِهِ وَتَنْبِيْهِ عَلَى أَغْلَاطِهِ»، انْظُرِ «التَّكْمِلَةَ لِكِتَابِ الصَّلَاةِ» لِابْنِ الْأَثَّارِ (٣٣/٤)، وَانْظُرِ مُقَدِّمَةَ مُصْطَفَى بَاحُو لِتَحْقِيقِ كِتَابِهِ «تَحْرِيرُ الْمَقَالِ».

(٢) «تَحْرِيرُ الْمَقَالِ» لِعَقِيل بن عَطِيَّة (١٠٧/١-١٠٨).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٢٩/٤).

وبهذا تنجلي غيوم الشُّبهات عن نور هذه الآية النَّبَوِيَّة الرَّفِيعَةِ، والحمد لله  
على توفيقه وهدايته.



التمبخت الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث شق صدر النبي ﷺ،  
وحفظه من وسواس الشيطان



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَّقُ حَدِيثِ شَقِّ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ

### وَحَفْظِهِ مِنْ وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصْرَعَهُ، فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عَلَقَةً، فَقَالَ: هَذَا حِطُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ عَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ رَمَزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْغِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ -يَعْنِي ظُشْرَهُ<sup>(٢)</sup>- فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ! فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُتَّقِعُ اللَّوْنِ، قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَنْزَلَ ذَلِكَ الْيَحْيَى فِي صَدْرِهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَغِيْرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ، فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ، أَهِيْرْتِ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِنِّي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ مَجِيْ شَيْطَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَكَ

(١) لَأَمَهُ: أَيِ جَمَعَ مَفْرَقَ الْقَلْبِ وَضَمَّ أَجْزَاءَهُ وَشَدَّهُ، انظر «مجمع بحار الأنوار» (٤/٤٥٨).

(٢) ظُفْرُهُ: الرُّضْع، وَهِيَ أَلْتِي تَرْضَعُ غَيْرَ وَلَدِهَا، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيْمَانِ، بَاب: الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رَقْم: ١٦٢).

يا رسولَ الله؟ قال: نعم، ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم، أخرجه مُسلم<sup>(١)</sup>.  
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ  
 إلَّا وقد وُكِّلَ به قَريْنُهُ مِنَ الْجِنِّ»، قالوا: وإيَّاكَ يا رسولَ الله؟ قال: «ولِئلاَّي، إلَّا  
 أنَّ الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلَّا بِخَيْرٍ» أخرجه مُسلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشيطان، وبعبثه سراياه...»  
 رقم: (٢١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشيطان، وبعبثه سراياه...»  
 رقم: (٢١٨٤).



## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### أحاديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان

حاصل الطعن في هذه الأحاديث تُلخّص في المعارضات التالية:

المعارضة الأولى: أن قبول حديث «شق صدره ﷺ»، وانتزاع حطّ الشيطان منه؛ يلزم منه الجبر، ونفي الاختيار للنبي ﷺ؛ إذ انتزاع حطّ الشيطان منه لا يفهم منه إلا سلب حرية الإرادة والاختيار الثابتة لكل أحد.

المعارضة الثانية: أن لازم إثبات حديثي أنس وعائشة رضي الله عنهما في الوقوع في التناقض؛ فإن الحديث الأول يفهم إزالة حطّ الشيطان بالكلية؛ فلا يعود يُوسوس له، وفي حديث إسلام شيطانه ■ ما يلزم منه رجوعه بالوسوسة والتسلط.

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (حسن حنفي):

«إذا كان الله قد قرّن بكلّ إنسانٍ شيطاناً، وأنّ الله تعالى أعان النبي على شيطانه فأسلم، فلا يأمره إلا بخير: فذاك أيضاً قضاء على حرية الفعل الإنساني أصلاً، وبالتالي يضيغ الاستحقاق، ووضع النبي في مرتبة أعلى من سائر البشر، أقرب إلى (الملائكة) منهم إلى سائر الخلق، فيستحيل التكليف، وبالتالي يستحيل الثواب والعقاب، ولا يرجع الفضل في العصمة حينئذٍ إلى الرسول، بل إلى الله، وتكون هذه الميزة له وحده دون سائر الأنبياء؛ مثل داود، وسليمان..

وإذا كان الرسول قد تمَّ شقُّ قلبه من قبل ؛ لاستنزاع الشَّيْطانَ مرَّةً قبل البعثة من كراماته، أو مرَّةً بعد البعثة في بداية الإسراء والمعراج، فكيف يعود إليه من جديد كي يخطئ النَّبي ﷺ، فيعينه الله عليه، ويعصمه منه؟<sup>(١)</sup>.

**المعارضة الثالثة:** أنَّ الشرَّ في قلب الإنسان ليسَ عُدَّةً ماديَّةً حتَّى تُستأصل وتنقطع ترشُّحاتها، فـ «الخيرُ والشرُّ لم يكونا من نوعِ الأمورِ الماديَّةِ والظَّاهِرةِ، كالمؤادِ المأكولة التي يتغذَّى جسم الإنسان بها بواسطة الإبرة، وهكذا العلم والحكمة، ليست من نوع الأجسام الماديَّة المَحسوسة التي يمكن انتقالها من إناء إلى إناء»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «من العقيدة إلى الثورة» (٤/٢١٢-٢١٣).

(٢) «أضواء على الصحيحين» للنجمي (ص/٢٣٩).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المُعارضات الفكرية المُعاصرة.

عن أحاديث شقَّ صدر النَّبي ﷺ، وحفظه من وسواس الشَّيطان

أما ما يخصُّ الاعتراضين الأولين:

ففي تضاعيف كلام (حسن حنفي) أغاليط عدَّة؛ منشأها اعتقاد أنَّ العصمة لا تتحقَّق إلَّا بسلب الاختيار، والذي يقتضي الجبر، فيترتَّب على ذلك انتفاء استحقاق المصطفى ﷺ للثَّواب والعقاب.

وهذا غلطٌ بيِّنٌ في فهم خصيصة الأنبياء بعصمتهم، فهذه لا تقتضي سلب الاختيار المناط به الثَّواب كما توهمه المعترض؛ وإنَّما حقيقة العصمة مزيدُ عناية وحفظ، يستلزم التَّصوُّن عن مُقارفة الذُّنوب المُخلَّة بمقام الرِّسالة وجانب التَّبليغ، وهو محض فضلٌ من الله تعالى على أنبيائه.

يقول ابن الجوزي: «تبين للمخلوق إنعام الحقِّ في حقِّه، ولو خُلِقَ ﷺ سليماً القلب ممَّا أخرج في باطنه: لم يعلم بذلك، فالإعلام بإخراج شيءٍ كان بقاؤه يؤذي إنعام آخر، على أنَّه خُلِقَ طاهراً، لكنَّه زيدَ تنظيف طريق الوحي، وتأكيد أمرِ العصمة»<sup>(١)</sup>.

(١) «كشف المشكل من حديث الصَّحَّاحين» (٣٠٣/٣).

فالتَّصَوُّونُ إذن- لا يلزم منه جَبَرٌ، بل الفعلُ صادرٌ عن اختيارِ الأنبياء عليهم السلام وإرادتهم، بأمانةِ صدور الخطأ منهم بما لا يقدح في جانبِ التبليغ والرسالة! وحصولِ التَّوْبَةِ من ذلك بعد صدوره، وكِلا الفعلَينِ من التَّوْبَةِ والخطأ المُتاب منه، لا شكَّ أنَّهما صادران عن اختيارٍ؛ فإنَّه لا معنى للتَّوْبَةِ من عملٍ صدر عن جَبَر!

وتكُلِّف الأدلَّةُ على ثبوتِ اختيارِ الأنبياء مع تحقُّقِ العصمةِ لهم في الوقتِ نفسه قد يومهم خفاءً وعدم جلالته؛ وإنَّما المقصود هو الكشف عن هذا الوضوح لمن غامَّ أَفَقُّه، وأُضْحِتِ الدَّلَائِلُ الجليَّاتِ في منزلةِ المُعَمَّياتِ، والحقائقِ الواضحاتِ كالمُشْتَبِهاتِ!

فكذا الجواب على مسألةِ إسلامِ شيطانِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ليس فيها ما يَستلزم نفي الاختيار عنه، بل زيادة تفضيل وتكرمةٍ له، لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تفضيله ﷺ على جميع البَشَرِ؛ فإنَّ فيها زيادة عِنايَةٍ وتصوُّنٍ له، لِمُعَانَايَةِ -عليه الصَّلَاةُ والسلام- دعوةِ الثَّقَلَيْنِ بعامةٍ، ولأنَّ رسالته لا يَنسُخُها شيءٌ إلى يومِ الدِّينِ، كانت هذه المَزِيَّةُ -على فرضِ أنَّها مَزِيَّةٌ لم تُؤْتَاها باقي الرُّسل- لزيادةِ تكليفه عن تكاليفِ باقي الرُّسل عليهم السلام.

ثمَّ إنَّ (حسنَ حنفي) قد أخلَّ بالأمانةِ العلميَّةِ حينَ أَعْمَلَ يَدَ التَّحْرِيفِ في حديثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! حيثَ جَعَلَ شَقَّ صدره ﷺ «لاستنزاعِ الشَّيْطَانِ»، بينما الَّذي ورد في الحديث: «... حَقَّ الشَّيْطَانِ»، والفرق جليٌّ بين اللَّفْظَيْنِ! وإنَّما صَنَعَ ذلك، لِيَتِمَّ له عَرَضُهُ مِنْ اختلاقِ التَّنَاقُضِ بينَ هذا الحديثِ وحديثِ إسلامِ شيطانه ﷺ! وهذا صَنِيعٌ مَنْ لا يَنبُدُّ الحَقَّ ولا يَبْتَغِي الْهُدَى.

ولزيادةِ نَفْيِ التَّنَاقُضِ المدَّعى يُقال: إنَّ هذه العَلَقَةَ المُستخرَجةَ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، والتي قيلَ له عندها: «هذا حَقُّ الشَّيْطَانِ»: هي -فيما يظهر- «مَنفَذُ ومَرَكزُ إغواءِ الشَّيْطَانِ في بني آدم»، ليست هي شَرًّا في ذاتها، أو مُؤَلَّدَةٌ له -كما فهمه (التَّجَمِّي) في المعارضةِ الثالثة!- فبانترَاعُ هذا المَنفَذِ أو المَرَكزِ مِنْهُ ﷺ،

يُنَظِّفُ طَرِيقَ الْوَحْيِ إِلَى قَلْبِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَيَأْمُرُ مِنْ تَسْلُطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ بِالْإِغْوَاءِ وَالتَّضْلِيلِ.

غير أنَّ انتفاء منفذ الشَّيْطَانِ ومركز تسلُّطه لا يعني التَّخْلُصَ مِنْ قَرِينِهِ الْبَتَّةَ! ولا انتفاء الْوَسْوسَةِ منه؛ فالْوَسْوسَةُ جائزة عليه بعد استخراج حُطِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ ﷺ، لَكِنَّ الْإِغْوَاءَ مُنْتَفٍ؛ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٦٩-٧٧٢).

